

عمون المعبود

شرح
رحمن أبي داود

للامامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي

مع شرح الافظ ابن قيم الجوزية

مضبوط وتحقيق

عبد الرحمن محمد عثمان

الجزء الخامس



الناشر

مكتبة الحسين

عامة مكتبة السلفية بالربذة المنورة

الطبعة الثانية

١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م

حقوق الطبع محفوظة للناسر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٧ - باب زكاة الفطر

١٥٩٤ - حدثنا محمود بن خالد الدمشقي وعبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي قالوا أخبرنا مروان قال عبد الله أخبرنا أبو يزيد الخولاني وكان شيخ صدق ، وكان ابن وهب يروى عنه - أخبرنا سيار بن عبد الرحمن ، قال محمود الصدقي عن عكرمة عن ابن عباس قال : « فرَضَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم زكاةَ الفِطْرِ طُهْرَةً لِلصَّيَامِ [لِلصَّائِمِ] مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ ، مَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ ، وَمَنْ أَدَّاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ » .

(باب زكاة الفطر)

أى صدقة الفطر .

(وكان) أبو يزيد (شيخ صدق) بإضافة الشيخ إلى صدق (وكان ابن وهب يروى عنه) أى عن أبي يزيد إلى ههنا مقولة عبد الله بن عبد الرحمن وهذا توثيق منه لأبي يزيد (قال محمود) فى روايته (الصدقي) بمهملتين مفتوحتين أى قال محمود فى روايته سيار بن عبد الرحمن الصدقي ولم يقل الصدقي عبد الله بن عبد الرحمن (طهرة) أى تطهيراً لنفس من صام رمضان (من اللغو) وهو مالا ينعقد عليه القلب من القول (والرفث) قال ابن الأثير : الرفث هنا هو الفحش من كلام (وطعمة) بضم الطاء وهو الطعام الذى يؤكل . وفيه دليل على أن الفطرة تصرف فى المساكين دون غيرهم من مصارف الزكاة (من أداها -

١٨ — باب متى تؤدى

١٥٩٥ — حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّفِيلِيُّ أَخْبَرَنَا زُهَيْرٌ أَخْبَرَنَا مُوسَى

ابنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِيعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ « أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ . قَالَ : فَكَانَ [وَكَانَ] ابْنُ عُمَرَ يُؤَدِّيهِمَا قَبْلَ ذَلِكَ بِالْيَوْمِ وَالْيَوْمَيْنِ . »

— قبل الصلاة) أى قبل صلاة العيد (فهي زكاة مقبولة) المراد بالزكاة صدقة الفطر (صدقة من الصدقات) يعنى التى يتصدق بها فى سائر الأوقات ، وأمر القبول فيها موقوف على مشيئة الله تعالى . والظاهر أن من أخرج الفطرة بعد صلاة كان كمن لم يخرجها باعتبار اشتراكها فى ترك هذه الصدقة الواجبة . وقد ذهب أكثر العلماء إلى أن إخراجها قبل صلاة العيد إنما هو مستحب فقط ، وجزموا بأنها تجزئ إلى آخر يوم الفطر . والحديث يرد عليهم ، وأما تأخيرها عن يوم العيد . فقال ابن رسلان : إنه حرام بالاتفاق لأنها زكاة ، فوجب أن يكون فى تأخيرها إثم كفى لإخراج الصلاة عن وقتها . قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه .

(باب متى تؤدى)

(قبل خروج الناس إلى الصلاة) قال ابن التين : أى قبل خروج الناس إلى صلاة العيد وبعد صلاة الفجر . قال ابن عيينة فى تفسيره عن عمرو بن دينار عن عكرمة قال : يقدم الرجل زكاته يوم الفطر بين يدى صلاته فإن الله تعالى يقول ﴿ قد أفلح من تزكى ﴾ وذكر اسم ربه فصلى ﴿ ولا بن خزيمة من طريق كثير ابن عبد الله عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن هذه الآية فقال نزلت فى زكاة الفطر . وحمل الشافعى التقيد بقبل صلاة العيد —

١٩ - باب كم يؤدي في صدقة الفطر

١٥٩٦ - حدثنا عبد الله بن مسleme أخبرنا مالك وقرأه على مالك أيضاً عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر قال فيه فيما قرأه على مالك : زكاة الفطر من رمضان صاع من تمر

— على الاستحباب لصدق اليوم على جميع النهار . وقد رواه أبو معشر عن ابن عمر بلفظ : كان يأمرنا أن نخرجها قبل أن نصل ، فإذا انصرف قسمه بينهم وقال اغنهم عن الطلب . أخرجه سعيد بن منصور ولكن أبو معشر ضيف . وهم ابن العربي في عزو هذه الزيادة لمسلم . وقد استدل بالحديث على كراهة تأخيرها عن الصلاة وحله ابن حزم على التحريم (قبل ذلك) أى يوم الفطر (باليوم واليومين) فيه داهل على جواز تعجيل الفطرة قبل يوم الفطر ، وقد جوزة الشافعى من أول رمضان ومثله قال أبو حنيفة . وقال أحمد : لا تقدم على وقت وجوبها إلا كيوم أو يومين . وقال مالك : لا يجوز التعجيل مطلقاً . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى ، وليس فى حديثهم فعل ابن عمر .

(باب كم يؤدي فى صدقة الفطر)

(وقرأه على مالك أيضاً) المعنى والله أعلم ، أن مالكاً حدث عبد الله بن مسleme بهذا الحديث مرتين ، مرة قرأ عبد الله على مالك الإمام كما كان دأب مالك وتم حديثه على قوله إن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر ، ومرة قرأ مالك على عبد الله بن مسleme ، لكن زاد مالك فى مرة أخرى على الرواية الأولى . فلفظ مالك فى الموطأ عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين انتهى (فرض زكاة الفطر) —

أَوْ صَاعٌ مِنْ شَعِيرٍ عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ ذَكَرَ أَوْ أُنْشِيَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ .

— فيه دليل على أن صدقة الفطر من الفرائض . وقد نقل ابن المنذر وغيره الإجماع على ذلك ، ولكن الحنفية يقولون بالوجوب دون الفرضية ، على قاعدتهم في التفرقة بين الفرض والواجب . قالوا إذ لا دليل قاطع تثبت به الفرضية . قال الحافظ : وفي نقل الإجماع نظر لأن إبراهيم بن علي وأبا بكر بن كيسان الأسم قالوا : أن وجوبها نسخ واسعد لها بما روى النسائي وغيره عن قيس بن سعد ابن عبادة قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نفعله . قال وتعقب بأن في إسناده راوياً مجهولاً ، وعلى تقدير الصحة فلا دليل فيه على النسخ ، لاحتمال الاكتفاء بالأمر الأول لأن نزول فرض لا يوجب سقوط فرض آخر . وقد ثبت أن قوله تعالى ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ﴾ نزلت في زكاة الفطر ، كما روى ذلك ابن خزيمة (زكاة الفطر) أضيفت الزكاة إلى الفطر لكونها تجب بالفطر من رمضان كما في الفتح . وقد استدل بقوله زكاة الفطر على أن وقت وجوبها غروب الشمس ليلة الفطر لأنه وقت الفطر من رمضان ، وقيل : وقت وجوبها طلوع الفجر من يوم العيد ، لأن الليل ليس محلاً للصوم ، وإنما يمين الفطر الحقيقي بالأكل بعد طلوع الفجر ، والأول قول الثوري وأحمد وإسحاق والشافعي في الجديد وإحدى الروایتين عن مالك ، والثاني قول أبي حنيفة والليث والشافعي في القديم ، والرواية الثانية عن مالك (صاع من تمر أو صاع من شهر) الصاع خمسة أرطال وثلاث رطل وهو قول أهل المدينة وأهل الحجاز كافة ، وهذا هو الصحيح من حيث الرواية . وذهب المراقبون إلى أن الصاع ثمانية أرطال وهو غير صحيح وقد تقدم البحث مبسوطاً في باب مقدار الماء الذي يجزى به الفسل أو للتخيير .

— قال الطيبي : دل على أن النصاب ليس بشرط . قال القارى أى للإطلاق ، وإلا فلا دلالة فيه نفيًا وإثباتًا . فمعد الشافعى تعجب إذا فضل عن قوته وقوت عياله ليوم العيد وليلته قدر صدقة الفطر .

أقول : وهذا تقدير نصاب كما لا يخفى ، إلا أن الحنفية قيدوا هذا الإطلاق بأحاديث وردت تنفيذ التقييد بالنفى وصرفوه إلى المعنى الشرعى والعرفى وهو من يملك نصابًا ، منها قوله عليه الصلاة والسلام : لا صدقة إلا عن ظهر غنى ، رواه الإمام أحمد فى مسنده انتهى (على كل حر أو عبد) ظاهره وجوبها على العبد وإن كان سيده يتحملها عنه ، قال الخطابى : ظاهره إلزام العبد نفسه إلا أنه لا ملك له فيلزم السيد إخراجه عنه . وقال داود : لازم للعبد وعلى السيد أن يمكنه من الكسب حتى يكسب فيؤديه .

(من المسلمين) وفيه دليل على أنه يزكى عن عبده المسلمين كانوا للتجارة أو الخدمة لأن عموم اللفظ شملهم كلهم ، وفيه وجوبها على الصغير منهم والكبير والحاضر والغائب ، وكذلك الآبق منهم والمرهون والمفصوب ، وفى كل من أضيف إلى ماله . وفيه دليل على أنه لا يزكى عن عبده الكفار لقوله من المسلمين فقيدته بشرط الإسلام ، فدل على أن عبده الذمى لا يلزمه ، وهو قول مالك والشافعى وأحمد وابن حنبل . وروى ذلك عن الحسن البصرى . وقال الثورى وأبو حنيفة وأصحابه : يؤدى عبده الذمى ، وهو قول عطاء والنخعى . وفيه دليل على أن لإخراج أقل من صاع لا يجزىء ، وذلك أنه ذكر فى هذا الخبر التمر والشعير وما قوت أهل ذلك الزمان فى ذلك المسكان فقياس ما يقتاتونه من البر وغيره من أقوات أنه لا يجزىء منه أقل من صاع .

وقد اختلف الناس فى هذا فقال مالك والشافعى وأحمد وإسحاق لا يجزئيه من البر أقل من صاع ، وروى عن الحسن وجابر بن زيد وقال أبو حنيفة —

١٥٩٧ — حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ السَّكَنِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَهْظٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ نَافِعٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ : « فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا فَذَكَرَ بِمَعْنَى مَالِكٍ . زَادَ : وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ ، وَأَمَرَهُمَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ »

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ الْعُمَرِيُّ عَنْ نَافِعٍ بِإِسْنَادِهِ قَالَ : « هَلَى كُلُّ مُسْلِمٍ » .

وَرَوَاهُ سَعِيدُ الْجَمْعِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ قَالَ فِيهِ : وَالْمَشْهُورُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ لَيْسَ فِيهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ » .

وأصحابه والثوري يحزبه من الزبيب نصف صاع كالتقمح . وروى عن جماعة من الصحابة لإخراج نصف صاع البر . كذا في معالم السنن للخطابي . وقال المنذرى : أخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

(بمعنى) حديث (مالك) ولفظ البخاري من طريق عمر بن نافع عن أبيه نافع عن ابن عمر قال : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعا من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين ، وأمر بها أن تؤدى قبل الصلاة انتهى . قال المنذرى : وأخرجه البخاري والنسائي (رواه عبد الله) (المكبر) (العمرى) أبو عبد الرحمن وفيه ضعف وحديثه عند الدارقطني بلفظ : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر على كل مسلم حر أو عبد ذكر أو أنثى صاعا من تمر أو صاعا من شعير (ورواه سعيد) بن عبد الرحمن (الجمعي) بضم الجيم وفتح الميم المخففة منسوب إلى جمح بن عمر (عن عبيد الله) المصنف وحديثه عند الحاكم في المستدرک بلفظ : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم —

١٥٩٨ — حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ أَنَّ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ وَبِشْرَ بْنَ الْمُفَضَّلِ حَدَّثَاهُمَا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ح . وَأَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا أَبَانُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَنَّهُ فَرَضَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ تَمْرٍ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ . زَادَ مُوسَى : وَالَّذِي كَرِهَ وَالْأَنْثَى » .

— فرض زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من بر على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين وصححه ورواه الدارقطني في سننه من طريق سعيد بن عبد الرحمن الجمحي ، عن عبيد الله عن نافع . وفي بعض نسخ الدارقطني عن عبد الله عن نافع والصحيح هو الأول أي المصغر . والله أعلم (والمشهور عن عبيد الله (المصغر) ليس فيه) في حديث زكاة الفطر لفظ (من المسلمين) أخرج مسلم من طريق عبد الله بن نمير وأبي أسامة كلاهما عن عبيد الله المصغر عن نافع عن ابن عمر قال : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل عبد أو حر صغير أو كبير . والمعنى أن سعيداً الجمحي روى عن عبيد الله ، فذكر في حديثه لفظ المسلمين ، وأما غير سعيد مثل رواية عبيد الله مثل عبد الله ابن نمير وأبي أسامة كما عند مسلم ويحيى بن سعيد وبشر بن الفضل وأبان كما سيجيء عند المؤلف فلم يذكر واحد منهم عن عبيد الله لفظ المسلمين .

(صاعاً من شعير أو تمر) انتصب صاعاً على التمييز أو أنه مفعول ثان (على الصغير والكبير) وجوب فطرة الصغير في ماله والمحاطب بإخراجها وله إن كان للصغير مال وإلا وجبت على من تلزمه نفقته . وإلى هذا ذهب الجمهور . وقال محمد بن الحسن : هي على الأب مطلقاً فإن لم يكن له أب فلا شيء عليه . وعن سعيد بن المسيب والحسن البصري لا تجب إلا على من صام . ونقل —

قال أبو داود : قال فيه أيوب وعبد الله يعني العمري في حديثهما
عن نافع : ذكر أو أنثى . أيضاً .

— ابن المنذر الإجماع على أنها لا تجب على الجنين . وكان أحمد يستحبه ولا يوجبها
كذا في الفتح .

(زاد موسى) بن إسماعيل في روايته (والذكر والأنثى ولم يذكر هذه
اللفظة مسدد وقد ذكرها أيضاً عمر بن نافع عن أبيه نافع عن ابن عمر كما تقدم
من رواية يحيى بن محمد بن السكن . قال الحافظ : ظاهره وجوبها على المرأة سواء
كان لها زوج أم لا ، وبه قال الثوري وأبو حنيفة وابن المنذر . وقال مالك
والشافعي والليث وأحمد وإسحاق : تجب على زوجها تبعاً للنفقة . قال المنذرى :
وأخرجه البخاري ومسلم (قال فيه أيوب) السخيتاني (وعبد الله يعني العمري
في حديثهما) أي كما زاد عمر بن نافع عن أبيه نافع جملة الذكر والأنثى كذا
زادها أيوب وعبد الله العمري أيضاً . ورواية أيوب عند الشيخين ورواية عبد الله
العمري عند الدارقطني في سنده .

واعلم أنه قال الترمذي وأبو قلابة الرقاشي ومحمد بن وضاح وتبهم ابن الصلاح
ومن تبعه إن مالكا تفرد بقوله « من المسلمين » دون أصحاب نافع ، وتعب
ذلك ابن عبد البر فقال كل الرواة عن مالك قالوا فيه من المسلمين إلا قتيبة بن سعيد
وحده فلم يقلها . قال وأخطأ من ظن أن مالكا تفرد بها فقد تابعه عليها جماعة
عن نافع منهم عمر بن نافع أي عند البخاري وكثير بن فرق عند الطحاوي ،
والدارقطني والحاكم وعبيد الله بن عمر أي عند الدارقطني ، والحاكم ويونس
ابن يزيد عند الطحاوي في مشكل الآثار ، وأيوب السخيتاني عند الشيخين
والدارقطني وابن خزيمة . زاد الحافظ ابن حجر على اختلاف عنه وعلى عبيد الله
في زيادتهما والضحاك بن عثمان عند مسلم والمعلّى بن إسماعيل عند ابن حبان وابن —

١٥٩٩ — حدثنا الهيثم بن خالد الجهنى أخبرنا حسين بن علي الجعفي عن زائدة أخبرنا عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن عبد الله ابن عمر قال : « كان الناس يخرجون صدقة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعاً من شعير أو تمر أو سلت أو زبيب . قال قال

— أبي لولى عند الدارقطنى وابن الجارود قال الحافظ : وذكر شيخنا ابن الملقن أن البيهقى أخرجه من طريق أيوب بن موسى ويحيى بن سعيد وموسى بن عقبة ثلاثهم عن نافع بالزيادة . وقد تقيمت تصانيف البيهقى فلم أجد فيها هذه الزيادة من رواية أحد من هؤلاء الثلاثة انتهى .

قال الشيخ ابن دقيق العيد : وقد اشتهرت هذه اللفظة أعنى قوله « من المسلمين » من رواية مالك حتى قيل إنه تفرد بها . قال أبو قلابة : عبد الملك بن محمد ليس أحد يقول فيه من المسلمين غير مالك . وقال الترمذى بعد تخريجه له : زاد فيه مالك « من المسلمين » وقد رواه غير واحد عن نافع فلم يقولوا فيه « من المسلمين » انتهى . قال فنهمل اللوث بن سعد وحديثه عند مسلم وعبيد الله بن عمر وحديثه أيضاً عند مسلم وأيوب السختماني وحديثه عند البخارى ومسلم كلهم يروونه عن نافع عن ابن عمر فلم يقولوا فيه « من المسلمين » قال وتبعها على هذه المقالة جماعة وليس بصحيح . فقد تابع مالك على هذه اللفظة من الثقات سبعة عمر بن نافع والضحاك بن عثمان والمعلى بن إسماعيل وعبيد الله بن عمر وكثير ابن فرقد وعبد الله بن عمر العمرى ويونس بن يزيد انتهى . هذا كله من غاية المقصود .

(أو سلت) بضم السين المهملة وسكون اللام نوع من الشعير يشبه البر . قاله السندى وفي نيل الأوطار نوع من الشعير وهو كالحنطة فى ملاسته وكالشعير —

عَبْدُ اللَّهِ : فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَكَثُرَتِ الْحِنْطَةُ جَعَلَ عُمَرُ نِصْفَ صَاعِ حِنْطَةٍ مِنْ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ .

١٦٠٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ وَسُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْعَتَكِيُّ قَالَا أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ

عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ قَالَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : « فَعَدَلَ النَّاسُ بَعْدُ نِصْفَ صَاعِ

— فِي بَرُودَتِهِ وَطَبْعِهِ انْتَهَى . وَفِي الصَّرَاحِ جَوْ بَرَهْنَهُ يَعْنِي بِي هُوسْتِ (مِنْ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ) أَيْ مَوْضِعًا مِنْ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ . قَالَ الْمَفْذَرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَفِي إِسْنَادِهِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ دَاوُدَ وَهُوَ ضَعِيفٌ انْتَهَى . وَالحَدِيثُ أَهْلُهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ بِعَبْدِ الْعَزِيزِ وَقَالَ قَالَ ابْنُ حَبَانَ : كَانَ يَحْدُثُ عَنْ التَّوْمِ فَسَقَطَ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ . وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَمْعِيدٍ أَنَّهُ إِنَّمَا عَدَلَ الْقِيَمَةَ فِي الصَّاعِ مَعَاوِيَةَ ، فَأَمَّا عُمَرُ فَإِنَّهُ كَانَ أَشَدَّ اتِّبَاعًا لِلْأَثَرِ مِنْ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ انْتَهَى . قَالَ صَاحِبُ التَّنْقِيحِ : وَعَبْدُ الْعَزِيزِ هَذَا وَإِنْ كَانَ ابْنُ حَبَانَ تَسْكُمُ فِيهِ فَقَدْ وَثَّقَهُ يَحْيَى بْنُ سَمْعِيدٍ الْقَطَّانُ وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَأَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ وَغَيْرُهُمْ فَالْمُؤْتَقُونَ لَهُ أَعْرَفُ مِنَ الْمُضْعَفِينَ ، وَقَدْ أَخْرَجَ لَهُ الْبُخَارِيُّ اسْتِشْهَادًا انْتَهَى .

(فَعَدَلَ النَّاسُ) أَيْ مَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَمِنْ مَعَهُ (مِنْ بَر) فَجَعَلَ فِي كُلِّ شَيْءٍ سَوَى الْحِنْطَةِ صَاعًا وَفِي الْحِنْطَةِ نِصْفَ صَاعٍ وَمِثْلُهُ عَنْ طَاوُسٍ وَابْنِ الْمُسَيْبِ وَابْنِ الزُّبَيْرِ وَسَمْعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَأَخْرَجَ الطَّحَاوِيُّ عَنْ جَمَاعَةٍ كَثِيرَةٍ ثُمَّ قَالَ فَهَذَا كُلُّ مَا رَوَيْنَا فِي هَذَا الْبَابِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَنْ أَصْحَابِهِ وَعَنْ تَابِعِيهِمْ كُلِّهَا عَلَى أَنَّ صَدَقَةَ الْفَطْرِ مِنَ الْحِنْطَةِ نِصْفَ صَاعٍ وَمَا عَلَّمْنَا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا مِنْ التَّابِعِينَ رَوَى عَنْهُ خِلَافَ ذَلِكَ فَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَخَالَفَ ذَلِكَ إِذْ قَدْ صَارَ إجماعًا فِي زَمَنِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلَى انْتَهَى مُخْتَصَرًا .

قال ابن المنذر : لانظم في القمع خبراً ثابتاً عن النبي صلى الله عليه وسلم —

مِنْ بُرٍّ قَالَ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُعْطَى التَّمْرَ ، فَأَعُوزَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ التَّمْرَ عَامًا
فَأَعْطَى الشَّعِيرَ .

١٦٠١ — حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ
عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ : « كُنَّا نُخْرِجُ إِذْ
كَانَ فِيمَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ كُلِّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ

— يعتمد عليه ولم يكن البر بالمدينة في ذلك الوقت إلا الشيء اليسير فلما كثر
في زمن الصحابة رأوا أن نصف صاع منه يقوم مقام صاع من الشعير وهم الأئمة ،
فغير جائز أن يعدل عن قولهم إلا إلى قول مثلهم ، ثم أسند عن عثمان وعلى
وأبي هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير وأمه أسماء بنت أبي بكر بأسانيد
قال الحافظ صحيحة أنهم رأوا أن في زكاة الفطر نصف صاع من قمح انتهى .
قال الحافظ : وهذا مصير من ابن المنذر إلى اختيار ما ذهب إليه الحنفية ،
لكن حديث أبي سميعة دال على أنه لم يوافق على ذلك وكذلك ابن عمر
فلا إجماع في المسألة خلافاً للطحاوي . والكلام في هذه المسألة في فتح الباري
وغيره . وذهب أبو سميعة وأبو العالية وأبو الشعثاء والحسن البصري وجابر بن
زيد والشافعي ومالك وأحمد وإسحاق إلى أن البر والزبيب كذلك يجب من كل
واحد منهما صاع .

(فأعوز أهل المدينة) بالمهلة والزاي أى احتجاج يقال أعوزنى الشيء إذا
احتجت إليه فلم أقدر عليه وفيه دلالة على أن التمر أفضل ما يخرج في صدقة الفطر
وقد روى جعفر الثريابي من طريق أبي مجاز قال قلت لابن عمر قد أوسع الله
والبر أفضل من التمر أفلا تعطي البر قال لا أعطى إلا كما كان يعطى أصحابي .
ويستنبط من ذلك أنهم كانوا يخرجون من أعلى الأصناف التي يقتات بها لأن —

حُرٌّ وَتَمْلُوكِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقْطٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ ، فَلَمْ نَزَلْ نُخْرِجُهُ حَتَّى قَدِمَ مُعَاوِيَةُ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا ، فَكَلَّمَ النَّاسَ عَلَى الْمُنْبَرِ ، فَكَانَ فِيهَا كَلِمٌ بِهِ النَّاسُ أَنْ قَالَ :

— التمر أهلى من غيره مما ذكر فى حديث أبى سعيد وإن كان ابن عمر فهم منه خصوصية التمر بذلك كذا فى فتح البارى . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى (صاعاً من طعام أو صاعاً من أقط) قال الحافظ : هذا يقضى المغايرة بين الطعام وبين ما ذكر بعده ، وقد حكى الخطابى أن المراد بالطعام ههنا الحنطة وأنه اسم خاص له . قال ويدل على ذلك ذكر الشعير وغيره من الأقوات والحنطة أعلاها فلولاً أنه أرادها بذلك لكان ذكرها عند التفصيل كغيرها من الأقوات ولا سيما حيث عطف عليها بحرف أو العاصلة ، وقال هو وغيره وقد كانت لفظة الطعام تستعمل فى الحنطة عند الإطلاق حتى إذا قيل اذهب إلى سوق الطعام فهو منه سوق القمح ، وإذا غلب العرف نزل اللفظ عليه لأنه لما غلب استعمال اللفظ فيه كان خطوره عند الإطلاق أقرب انتهى . وقد رد ذلك ابن المنذر وقال ظن أصحابنا أن قوله فى حديث أبى سعيد صاعاً من طعام حجة لمن قال صاعاً من طعام حنطة وهذا غلط منه ، وذلك أن أباً سعيد أجمل الطعام ثم فسره ثم أورد طريق حفص بن ميسرة عند البخارى وغيره أن أباً سعيد قال : كنا نخرج فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفطر صاعاً من طعام . قال أبو سعيد : وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط والتمر وهى ظاهرة فيما قال . وأخرج الطحاوى نحوه من طريق أخرى . وأخرج ابن خزيمة والحاكم فى صحيحهما أن أباً سعيد قال لما ذكروا عنده صدقة رمضان لا أخرج إلا ما كنت أخرج فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاع تمر أو صاع حنطة أو صاع شعير أو صاع أقط ، فقال له رجل من القوم أو مدين من قبح فقال —

إِنِّي أَرَى أَنَّهُ مُدَيِّنٌ مِّنْ سَمَرَاءَ الشَّامِ تَعْدِلُ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، فَأَخَذَ النَّاسُ بِذَلِكَ . فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ : فَأَمَّا أَنَا فَلَا أَزَالُ أَخْرِجُهُ أَبَدًا مَا عِشْتُ .

قال أبو داود : رَوَاهُ ابْنُ عُثَيْمَةَ وَهَبْدَةُ وَغَيْرُهُمَا عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ بْنِ حِزَامٍ عَنْ عِيَاضٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ بِمَعْنَاهُ . وَذَكَرَ رَجُلٌ وَاحِدٌ فِيهِ عَنْ ابْنِ عُثَيْمَةَ : أَوْ صَاعٌ مِنْ حِنْطَةٍ ، وَلَيْسَ بِمَحْفُوظٍ .

— لا تلك قيمة معاوية لا أقبلها ولا أعمل بها . قال ابن خزيمة : ذكر الحنطة في خبر أبي سعيد هذا غير محفوظ ولا أدرى ممن الوهم (أن مدين) للمد ربع الصاع (من سمراء الشام) بفتح السين المولدة وإسكان الميم وبالمدهى القمح الشامي . قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه مطولا ومختصرا (رواه ابن علية) هو إسماعيل بن إبراهيم ، وعليه هي أم إسماعيل (وعبد) بن سليمان السكلابي (وغيرهما) كأحمد بن خالد الوهبي وروايته عند الطحاوي (عن أبي سعيد بمعناه) ووصله المؤلف إلى ابن علية فيما يأتي بعد ذلك وأخرج الحاكم في المستدرك من طريق أحمد بن حنبل عن ابن علية عن ابن إسحاق عن عبد الله بن عبد الله بن عثمان بن حكيم بن حزام عن عياض بن عبد الله قال قال أبو سعيد وذكر عنده صدقة الفطر فقال لا : أخرجه إلا ما كدت أخرجه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير ، فقال له رجل من القوم أو مدين من قمح فقال لا تلك قيمة معاوية لا أقبلها ولا أعمل بها وصححه (وذكر رجل واحد) وهو يعقوب الدورقي وروايته عند الدارقطني (فيه) في هذا الحديث (أو صاع من حنطة) ولفظ الدارقطني : حدثنا القاضي الحسين بن إسماعيل وعبد الملك قالوا أخبرنا يعقوب الدورقي حدثنا ابن علية عن محمد بن —

١٦٠٢ — حدثنا مسدد أخبرنا إسماعيل ، ليس فيه ذكر الحنطة .

قال أبو داود : وقد ذكر معاوية بن هشام في هذا الحديث عن الثوري عن زيد بن أسلم عن عياض عن أبي سعيد : نصف صاع من برٍّ ، وهو وهم من معاوية بن هشام أو ممن رواه عنه .

١٦٠٣ — حدثنا حامد بن يحيى أنبأنا سفيان ح . وأخبرنا مسدد أخبرنا يحيى عن ابن عجلان سمع عياضاً قال سمعت أبا سعيد الخدري

— إسحاق حدثني عبد الله بن عبد الله عن عياض بن عبد الله قال قال أبو سعيد وذكروا عنده صدقة رمضان فقال لا أخرج إلا ما كنت أخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعاً من تمر أو صاعاً من حنطة أو صاعاً من شعير أو صاعاً من أقط فقال له رجل من القوم أو مدين من قح قال لا تلك قيمة معاوية لا أقبلها ولا أعمل بها (وليس بمحفوظ) قال الشيخ تقي الدين قال ابن خزيمة : وذكر الحنطة في هذا الخبر غير محفوظ ولا أدرى ممن الوهم . وقول الرجل أو مدين دال على أن ذكر الحنطة في أول الخبر خطأ ووهم إذ لو كان صحيحاً لم يكن لقوله أو مدين من قح معنى انتهى (أخبرنا إسماعيل) هو ابن علية المذكور (ليس فيه ذكر الحنطة) واعلم أن المؤلف أورد قبل ذلك رواية ابن علية معلقاً ثم أورد ههنا متصلاً بذكر مسدد عن إسماعيل ابن علية (قد ذكر معاوية بن هشام) الأزدي الكوفي هو شيخ شيخ أبي داود ولم يدركه أبو داود روى معاوية عن سفيان الثوري وغيره وروى عنه أحمد وإسحاق (أو ممن رواه عنه) عن معاوية والمحفوظ من رواية الثوري ما رواه الطحاوي حدثنا علي بن شيبة حدثنا قبيصة بن عقبة حدثنا سفيان عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال : كنا نعطى زكاة الفطر من رمضان صاعاً من طعام أو صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير أو صاعاً من أقط (أخبرنا يحيى) أي ابن سعيد —

يقول : « لا أخرج أبداً إلا صاعاً ، إننا كنا نخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعَ تمرٍ [صاعاً من تمرٍ] أو شعيرٍ أو أقطٍ أو زبيبٍ » هذا حديثٌ يحيى . زاد سفيان : أو صاعاً من دقيقٍ .

— القطان وكلاهما أى سفيان بن عيينة ويحيى القطان يروى عن ابن عجلان (أو أقط) بفتح الهمزة وكسر القاف وهو لبن يابس غير منزوع الزبد . وقال الأزهري : يتخذ من اللبن الخفيض يطبخ ثم يترك حتى يتصل وقد اختلف في إجزائه على قولين أحدهما أنه لا يحزى . لأنه غير مقتات وبه . قال أبو حنيفة إلا أنه أجاز إخراجَه بدلا عن القيمة على قاعدته ، والقول الثاني أنه يحزى . وبه قال مالك وأحمد وهو الراجح لهذا الحديث ولما أخرجه مسلم في الصحيح من غير معارض . وروى عن أحمد أنه يحزى مع عدم وجدان غيره . وزعم الماوردي أنه يحزى عن أهل البادية دون أهل الحاضرة فلا يحزى عنهم بلا خلاف ، وتعقبه النووي فقال قطع الجمهور بأن الخلاف في الجميع (هذا حديث يحيى) القطان (زاد سفيان) ابن عيينة في روايته (أو صاعاً من دقيق) وأخرج الدارقطني من طريق العباس ابن يزيد حدثنا سفيان بن عيينة حدثنا ابن عجلان عن عياض بن عبد الله أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول ما أخرجنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا صاعاً من دقيق أو صاعاً من تمر أو صاعاً من سلت أو صاعاً من زبيب أو صاعاً من شعير أو صاعاً من أقط ، فقال له علي بن المديني وهو معنا يا أبا محمد أحد لا يذكر في هذا الدقيق قال بلى هو فيه انتهى . وقد جاء ذكر الدقيق في حديث آخر أخرج ابن خزيمة من حديث ابن عباس قال : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تؤدى زكاة رمضان صاعاً من طعام عن الصغير والكبير والحر والمملوك من أدى سلتاً قبل منه وأحسبه قال من أدى دقيقاً قبل منه ، ومن أدى سويقاً قبل منه ورواه الدارقطني ولكن قال ابن أبي حاتم سألت أبا عن هذا الحديث — (٢ — عون المبوده)

قال حامدٌ : فَأَنكَرُوا عَلَيْهِ [عَلَيْهِ الدَّقِيقُ] فَتَرَكَهُ سَفِيَانٌ .
قال أبو داودَ : فَهَذِهِ الزِّيَادَةُ وَهُمْ مِنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ .

٢٠ — باب من روى نصف صاع من قحح

١٦٠٤ — حدثنا مُسَدَّدٌ وَسُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْعَتَكِيُّ قَالَا أَخْبَرَنَا حَمَّادُ
ابْنُ زَيْدٍ عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ رَاشِدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ مُسَدَّدٌ عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ أَبِي
صَعِيرٍ [بِنِ عَبْدِ اللَّهِ] عَنْ أَبِيهِ ، وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

— فقال منكر لأن ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس وقد استدلل بذلك على جواز
إخراج الدقيق كما يجوز إخراج السويق وبه قال أحمد (قال حامد) بن يحيى
(فَأَنكَرُوا عَلَيْهِ) أى على ابن عيينة (الدقيق) أى زيادة لفظ الدقيق (فتركه
سفيان) قال المغدري قال البيهقي : واه جماعة عن ابن عجلان منهم حاتم بن
إسماعيل ومن ذلك الوجه أخرجه مسلم فى الصحيح ويحيى القطان وأبو خالد الأحمر
وحامد بن مسعدة وغيرهم فلم يذكر أحد الدقيق غير سفيان وقد أنكر عليه فتركه
وروى عن ابن سيرين عن ابن عباس مرسلاً موقوفاً على طريق القوم وليس
بثابت انتهى . كذا فى غاية المقصود .

(باب من روى نصف صاع من قحح)

بفتح القاف الحنطة (العتكى) بعين المهملة المفتوحة ثم التاء الفوقانية المفتوحة
منسوب إلى العتك بن أزد (ثعلبة بن أبي صعير) أو ابن صعير بمهملةين مصغر
المغدري بضم المهملة وسكون المعجمة ويقال ثعلبة بن عبد الله بن صعير ، ويقال
عبد الله بن ثعلبة بن صعير مختلف فى صحبته كذا فى التقریب . وقال فى حرف
العين عبد الله بن ثعلبة بن صعير ويقال ابن أبي صعير له رواية ولم يثبت له سماع
انتهى (عن أبيه) أورد الذهبى فى الكاشف عبد الله بن ثعلبة بن صعير —

ثُمَّ لَبَّيْهُ أَوْ ثُمَّ لَبَّيْهُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي صَعِيرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « صَاعٌ مِنْ بُرٍّ أَوْ قَمْحٍ عَلَى كُلِّ اثْنَيْنِ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ ، حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى . أَمَّا غَنِيَّتُكُمْ فَيُزَكِّيهِ اللَّهُ تَعَالَى ، وَأَمَّا فَقِيرُكُمْ فَيَرُدُّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ أَكْثَرَ مِمَّا أُعْطَاهُ . زَادَ سُكَيْمَانُ فِي حَدِيثِهِ : غَنِيٌّ أَوْ فَقِيرٌ » .

— بلا لفظ أبي وكذا أورده المزني في تهذيب السكال وقال عبد الله بن ثعلبة بن صمير ويقال ابن أبي صمير أبو محمد المدني الشاعر حليف بنى زهرة ويقال ثعلبة بن عبد الله بن صمير وأمه من بنى زهرة مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهه ورأسه زمن الفتح ودعاه ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبيه ثعلبة بن صمير وعمر بن الخطاب وعلى وجابر بن عبد الله وسعد بن أبي وقاص وأبي هريرة (صاع من بر) أى الفطرة صاع موصوف بأنه من بر (أو قمح) أى الحنطة شك من الراوى (أما غنيكم) أى فرضها عليه (في زكايه الله) التزكية بمعنى التطهير أو التنمية أى يظهر حاله وينمى ماله وأعماله بسببها (وأما فقيركم) أى بالإضافة إلى أكابر الأغنياء على مذهب أبي حنيفة ، وأما على مذهب الشافعى فمن ملك صدقة الفطر زيادة على قوت نفسه وعياله ليوم العيد وليلته (مما أعطاه) أى هو للمساكين . وفى هذا تسليمة لمن يكون قليل المال بوعد العوض والخلف فى المال (فى حديثه غنى أو فقير) أى حر أو عبد ذكر أو أنثى غنى أو فقير . قال المنذرى : فى إسناد النعمان بن راشد ولا يمتنع بحديثه انتهى قلت : ضعفه جماعة قال معاوية عن ابن معين ضعيف ، وقال العباس عنه ليس بشيء ، وقال أحمد مضطرب الحديث ، وقال البخارى فى حديثه وهم كثير وهو فى الأصل صدوق والله أعلم . والحديث أخرجه الدارقطنى من طريق إسحاق بن أبى إسرائيل عن حماد بن زيد عن النعمان بن راشد به مرفوعا أدوا صدقة الفطر —

١٦٠٥ - حدثنا علي بن الحسن الدرايجردى [دار الجردى] أخبرنا عبد الله بن يزيد أخبرنا همام أخبرنا بكر - هو ابن وائل - عن الزهري عن ثعلبة بن عبد الله أو قال عبد الله بن ثعلبة عن النبي صلى الله عليه وسلم . وأخبرنا محمد بن يحيى النيسابورى أخبرنا موسى بن إسماعيل أخبرنا همام عن بكر الكوفى ، قال محمد بن يحيى : هو بكر بن وائل بن داود أن الزهري حدثهم عن عبد الله بن ثعلبة بن صعير عن أبيه قال « قام رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيباً فأمر بصدقة الفطر صاع تمر أو صاع شعير عن [على] كل رأس . زاد على في حديثه : أو صاع بر أو قمح بين اثنين ، ثم اتفقا : عن [على] الصغير والكبير والحُر والعبد »

— صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير أو نصف صاع من بر الحديث ثم أخرجه عن يزيد بن هارون حدثنا حماد بن زيد عن النعمان بن راشد به مرفوعاً بلفظ أدوا عن كل انسان صاعاً من بر عن الصغير والكبير الحديث . ثم أخرجه عن سليمان ابن حرب حدثنا حماد بن زيد عن النعمان بن راشد عن الزهري عن ثعلبة بن أبي صعير عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أدوا صاعاً من قمح أو قال من بر عن الصغير والكبير الحديث . ثم أخرج عن خالد بن خدش حدثنا حماد بن زيد بهذا الإسناد مثله ثم أخرجه عن مسدد حدثنا حماد بن زيد بهذا الإسناد : أدوا صدقة الفطر صاعاً من بر أو قمح عن كل رأس صغير أو كبير .

(الدار الجردى) بكسر الموحدة والجيم وسكون الراء نسبة إلى دار الجرد محلّة متصلة بالصحراء في أعلى نيسابور (هو) أى بكر الكوفى (عن النبي صلى الله عليه وسلم) قال المفردى : وهذا مرسل (زاد على) أى ابن الحسن (ثم) —

١٦٠٦ — حدثنا أحمد بن صالح أخبرنا عبد الرزاق أنبأنا ابن جريج
قال وقال ابن شهاب قال عبد الله بن ثعلبة قال أحمد بن صالح قال العدوي
قال أبو داود قال أحمد بن صالح وإنما هو المذري . خطب رسول الله
صلى الله عليه وسلم الناس قبل الفطر بيومين بمعنى حديث المقرئ .

— انقفا) أى على بن الحسن ومحمد بن يحيى الذهلى . وأخرج الدارقطنى من طريق
عمرو بن عاصم حدثنا همام عن بكر بن وائل عن الزهرى عن عبد الله بن ثعلبة
ابن صعب عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام خطيباً فأمر بصدقة الفطر
عن الصغير والكبير والحر والعبد صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير عن كل واحد
أو عن كل رأس أو صاع قمح .

(أنبأنا ابن جريج قال) أى ابن جريج . (وقال ابن شهاب) الزهرى فى
حديثه (قال عبد الله بن ثعلبة) بالجزم من غير شك فى اسمه وفى رواية النعمان بن
راشد وبكر بن وائل عن الزهرى المقدمة بالشك (قال أحمد بن صالح) شيخ
المؤلف (قال) عبد الرزاق فى نسبة عبد الله بن ثعلبة إنه (العدوى) نسبة إلى
عدى (وإنما هو) أى عبد الله بن ثعلبة (المذرى) نسبة إلى عذرة بن سعد ،
قال الإمام الحافظ النسائى فى تقييد المهمل : المذرى بضم الذال المعجمة والراء
هو عبد الله بن ثعلبة والعدوى تصحيف انتهى (خطب رسول الله صلى الله عليه
وسلم) ولفظ عبد الرزاق فى مصنفه أخبرنا ابن جريج عن ابن شهاب عن عبد الله
ابن ثعلبة قال : خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس قبل يوم الفطر
بيوم أو يومين فقال : أدوا صاعاً من بر أو قمح بين اثنين أو صاعاً من تمر أو
شعير عن كل حر أو عبد صغير أو كبير ، ومن طريق عبد الرزاق رواه الدارقطنى
فى سننه والطبرانى فى معجمه (بمعنى حديث المقرئ) المسكى أبى عبد الرحمن
أقرأ القرآن نهماً وسبعين سنة والمقرئ هذا هو عبد الله بن يزيد شيخ على بن —

١٦٠٧ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا سَهْلُ بْنُ يُونُسَ قَالَ حَدَّثَنَا
أَخْبَرَنَا عَنْ الْحَسَنِ قَالَ «خَطَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي آخِرِ رَمَضَانَ عَلَى مِنْبَرِ الْبَصْرَةِ

— الحسن الداريجردى المتقدم ذكره . قال الإمام الدارقطنى فى كتاب الملل : هذا
حديث مختلف فى إسناده ومتنه ، أما سنده فرواه الزهرى ، واختلف عليه فيه
فرواه النعمان بن راشد عنه عن ثعلبة بن أبى صعير عن أبيه ، ورواه بكر بن
وائل عن الزهرى عن عبد الله بن ثعلبة بن أبى صعير وقيل عن ابن عيينة عن
سعيد بن المسيب عن أبى هريرة ، وقيل عن عقيل ويونس عن الزهرى عن
سعيد مرسل ، ورواه معمر عن الزهرى عن الأعرج عن أبى هريرة ، وأما
اختلاف متنه فى حديث سفیان بن حسين عن الزهرى صاع من قمح ، وكذلك
فى حديث النعمان بن راشد عن الزهرى عن ثعلبة بن أبى صعير عن أبيه صاع
من قمح عن كل إنسان . وفى حديث الباقرين نصف صاع من قمح قال وأصحها
عن الزهرى عن سعيد بن المسيب مرسل انتهى . قال ابن دقيق العيد : وحاصل
ما يعلل به هذا الحديث أمران أحدهما الاختلاف فى اسم أبى صعير ، والعلّة
الثانية الاختلاف فى اللفظ . وذكر البيهقى عن محمد بن يحيى الذهلى أنه قال فى
كتاب الملل : إنما هو عبد الله بن ثعلبة وإنما هو عن كل رأس أو كل إنسان ،
هكذا رواية بكر بن وائل لم يقم الحديث غيره قد أصاب الإسناد والمتن . قال
ابن دقيق العيد : ويمكن أن يحرف رأس إلى اثنين ، ولكن يبعد هذا بعض
الروايات كالرواية التى فيها صاع بر أو قمح بين كل اثنين انتهى . قال الخطابى :
فى هذا حجة لمذهب من أجاز نصف صاع من البر ، وفيه دليل على أنها واجبة
على الطفل كوجوبها على البالغ ، وفيه بيان أنها تلزم الفقير إذا وجد ما يؤديه ،
ألا تراه يقول وأما فقيركم فيرد الله عليه أكثر مما أعطاه ، فقد أوجب أن يؤديها
عن نفسه مع إجازته له أن يأخذ صدقة غيره انتهى .

(قال) أى سهل بن يوسف (حميد) هو الطويل (أخبرنا) بصيغة —

فَقَالَ : أَخْرِجُوا صَدَقَةَ صَوْمِكُمْ ، فَكَأَنَّ النَّاسَ لَمْ يَعْلَمُوا ، فَقَالَ مَنْ

— المعروف وفاعل أخبرنا حميد وحق العبارة قال سهل أخبرنا حميد عن الحسن ،
ولفظ النسائي أخبرنا علي بن حجر حدثنا يزيد بن هارون حدثنا حميد عن الحسن
وأخرجه الدارقطني أيضاً من طريق يزيد مثله . وفي لفظ للدارقطني من طريق
محمد بن المثنى حدثنا خالد بن الحارث حدثنا حميد عن الحسن وزعم بعضهم أن
قوله أخبرنا بصيغة المجهول وهو غلط واضح لأن الحديث فيه علة واحدة ، وهي
عدم سماع الحسن عن ابن عباس وعلى ضبط صيغة المجهول تزيد علة أخرى ،
وهي جمالة للخبر عن الحسن ، ولم يقبه على هذه العلة الأخرى المنذرى ولا صاحب
التنقيح كما سيجيء ، وأيضاً رواية النسائي والدارقطني تدفع هذه العلة (قال خطب
ابن عباس) وهكذا في رواية النسائي والدارقطني من طريق يزيد بن هارون
قال المنذرى قال النسائي : الحسن لم يسمع من ابن عباس وهذا الذي قاله النسائي
قوله الإمام أحمد وعلى بن المديني وغيرهما من الأئمة . وقال ابن أبي حاتم سمعت
أبي يقول الحسن لم يسمع من ابن عباس ، وقوله خطبنا ابن عباس يعني خطب
أهل البصرة . وقال علي بن المديني في حديث الحسن خطبنا ابن عباس بالبصرة
إنما هو كقول ثابت قدم علينا عمران بن حصين ، ومثل قول مجاهد خرج علينا
عليّ وكقول الحسين إن سراقه بن مالك بن جعشم حدثهم . وقال علي بن
المديني أيضاً : الحسن لم يسمع من ابن عباس وما رآه قط كان بالمدينة أيام كان
ابن عباس على البصرة انتهى كلام المنذرى .

وقال الحاكم : أخبرنا الحسن بن محمد الاسفرائيني حدثنا محمد بن أحمد بن
البراء قال سمعت علي بن المديني سئل عن هذا الحديث فقال : الحسن لم يسمع
من ابن عباس ولا رآه قط كان بالمدينة أيام كان ابن عباس على البصرة ، ثم
ذكر الحاكم في توجيه قوله خطب كما ذكره ابن أبي حاتم سواء . وقال صاحب -

هَهُنَا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، قُومُوا إِلَى إِخْوَانِكُمْ . فَعَلَّمُوهُمْ فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ .
فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذِهِ الصَّدَقَةَ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ ،
أَوْ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ قَمْحٍ عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ ثَمَلُوكِ ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى ، صَغِيرٍ
أَوْ كَبِيرٍ . فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيَّ رَأَى رُخْصَ السَّعْرِ قَالَ : قَدْ أَوْسَعَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ
فَلَوْ جَمَعْتُمُوهُ صَاعًا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ . قَالَ حُمَيْدٌ : وَكَانَ الْحَسَنُ يَرَى صَدَقَةَ
رَمَضَانَ عَلَى مَنْ صَامَ .

التنقيح : الحديث رواه ثقات مشهورون لكن فيه لإرسال فإن الحسن لم يسمع
من ابن عباس على ما قيل ، وقد جاء في مسند أبي يعلى الموصلى في حديث عن
الحسن قال أخبرني ابن عباس ، وهذا إن ثبت دل على سماعه منه . وقال البزار
في مسنده بعد أن رواه لا يعلم روى الحسن عن ابن عباس غير هذا الحديث ولم
يسمع الحسن من ابن عباس . وقوله خطبنا أى خطب أهل البصرة ، ولم يكن
الحسن شاهد الخطبة ولا دخل البصرة بعد ، لأن ابن عباس خطب يوم الجمل
والحسن دخل أيام صفين انتهى . كذا في غاية المقصود (فكان) الحرف المشبه
بالفعل (الناس) اسم كان ، ولفظ النسائي لجمل الناس ينظر بعضهم إلى بعض
(قمح) أى حنطة (فلما قدم على) بن أبي طالب أى بالبصرة (رأى رخص)
بضم الراء وسكون الخاء على وزن فعل ضد الغلاء ، يقال رخص الشيء رخصاً
فهو رخيص من باب قرب (قال) على (من كل شيء) لكان حسناً . ولفظ
النسائي قال الحسن : فقال على : أما إذا أوسع الله فأوسعوا أعطوا صاعاً من بر
أو غيره (على من صام) ومقتضاه أن الحسن لم ير صدقة الفطر على الصغير لأنه
لا يصوم ، لكن قوله هذا ليس بحجة والله أعلم .

قال الحافظ فمس الدين ابن القيم رحمه الله :

قال الترمذى : سألت أبا عبد الله البخارى عن حديث الحسن وخطبنا =

٢١ - باب في تمجيل الزكاة

١٦٠٧ - حدثنا الحسن بن الصَّبَّاح أخبرنا شَبَابَةُ عن وَرْقَاءَ عن أَبِي الزِّنَادِ عن الْأَعْرَجِ عن أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ « بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الصَّدَقَةِ فَمَنَعَ ابْنُ جُمَيْلٍ وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ وَالْعَبَّاسُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا يَنْقِمُ ابْنُ جُمَيْلٍ إِلَّا أَنْ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ ، وَأَمَّا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ فَإِنَّكُمْ تَظْلِمُونَ خَالِدًا فَقَدْ احْتَبَسَ

(باب في تمجيل الزكاة)

(عمر بن الخطاب) ساعياً (على الصدقة) وهو مشعر بأنها صدقة الفرض لأن صدقة التطوع لا يبعث عليها السعاة (منع ابن جميل) أى منعوا الزكاة ولم يؤدوها إلى عمر قال في المتح : ابن جميل هذا لم أقف على اسمه في كتب الحديث وقال القاضي حسين : اسمه عبد الله (ما ينقم) بكسر القاف أى ما ينكر نعمة الله أو يكره (فأغناه الله) وفي رواية البخارى : أغناه الله ورسوله ، وإنما ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه ، لأنه كان سبباً لدخوله في الإسلام ، فأصبح غنياً بعد فقره بما أفاء الله وأباح لأمته من الغنائم. وهذا السياق من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم ، لأنه إذا لم يكن له عذر إلا ما ذكر من أن الله أغناه فلا عذر له . وفيه التعريض بكفران النعم وتفريع بسوء الصنيع في مقابلة الإحسان (فإنكم تظلمون خالداً) والمعنى أنكم تظلمونه بطلبكم الزكاة منه ، إذ ليس عليه —

== ابن عباس فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض صدقة الفطر ؟ فقال : روى غير يزيد بن هرون عن حميد عن الحسن « خطب ابن عباس » ، فكأنه رأى هذا أصح ، قال الترمذى : وإنما قال البخارى هذا ، لأن ابن عباس كان بالبصرة في أيام على ، والحسن البصرى في أيام عثمان وعلى رضى الله عنهما كان بالمدينة .

أُذْرَاعَهُ وَأَعْتَدَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَأَمَّا الْعَبَّاسُ عَمَّ رَسُولِ اللَّهِ فِيهِ عَلَى وَمِثْلُهَا ، ثُمَّ قَالَ أَمَا شَعَرْتُ أَنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنُوُ الْأَبِ أَوْ صِنُوُ أَبِيهِ .

— زكاة لأنه (فقد احتبس) أى وقف قبل الحول (أذراعه) جمع درع الحديد (وأعده) بضم المثناة الفوقية جمع عتد بفتححتين هو ما يمهده الرجل من الدواب والسلاح . وقيل الخيل خاصة .

قال في النيل : ومعنى ذلك أنهم طلبوا من خالد زكاة اعتاده ظلماً منهم أنها للتجارة وأن الزكاة فيها واجبة فقال لم لا زكاة فيها على ، فقالوا للنبي صلى الله عليه وسلم إن خالداً منع الزكاة فقال : إنكم تظلمونه لأنه حبسها ووقفها في سبيل الله قبل الحول عليها فلا زكاة فيها . ويحتمل أن يكون المراد لو وجبت عليه زكاة لأعطائها ولم يشع بها لأنه قد وقف أمواله لله تعالى متبرعاً فكيف يشع بواجب عليه . واستنبط بعضهم من هذا وجوب زكاة التجارة ، وبه قال جمهور السلف والخلف خلافاً لداود . وفيه دليل على صحة وقف المنقول ، وبه قالت الأمة بأسرها إلا أبا حنيفة وبعض الكوفيين (فهي على ومثلها) معها —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله : لفظ مسلم وأبي داود «فهي على ومثلها معها» وفيه قولان : أحدهما : أنه كان تسلف منه صدقة عامين ، والثاني : أنه تحملها عنه يؤديها عنه . ولفظ البخاري والنسائي «فهي عليه صدقة ، ومثلها معها» وفيه قولان : أحدهما : أنه جعله مصرفاً لها ، وهذا قبل تجريعها على بن هاشم ، والثاني : أنه أسقطها عنه عامين لمصلحة ، كما فعل عمر عام الرمادة . ولفظ ابن إسحاق «هي عليه ومثلها معها» حكاه البخاري ، وفيه قولان أحدهما أنه أنظره بها ذلك العام إلى القابل ، فأخذها ومثلها ، والثاني : أن هذا مدح للعباس وأنه سمح بما طلب منه ، لا يتنعم من إخراج ما عليه ، بل يخرج به ، ومثله معه . وقال موسى عتبة : «فهي له ، ومثلها معها» ، ذكره ابن حبان وفيه قولان : أحدهما : أن «له» بمعنى عليه ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ ، والثاني : إطلاقها له وإخراج النبي صلى الله عليه وسلم عنه من عنده برا به ولهذا قال «أما شعرت أن عم الرجل صنو أبيه ؟» .

١٦٠٨ - حدثنا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَّا عَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ دِيكَارٍ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ حُجَبَةَ عَنْ عَلِيٍّ « أَنَّ الْعَبَّاسَ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تَعْجِيلِ الصَّدَقَةِ قَبْلَ أَنْ تَحُلَّ ، فَرَخَّصَ لَهُ فِي ذَلِكَ قَالَ مَرَّةً فَأَذِنَ لَهُ فِي ذَلِكَ » .

— ومما يقوى أن المراد بهذا أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبرهم أنه تعجل من العباس صدقة عامين ما أخرجه أبو داود الطيالسي من حديث أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعمر : إنا كنا تعجلنا صدقة مال العباس عام الأول قال الخطابي : في صدقة العباس رضى الله عنه هي على ومثلها ، فإنه يقول على وجهين أحدهما أنه كان يسلف منه صدقة سنتين فصارت ديناً عليه ، وفي ذلك دليل على جواز تعجيل الصدقة قبل محلها ، وقد اختلف العلماء في ذلك ، فأجاز كثير منهم تعجيلها قبل أوان محلها ، ذهب إليه الزهري والأوزاعي وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي ، وكان مالك بن أنس لا يرى تعجيلها عن وقت محلها . وروى عن الحسن البصري أنه قال : إن للصلاة وقتاً وللزكاة وقتاً ، فمن صلى قبل الوقت أعاد ومن زكى قبل الوقت أعاد . والوجه الآخر هو أن يكون قد قبض صلى الله عليه وآله وسلم منه صدقة ذلك العام الذى شكاه فيها العامل وتعجل صدقة عام الثانى فقال هي ومثلها أى الصدقة التى قد حلت وأنت تطالبه بها مع مثلها من صدقة عام واحد (أن عم الرجل صنو الأب) أى مثله تفضيلاً له وتشريفاً ويحتمل أن يكون تحمل عنه بها فيستفاد منه أن الزكاة تتعلق بالذمة كما هو أحد قولى الشافعى . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

(قبل أن تحل) بكسر الحاء أى تجب الزكاة ، وقيل قبل أن تصير حالا — بمعنى الحول (فرخص له) أى رسول الله صلى الله عليه وسلم للعباس (في ذلك) أى تعجيل الصدقة . قال ابن المالك : وهذا يدل على جواز تعجيل الصدقة بعد —

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ هُشَيْمٌ عَنْ مَنْصُورٍ بْنِ زَادَانَ عَنْ
الْحَكَمِ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَحَدِيثُ
هُشَيْمٍ أَصَحُّ .

— حصول النصاب قبل تمام الحول وكذا على جواز تمجيل الفطرة بعد دخول
رمضان . وفي سبيل السلام لكنه مخصوص بجوازه بالمالك ولا يصح من
المعصرف بالوصاية والولاية .

واستدل من منع التمجيل مطامناً بحديث أنه لا زكاة حتى يحول الحول ،
والجواب أنه لا وجوب حتى يحول عليه الحول ، وهذا لا ينفي جواز التمجيل
وبأنه كالصلاة قبل الوقت ، وأجيب بأنه لا قياس مع النص . قال المنذرى :
وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وحجبة بن عدى قال أبو حاتم الرازى : شيخ
لا يحتج بحديثه شبه الجهول ، وأخرجه أبو داود من حديث هشيم معضلاً . قال
وحديث هشيم أصح . وذكر البيهقى أن هذا الحديث مختلف فيه وأن المرسل فيه
أصح انتهى كلام المنذرى . والحاصل أن الاختلاف على الحكم بن عتيبة ،
فروى الحجاج بن دينار عن الحكم بن حجية بن عدى كما عند المؤلف
والدارقطنى ، ومرة قال الحجاج عن الحكم بن حجير العدوى كما عند الدارقطنى
وروى الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن موسى بن طلحة عن طلحة
مرفوعاً . قال الدارقطنى : اختلفوا عن الحكم فى إسناداه والصحيح عن الحسن
ابن مسلم مرسل انتهى .

٢٢ - باب في الزكاة هل تحمل من بلد إلى بلد

١٦٠٩ - حدثنا نصر بن عليّ أنبأنا أبي أنبأنا إبراهيم بن عطاء مولى عمران بن حصين عن أبيه « أن زياداً أو بعض الأمراء بعث عمران ابن حصين على الصدقة فلما رجع قال لعمران أين المال قال وللمال أرسلتني أخذناها من حيث كنا نأخذها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ووضعتها حيث كنا نضعها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

(باب في الزكاة تحمل من بلد إلى بلد)

(أين المال) أي مال الصدقات (أخذناها) أي الصدقات (ووضعتها) أي صرفناها إلى مستحقها . وقد استدلل بهذا على مشروعية صرف زكاة كل بلد في فقراء أهله وكراهية صرفها في غيرهم . وقد روى عن مالك والشافعي والثوري أنه لا يجوز صرفها في غير فقراء البلد . وقال غيرهم إنه يجوز مع كراهة لما علم بالضرورة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يستدعي الصدقات من الأعراب إلى المدينة وبصرفها في فقراء المهاجرين والأنصار كما أخرج النسائي من حديث عبد الله بن هلال الثقفي قال : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كدت أقتل بعدك في عناق أو شاة من الصدقة ، فقال صلى الله عليه وسلم لولا أنها تعطى فقراء المهاجرين ما أخذتها . قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه .

٢٣ - باب من يعطى من الصدقة وحد الغنى

١٦١٠ - حدثنا الحسن بن عليّ أخبرنا يحيى بن آدم أخبرنا سفيان

عن حَكِيم بن جُبَيْر عن مُحَمَّد بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ يَزِيد عن أَبِيهِ عن عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « مَنْ سَأَلَ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خُوشٌ أَوْ خُدُوشٌ أَوْ كُدُوحٌ فِي وَجْهِهِ ، فَقِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا الْغِنَى ؟ قَالَ خَمْسُونَ دِرْهَمًا أَوْ قِيمَتُهَا مِنَ الذَّهَبِ » قَالَ يَحْيَى فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بنُ عُثْمَانَ لِسُفْيَانَ : حَفِظْتَنِي أَنْ شُعْبَةَ لَا يَرَوِي عَنْ حَكِيم بنِ جُبَيْر ، فَقَالَ سُفْيَانُ فَقَدْ حَدَّثَنَاهُ زُبَيْدٌ عَنْ مُحَمَّد بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ يَزِيد .

(باب من يعطى من الصدقة وحد الغنى)

(وله ما يغنيه) أى عن السؤال ويكفيه بقدر الحال (خوش) أى جروح (أو خدوش أو كدوح) بضم أوائلها ألفاظ متقاربة للمانى جمع خش وخذش وكدح . قال الخطابي : الخوش هى الخدوش يقال خشت المرأة وجهها إذا خدشته بظفر أو حديدة أو نحوها ، والكدوح الآثار من الخدوش والعض ونحوه وإِنما قيل للحمار مكدح لما به من آثار المضاض ، فأو هنا إما اشك الراوى إذا لكل يعرب عن أثر ما يظهر على الجلد وال لحم من ملاقة الجسد ما يقشر أو يجرح ، ولعل المراد بها آثار مستنكرة فى وجهه حقيقة أو أمارات ليعرف ويشهر بذلك بين أهل الموقف أو لتقسيم منازل السائل فإنه مقل أو مكثر أو مفرط فى المسألة ، فذكر الأقسام على حسب ذلك ، والخش أبلغ فى معناه من الخدش وهو أبغ من الكدح إذ الخش فى الوجه والخدش فى الجلد والكدح فوق الجلد ، وقيل الخدش قشر الجلد يعود والخش قشرة بالأظفار والكدح العض ، وهى فى أصلها مصادر لكنها لما جعلت أسماء للآثار جمعت (حفطى) -

— أى الذى أحفظه . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه .
وقال الترمذى : حديث حسن وقد تكلم شعبه فى حكيم بن جبير من أجل هذا
الحديث . وقال أبو داود : قال يحيى بن آدم فقال عبد الله بن عثمان لسفيان
الثورى حفظى أن شعبه لا يروى عن حكيم بن جبير ، فقال سفيان فقد حدثنا
زبيد عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد . وقال الخطابى : وضعفوا الحديث للعلّة
التي ذكرها يحيى بن آدم ، قالوا أما ما رواه سفيان فليس فيه بيان أنه أسنده
ولمّا قال فقد حدثنا زبيد عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد حسب . وحكى
الإمام أحمد بن حنبل عن يحيى بن آدم أن الثورى قال يوما قال أبو بسطام
يحدث بعنى شعبه هذا الحديث عن حكيم بن جبير قيل له قال حدثني زبيد عن
محمد بن عبد الرحمن ولم يزد عليه . قال أحمد كأنه أرسله أو كره أن يحدث به
أما يعرف الرجل كلاماً نحو ذا . وحكى الترمذى أن سفيان صرح بإسناده فقال
سمعت زبيداً يحدث بهذا عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد ، وحكاه ابن عدى
أيضاً ، وحكى أيضاً أن الثورى قال فأخبرنا به زبيد . وهذا يدل على أن الثورى
حدث به مرتين مرة لا يصرح فيه بالإسناد ومرة بسنده فتجتمع الروايات .
وقال أبو عبد الرحمن النسائى : لا نعلم أحداً قال فى هذا الحديث زبيد غير يحيى
ابن آدم ولا نعرف هذا الحديث إلا من حديث حكيم بن جبير وحكيم ضعيف .
وسئل شعبه عن حديث حكيم فقال أخاف الفار وقد كان روى عنه قديماً .
وسئل يحيى بن معين يرويه أحد غير حكيم ؟ فقال يحيى : نعم يرويه يحيى بن آدم
عن زبيد ولا أعلم أحداً يرويه إلا يحيى بن آدم ، وهذا وهم لو كان كذا لحدث به
الناس جميعاً عن سفيان ولسكنه حديث منكر . هذا الكلام قاله يحيى أو نحوه .
وقال بظاهره أحمد وإسحاق وغيرهما ورأوه حداً فى غنى من يحرم عليه الصدقة
وأبى ذلك آخرون وضعفوا الحديث بما تقدم . وقال مالك والشافعى : لا حد —

١٦١١ — حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن زيد بن أسلم عن
عطاء بن يسار عن رجل من بني أسد أنه قال : نزلت أنا وأهلي ببقيع
الفرقد قال لي أهلي اذهب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسله لنا شيئاً
نأكله فجعلوا يذكرون من حاجتهم ، فذهبت إلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فوجدت عنده رجلاً يسأله ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
لا أجد ما أعطيك ، فتولّى الرجل عنه وهو غضب وهو يقول لعمري
إنك لتعطي من شئت ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يغضب على
أن لا أجد ما أعطيه ، من سأل منكم وله أوقية أو عدلها فقد سأل

— للفقى معلوماً وإنما يعتبر حال الانسان . قال الشافعي : قد يكون الرجل بالدرهم
غنياً مع الكسب ولا يغنيه الألف مع ضعفه في نفسه وكثرة عياله انتهى كلام
المنذرى بحروفه (عن رجل من بني أسد) إيهام الصحابي لا يضر لأن الصحابة
كلهم عدول (فتولّى) بتشديد اللام أى أدبر (وهو غضب) بفتح الضاد أى
موقع في الغضب (إنك لتعطي من شئت) أى لا تعطي في المصارف وإنما تتبع
فيه مشيتك (أن لا أجد) أى لأجل أن لا أجد (وله أوقية) بضم الهمزة
وتشديد الياء أى أربعون درهماً (أو عدلها) بكسر العين ويفتح أى ما يساويها
من ذهب ومال آخر . قال الخطابي : أو عدلها يريد قيمتها ، يقال هذا عدل
الشيء أى ما يساويه في القيمة ، وهذا عدله بكسر العين أى نظيره ومثاله
في الصورة والهيئة . والأوقية عند أهل الحجاز أربعون درهماً . وذهب أبو عبيد
القاسم بن سلام في تحديد الغنى إلى هذا الحديث وزعم أن من وجد أربعين
درهماً حرمت عليه الصدقة . وذهب قوم من أهل العلم إلى تحديد الغنى التي تحرم
معه الصدقة بخمسين درهماً ورأوه حداً في غنى من تحرم عليه الصدقة منهم سفيان —

إِلْحَافًا . قَالَ الْأَسَدِيُّ فَقُلْتُ لِلْقَحَّةِ لَنَا خَيْرٌ مِنْ أَوْقِيَةٍ وَالْأَوْقِيَةُ . أَرْبَعُونَ
دِرْهَمًا . قَالَ فَرَجَعْتُ وَلَمْ أَسْأَلْهُ فَقَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
بَعْدَ ذَلِكَ شَعِيرٌ وَزَيْبٌ فَقَسَمَ لَنَا مِنْهُ أَوْ كَمَا قَالَ حَتَّى أَغْنَانَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ
قَالَ أَبُو دَاوُدَ هَكَذَا رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ كَمَا قَالَ مَالِكٌ .

— الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحاق وأبي القول به آخرون وضعوا الحديث
للعلة التي ذكرها يحيى بن آدم قالوا : وليس في الحديث أن من ملك خمسين
درهما لم تحمل له الصدقة إنما فيه كره له المسألة فقط ، وذلك أن المسألة إنما تكون
مع الضرورة ولا ضرورة لمن يجد ما يكفيه في وقته إلى المسألة . وقال مالك
والشافعي : لا حد للغنى معلوم توسعة وطاقة ، فإذا اكتفى بما عنده حُرمت عليه
الصدقة وإذا احتاج حلت له . قال الشافعي : قد يكون الرجل بالدرهم غنياً مع
كسب ولا يغنيه الألف مع ضعف في نفسه وكثرة عياله . وجعل أبو حنيفة
وأصحابه الحد فيه مائتي درهم وهو النصاب الذي تجب فيه الزكاة انتهى
كلام الخطابي .

(فقد سأل إلحافاً) أى إلحاحاً وإسرافاً من غير اضطرار (للقهة) بفتح
اللام على أنها لام ابتداء ، واللقحة بفتح اللام أو كسرهما الناقة القريبة العهد
بالنقاج أو التي هي ذات لبن (والأوقية أربعون درهماً) هذا مدرج من قول
مالك بن أنس كما صرح بذلك ابن الجارود في روايته في المنتقى (أو كما قال)
شك الراوى في قول الأسدي . والحديث أخرجه النسائي قاله المنذرى (هكذا
رواه الثوري كما قال مالك) يشبه أن يكون المعنى أن هذا المتن أى قوله من
سأل منكم وله أوقية أو عدلها فقد سأل إلحافاً هكذا رواه مالك وسفيان الثوري
كلاهما عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن رجل من بني أسد . وأما —
(٣ — عن العبود)

١٦١٢ - حدثنا قتيبة بن سعيد وهشام بن عمار قالَا أخبرنا عبد الرحمن بن أبي الرجال عن عمارة بن غزبة عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ سَأَلَ وَلَهُ فِئْمَةٌ أَوْ فِئْمَةٌ فَقَدْ أَحَفَ ، فَقُلْتُ نَاقَتِي الْيَاقُوتَةُ هِيَ خَيْرٌ مِنْ أَوْفِيَّةٍ . قَالَ هِشَامٌ : خَيْرٌ مِنْ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا فَرَجَعْتُ فَلَمْ أَسْأَلْهُ شَيْئًا . زَادَ هِشَامٌ فِي حَدِيثِهِ : وَكَانَتِ الْأَوْفِيَّةُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا » .

١٦١٣ - حدثنا عبد الله بن محمد النعماني أخبرنا مسكين أخبرنا محمد بن المهاجر عن ربيعة بن يزيد عن أبي كبشة السلولي أخبرنا سهل

— عبد الرحمن بن أبي الرجال فروى هذا المتن بسند آخر من حديث أبي سعيد الخدري كما يأتي بعد ذلك ، وأما المتن لا تحمل الصدقة لغنى إلا الخمسة كما يحىء في باب من يجوز له أخذ الصدقة فقد رواه مالك وسفيان بن عيينة بهذا السند أى عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا ، وهكذا رواه سفيان الثوري مرسلًا ، لكن قال عن زيد بن أسلم حدثني الثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما معمر بن وهب عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم موصولًا والله أعلم .

(فقد ألحف) قال الواحدى : الإلحاف فى اللغة هو الإلحاح فى المسألة . قال الزجاج : معنى ألحف شمل بالمسألة ، والإلحاف فى المسألة هو أن يشتمل على وجوه الطلب بالمسألة كاشتمال الإلحاف فى التغطية . وقال غيره : معنى الإلحاف فى المسألة مأخوذ من قولهم ألحف الرجل إذا مشى فى لحف الجبل وهو أصله كأنه استعمل الخشونة فى الطلب (نأقتى الياقوتة) اسم نأقتة (قال هشام) —

ابن الحنظلية قال « قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عُيَيْنَةُ
ابنُ حِصْنٍ وَالْأَقْرَعُ بنُ حَابِسٍ فَسَأَلَاهُ فَأَمَرَ لُحْمًا بِمَا سَأَلَا وَأَمَرَ مُعَاوِيَةَ
فَكَتَبَ لُحْمًا بِمَا سَأَلَا . فَأَمَّا الْأَقْرَعُ فَأَخَذَ كِتَابَهُ فَلَفَّهُ فِي عِمَامَتِهِ وَانْطَلَقَ ،
وَأَمَّا عُيَيْنَةُ فَأَخَذَ كِتَابَهُ وَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَانَهُ فَقَالَ :
يَا مُحَمَّدُ أَرَأَيْتَ حَامِلًا إِلَى قَوْمِي كِتَابًا لَا أُدْرِي مَا فِيهِ كَصَحِيفَةِ الْمُتَلَسِّسِ
فَأَخْبَرَ مُعَاوِيَةَ بِقَوْلِهِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ سَأَلَ وَعِنْدَهُ مَا يُغْنِيهِ فَإِنَّمَا يَسْتَكْثِرُ مِنَ النَّارِ .
وَقَالَ الثَّقَفِيُّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : مِنْ جَزِ جَهَنَّمَ . فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا يُغْنِيهِ ؟
وَقَالَ الثَّقَفِيُّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : وَمَا الْغَنَى الَّذِي لَا يَتْبَغِي مَعَهُ الْمَسْأَلَةُ ؟ قَالَ

— في حديثه قال المنذرى : وأخرجه النسائي (سهل بن الحنظلية) هو سهل بن
الربيع والحنظلية أمه وقيل أم جده وكان ممن بايع تحت الشجرة وسكن دمشق
ومات بها (كصحيفة المتلسس) لها قصة مشهورة عند العرب وهو المتلسس
الشاعر وكان هجاء عمرو بن هند الملك فكعب له كتابا إلى عامله يومه أنه أمر له
فيه عطية وقد كان كتب إليه أن يقلعه فارتاب المتلسس فكعبه وقرأه فلما علم
ما فيه رمى به ونجا فغربت العرب مثالا بصحيفته (من سأل وعنده ما يغنيه)
أى من السؤال وهو قوته في الحال (فإنما يستكثر من النار) يعنى جمع أموال
الناس بالسؤال من غير ضرورة فكأنه جمع لنفسه نار جهنم (قال الثقبلي) بضم
النون وفتح الفاء وهو عبد الله بن محمد منسوب إلى نفيل أحد آبائه . والحاصل
أن عبد الله الثقبلي حدث أبا داود بهذا الحديث مرتين مرة قال من سأل وعنده
ما يغنيه فإنما يستكثر من النار ، فقالوا يا رسول الله وما يغنيه ؟ قال قدر
ما يغنيه ويعشيه ومرة قال الثقبلي من سأل وعنده ما يغنيه فإنما يستكثر من —

قَدَرًا مَا يُغَدِّيهِ وَيُعَشِّيهِ . وَقَالَ النَّفِيلِيُّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَنَّ يَسْكُونَ لَهُ شَبْعُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ أَوْ لَيْلَةٍ وَيَوْمٍ ، وَكَانَ حَدَّثَنَا بِهِ مُخْتَصَرًا عَلَى هَذِهِ الْأَلْفَافِ الَّتِي ذُكِرَتْ .

— جمر جهنم ، فقالوا يا رسول الله وما الغنى الذى لا ينبغي معه المسألة؟ قال قدر أن يكون له شبع يوم وليلة أو ليلة ويوم (معه المسألة قال) أى النبی صلى الله عليه وسلم (قدر ما يغديه ويعشيه) أى قدر كفايتهما بمال أو كسب لم يمنعه عن علم أو حال . والتغذية إطعام طعام القدوة والتعشية إطعام طعام العشاء . قال الطيبى : يعنى من كان له قوت هذين الوقتين لا يجوز أن يسأل فى ذلك اليوم صدقة التطوع ، وأما فى الزكاة المفروضة فيجوز للمستحق أن يسألها بقدر ما يتم به نفقة سنة له ولعاليه وكسوتهما لأن تفريقها فى السنة مرة واحدة (أن يكون له شبع يوم) بكسر الشين وسكون الموحدة وفتحها وهو الأكثر أى ما يشبعه من الطعام أول يومه وآخره . قال ابن الملك : بسكون الباء ما يشبع ويفتح الباء المصدر . قال الخطابى : فقد اختلف الغاس فى تأويله فقال بعضهم من وجد غداء يومه وعشاءه لم تحمل له المسألة على ظاهر الحديث . وقال بعضهم إنما هو فيمن وجد غداء وعشاء على دائم الأوقات ، فإذا كان ما يكفيه لقوته للمدة الطويلة فقد حرمت عليه المسألة . وقال آخرون : هذا منسوخ بالأحاديث الأخر التى تقدم ذكرها (كان حدثنا) النفيلى (به) أى بهذا الحديث (مختصراً على هذه الألفاظ التى ذكرت) بصيغة المتكلم المعروف أو الغائب الجہول . وأما الإمام أحمد فروى فى مسنده من طريق عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن ربيعة بن يزيد عن أبى كبشة السلولى عن سهل بهذا الحديث وفيه فأخبر معاوية رسول الله صلى الله عليه وسلم بقولهما وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حاجة فمر ببعير مناخ على باب المسجد من أول النهار ثم مر به آخر النهار وهو على حاله —

١٦١٤ - حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَغْنِيٍّ ابْنُ مَهْرٍ
ابْنُ غَانِمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ أَنَّهُ سَمِعَ زِيَادَ بْنَ نَعِيمٍ الْخَضْرَمِيَّ أَنَّهُ
سَمِعَ زِيَادَ بْنَ الْحَارِثِ الصَّدَائِيَّ قَالَ « أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَبَايَعْتُهُ وَذَكَرَ [فَذَكَرَ] حَدِيثًا طَوِيلًا فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ اعْطِنِي مِنَ الصَّدَقَةِ ،
فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَرْضَ بِحُكْمِ نَبِيِّ
وَلَا غَيْرِهِ فِي الصَّدَقَاتِ حَتَّى حَكَمَ فِيهَا هُوَ فَجَزَأُهَا ثَمَانِيَةَ أَجْزَاءٍ فَإِنْ
كُنْتَ مِنْ تِلْكَ الْأَجْزَاءِ أُعْطِيَتْكَ حَقُّكَ » .

— فقال ابن صاحب هذا البعير فابتغى فلم يوجد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اتقوا الله في هذه البهائم ثم اركبوها صحاحاً واركبوها سماناً إنه من سأل وعنده
ما يغنيه فأما يستكثر من نار جهنم قالوا يا رسول الله وما يغنيه ؟ قال ما يغنيه أو
يعشيه . أخرجه أحمد في مسند الشاميين .

(الصدائي) بضم الصاد ممدود (وذَكَرَ) أى زياد بن الحارث الصدائي
(حديثاً طويلاً) وفي شرح معاني الآثار من هذا الوجه يقول أمرني رسول الله
صلى الله عليه وسلم على قومي فقلت يا رسول الله أعطني من صدقاتهم ففعل
وكتب لي بذلك كتاباً ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ فذكر الحديث مثله . فهذه الزيادة التي
ذكرها الطحاوي أشار إليها أبو داود بقوله حديثاً طويلاً . كذا في غاية المقصود
(فَأَتَاهُ) أى أتى النبي صلى الله عليه وسلم (حتى حكم فيها) أى إلى أن حكم
في الصدقات (هو) أى الله تعالى وهو لجرد التأكيـد (فجزأها) بتشديد الزاي
فهجرة أى قسم أصحابها (ثمانية أجزاء) أى أصناف (فإن كنت من تلك
الأجزاء) أى أجزاء مستحقها أو من أصحاب تلك الأجزاء (أعطيتك حَقُّكَ)
قال الخطابي : فيه دليل على أنه لا يجوز دفع الصدقة في صنف واحد وأن —

— الواجب تفرقها على أهل السهمان بحصصهم ولو كان في الآية بيان الحل دون بيان الحصص لم يكن للتجزئة معنى ، ويدل على صحة ذلك قوله أعطيتك حقتك ، فبين أن لأهل كل جزء على حدته حقاً . وإلى هذا ذهب عكرمة وهو قول الشافعي . وقال الفخعي : إذا كان المال كثيراً يحتمل الأجزاء قسمه على الأصناف وإن كان قليلاً جاز أن يوضع في صنف واحد . وقال أحمد بن حنبل : تفرقه أولى ويجزيه أن يضعه في صنف واحد . وقال أبو ثور : إن قسمه الإمام قسمه على الأصناف وإن تولى قسمه رب المال فيضعه في صنف واحد رجوت أن يسمه قال مالك ابن أنس : يجتهد ويتحرى موضع الحاجة منهم ويقدم الأولى فالأولى من أهل الخلعة والفاقة فإن رأى الخلعة في الفقراء في عام أكثر قدمهم ، وإن رأى في أبناء السبيل في عام آخر أخرجوا لهم . وقال أبو حنيفة وأصحابه : هو مخير يضعه في أي الأصناف شاء ، وكذلك قال سفيمان الثوري .

وقد روى ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه وهو قول الحسن البصري وعطاء بن أبي رباح . قال الخطابي : وقوله إن الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتى حكم فيها ، هو دليل على أن بيان الشريعة قد يقع من وجهين ، أحدهما ما تولى الله تعالى بيانه في الكتاب وأحكم فرضه فيه فليس به حاجة إلى زيادة من بيان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبيان شهادات الأصول ، والوجه الآخر ما ورد ذكره في الكتاب مجملًا ، ووكل بيانه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو تفسيره قولاً وفعلًا أو يتركه على إجماله ، ليدينه فقهاء الأمة ويدركوه استنباطاً واعتباراً بدليل الأصول . وكل ذلك بيان مصدره عن الله سبحانه وتعالى وعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . ولم يختلفوا أن السهم الستة ثابتة مستقرة لأهلها في الأحوال كلها وإنما اختلفوا في سهم المؤلفة . فقالت طائفة من أهل العلم منهم ثابت يجب أن يعطوه هكذا . قال الحسن البصري : وقال —

١٦١٥ — حدثنا عثمان بن أبي شيبة وزهير بن حرب قالَا أخبرنا جريز بن الأنعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليس المسكين الذي ترذله التمرة والتمرثان والأكلة والأكلتان وليكن المسكين الذي لا يسأل الناس شيئاً ولا يفتنون به فيعطونه » .

— أحمد بن حنبل يعطون إن احتاج المسلمون إلى ذلك . وقالت طائفة : انقطعت المؤلفة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وروى ذلك عن الشعبي ، وكذلك قال أبو حنيفة وأصحابه . وقال مالك : سهم المؤلفة يرجع إلى أهل السهام الباقية وقال الشافعي : لا يعطى من الصدقة مشرك يتألف على الإسلام . فأما العاملون وهم السعاة وجباة الصدقة فإنهم يعطون عماله قدر أجره مثلهم ، فأما إذا كان الرجل هو الذي يتولى إخراج الصدقة وقسمها بين أهلها فليس فيها للعاملين فيه حق . انتهى كلامه . قال المنذرى : في إسناد عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي وقد تكلم فيه غير واحد . انتهى .

(ليس المسكين) أى المذكور في قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ والمعنى : ليس المسكين شرها المسكين عرفاهو (الذى ترده) عند طوافه على الناس والأكلة والأكلتان بضم الهمزة أى اللقمة واللقمتان ، والمعنى أى ليس المسكين من يتردد على الأبواب ويأخذ لقمة ، فإن من فعل هذا ليس بمسكين ، لأنه يقدر على تحصيل قوته . والمراد ذم من هذا فعله إذا لم يكن مضطراً . وقال الطيبي : فينبغى أن لا يستحق الزكاة . وقيل ليس المراد نفي استحقاقه بل إثبات المسكنة لغير هذا المتعارف بالمسكنة وإثبات استحقاقه أيضاً كذا في المرقاة .

قال النووي : معناه المسكين الكامل المسكنة الذى هو أحق بالصدقة —

١٦١٦ — حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَأَبُو كَامِلٍ الْغَنِيُّ قَالُوا أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ قَالَ « وَلَكِنْ

— وأحوج إليها ليس هو هذا الطواف ، وليس معناه نفى أصل المسكنة عنه بل معناه نفى كمال المسكفة (ولكن المسكين الذي) هو أحق بالصدقة الذي (ولا يفتنون به) من باب نصر وكرم وفرح كذا في القاموس . أى لا يعلم أنه محتاج (فيعطونه) والحديث فيه دليل على أن المسكين هو الجامع بين عدم الغنى وعدم تفتن الناس له لما يظن به لأجل تعففه وتظهره بصورة الغنى من عدم الحاجة ، ومع هذا فهو مستعفف عن السؤال . وقد استدلل به من يقول إن الفقير أسوأ حالا من المسكين وإن المسكين الذي له شيء لكنه لا يكفيه والفقير الذي لا شيء له ، وبؤيده قوله تعالى : ﴿ أَمَا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ ﴾ فسامهم مساكين مع أن لهم سفينة يعملون فيها .

وإلى هذا ذهب الشافعي والجمهور كما قال في الفتح . وذهب أبو حنيفة إلى أن المسكين دون الفقير واستدل بقوله تعالى ﴿ أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ﴾ قالوا لأن المراد أنه يلصق بالتراب للعري . وقال ابن القاسم وأصحاب مالك : إنهما سواء وروى عن أبي يوسف ورجحه الجلال . قال لأن المسكنة لازمة للفقير إذ ليس معناها اللذال والهوان فإنه ربما كان بغنى النفس أعز من الملوكة الأكبر بل معناها العجز عن إدراك المطالب الدنيوية ، والعاجز ساكن عن الاتهاض إلى مطالبه انتهى قال المنذرى : وأخرجه البخاري والنسائي من عطاء بن يسار عن أبي هريرة .

(وأبو كامل) هو فضيل بن حسين الجعدي البصري شيخ أبي داود ، وأما أبو كامل مظفر بن مدرك فهو شيخ شيخ أبي داود (مثله) ولفظ النسائي حديثنا نصير بن علي حديثنا عبد الأعلى حديثنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن —

لِلْمَسْكِينِ الْمُتَعَفِّفُ. زَادَ مُسَدَّدٌ فِي حَدِيثِهِ: لَيْسَ لَهُ مَا يَسْتَعْفِي بِهِ الَّذِي لَا يَسْأَلُ وَلَا يَعْلَمُ بِحَاجَتِهِ فَيَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ فَذَاكَ الْمَحْرُومُ ». وَلَمْ يَذْكُرْ مُسَدَّدٌ الْمُتَعَفِّفَ الَّذِي لَا يَسْأَلُ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مُحَمَّدُ بْنُ نُورٍ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ مِنْ مَعْمَرٍ وَجَعَلَا الْمَحْرُومَ مِنْ كَلَامِ الزُّهْرِيِّ وَهُوَ أَصَحُّ.

١٦١٧ — حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدَى بْنِ الْخِيَارِ « أَخْبَرَنِي رَجُلَانِ أَنَّهُمَا أَتَيَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَهُوَ يَقْسِمُ الصَّدَقَةَ فَسَأَلَاهُ مِنْهَا فَرَفَعَ فِينَا الْبَصَرَ وَخَفَضَهُ فَرَأَانَا جُلْدَيْنِ ، فَقَالَ إِنْ شِئْنَا أَعْطَيْتُكُمَا وَلَا حَظَّ فِينَا لِقَى وَلَا لِقَوَى مُكْتَسَبٌ » .

— أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: لَيْسَ الْمَسْكِينُ الَّذِي تَرُدُّهُ الْأَكْلَةَ وَالْأَكْلَتَانِ وَالْثَمَرَةَ وَالْثَمَرَتَانِ ، قَالُوا فَمَا الْمَسْكِينُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ الَّذِي لَا يَجِدُ غَنًى وَلَا يَعْلَمُ الْفَاسَ حَاجَتَهُ فَيَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ (فَذَاكَ الْمَحْرُومُ) الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴾ .

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدَى بْنِ الْخِيَارِ) بِكسْرِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ فَتَنَاءُ تَحْتَمِيهِ آخِرُهُ رَاءَ . قَالَ الطَّبِيُّ: وَهُوَ قَرَشَى نَوْفَلِي يَقَالُ: إِنَّهُ وَلَدٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَعْدُ فِي التَّابِعِينَ . وَرَوَى عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ) بفتح الواو (فَسَأَلَاهُ مِنْهَا) أَيْ فَطَالِبَاهُ أَنْ يَعْطِيَهُمَا شَيْئًا مِنَ الصَّدَقَةِ (فَرَأَانَا جُلْدَيْنِ) بِكسْرِ اللَّامِ أَوْ كسْرِهَا أَيْ قَوْبَيْنِ (لِقَوَى مُكْتَسَبٌ) بِصِغَةِ الْفَاعِلِ أَيْ يَكْتَسِبُ قَدْرَ كِفَايَتِهِ . وَالْحَدِيثُ قَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَقَالَ أَحْمَدُ —

١٦١٨ - حدثنا عباد بن موسى الأنباري أن الخليل أخبرنا إبراهيم بن يعقوب بن سعد أخبرني أبي عن ربحان بن يزيد عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تحمل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى ».

— ابن حنبل : ما أجوده من حديث . قال الطيبي : أى لا أعطيكما لأن في أخذ الصدقة ذلة فإن رضيتم بها أعطيتكما أو أنها حرام على الجلد ، فإن شئتما تناول الحرام أعطيتكما . قاله توبخاً وتعليقاً انتهى .

والحديث من أدلة تحريم الصدقة على الغني وهو تصريح بمفهوم الآية . واختلف في تحقيق الغني كما سلف وعلى القوي المكتسب لأن حرفته صيرته في حكم الغني . ومن أجاز له تأول الحديث بما لا يقبل . كذا في السبل . وقال ابن الهمام : الحديث دل على أن المراد حرمة سؤالهما لقوله وإن شئتما أعطيتكما فلو كان الأخذ محرماً غير مسقط عن صاحب المال لم يفعله . قال المنذرى : وأخرجه النسائي .

(لا تحمل الصدقة لغني) في المحيط من الكتب الحنفية : الغني على ثلاثة أنواع ، غني يوجب الزكاة وهو ملك نصاب حولي نام ، وغني يحرم الصدقة ويوجب صدقة الفطر والأضحية وهو ملك ما يبلغ قيمة نصاب من الأموال الفاضلة عن حاجته الأصلية ، وغني يحرم السؤال دون الصدقة وهو أن يكون له قوت يومه وما يستر عورته (ولا الذي مرة) بكسر الميم وتشديد الراء القوة أى ولا لقوى على الكسب (سوى) أى صحيح البدن تام الخلقة . قال على القارى : فيه نفى كمال الحل لا نفس الحل أو لا تحمل له بالسؤال . قال ابن الملك : أى لا تحمل الزكاة لمن أعضاؤه صحيحة وهو قوى يقدر على الاكتساب بقدر ما يكفيه وعياله وبه قال الشافعي . وقال الخطابي قد اختلف الناس في جواز الصدقة لمن يجد قوة يقدر بها على الكسب ، فقال الشافعي : لا تحمل له الصدقة وكذلك قال —

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : رَوَاهُ سُفْيَانُ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ كَمَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ
وَرَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ سَعْدٍ قَالَ لِذِي مِرَّةٍ قَوِيٍّ وَالْأَحَادِيثُ الْآخَرُ عَنْ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْضُهَا لِذِي مِرَّةٍ قَوِيٍّ وَبَعْضُهَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ وَقَالَ
عَطَاءُ بْنُ زُهَيْرٍ أَنَّهُ لَقِيَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو فَقَالَ إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لِقَوِيٍّ
وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ .

— إسحاق بن راهويه . وقال أبو حنيفة وأصحابه : يجوز له أخذ الصدقة إذا لم يملك
مائتي درهم فصاعداً (رواه سفیان) هو الثوري وحديثه أخرجه الترمذی
والدارمی وابن الجارود مثل حديث إبراهيم بن سعد سنداً ومتناً (ورواه شعبة)
وحديثه أخرجه الطحاوی من طرق الحجاج بن المنهال حدثنا شعبة أخبرني
سعد بن إبراهيم سمعت ریحان بن یزید وكان أعرابياً صدوقاً قال قال عبد الله بن
عمرو : لا يحل الصدقة لغني ولا لذي مرة قوی . قال الترمذی : وقد روى شعبة
عن سعد بن إبراهيم هذا الحديث ولم يرفعه (والأحاديث الأخر) بغض الممزة
جمع آخر أى من حديث عبد الله بن عمرو وغير ذلك من الصحابة كهدى بن الخیار
عند المؤلف والنسائي وأبى هريرة عند ابن الجارود وجابر عند الدارقطني وغيره
(عن النبي صلى الله عليه وسلم) والحاصل أن اللفظتين أى لذي مرة قوی ولذي
مرة سوي كلمتهما رويهما عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عبد الله بن عمرو
وغيره مفرقاً . ويظهر من كلام المؤلف أنه رأى اللفظتين محفوظتين . وأما عطاء
ابن زهير فروى عن عبد الله بن عمرو وموقوفاً عليه وجمع بين اللفظتين . قاله
في غاية المقصود . قال المنذرى : وأخرجه الترمذی باللفظ الأول أى لذي مرة
سوى وقال حديث حسن ، وذكر أن شعبة لم يرفعه . هذا آخر كلامه في إسناده
ريحان بن یزید . قال يحيى بن معين ثقة ، وقال أبو حاتم الرازى شيخ —

٢٤ - باب من يجوز له أخذ الصدقة وهو غنى

١٦١٩ - حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِلْغَنِيِّ إِلَّا الْخُمْسَةُ : لِغَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ لِعَامِلٍ عَلَيْهَا أَوْ لِغَارِمٍ أَوْ لِرَجُلٍ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ أَوْ لِرَجُلٍ كَانَ لَهُ جَارٌ مِسْكِينٌ فَتَصَدَّقَ عَلَى الْمِسْكِينِ فَأَهْدَاهَا الْمِسْكِينُ لِلْغَنِيِّ » .

— مجهول ، وقال بعضهم لم يصح إسناده وإما هو موقوف على عبد الله بن عمرو انتهى كلامه .

(باب من يجوز له أخذ الصدقة وهو غنى)

(عن عطاء بن يسار) تابعي جليل مرسل وقد وصله المؤلف وابن ماجه والحاكم من طريق معمر عن زيد بن أسلم كما سيأتي (لغني) لقوله تعالى ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ (إلا الخمسة) فتحل لهم وهم أغنياء لأنهم أخذوها بوصف آخر (لغاز في سبيل الله) لقوله تعالى ﴿ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ أى لمجاهد وإن كان غنياً أو الحجج ، واختاره محمد بن الحسن من الحنفية (أو لعامل عليها) أى على الصدقة من نحو عاشر وحاسب وكاتب لقوله تعالى ﴿ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ﴾ وبينت السنة أن شرطه أن لا يكون هاشمياً قيل ولا مطلبياً (أو لغارم) أى مدين مثل من إستدان ليصلح بين طائفتين فى دية أو دين تسكيناً للفتنة وإن كان غنياً . قال الله تعالى ﴿ وَالْغَارِمِينَ ﴾ بشروط فى الفروع (أو لرجل) غنى (اشتراها) أى الصدقة (بماله) من الفقير الذى أخذها (أو لرجل) غنى (جار مسكين) المراد به ما يشمل الفقير (فأهداها) الصدقة (للغنى) فتحل له لأن الصدقة قد بلغت محلها فيه . وقوله وله جار خرج على جهة التمثيل فلا مفهوم له —

— فالمدار على إهداء الصدقة التي مَلَكَها المسكين لجار أو لغيره وفي حديث إهداء بريرة كما تصدق به عليها إلى عائشة قوله صلى الله عليه وسلم هو عليها صدقة وهو منها لفا هدية كما عند الشيخين وغيرهما وكذلك الإهداء ليس بقيد ففى رواية لأحمد وأبى داود كما سيأتى أو جار فقير يتصدق عليها فيهدى لك أو يدعوك قال ابن عبد البر : هذا الحديث مفسر لمجمل قوله صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة لغنى ولا لذى مرة سوى ، وأنه ليس على عمومه . وأجمعوا على أن الصدقة المفروضة لا تحل لغير الخمسة المذكورين . قال الباجى : فإن دفعها لغنى لغير هؤلاء عالماً بفناء لم تجزه بلا خلاف ، فإن اعتقد فقره فقال ابن القاسم يضمن إن دفعها لغنى أو كافر وأما صدقة التطوع فهي بمنزلة الهدية تحل للغنى والفقير . ذكره الزرقانى فى شرح الموطأ .

قال الخطابى : فيه بيان أن الغازى وإن كان غنياً له أن يأخذ الصدقة ويستعين بها فى غزوه وهو من سهم السبيل ، وإليه ذهب مالك والشافعى وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه . وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا يجوز أن يعطى الغازى من الصدقة إلا أن يكون منقطعاً به ، وسهم السبيل غير سهم ابن السبيل ، وقد فرق الله بينهما فى التسمية وعطف أحدهما على الآخر بالواو الذى هو حرف الفرق بين المذكورين للسبوق أحدهما على الآخر فقال (وفى سبيل الله وابن السبيل) والمنقطع به هو ابن السبيل ، وأما سهم السبيل فهو على عمومه وظاهره فى الكتاب . وقد جاء فى هذا الحديث ما بينه ووكده أمره فلا وجه للذهاب عنه . وفى قوله أو رجل اشتراها بماله داليل على أن المصدق إذا تصدق بالشئ ثم اشتراه من المدفوع إليه فإن البيع جائز وكرهه أكثر العلماء مع تجويزهم البيع فى ذلك فقال مالك بن أنس إن اشتراه فالبيع مفسوخ . وأما الغارم الغنى فهو الرجل يتحمل الحماة ويدان فى المعروف وإصلاح ذات البين —

١٦٢٠ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَنْبَأَنَا مَعْمَرٌ

عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْنَاهُ .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَرَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ زَيْدِ كَمَا قَالَ مَالِكٌ . وَرَوَاهُ الثَّوْرِيُّ عَنْ زَيْدٍ قَالَ حَدَّثَنِي الثَّبْتُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

١٦٢١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ الطَّائِيُّ أَخْبَرَنَا الْفَرِيَّابِيُّ أَخْبَرَنَا

سُفْيَانُ بْنُ عِمْرَانَ الْبَارِقِيُّ عَنْ عَطِيَّةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَا تَحْمِلِ الصَّدَقَةَ لِغَنَى إِلَّا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ ابْنِ السَّبِيلِ

— وله مال أن يقع فيها افتقر فيعطى من الصدقة ما يقضى به دينه فأما الغارم الذي يدان لنفسه وهو معسر فلا يدخل في هذا الغنى لأنه من جملة الفقراء . وأما العامل فإنه يعطى منها عمالة على قدر عمله وأجرة مثله فسواء كان غنياً أو فقيراً فإنه يستحق العمالة إذا لم يفعله تطوعاً . فأما المهدي له الصدقة فهو إذا ملكها فقد خرجت أن تكون صدقة . وهي ملك للمالك تام الملك جائز التصرف في ملكه انتهى كلامه . قال المفردى : وأخرجه ابن ماجه مسنداً . وقال أبو عمر النمرى : قد وصل هذا الحديث جماعة من رواية زيد بن أسلم (بمعناه) ولفظ ابن ماجه من هذا الوجه لا تحمل الصدقة لغنى إلا الخمسة لعامل عاينها أو لغاز في سبيل الله أو لغنى اشتراها بماله أو فقير تصدق عليه فأهداها لغنى أو غارم . وأخرجه أيضاً الدارقطني (رواه ابن عيينة) سفیان الإمام (كما قال مالك) مرسل (ورواه الثوري) سفیان الإمام (حدثني الثبت) أى الثقة (عن النبي صلى الله عليه وسلم) مرسل ، ومع ذلك لم يسم الثبت (إلا في سبيل الله أو ابن السبيل) قال البيهقي في سننه : حديث عطاء بن يسار عن أبي سعيد أصبح طريقاً ليس فيه ذكر —

أَوْ جَارٍ فَقِيرٍ يُتَصَدَّقُ عَلَيْهِ فَيَهْدِي لَكَ أَوْ يَدْعُوكَ .
 قَالَ أَبُو دَاوُدَ : رَوَاهُ فِرَاسُ بْنُ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَطِيَّةَ عَنْ أَبِي سَمِيدٍ
 عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ .

٢٥ — باب كم يعطى الرجل الواحد من الزكاة

١٦٢٢ — حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الصَّبَّاحِ أَخْبَرَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا
 سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ الطَّائِيُّ عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ وَزَعَمَ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ
 يُقَالُ لَهُ سَهْلُ بْنُ أَبِي حَتْمَةَ أَخْبَرَهُ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَدَاهُ بِمِائَةِ
 [مِائَةٍ] مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ يَعْنِي دِيَةَ الْأَنْصَارِيِّ الَّذِي قُتِلَ بِحَيْسَبَرِ » .

— ابن السبيل ، فإن صح هذا فإنما أراد والله أعلم أن ابن السبيل غنى في بلده محتاج
 في سفره انتهى .

(أَوْ جَارٍ فَقِيرٍ) ، بِإِضَافَةِ جَارٍ إِلَى فَقِيرٍ (يُتَصَدَّقُ) بِصِغَةِ الْجَهْلِ (عَلَيْهِ)
 أَيْ الْفَقِيرِ (يَهْدِي) مِنَ الْإِهْدَاءِ أَيْ الْفَقِيرِ (لَكَ) الْتَفَاتٍ مِنَ الْغِيَةِ إِلَى
 الْخَطَابِ (أَوْ يَدْعُوكَ) إِلَى أَكْلِ ذَلِكَ الطَّعَامِ مِنَ الصَّدَقَةِ (فِرَاسُ بْنُ أَبِي
 لَيْلَى عَنْ عَطِيَّةَ) رَوَاةُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى أَخْرَجَهَا الطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَنْبَارِ .
 قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَعَطِيَّةٌ هُوَ ابْنُ سَمِيدٍ أَبُو الْحَسَنِ الْعَوْفِيُّ السَّكُونِيُّ وَلَا يَحْتَجُّ
 بِحَدِيثِهِ أَنْتَهَى .

(باب كم يعطى الرجل الواحد من الزكاة)

(عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ) مُصَفَّرًا (وَدَاهُ) مِنَ الدِّيَةِ (بِمِائَةِ) مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ
 قَالَ الْخَطَّابِيُّ : يُشَبَّهُ أَنْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا أَعْطَاهُ ذَلِكَ مِنْ سَهْمِ
 الْفَارَمِينَ عَلَى مَعْنَى الْحَالَةِ فِي إِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ ، لِأَنَّهُ شَجَرَ بَيْنَ الْأَنْصَارِ وَبَيْنَ —

٢٦ - باب ما يجوز فيه المسألة

١٦٢٣ - حدثنا حفص بن عمر النمرى أخبرنا شعبة عن عبد الملك ابن عيسى عن زيد بن عتبة الفزارى عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « المسائل كدوح يكدح بها الرجل وجهه فمن شاء أبقي على

— أهل خيبر في دم القتيل الذى وجد بها منهم فإنه لا يعرف لمال الصدقات في الديات . وقد اختلف الناس في قدر ما يعطى الفقير من الصدقة فذكره أبو حنيفة وأصحابه أن يبلغ مائتي درهم إذا لم يكن عليه دين أو له عيال . وكان سفيان الثوري يقول : لا يدفع إلى رجل من الزكاة أكثر من خمسين درهما . وكذلك قال أحمد بن حنبل . وعلى مذهب الشافعى : يجوز أن يعطى على قدر حاجته من غير تحديد فيه ، فإذا زال اسم الفقر عنه لم يعط . وقد يحتاج بها من يرى جمع الصدقة من صنف واحد من أهل السهمان الثمانية انتهى ، قال المذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه مختصراً ومطولاً في القصة المشهورة انتهى .

(باب ما يجوز فيه المسألة)

(حفص بن عمر النمرى) بفتحين نسبة إلى نمر (قال المسائل) جمع المسألة وجمعت لاختلاف أنواعها والمراد هنا سؤال أموال الناس (كدوح) مثل صبور للمبالغة من الكدح بمعنى الجرح أو هى آثار الخوش . قال فى المرقاة : فالإخبار به عن المسائل باعتبار من قامت به ، أى سائل الناس أموالهم جارح لهم بمعنى مؤذيهم أو جارح وجهه ، وبضم الكاف جمع كدح وهو أثر مستنكر من خدش أو عض ، والجمع هنا أنسب ليناسب المسائل (يكدح بها الرجل) أى يجرح ويشين بالمسائل (وجهه) ويسمى فى ذهاب عرضه بالسؤال يريق ماء وجهه

وَجِهِهِ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَ . إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ الرَّجُلُ ذَا سُلْطَانٍ أَوْ فِي أَمْرٍ لَا يَجِدُ مِنْهُ بَدْءًا .

١٦٢٤ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ هَارُونَ بْنِ رَبَاقٍ

— ففى كالجراحة . والسكدج قد يطاق على غير الجرح ومنه قوله تعالى ﴿ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَلَاقِيهِ ﴾ (فن شاء) أى الإبقاء (أبقى على وجهه) أى ماء وجهه من الحياء بترك السؤال والتعذف (ومن شاء) أى عدم الإبقاء (أترك) أى ذلك الإبقاء (إلا أن يسأل الرجل ذا سلطان) أى حكم وملك بيده بيت المال . وفيه دليل على جواز سؤال السلطان من الزكاة أو الخمس أو بيت المال أو نحو ذلك فيخص به عموم أدلة تحريم السؤال (أو فى أمر لا يجد منه بدءاً) أى علاجاً آخر غير السؤال أو لا يوجد من السؤال فراقاً وخلاصاً . وفيه دليل على جواز المسألة عند الضرورة والحاجة التى لا بد عندها من السؤال كما فى الحماة والجائحة والفاقة بل يجب حال الاضطراب فى العرى والجوع . وفى سبيل السلام : وأما سؤاله من السلطان فإنه لا مذمة فيه لأنه إنما يسأل بما هو حق له فى بيت المال ولا منة للسلطان على السائل لأنه وكيل فهو كسؤال الإنسان وكيله أن يعطيه من حقه الذى لديه . وظاهره أنه وإن سأل السلطان تسكراً فإنه لا بأس فيه ولا إثم لأنه جملته قىماً للأمر الذى لا بد منه . وقد فسر الأمر الذى لا بد منه حديث قبيصة وفيه لا يحل السؤال إلا لثلاثة : ذى فقر مدقع أو دم موجع ، أو غرم منقطع الحديث . وقوله أو فى أمر لا يجد منه بدءاً أى لا يتم له حصوله مع ضرورته إلا بالسؤال ويأتى حديث قبيصة قريباً وهو مبين ومفسر للأمر الذى لا بد منه . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وقال الترمذى : حسن صحيح .

حَدَّثَنِي كِنَانَةُ بْنُ نُعَيْمٍ الْعَدَوِيُّ عَنْ قُبَيْصَةَ بْنِ مُخَارِقٍ الْهَلَالِيِّ قَالَ : تَحَمَّلْتُ
حَمَالَةً فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ أَقِمِ يَا قُبَيْصَةُ حَتَّى تَأْتِيَنَا الصَّدَقَةُ
فَنَأْمُرُكَ بِهَا ، ثُمَّ قَالَ : يَا قُبَيْصَةُ إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةً :

— (عن قببصة) بفتح القاف وكسر الموحدة فثناة تحمية ففساد مهمة
(بن مخارق) بضم الميم نغاء معجمة فراء مكسورة بعد الألف ففاف (الهلالي)
وفد على النبي صلى الله عليه وآله وسلم عداؤه في أهل البصرة روى عنه ابنه قطن
وغيره (قال تحملت حمالة) بفتح الحاء وتخفيف الميم ما يتحملة عن غيره من دية
أو غرامة لدفع وقوع حرب يسفك الدماء بين الفريقين . ذكره ابن الملك . قال
الطبري : أى ما يتحملة الانسان من المال أى يستدينه ويدفعه لإصلاح ذات البين
فتحل له الصدقة إذا لم تكن الحمالة في المعصية . وفي النبل : وشرط بعضهم أن
الحمالة لا بد أن تكون التسكين فتنة . وقد كانت العرب إذا وقعت بينهم فتنة
اقتضت غرامة في دية أو غيرها قام أحدهم فتبرع بالتزام ذلك والقيام به حتى
ترتفع تلك الفتنة الثائرة ، ولا شك أن هذا من مكارم الأخلاق وكانوا إذا
علموا أن أحدهم تحمل حمالة بادروا إلى معاونته وأعطوه ما تبرأ به ذمته ، وإذا
سأل لذلك لم بعد نقصاً في قدره بل فخراً (فقال أقم) أمر من الإقامة بمعنى اثبت
واصبر وكن في المدينة مقياً (حتى تأتينا الصدقة) أى يحضرنا مالها (فنأمر لك بها)
أى بالصدقة أو بالحمالة (ثم قال يا قببصة إن المسألة) أى السؤال والشحنة (لا تحل
إلا لأحد ثلاثة) في شرح ابن الملك قالوا هذا بحث سؤال الزكاة ، وأما سؤال
صدقة التطوع فمن لا يقدر على كسب لكونه زمناً أو ذا علة أخرى جاز له
السؤال بقدر قوت يومه ولا يدخر وكان قادراً عليه فتركه لاشتغال العلم جاز له
الزكاة وصدقة التطوع ، فإن تركه لاشتغال صلاة التطوع وصيامه لا يجوز له —

رَجُلٌ تَحْمِلُ حَمَالَةً فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ فَسَأَلَ حَتَّى يُصِيبَهَا ثُمَّ يُنْسِكُ ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ فَاجْتَا حَتَّى مَالَهُ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ فَسَأَلَ حَتَّى يُصِيبَ قَوَامًا مِنْ عَيْشٍ أَوْ قَالَ سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُولَ ثَلَاثَةَ مِنْ ذَوَى الْحِجْبَى مِنْ قَوْمِهِ قَدْ أَصَابَتْ فَلَانًا الْفَاقَةَ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ فَسَأَلَ حَتَّى يُصِيبَ قَوَامًا مِنْ عَيْشٍ أَوْ سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ ثُمَّ يُنْسِكُ ، وَمَا سِوَاهُنَّ

— الزكاة ويكره له صدقة التطوع . قاله في المرقاة (رجل) بالجر بدل من أحد . وقال ابن الملك من ثلاثة ، وبالرفع خبر مبتدأ محذوف (تحمل حمالة فحلت له المسألة) أى جازت بشرط أن يترك الإلحاح والتفليظ فى الخطاب (حتى يصيبها) أى إلى أن يجد الحمالة أو يأخذ الصدقة (ثم ينسك) أى عن السؤال يعنى إذا أخذ من الصدقات ما يؤدى ذلك الدين لا يجوز أخذ شيء آخر منها . ذكره ابن الملك (أصابته جائحة) أى آفة وحادثة مستفصلة من جاحه يجوزحه إذا استأصله وهى الآفة المهلكة للثمار والأموال (فاجتاحت) أى استأصلت وأهلكت (ماله) من ثمار بستانه أو غيره من الأموال (فحلت له المسألة) أى سؤال المال من الناس (حتى يصيب قواماً) بكسر القاف أى إلى أن يدرك ما تقوم به حاجته الضرورية (من عيش) أى معيشة من قوت ولباس (أو قال) شك من الراوى (سداداً) بالكسر ما يسد به الفقر ويدفع ويكفى الحاجة (ورجل) أى غنى (أصابته فاقة) أى حاجة شديدة اشتهر بها بين قومه (حتى يقول) أى على رموس الأشهاد (ثلاثة من ذوى الحجى) بكسر الحاء وفتح الجيم مقصوراً أى العقل السكامل (أصابت فلاناً الفاقة) أى يقول ثلاثة من قومه هذا القول لأنهم أخبر بحاله والمراد المبالغة فى ثبوت الفاقة (فحلت له المسألة) أى فيسبب هذه القرائن الدالة على صدقة فى المسألة صارت حلالاً له (وما سواهن) —

مِنَ الْمَسْأَلَةِ يَا قَبِيضَةَ سَحَتُ يَأْكُلُهَا صَاحِبُهَا سَحْتًا .

— أى هذه الأقسام الثلاثة (سحت) بضمين وبسكون الثانى وهو الأكثر هو الحرام الذى لا يحل كسبه لأنه يسحت البركة أى يذهبها (يأكلها) أى يأكل ما يحصل له بالمسألة قاله الطيبى . والحاصل يأكل حاصلها . قال فى السبل : يأكلها أى الصدقة أنت لأنه جعل السحت عبارة عنها وإلا فالضمير له انتهى (صاحبها سحتًا) نصب على التمييز أو بدل من الضمير فى يأكلها أو حالا قال ابن الملك : وتأنيث الضمير بمعنى الصدقة والمسألة . والحديث فيه دليل على أنها تحرم المسألة إلا لثلاثة : الأول لمن تحمل حمالة وذلك أن يتحمل الإنسان عن غيره دينًا أو دية أو يصلح بمال بين طائفتين فإنها تحل له المسألة . وظاهره وإن كان غنيًا فإنه لا يلزمه تسليمه من ماله وهذا هو أحد الخمسة الذى يحل لهم أخذ الصدقة وإن كانوا أغنياء كما سلف فى حديث أبى سعيد . والثانى من أصاب ماله آفة سماوية ، أو أرضية كالبرد والفرق ونحوه بحيث لم يبق له ما يقوم بعيشه حلت له المسألة حتى يحصل له ما يقوم بحاله ويسد خلته . والثالث من أصابته فاقة ولكن لا تحل له المسألة إلا بشرط أن يشهد له من أهل بلده لأنهم أخبر بحاله ثلاثة من ذوى العقول لا من غلب عليه الغباوة والتغفيل ، وإلى كونهم ثلاثة ذهب الشافعية للنص فقالوا لا يقبل فى الإعسار أقل من ثلاثة . وذهب غيرهم إلى كفاية الإثنين قهاسًا على سائر الشهادات وحلوا الحديث على النذب ، ثم هذا محمول على من كان معروفًا بالغنى ثم افتقر ، أما إذا لم يكن كذلك فإنه يحل له السؤال وإن لم يشهدوا له بالفاقة يقبل قوله . وقد ذهب إلى تحريم السؤال ابن أبى لى وإنها تسقط به العدالة . والظاهر من الأحاديث تحريم السؤال إلا للثلاثة المذكورين أو أن لم يكن المستول السلطان كما سلف كذا فى السبل . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائى .

١٦٢٥ — حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ
الْأَخْضَرِ بْنِ عَجْلَانَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْخَنْزِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ « أَنَّ رَجُلًا
مِنَ الْأَنْصَارِ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْأَلُهُ ، فَقَالَ أَمَا فِي بَيْتِكَ شَيْءٌ ؟
قَالَ بَلَى حِلْسٌ نَتَلَبَسُ بَعْضُهُ وَنَبْسُطُ بَعْضُهُ ، وَقَعْبٌ نَشْرَبُ فِيهِ مِنَ الْمَاءِ .
قَالَ ائْتَنِي بِهِمَا . قَالَ فَأَتَاهُ بِهِمَا فَأَخَذَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
بِيَدَيْهِ وَقَالَ [فَقَالَ] : مَنْ يَشْتَرِي هَذَيْنِ ؟ قَالَ رَجُلٌ أَنَا أَخَذُهُمَا بِدِرْهَمٍ ، قَالَ
مَنْ يَزِيدُ عَلَى دِرْهَمٍ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا . قَالَ رَجُلٌ أَنَا أَخَذُهُمَا بِدِرْهَمَيْنِ
فَأَعْطَاهُمَا إِيَّاهُ وَأَخَذَ الدَّرَاهِمَيْنِ فَأَعْطَاهُمَا الْأَنْصَارِيَّ وَقَالَ اشْتَرِ بِأَحَدِهِمَا
طَعَامًا فَأَنْبِذْهُ إِلَى أَهْلِكَ وَاشْتَرِ بِالْآخَرِ قَدُومًا فَأَتَنِى بِهِ ، فَأَتَاهُ بِهِ فَشَدَّ فِيهِ

— (يسأله) حال أو استئناف بيان (قل أَمَا فِي بَيْتِكَ شَيْءٌ) بهمة استفهام
تقريري وما نافية (قال بلى حلس) أى فى بيتى حلس بكسر مهملة وسكون
لام كساء غليظ يلى ظهر البعير تحت القتب (تلبس) بفتح الباء (بعضه) أى
بالتغطية لدفع البرد (ونبسط بعضه) أى بالفرش (وقعب) بفتح فسخون أى
قدح (نشرب فيه من الماء) من تبعيضية أو زائدة على مذهب الأخفش (قال
ائتنى بهما) أى بالحلس والقعب (قال) أى أنس (من يشتري هذين) أى
المتعابين فيه غاية التواضع وإظهار المرحمة للعالم بأنه إذا خرج عليهما رغب فيهما
بأكثر من ثمنهما مع ما فيه من التأكيد فى هذا الأمر الشديد (أخذهما) بضم
الخاء ويحتمل كسرهما (قال من يزيد على درهم مرتين) ظرف فقال (أو ثلاثا
شك من الراوى) أنا أخذهما بدرهمين (فيه دليل على جواز بيع المعاطاة
(وقال اشتر) بكسر الراء وفى لغة يسكونها (بأحدهما) أى أحد الدرهمين
طعاماً (فانبذه) بكسر الباء أى اطرجه (إلى أهلك) أى من يلزمك مؤنته —

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عُودًا بِيَدِهِ ثُمَّ قَالَ لَهُ اذْهَبْ فَاحْتَطِبْ وَبِيعْ وَلَا أَرِيَنَّكَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا . فَذْهَبَ الرَّجُلُ يَحْتَطِبُ وَيَبِيعُ فَجَاءَ وَقَدْ أَصَابَ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ فَاشْتَرَى بَعْضُهَا تَوْبًا وَبَعْضُهَا طَعَامًا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَجِيءَ الْمَسْأَلَةَ نُكْتَةً فِي وَجْهِكَ

— (واشتر بالآخر قدومًا) بفتح القاف وضم الدال أى فأسأ ، قيل بتخفيف الدال والتشديد (فأتاه به) أى بعد ما اشتراه (فشد) من باب ضرب يقال شد يشد شدة أى قوى فهو شديد (عوداً) أى ممسكا (بيده) السكرية . والمعنى أن النبي صلى الله عليه وسلم أحكم في القدوم مقبضاً من العود والخشب ليسك به القدوم لأن القدوم بغير المقبض لا يستطيع الرجل به قطع الحطب وغيره بلا كلفة فلذلك فعله صلى الله عليه وسلم تفضلاً وامتناناً عليه . وفي الفارسية بمحكم كرددان قدوم دسة رابدست خود (فاحتطب) أى اطلب الحطب واجمع (ولا أرينك خمسة عشر يوماً) أى لا تكن هنا هذه المدة حتى لا أراك . وهذا مما أقيم فيه المسبب مقام السبب . والمراد نهى الرجل عن ترك الاكتساب في هذه المدة لا نهى نفسه عن الرؤية ، كذا في المرقاة .

وقال السيوطى قال سيبويه : من كلامهم لا أرينك ههنا ، والإنسان لا ينهى نفسه ، وإنما المعنى لا تسكون ههنا ، فإن من كان ههنا رأيت ونظيره ﴿ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ فإن ظاهره النهى عن الموت ، والمعنى على خلافه لأنهم لا يملكون الموت فينتهون عنه وإنما المعنى ولا تسكون على حال سوى الإسلام حتى يأتىكم الموت انتهى (أن تجيء المسألة نكتة) بضم النون وسكون الكاف أثر كالنقطة أى حال كونها علامة قبيحة أو أثراً من العيب —

يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَنْصَلِحُ إِلَّا لِثَلَاثَةٍ لِذِي فَقْرٍ مُدْقِعٍ أَوْ لِذِي غُرْمٍ مُفْظِعٍ ، أَوْ لِذِي دَمٍ مُوجِعٍ .

٢٧ - باب كراهية المسألة

١٦٢٦ - حدثنا هشام بن عمار أخبرنا الوليد أخبرنا سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن غنم عن ابن يزيد عن أبي إدريس الخولاني عن أبي مسلم الخولاني حدثني الحبيب الأمين : أمأهو إلى فحبيب وأما هو

— لأن السؤال ذل في التحقيق (إن المسألة لاتصاح) أى لا تحل ولا تجوز (فقر مدقع) بدال وعين مهملتين بينهما كاف أى شديد يفضى بصاحبه إلى الدقعا وهو التراب ، وقيل هو سوء احتمال الفقر ، كذا في النهاية (أولدى غرم) أى غرامة أو دين (مقطع) أى فظيع وثقيل وفضيح (أولدى دم موجع) بكسر الجيم وفتحها أى مؤلم ، والمراد دم يوجع القتاتل أو أولياءه بأن تلزمه الدية وليس لهم ما يؤدى به الدية ، ويطلب أولياء المقتول منهم وتنبعث الفتنة والخاصمة بينهم ، وقيل هو أن يتحمل الدية فيسمى فيها ويسأل حتى يؤديها إلى أولياء المقتول لتقطع الخصومة وليس له ولأوليائه مال ، ولا يؤدى أيضاً من بيت المال فإن لم يؤدها قتلوا المتحمل عنه وهو أخوه أو حميمه فيوجعه قتله كذا في المرقاة . قال المنذرى وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . قال الترمذى هذا حديث حسن لا نعرفه إلا من حديث الأخضر بن عجلان . هذا آخر كلامه والأخضر بن عجلان قال يحيى بن معين صالح ، وقال أبو حاتم الرازى : يكتب حديثه .

(باب كراهية المسألة)

(عن أبي إدريس الخولاني عن أبي مسلم الخولاني) قال النووي : اسم -

عِنْدِي فَأَمِينٌ عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ « كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبْعَةً أَوْ ثَمَانِيَةً أَوْ تِسْعَةً ، فَقَالَ أَلَا تَبَايِعُونَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكُنَّا حَدِيثَ عَهْدٍ بِدَيْعَةٍ . قُلْنَا قَدْ بَايَعْنَاكَ ، حَتَّى قَالَهَا ثَلَاثًا وَبَسَطْنَا [فَبَسَطْنَا] أَيْدِينَا فَبَايَعَنَا . فَقَالَ قَائِلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا قَدْ بَايَعْنَاكَ فَعَلَى مَا نُبَايِعُكَ ؟ قَالَ أَنْ تَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ، وَتُصَلُّوا الصَّلَاةَ الْخَمْسَ ، وَتَسْمَعُوا وَتُطِيعُوا ، وَأَسْرَ كَلِمَةً خَفِيَّةً قَالَ : وَلَا تَسْأَلُوا النَّاسَ شَيْئًا . قَالَ فَلَقَدْ كَانَ بَعْضُ أَوْلَئِكَ النَّفَرِ يَسْقُطُ سَوْطُهُ فَمَا [فَلَا] يَسْأَلُ أَحَدًا أَنْ يُنَاوِلَهُ إِيَّاهُ » .

— أبى إدريس عائذ بن عبد الله ، واسم أبى مسلم عبد الله بن ثوب بضم المثناة وفتح الواو وبعدها موحدة ، ويقال ابن ثواب بفتح المثناة وتخفيف الواو ويقال غير ذلك ، وهو مشهور بالزهد والكرامات الظاهرات والحاسن الباهرات ، أسلم في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وألقاه الأسود العنسى في النار فلم يحرق فتركه فجاء مهاجراً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتوفي النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الطريق فجاء إلى المدينة فاقى أبا بكر الصديق وعمر وغيرهما من كبار الصحابة رضى الله عنهم هذا هو الصواب المعروف ولا خلاف فيه بين العلماء وأما قول السمعاني في الأنساب أنه أسلم في زمن معاوية فغلط باتفاق أهل العلم من الحديثين وأصحاب التواريخ والمغازي والسير وغيرهم (عوف بن مالك) عطف بيان أو بدل من الحبيب الأمين (فقال ألا تبايعون رسول الله) فيها التفات من التكلم إلى الغيبة (فلقد كان بعض أولئك نفر إلخ) قال النووي : فيه التمسك بالعموم لأنهم نهوا عن السؤال لعمومه على عمومته . وفيه الحث على العزم عن جميع ما يسمى سؤالاً وإن كان حقيراً انتهى . قال المنذرى : وأخرجه مسلم —

قال أبو دارود: حديث هشام لم يروه إلا سماعيل.

١٦٢٧ — حدثنا عبيد الله بن معاذ أخبرنا أبي أخبرنا شعبة عن عاصم

عن أبي العالقة عن ثوبان قال وكان ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ تَكْفَّلَ لِي أَنْ لَا يَسْأَلَ النَّاسَ شَيْئًا فَأَتَكْفَّلَ [وَأَتَكْفَّلَ] [أَتَكْفَّلُ] لَهُ بِالْجَنَّةِ ، فَقَالَ ثَوْبَانُ أَنَا فَكَانَ لَا يَسْأَلُ أَحَدًا شَيْئًا » .

— والنسائي وابن ماجه (حديث هشام) بن عمار (لم يروه إلا سماعيل) بن عبد العزيز أى هذا المتن من حديث عوف بن مالك لم يروه عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس عن عوف إلا سماعيل بن عبد العزيز فسعيد تفرد بهذا المتن عن ربيعة وروى عن سماعيل جماعة الوليد بن مسلم عند المؤلف وعند ابن ماجه فى الجهاد ومروان بن محمد الدمشقي عند مسلم فى الزكاة وأبو مسهر عند النسائي فى الصلاة (من تكفل) من استفهامية أى ضمن والنزم (لى) ويتقبل منى (أن لا يسأل الناس شيئاً) أى من السؤال أو من الأسماء (فأتكفل) بالفصب والرفع أى أضمن (له بالجنة) أى أولاً من غير سابقة عقوبة . وفيه إشارة إلى بشارة حسن الخاتمة (فقال ثوبان أنا) أى تضمنت أو أضمن (فكان) ثوبان بعد ذلك (لا يسأل أحداً شيئاً) أى ولو كان به خصاصة . واستثنى منه إذا خاف على نفسه الموت فإن الضرورات تبيح المحظورات ، بل قيل إنه لو لم يسأل حتى يموت يموت عاصياً .

٢٨ - باب في الاستمغاف

١٦٢٨ - حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ
عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ « أَنَّ نَاسًا مِنَ الْأَنْصَارِ سَأَلُوا
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَعْطَاهُمْ ، ثُمَّ سَأَلُوهُ فَأَعْطَاهُمْ ، حَتَّى إِذَا نَفَدَ
مَا عِنْدَهُ قَالَ مَا يَكُونُ عِنْدِي مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ أَدْخِرَهُ مِنْكُمْ ، وَمَنْ يَسْتَغْفِرْ

(باب في الاستمغاف)

أى فى شىء من غير المصالح الدينية (أن ناساً من الأنصار) لم يتعين لى
أسماءهم إلا أن النسائي روى من طريق عبد الرحمن بن أبى سعيد الخدرى عن
أبيه ما يدل على أن أباً سعيد راوى هذا الحديث خو طلب بشىء من ذلك ولفظ
فى حديثه سرّ حتى أى إلى النهى صلى الله عليه وسلم يعنى لأسأله من حاجة
شديدة ، فأتيته وقعدت فقال من استغنى أغناه الله الحديث ، وزاد فيه : وسأل
وله أوقية ففد ألحف ، فقالت ناقى خير من أوقية فرجعت ولم أسأله . ذكره فى
فتح البارى (حتى إذا نفذ) بكسر الفاء أى فرغ وفى (من خير) أى مال
ومن بيان لما وما خبرية متضمنة للشرط أى كل شىء من المال موجود عندى
أعطيك (فلن أدخره عنكم) أى أحبسه وأخبؤه وأمنعكم إياه منفرداً به عنكم .
وفيه ما كان عليه من السخاء وإنفاذ أمر الله . وفيه إعطاء السائل مرتين
والاعتذار إلى السائل والحض على التعفف . وفيه جواز السؤال للحاجة ، وإن
كان الأولى تركه والصبر حتى يأتبه رزقه بغير مسألة (ومن يستغفِر) أى من
يطلب من نفسه العفة عن السؤال .

قال الطيبي : أو يطلب العفة من الله تعالى فليس السهن لمجرد التأكيد —

يُعِفُّهُ اللَّهُ ، وَمَنْ يَسْتَعِزُّ بِغَيْرِ اللَّهِ ، وَمَنْ يَتَصَبَّرُ بِصَبْرَةِ اللَّهِ ، وَمَا أُعْطِيَ أَحَدٌ مِنْ عَطَاءٍ أَوْسَعَ مِنَ الصَّبْرِ .

١٦٢٩ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ ح . وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَبِيبٍ أَبُو رَوَانَ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ وَهَذَا حَدِيثُهُ عَنْ بَشِيرِ بْنِ سَلْمَانَ عَنْ سَبَّارٍ أَبِي خَمْزَةَ عَنْ طَارِقٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

— (يفقه الله) أى يجعله عفيفاً من الإعفاف . وهو إعطاء العفة وهى الحفظ عن المناهى ، يعنى من قنع بأدنى قوت وترك السؤال تسهل عليه القناعة وهى كنز لا يفنى (ومن يستغن) أى يظهر الغنى بالاستغناء عن أموال الناس والتعفف عن السؤال حتى يحسبه الجاهل غنياً من التعفف (يفقه الله) أى يجعله غنياً أى بالقلب لأن الغنى ليس عن كثرة العرض إنما الغنى غنى النفس (ومن يتصبر) أى يطلت توفيق الصبر من الله لأنه قال تعالى ﴿ واصبر وما صبرك إلا بالله ﴾ أو يأمر نفسه بالصبر ويتكلف فى التحمل عن مشاقه ، وهو تعميم بعد تخصيص لأن الصبر يشتمل على صبر الطاعة والمعصية والبلية أو من يتصبر عن السؤال والتطلع إلى ما فى أيدي الناس بأن يجزع مرارة ذلك ولا يشكو حاله لغير ربه (يصبره الله) بالتشديد أى يسهل عليه الصبر فتكون الجمل مؤكدات . ويؤيد لإرادة معنى العموم قوله (وما أعطى أحد من عطاء) أى معطى أو شيئاً (أوسع) أى أشرح للصدر (من الصبر) وذلك لأن مقام الصبر أعلى المقامات لأنه جامع لمكارم الصفات والحالات ، كذا فى المرقاة . وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى قاله المنذرى .

(وهذا حديثه) أى حديث عبد الله بن المبارك . والمعنى أن عبد الله بن داود وعبد الله بن المبارك كلاهما يرويان عن بشير بن سلمان وهذا لفظ ابن المبارك —

صلى الله عليه وسلم « مَنْ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ فَأَنْزَلَهَا بِالنَّاسِ لَمْ تَسُدَّ فَاقَتَهُ وَمَنْ أَنْزَلَهَا بِاللَّهِ أَوْشَكَ اللَّهُ لَهُ بِالْفَقَى إِمَّا بِمَوْتٍ عَاجِلٍ أَوْ غِنًى عَاجِلٍ » .

١٦٣٠ — حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ جَعْفَرٍ

— دون عبد الله بن داود (من أصابته فاقة) أى حاجة شديدة وأكثر استعمالها فى الفقر وضيق المعيشة (فأنزلها بالناس) أى عرضها عليهم وأظهرها بطريق الشكاية لهم وطلب إزالة فاقته منهم . قال الطيبي : يقال نزل بالمكان ونزل من علو ، ومن الجاز نزل به مكروه وأنزلت حاجتى على كريم ، وخلاصته أن من اعتمد فى سدها على سؤلهم (لم تسد فاقته) أى لم تقض حاجته ولم تزل فاقته ، وكلما تسد حاجة أصابته أخرى أشد منها (ومن أنزلها بالله) بأن اعتمد على مولاه (أوشك الله) أى أسرع وعجل (بالفقى) بالكسر مقصوراً أى اليسار ، وفى نسخة المصاييح له بالغناء أى بفتح الغين والمد أى الكفاية . قال شراح المصاييح : ورواية بالفقى بالكسر مقصوراً على معنى اليسار تحريف للمعنى لأنه قال يأتية الكفاية عما هو فيه انتهى (إما بموت عاجل) قيل بموت قريب له غنى فيريته . ولعل الحديث مقتبس من قوله تعالى ﴿ ومن يوق الله فهو حسبه ﴾ (أو غنى) بكسر وقصر أى يسار (عاجل) أى بأن يعطيه مالا ويحمله غنياً . قال الطيبي : هو هكذا أى عاجل بالعين فى أكثر نسخ المصاييح وجامع الأصول . وفى سنن أبى داود والترمذى : أو غنى آجل بهمزة ممدودة وهو أصح دراية لقوله تعالى ﴿ إن يكونوا فقراء يغفهم الله من فضله ﴾ انتهى . قلت : نسخ أبى داود التى عندى فى كلها عاجل بالعين وكذا فى نسخ المنذرى ، والله أعلم . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وقال حسن صحيح غريب .

ابن ربيعة عن بكر بن سوادة عن مسلم بن الحنفية عن ابن الفراسي
أن الفراسي قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم «أَسْأَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟
فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا ، وَإِنْ كُنْتَ سَائِلًا لَا بُدَّ [وَإِنْ كُنْتَ
لَا بُدَّ سَائِلًا] فَسَلِ الصَّالِحِينَ » .

١٦٣١ — حدثنا أبو الوليد الطيالسي أخبرنا ليث عن بكر
ابن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد عن ابن الساعدي قال «استعملني

— (عن ابن الفراسي) بكسر الفاء . قال الحافظ في التقریب : ابن الفراسي
عن النبي صلى الله عليه وسلم وقيل عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يعرف
اسمه (أن الفراسي) هو من بني فراس بن غنم بن مالك بن كنانة وله صحبة .
ذكره الطيبي (قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم أسأل) بمحذف حرف الاستفهام
(يا رسول الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا) أي لا تسأل الناس شيئاً من
المال وتوكل على الله في كل حال (وإن كنت سائلاً لا بد) أي لك منه ولا غنى
لك عنه (فسل الصالحين) أي القادرين على قضاء الحاجة ، أو أخيار الناس لأنهم
لا يحرمون السائلين ويعطون ما يعطون عن طيب نفس ولأن الصالح لا يعطى
إلا من الحلال ولا يكون إلا كريماً ورحيماً ولا يهتك العرض ولأنه يدعو لك
فبسه . قال المنذرى : وأخرجه النسائي . ويقال فيه عن الفراسي ، ومنهم
من يقول عن ابن الفراسي عن أبيه كما ذكره أبو داود وهو من بني فراس بن
مالك بن كنانة ، وله حديث آخر في البحر هو الظهور ماؤه والحل مهنته كلاهما
يرويه الليث بن سعد . انتهى .

(عن ابن الساعدي) قال القاضي عياض : الصواب ابن السعدي واسمه
قدامة وقيل عمرو وإنما قيل له السعدي لأنه استرضع في بني سعد بن بكر وأما —

عُمِرُ عَلَى الصَّدَقَةِ فَلَمَّا فَرَّغَتْ مِنْهَا وَأَذَانُهَا إِلَيْهِ أَمَرَ لِي بِعُمَالَةٍ ، فَقُلْتُ إِنَّمَا رَمَيْتُ اللَّهَ وَأَجْرِي عَلَى اللَّهِ ، قَالَ خُذْ مَا أُعْطِيتَ فَلَوْنِي قَدْ عَمِلْتُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَمَلْنِي فَقُلْتُ مِثْلَ قَوْلِكَ فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أُعْطِيتَ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَسْأَلَهُ فَكُلْ وَتَصَدَّقْ .

— الساعدي فلا يعرف له وجهه وابنه عبد الله من الصحابة وهو قرشي عامري مكبي من بني مالك بن حنبل بن عامر بن لؤي ، وسيجيء بيانه من كلام المنذري (بعالة) قال الجوهرى : العالة بالضم رزق العامل على عمله (فعملنى) بتشديد الميم أى أعطانى أجرة عمل وجعل لى عمالة (من غير أن تسأله) فيه دليل على أنه لا يحل أكل ما حصل من المال عن مسألة . وفى الحديث دلالة على أن عمل الساعى سبب لاستحقاقه الأجرة كما أن وصف الفقر والسكنة هو السبب فى ذلك وإذا كان العمل هو السبب اقتضى قياس قواعد الشرع أن المأخوذ فى مقابلته أجرة ، ولهذا قال أصحاب الشافعى تبعاً له إنه يستحق أجرة المثل . وفيه أيضاً دليل على أن من نوى التبرع يجوز له أخذ الأجرة بعد ذلك (فكل وتصدق) ههنا مريئاً ، وإن لم تحتج إلى أكله فتصدق . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى بنحوه .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

واختلف العلماء فيما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم ، من ذلك ، بعد إجماعهم على أنه أمر نذب وإرشاد ، قليل . هو نذب من النبي صلى الله عليه وسلم لكل من أعطى عطية ، كانت من سلطان أو عامى ، صالحاً كان أو فاسقاً ، بعد أن يكون ممن تجوز عطيته ، حكى ذلك غير واحد ، وقيل : ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم نذب إلى قبول عطية من غير السلطان ، فأما السلطان ، فبعضهم منعها ، وبعضهم كرهها وقال آخرون : ذلك نذب لقبول هدية السلطان دون غيره ، ورجح بعضهم الأول =

— رواه الزهري عن السائب بن يزيد عن حويطب بن عبد العزى عن عبد الله ابن السعدي عن عمر ، فاجتمع في إسفاده أربعة من الصحابة وهو أحد الأحاديث التي جاءت كذلك . ووقع في حديث الليث بن سعد الساعدي كما قدمناه ، وهو عبد الله بن السعدي ولم يكن سعديا فإنما قيل لأبيه السعدي لأنه كان مسترضعاً في بني سعد بن بكر وهو قرشي عامري مالكي من مالك بن حنبل . واسم السعدي عمرو بن وقدان وقيل قدامة بن وقدان ، وأما الساعدي فنسبة إلى بني ساعدة من الأنصار من الخزرج ولا وجه له ههنا إلا أن يكون له نزول أو حلف أو غير ذلك . وقوله فعملني بفتح العين المهملة وتشديد الميم وفدحها أي جعل له العمالة وهي أجرة العمل ، وفيه جواز أخذ الأجرة على أعمال المسلمين ولولايتهم الدينية والدنيوية . قيل : وليس معنى الحديث في الصدقات وإنما هو في الأموال التي يقسمها الإمام على أغنياء الناس وفقرائهم ، واستشهد بقوله في بعض طرقه فتموله وقال الفقير لا ينبغي أن يأخذ من الصدقة ما يتخذه مالا كان عن مسألة أو غير مسألة .

واختلف العلماء فيما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم عمر من ذلك ، بعد إجماعهم على أنه أمر ندب وإرشاد ، فقل هو ندب من النبي صلى الله عليه وسلم لكل من أعطى عطية كانت من سلطان أو عامل صالحاً كان أو فاسقاً ، بعد أن يكون ممن يجوز عطيته ، حكى ذلك غير واحد . وقيل ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم ندب إلى قبول عطية غير السلطان ، فأما السلطان فبعضهم منعهما

== فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخص وجهاً من الوجوه ، إلى هنا تم كلامه . وسياق الحديث إنما يدل على عطية العامل على الصدقة ، فإنه يجوز له أخذ عمالته وتمولها ، وإن كان غنياً ، والحديث إنما سيق لذلك ، وعليه خرج جواب النبي صلى الله عليه وسلم ، وليس المراد به العموم في كل عطية من كل معط ، والله أعلم .

١٦٣٢ — حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ وَهُوَ يَذْكُرُ
الْصَّدَقَةَ وَالتَّعَفُّفَ مِنْهَا وَالْمَسْأَلَةَ « الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى ، وَالْيَدُ
الْعُلْيَا الْمُنْفَقَةُ وَالسُّفْلَى السَّائِلَةُ » .

— وبمضمون كراهه وقال آخرون ذلك نذير ليقول هدية السائلان دون غيره ،
ورجح بعضهم الأول لأن النبي صلى الله عليه وسلم يخص وجهها من الوجوه .
انتهى كلام المندري .

(منها) أى من أخذ الصدقة (والمسألة) عطف على الصدقة أى يذكر
السؤال . وفي رواية البخارى وذكر الصدقة والتعفف والمسألة بالواو قبل المسألة
كما عند المؤلف . وفي رواية مسلم عن قتيبة عن مالك والتعفف عن المسألة .
والمعنى أنه كان يحض الغنى على الصدقة والفقير على التعفف عن المسألة أو يحضه
على التعفف ويذم المسألة (اليد العليا) أى المنفقة أو المتعففة أو المعطية الجزيلة على
اختلاف الأقوال والأولى ما فسر الحديث بالحديث (خير من اليد السفلى) أى
السائل أو المعطية القليلة . وفي فتح البارى : وأما يد الأدنى فعلى أربعة : يد
المعطى وقد تضافرت الأخبار بأنها عليا ، ثانيها يد السائل وقد تضافرت بأنها
سفلى سواء أخذت أم لا وهذا موافق لسكيفية الإعطاء والأخذ غالباً ، ولما قباله
بين العلو والسفل المشتق منهما ، ثالثها يد المتعفف عن الأخذ ولو بعد أن تمد إليه
يد المعطى مثلاً ، وهذه توصف بكونها عليا علواً معنوياً ، رابعها الأخذ بغير سؤال
وهذه قد اختلف فيها ، فذهب جمع إلى أنها سفلى وهذا بالنظر إلى الأمر
المحسوس ، وأما المعنوى فلا يطرد فقد تكون عليا في بعض المسور . انتهى
مختصراً .

وقال الخطابى : رواية من قال المتعففة أشبه وأصح في المعنى وذلك أن عمر —

قال أبو داود : اختلف على أيوب عن نافع في هذا الحديث . قال
عبد الوارث : اليد العليا المتعفة . وقال أكثرهم عن حماد بن زيد عن
أيوب : اليد العليا المنفقة . وقال واحد عن حماد المتعفة .

— ذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هذا الكلام وهو يذكّر الصدقة
والتعفف منها فمطف الكلام على سنده الذي خرج عليه وعلى ما يطابقه في
معناه أولى . وقد يتوهم كثير من الناس أن معنى العليا هو أن يد المعطى مستعملية
فوق يد الآخذ ، يجمعونه من علوت الشيء إلى فوق ، وليس ذلك عندى بالوجه ،
ولما هو من على الجهد والكرم يريد به الترفع عن المسألة والتعفف عنها انتهى
(واليد العليا المنفقة) من الإنفاق (اختلف على أيوب) السخيتاني (قال
عبد الوارث) عن أيوب (اليد العليا المتعفة) بالعين والفاء من العفة .

والحاصل أن بعض الرواة عن أيوب مثل حماد بن زيد وغيره روى عن
أيوب بلفظ اليد العليا المنفقة كما رواه مالك ، وأما عبد الوارث فروى عن أيوب
بلفظ اليد العليا المتعفة وهذا الاختلاف على أيوب السخيتاني ثم اختلف على —

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :
وتفسير من فسر اليد العليا بالآخذة ، باطل قطعاً من وجوه :
أحدهما : أن تفسير النبي صلى الله عليه وسلم بالمنفقة يدل على بطلانه .
الثاني : أنه صلى الله عليه وسلم أخبر أنها خير من اليد السفلى ، ومعلوم بالضرورة
أن العطاء خير وأفضل من الأخذ ، فكيف تكون يد الآخذ أفضل من يد المعطى ؟ .
الثالث : أن يد المعطى أعلى من يد السائل حساً ومعنى ، وهذا معلوم بالضرورة .
الرابع : أن العطاء صفة كمال دال على التقى والكرم والإحسان والجهد ، والأخذ
صفة نقص ، مصدره عن الفقر والحاجة ، فكيف تفضل يد المعطى ؟ هذا عكس
الفطرة والحس والشريعة ، والله أعلم .

١٦٣٣ — حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا عبيدة بن حميد التميمي
حدثني أبو الزعراء عن أبي الأخوص عن أبيه مالك بن نضلة قال : قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم « الأيدي ثلاثة : فيد الله العليا ، وفيد المعطي

— حماد بن زيد الراوي عن أيوب فقال أكثر الرواة عن حماد بن زيد عن أيوب
اليد العليا المنفقة (وقال واحد) هو مسدد بن مسرهد كما رواه مسدد في مسنده
ومن طريقة أخرجه ابن عبد البر في التمهيد ، كذا في الفتح . وقال الحافظ زين
العراقي : قلت بل قاله عن حماد اثنان أبو الربيع سليمان الزهراني كما روينا
في كتاب الزكاة ليوسف بن يعقوب القاضي والآخر مسدد كما رواه ابن عبد البر
في التمهيد ، ورواه أيضاً عن نافع موسى بن عقبة فاختلف عليه ، فقال إبراهيم بن
طهمان عنه المتعفة ، وقال حفص بن ميسرة عنه المنفقة رويها في سنن البيهقي
ورجح الخطابي في المعالم رواية المتعفة ، فقال إنها أشبه وأصح ، ورجح ابن
عبد البر في التمهيد رواية المنفقة ، فقال إنها أولى وأشبه بالصواب من قول من
قال المتعفة ، وكذا رواه البخاري في صحيحه عن عارم عن حماد بن زيد . وقال
النووي في شرح مسلم إنه الصحيح ، قال ويحتمل صحة الروایتين فالمنفقة أحق
من السائلة والمتعفة أولى من السائلة انتهى . قال الحافظ في الفتح : وأما رواية
عبد الواث فلم أقف عليها موصولة . وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من
طريق سليمان بن حرب عن حماد بلفظ : واليد العليا المعطي ، وهذا يدل على أن
من رواه عن نافع بلفظ المتعفة فقد صحف كذا في الغاية . قال المنذري : وأخرجه
البخاري ومسلم والنسائي بهذا اللفظ اليد العليا المنفقة والسفلى السائلة . وروى
عن الحسن البصري أن السفلى المسكة المانعة انتهى .

(مالك بن نضلة) ويقال ابن عوف بن نضلة والد أبي الأخوص صحابي قليل
الحديث كذا في التقریب (الأيدي ثلاثة) وأخرج الطبراني بإسناد قال الحافظ —

الَّتِي تَلِيهَا ، وَيَدُ السَّائِلِ السُّفْلَى ، فَأَعْطِ الْفَضْلَ وَلَا تَعْجِزْ عَنْ نَفْسِكَ .

— صحيح عن حكيم بن حزام مرفوعاً يد الله فوق يد المعطى ويد المعطى فوق يد المعطى ، ويد المعطى أسفل الأيدي . وللطبراني من حديث عدى الجذامي مرفوعاً مثله . ولابن خزيمة من حديث أبي الأحوص عوف بن مالك عن أبيه مثل رواية المؤلف . ولأحمد والبزار من حديث عطية السعدي الهد المعطية هي العليا والسائلة هي السفلى . وروى علي بن عاصم عن إبراهيم الهجري عن أبي الأحوص عن ابن مسعود مرفوعاً : الأيدي ثلاثة يد الله العليا ، ويد المعطى التي تليها ، ويد السائل أسفل إلى يوم القيامة . قال البيهقي : تابع علما إبراهيم بن طهمان عن الهجري على رفعه ، ورواه جعفر بن عون عن الهجري فوقعه ، وقال الحاكم حديث محفوظ مشهور وخرجه . قال الحافظ العراقي : الصواب أن العليا هي المعطية كما تشهد بذلك الأحاديث الصحيحة (فأعط الفضل) هو المال المستحقين (ولا تعجز) بلا النهي من باب ضرب (عن نفسك) أى عن رد نفسك إذا منعتك عن الإعطاء . وقال المناوى فى شرح الجامع : فأعط الفضل أى الفاضل عن نفسك وعن من تلزمك مؤنته . وقوله ولا تعجز عن نفسك بفتح الفاء وكسر الجيم أى لا تعجز بعد عطيتك عن مؤنة نفسك ومن عليك مؤنته بأن تعطى مالك كله ثم تعول على السؤال انتهى . كذا فى الغاية . قال المنذرى : فى هذا الحديث أن الأيدي ثلاثة ، وذهب المتصوفة إلى أن اليد العليا هي الآخذة لأنها نائبة عن يد الله تعالى ، وما جاء فى الحديث الصحيح من التفسير مع مهم القصد من الحث على الصدقة أولى . وفيه نذب إلى التعفف عن المسألة وحض على معالى الأمور وترك دنياها . وفيه أيضاً حث على الصدقة انتهى . —

٢٩ - باب الصدقة على بنى هاشم

١٦٣٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَنبَأَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ ابْنِ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي رَافِعٍ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ رَجُلًا عَلَى الصَّدَقَةِ مِنْ بَنِي تَخْزُومٍ فَقَالَ لِأَبِي رَافِعٍ اصْحَبْنِي فَإِنَّكَ تُصِيبُ مِنْهَا . قَالَ حَتَّى آتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاسْأَلُهُ ، فَأَتَاهُ فَسَأَلَهُ فَقَالَ : مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ، وَإِنَّا لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ » .

(باب الصدقة على بنى هاشم)

وبنو هاشم هم : آل على ، وآل عباس ، وآل جعفر ، وآل عقيل ، وآل الحارث بن عبد المطلب ، وهاشم هو ابن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة (عن ابن أبي رافع) هو عبيد الله كاتب على قاله العيني وثقه أبو حاتم (عن أبي رافع) مولى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (بعث رجلا على الصدقة) أى أرسله ساعيا ليجمع الزكاة ويأتى بها إليه فلما أتى أبا رافع فى طريقه (فقال لأبى رافع اصحبنى) أى انت معى إلى النبي صلى الله عليه وسلم (فإنك تصيب منها) أى من الصدقة بسبب ذهابك معى أو بأن أقول له ليعطى نصيبك من الزكاة ، والظاهر أنه طلب منه المرافقة والمصاحبة والمعاونة عند السفر لا بعد الرجوع كما يدل عليه جوابه (قال) أبو رافع (فأسأله) أى لا اصحبك حتى أجيء رسول الله صلى الله عليه وسلم واستأذنه أو أسأله هل يجوز لى أم لا (فسأله) عن ذلك (فقال مولى القوم) أى عتقاؤهم (من أنفسهم) أى لحكمهم كحكمهم (وإنا لا تحل لنا الصدقة) فكيف تحل لمواليهم . وهذا دليل لمن قال بحرمة الصدقة على موالى من تحرم الصدقة عليه . قال الخطابى : أما النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا خلاف بين المسلمين أن الصدقة لا تحل له وكذلك بنو هاشم -

— فى قول أكثر العلماء . وقال الشافعى : لا تحل الصدقة لبني عبد المطلب لأن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أعطاهم من سهم ذوى القربى وأشركهم فيه مع بنى هاشم ولم يعط أحداً من قبائل قريش غيرهم ، وتلك العطية عوض عوضه بدلاً عما حرموه من الصدقة ، فأما موالى بنى هاشم فإنه لا حظ لهم فى سهم ذوى القربى فلا يجوز أن يجرموا الصدقة . ويشبه أن يكون إنما نهى عن ذلك تنزيهاً له وقال مولى القوم على سبيل التشبيه للاستئذان بهم والاعتناء بسيرتهم فى اجتنب مال الصدقة التى هى أوساخ الناس . ويشبه أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم قد كان تكفيه المؤنة إذ كان أبو رافع مولى له ، وكان يتصرف له فى الحاجة والخدمة فقال له على هذا المعنى إذا كنت تستغنى بما أعطيت فلا تطلب أوساخ الناس فإنك مولانا ومنا انتهى .

وقال القنوى : تحريم الزكاة على النبى صلى الله عليه وسلم وعلى آله وهم بنو هاشم وبنو المطلب . هذا مذهب الشافعى وموافقيه أن آله صلى الله عليه وسلم هم بنو هاشم وبنو المطلب . وبه قال بعض المالكية . وقال أبو حنيفة ومالك : هم بنو هاشم خاصة . وقال بعض العلماء : هم قريش كلها . وقال أصبغ المالكي : هم بنو قصى . دليل الشافعى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن بنى هاشم وبنى المطلب شيء واحد وقسم بينهم سهم ذوى القربى انتهى . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى . وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح . هذا آخر كلامه . وهذا الرجل الذى بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الأرقم ابن الأرقم القرشى الخزومى ، بين ذلك الخطيب والنسائى وكان من المهاجرين الأولين وكنيته أبو عبد الله ، وهذا الذى استخفى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى داره بمكة فى أسفل الصفا حتى كملوا الأربعين رجلاً آخرهم عمر بن الخطاب وهى التى تعرف بالخيرزان وأبو رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمه —

١٦٣٥ - حدثنا موسى بن إسماعيل ومسلم بن إبراهيم المعنى قالا أخبرنا حماد عن قتادة عن أنس «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يُمِرُّ بالتمرّة العائرة فما يَمْنَعُهُ مِنْ أَخْذِهَا إِلَّا خَافَةُ أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً» .

١٦٣٦ - حدثنا نصر بن علي أنبأنا أبي عن خالد بن قيس عن قتادة عن أنس «أن النبي صلى الله عليه وسلم وجد تمرّة فقال لولا أني أخاف أن تكون صدقة لأكلتها» .
قال أبو داود : رواه هشام عن قتادة هكذا .

-- إبراهيم وقيل أسلم وقيل ثابت وقيل هرمز انتهى كلامه .
(بالتمرّة العائرة) بالمهلة أى الساقطة لا يعرف مالسكها من عار يعير يقال : عار الفرس يعير : إذا أطلق من مربوطه مارا على وجهه .
قال الخطابي : العائرة هى الساقطة على وجه الأرض ولا يعرف من صاحبها ومن هذا قيل قد عار الفرس إذا انفلت عن صاحبه وذهب على وجهه ولم يرشح (أن تكون) أى التمرّة (صدقة) من تمر الصدقة وهذا أصل فى الورع ، وفيه دليل على أن التمر ونحوها من الطعام إذا وجدها الإنسان ملقاة فى طريق ونحوها أن له أخذها وأكلها إن شاء وأنها ليست من جملة اللقطة التى حكمها التعريف لما انتهى (وجد تمرّة) فى الطريق ملقاة (لأكلتها) تعظيما لنعمة الله تعالى .
والحديث يدل على حرمة الصدقة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وعلى جواز أكل ما وجد فى الطريق من الطعام القليل الذى لا يطالبه مالسكه كما تقدم آنفاً من كلام الخطابي ، وعلى أن الأولى بالمتقى أن يحجب عفافيه تردد . قال المنذرى : أخرجه مسلم (رواه هشام) الدستوائى (عن قتادة هكذا) أى كما رواه خالد بن قيس عن قتادة . والفرق بين رواية هشام وخالد ورواية حماد بن سلمة أن حماداً -

٦٣٧ ١ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمُحَارِبِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ

عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « بَعَثَنِي أَبِي إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي إِبِلٍ أُعْطَاهَا
إِيَّاهُ مِنَ الصَّدَقَةِ » .

— لم يجعل الحديث من قول النبي صلى الله عليه وسلم وإنما جعله من فهم أنس
وأما خالد وهشام فجعلاه مرفوعاً من قول النبي صلى الله عليه وسلم ، ورواية
هشام أخرجها مسلم من طريق معاذ بن هشام عن أبيه .

(في إبل أعطاه إياه) أى عباس بن عبد المطلب (من الصدقة) قال
أبو سليمان الخطابي : لا أدري ما وجهه ، والذي لا أشك فيه أن الصدقة محرمة
على العباس والمشهور أنه أعطاه من سهم ذى القربى من الفداء ، ويشبه أن
يكون ما أعطاه من إبل الصدقة إن ثبت الحديث قضاء عن سلف كان استلفه
منه لأهل الصدقة ، فقد روى أنه شكاً إليه العباس رضى الله عنه في منع الصدقة
فقال هى علىّ ومثلها كأنه كان قد تسلف منه صدقة عامين فردها أو رد صدقة
أحد العامين عليه لما جاءت إبل الصدقة ، فروى من رواه على الاختصار من
غير ذكر السبب انتهى كلامه .

وقال البيهقي : هذا الحديث لا يحتمل إلا معنيين أحدهما أن يكون قبل
تحريم الصدقة على بنى هاشم فصار منسوخاً ، والآخر أن يكون استسلف من
العباس للمساكين إبلاً ثم ردّها عليه من إبل الصدقة انتهى .

وقال النووي : وأما صدقة التطوع فللشافعي فيها ثلاثة أقوال أحصحها أنها
تحرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وتحل لآله ، والثاني تحرم عليه وعليهم ،
والثالث تحل له ولهم .

وأما موالى بنى هاشم وبنى المطلب فهل تحرم عليهم الزكاة فيه وجهان —

١٦٣٨ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَعُمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ سَالِمٍ عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوَهُ . زَادَ أَبِي [أَيْ] يُبَدِّلُهَا لَهُ .

— لأصحابنا أصحابنا محرم والثاني تحمل ، وبالتحريم قال أبو حنيفة وسائر الكوفيين وبعض المالكية وبالإباحة قال مالك ، وادعى ابن بطال المالكي أن الخلاف إنما هو في موالى بنى هاشم وأما موالى غيرهم فتباح لهم بالإجماع وليس كما قال بل الأصح تحريمهما على موالى بنى هاشم وبنى المطلب ولا فرق بينهما والله أعلم . قال المنذرى : وأخرجه النسائي .

(زاد) أى أبو عبيدة عن الأعمش في روايته هذه الجملة (أبى) بالباء الموحدة بين الألف والياء التعتانية أى عباس بن عبد المطلب (يبدلها) بصيغة المضارع والضمير المنصوب يرجع إلى الإبل ، هكذا في بعض النسخ أبى يبدلها وفي بعضها أى يبدلها بحرف التفسير ، وفي بعضها أن يبدلها بأن المصدرية ، وفي بعضها أتى بصيغة المتكلم من الإتيان ويبدلها بحرف الباء الجارة والبدل مصدر فهذه الأربعة النسخ التي وقفت عليها في هذه الجملة ولم يترجح لى واحد منها من الأخرى . والمعنى أن عبد الله بن العباس يقول : إن أبى العباس أرسلنى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لأجل أن يبدل الإبل التى أعطاه العباس من إبل الصدقة ، فقوله من الصدقة متعلق بأن يبدل لا بقوله أعطاه ، بل أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم قبل ذلك من غير الصدقة ، فلما جاءت إبل الصدقة إلى النبي صلى الله عليه وسلم أراد عباس أن يبدل تلك الإبل من إبل الصدقة ، فعلى رواية أبى عبيدة لا حاجة إلى التأويل المذكور من كلام الإمامين الخطابي والبيهقي والله أعلم . كذا في غاية المقصود :

٣٠ — باب الفقير يهدى للغنى من الصدقة

١٦٣٩ — حدثنا حمزُ بنُ مَرْزُوقٍ أَنبَأَنَا [حدثنا] شُعْبَةُ عن قَتَادَةَ
عن أَنَسٍ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى بِلَحْمٍ قَالَ مَا هَذَا ؟ قَالُوا شَيْءٌ
تُصَدَّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ فَقَالَ [قَالَ] هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ » .

(باب الفقير يهدى للغنى من الصدقة)

(أَتَى) بضم الهمزة مبنياً للمفعول (بلحم) أى بلحم الشاة (تصدق به)
بضم أوله وثانيه (على بريرة) مولاة عائشة (فقال هو) أى اللحم المصدق به
على بريرة (لها صدقة ولنا هدية) قال ابن مالك يجوز فى صدقة الرفع على أنه
خبر هو ولها صفة قدمت فصارت حالا ، ويجوز النصب فيها على الحال والخبر لها
انتهى . والصدقة منحة لثواب الآخرة ، والهدية تملك الغير شيئاً تقرباً إليه ،
ولما كرم الله له ، فى الصدقة نوع ذل للآخذ ، فلذلك حرمت الصدقة عليه صلى الله
عليه وسلم دون الهدية ، وقيل لأن الهدية يثاب عليها فى الدنيا فتزول المنة ،
والصدقة يراد بها ثواب الآخرة فتبقى المنة ولا ينبغي لنبى أن يمن عليه غير الله .
وقال البيضاوى : إذا تصدق على المحتاج بشيء ملكه وصار له كسائر ما يملكه
فله أن يهدى به غيره كما له أن يهدى سائر أمواله بلا فرق ذكره القسطلانى .
قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

٣١ - باب من تصدق بصدقة ثم ورثها

١٦٤٠ - حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس أخبرنا زهير أخبرنا عبد الله بن عطاء عن عبد الله بن بريدة عن أبيه بريدة « أن امرأة أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت كنت تصدقت على أُمِّي بوليدة وإنها ماتت وتركت تلك الوليدة قال قد وجب أجرك ورجعت إليك في الميراث » .

٣٢ - باب في حقوق المال

١٦٤١ - حدثنا قتيبة بن سعيد أخبرنا أبو عوانة عن عامر ابن أبي النجود عن شقيق عن عبد الله قال « كُفْنَا نَعْدُ الْمَاعُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَارِيَةَ الدَّلْوِ وَالْقَدْرِ » .

(باب من تصدق بصدقة ثم ورثها)

(بوليدة) أى الجارية الحديثة السن (وإنها) أى أمي (تلك الوليدة) فهل أخذها وتعود فى ملكي أم لا (وجب أجرك) أى ثبت (ورجعت إليك فى الميراث) أى ردها الله عليك بالميراث وصارت الجارية ملكاً لك بالإرث وعادت إليك بالوجه الحلال . والمعنى أن ليس هذا من باب العود فى الصدقة ، لأنه ليس أمراً اختيارياً . قال ابن الملك : أكثر العلماء على أن الشخص إذا تصدق بصدقة على قريبه ثم ورثها حلت له ، وقيل يجب صرفها إلى فقير لأنها صارت حقاً لله تعالى . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

(باب فى حقوق المال)

(قال كُفْنَا نَعْدُ الْمَاعُونَ) أى فى قوله تعالى ﴿ وَيُعْمِدُونَ الْمَاعُونَ ﴾ وروى عن -

١٦٤٢ — حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد عن سهيل

ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ما من صاحب كنز لا يؤدي حقه إلا جعله الله يوم القيامة يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جبهته وجنبه وظهره حتى يقضى الله بين

— على رضى الله عنه أنه قال هي الزكاة، وهو قول ابن عمر وقتادة والحسن والضحاك وقال عبد الله بن مسعود : الماعون الفأس والدلو والقدر وأشياء ذلك ، وهي رواية سعيد بن جبير عن ابن عباس . قال مجاهد : للماعون العارية، وقال عكرمة أعلها الزكاة المعروفة وأدناها عارية المتاع . قال محمد بن كعب والكلبي : الماعون المعروف الذى يتعاطاه الناس فيما بينهم . وقيل أصل الماعون من القلة فسمى الزكاة والصدقة والمعروف ماعوناً لأنه قليل من كثير . وقيل الماعون ما لا يحل المنع منه مثل الماء والملح والنار ، كذا فى المعالم .

(قال : ما من صاحب كنز لا يؤدي حقه) قال القاضى عياض : اختلاف السلف فى المراد بالككنز المذكور فى القرآن . وفى الحديث فقال أكثرهم : هو كل مال وجبت فيه صدقة الزكاة فلم تؤد ، فأما مال خرجت زكاته فليس بكنز، واتفق أئمة الفتوى على هذا القول لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تؤدى زكاته وفى صحيح مسلم : من كان عنده مال لم يؤد زكاته مثل له شجاعاً أقرع ، وفى آخره فيقول أنا كنزك . وفى لفظ لمسلم بدل قوله ما من صاحب كنز لا يؤدي زكاته ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منهما حقهما (يحمى عليها) بصيغة المجهول والجار والمجرور نائب الفاعل أى يوقد عليها ذات حمى وجر شديد من قوله تعالى ﴿ نار حامية ﴾ فنيه مبالغة ليست فى أحمت فى نار ، والضمير فى عليها راجع إلى الككنز لكونه عبارة عن الدراهم والدنانير (فى نار جهنم) يشد حرها (فتكوى بها) أى بتلك الدراهم (جبهته وجنبه وظهره) قيل لأنها أشرف —

عِبَادِهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ
إِمًّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمًّا إِلَى النَّارِ . وَمَا مِنْ صَاحِبِ غَنَمٍ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا إِلَّا جَاءَتْ
يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَوْفَرٌ مَا كَانَتْ فَيُبْطِخُ لَهَا بِقَاعِ قَرْقَرٍ فَتَنْطِطِحُهُ بِقُرُونِهَا وَتَطَوُّهُ

— الأعضاء الظاهرة لاشتغالها على الأعضاء الرئيسية التي هي الدماغ والقلب والكبد
(حتى يقضى الله) أى يحكم (فى يوم) هو يوم القيامة (كان مقداره الخ) أى
على الكافرين ، ويطول على بقية العاصين بقدر ذنوبهم ، وأما المؤمنون الكاملون
فلا يطول عليهم . قال الله تعالى ﴿ يوم عسير على الكافرين غير يسير ﴾ (ثم
يرى) على صيغة المجهول من الرؤية أو الإراءة (سبيله) صرّوح على الأول
ومنصوب بالمفعول الثانى على الثانى . قال النووي رحمه الله : ضبطناه بضم الهاء
وفتحها ورفع لام سبيله ونصبها . وفيه إشارة إلى أنه مسلوب الاختيار يومئذ
مقهور لا يقدر أن يروح إلى النار فضلاً عن الجنة حتى يعين له أحد السبيلين
(إما إلى الجنة) إن لم يكن له ذنب سواء وكان العذاب تسكيفاً له (وإما إلى
النار) إن كان على خلاف ذلك . وفيه رد على من يقول إن الآية مختصة بأهل
الكتاب لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، مع أنه لادلالة في الحديث
على خلوده في النار . وقيل فى توجيهه إما إلى الجنة إن كان مؤمناً بأن لم يستحل
ترك الزكاة ، وإما إلى النار إن كان كافراً بأن استحل تركها (أوفر ما كانت)
أى أكثر عدداً وأعظم سمّاً وأقوى قوة ، يريد به كمال حال الغنم التى وطئت
صاحبها فى القوة والسمن ليكون أثقل لوطنها (فيبطخ) أى يلقى ذلك الصاحب
على وجهه (لها) أى لتلك الغنم (بقاع قرقر) فى النهاية : القاع المسكان المستوى
الواسع ، والقرقر المسكان المستوى فيكون صفة مؤكدة ، وقيل الأملس المستوى
من الأرض (فتنتطحه) بفتح الطاء وتكسر فى القاموس : نطحه كمنعه وضربه —

بِأُظْلَافِهَا لَيْسَ فِيهَا عَقَصَاءٌ وَلَا جُلُجَاءٌ كُلَّمَا مَضَتْ أُخْرَاهَا رُدَّتْ عَلَيْهِ أُولَاهَا
 حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعْدُونَ
 ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ . وَمَا مِنْ صَاحِبٍ إِبِلٍ لَا يُؤَدِّي
 حَقَّهَا إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَوْفَرَ مَا كَانَتْ تَقْبِطُ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ فَتَطْوُهُ
 بِأَخْفَافِهَا كُلَّمَا مَضَتْ أُخْرَاهَا رُدَّتْ عَلَيْهِ أُولَاهَا حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ
 عِبَادِهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعْدُونَ ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ
 إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ .

١٦٤٣ — حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُسَافِرٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ عَنْ هِشَامِ
 ابْنِ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ

— أَصَابَهُ بَقْرَنَهُ (بَقْرُونَهَا) إِمَّا تَأْكِيْدٌ وَإِمَّا تَجْرِيْدٌ (بِأُظْلَافِهَا) جَمْعُ ظَلْفٍ وَهُوَ
 لِلْبَقْرِ وَالْغَنَمِ بِمَنْزِلَةِ الْحَافِرِ لِلْفَرَسِ (عَقَصَاءٌ) بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَسَكُونِ الْقَافِ أَيْ الْمَاتِيَّةُ
 الْقُرُونُ (وَلَا جُلُجَاءٌ) بِجِيمٍ مَفْتُوحَةٍ ثُمَّ لَامٌ سَاكِنَةٌ ثُمَّ حَاءٌ مَهْمَلَةٌ الَّتِي لَا قُرْنَ لَهَا .
 قَالَ الْخَطَّابِيُّ : وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ فِي الْعَقَصِ وَالِاتِّوَاءِ فِي قُرُونِهَا لِيَكُونَ أُنْكَى لَهَا
 وَأَدْنَى أَنْ تَحُوزَ فِي النُّطُوحِ (بِأَخْفَافِهَا) أَيْ بِأَرْجُلِهَا . وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ
 الزَّكَاةِ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْإِبِلِ وَالْغَنَمِ . وَقَدْ زَادَ مُسْلِمٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ : وَلَا
 صَاحِبَ بَقَرٍ الْخ . قَالَ النَّوَوِيُّ : وَهُوَ أَصَحُّ حَدِيثٍ وَرَدَ فِي زَكَاةِ الْبَقَرِ . وَقَدْ
 اسْتَدْلَلَ بِهِ أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْخَيْلِ لِمَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ عِنْدَ ذِكْرِ
 الْخَيْلِ ثُمَّ لَمْ يَنْسَ حَقَّ اللَّهِ فِي ظَهْوَرِهَا وَلَا رِقَابِهَا . وَتَأَوَّلَ الْجُمْهُورُ هَذَا الْحَدِيثَ
 عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِمُجَاهِدِهَا ، وَقِيلَ الْمُرَادُ بِالْحَقِّ فِي رِقَابِهَا الْإِحْسَانُ إِلَيْهَا وَالْقِيَامُ بِعَاقِبَتِهَا
 وَسَائِرُ مَثْنَاهَا ، وَالْمُرَادُ بِظَهْوَرِهَا إِطْرَاقُ خَلْقِهَا إِذَا طَلَبَتْ عَارِيَتَهُ وَقِيلَ الْمُرَادُ حَقُّ
 اللَّهِ بِمَا يَكْسِبُهُ مِنْ مَالِ الْعَدُوِّ عَلَى ظَهْوَرِهَا وَهُوَ خَمْسُ الْغَنِمَةِ .

صلى الله عليه وسلم نَحْوَهُ قَالَ فِي قِصَّةِ الْإِبْلِ بَعْدَ قَوْلِهِ لَا يُؤَدَّى حَقُّهَا قَالَ
« وَمِنْ حَقِّهَا حَلْبُهَا يَوْمَ وَرْدِهَا » .

١٦٤٤ — حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَنبَأَنَا
شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي عُمَرَ الْغَدَانِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ

— (نحوه) أى نحو حديث سهيل بن أبي صالح (قال) أى زيد بن أسلم عن
أبي صالح (في قصة الإبل) والحديث أخرجه مسلم بهذا الإسناد . ولفظه : قيل
يارسول الله فالإبل ؟ قال : ولا صاحب الإبل لا يؤدى منها حقها ومن حقها
حلبها يوم وردها الحديث (حلبها) قال النووي : بفتح اللام هى اللغة المشهورة
وحكى سكونها وهو غريب ضعيف وإن كان هو القياس (يوم وردها) بكسر
الواو المء الذى ترد عليه .

قال النووي : قيل الورد الإتيان إلى المء ونوبة الإتيان إلى المء ، فإن
الإبل تأتى المء فى كل ثلاثة أو أربعة وربما تأتى فى ثمانية . قال الطيبي : ومعنى
حلبها يوم وردها أن يسقى ألبانها المارة وهذا مثل نهيه عليه الصلاة والسلام
عن الجذاذ بالليل أراد أن يصرم بالنهار ليحضرها الفقراء . وقال ابن الملك :
وحصر يوم الورد لاجتماعهم غالباً على المياه وهذا على سبيل الاستحباب . وقيل
معناه ومن حقها أن يحلبها فى يوم شربها المء دون غيره ، لئلا يلحقها مشقة
العطش ومشقة الحلب . واعلم أن ذكره وقع استطراداً وبياناً لما ينبغى أن يعتنى
به من له مروة لا لسكون التعذيب يترتب عليه أيضاً لما هو مقرر من أن العذاب
لا يكون إلا على ترك واجب أو فعل محرم اللهم إلا أن يحمل على وقت القحظ
أو حالة الإضطرار . وقيل يحتمل أن التعذيب عليهما معاً تغليظ . قاله على القارى
فى المرقاة .

(عن أبي عمر الغداني) قال فى القريب : أبو عمر ويقال أبو عمر والغداني —

صلى الله عليه وسلم نَحَوَ هَذِهِ الْقِصَّةَ فَقَالَ لَهُ - يَعْنِي لِأَبِي هُرَيْرَةَ - فَمَا حَقُّ
الْإِبِلِ؟ قَالَ « تُعْطَى الْكَرِيمَةُ وَتَمْنَحُ الْفَزِيرَةُ وَتُفْقَرُ الظَّهْرُ وَتَطْرُقُ الْفَحْلُ
وَتَسْقَى اللَّبَنَ » .

١٦٤٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ
قَالَ قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ سَمِعْتُ عُبَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ قَالَ قَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ
مَا حَقُّ الْإِبِلِ؟ فَقَدْ كَرَّ نَحْوُهُ زَادَ: وَإِعَارَةَ دَلْوِهَا .

— بضم المعجمة وتخفيف الدال البصري مقبول ووه من قال اسمه يحيى ابن عبید
انتهى . والغداني نسبة إلى غدانة بن يربوع كذا في المغني . قال المنذرى :
وأخرجه مسلم وأخرجه البخارى والنسائى مختصراً بنحوه من حديث الأعرج
عن أبى هريرة (قال تعطى الكريمة) أى النفيسة (وتمنح الفزيرة) بتقديم
المعجمة على المهملة أى الكثيرة اللبن والمنيعة الشاة اللبون أو الناقة ذات الدر
تعار لدرها فإذا حلبت ردت إلى أهلها (تفقر الظهر) بضم أوله أى تعيره
للكوب يقال أفقرت الرجل بعيره يفقره إفقاراً إذا أعرته إياه ليركبه ويبلغ عليه
حاجته . قال الخطابى . إفقار الظهر إعارته للركوب يقال أفقرت (الرجل بعيره
إذا أعرته ظهره ليركبه ويبلغ حاجته) (وتطرق الفحل) أى تعيره للضراب . قال
الخطابى : وإطراق الفحل عاريت للضراب لا يمنعه إذ طلبه ولا يأخذ عليه أجراً ،
ويقال طرق الفحل الناقة فهى مطروقة وهى طروقة الفحل إذا حان لها أن تطرق
انتهى قال المنذرى : وأخرجه والنسائى (وإهارة دلوها) أى ضرعها . والحديث
أخرجه مسلم من طريق ابن جريج عن أبى الزبير عن جابر بن عبد الله ثم قال
وقال أبو الزبير سمعت عبيد بن عمير يقول هذا القول ثم سألنا جابر بن عبد الله
عن ذلك فقال مثل قول عبيد بن عمير انتهى من صحيح مسلم . قال المنذرى : —

١٦٤٦ — حدثنا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ يُحْيَى أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُحْيَى بْنِ حَبَّانَ عَنْ عَمِّهِ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ حَبَّانَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ مِنْ كُلِّ جَادَ [جَادَ] عَشْرَةَ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ يَقْنُو بِعَلَقٍ فِي الْمَسْجِدِ لِلْمَسَاكِينِ » .

— وهذا مرسل عبيد بن عمير ولد في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم وسمع من عمر بن الخطاب وغيره معدود في كبار التابعين ولأبيه صحبة .

(من كل جاد) بالجيم والذال المهملة هكذا في عامة النسخ وهو الصحيح . وقال السيوطي والسندى بالجيم والذال المعجمة من جذ بقشديد الذال إذا قطع ومن زائدة ، وقيل المراد قدر من النخل يجذ منه عشرة أوسق فهو فاعل بمعنى مفعول انتهى كلامهما بتغير . قلت : جاد مضاف إلى عشرة أوسق ويقنو متعلق بأمر والجاد بمعنى المجدود أى نخل يجذ يعنى يقطع من ثمرته عشرة أوسق قال الأصمعي : يقال لفلان أرض جاد مائة وسق أى تخرج مائة وسق إذا زرعت وهو كلام عربي كذا في اللسان .

وقال ابن الأثير . الجداد بالفتح والكسر صرام النخل وهو قطع ثمرتها يقال جد الثمرة يجدها جدا ومنه الحديث أنه أوصى بمائة وسق للأشعرين وبمائة مائة وسق عنها للتشيعيين الجاد بمعنى المجدود أى نخل يجذ منه ما يبلغ مائة وسق . ومنه حديث أبي بكر قال لعائشة إني كنت نخلك جاد عشرين وسقا انتهى . وفي جامع الأصول تعنى عائشة رضی الله عنها أنه كان وهبها في صحته نخلا يقطع منه في كل صرام عشرون وسقا (يقنو بعلق) متعلق بأمر . قال الخطابي : أراد بالقنو العلق بما عليه من الرطب والبسر يعلق للمساكين يأكلونه وهذا من صدقة المعروف دون الصدقة التي هي فرض وواجب انتهى . وقنو بالفارسية خوشه خرما وحاصل المعنى أن النبي —

١٦٤٧ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَزَائِيُّ وَمُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَا أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ « بَيْنَمَا نَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ قَلَى نَاقَةٍ لَهُ فَجَعَلَ يُعْرِفُهَا يَمِينًا وَشِمَالًا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ كَانَ عِنْدَهُ فَضْلٌ ظَهَرَ فَلْيُعِدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا ظَهَرَ لَهُ ، وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ فَضْلٌ زَادَ فَلْيَعِدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا زَادَ لَهُ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ لَا حَقَّ لِأَحَدٍ مِنَّا فِي الْفَضْلِ » .

١٦٤٨ — حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ يَعْقَى الْمَعَارِيضِيُّ أَخْبَرَنَا أَبِي أَخْبَرَنَا غِيلَانُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿ وَالَّذِينَ يَكْتَنُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ﴾ قَالَ كَبِيرُ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَقَالَ عُمَرُ أَنَا أَفْرَجُ عَنْكُمْ فَأَنْطَلَقُوا فَقَالُوا : [فَاَنْطَلَقَ

— صلى الله عليه وسلم أمر من كل نخل يقطع من ثمرته عشرة أوسق من التمر بالعدق بما عليه من الرطب والبسر يعلق للمساكين يأكلونه والله أعلم كذا في غاية المقصود .

(فجعل يصرفها) قال السفدي : أى مقعوضاً لشيء يدفع به حاجته والأقرب أن الناقة أعجزها السير فأراد أن يرى النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فيعطيه غيرها (فلمد به) من المود أى فليقبل به وليحسن على من لا ظهر له هكذا في فتح الودود . قال المنذرى : وأخرجه ومسلم ﴿والذين يكتنون الذهب والفضة﴾ أى يجمعونها أو يدفنونها (كبر) بضم الباء أى شق وأشكل (ذلك) أى ظاهر الآية من العموم (على المسلمين) لأنهم حسبوا أنه يمنع جمع المال مطلقاً وإن كل من تأمل مالا جل أو قل فالوعيد لاحق به (أنا أفرج) بتشديد الراء أى أزيل النعم والحزن (عنكم) إذ ليس عليكم في الدين من حرج (فانطلق) — (٦ — عون المبرود •)

فَقَالَ [يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّهُ كَبُرَ عَلَى أَصْحَابِكَ هَذِهِ الْآيَةُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنْ اللَّهُ لَمْ يَفْرِضْ الزَّكَاةَ إِلَّا لِيُطِيبَ مَا بَقِيَ مِنْ أَمْوَالِكُمْ وَإِنَّمَا فَرَضَ الْمَوَارِيثَ لِتَسْكُونَ لِمَنْ بَعْدَكُمْ] قَالَ : فَكَبُرَ عَمْرَ ثُمَّ قَالَ لَهُ أَلَا أَخْبِرُكَ بِخَيْرٍ مَا يَكْنِزُ الْمَرْءُ : الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ إِذَا نَظَرَ إِلَيْهَا سَرَّ نَفْسُهُ وَإِذَا أَمَرَهَا أَطَاعَتْهُ وَإِذَا غَابَ عَنْهَا حَفِظَتْهُ .

— أى فذهب عمر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . وفى بعض النسخ فانطلقوا (إنه) أى الشأن (كبر) أى عظم (هذه الآية) أى حكمها والعمل بها لما فيها من عموم منع الجمع (إلا ليطيب) من التفعيل أى ليحلل الله بأداء الزكاة لكم (ما بقى من أموالكم) قال الله تعالى ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها ﴾ ومعنى التطيب أن أداء الزكاة إما أن يحل ما بقى من ماله المخلوط بحق الفقراء وإما أن يزكبه من تبعه ما لحق به من إثم منع حق الله تعالى . وحاصل الجواب أن المراد بالسكنز منع الزكاة لا الجمع مطلقاً (وإنما فرض الموارث) عطف على قوله إن الله لم يفرض الزكاة كأنه قيل : إن الله لم يفرض الزكاة إلا لكذا أو لم يفرض الموارث إلا ليكون طيباً لمن يكون بعدهم . والمعنى لو كان الجمع محظوراً مطلقاً لما افترض الله الزكاة ولا الميراث (لتكون) أى وإنما فرض الموارث لتكون الموارث لمن بعدهم (فقال) أى ابن عباس (فكبر عمر) أى قال الله أكبر فرحاً بكشف الحال ورفع الإشكال ثم (قال) النبي صلى الله عليه وسلم (له) أى لعمر (ألا أخبرك) يحتمل أن يكون ألاً للتنبيه وأن تكون الهزة استفهامية ولا نافية (بخير ما يكنز المرء) أى بأفضل ما يقتنيه ويتخذ له لقبته (المرأة الصالحة) أى الجميلة ظاهراً وباطناً قال الطيبى : المرأة مبتدأ والجملة الشرطية خبره ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف والجملة الشرطية بيان . قيل فيه إشارة إلى أن هذه المرأة أنفع من السكنز المعروف فإنها خير ما يدخرها الرجل لأن النفع —

٣٣ - باب حق السائل

١٦٤٩ - حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان أخبرنا مضعب بن محمد بن شريك حدثني يعلى بن أبي يحيى عن فاطمة بنت حسين عن حسين بن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « للسائل حق وإن جاء على فرس » .

— فيها أكثر لأنه (إذا نظر) أى الرجل (إليها سرته) أى جعلته مسروراً لجمال صورتها وحسن سيرتها وحصول حفظ الدين بها (وإذا أمرها) بأمر شرعى أو عرقى (أطاعته) وخدمته (وإذا غاب عنها حفظته) قال القاضى : لما بين لهم صلى الله عليه وسلم أنه لا حرج عليهم فى جمع المال وكنزه ما داموا يؤدون الزكاة ورأى استبشارهم به رغبتهم عنه إلى ما هو خير وأبقى وهى المرأة الصالحة الجميلة فإن الذهب لا ينفك إلا بعد ذهاب عنك ، وهى مادامت معك تسكون رفيقك تنظر إليها فتسرك وتغنى عند الحاجة إليها وطرك وتشاورها فيما يعينك فتحفظ عليك سرك وتستمد منها فى حوائجك فتطيع أمرك وإذا غبت عنها تحمى مالك وتراعى عيالك . ذكره فى المرقاة .

(باب حق السائل)

(للسائل حق وإن جاء على فرس) فيه الأمر بحسن الظن بالمسلم الذى امتن بنفسه بذل السؤال فلا يقابله بسوء الظن به واحتقاره بل يكرمه بإظهار السرور له ويقدر أن الفرس التى تحميه عارية أو أنه ممن يجوز له أخذ الزكاة مع الغنى ، كمن تحمل حمالة أو غرم غرمًا لإصلاح ذات البين ، أو يكون من أصحاب سهم السبيل فيباح له أخذها مع الغنى عنها . قال السيوطى فى مرقاة العمود : وقد اتفق الحافظ سراج الدين القزوينى على المصباح أحاديث وزعم أنها موضوعة —

١٦٥٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ أَخْبَرَنَا زُهَيْرُ

عَنْ شَيْخٍ قَالَ رَأَيْتُ سُفْيَانَ عِنْدَهُ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ حُسَيْنٍ عَنْ أَبِيهَا عَنْ
عَلِيِّ بْنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ .

— ورد عليه الحافظ العلاءي في كراسة ثم أبو الفضل ابن حجر منها هذا الحديث .
قال العلاءي : أما الطريق الأولى فإنها حسنة ؛ مصعب وثقه ابن معين وغيره .
قال فيه أبو حاتم صالح ولا يحتج به وتوثيق الأولين أولى بالاعتماد ، ويحلى بن
أبي يحيى قال فيه أبو حاتم مجهول ، وثقه ابن حبان فعنده زيادة علم على من
لم يعلم حاله ، وقد أثبت أبو عبد الله محمد بن يحيى بن الخذاء سماع الحسين عن
جده رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أبو علي بن السكن وأبو القاسم البغوي
وغيرهما كل رواياته مراسيل ، فعلى هذا هي مرسل صحابي وجمهور العلماء على
الاحتجاج بها . فأما على الرواية الثانية فقد بين فيها أنه سمع ذلك من أبيه على
عن النبي صلى الله عليه وسلم . وزهير بن معاوية متفق على الاحتجاج به ولكن
شيخه لم يسمه والظاهر أنه يعلى بن أبي يحيى المتقدم . وبالجملة الحديث حسن ،
ولا يجوز نسبته إلى الوضع انتهى . قلت : وروينا هذا الحديث بالسند المسلسل
في أربعين أهل البيت للشيخ ولي الله الدهلوي رحمه الله . وقال المفردى :
في إسناده يعلى بن أبي يحيى سئل عنه أبو حاتم الرازي فقال : مجهول . وقال
أبو علي سعيد بن السكن . قد روى من وجوه صحاح حضور الحسين بن علي
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولعبه بين يديه وتقيله إياه ، فأما لرواية التي تأتي
عن الحسين بن علي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلها مراسيل . وقال
أبو القاسم البغوي في معجمه نحواً من ذلك . وقال أبو عبد الله محمد بن يحيى
ابن الخذاء سمع النبي صلى الله عليه وسلم وراى ولم يكن بيده وبين أخيه الحسن
الأطهر واحد . انتهى .

١٦٥١ — حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بُحَيْدٍ عَنْ جَدِّهِ أُمِّ بُحَيْدٍ وَكَانَتْ بَيْنَ بَايَعِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهَا قَالَتْ لَهُ « يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْكَ إِنَّا الْمُسْكِينُ لَيَقُومُ عَلَى بَابِي فَمَا أُجِدُّ لَهُ شَيْئًا أُعْطِيَهُ إِيَّاهُ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ لَمْ تَجِدْ لَهُ شَيْئًا تُعْطِيهِهُ إِيَّاهُ إِلَّا ظُلْفًا مُحْرَقًا فَادْفَعِيهِ إِلَيْهِ فِي يَدِهِ . »

٣٤ — باب الصدقة على أهل الذمة

١٦٥٢ — حدثنا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي شُعَيْبٍ الْخَرَّازِيُّ أَنبَأَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ : « قَدِمْتُ عَلَى أُمِّي رَاغِبَةً فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ وَهِيَ رَاغِبَةٌ مُشْرِكَةٌ ، فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمِّي

— (أم بحيد) بضم اللوحدة وفتح الجيم اسمها حواء بنت يزيد بن السكن (ليقوم على بابي) أى يسأل شيئاً منى ويكرر سؤاله عنى حتى استعجى (إلا ظلفاً بالكسر أى ولو كان ما يدفع به ظلفاً وهو للبقرة والشاة والظبي وشبهه بمنزلة القدم من كالحافر للفرس والبغل والخف للبعير يعنى شيئاً يسيراً) (محرقاً) من الإحراق أراد المبالغة فى رد السائل بأذى ما تيسر ولم يرد صدور هذا الفعل من المستول منه ، فإن الظلف المحرق غير منفع به إلا إذا كان الوقت زمن القحط . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى . وقال الترمذى : حسن صحيح (باب الصدقة على أهل الذمة)

(قدمت على أمى راغبة) بالباء طامعة طالبة صلتى (فى عهد قريش) وهو صالح الحديبية وفى لفظ لمسلم عن أسماء بنت أبى بكر قالت : قلت يا رسول الله —

قَدِمَتْ عَلَى وَهْيِ رَاغِمَةٍ مُشْرِكَةٍ أَفْأَصِلُهَا؟ قَالَ نَعَمْ فَصَلِّ أُمَّكِ .

٣٥ - باب ما لا يجوز منعه

١٦٥٣ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ أَخْبَرَنَا أَبِي أَخْبَرَنَا كُثَيْبٌ عَنْ
سَيَّارِ بْنِ مَنْظُورٍ رَجُلٍ مِنْ بَنِي فَزَارَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ امْرَأَةٍ يُقَالُ لَهَا بُهَيْسَةُ
عَنْ أَبِيهَا قَالَتْ : « اسْتَأْذَنَ أَبِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَخَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
قَمِيصِهِ فَجَعَلَ يُقَبِّلُ وَيَلْتَزِمُ مُنَّمٌ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَحِلُّ
مَنْعُهُ؟ قَالَ الْمَاءُ . قَالَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ مَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَحِلُّ مَنْعُهُ؟ قَالَ الْمِلْحُ .
قَالَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ مَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَحِلُّ مَنْعُهُ؟ قَالَ أَنْ تَفْعَلَ الْخَيْرَ خَيْرٌ لَكَ »

— قدمت على أمي وهي مشركة في عهد قريش إذ ما هدم فاستغفيت . الحديث
(وهي راغمة) بالميم معناه كارهة للإسلام ساخطة على ، وفيه جواز صلة القريب
للمشرك وأم أسماء اسمها قتيلة وقيل قتيلة بالقاف وتاء مثناة من فوق . واختلف
العلماء في أنها أسلمت أم ماتت على كفرها والأكثر على موتها مشركة .
قاله النووي . قال الخطابي : وهي راغمة معناه كارهة للإسلام ساخطة على تريد
أنها لم تقدم مهاجرة راغبة في الدين كما كان يقدم المسلمون من مكة للمجرة والإقامة
بحضرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإما أمر بصلتها لأجل الرحم فأما دفع
الصدقة الواجبة إليها فلا يجوز وإما هي حق للمسلمين لا يجوز صرفها إلى غيرهم
ولو كانت أمها مسامة ولم يكن أيضاً يجوز لها إعطاؤها الصدقة فإن حلتها مسدودة
بوجوب النفقة لها على ولدها إلا أن تكون غارمة فتعطى من سهم الفقراء
والمساكين فلا ، وكذلك إذا كان الوالد غارماً جاز للولد أن يدفع إليه من سهم
السبيل . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم .
(باب ما لا يجوز منعه)

(بهيسة) بضم الموحدة وفتح الهاء قال في التقريب : هي الفزارية لاتعرف —

٣٦ — باب المسألة في المساجد

١٦٥٤ — حدثنا بشر بن آدم أخبرنا عبد الله بن بكر السهمي أخبرنا مبارك بن فضالة عن ثابت البناني عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هل فيكم أحد أطمع اليوم مسكيناً ؟ » فقال أبو بكر : دخلت المسجد فإذا أنا بسائل يسأل فوجدت كثرة خبز في يد عبد الرحمن فأخذتها منه فدفعتها إليه .

— ويقال إن لها محبة (لا يحل منعه قال الماء) أي عند عدم احتياج صاحب الماء إليه ، وإنما أطلق بناء على وسعه عادة (قال الملح) لكثرة احتياج الناس إليه وبذله عرفاً (قال ان تفعل الخير) مصدرية أي فعل الخير جميعه (خير لك) لقوله تعالى ﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ﴾ والخير لا يحل لك منعه ، فهذا تعميم بعد تخصيص وإيحاء إلى أن قوله لا يحل بمعنى لا ينبغي . قال المنذرى : وأخرجه النسائي .

(باب المسألة في المساجد)

(فإذا أنا بسائل يسأل) قال السيوطي : الحديث فيه استحباب الصدقة على من سأل في المسجد ذكره النووي في شرح المذهب وغلط من أفتى بخلافه ، ورددت عليه في مؤلف انتهى كلامه . قال المنذرى : قال أبو بكر البزار : وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الرحمن بن أبي بكر إلا بهذا الإسناد وذكر أنه روى مرسلًا . وقد أخرجه مسلم في صحيحه والنسائي في سننه من حديث أبي حازم سلمان الأشجعي عن أبي هريرة بنحوه أتم منه .

٣٧ - باب كراهية المسألة بوجه الله عز وجل

١٦٥٥ - حدثنا أبو العباس القلوري أخبرنا يعقوب بن إسحاق

الحضري عن سليمان بن معاوية التميمي أخبرنا ابن المنكدر عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يسأل بوجه الله إلا الجنة » .

(باب كراهية المسألة بوجه الله عز وجل)

(أبو العباس القلوري) بكسر القاف وتشديد اللام المفتوحة ، وسكون الواو بعدها راء اسمه أحمد وقيل غير ذلك . كذا في التقريب (لا يسأل بوجه الله إلا الجنة) إذ كل شيء أحقر دون عظمته تعالى ، والتوسل بالعظيم في الحقير تحقيره . نعم الجنة أعظم مطلب الإنسان ، فصار التوسل به تعالى فيها مناسبا ، وقوله إلا الجنة بالرفع أى لا يسأل بوجه الله شيء إلا الجنة مثل أن يقال : اللهم إنا نسألك بوجهك الكريم أن تدخلنا جنة النعيم .

قال القاري : ولا يسأل روى غائبا نفيا ونهيا مجعولا ورفع الجنة ونهيا مخاطبا معلوما مفردا ونصب الجنة . وقال الطيبي : أى لا تسألوا من الناس شيئا بوجه الله مثل أن تقولوا أعطني شيئا بوجه الله أو بالله فإن اسم الله أعظم من أن يسأل به متاع الدنيا بل اسألوا به الجنة ، أو لا تسألوا الله متاع الدنيا بل رضاه والجنة . والوجه يعبر به عن الذات .

قال المنذرى : في إسناده سليمان بن معاذ ، قال الدارقطني : سليمان بن معاذ هو سليمان بن قرم . وذكر أبو أحمد بن عدى هذا الحديث في ترجمة سليمان بن قرم وقال هذا الحديث لا أعرفه عن محمد بن المنكدر إلا من رواية سليمان بن قرم وعن سليمان بن يعقوب بن إسحاق الحضرمي وعن يعقوب أحمد بن عمرو المصفرى . هذا آخر كلامه .

وهذا الإسناد هو الذى أخرجه أبو داود في سننه . وأحمد بن عمرو —

٣٨ - باب عطية من سأل الله عز وجل

١٦٥٦ -- حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا جرير عن الأعمش عن مجاهد عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ استَعَاذَ بِاللَّهِ فَأَعِيذُوهُ ، وَمَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ فَأَعْطُوهُ ، وَمَنْ دَعَاكُمْ فَأَجِيبُوهُ ، وَمَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَفَّيْتُمُوهُ » .

— المصنف هو العباس القلورى الذى روى عنه أبو دارود هذا الحديث وسليمان ابن قرم تكلم فيه غير واحد انتهى .

(باب عطية من سأل بالله عز وجل)

(من استعاذ) أى من سأل منكم الإغاثة مستغيثاً (بالله فأعيزوه) قال الطيبي : أى من استعاذ بكم وطلب منكم دفع شرك أو شر غيركم قائلا : بالله عليك أن تدفع عني شرك فأجيبوه ، وادفعوا عنه الشر تعظيماً لاسم الله تعالى ، فالتقدير من استعاذ منكم متوسلاً بالله مستعظفاً به ، ويحتمل أن يكون الباء صلة استعاذ ، أى من استعاذ بالله فلا تتعرضوا له بل أعيزوه ، وادفعوا عنه الشر فوضع أعيزوا موضع ادفعوا ، ولا تتعرضوا بمبالغة (فأعطوه) أى تعظيماً لاسم الله وشفقة على حق الله (ومن دعاكم) أى إلى دعوة (فأجيبوه) أى إن لم يكن مانع شرعى (ومن صنع إليكم معروفاً) أى أحسن إليكم إحساناً قولياً أو فعلياً (فكافئوه) من المكافأة أى أحسنوا إليه مثل ما أحسن إليكم لقوله تعالى : ﴿ هل جزاء الإحسان إلا الإحسان ﴾ ﴿ وأحسن كما أحسن الله إليكم ﴾ .

(فإن لم تجدوا ما تكافئوه به) أى بالمال والأصل تكافئون فسقط الفون —

٣٩ — باب الرجل يخرج من ماله

١٦٥٧ — حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد عن محمد بن إسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال : « كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ بِمِثْلِ بَيْضَةٍ مِنْ ذَهَبٍ : فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصَبْتُ هَذِهِ مِنْ مَعْدَنٍ فَخُذْهَا فَهِيَ صَدَقَةٌ مَا أَمْلِكُ غَيْرَهَا ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ أَتَاهُ مِنْ قَبْلِ رُكْنِهِ الْأَيْمَنِ فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ ، ثُمَّ أَتَاهُ مِنْ قَبْلِ رُكْنِهِ الْأَيْسَرِ ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،

— بلاناصب وجازم إما تخفيفاً أو سهواً من الناسخين كذا ذكره الطهبي والمعتمد الأول لأن الحديث على الحفظ معول ونظيره « كما تكونون بول عليكم » على ما رواه الديلمي في مسند الفردوس عن أبي بكرة (فادعوا له) أى للمحسن يعنى فكافئوه بالدعاء له (حتى تروا) بضم التاء أى تظفوا وبفتحها أى تعلموا أو تحسبوا (أنكم قد كافأتموه) أى كرروا الدعاء حتى تظفوا أن قد أدبتم حقه . وقد جاء من حديث أسامة مرفوعاً : « من صنع إليهم معروف فقال لفاعله جزاك الله خيراً فقد أبلغ في الثناء » رواه النسائي والترمذي وابن حبان ، فدل هذا الحديث على أن من قال لأحد جزاك الله خيراً مرة واحدة فقد أدى العوض وإن كان حقه كثيراً . قال المذري : وأخرجه النسائي .

(باب الرجل يخرج)

من نصر يفصر (من ماله) فلا يبقى في يده شيء أى من تصدق بماله كله أجمع كيف حكه .

ثُمَّ أَنَا مِنْ خَلْفِهِ ، فَأَخَذَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَحَذَفَهُ [فَحَذَفَ] بِهَا ، فَلَوْ أَصَابَتْهُ لَأَوْجَعَتْهُ أَوْ لَعَقَرَتْهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا بَنِي أَحَدِكُمْ بَمَا يَمْلِكُ فَيَقُولُ هَذِهِ صَدَقَةٌ ، ثُمَّ يَقَعُدُ يَسْتَكِفُ النَّاسَ ، خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنًى .

١٦٥٨ — حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ بِإِسْنَادِهِ وَمَعْنَاهُ . زَادَ « خُذْ عَنَّا مَا لَكَ لِحَاجَةٍ لَنَا بِهِ » .

— (لحذفه) بجاء مهملة وذال معجمة أى رماه (أولعقرته) أى جرحته (يستكف الناس) قال الخطابى : معناه يتعرض للصدقة وهو أن يأخذها بطن كفه يقال تكسف الرجل واستكف إذا فعل ذلك ، ومن هذا قوله صلى الله عليه وآله وسلم لسعد « إنك إن تدع ورثتك أغنياء خير لك من أن تدعهم عالة يتكففون الناس » انتهى قال السهوطى : بكسر الكاف وتشديد الفاء أى تعرض للصدقة ومد كفه إليها أو سأل كفاً من الطعام أو ما يكف الجوع انتهى (ما كان من ظهر غنى) قال الخطابى : أى عن غنى يعتمد عليه يستظهر به على النوائب التى تنوبه كقوله فى حديث آخر « خير الصدقة ما أبقت غنى » . وفى الحديث من العلم أن الاختيار للمرء أن يستبقى لنفسه قوتاً وإن لا ينخلع من ملكه أجمع مرة واحدة لما يخاف عليه من فتنة الفقر وشدة نزاع النفس إلى ما خرج من يده ف يقدم فيذهب ماله ويبطل أجره ويصير كلاً على الناس . قال الخطابى : ولم ينكر على أبى بكر الصديق خروجه من ماله أجمع لما علمه من حجة نيته وقوة يقينه ولم يخف عليه الفتنة كما خافها على الذى رد عليه الذهب انتهى كلامه . وقال السندى : عن ظهر غنى أى ما يبقى خلفها غنى لصاحبه قلبى كما كان للصديق أو قلبى فهو صير الغنى للصدقة كالظهر للإنسان وراء الإنسان بإضافة الظهر إلى الغنى بيانية لبيان أن الصدقة إذا —

١٦٥٩ — حدثنا إسحاق بن إسماعيل أخبرنا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ

عَنْ عِيَاذِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ بْنِ سَمْعٍ أَبَا سَمْعٍ أَخْذَرِيَّ يَقُولُ : « دَخَلَ رَجُلٌ الْمَسْجِدَ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّاسَ أَنْ يَطَّرَحُوا زِيَابَا ، فَطَّرَحُوا ، فَأَمَرَ لَهُ مِنْهَا ثَوْبَيْنِ ، ثُمَّ حَثَّ عَلَى الصَّدَقَةِ ، فَجَاءَ فَطَرَاحُ أَحَدَ الثَّوْبَيْنِ ، فَصَاحَ بِهِ وَقَالَ : خُذْ ثَوْبَكَ » .

١٦٦٠ — حدثنا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ مِنَ الْأَعْمَشِ

— كانت بحيث يبقى لصاحبها الفى بعدها إما لقوة قلبه أو لوجود شيء بعدها يستغنى به عما تصدق فهو أحسن ، وإن كانت بحيث يحتاج صاحبها بعدها إلى ما أعطى ويضطر إليه فلا ينبغى لصاحبها التصديق به انتهى . وقال فى النهاية : أى ما كان عفواً قد فضل عن غنى وقيل أراد ما فضل عن العيال والظاهر قد يزداد فى مثل هذا إشباعاً للكلام . وتمكيناً كأن صدقته مستندة إلى ظهر قوى من المال انتهى (فصاح به) أى زجره ولفظ النسأى « أن رجلاً دخل المسجد يوم الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب فقال صلى ركعتين ثم جاء الجمعة الثانية والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فقال صلى ركعتين ثم جاء الجمعة الثالثة فقال صلى ركعتين ثم قال تصدقوا فتصدقوا فأعطاه ثوبين ثم قال تصدقوا فطرح أحد ثوبيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألم تروا إلى هذا إنه دخل المسجد بهيئة بذة فرجوت أن تفلطوا له فتصدقوا عليه فلم تفعلوا فقلت تصدقوا فتصدقتم ، فأعطيته ثوبين ثم قلت تصدقوا فطرح أحد ثوبيه خذ ثوبك واتهزه . قال المنذرى : وأخرجه النسأى أتم منه وفى إسناده محمد بن عجلان وثقه بعضهم وتسكلم فيه بعضهم وقد أخرجه الترمذى بهذا الإسناد بقصة دخول المسجد والإمام يخطب ولم يذكر قصة الثوبين وقال حسن صحيح .

عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« إِنْ خَيْرَ الصَّدَقَةِ مَا تَرَكَ غَنًى ، أَوْ تُصَدِّقَ بِهِ عَنْ ظَهْرِ غِنًى ، وَابْدَأْ
بِمَنْ تَعُولُ » .

— (إِنْ خَيْرَ الصَّدَقَةِ مَا تَرَكَ غَنًى) قال الخطابي : يتأول على وجهين أحدهما أن
يترك غنى للمتصدق عليه بأن يحزل له العطية ، والآخر أن يترك غنى للمتصدق
وهو الأظهر لقوله (وابدأ بمن تعول) أى لا تضع عيالك وتتفضل على غيرهم .
قال النووي فى شرح صحيح مسلم : وإنما كانت هذه أفضل الصدقة بالنسبة إلى من
تصدق بجميع ماله لأن من تصدق بالجميع يندم غالباً أو قد يندم إذا احتاج ويود
أنه لم يتصدق بخلاف من بقى بعدها مستغنياً فإنه لا يندم عليها بل يسر بها .
وقد اختلف العلماء فى الصدقة بجميع ماله فذهبنا أنه مستحب لمن لا دين عليه
ولاله عيال لا يصبرون بشرط أن يكون ممن يصبر على الإضاعة والفقر ، فإن
لم يجمع هذه الشروط فهو مكروه . قال القاضى : جوز جمهور العلماء وأئمة
الأمصار الصدقة بجميع ماله ، وقيل يرد جميعها وهو مروي عن عمر بن الخطاب
رضى الله عنه ، وقيل ينفذ فى الثلث وهو مذهب أهل الشام ، وقيل إن زاد على
النصف ردت الزيادة وهو محكى عن مكحول .. قال أبو جعفر الطبرى : ومع
جوازه فالمستحب أن لا يفعله وأن يقتصر على الثلث . وقوله صلى الله عليه وسلم
« وابدأ بمن تعول » فيه تقديم نفقة نفسه وعياله لأنها منحصرة فيه بخلاف نفقة
غيرهم ، وفيه الابتداء بالأهم فالأهم فى الأمور الشرعية . قال المنذرى : وأخرجه
البخارى والنسائى بنحوه وأخرجه مسلم والنسائى من حديث حكيم بن حزام عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٤٠ — باب الرخصة في ذلك

١٦٦١ — حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَيزِيدُ بْنُ خَالِدٍ بنِ مَوْهَبٍ الرَّمْلِيُّ قَالَا أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ يَحْيَى بنِ جَعْفَرَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ : « يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : جُهْدُ الْمُقِلِّ ، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ » .

١٦٦٢ — حدثنا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ وَعُمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَهَذَا حَدِيثُهُ قَالَا أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ « أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا أَنْ نَتَصَدَّقَ ، فَوَافَقَ ذَلِكَ مَا لَا عِنْدِي ، فَقُلْتُ : الْيَوْمَ أَسْبِقُ أَبَا بَكْرٍ إِنْ سَبَقْتُهُ يَوْمًا فَجِئْتُ بِنِصْفِ مَالِي ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ

(باب الرخصة في ذلك)

أَيُّ فِي جَوَازِ التَّصَدَّقِ بِكُلِّ مَالٍ (جُهْدُ الْمُقِلِّ) قَالَ فِي النِّهَايَةِ : الْجُهْدُ بِالْغَمِّ الْوَسْعِ وَالطَّاقَةِ وَالْفَتْحِ الْمَشَقَّةِ ، وَقِيلَ الْمُبَالَغَةُ وَالْغَايَةُ ، وَقِيلَ هُمَا لِفَتْحِ الْوَسْعِ وَالطَّاقَةِ ، فَأَمَّا فِي الْمَشَقَّةِ وَالْغَايَةِ فَالْفَتْحُ لَا غَيْرَ . وَمِنَ الْمَضْمُونِ حَدِيثُ الصَّدَقَةِ « أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ . قَالَ جُهْدُ الْمُقِلِّ » أَيُّ قَدَرٍ مَا يَحْتَمِلُهُ حَالُ الْقَلِيلِ الْمَالِ أَنْتَهَى . وَالْمُقِلُّ أَيُّ الْفَقِيرِ وَقَلِيلِ الْمَالِ (وَابْدَأْ) أَيُّهَا الْمُعْصِدُ أَوْ الْمُقِلُّ (بِمَنْ تَعُولُ) أَيُّ مَنْ تَلْزِمُكَ نَفَقَتُهُ وَاجْمَعْ بَيْنَ هَذَا الْبَابِ وَبَيْنَ مَا تَقْدُمُ أَنْ الْفَضِيلَةَ تَغْفَاوَتْ بِحَسَبِ الْأَشْخَاصِ وَقُوَّةِ التَّوَكُّلِ وَضَعْفِ الْيَقِينِ (فَوَافَقَ ذَلِكَ مَا لَا عِنْدِي) أَيُّ صَادَفَ أَمْرُهُ بِالتَّصَدَّقِ حَصُولَ مَالٍ عِنْدِي ، فَعِنْدِي حَالٌ مِنْ مَالٍ ، وَالْجُمْلَةُ حَالٌ بِمَا قَبْلَهُ ، يَعْنِي وَالْحَالُ أَنَّهُ كَانَ لِي مَالٌ كَثِيرٌ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ (أَسْبَقُ أَبَا بَكْرٍ) أَيُّ بِالْمُبَارَاةِ أَوْ بِالْمُغَالَبَةِ (إِنْ سَبَقْتُهُ يَوْمًا) مِنَ الْأَيَّامِ وَإِنْ شَرْطِيَّةٌ دَلَّ عَلَى جَوَابِهَا مَا قَبْلَهَا أَوْ —

صلى الله عليه وسلم : ما أَبْقَيْتَ لِأَهْلِكَ ؟ فَقُلْتُ مِثْلَهُ . قَالَ : وَأَنْتَ أَبُو بَكْرٍ
بِكُلِّ مَا عِنْدَهُ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم : ما أَبْقَيْتَ لِأَهْلِكَ ؟
قَالَ : أَبْقَيْتُ لَهُمُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ . قُلْتُ : لَا أَسْأَلُكَ إِلَى شَيْءٍ أَبَدًا .

٤١ — باب في فضل سقي الماء

١٦٦٣ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدٍ
أَنْ سَمِعَ أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ « أَيُّ الصَّدَقَةِ أُعْجِبُ إِلَيْكَ ؟
قَالَ : الْمَاءُ » .

١٦٦٤ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرَعَرَةَ عَنْ
شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْأُسَيْبِ وَالْحُسَيْنِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ عَنِ النَّبِيِّ
صلى الله عليه وسلم نَحْوَهُ .

١٦٦٥ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَنْبَأَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ
رَجُلٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ أَنَّهُ قَالَ : « يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمَّ سَعْدٍ مَاتَتْ فَأَيُّ
الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : الْمَاءُ . قَالَ : فَحَفَرَ بَيْتًا وَقَالَ : هَذِهِ لِأُمِّ سَعْدٍ » .

— التقدير إن سبقت يومًا فهذا يومه وقيل إن نافية أى ماسبقته يوماً قبل ذلك
فهو استئناف تعليل (فقلت مثله) أى أبقيت مثله يعنى نصف ماله (بكل ما عنده)
من المال (الله ورسوله) مفعول أبقيت أى رضاها (إلى شيء) من الفضائل
(أبدًا) لأنه إذا لم يقدر على مغالبتها حين كثرة ماله وقلة مال أبى بكر ففى غير
هذا الحال أولى أن لا يسبقه ذكره على القارى . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى .

(باب في فضل سقي الماء)

(قال الماء) إما لعزته فى المدينة فى تلك الأيام أو لأنه أحوج الأشياء عادة —

١٦٦٦ - حدثنا علي بن حسين بن إبراهيم بن إشكاب أخبرنا

أبو بذرٍ أخبرنا أبو خالد الذي كان ينزل في بني دالان من نديج عن
أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أَيُّمَا مُسْلِمٍ كَسَا مُسْلِمًا ثَوْبًا
عَلَى عُرْيٍ كَسَاهُ اللَّهُ مِنْ خُضْرِ الْجَنَّةِ ، وَأَيُّمَا مُسْلِمٍ أَطْعَمَ مُسْلِمًا عَلَى جُوعٍ
أَطْعَمَهُ اللَّهُ مِنْ ثَمَارِ الْجَنَّةِ ، وَأَيُّمَا مُسْلِمٍ سَقَى مُسْلِمًا عَلَى ظَمَأٍ سَقَاهُ اللَّهُ عَرْقَ
وَجَلٍّ مِنْ رَحِيقِ الْمَخْتُومِ » .

— (إن أم سعد) أراد به نفسه (فأى الصدقة أفضل) أى لروحها (قال الماء)
إنما كان الماء أفضل لأنه أعم نفعاً في الأمور الدينية والدنيوية خصوصاً في تلك
البلاد الحارة ، ولذلك من الله تعالى بقوله ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾
كذا ذكره الطيبي . وفي الأزهار الأفضلية من الأمور النسبية : وكان هناك
أفضل لشدة الحر والحاجة وقلة الماء (خفر) أى سعد (وقال) أى سعد (هذه
لأم سعد) أى هذه البئر صدقة لها . قال المنذرى وأخرجه النسائي بنحوه من
حديث سميد ومن حديث الحسن البصري وأخرجه ابن ماجه بنحوه من
حديث سعيد بن المسيب وهو منقطع فإن سميد بن المسيب والحسن البصري
لم يدركا سعد بن عبادَةَ فإن مولد سميد بن المسيب سنة خمس عشرة ومولد
الحسن البصري سنة إحدى وعشرين ، وتوفي سعد بن عبادَةَ بالشام سنة
خمس عشرة وقيل سنة أربع وعشرة وقيل سنة إحدى وعشرة فكيف انتهى .
(أَيُّمَا مُسْلِمٍ) ما زائدة وأى مرفوع على الابتداء (كذا) أى أليس (عري)
بضم فسكون أى على حاله عري أو لأجل عري أو لدفع عري وهو يشمل عري
العورة وسائر الأعضاء (من خضر الجنة) أى من ثيابها الخضر جمع أخضر من
باب إقامة الصفة مقام الموصوف . وفيه إجماع إلى قوله تعالى ﴿ يَلْبَسُونَ ثِيَابًا
خَضِرًا ﴾ وفي رواية الترمذى « من حُلِّلَ الجنة) ولا مدافاة (من ثمار الجنة) —

٤٢ - باب في المنيحة [المنحة]

١٦٦٧ - حدثنا إبراهيم بن موسى قال أخبرنا إسرائيل ح . وحدثنا مسدد أخبرنا عيسى ، وهذا حديث مسدد وهو أنهم عن الأوزاعي عن حسان بن عطية عن أبي كبشة السلولي قال سمعت عبد الله بن عمرو يقول

- فيه إشارة إلى أن ثمارها أفضل أطعمتها (على ظناً) بفتحعين مقصوراً وقد يمد أى عطش (من رحيق الخنوم) أى من خمر الجنة أو شرابها ، والرحيق صفوة الخمر والشراب الخالص الذى لا غش فيه ، والخنوم هو المصون الذى لم يبتذل لأجل ختامه ولم يصل إليه غير أصحابه ، وهو عبارة عن نفاسته . وقيل الذى يختم بالمسك مكان الطين والشمع ونحوه . وقال الطيبي : هو الذى يختم أو انيه لنفاسته وكرامته . وقيل المراد منه آخر ما يجدون منه فى الطعم رائحة المسك من قولهم ختمت الكتاب أى انتهيت إلى آخره . قال المنذرى : فى إسناده أبو خالد محمد ابن عبد الرحمن المعروف بالذالانى وقد أثنى عليه غير واحد وتكلم فيه غير واحد وتقدم الكلام عليه .

(باب في المنيحة)

قال النووي : وقع فى بعض النسخ منيحة وبعضها منحة بمحذف الياء . قال أهل اللغة المنحة بكسر الميم والمنيحة بفتحها مع زيادة الياء هى العطية وتكون فى الحيوان والثمار وغيرهما . وفى الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم منح أم أيمن عذاقاً أى نخيلاً . ثم قد يكون المنيحة عطية للرقبة بمنافعها وهى الهبة وقد تكون عطية اللبن أو التمرة مدة وتكون الرقبة باقية على ملك صاحبها ويردها إليه إذا انقضى اللبن أو التمر المأذون فيه انتهى (وهو أتم) أى حديث مسدد أتم من حديث إبراهيم (عن الأوزاعي) أى إسرائيل وعيسى كلاهما - (٧ - عوف المبرود هـ)

قال رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَرْبَعُونَ خَصْلَةً أَغْلَاهُنْ مَنِيحَةُ الْعَنْزِ مَا يَعْمَلُ رَجُلٌ [عَبْدٌ] بِمُحَصَّلَاتِهَا رَجَاءُ ثَوَابِهَا وَتَصَدِيقَ مَوْعُودِهَا ، إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ بِهَا الْجَنَّةَ » .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي حَدِيثِ مُسَدِّدٍ قَالَ حَسَّانُ : فَعَدَدْنَا مَا دُونَ مَنِيحَةِ الْعَنْزِ : مِنْ رَدِّ السَّلَامِ ، وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ ، وَإِمَاطَةِ الْأَذَى مِنَ الطَّرِيقِ وَنَحْوِهِ ، فَمَا اسْتَطَعْنَا أَنْ نَبْلُغَ خَمْسَةَ عَشَرَ خَصْلَةً » .

— يرويان عن الأوزاعي (أربعون خصلة) بفتح الخاء مبتدأ (أغلاهن) مبتدأ ثان (منيحة العنز) خبر الثاني والجملة خبر الأول والعنز بفتح العين وسكون النون الأنثى من المعز أى عطية شاة ينتفع بلبنيها وصوفها ويعيدها (رجاء ثوابها) أى على رجاء ثوابها (وتصديق موعودها) بالإضافة منصوب بنزع الخافض أى على تصديق ما وعد الله ورسوله عليها للعاملين بها (إلا أدخله الله بها) أى بسبب قبوله لها تفضيلاً (الجنة) فالدخول بالفضل لا بالعمل . ونبه بالأولى على الأعلى كمنحة البقرة والبدنة كذلك بل أفضل .

(قال حسان) هو ابن عطية راوى الحديث وهو موصول بالإستناد المذكور قاله العلقمى . قال ابن بطال : ليس فى قول حسان ما يمنع من وجدان ذلك وقد حض رسول الله صلى الله عليه وسلم على أبواب من أبواب الخير والبر لا نحصى كثرة . ومعلوم أنه صلى الله عليه وسلم كان عالماً بالأربعين المذكورة وإنما لم يذكرها لمعنى هو أرفع لنا من ذكرها وذلك خشية من اقتصار العاملين عليها وزهدهم فى غيرها من أبواب الخير . قال الحافظ : إن بعضهم تطلبها فوجدوها تزيد على الأربعين . فما زاده : إعانة الصانع ، والصفعة للأخرق ، وإعطاء شمع النمل والستر على المسلم ، والذب عن عرضه وإدخال السرور عليه ، والتفصح له —

— في المجلس ، والدلالة على الخير ، والسلام الطيب والغرس والزرع والشفاعة
وعيادة المريض ، والمصالحة ، والمحبة في الله والبغض لأجله ، والجلاسة لله ،
والتزاور ، والنصح ، والرحمة ، وكلمها في الأحاديث الصحيحة وفيها ما قد ينافر
في كونه دون منيعة العنز وحذفت مما ذكره أشياء قد تعقب ابن المنير بعضها
وقال إن الأولى أن لا يعتنى بعدها لما تقدم . وقال الكرمانى : جميع ما ذكره
رجم بالغيب ثم من أين عرف أنها أدنى من المنيحة . قال الحافظ : وإنما أردت
بما ذكرته منها تقريب المجلس عشر التي عدها حسان بن عطية وهي إن شاء الله
تعالى لا تخرج عما ذكرته ومع ذلك فأنا موافق لابن بطلال في إمكان تتبع
أربعين خصلة من خصال الخير أدناها منيحة العنز وموافق لابن المنير في رد كثير
مما ذكره ابن بطلال بما هو ظاهر أنه فوق المنيحة . انتهى كلام الحافظ . وفي
فتيح التقدير للمناوى : وتطلبها بمضمهم في الأحاديث فزادت عن الأربعين ، منها
السمى على ذى رحم قاطع وإطعام جائع وسقى ظمآن ونصر مظلوم .

ونوزع بأن بعض هذه أعلى من المنحة وبأنه رجم بالغيب ، فالأحسن أن
لا يعد لأن حكمة الإيهام أن لا يحتقر شيء من وجوه البر وإن قل كما أبهم ليلة
القدر وساعة الإجابة يوم الجمعة انتهى . والحديث أخرجه البخارى والعجب من
الحافظ المنذرى أنه لم ينسبه إلى البخارى وقال المناوى : وهم الحاكم فاستدركه .
انتهى والله أعلم (خمسة عشر خصلة) هكذا في جميع النسخ ، وفي النسختين من
المنذرى خمس عشرة خصلة وهو الصواب .

٤٣ - باب أجر الخازن

١٦٦٨ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة ومحمد بن القلاء القمي واحد أخبرنا أبو أسامة عن برید بن عبد الله بن أبي بردة عن أبي بردة عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ الْخَازِنَ الْأَمِينَ الَّذِي يُعْطَى مَا أُمِرَ بِهِ كَامِلًا مُؤَفَّرًا طَيِّبَةً يَدُ نَفْسِهِ حَتَّى يَدْفَعَهُ إِلَى الَّذِي أُمِرَ لَهُ بِهِ أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ » .

(باب أجر الخازن)

الخدام الذي يكون بيده حفظ شيء (إن الخازن) وعند الشيخين الخازن المسلم الأمين (ما أمر به) أى من الصدقة ونحوها (كاملاً) حال من المفعول أو صفة لمصدر محذوف (مؤفراً) يفتح الفاء المشددة أى تاماً فهو تاً كيد وبكسرهما حال من الفاعل أى مكلاً عطاؤه (طيبة) أى راضية غير شحيحة (به) أى بالعطاء (حتى يدفعه) عطف على يعطى ، فالخازن مبتدأ وما بعده صفات له وخبره أحد المتصدقين وهذه الأوصاف لابد من اعتبارها فى تحصيل أجر الصدقة للخازن فإنه إذا لم يكن مسلماً لم تصح منه نية التقرب ، وإن لم يكن أميناً كان عليه وزر الخيانة فكيف يحصل له أجر الصدقة ، وإن لم يكن نفسه بذلك طيبة لم يكن له نية فلا يؤجر (أحد المتصدقين) قال القرطبي : لم نروه إلا بالنسبية ومعناه أن الخازن بما فعل متصدق وصاحب المال متصدق آخر فهما متصدقان . قال وبصح أن يقال على الجمع فتكسر القاف ويكون معناه أنه متصدق من جملة المتصدقين والحديث يدل على أن المشاركة فى الطاعة توجب المشاركة فى الأجر ، ومعنى المشاركة أن له أجراً كما أن لصاحبه أجراً وليس معناه أنه يزاوجه فى أجره بل المراد المشاركة فى الطاعة فى أصل الثواب فيكون لهذا ثواب ولهذا ثواب -

٤٤ - باب المرأة تصدق من بيت زوجها

١٦٦٩ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ

مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ كَانَتْ لَهَا أَجْرُ مَا أَنْفَقَتْ وَلِزَوْجِهَا أَجْرُ مَا كُنَسَبَ وَلِخَازِنِهِ مِثْلُ ذَلِكَ لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ » .

— وإن كان أحدهما أكثر ، ولا يلزم أن يكون مقدار ثوابهما سواء بل قد يكون ثواب هذا أكثر وقد يكون عكسه ، فإذا أعطى المالك خازنه مائة درهم أو نحوها ليوصلها إلى مستحق للمدقة على باب داره فأجر المالك أكثر وإن أعطاه رمانة أو رغيفاً أو نحوها حيث ليس له كثير قيمة ليذهب به إلى محتاج في مسافة بعيدة بحيث يقابل ذهاب الماشى إليه أكثر من الرمانة ونحوها فأجر الخازن أكثر ، وقد يكون الذهاب مقدار الرمانة فيكون الأجر سواء . قال ابن رسلان : ويدخل في الخازن من يتخذ الرجل على عياله من وكيل وعبد وامرأة و غلام ومن يقوم على طعام الضيفان . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

باب المرأة الخ

(إذا أنفقت المرأة) أى تصدقت كما فى رواية للبخارى (غير مفسدة) نصب على الحال أى غير مسرفة فى التصدق ، وهذا محمول على إذن الزوج لها بذلك صريحاً أو دلالة . وقيل هذا جار على عادة أهل الحجاز فإن عاداتهم أن يأذنوا لزوجاتهم وخدمهم بأن يضيفوا الأضياف ويطعموا السائل والمسكين والجيران فخرض رسول الله صلى الله عليه وسلم أمته على هذه العادة الحسنة والخصلة المستحسنة (لا ينقص بعضهم أجر بعض) أى شيئاً من النقص أو من الأجر أى من طعام أعد للأكل وجعلت متصرفه وجعلت له خازناً ، فإذا أنفقت المرأة منه عليه وهى من يموله من غير تبذير كان لها أجرها وأما جواز —

١٦٧٠ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ سُورٍ الْمَدِينِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ زِيَادِ بْنِ نَيْرٍ عَنْ حَيْثَةَ عَنْ سَعْدِ قَالَ : « أَمَّا بَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِسَاءَ قَامَتِ امْرَأَةٌ جَائِلَةً كَأَنَّهَا مِنْ نِسَاءِ مُضَرَ فَقَالَتْ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ [يَا رَسُولَ اللَّهِ] إِنَّا كُلُّنَا عَلَى آبَائِنَا وَأَبْنَاؤُنَا قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَارَى فِيهِ « وَأَرْوَجِنَا » فَمَا يَحِلُّ لَنَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ؟ قَالَ [فَقَالَ] الرُّطْبُ تَأْكُلُهُ وَتَهْدِينَهُ .

قال أَبُو دَاوُدَ : الرُّطْبُ الْخُبْزُ [نَحْوُ الْخُبْزِ] وَالْبَقْلُ وَالرُّطْبُ .

— التصديق منه فليس في هذا الحديث دلالة عليه صريحاً نعم الحديث الآتي دل على جواز التصديق بغير أمره . وقال محي السنة : عامة العلماء على أنه لا يجوز لها التصديق من مال زوجها بغير إذنه وكذا الخادم . والحديث الدال على الجواز أخرج على عادة أهل الحجاز يعلقون الأمر للأهل والخادم في التصديق والإنفاق عند حضور السائل ونزول الضيف كما في الصحيح للبخاري « لا توعى فيوعى الله عليك » قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

(جلياة) أى عظيمة القدر أو طويلة القامة (من نساء مضر) وهى قبيلة (إنا كل) بفتح الكاف أى ثقل وعيال (وأرى) أى أظن (فيه) أى فى الحديث (فما يحل لنا) أى من غير أمرهم (قال الرطب) بفتح الراء وسكون الطاء ما يسرع إليه النساد من المرق واللبن والفسكهة والبقول ومثل ذلك وقع فيها المسامحة بترك الاستئذان جرياً على العادة المستحسنة بخلاف اليابس . ذكره الطيبي (وتهدينه) أى ترسلينه هدية (الرطب) بفتح الراء وسكون الطاء ضد اليابس (والرطب) بضم الراء وفتح الطاء بالفارسية خرماز وهو رطب التمر —

قال أبو داود : وَكَذَا رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ عَنْ يُونُسَ .

١٦٧١ — حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَنبَأَنَا مَعْمَرٌ عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
« إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ كَسْبِ زَوْجِهَا مِنْ غَيْرِ أَمْرِهَا فَلَهَا نِصْفُ أَجْرِهِ » .

— وكذلك العنب وسائر الفواكه الرطبة دون اليابسة (وكذا رواه الحديث
(الثوري) سفيان كما رواه عبد السلام بن حرب (عن يونس) بن عبيد فتابع
سفيان عبد السلام بن حرب وهذه إشارة من المؤلف على أن يونس قد اختلف
عليه فالثوري وعبد السلام قد اتفقا في روايتهما والله أعلم .

(إذا أنفقت المرأة) أى تصدقت (من كسب زوجها) أى من ماله (من
غير أمره) أى مع علمها برضى الزوج أو محمول على النوع الذى سويحت فيه من
غير إذن (فلها نصف أجره) قيل هذا مفسر بما إذا أخذت من مال زوجها ،
أكثر من نفقتها وتصدقت به فعليها غرم ما أخذت أكثر منها فإذا علم الزوج
ورضى بذلك فلها نصف أجره بما تصدقت من نفقتها ونصف أجره له بما تصدقت
به أكثر من نفقتها لأن الأ أكثر حق الزوج . قاله القارى .

قال القورى : وأعلم أنه لا بد فى العامل وهو الخازن وفى الزوجة والمملوك
من إذن المالك فى ذلك ، فإن لم يكن إذن أصلا فلا أجر لأحد من هؤلاء الثلاثة
بل عليهم وزر بتصرفهم فى مال غيرهم بغير إذنه . والإذن ضربان أحدهما الإذن
الصريح فى الفقة والصدقة . والثانى الإذن المفهوم من اطراد العرف ، كإعطاء
السائل كسرة ونحوها مما جرت العادة واطراد العرف فيه وعلم بالعرف رضا
الزوج والمالك به فإذا نه فى ذلك حاصل وإن لم يتكلم ، وهذا إذا علم رضا لاطراد
العرف وعلم أن نفسه كنفوس غالب الناس فى السماحة بذلك والرضا به فإن —

— اضطرب العرف وشك في رضاه أو كان شحيحاً يشع بذلك وعلم من حاله ذلك أو شك فيه لم يجز للمرأة وغيرها التصديق في ماله إلا بصريح إذنه .
وأما قوله صلى الله عليه وسلم « وما أنفقت من كسبه من غير أمره فلها نصف أجره » فمعناه من غير أمره الصريح في ذلك القدر المعين ويكون معها إذن عام سابق متناول لهذا القدر وغيره ، وذلك الإذن الذي قد بيناه سابقاً إما بالصريح وإما بالعرف لا بد من هذا التأويل لأنه صلى الله عليه وسلم جعل الأجر مناصفة . ومعلوم أنها إذا أنفقت من غير إذن صريح ولا معروف من العرف فلا أجر لها بل عليها وزر فتمين تأويله . واعلم أن هذا كله مفروض في قدر يسير يعلم رضاء المالك به في العادة ، فإن زاد على التعارف لم يجز ، وهذا معنى ، قوله صلى الله عليه وسلم « إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة » فأشار صلى الله عليه وسلم أنه قدر يعلم رضى الزوج به في العادة وبينه بالطعام أيضاً على ذلك لأنه يسمح به في العادة بخلاف الدراهم والدنانير في حق أكثر الناس وفي كثير من الأحوال . واعلم أن المراد بنفقة المرأة والعبد والخازن النفقة على عيال صاحب المال وغلمانه ومصالحه وقاصديه من ضيف وابن سبيل ونحوهما ، وكذلك صدقتهم المأذون فيها بالصريح أو العرف والله أعلم انتهى . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم انتهى .

قلت : حديث عبد الرزاق بن همام عن معمر بن همام بن منبه عن أبي هريرة أخرجه البخارى في الهبوط عن يحيى بن جعفر وفي النفقات عن يحيى ومسلم في الزكاة عن محمد بن رافع والمؤلف عن الحسن بن علي الخلال كلهم عن عبد الرزاق بالسند المذكور ولفظ مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تصم المرأة وبعليها شاهد إلا بإذنه ، ولا تأذن في بيته وهو شاهد إلا بإذنه ، وما أنفقت من كسبه من غير أمره فلها نصف أجره له » والحديث صحيح قوى متصل —

١٦٧٢ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ سَوَّارٍ الْمِصْرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
عَنْ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ « فِي الْمَرْأَةِ تَصَدَّقُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا . قَالَ : لَا إِلَّا
مِنْ قُوتِهَا وَالْأَجْرُ بَيْنَهُمَا وَلَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَصَدَّقَ مِنْ مَالِ زَوْجِهَا إِلَّا بِإِذْنِهِ »

— الإسناد ليس فيه علة اتفق الشيخان على إخراجه والله اعلم .

(قال لا) أى لا يحل لها التصدق (إلا من قوتها) أى من قوت نفسها
وهو ما أعطاه الزوج لنا كل ، وهذا الذى قاله أبو هريرة هو موقف عليه
لكن أخرج الترمذى من حديث أبي أمامة الباهلى قال : سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول فى خطبته عام حجة الوداع « لا تنفق امرأة شيئاً من
بيت زوجها إلا بإذن زوجها ، قيل يا رسول الله ولا الطعام قال ذاك أفضل
أموالنا » وقال حديث حسن .

فإن قلت : أحاديث هذا الباب جاءت مختلفة فمنها ما يدل على منع المرأة أن
تنفق من بيت زوجها إلا بإذنه وهو حديث أبي أمامة المذكور ، ومنها ما يدل
على الإباحة بمحصل الأجر لها فى ذلك وهو حديث عائشة المذكور ، ومنها ما قيد
فيه الترغيب فى الإنفاق بكونه بطيب نفس منه وبكونها غير مفسدة وهو
حديث عائشة أيضاً ، ومنها ما هو مقيد بكونها غير مفسدة وإن كان من غير
أمره وهو حديث أبي هريرة ، ومنها ما قيد الحكم فيه بكونه رطباً وهو حديث
سعد بن أبي وقاص . قلت : كيفية الجمع بينها أن ذلك يختلف باختلاف عادات
البلاد وباختلاف حال الزوج من مساحته ورضاه بذلك أو كراهته لذلك ،
وباختلاف الحال فى الشيء المنفق بين أن يكون شيئاً يسيراً يتسامح به وبين أن
يكون له خطر فى نفس الزوج يخل بمثله ، وبين أن يكون ذلك رطباً يخشى
فساده إن تأخر وبين أن يكون يدخر ولا يخشى عليه الفساد قاله الميمنى . —

قال أبو داود : هَذَا يُضَعَّفُ حَدِيثَ هَمَامٍ .

٤٥ - باب في صلة الرحم

١٦٧٣ - حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد - هو ابن سلمة -

-- (والأجر بينهما) أى بين الزوجين (قال أبو داود هذا) أى حديث أبى هريرة الموقوف (يضعف حديث همام) ابن منبه . واعلم أن هذه العبارة وجدت في بعض النسخ والأكثر عنها خالية . قلت : حديث أبى هريرة من طريق همام بن منبه حديث صحيح قوى مقصّل الإسناد اتفق الشيخان على إخراجها ليس فيه علة فشكل يضعفه حديث أبى هريرة من طريق عطاء الذى هو موقوف والجمع بينهما ممكن بما ذكره النووي في شرح مسلم وتقدم بيانه ، وهو أنها إذا انفقت المرأة من غير إذن صريح ولا معروف من العرف فلا يحل لها ولا أجر لها بل عليها وزر هذا معنى روايته الموقوفة ويحصل لها نصف الأجر إن كان التصدق من غير أمره الصريح في ذلك القدر المعين ولا يكون معها إذن عام سابق متناول لهذا القدر وغيره ، وهذا معنى روايته المرفوعة والله أعلم . كذا في غاية المقصود .

(باب في صلة الرحم)

بفتح الراء وكسر الحاء ، وذو الرحم هو الأقارب ، ويقع على كل من يجمع بينك وبينه نسب ، ويطلق في الفرائض على الأقارب من جهة النساء . وصلة الرحم كناية عن الإحسان إلى الأقربين من ذوى النسب والأصهار والتعطف عليهم والرفق بهم والرعاية لأحوالهم وكذلك إن بعدوا أو أساؤا . وقطع الرحم ضد ذلك كله يقال وصل رحمه يصلها وصلا وصلة والماء فيها عوض من الواو المحذوفة ، فكأنه بالإحسان إليهم قد وصل ما بينه وبينهم من علاقة -

عن ثَابِتٍ عن أَنَسٍ قَالَ : « لَمَّا نَزَلَتْ ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تَحِبُّونَ﴾ قَالَ أَبُو طَلْحَةَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَى رَبَّنَا يَسْأَلُنَا مِنْ أَمْوَالِنَا؟ فَإِنِّي [إِنِّي] أَشْهَدُكَ أَنِّي قَدْ جَعَلْتُ أَرْضِي بَارِيحَاءَ لَهُ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اجْعَلَهَا فِي قَرَابَتِكَ ، فَقَسَمَهَا بَيْنَ حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ وَأَبِي بَنْ كَنْبٍ . »

— القربة والصهر كذا في النهاية (لما نزلت) أى هذه الآية (لن تنالوا البر) أى الجنة ، قاله ابن مسعود وابن عباس ومجاهد ، وقيل التقوى ، وقيل الطاعة ، وقيل الخير . وقال الحسن : لن تكونوا أبراراً حتى تنفقوا مما تحبون أى من أحب أموالكم إليكم (قال أبو طلحة) الأنصارى زوج أم أنس بن مالك (أرى) أى أظن (باريحاء) قال في النهاية هذه اللفظة كثيراً ما تختلف ألقاظ المحدثين فيها فيقولون بير حا بفتح الباء وكسرها وفتح الراء وضمها والمد فيها وفتحهما والقصر وهى اسم مال وموضع بالمدينة . وقال الزنجشیری في الفائق إنها فيعلى من البراح وهى الأرض الظاهرة انتهى كلام ابن الأثير . وقال العيني : قال التيمي ويبرحا بستان وكانت بساتين المدينة تدعى بالابار التى فيها أى البستان التى فيه بئر حا أضيف البئر إلى حا . ويروى بيرحا بفتح الباء وسكون التحتية وفتح الراء هو اسم مقصور فهو كلمة واحدة لا مضاف ولا مضاف إليه . وفي معجم أبى عبيد حا على لفظ حرف الهجاء موضع بالشام ، وحا آخر موضع بالمدينة وهو الذى ينسب إليه بئر حا ، ورواه حماد بن سلمة عن ثابت أريحا خرجه أبو داود ولا أعلم أريحا إلا بالشام انتهى كلامه مختصراً (له) أى لربنا . قال الخطابي : إن الحبس إذا وقع أصله منها ولم يذكر الحبس حصر فيها بعد موته فإن مرجعها يكون إلى أقرب الناس من قبيلته ، وقباس ذلك فيمن وقفها على رجل فمات الموقف عليه وبقي الشيء محبس الأصل غير مبين السبيل أن يوضع في أقاربه وأن يتوخى في ذلك الأقرب فالأقرب ويكون —

قال أبو داود : وَبَلَغَنِي عَنِ الْأَنْصَارِيِّ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ أَبُو طَلْحَةَ زَيْدُ بْنُ سُهْلٍ بْنُ الْأَسْوَدِ بْنِ حَرَامٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ زَيْدٍ مَنَاةَ بْنِ عَدِيٍّ ابْنِ عَمْرِو بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّجَّارِ ، وَحَسَّانُ بْنُ مُثَايِتِ بْنِ الْمُنْذِرِ بْنِ حَرَامٍ ،

— في التقدير كأن الواقع قد شرطه له وهذا يشبه معنى قول الشافعي . وقال المزني : يرجع إلى أقرب الناس به إذا كان فقيراً وقصة أبي بن كعب تدل على أن الفقير والغني في ذلك سواء . وقال الشافعي : كان أبي يعد من مياسير الأنصار . وفيه دلالة على جواز قسم الأرض الموقوفة بين الشركاء وأن للقسم مدخلا فيما ليس بمملوك الرقبة . وقد يحتمل أن يكون أريد بهذا القسم قسمة ريعها دون رقبتها وقد امتنع عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن قسمة أحباس النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين علي والعباس رضي الله عنهما لما جاءه يلتزمان ذلك انتهى .

قال المنذري : وأخرجه مسلم والنسائي وليس في حديثهما كلام الأنصاري . وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي من حديث إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أتم منه ، وفيه حب الرجل الصالح للمال وإباحة دخول بساتين الإخوان والأكل من ثمارها والشرب من مائها بغير إذن ، وفيه مدح صاحب الصدقة الجزله ، وفيه أن الحبس المطلق جائز وحقه أن يصرف في جميع وجوه البر ، وفيه أن الصدقة على الأقارب وأولى الأرحام أفضل انتهى (فقسمها) أي قسم أبو طلحة أرضه (عن الأنصاري) هو (محمد بن عبد الله) المثنى البصري القاضي من التاسعة (قال) محمد بن عبد الله الأنصاري في بيان قرابة أبي طلحة بين أبي وحسان فذكر أولاً نسب أبي طلحة (أبو طلحة زيد بن سهل) هو اسم أبي طلحة (ابن الأسود بن حرام بن عمرو بن زيد مناة بن عدي بن عمرو بن مالك ابن النجار) هكذا في نسخ الكتاب وهكذا في أسد الغابة والذي في الإصابة —

يَحْتَمِعَانِ إِلَى حَرَامٍ وَهُوَ الْأَبُ الثَّالِثُ ، وَأَبِيُّ بَنِ كَعْبٍ بَنِ قَيْسٍ بَنِ عَتِيكَ
ابن زَيْدٍ بَنِ مُعَاوِيَةَ بَنِ عَمْرِو بْنِ مَالِكِ بْنِ النُّجَّارِ ، فَمَمَرُوا يَجْمَعُ حَسَّانَ
وَأَبَا طَلْحَةَ وَأَبِيًّا . قَالَ الْأَنْصَارِيُّ : بَيْنَ أَبِي وَأَبِي طَلْحَةَ سِتَّةُ آبَاءَ .

١٦٧٤ - حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ
عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ : « كَانَتْ لِي جَارِيَةٌ فَأَعْتَقْتُهَا ، فَدَخَلَ عَلَيَّ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَنِي ، فَقَالَ : آجُرَكَ اللَّهُ ، أَمَا إِنَّكَ لَوْ كُنْتَ

— زيد بن سهل بن الأسود بن حرام بن عمرو بن زيد مائة بن عمرو بن مالك
ابن عدى بن عمرو بن مالك بن النجار الأنصارى الخزرجى (وحسان بن ثابت
ابن المنذر بن حرام) ابن عمرو بن زيد مائة (يحتمعان) أى أبو طلحة وحسان
(إلى حرام وهو) أى حرام (الأب الثالث) لأبى طلحة وحسان بن ثابت
(وأبى بن كعب بن قيس بن عتيك الخ) هكذا فى نسخ الكتاب ، والذي
فى أسد الغابة والإصابة أبى بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو
ابن مالك بن النجار انتهى (فعمرو) بن مالك (يجمع حسان وأبا طلحة وأبيًّا)
أى كلهم من أولاد عمرو بن مالك (بين أبى وأبى طلحة ستة آباء) فعمرو
ابن مالك أب سادس لأبى بن كعب وأب سابع لأبى طلحة ، وكلام الأنصارى
يشير بأن عمراً أب سادس لأبى طلحة أيضاً ، وهذه منه مساححة . نعم على ما فى
الإصابة يصير عمرو بن مالك أباً سادساً لأبى طلحة أيضاً فيستقيم كلام الأنصارى
والله أعلم . وفيه دليل واضح على أن فى صلة الأرحام كما تعتبر وتلاحظ القرابة
القرية كذا تعتبر القرابة البعيدة أيضاً كذا فى غاية المقصود .

(كانت لى جارية) أى مولودة مملوكة فى ملكى (آجرك الله) بالمد والقصر —

أَعْظَمَتْهَا [أَعْظَمَتْهَا] أَخْوَالَكَ كَانَ أَكْثَرُ لِأَجْرِكَ .

١٦٧٥ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أُنْبَأَنا سُفْيَانُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ عَنْ الْمُقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : « أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالصَّدَقَةِ ، فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ عِنْدِي دِينَارٌ . قَالَ [فَقَالَ] تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى نَفْسِكَ . قَالَ : عِنْدِي آخَرُ . قَالَ : تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى وَلَدِكَ . قَالَ : عِنْدِي آخَرُ . قَالَ : تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى زَوْجَتِكَ ، أَوْ قَالَ زَوْجِكَ . قَالَ : عِنْدِي آخَرُ . قَالَ : تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى خَادِمِكَ . قَالَ : عِنْدِي آخَرُ . قَالَ : أَنْتَ أَبْصَرُ . »

— أى أعطاك الله جزاء عملك (أخوالك) جمع الخال لأنهم كانوا محفاجين إلى خادهم من خيق الخال (كان أعظم لأجرك) لأن في إعطائها صلة الرحم والصدقة وفي الاعتاق الصدقة فقط . قال المنذرى : وأخرجه النسائى وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى من حديث كريب عن ميمونة رضى الله عنها .

(عندى دينار) أريد أتصدق به (أو قال زوجك) يذكر ويؤنث لعدم الالتباس فيه والشك من الراوى (قال أنت أبصر) أى أعلم . قال الطيبى : إنما قدم الولد على الزوجة لشدة افتقاره إلى النفقة بخلافها فإنه لو طلقها لأمكنها أن تتزوج بآخر . وقال الخطابى : هذا الترتيب إذا تأملته علمت أنه صلى الله عليه وآله وسلم قدم الأولى فالأولى والأقرب فالأقرب ، وهو أنه أمره أن يبدأ بنفسه ثم بولده لأن ولده كبعضه فإذا ضيعه هلك ولم يجد من ينوب عنه في الإنفاق عليه ، ثم ثلث بالزوجة وأخرها عن الولد لأنه إذا لم يجد ما ينفق عليها فارق بينهما وكان لها من يمونها من زوج أو ذى رحم تجب نفقتها عليه ، ثم ذكر الخادم لأنه يباع عليه إذا عجز عن نفقته فتكون النفقة على من يبتاعه ويملكه ، ثم قال فيما بعد أنت أبصر أى إن شئت تصدقت وإن شئت أمسكت وقياس —

١٦٧٦ - حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان أخبرنا أبو إسحاق
عن وهب بن جابر الخيموي عن عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : « كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت » .

١٦٧٧ - حدثنا أحمد بن صالح وبقوب بن كعب وهذا حديثه
قالا أخبرنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن الزهري عن أنس قال قال

— هذا في قول من رأى أن صدقة الفطر تلزم الزوج عن الزوجة ولمن يفضل من
قوته أكثر من صاع أن يخرجها عن ولده دون الزوجة لأن الولد مقدم الحق
على الزوجة ونفقة الأولاد إنما تجب لحق العصبية الذميمة ، ونفقة الزوجة إنما
تجب لحق المتعة العوضية ، وقد يجوز أن ينقطع ما بين الزوجين بالطلاق ،
والنسب لا ينقطع أبداً . ومعنى الصدقة في هذا الحديث النفقة انتهى . قال
المنذرى : وأخرجه النسائي وفي إسناده محمد بن عجلان وقد تقدم الكلام عليه
(الخيموي) بفتح الخاء المعجمة وسكون التحتانية الهمداني الكوفي مقبول من
الرابعة كذا في التقريب (كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت) قال السندی :
من يقوت من قاته أى أعطاه قوته ويمكن أن يحمل من التفعيل وهو موافق
لرواية من بقيت من أقات أى من تارمه نفقته من أهله وعياله وعبيده انتهى .
قال الخطابي : يريد من يلزمه قوته ، والمعنى كأنه قال للمتصدق لا يتصدق بما
لا فضل فيه عن قوت أهله بطلب به الأجر فينقلب ذلك الأجر إثماً إذا أنت
ضيمتهم انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه النسائي وأخرج مسلم في الصحيح من حديث خزيمة
ابن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم « كفى بالمرء إثماً أن يحبس عن يملك قوته » .

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ عَلَيْهِ فِي رِزْقِهِ وَيُنْسَأَ فِي أَثَرِهِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ » .

١٦٧٨ — حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا أَخْبَرَنَا سُهَيْبَانُ
عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ « قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : أَمَّا الرَّحْمَنُ وَهِيَ الرَّحِمُ شَقَقْتُ
لَهَا اسْمًا مِنْ أَسْمِي ، مَنْ وَصَلَهَا وَصَلَتْهُ وَمَنْ قَطَعَهَا بَتَّتْهُ » .

— (أَنْ يَبْسَطَ) بصيغة المجهول أى يوسع (فى رزقه) أى فى دنياه (وَيُنْسَأَ)
بضم فسكون ففتح فنصب فهمزة أى يؤخر له (فى أثره) بفتح حتين أى أجله
(فليصل رحمه) وتقدم معنى صلة الرحم فى أول الباب . قال ابن الأثير : النساء
التأخير يقال نسأت الشيء أنسا وأنسأته إنساء . إذا أخرته ، والنساء الإسم ويكون
فى العمر والدين والأثر والأجل انتهى . وقال الخطابى : يؤخر فى أجله يقال
لرجل نسأ الله فى عمره وأنسا عمره ، والأثر ههنا آخر العمر . قال كعب بن زهير :

والمرء ما عاش ممدود له أمل لا ينتهى العمر حتى ينتهى الأثر

انتهى . وتأخير الأجل بالصلة إما بمعنى حصول البركة والتوفيق فى العمر
وعدم ضياع العمر ، فسكانه زاد ، أو بمعنى أنه سبب لبقاء ذكره الجليل بعده
ولا مانع أنها سبب لزيادة العمر كسائر أسباب العالم . فمن أراد الله زيادة عمره
وفقه بصلة الأرحام والزيادة إنما هو بحسب الظاهر بالنسبة إلى الخلق وأما فى علم
الله تعالى فلا زيادة ولا نقصان وهو وجه الجمع بين قوله صلى الله عليه وسلم
« جف القلم بما هو كائن » وقد أطال الكلام فى شرح هذا الحديث النووى
فى شرح مسلم والحافظ فى فتح البارى والعينى فى عمدة القارى والله أعلم .
قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

(أنا الرحمن) أى المتصف بهذه الصفة (وهى) أى التى يؤمر بوصلها —

١٦٧٩ - حدثنا محمد بن التوكلي السعقلاني أخبرنا عبد الرزاق
أبنا مَعْمَرُ عن الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ أَنَّ الرَّدَادَ الْأَنْبِيَّ أَخْبَرَهُ عَنْ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقَعْنَاهُ .

— (الرحم) بفتح الراء وكسر الحاء (شقت) أى أخرجت وأخذت (لها) أى
للرحم (اسماً من اسمى) أى الرحمن وفيه إيماء إلى أن المناسبة الإسمية واجبة
الرعاية في الجملة وإن كان المعنى على أنها أثر من آثار رحمة الرحمن ، ويعين على
المؤمن التخلق بأخلاق الله والتعلق بأسمائه وصفاته (من وصلها وصلته) أى إلى
رحمتي ومحلى كرامتي . قال الخطابي : في هذا بيان صحة القول بالاشتقاق في الأسماء
اللغوية ورد على الذين أنكروا ذلك وزعموا أن الأسماء كلها موضوعة وهذا
يبين لك فساد قولهم . وفيه دليل على أن اسم الرحمن عربى مأخوذ من الرحمة .
وقد زعم بعض المفسرين برأيه عبرانى وهذا يردّه (ومن قطعها بقتة) بتشديد
الفوقية الثانية أى قطعته من رحمتي الخاصة والبت القطع والراد به القطع الكلى
ومنه طلاق البت وكذا قولهم البتة كذا في المراقبة . قال المنذرى : وأخرجه
الترمذى وقال حديث صحيح وفى تصحيحه نظر فإن يحيى بن معين قال أبو سلمة
ابن عبد الرحمن لم يسمع من أبيه شيئاً ، وذكر غيره أن أباه سلمة وأخاه حميداً
لم يصح لهما سماع من أبيهما انتهى . والحديث أخرجه أيضاً أحمد والبخارى
في الأدب المفرد والحاكم عن عبد الرحمن بن عوف والحاكم أيضاً عن أبي هريرة
والله أعلم .

(أن الرداد) بالذالين المهملتين وثقه ابن حبان . قال المنذرى : وأشار إليه
الترمذى وحكى عن البخارى أنه قال وحديث معمر خطأ . وقد أخرج البخارى
ومسلم والنسائى من حديث سعيد بن يسار أبى الحُبَاب عن أبى هريرة قال —
(٨ — عون العبود ٥)

١٦٨٠ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ ابْنِ مُطْعِمٍ عَنْ أَبِيهِ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعٌ » [قَاطِعٌ رَحِمٍ] .

١٦٨١ — حدثنا ابنُ كَثِيرٍ أَتَيْنَا سُفْيَانَ عَنْ الْأَعْمَشِ وَالْحَسَنِ بْنِ عَمْرِو وَفَطْرٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ سُفْيَانُ وَلَمْ يَرْفَعَهُ سُلَيْمَانُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَفَعَهُ فَطْرٌ وَالْحَسَنُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَيْسَ الْوَاصِلُ بِالْمُكَافِئِ وَلَكِنَّ الْوَاصِلَ الَّذِي إِذَا قُطِعَتْ رَحْمَتُهُ وَصَلَّتْهَا » .

— قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الله خلق الخلق حتى إذا فرغ منهم قامت الرحم فقالت هذا مقام العائذ من القطيعة » قال نعم الحديث (قال لا يدخل الجنة قاطع) أى قاطع الرحم ، وقد تعارف إطلاق القطع فى قطعها كالصلة فى وصلها ، وهذا تشديد وتهديد أو أول الوهلة أو المراد من يستحل القطع .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى . قال سفیان بن عیینة : يعنى قاطع رحم (ولم يرفعه سليمان) هو الأعمش ، والحاصل أن سفیان يروى عن ثلاثة من الشيوخ الأعمش والحسن وفطر وهؤلاء الثلاثة عن مجاهد لكن فطرا والحسن رفعاه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وسليمان الأعمش جعله موقوفاً على عبد الله بن عمرو (ليس الواصل) أى واصل الرحم (بالمكافئ) بكسر الفاء ثم الهمزة الذى يكافئ ويجزى إحساناً فعل به (ولكن الواصل الذى إذا قطعت) بصيغة المجهول بالتشديد والتخفيف (رحمه) بالرفع على نابة الفاعل (وصلها) أى قرابته التى تقطع عنه ، وهذا من باب الحث على مكارم الأخلاق كما ورد « صل من قطعك وأعط من حرملك واعف عن ظلمك » قال المنذرى : وأخرجه البخارى والترمذى .

٤٦ - باب في الشح

١٦٨٢ - حدثنا حفص بن عمر أخبرنا شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن الحارث عن أبي كثير عن عبد الله بن عمرو قال : « خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إياكم والشح فإنما هلك من كان قبلكم بالشح ، أمرهم بالبخل فبخلوا ، وأمرهم بالقطيعة فقطعوا ، وأمرهم بالفجور ففجروا » .

(باب في الشح)

(فقال إياكم والشح) قال الخطابي : الشح أبلغ في المنع من البخل وإنما الشح بمنزلة الجنس والبخل بمنزلة النوع وأكثر ما يقال البخل إناؤه في أفراد الأمور وخواص الأشياء والشح عام وهو كالوصف اللازم للإنسان من قبل الطبع والجملة وقال بعضهم البخل أن يضمن بماله وبمعروفه والشح أن يبخل بماله انتهى . وقال ابن الأثير الشح أشد البخل وهو أبلغ في المنع من البخل ، وقيل هو البخل مع الحرص وقيل البخل في أفراد الأمور وأحاديها والشح عام ، وقيل البخل بالمال والشح بالمال والمعروف والاسم الشح انتهى (قبلكم) من الأمم (بالشح) كيف وهو من سوء الظن بالله (أمرهم) فاعل أمر هو الشح (فبخلوا) بكسر الخاء (وأمرهم) أي الشح (بالقطيعة) للرحم (فقطعوا) أي الرحم ومن قطعها قطع الله عنه مزيد رحمته (بالفجور) وهو الميل عن القصد والساد وقيل هو الانبعاث في المعاصي أو الزنا (ففجروا) قال ابن رسلان : ويشبه أن يراد أسرهم بالزنا فزنوا وأمرهم بالقطيعة أي قطيعة الرحم فقطعوها انتهى . فالشح من جميع وجوهه يخالف الإيمان ﴿ ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون ﴾ قال الخطابي : والفجور ههنا الكذب وأصل الفجور الميل والإنحراف عن الصدق ويقال للكاذب -

١٦٨٣ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ أَنْبَأَنَا أَيُّوبُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ
ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ حَدَّثَنِي أَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ
مَا لِي شَيْءٌ إِلَّا مَا أَدْخَلَ عَلَى الزُّبَيْرِ بَيْتَهُ ، أَفَأَعْطِي مِنْهُ ؟ قَالَ : أَهْطِي
وَلَا تُوَكِّي فَيُوكِّي عَلَيْكَ .

١٦٨٤ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ أَنْبَأَنَا أَيُّوبُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا ذَكَرَتْ عِدَّةً مِنْ مَسَاكِينِ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ

— فاجر وقد فجر أى انحرف عن الصدق انتهى . والحديث صحيحه الحاكم وأقره
والله أعلم قال المنذرى : وأخرجه النسائى .

(مالى) ما نافعة (إلا ما أدخل على الزبير) اسم زوجها (ولا توكى فيوكى
عليك) قال الخطابى : معناه وأعطى من نصيبك منه ولا توكى أى لا تدخرى
والإيكاء شد رأس الوعاء بالوكاء وهو الرباط الذى يربط به يقول لا تمنعنى مافى
يدك فتقطع مادة الرزق عليك . وفيه وجه آخر أن صاحب البيت . إذا أدخل
الشيء بيته كان ذلك فى العرف مفوضاً إلى ربة المنزل فهى تنفق منه قدر الحاجة
فى الوقت وربما تدخر منه الشيء لغابر الزمان ، فكأنه قال إذا كان الشيء
مفوضاً إليك موكولاً إلى تدبيرك فاقتصرى على قدر الحاجة للنفقة وأصدقى
بالباقى منه ولا تدخره والله أعلم . قال المنذرى : أخرجه الترمذى والنسائى
وأخرجه البخارى ومسلم من حديث ابن أبى مليكة عن عباد بن عبد الله بن الزبير
عن أسماء مخصراً ومطولاً بنحوه .

(لهما) أى عائشة (ذكرت) لئن صلى الله عليه وسلم (عدة) بكسر العين
وتشديد الدال أى عدداً (من مساكين) أى جاؤا عدة من المساكين على بابى
فأعطيتهم وأصدقت عليهم ، أو المعنى أى أنهم يأتون على بابى فما نفعل بهم —

وَقَالَ غَيْرُهُ : أَوْ عِدَّةٌ مِنْ صَدَقَةٍ ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
«أَعْطَى وَلَا تُحْصَى فَيُحْصَى عَلَيْكَ» .

هذا آخر كتاب الزكاة

— (وقال غيره) يشبه أن يكون المراد أى قال غير مسدد (عدة من صدقة) أى ذكرت عائشة عدة من الصدقة التى تصدقت بها ذلك اليوم أو المعنى أى كم مقدار من الصدقة أعطاها المساكين إن جاءوا على بابى (لا تحصى) من الإحصاء وهو العدو الحفظ (فيحصى عليك) بصيغة المجهول أى يمحى البركة حتى يصير كالشيء المعدود أو يحاسبك الله تعالى ويناقشك فى الآخرة قاله الطيبي .

كتاب اللقطة

١٦٨٥ - حدثنا محمد بن كثير أنبأنا شعبة عن سلمة بن كهيل عن
سويد بن غفلة قال : « غزوت مع زيد بن صوحان وسلمان بن ربيعة
فوجدت سوطاً ، فقالا لي : اطرحه . فقلت : لا ولكن إن وجدت صاحبه
ولمّا استمتمت به ، قال : فحججنت فمررت على المدينة فسألت أبي بن
كعب ، فقال : وجدت صرة فيها مائة دينار فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم
فقال : عرفها حولا ، فعرفتها حولا ، ثم أتيتها [ثم أتيتها فقلت لم أجده
من يعرفها] فقال : عرفها حولا ، فعرفتها حولا ، ثم أتيتها ، فقال :

(كتاب اللقطة)

أى الشيء يلتقط وهو بضم اللام وفتح القاف على المشهور عند أهل اللغة
والحدثين . وقال عياض : لا يجوز غيره كذا فى فتح البارى . وقال النووى :
هى بفتح القاف على اللغة المشهورة التى قالها الجمهور ، واللغة الثانية لقطة بإسكانها
والثالثة لقاط بضم اللام والرابعة لقط بفتح اللام والقاف (إن وجدت صاحبه)
أى فاعطيه (ولما استمتمت به) أى انتهت به (قال) سويد (فقال) أى النبى
صلى الله عليه وسلم (عرفها) بالتشديد أمر من التعريف وهو أن ينادى فى الموضع
الذى لقاه فيها وفى الأسواق والشوارع والمساجد ويقول من ضاع له شيء
فليطلبه عندى (فعرفتها حولا) أيضا بالتشديد من التعريف وحولا نصب على
الظرف (من يعرفها) بالتخفيف من عرف يعرف معرفة وعرفاناً . وفى رواية
للبخارى : ثم أتيتها الرابعة فقال اعرف عدتها ، وفى رواية البخارى ثم أتيتها
ثلاثاً أى ثلاث مرات ، والمعنى أنه أتى ثلاث مرات وليس معناه أنه أتى بعد -

عَرَفْنَاهَا حَوْلًا ، فَمَرَّ فُتْهَا حَوْلًا ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَقُلْتُ : لَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا ،
فَقَالَ : احْفَظْ عَدَدَهَا وَوِعَاءَهَا وَوِكَاءَهَا ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَاسْتَمْتِعْ بِهَا
وَقَالَ : وَلَا أَذْرِي أَنْلَاثًا قَالَ عَرَفْنَاهَا أَوْ مَرَّةً وَاحِدَةً »

— المرتين الأولين ثلاث مرات وثلاثة باعتبار التعريف ورابعة باعتبار مجيئه إلى
النبي صلى الله عليه وسلم قاله العيفى (ووعاءها) الوعاء بالمد وبكسر الواو ووقه
تضم وقرأ بها الحسن فى قوله ﴿ قبل وعاء أخيه ﴾ وقرأ سعيد بن جبير بإعاء بقلب
الواو المكسورة همزة والوعاء ما يجعل فيه الشيء سواء كان من جلد أو خرف
أو خشب أو غير ذلك (والوكاء) بكسر الواو والمد الخيط الذى يشد به الصرة
وغيرها ، وزاد فى حديث زيد بن خالد الغفص كما سيأتى (وإلا فاستمتع بها)
قال الخطابى : فيه دليل على أن له أن يستملكها بعد السنة ويأكلها إن شاء
عفياً كان الملتقط لها أو فقيراً . وكان أبى بن لعب من مياسير الأنصار ، ولو كان
لا يجوز للعفى أن يتملكها بعد تعريف السنة لأشبهه أن لا يبيع له الاستمتاع بها
إلا بالقدر الذى لا يخرجها عن حد الفقر إلى حد الغنى ، فلما أباح له الاستمتاع
بها كلها دل على أن حكم الغنى والفقير لا يختلف فى ذلك . وإلى هذا ذهب
الشافعى وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه . وقد روى عن عمر بن الخطاب
رضى الله عنه وعائشة رضى الله عنها إباحة التملك والاستمتاع بها بعد السنة .
وقالت طائفة إذا عرفها سنة ولم يأت صاحبها تصدق بها ، وروى ذلك عن على
وابن عباس رضى الله عنهما ، وهذا قول الثورى وأبى حنيفة وأصحابه وإليه
ذهب مالك (قال ولا أدرى أنلأثا قال عرفها أو مرة واحدة) وفى رواية
للبخارى : وإلا فاستمتع بها فاستمتعت بها فلقيت بعده بمسكة فقال لا أدرى
ثلاثة أحوال أو حولاً واحداً انتهى . والقائل شعبية والذى قال لا أدرى هو
شيخه سلمة بن كهيل وقد بينه مسلم من رواية بهز بن أسد عن شعبية أخبرنى —

— سلمة بن كهيل قال شعبة فسمعته بعد عشر سنين يقول عرفها عاماً واحداً وقد بينه أبو داود الطيالسي في مسنده أيضاً فقال في آخر الحديث قال شعبة فقيمت سلمة بعد ذلك فقال لا أدري ثلاثة أحوال أو حولا واحداً ، فاللعنى أى قال سلمة بن كهيل لا أدري أقال سويد بن غفلة عرفها ثلاثاً أى ثلاثة أحوال أو عرفها مرة واحدة أى حولا واحداً . قال الحافظ : وأغرب ابن بطلال فقال الذى شك فيه هو أبى بن كعب والقائل هو سويد بن غفلة انتهى . ولم يصب فى ذلك وإن تبعه جماعة منهم المنذرى بل الشك فيه من أحد رواته وهو سلمة لما استثبتته فيه شعبة ، وقد رواه غير شعبة عن سلمة بن كهيل بغير شك جماعة وفيه هذه الزيادة أى ثلاثة أحوال أخرجها مسلم . وجمع بعضهم بين حديث أبى هذا وحديث زيد بن خالد الآتى فإنه لم يختلف عليه فى الاختصار على سنة واحدة فقال يحمل حديث أبى بن كعب على مزيد الورع عن التصرف فى اللقطة والمبالغة فى التعفف عنها ، وحديث زيد على ما لا بد منه أو لاحتياج الأعرابى واستغناء أبى . قال المنذرى : لم يقل أحد من أئمة الفتوى إن اللقطة تعرف ثلاثة أعوام إلا شئء جاء عن عمر انتهى . وقد حكاه الماوردى عن شواذ من الفقهاء وحكى ابن المنذر عن عمر أربعة أقوال يعرفها ثلاثة أحوال عاماً واحداً ، ثلاثة أشهر ، ثلاثة أيام ، ويحمل ذلك على عظم اللقطة وحقاتها ، وزاد ابن حزم عن عمر قولاً خامساً وهو أربعة أشهر . وجزم ابن حزم وابن الجوزى بأن هذه الزيادة غلط ، قال والذى يظهر أن سلمة أخطأ فيها ثم تثبت واستذكر واستمر على هام واحد ولا يؤخذ إلا بما لم يشك فيه راويه . وقال ابن الجوزى : يحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم عرف أن تعريفها لم يقع على الوجه الذى ينبغى فأمر أئمة بإعادة التعريف كما قال للمسيء صلواته أرجع فصل فإنك لم تصل انتهى . ولا يخفى بعد هذا على مثل أبى مع كونه من فقهاء الصحابة وفضلائهم —

١٦٨٦ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ بِمَعْنَاهُ ، قَالَ : عَرَفَهَا حَوْلًا ، قَالَ ثَلَاثَ مَرَارٍ ، قَالَ : فَلَا أَدْرِي قَالَ لَهُ ذَلِكَ فِي سَنَةٍ أَوْ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ .

١٦٨٧ — حدثنا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ أَخْبَرَنَا سَلَمَةُ بْنُ كَهْمَلٍ بِإِسْنَادِهِ وَمَعْنَاهُ ، قَالَ فِي التَّعْرِيفِ « قَالَ عَامِينَ أَوْ ثَلَاثَةً » ، وَقَالَ :

— وقد حكى صاحب الهداية من الحنفية رواية عندهم أن الأمر في التعريف مفوض لأمر الملتقط فعليه أن يعرفها إلى أن يغلب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها بعد ذلك . كذا في الفتح . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى مختصراً ومطولاً بنحوه ، وليس في حديث البخارى ومسلم « فعرف عددها ووعاها ووكأها » وفي حديث الترمذى « فإذا جاء طالبها فأخبرك بعددها ووعاها ووكأها فادفعها إليه » ، وفي حديث النسائى « فإن جاء أحد يخبر بعددها ووعاها ووكأها فاعطها إياه انتهى كلام المنذرى (بمعناه) أى بمعنى حديث محمد بن كثير (قال) النبى صلى الله عليه وسلم لأبى بن كعب (عرفها حولاً) أى سنة واحدة (قال ثلاث مرار) أى قال النبى صلى الله عليه وسلم ذلك الكلام لأبى ثلاث مرار (قال) سلمة بن كهيل لما اشتبه فيه بعد إلقائه بمكة (فلا أدري (قال) النبى صلى الله عليه وسلم (له) أى لأبى (ذلك) الكلام وهو عرفها حولاً (فى سنة) واحدة ثلاث مرار (أو) قال النبى صلى الله عليه وسلم لأبى ذلك الكلام مفرقاً (فى ثلاث سنين) أى أسره أن يعرفها فى ثلاث سنين (بإسناده) أى بإسناد شعبة (قال عامين أو ثلاثة) وأخرج مسلم من طريق الأعشى والثورى وزيد بن أبى أنيسة وحماد بن سلمة كلهم عن سلمة بن كهيل نحو حديث شعبة ، وفى حديثهم جميعاً ثلاثة أحوال لإماماد بن سلمة فإن فى حديثه عامين أو ثلاثة . قال النووى : فى روايات حديث زيد بن خالد عرفها سنة وفى حديث أبى بن كعب أنه صلى الله عليه وسلم أمره بتعريفها ثلاث سنين —

اعْرِفَ عَدَدَهَا وَوَعَاءَهَا وَوِكَاءَهَا ، زَادَ : فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَعَرَفَ عَدَدَهَا
وَوِكَاءَهَا فَادْفَعَهَا إِلَيْهِ .

قال أبو داود : لَيْسَ يَقُولُ هَذِهِ السَّكِّمَةُ إِلَّا حَمَادٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ -
يَعْنِي فَعَرَفَ عَدَدَهَا .

— وفي رواية سنة واحدة وفي رواية أن الراوى شك قال لا أدرى قال حول
أو ثلاثة أحوال ، وفي رواية عامين أو ثلاثة . قال القاضى عياض : قيل فى الجمع
بين الروايات قولان أحدهما أن يطرح الشك والزيادة ويكون المراد سنة
فى رواية الشك وترد الزيادة بمخالفتها باقى الأحاديث ، والثانى أنها قضيتان ،
فرواية زيد فى التعريف سنة محمولة على أقل ما يجوز ، ورواية أبى بن كعب
فى التعريف ثلاث سنين محمول على الورع وزيادة الفضيلة قال : وقد أجمع العلماء
على الاكتفاء بتعريف سنة ولم يشترط أحد تعريف ثلاثة أعوام إلا ما روى
عن عمر ولعله لم يثبت عنه انتهى كلامه وتقدم الكلام فى ذلك والله أعلم (فإن
جاء صاحبها فعرف عددها إلخ) قال الخطابى : فيه دلالة على أنه إذا وصف
اللفظة وعرف عددها دفعت إليه من غير تكليف بينة سواها ، وهو مذهب
مالك وأحمد بن حنبل ، وقال الشافعى إن وقع فى نفسه أنه صادق وقد عرف
الرجل المقاص والوكاء والعدد والوزن دفعها إليه إن شاء ولا يجبر على ذلك
إلا ببينة لأنه قد يصيب الصفة بأن يسمع الملتقط بصفها وكذلك قال أبو حنيفة
وأصحابه .

قلت : ظاهر الحديث هذا يوجب دفعها إليه إذا أصاب الصفة وهو فائدة
قوله اعرف عناصرها ووكتائها ، فإن صحّت هذه اللفظة فى رواية حماد وهى قوله
فعرف عددها فادفعها كان ذلك أسراً لا يجوز خلافه وإن لم يصح فالاحتياط
مع من لم يرى الرد إلا ببينة لقوله صلى الله عليه وسلم «البينة على المدعى واليمين -

١٦٨٨ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُنْبَعِثِ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُمَيْيِّ « أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ اللَّقْطَةِ ، فَقَالَ : عَرَفْتُهَا سَنَةً ثُمَّ اعْرِفْ وَكَأَها وَعِفَاصُها ثُمَّ اسْتَنْفِقْ بِهَا ، فَإِنْ جَاءَ رَبُّها فَأَدِّها إِلَيْهِ ،

— على المدعى عاياه » ويتناول على هذا المذهب قوله « اعرف عفاصها ووكائها على وجهين أحدهما أنه أمره بذلك لئلا يختلط بماله فلا يتميز منه ، والوجه الآخر لتكون الدعوى فيها معلومة وأن الدعوى المبهمة لا تقبل . قلت : وأمره بإمساك اللقطة وتعريفها أصل في أبواب من الفقه ، إذا عرضت الشبهة فلم يتبين الحكم فيها ، وإلى هذا ذهب الشافعي في كثير من المسائل مثل أن يطلق أحد نساؤه من غير تعيين ومات فإن اليمين توقف حتى تبين المطلقة منهن أو يصطلحن على شيء في نظائر لها من الأحكام انتهى .

(عن يزيد مولى المنبعث) بضم الميم وسكون النون وفتح الموحدة وكسر المهملة بعدها مثناة (ثم اعرف وكأها) الوكاء الخيط الذي تشد به العرة (وعفاصها) الذي تكون فيه النفقة . وأصل العفاص الجلد الذي يلبس رأس القارورة قاله الخطابي . قال العيني : العفاص بكسر العين المهملة وتخفيف الفاء وبالصاد وهو الوعاء الذي يكون فيه النفقة سواء كان من جلد أو خرقة أو حرير أو غيرها . فإن قلت : في رواية مالك كما عند الشيخين « اعرف عفاصها ووكأها ثم عرفها سنة » وفي رواية للؤف أبي داود وكذا عند مسلم « عرفها سنة ثم اعرف وكأها » فهذه الرواية تقتضي أن معرفة الوكاء والعفاص تتأخر على تعريفها سنة ، ورواية مالك صريحة في تقديم المعرفة على التعريف . قلت : قال النووي الجمع بينهما بأن يكون مأموراً بالمعرفة في حالتين فيعرف العلامات أول ما يلتقط حتى يعلم صدق واصفها إذا وصفها ثم بعد تعريفها سنة إذا أراد أن يعمل سكها —

فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ فَضَالَةُ الْغَنَمِ ؟ فَقَالَ : خُذْهَا فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّنْبِ ، قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ فَضَالَةُ الْإِبِلِ ، فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

— فيعرفها مرة أخرى معرفة وافية محققة ليعلم قدرها وصفها لاحتمال أن يجيء صاحبها فيوقع الاختلاف في ذلك ، فإذا عرفها للملقط وقت التملك يكون القول قوله لأنه أمين واللقطة ودبعة عنده (ثم استنفق بها) أى وإن لم يأت أحد بعد التعريف حولاً فاستنفقها من الاستنفاق وهو استفعال ، وباب الاستفعال للطلاب لكن الطلب على قسمين صريح وتقديرى ، وهما لا يتأتى الصريح فيسكون للطلب التقديرى قاله العيني . وقال النووي : ومعنى استنفق بها تملكها ثم أنفقها على نفسك انتهى (فقال) أى السائل (فضالة الغنم) أى ما حكمها والأكثر على أن الضالة مختصة بالحيوان ، وأما غيره فيقال فيه لقطة . وسوى الطحطاوى بين الضالة واللقطة (فإنما هى لك) إن أخذتها وعرفت سنة ولم تجد صاحبها (أو لأخيك) أى فى الدين ملتقط آخر (أو للذنب) إن تركتها ولم يأخذها غيرك لأنها لا تحمى نفسها ، وهذا على سبيل التنويع والتقسيم ، وأشار إلى إبطال قسمين فتعين الثالث فسكانه قال ينحصر الأمر فى ثلاثة أقسام أن تأخذها لنفسك أو تتركها فيأخذها مثلك أو يأكلها الذئب ، ولا سبيل إلى تركها للذئب فإنها لإضاعة مال ، ولا معنى لتركها للملقط آخر مثل الأول بحيث يكون الثانى أحق لأنهاما استويا وسبق الأول فلأمضى للتارك واستحقاق المسبوق ، وإذا بطل هذان القسمان تعين الثالث وهو أن تسكون لهذا الملتقط . والتعبير بالذئب ليس بقيد فالمراد جنس ما يأكل الشاة ويفترسها من السباع قاله القسطلانى . وقال الخطابى : وقوله فى ضالة الغنم « هى لك أو لأخيك أو للذئب » فيه دليل على أنه إنما جعل هذا حكمها إذا وجدت بأرض فلاة يخاف عليها الذئب فيها ، فإذا وجدت فى قرية وبين ظهرائى عمارة فسيبها سبيل اللقطة فى التعريف إذ كان معلوماً أن —

عليه وسلم حتى اُحْمَرَّتْ وَجْنَتَاهُ ، أَوْ اُحْمَرَّ وَجْهُهُ وَقَالَ : مَالِكٌ وَلَهَا ، مَعَهَا
حِذَاؤُهَا وَسِقَاؤُهَا حَتَّى يَأْتِيَهَا رَبُّهَا .

— الذئب لا تأوى إلى الأمصار والقرى فأما ضالة الإبل فإنه لم يجعل لواجدها أن
يتعرض لها لأنها قد ترد الماء وترعى الشجر وتعيش بلا راع وتمتنع من أكثر
السباع فيجب أن يخلى سبيلها حتى يأتى ربها انتهى (فضالة الإبل) ما حكمها
(وجنتاه) الوجنة ما ارتفع من الخدين (أو احمر وجهه) شك الراوى (قال)
عليه الصلاة والسلام (مالك ولها) أى مالك وأخذها ، استفهام إنكارى أى
ليس لك هذا ، وتدل عليه رواية للبغارى فذرها حتى يلقاها ربها « (معها
حذاؤها) بكسر الحاء المهملة وبالدال المعجمة ممدود أخفافها فتعوى بها على السهر
وقطع البلاد الشاسعة وورود المياه النائية (وسقاؤها) بكسر السين المهملة
والمد جوفها أى حيث وردت الماء شربت ما يسكفها حتى ترد ماء آخر ، لأن
الإبل إذا شربت يوماً تصبر أياماً على العطش ، أو السقاء العنق لأنها تتناول
الماء كقول بغير تمب لطول عنقها . وبالجملة فالمراد بهذا النهى عن التعرض لها لأن
الأخذ إنما هو الحفظ على صاحبها إما بحفظ العين أو بحفظ القيمة وهذه لا تحتاج
إلى حفظ لأنها محفوظة بما خلق الله فيها من القوة والمنفعة وما يسر لها من الأكل
والشرب ، كذا فى إرشاد السارى (حتى يأتيا ربها) أى مالكتها وأخذها .
قال الخطابى : وفى الحديث دليل على أن كثير اللقطة وقليله سواء فى وجوب
التعريف إذا كان مما يبق إلى الحول لأنه قال عم اللقطة ولم يخص ، وقال قوم
ينتفع بالقليل من غير تعريف كالذمل والسوسط والجرب ونحوهم مما يرتفق به
ولا يهتمول ، وعن بعضهم أنه قال ما دون عشرة دراهم قليل ، وقال بعضهم إنما
يعرف من اللقطة ما كان فوق الدينار واستدل بحديث على الآتى قال فهذا لم يعرفه
سفة اسكن استنفقه حين وجده ، فدل ذلك على فرق ما بين القليل من اللقطة —

١٦٨٩ — حدثنا ابنُ السَّرْحِ أَخْبَرَنَا [أَخْبَرَنِي] ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي
مَالِكٌ بِإِسْنَادِهِ وَمَعْنَاهُ ، زَادَ : « سِتَاوَمًا تَرِدُ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ ، وَلَمْ يَقُلْ
خُذْهَا فِي ضَالَّةِ الشَّاءِ ، وَقَالَ فِي اللَّقْطَةِ : عَرَفْنَاهَا سَنَةً فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا
فَشَأْنُكَ بِهَا » وَلَمْ يَذْكُرْ اسْتَنْفَقَ .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ وَسُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ
رَبِيعَةَ مِثْلَهُ ، لَمْ يَقُولُوا خُذْهَا .

— والكثير منها انتهى . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى
والنسائى وابن ماجه بنحوه (بإسناده ومعناه) أى بإسناد حديث إسماعيل بن جعفر
وحديث مالك هذا أخرجه مسلم بتمامه .

(ترد الماء وتأكل الشجر) قال القسطلانى : ويلحق بالإبل ما يمتنع بقوته
من صفار السباع كالبقرة والفرس . قال العيى : اختلف العلماء فى ضالة الإبل هل
تؤخذ على قولين أحدهما لا يأخذها ولا يعرفها قاله مالك والأوزاعى والشافعى
لنهيهم صلى الله عليه وسلم عن ضالة الإبل ، والثانى أخذها وتعرفها أفضل قاله
الكوفيون لأن تركها سبب اضياعها . وقال ابن المنذر : ومن رأى ضالة البقر
كضالة الإبل طاؤس والأوزاعى والشافعى وبعض أصحاب مالك . وقال ابن الجوزى :
الخليل والإبل والبقر والبغال والحمير والشاة والغنم لا يجوز عندنا التقاطها إلا أن
يأخذها الإمام للحفظ انتهى .

(ولم يقل) أى مالك فى حديثه لفظ (خذها فى ضالة الشاء) كما قال إسماعيل
ابن جعفر وسيجيء بيانه (وإلا فشأنك) بالنصب أى الزم شأنك ، وبالرفع
بالابتداء وخبره محذوف تقديره فشأنك مباح أوجائز أو نحوه والشأن الأمر والحال
(بها) أى بالإبل (رواه الثورى) وحديثه عند الشيخين (وسليمان بن بلال) —

١٦٩٠ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَعْنَى قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ عَنْ الضَّحَّاكِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عُمَانَ بْنِ بُسَيْرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنِ اللَّقْطَةِ فَقَالَ : عَرَفْتُمَا سَنَةً فَإِنْ جَاءَ بَاغِيهَا فَأَدِّهَا إِلَيْهِ وَإِلَّا فَأَعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا ثُمَّ كُنْهَا ، فَإِنْ جَاءَ بَاغِيهَا فَأَدِّهَا إِلَيْهِ » .

— وحديثه عند البخارى فى كتاب العلم من طريق أبى عامر العقدى عن سليمان بن بلال عن ربيعة وليس فيه هذه اللفظة . وأما عند الشَّيْخَيْنِ من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن يزيد ففيه هذه الجملة موجودة (وحامد ابن سلمة عن ربيعة) وحديثه عند مسلم والمؤلف (لم يقولوا خذها) والحاصل أن مالكاً والثورى وسليمان بن بلال وحامد بن سلمة كلهم رووه ، ولم يذكر أحد منهم عن ربيعة جملة خذها فى ضالة الشاة . وأما إسماعيل بن جعفر فذكر عن ربيعة هذه الجملة والزيادة من الثقة مقبولة ولم ينفرد بها ربيعة فى رواية إسماعيل ابن جعفر بل تابع ربيعة يحيى بن سعيد الأنصارى . فقوله خذها صريح فى الأمر بالأخذ . وفيه رد على قول من قال يترك التقاط الشاة . وتمسك به مالك فى أنه يملكها بالأخذ ولا يلزمه غرامة ولو جاء صاحبها وفيه نظر . قال الخطابى : قوله هى لك فيه دليل على أنه لا ينقض البيع فيها إذا كان قد باعها ولكن بنرم له القيمة لأنه إذا أذن له فى أن يستنفقها فقد أذن له فيما يتوصل به إلى الاستنفاق بها من بيع ونحوه .

(باغيها) أى طالبها (ثم كلمها) قال الخطابى : وهذا يصرح بإباحتها له —

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :

والسنة الصحيحة مصرحة بأن مدة تعريف سنة . ووقع فى حديث أبى بن كعب المتقدم : أنها تعرف ثلاثة أعوام ووقع الشك فى رواية حديث أبى بن كعب أيضاً ، =

١٦٩١ - حدثنا أحمد بن حنبل حدثني أبي حدثني إبراهيم بن طهمان عن عباد بن إسحاق عن عبد الله بن يزيد عن أبيه يزيد بن مولى المنبج عن زيد بن خالد الجهني أنه قال « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكر نحو حديث ربيعة ، قال : وسئل عن اللقطة فقال : تعرفها حولا فإن جاء صاحبها دفعتموها إليه وإلا عرفت وكأها وعفاها ثم أقبضها

بشرط أن يؤدي ثمنها إذا جاء صاحبها ، فدل أنه لا وجه لكره الاستمتاع بها وقال مالك : إذا أكل الشاة الذي وجدها بأرض القلاة ثم جاء ربها لم يفرمها وقال لأن النبي صلى الله عليه وسلم جعلها له ملكا بقوله هي لك أو لأخيك ، وكذلك قال داود ، والحديث حجة عليهما وهو قوله بعد إباحة الأكل فإن جاء باغيها فأدها إليه . وقال الشافعي : يفرمها كما يفرم اللقطة يلتقطها في المصر سواء انتهى كلامه .

== هل ذلك في سنة أو في ثلاث سنين ، وفي الأخرى « عامين أو ثلاثة » فلم يجزم ، والجازم مقدم . وقد رجع أبي بن كعب آخرأ إلى عام واحد ، وترك ما شك فيه . وحكى مسلم في صحيحه عن شعبة أنه قال : سمعته - يعني سلمة بن كهيل - بعد عشر - سنين يقول : « عرفها عاماً واحداً » . وقيل : هي قضيتان ، فأولى : لأعرابي أفتاه بما يجوز له بعد عام . والثانية : لأبي بن كعب : أفتاه بالكف عنها ، والترص بحكم الورع ثلاثة أعوام ، وهو من فقهاء الصحابة وفضلائهم . وقد يكون ذلك لحاجة الأول إليها وضرورته ، واستغناء أبي ، فإنه كان من مياسير الصحابة . ولم يقل أحد من أئمة الفتوى بظاهره ، وأن اللقطة تعرف ثلاثة أعوام ، إلا رواية جاءت عن عمر بن الخطاب . ويحتمل أن يكون الذي قال له عمر ذلك موصراً ، وقد روى عن عمر أن اللقطة تعرف سنة ، مثل قول الجماعة . وحكى في الحاوي عن شواذ من الفقهاء أنه يلزمها أن يعرفها ثلاثة أحوال .

[اِفْضَاهَا] فِي مَالِكٍ فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَادْفَعَهَا إِلَيْهِ .

١٦٩٢ — حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَرَبِيعَةَ بَاسْنَادٍ قُتَيْبَةَ وَمَعْقَاهُ ، زَادَ فِيهِ « فَإِنْ جَاءَ بِأُغْيَاهَا فَعَرَفَ عِفَاصَهَا وَعَدَّدَهَا فَادْفَعَهَا إِلَيْهِ » وَقَالَ حَمَّادٌ أَيْضًا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ الَّتِي زَادَ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ فِي حَدِيثِ سَلَمَةَ ابْنِ كَهِيلٍ وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَبِيعَةَ « إِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَعَرَفَ عِفَاصَهَا وَوَكَّأَهَا فَادْفَعَهَا إِلَيْهِ » لَيْسَتْ بِمَحْفُوظَةٍ ، فَعَرَفَ عِفَاصَهَا وَوَكَّأَهَا . وَحَدِيثُ عُقْبَةَ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

— (ثُمَّ اِفْضَاهَا) بِالْفَاءِ وَالضَّادِ الْمَجْمُوعَةُ هَكَذَا فِي النُّسخِ الصَّحِيحَةِ ، وَفِي بَعْضِهَا أَقْبَضَهَا مِنَ الْقَبْضِ . قَالَ الْخَطَّابِيُّ : مَعْنَاهُ أَلْقَاهَا فِي مَالِكٍ وَاخْطَلَطَهَا بِهِ مِنْ قَوْلِكَ أَقْضَى الْأَمْرَ وَالْحَدِيثَ إِذَا شَاعَ وَانْتَشَرَ ، وَيُقَالُ مَلِكٌ فَلَانٌ فَائِضٌ إِذَا كَانَ شَائِعًا مَعَ أَمْلَاكَ شِرْكَائِهِ غَيْرِ مَقْسُومٍ وَلَا مُمْتَرِزٍ مِنْهَا ، وَهَذَا يَبِينُ لَكَ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوَكَّأَهَا إِنَّمَا هُوَ لِيُمْكِنَهُ تَمِيْزُهَا بَعْدَ خَلْطِهَا بِمَا لَهُ إِذَا جَاءَ صَاحِبُهَا لِأَنَّهُ جَعَلَهَا شَرْطًا لَوْجُوبِ دَفْعِهَا إِلَيْهِ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ يَقِيْمُهَا ، لَكِنْ مِنْ ذِكْرِ عِدْدِهَا وَإِصَابَةِ الصِّفَةِ فِيهَا (وَقَالَ حَمَّادٌ أَيْضًا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) أَيْ مِثْلَ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِزِيَادَةِ الْجُمْلَةِ فَعَرَفَ عِفَاصَهَا وَعَدَّدَهَا (لَيْسَتْ بِمَحْفُوظَةٍ) قَالَ الْخَافِضُ فِي الْفَتْحِ : وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي دَاوُدَ إِنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةُ زَادَهَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ وَهِيَ غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ فَتَمَسَّكْتُ بِهَا مِنْ حَاوِلِ تَضْعِيفِهَا فَلَمْ يَصِبْ بَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ وَلَيْسَتْ شَاذَةً وَلَمْ يَنْفَرِدْ بِهَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ بَلْ وَافَقَهُ سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَزَيْدُ بْنُ أَبِي أَنَيْسَةَ ، فَفِي مُسْلِمٍ مِنْ رِوَايَةِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ وَسَفْيَانِ الثَّوْرِيِّ وَزَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ —

أَيْضًا قَالَ « عَرَفْنَاهَا سَنَةً » وَحَدِيثُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَيْضًا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « عَرَفْنَاهَا سَنَةً » .

— والنسائي من طريق الثوري وأحمد وأبو داود من طريق حماد كلهم عن سلمة ابن كهيل في هذا الحديث «فإن جاء أحد يخبرك بعددها ووعائها ووكائها فأعطها إياه» واللفظ لمسلم، وقد أخذ بظاهرها مالك وأحمد، وقال أبو حنيفة والشافعي إن وقع في نفسه صدقه جاز أن يدفع إليه ولا يجبر على ذلك إلا ببينة لأنه قد يصيب الصفة . وقال الخطابي : إن صحت هذه اللفظة لم يجز مخالفتها .

قلت : قد صحت هذه الزيادة فتعين المصير إليها انتهى كلام الحافظ (وحدِيث عقبة بن سويد) قال في الفتح: أخرج الحميدى والبغوى وابن السكن والباوردى والطبرانى كلهم من طريق محمد بن معن الغفارى عن ربيعة عن عقبة بن سويد الجهنى عن أبيه قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة فقال : عرفها سنة ثم أوثق وعاءها . فذكر الحديث . ومقصود المؤلف من إيراد حديث وسويد الجهنى، وكذا من رواية عمر بن الخطاب الآتية أن هذه الجملة التى رواها حماد بن سلمة فى حديث زيد بن خالد الجهنى ليست فى رواية عمر بن الخطاب سويد الجهنى أيضاً بل إنما زادها حماد فى رواية زيد بن خالد الجهنى ولم يثبت هذه الزيادة ، ويذهب المؤلف إلى تقوية قول أبى حنيفة والشافعى فى ذلك، وقد عرفت آنفاً جواب هذا الكلام والله أعلم .

(وحديث عمر بن الخطاب) أخرجه الطحاوى من طريق عمرو وهامم ابى سفيان بن عبد الله بن ربيعة أن أباهما سفيان بن عبد الله قد كان وجد هبة فأتى بها عمر بن الخطاب فقال له عرفها سنة فإن عرفت فذاك وإلا فهى لك ، قال : فعرّفها سنة فلم تعرف فأتى بها عمر العام المقبل أو القابل فى الموسم فأخبره بذلك فقال له عمر هى لك وقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أمرنا بذلك —

١٦٩٣ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي الطَّحَّانَ ح . وحدثنا

مُوسَى - يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ - أَخْبَرَنَا وَهَيْبٌ - يَعْنِي ابْنَ خَالِدٍ - الْمُغَنَّى عَنْ خَالِدٍ الْخُذَّاءُ عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ عَنْ مُطَارِفٍ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ - عَنْ عِيَّاضِ بْنِ حِمَارٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ وَجَدَ لُقْطَةً فَلْيُشْهَدْ ذَا عَدْلٍ أَوْ ذَوَى عَدْلٍ وَلَا يَكْتُمُ وَلَا يُغَيِّبُ ، فَإِنْ وَجَدَ صَاحِبَهَا فَلْيُرِدْهَا عَلَيْهِ وَإِلَّا فَهُوَ مَالُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ » .

— الحديث . قال المنذرى : وحديث عقبة بن سويد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أيضاً قال عرفها سنة ، وحديث عمر بن الخطاب أيضاً عن النبي صلى الله عليه وسلم قال عرفها سنة . هذا آخر كلامه . وهذه الزيادة قد أخرجه مسلم في صحيحه من حديث حماد بن سلمة . وقد أخرجه الترمذى والنسائى من حديث سفيان الثورى عن سلمة بن كهيل بهذه الزيادة كما قدمنا عنهما . وذكر مسلم في صحيحه أن سفيان الثورى وزيد بن أبى أنيسة وحماد بن سلمة ذكروا هذه الزيادة فقد تبين أن حماد بن سلمة لم ينفرد بهذه الزيادة وقد تابعه عليها من ذكرناه والله عز وجل أعلم انتهى .

(عياض بن حمار) بكسر الحاء المهملة وميم مفتوحة وبعد الألف راء مهملة قاله المنذرى (فليشهد ذا عدل) قال الخطابى : أمر تأديب وإرشاد وذلك لمعنيين أحدهما لما يتخوفه فى العاجل من تسويل الشيطان وانبعاث الرغبة فيها فيدعوه إلى الخيانة بعد الأمانة والآخر ما يؤمن حدوث المنية به فيدعيها ورثته ويحوزوها فى تركته انتهى كلامه . وفى السبل : وأفاد هذا الحديث زيادة وجوب الإشهاد بعدلين على التقاطها ، وقد ذهب إلى هذا أبو حنيفة وهو أحد قولى الشافعى ، فقالوا : يجب الإشهاد على اللقطة وعلى أوصافها ، وذهب مالك وأحد قولى —

١٦٩٤ - حدثنا قتيبة بن سعيد أخبرنا الليث عن ابن عجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أنه سُئِلَ عَنِ الثَّمْرِ الْمُعَلَّقِ فَقَالَ : مَنْ أَصَابَ بِفِيهِ مِنْ ذِي حَاجَةٍ غَيْرَ مُتَّخِذٍ خُبْنَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ

— الشافعي إلى أنه لا يجب الإشهاد ، قالوا لعدم ذكر الإشهاد في الأحاديث الصحيحة فيحمل هذا على النذب . وقال الأولون هذه الزيادة بعد صحتها يجب العمل بها فيجب الإشهاد ولا ينافي ذلك عدم ذكره من الأحاديث ، والحق وجوب الإشهاد انتهى (ولا يكتم) بأن لا يعرف أى لا يخفيه (ولا يغيب) بفتح الغين المعجمة وتشديد التحتية أى لا يجعله غائباً بأن يرسله إلى مكان آخر أو السكتان متعلق باللقطة والتغيب بالضالة . كذا في المراقبة (فهو مال الله) فيه دليل للظاهرية في أنها تصير ماسكاً للملقط ولا يضمنها . وقد يجب أن هذا مقيد بما سلف من إيجاب الضمان (يؤتیه من يشاء) المراد به أنه يحل انتفاعه بها بعد مرور سنة التعريف . قال المنذرى : وأخرجه النسائي وابن ماجه .

(الثمر المعلق) المراد بالثمر المعلق ما كان معلقاً في النخل قبل أن يحد ويحرق والثمر اسم جامع للرطب واليابس من التمر والعنب وغيرهما (من أصاب بفيه) فيه دليل على أنه إذا أخذ المحتاج بفيه لسد فاقته فإنه مباح له (غير متخذ خبنة) بضم الخاء المعجمة وسكون الموحدة فنون وهو معطف الإزار وطرف الثوب أى لا يأخذ منه في ثوبه ، يقال أخبى الرجل إذا خبأ شيئاً في خبنة ثوبه أو سراويله انتهى ما في النهاية .

وقال الخطابي : الخبنة ما يأخذه الرجل في ثوبه فيرفعه إلى فوق ، ويقال للرجل إذا رفع ذيله في المشى قد رفع خبنته انتهى (ومن خرج بشيء منه) من الثمر وفيه أنه يحرم عليه الخروج بشيء منه فإن خرج بشيء منه فلا يخلو أن —

فَعَلَيْهِ غَرَامَةٌ مِثْلِيَّةٌ وَالْعُقُوبَةُ ، وَمَنْ سَرَقَ مِنْهُ شَيْئًا بَعْدَ أَنْ يُؤْوِيَهُ الْجُرَيْنُ
فَبَلَغَ ثَمَنَ الْمِجَنِّ فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ . وَذَكَرَ فِي ضَلَالَةِ الْغَنَمِ وَالْإِبِلِ [الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ]

— يكون قبل أن يجهذ ويأويه الجرين أو بعده فإن كان قبل الجذ فعليه الغرامة والعقوبة ، وإن كان بعد القطع وإيواء الجرين له فعليه القطع مع بلوغ المأخوذ لانتصاب لقوله فبلغ ثمن المجن ، وهذا مبنى على أن الجرين حرز كما هو الغالب ، إذ لا قطع إلا من حرز كذا في السبل (فعليه غرامة مثليه) بالثنائية (والعقوبة) بالرفع أى التفرير ، وفي رواية البيهقي بأن العقوبة جلدات نكال . وقد استدل بهذا على جواز العقوبة بالمال ، فإن غرامه مثليه من العقوبة بالمال ، وقد أجازوه الشافعي في القديم ثم رجع عنه وقال لا يضاعف الغرامة على أحد في شيء وإنما العقوبة في الأبدان لا في الأموال ، وقال هذا منسوخ والناسخ له قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الماشية بالليل ما أتلقت فهو ضامن أى مضمون على أهلها ، قال وإنما يضمنونه بالقيمة .

وقال الخطابي : يشبه أن يكون هذا على سبيل التوعد فيفتى فاعل ذلك عنه والأصل أن لا واجب على متلف الشيء أكثر من مثله . وقد قيل إنه كان في صدر الإسلام يقع بعض العقوبات على الأفعال ثم نسخ وإنما أسقط القطع ممن سرق الثمر المعلق لأن حوائط المدينة ليس عليها حيطان وليس سقوطها عنه من أجل أن لا قطع في غير الثمرة فإنه مال كسائر الأموال انتهى (الجرين) بفتح الجيم وكسر الراء هو موضع تحفيف الثمر وهو له كالبيدر للحنطة ويجمع على جرن بضمين كذا في النهاية (ثمن المجن) بكسر الميم وفتح الجيم مفعل من الاجفنان وهو الاستتار والاختفاء وكسرت ميمه لأنه آلة في الاستتار . قال في النهاية : هو الترس لأنه يوارى حامله أى يستره والميم زائدة انتهى . وكان ثمن المجن ثلاثة دراهم وهو ربع دينار وهو نصاب الدرقة عند الشافعي ويحىء —

كما ذَكَرَ غَيْرُهُ . قال : وَسُئِلَ عَنِ اللَّقْطَةِ فَقَالَ : مَا كَانَ مِنْهَا فِي طَرِيقِ الْمَيْتَاءِ
[الطَّرِيقِ] أَوْ الْقَرْيَةِ [وَالْقَرْيَةِ] الْجَامِعَةِ فَعَرَّفَهَا سَنَةً ، فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا
[صَاحِبُهَا] فَادْفَعَهَا إِلَيْهِ ، فَإِنْ [وَإِنْ] لَمْ يَأْتِ فَهِيَ لَكَ ، وَمَا كَانَ فِي الْخُرَابِ
يَعْنِي فَدْفَعَهَا وَفِي الرَّكَازِ الْخُمْسُ » .

— بيانه في الحدود إن شاء الله تعالى (وذكر) ابن عجلان عن عمرو بن شعيب
(كما ذكر غيره) أي غير ابن عجلان كعميد الله بن عمر عن عمرو بن شعيب ،
أو يكون المعنى أي ذكر عبد الله بن عمرو بن العاص كما ذكر غيره من الصحابة
عن النبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم (قال) أي ابن عجلان بإسناده ، أو قال
عبد الله بن عمرو (وسئل) أي النبي صلى الله عليه وسلم (في طريق الميتاء)
بكسر الميم مفعول من الإتيان والميم زائدة وبابه الممزة أي طريقة مسلوكة يأتيها
الناس . قاله الخطابي وابن الأثير (أو القرية الجامعة) لافلاس من المرور والذهب
أي قرية عامرة يسكنها الناس (وما كان في الخراب) قال الخطابي : يريد الخراب
العادي الذي لا يعرف له مالك وسبيله سبيل الركاز وفيه الخمس وسائر المال
لواجده ، فأما الخراب الذي كان عامراً ملمسكاً للمالك ثم خرب فإن المال الموجود
فيه ملك لصاحب الخراب ليس لواجده منه شيء وإن لم يعرف صاحبه فهو
لقطة انتهى (ففيها) أي في اللقطة التي توجد في الخراب (وفي الركاز الخمس)
قال الإمام الحافظ المروزي في الفريغ : اختلف أهل العراق وأهل الحجاز
في تفسير الركاز ، قال أهل العراق هو المعادن ، وقال أهل الحجاز هو كنوز
أهل الجاهلية ، وكل محتمل في اللغة انتهى . وقال في النهاية الركاز عند أهل
الحجاز كنوز الجاهلية المدفونة في الأرض ، وعند أهل العراق المعادن ، والقولان
تحتماهما اللغة . والحديث إنما جاء في التفسير الأول وهو السكنز الجاهلي ، وإنما
كان فيه الخمس لسكثرة نفعه وسهولة أخذه انتهى .

١٦٩٥ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ الْوَلِيدِ - يَعْنِي ابْنَ كَثِيرٍ - حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ بِإِسْنَادِهِ بِهَذَا « قَالَ فِي ضَالَّةِ الشَّاءِ قَالَ فَاجْمَعَهَا » .

— وأخرج الحاكم في المستدرک في آخر البيوع من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في كنز وجده رجل فقال « إن كنت وجدته في قرية مسكونة أو سبيل مبيتاء فعرفه ، وإن كنت وجدته في خربة جاهلية أو في قرية غير مسكونة أو غير سبيل مبيتاء ففيه وفي الركاز الخمس » انتهى وسكت عنه إلا أنه قال : ولم أزل أطلب الحجة في سماع شعيب بن محمد عن عبد الله بن عمرو فلم أصل إليها إلى هذا الوقت . وأخرجه أيضاً الحافظ ابن عبد البر في التمهيد . قال بعض الشراح المتقدمين : وعطف الركاز على الكنز دليل على أن الركاز غير الكنز وأنه المعدن كما يقوله أهل العراق ، فهو حجة لخالف الشافعي انتهى . قلت : ليس الأمر كما قال ذلك البعض وإن كان من الأئمة المتقدمين لأن حديث عمرو بن شعيب فيه حكم للشيثيين : الأول ما وجد مدفوناً في الأرض وهو الركاز ، والثاني ما وجد على وجه الأرض في خربة جاهلية أو قرية غير مسكونة أو غير سبيل مبيتاء ففيهما الخمس . فهمنا عطف الركاز وهو المال المدفون على المال الذي وجد على وجه الأرض ، وأما عن حكم المعدن فالحديث ساكت عنه فلا يكون حجة لأهل العراق ، بل الحديث حجة لأهل الحجاز الذين نزل القرآن بلغتهم كذا في غاية المقصود . قال المفردى : وأخرجه الترمذی والنسائي وابن ماجه مختصراً ومطولاً ومنهم من قال عن عبد الله بن عمرو ، ومنهم من قال عن جده ولم يسمه . وقال الترمذی : حديث حسن انتهى (بإسناده) إلى النبي صلى الله عليه وسلم (بهذا) الحديث المذكور لكن (قال) الوليد بن كثير في روايته (في ضالة الشاء) أي —

١٦٩٦ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَخْنَسِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ بِهَذَا بِإِسْنَادِهِ « وَقَالَ فِي ضَالَّةِ الْغَنَمِ : لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّبِّ ، خُذْهَا قَطٌّ » . وَكَذَا قَالَ فِيهِ أَيْتُوبُ وَيَعْقُوبُ بْنُ عَطَاءٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « فَخُذْهَا » .

١٦٩٧ — حدثنا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ ح . وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْعَلَاءِ أَخْبَرَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذَا « قَالَ فِي ضَالَّةِ الشَّاءِ : فَأَجْمَعُهَا حَتَّى يَأْتِيَهَا بِأُغْيَاهَا » .

١٦٩٨ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ عَمْرِو

— فِي حَكْمِ ضَالَةِ الشَّاءِ (قَالَ فَاجْمَعُهَا) أَيْ قَالَ الْوَلِيدُ مَكَانَ قَوْلِهِ خُذْهَا فَاجْمَعُهَا وَهُوَ أَمْرٌ مِنْ جَمْعٍ يَجْمَعُ أَيْ اجْمَعِ الشَّاءَ الضَّالَّةَ مَعَ شَاتِكَ . فَعْنَى قَوْلِهِ خُذْهَا وَاجْمَعُهَا وَاحِدٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(خُذْهَا قَطٌّ) يُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ بِسَكُونِ الطَّاءِ بِمَعْنَى حَسَبٍ وَهُوَ الْاِكْتِفَاءُ بِالشَّيْءِ تَقُولُ قَطَّى أَيْ حَسْبِي وَمِنْ هُنَا يُقَالُ رَأَيْتُهُ مَرَّةً فَقَطٌّ وَالْمَعْنَى أَنَّ عَبِيدَ اللَّهِ ابْنَ الْأَخْنَسِ الرَّاوِي عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ مَا زَادَ عَلَى قَوْلِهِ خُذْهَا كَمَا زَادَ ابْنُ إِسْحَاقَ فِي الرَّوَايَةِ الْآتِيَةِ حَتَّى يَأْتِيَهَا بِأُغْيَاهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ (وَكَذَا قَالَ فِيهِ أَيُوبُ) السَّغْتِيَانِي (وَيَعْقُوبُ بْنُ عَطَاءٍ) كِلَاهُمَا (خُذْهَا) وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَاتَّفَقَ الثَّلَاثَةُ أَيْ عَبِيدَ اللَّهِ وَأَيُوبُ وَيَعْقُوبُ عَلَى عَدَمِ الزِّيَادَةِ . وَأَخْرَجَ الشَّافِعِيُّ فِي مُسْنَدِهِ مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ سَابُورٍ وَيَعْقُوبُ بْنُ عَطَاءٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مَرْفُوعًا لَكُنْ مَا ذَكَرَ فِيهِ قِصَّةُ الشَّاءِ وَلَا قِصَّةَ الْإِبِلِ وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ الْكَنْزِ .

ابن الحارث عن بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَجِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مِقْسَمٍ حَدَّثَهُ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ * « أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَجَدَ دِينَاراً فَأَتَى بِهِ فَاطِمَةَ ، فَسَأَلَتْ [فَسَأَلَ] عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : هُوَ رِزْقُ اللَّهِ ، فَأَكَلَ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَكَلَ عَلِيٌّ وَفَاطِمَةُ ، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ أَتَتْهُ امْرَأَةٌ تَنْشُدُ الدِّينَارَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا عَلِيُّ أَدِّ الدِّينَارَ . »

١٦٩٩ — حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ خَالِدٍ الْجُهَنِيُّ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَوْسٍ عَنْ بِلَالِ بْنِ يَحْيَى الْعَبْسِيِّ عَنْ عَلِيٍّ * « أَنَّهُ التَّقَطَّ دِينَاراً فَأَشْتَرَى بِهِ دَقِيقًا ، فَعَرَفَهُ صَاحِبُ الدَّقِيقِ ، فَرَدَّ عَلَيْهِ الدِّينَارَ ، فَأَخَذَهُ عَلِيٌّ فَقَطَعَ مِنْهُ قِيرَاطَيْنِ فَأَشْتَرَى بِهِ لَحْمًا » .

— (هو رزق الله) الظاهر أنه كان بعد التعريف فيؤخذ منه أن تعريف كل شيء على حسب ما قاله السندي ، أو هو إذن لصاحب الحاجة من غير التعريف لكن بشرط أن يرد إذا جاء ماله . قاله الشيخ المحدث مولانا محمد إسحاق رحمه الله . وفي المعاني شرح المشكاة للشيخ عبد الحق الدهلوي : الظاهر أنه لم يعرف وهو مذهب البعض أنه لا يجب التعريف في القليل لأن الدينار قليل ، واختلفوا في حد القليل فقليل هو ما دون عشرة دراهم ، وقيل الدينار وما دونه قليل انتهى . وتقدم الكلام في ذلك مفصلاً من كلام الخطابي وسيأتي قول المنذرى فيه على وجه البسط (تنشد الدينار) أى تطالب الدينار وتتفقده . قال المنذرى : في إسناده رجل مجهول انتهى (فعرفه) الضمير المنصوب إلى علي رضي الله عنه (صاحب الدقيق) وكان يهودياً (فرد) اليهودي (عليه) علي بن أبي طالب (الدينار) لأجل معرفته به ومنزلة على عنده (فقطع) علي رضي الله عنه —

١٧٠٠ - حدثنا جَعْفَرُ بْنُ مُسَافِرٍ التَّنِيسِيُّ أَنبَأَنَا [حدثنا] ابْنُ أَبِي فَدْيَكٍ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ يَعْقُوبَ الزَّمْعِيُّ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ دَخَلَ عَلَى فَاطِمَةَ وَحَسَنَ وَحُسَيْنَ بَيْنَكِيَانٍ ، فَقَالَ : مَا يُبْنِكِيكُمَا ؟ قَالَتْ : الْجُوعُ ، فَخَرَجَ عَلَيَّ فَوَجَدَ دِينَارًا بِالسُّوقِ ، فَجَاءَ إِلَى فَاطِمَةَ وَأَخْبَرَهَا ، فَقَالَتْ : اذْهَبِي إِلَى فُلَانٍ الْيَهُودِيِّ فَخُذِي لَنَا دَقِيقًا فِجَاءَ [فِجَاءَ إِلَى] الْيَهُودِيِّ فَاشْتَرِي بِهِ دَقِيقًا ، فَقَالَ الْيَهُودِيُّ : أَنْتَ خَيْرُ هَذَا الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : فَخُذِي دِينَارَكَ وَلَكَ الدَّقِيقُ ، فَخَرَجَ عَلَيَّ حَتَّى جَاءَ بِهِ فَاطِمَةَ فَأَخْبَرَهَا ، فَقَالَتْ : اذْهَبِي إِلَى فُلَانٍ الْجَزَارِ فَخُذِي لَنَا بِدِرْهَمٍ لَحْمًا ، فَذَهَبَ فَرَهَنَ الدِّينَارَ بِدِرْهَمٍ لَحْمٍ [لَحْمًا]

— (منه) أى الدينار (قيراطين) القيراط نصف دانق والدرهم عندهم اثنتا عشرة قيراطًا والدرهم نصف دينار وخسة (فاشترى) على رضى الله عنه (به) أى بالقطوع منه وهو القيراطان وفي الرواية الآتية اشترى بدرهم . قال المنذرى : بلال بن يحيى الدمشقي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل وعن عمر بن الخطاب وهو مشهور بالرواية عن حذيفة وقيل فيه باغنى عن حذيفة وفي سماعه من على رضى الله عنه نظر انتهى كلامه .

(التنيسى) بكسرتين وتشديد النون وباء ساكنة والسين مهملة جزيرة في بحر مصر قريبة من البر بين الفرما ودمياط والفرما في شرقها كذا في الغاية (الزمعي) بفتح الزاء والميم منسوب إلى زمعة (ختن) بفتحتين زوج ابنته (الجزار) القصاب (فرهن) أى دفع على رضى الله عنه الدينار إلى الجزار وحبه عنده بعوض درهم لأجل اشتراء اللحم فاشترى على رضى الله عنه اللحم من ذلك القصاب —

لجاء به ، فَعَجَّجَتْ وَنَصَبَتْ وَخَبَزَتْ وَأَرْسَلَتْ إِلَى أَبِيهَا ، فَجَاءَهُمْ ، فَقَالَتْ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ أَذْكَرُ لَكَ ، فَإِنْ رَأَيْتَهُ لَنَا حَلَالًا أَكَلْنَاهُ وَأَكَلْتُمْ مَعَنَا مِنْ
شَأْنِهِ كَذَا وَكَذَا . قَالَ : كَلُّوا بِسْمِ اللَّهِ . فَأَكَلُوا . فَبَيْنَمَا هُمْ مَسْكَانُهُمْ
إِذْ غُلَامٌ يَنْشُدُ اللَّهَ وَالْإِسْلَامَ الدِّينَارَ . فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَدَعَا لَهُ ، فَسَأَلَهُ ، فَقَالَ : سَقَطَ مِنِّي فِي السُّوقِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَا عَلِيُّ اذْهَبْ إِلَى الْجَزَارِ فَقُلْ لَهُ : إِنْ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ لَكَ أَرْسِلْ إِلَى
بِالدِّينَارِ وَدِرْهَمِكَ عَلَى ، فَأَرْسَلَ بِهِ ، فَدَفَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَسَلَّمَ إِلَيْهِ .

— الذى رهن الدينار إليه ووضعه عنده (لجاء به) باللحم (فعمجت) فاطمة رضى الله
عنها الدقيق (ونصبت) القدر لطبخ اللحم (وأرسلت إلى أبيها) محمد رسول الله
صلى الله عليه وسلم تطلبه لأجل أن يأكل معها (من شأنه) من شأن الطعام كذا
وكذا وقصت القصة (ينشد الله) بضم الشين ، يقال نشدتك الله وبالله أى سألتك
به مقسماً عليك ، والمعنى أن الغلام ينشد بالله وبالإسلام ويطلب الدينار (فأمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم) بإحضار ذلك الغلام . قال المنذرى : فى إسناده
موسى بن يعقوب الزمعى كنيته أبو محمد . قال يحيى بن معين : ثقة ، وقال
ابن عدى : وهو عندى لا بأس به ولا برواياته . وقال عبد الرحمن النسائى :
ليس بالقوى . وفى رواية الإمام الشافعى أنه أمره أن يعرفه فلم يعرف فأمره أن
يأكله . وذكر البيهقى حديث على رضى الله عنه من رواية أبى سعيد وسهل
ابن سعد فيهما أن علياً أنفق فى الحال ولم تمض مدة ، وقال : والأحاديث فى
اشتراط المدة فى التعريف أكثر وأصح إسناداً من هاتين الروایتين ، ولعله إنما
أنفق قبل مضى مدة التعريف للضرورة وفى حديثهما ما دل عليه والله أعلم هذا —

١٧٠١ — حدثنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي أخبرنا محمد بن شعيب عن المغيرة بن زياد عن أبي الزبير المسكي أنه حدثه عن جابر بن عبد الله قال : « رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في العصا والحبل والسوط [في العصا والسوط والحبل] وأشباهه يلتقطه الرجل ينتفع به » قال أبو داود : رواه الثعلباني بن عبد السلام عن المغيرة أبي سلمة بإسناده ورواه شبابة عن مغيرة بن مسلم عن أبي الزبير عن جابر قال : كانوا لم يذكروا النبي صلى الله عليه وسلم .

— آخر كلامه . وقال غيره : في حديث على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمره بتعريفه . قال وفيه إشكال إذ ما صار أحد إلى إسقاط أصل التعريف ولعل تأويله أن التعريف ليس له صيغة تعتد به ، فراجعته لرسول الله صلى الله عليه وسلم على ملأ من الخلق لإعلان به ، فهذا يؤيد الاكتفاء بالتعريف مرة واحدة انتهى . وقد ذكرنا أن في رواية الإمام الشافعي أنه أمره أن يعرفه . وذكر بعضهم أن القليل في اللقطة مقدر بدينار فما دونه واحتج بحديث على . وذكر بعضهم أيضاً أنه لا يجب تعريف القليل لحديث على رضى الله عنه انتهى كلام المنذرى .

(في العصا) بالقصر (وأشباهه) مما يعد قليلاً (يلتقطه الرجل) صفة أو حال (ينتفع به) أى الحكم فيها أن ينتفع الملقط به من غير تعريف سنة . قال في شرح السنة : فيه دليل على أن القليل لا يعرف والله أعلم (عن المغيرة أبي سلمة) هو مغيرة بن مسلم كنيته أبو سلمة (بإسناده) إلى أبي الزبير المسكي عن جابر . وحاصل المعنى والله أعلم أنه روى عن أبي الزبير المسكي اثنان المغيرة بن زياد ومغيرة بن مسلم أبو سلمة ، فحمد بن شعيب روى عن المغيرة بن زياد عن أبي الزبير عن جابر بلفظ رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى الثعلباني بن عبد السلام وشبابة —

١٧٠٢ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَنبَأَنَا مَعْمَرٌ عَنْ
عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ عِكْرِمَةَ أَحْسَبُهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وسلم قال : « ضَالَّةُ الْإِبِلِ الْمَسْكُومَةُ غَرَامَتُهَا وَمِفْلُهَا مَعْمَا » .

١٧٠٣ — حدثنا يَزِيدُ بْنُ خَالِدٍ بْنُ مَوْهَبٍ وَأَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ قَالَا
أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي [حَدَّثَنِي] عَمْرُو عَنْ بُسْكَيرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ التَّيْمِيِّ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنْ لُقْطَةِ الْحَاجِّ . قَالَ أَحْمَدُ قَالَ ابْنُ وَهْبٍ : يَعْنَى
فِي لُقْطَةِ الْحَاجِّ يَتْرُكُهَا حَتَّى يَجِدَ صَاحِبَهَا » .

— كلاهما عن مغيرة بن مسلم عن أبي الزبير عن جابر من غير ذكر النبي صلى الله
عليه وسلم بل بلفظ كانوا أى كانوا لا يرون بأساً فى العصا والحبل والوسط
الحديث . قال المنذرى : إن بعضهم رواه ولم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم وفى
إسناده المغيرة بن زياد وتسكلم فيه غير واحد انتهى .

(ضالة الإبل) أى حكمها (المسكومة) التى كتمها الواجد ولم يعرفها ولم
يشهد عليها (غرامتها) فيه إيجاب الغرامة بمثل قيمتها . قال الخطابى : سبيل هذا
سبيل ما تقدم من ذكره من الوعيد الذى لا يراد به وقوع الفعل وإنما هو زجر
وررد ، وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يحكم به ، وإليه ذهب أحمد بن حنبل ،
وأما عامة الفقهاء فعلى خلافه انتهى . قال المنذرى : لم يجزم عكرمة بسماعه من
أبى هريرة فهو مرسل انتهى .

(نهى عن لقطة الحاج) قال فى السبل أى عن التقاط الرجل ما ضاع للحاج
والمراد ما ضاع فى مكة لحديث أبى هريرة مرفوعاً عند الشيخين « ولا تحمل ساقطتها
إلا لمنشد » ولحديث ابن عباس مرفوعاً عندهما أيضاً بلفظ « ولا تلتقط لقطته —

قال ابن مَوْهَبٍ عن عمرو .

— إلا من عرفها » وحمله الجمهور على أنه نهي عن التقاطها للتملك لا للتعريف بها فإنه يحل ، قالوا : وإنما اختصت لقطة الحاج بذلك لإمكان إيصالها إلى أربابها إن كانت لمسكي فظاهر ، وإن كانت لآفاقي فلا يخلو في الغالب من وارد منه إليها فإذا عرفها واجدها في كل عام سهل التوصل إلى معرفة صاحبها . قال ابن بطال : وقال جماعة هي كغيرها من البلاد وإنما تختص مكة بالمبالغة بالتعريف لأن الحاج يرجع إلى بلده وقد لا يعود فاحتاج الملتقط إلى المبالغة في التعريف بها ، والظاهر القول الأول وأن حديث النهي هذا مقيد بحديث أبي هريرة بأنه لا يحل التقاطها إلا لمنشد ، فالذي اختصت به لقطة مكة أنها لا تلتقط إلا للتعريف بها أبدا فلا يجوز للتملك ، ويحتمل أن هذا الحديث في لقطة الحاج مطلقاً في مكة وغيرها لأنه هنا مطلق ولا دليل على تقييده بكونها في مكة انتهى كلام السبل . وقال ابن الملك : أراد لقطة حرم مكة أي لا يحل لأحد تملكها بعد التعريف بل يجب على الملتقط أن يحفظها أبداً لما لكها وبه قال الشافعي ، وعند الحنفية لا فرق بين لقطة الحرم وغيره انتهى (قال أحمد) بن صالح (قال ابن وهب) في تفسير هذا الحديث (يعني في لقطة الحاج بتركها) الواجد ولا يأخذها (حتى يجدها) أي اللقطة (صاحبها) صاحب اللقطة . وقد تعقب على هذا التفسير ابن الهمام من الأئمة الحنفية فقال في فتح القدير شرح الهداية : ولا عمل على هذا في هذا الزمان لفشو السرقة بمكة من حوالى الكعبة فضلاً عن المتروك انتهى . قال في الغاية : وما قاله ابن الهمام حسن جداً (قال ابن مَوْهَبٍ عن عمرو) بصيغة العنونة وأما أحمد بن صالح فقال أنبأنا ابن وهب أخبرني عمرو بصيغة الإخبار . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائي وليس فيه كلام ابن وهب ، وقد قال صلى الله عليه وسلم « ولا تحمل لقطتها إلا لمنشد » والصحيح أنه إذا وجد لقطة في الحرم لم يجوز له أن يأخذها إلا للمحفظ على صاحبها وليعرفها بخلاف لقطة سائر البلاد فإنه يجوز —

١٧٠٤ - حدثنا حمزرو بن عَوْنٍ أَنبَأَنَا خَالِدٌ عَنْ ابْنِ أَبِي حَيَّانَ التَّمِيمِيِّ عَنِ الْمُنْذِرِ بْنِ جَرِيرٍ قَالَ: « كُنْتُ مَعَ جَرِيرٍ بِالْبُؤَازِيجِ فَجَاءَ الرَّاعِي بِالْبَقَرِ وَفِيهَا بَقَرَةٌ لَيْسَتْ مِنْهَا ، فَقَالَ لَهُ جَرِيرٌ: مَا هَذِهِ ؟ قَالَ: لَحِقْتُ بِالْبَقَرِ لِأَنْذِرِي لِعَنَ هِيَ ، فَقَالَ جَرِيرٌ: أَخْرِجُوهَا [أَخْرِجُوهُ] سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: لَا يَأْوِي الضَّالَّةَ إِلَّا ضَالٌّ » .

آخر كتاب اللقطة

— التقاطها للتمليك . ومنهم من قال إن حكم لقطة مكة حكم لقطة سائر البلاد انتهى . (البؤازيج) بالباء الموحدة ثم الزاي بعدها ياء ساكنة وجيم بلدة قريبة إلى دجلة (لا يأوي الضالة) أى لا يضمها إلى ماله ولا يخلطها معه (إلا ضال) أى غير راشد طريق الحق ، وزاد فى رواية مسلم ما لم يعرفها . والمعنى أن من أخذها ليذهب بها فهو ضال وأما من أخذها ليردها أو ليعرفها فلا بأس به . قال الخطابي: ليس هذا بمخالف للأخبار التى جاءت فى أخذ اللقطة ، وذلك أن اسم الضالة لا يقع على الدراهم والدنانير والمقاع ونحوها وإنما الضال اسم الحيوان التى تضل عن أهلها كالإبل والبقر والطيور وما فى معناها فإذا وجدها المرء لم يحل له أن يمرض لها مادامت بحال تمنع بنفسها وتسعقل بقوتها حتى يأخذها صاحبها . قال المنذرى : وأخرجه النسائى وابن ماجه ، وقد أخرج مسلم فى صحيحه من حديث زيد بن خالد الجهنى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من آوى ضالة فهو ضال ما لم يعرفها » وأخرجه النسائى ولفظه « من أخذ لقطة فهو ضال ما لم يعرفها » آخر كتاب اللقطة .

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :

وقال بعضهم : الفرق بين لقطة مكة وغيرها أن الناس يتفرقون من مكة ، فلا يمكن تعريف اللقطة فى العام ، فلا يحل لأحد أن ياتقط أقطنها إلا مبادراً إلى تعريفها قبل تفرق الناس ، بخلاف غيرها من البلاد . والله أعلم .

أول كتاب المناسك

١ - باب فرض الحج

١٧٠٥ - حدثنا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ الْمَعْنَى قَالَا أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سِنَانٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ « أَنَّ الْأَفْرَعَ بْنَ حَابِسٍ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ الْحَجُّ فِي كُلِّ سَنَةٍ أَوْ مَرَّةً وَاحِدَةً ؟ قَالَ : بَلَى مَرَّةً وَاحِدَةً ، فَمَنْ زَادَ [فَتَطَوَّعَ] فَهُوَ تَطَوُّعٌ » .

أول كتاب المناسك

باب فرض الحج

النسك بضم النون وبضمتين العبادة وكل حق لله عز وجل ، والمناسك جمع منسك يفتح السين وكسرهما وهو المتعبد ويقع على المصدر والزمان والمسكان ثم سميت به أمور الحج ، والمنسك المذبح والنسيكة الذبيحة . وأصل الحج في اللغة القصد . وقال الخليل كثرة القصد إلى معظم ، وفي الشرع القصد إلى البيت الحرام بأعمال مخصوصة وهو بفتح المهملة وبكسرهما لغتان . وجوب الحج معلوم من الدين بالضرورة ، وأجمعوا على أنه لا يتكرر إلا بعارض كالنذر . واختلف هل هو على الفور أو التراخي وفي وقت ابتداء فرضه ، فالجمهور على أنها سنة ست لأنها نزل فيها قوله تعالى ﴿ وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ وهذا يبتنى على أن المراد بالإتمام ابتداء الفرض ويؤيده قراءة علقمة ومسروق وإبراهيم النخعي بلفظ وأقيموا أخرجه الطبري بأسانيد صحيحة عنهم . وقيل المراد بالإتمام الإكمال بعد الشروع وهذا يقتضى تقدم فرضه قبل ذلك . وقد وقع في قصة ضمام ذكر الأمر بالحج وكان قدومه على ما ذكر الواقدي سنة خمس وهذا يدل - إن ثبت - على تقدمه على سنة خمس لوقوعه فيها وأما فضله فشهور ولا سيما في الوعيد على تركه (الحج في كل -

— سنة) قياساً على الصوم والزكاة فإن الأول عبادة بدنية والثاني طاعة مالية والحج مركب منهما (قال بل مرة واحدة) .

قال الخطابي : لا خلاف بين العلماء في أن الحج لا يتكرر وجوبه إلا أن هذا الإجماع إنما حصل منهم بدليل ، فأما نفس اللفظ فقد كان موهماً لا تكرار ومن أجله عرض هذا السؤال ، وذلك أن الحج في اللغة قصد فيه تكرار ومن ذلك قول الشاعر :

* يحجون بيت الزبرقان المزعفرا *

يريد أنهم يقصدونه في أمورهم ويختلفون إليه في حاجاتهم مرة بعد أخرى وكان سيداً لهم ورئيساً فيهم . وقد استدلوا بهذا المعنى في إيجاب العمرة وقالوا : إذا كان الحج قصداً فيه تكرار فإن معناه لا يتحقق إلا بوجوب العمرة لأن القصد في الحج إنما هو مرة واحدة لا يتكرر . وفي هذا الحديث دليل على أن المسلم إذا حج مرة ثم ارتد ثم أسلم أنه لا إعادة عليه في الحج .

وقد اختلف العلماء في الأمر الوارد من قبل الشارع هل يوجب التكرار أم لا على وجهين ، فقال بعضهم نفس الأمر يوجب التكرار ، وذهبوا إلى معنى اقتضاء العموم منه ، وقال الآخرون لا يوجب ويقتضي الخلاص منه والخروج من عهده باستعماله مرة واحدة لأنه إذا قيل له أفعلت ما أمرت به فقال : نعم ، كان صادقاً ، وإلى هذا ذهب أكثر العلماء . قال المنذرى : وأخرجني النسائي وابن ماجه . وفي إسناده سفيان بن حسين صاحب الزهري وقد تكلم فيه يحيى بن معين وغيره غير أنه قد تابعه عليه سليمان بن كثير وغيره فرووه عن الزهري كما رواه وقد أخرج مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة قال «خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا ، فقال رجل لـسـكـل عام يا رسول الله ؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (١٠ — عون العبود ٥)

قال أبو داود : هو أبو سنان الدؤلي ، كذا قال عبد الجليل بن محمد ،
وسليمان بن كثير جميعاً عن الزهري ، وقال عقيل عن سنان

١٧٠٦ — حدثنا النعماني أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن زيد بن
أسلم عن ابن أبي وقيد اللبني عن أبيه قال « سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول لأزواجه في حجة الوداع : هذه ثم ظهور الحضر » .

— لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم الحديث وأخرجه النسائي أيضاً انتهى (عقيل
عن سنان) أي بغير لفظ أبي ، والحاصل أن سفيان بن حسين وعبد الجليل بن
محمد وسليمان بن كثير كلهم قالوا عن الزهري عن أبي سنان ، وأما عقيل وحده
فقال عن الزهري عن سنان . قلت : والصحيح أن أبا سنان كنيته واسمه يزيد
ابن أمية مشهور بكنيته ومنهم من عدّه في الصحابة والله أعلم .

(هذه) أي هذه الحجة مفروضة عليكم (ثم) بعد ذلك (ظهور) جمع
ظهر (الحضر) بضمعين وتسكن الصاد تخفيفاً جمع الحضر الذي يبسط في البيوت
أي عليكم لزوم البيت ولا يجب عليكم مرة أخرى بعد ذلك الحج . فهذا
الحديث يدل على أن الحج فرض مرة ولذا أورده المؤلف في باب فرض الحج .
والحديث استدلل به أيضاً على عدم جواز الحج لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم
بعد حجة الوداع . قال الإمام ابن الأثير في النهاية . وفي الحديث « أفضل الجهاد
وأجمله حج مبرور ثم لزوم الحضر » وفي رواية أنه قال لأزواجه « هذه ثم لزوم
الحضر » أي إنسكن لا تمدن تخرجن من بيوتسكن وتلزم الحضر انتهى .

وأجيب عن هذا من وجهين : الأول أن حديث أبي واقد محتمل لمعنيين
وليس بصريح ولا واضح على المنع فلا يترك به المتيقن وهو الجواز ، وذلك لما
أخرجه البخاري عن عائشة أم المؤمنين قالت : « قلت يا رسول الله ألا نفزوا —

— ونجاهد معكم ؟ فقال : لكن أحسن الجهاد وأجمله الحج حج مبرور فقالت عائشة فلا أدع الحج بعد إذ سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم » ولفظ ابن ماجه : « قلت يا رسول الله على النساء جهاد ؟ قال : نعم جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة » ولفظ الإسماعيلي « لو جاهدنا معك قال لا جهاد ولكن حج مبرور » فالمراد بقوله لا في جواب قولهن ألا نخرج فنجاهد معك ، أى ليس ذلك واجباً عليكن كما وجب على الرجال ولم يرد بذلك تحريمه عليهن ، فقد ثبت في حديث أم عطية أنهن كن يخرجن فيداوين الجرحى ، وفهمت عائشة ومن وافقها من هذا الترغيب في الحج بإباحة تكريره لهن ، كما أبيح للرجال تكرير الجهاد ، وخص به عموم قوله : « هذه ثم ظهور الحصر » وقوله تعالى : ﴿ وقرن في بيوتكن ﴾ وكأن عمر رضى الله كان متوقفاً في ذلك ثم ظهر له قوة دليلها فأذن لهن في آخر خلافته ثم كان عثمان بعده يحج بهن في خلافته أيضاً كما سيجيء . وقال البيهقي : في حديث عائشة هذا دليل على أن المراد بحديث أبى واقد وجوب الحج مرة واحدة كالرجال لا المنع من الزيادة ، وفيه دليل على أن الأمر بالقرار في البيوت ليس على سبيل الوجوب كذا في فتح الباري .

والثانى : المراد بحديث أبى واقد جواز الترك لا النهى من الحج لهن بعد حجة الوداع فقد ثبت حججهن بعد النهى صلى الله عليه وسلم لما أخرج البخارى من طريق إبراهيم عن أبيه عن جده إذن عمر رضى الله عنه لأزواج النبی صلى الله عليه وسلم في آخر حجة حجها فبعث معهن عثمان بن عفان وعبد الرحمن . وروى ابن سعد في الطبقات ، بإسناد صحيحه الحافظ في الفتح من طريق أبى إسحاق السبيعي قال رأيت نساء النبی صلى الله عليه وسلم حججن في هودج عليها الطيالة زمن المغيرة أى ابن شعبة ، والظاهر أنه أراد بذلك زمن ولاية المغيرة على الكوفة معاوية وكان ذلك سنة خمسين أو قبلها ولا بن سعد أيضاً من حديث أم معبد —

٢ - باب في المرأة تحج بغير محرم

١٧٠٧ - حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ النَّقَافِيُّ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ

سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

— الخزاعية قالت رأيت عثمان وعبد الرحمن في خلافة عمر حججا بنساء النبي صلى الله عليه وسلم فنزلن بقديد فدخلت عليهن وهن ثمان . وله من حديث عائشة أنهن استأذن عثمان في الحج فقال أنا أحج بكن فحج بنا جميعاً إلا زينب كانت ماتت وإلا سودة فإنها لم تخرج من بيتها بعد النبي صلى الله عليه وسلم . وأخرج ابن سعد من حديث أبي هريرة فمكن نساء النبي صلى الله عليه وسلم يحججن إلا سودة وزينب فقالا لا تحركنا دابة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان عمر متوقفاً في ذلك ثم ظهر له الجواز فأذن لهن وتبعه على ذلك من ذكر من الصحابة ومن في عصره من غير نكير .

وروى ابن سعد من مرسل أبي جعفر الباقر قال : منع عمر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم الحج والعمرة . ومن طريق أم درة عن عائشة قالت : منعنا عمر الحج والعمرة حتى إذا كان آخر عام فأذن لنها . وروى عمر بن شبة عن عائشة أن عمر أذن لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم لحججن في آخر حجة حجها عمر الحديث قاله الحافظ . كذا في غاية المقصود . قال المنذرى : وابن أبي واقد هذا اسمه واقد وقد جاء مبيناً ، وواقد هذا شبه الجاهل انتهى . وقال في الفتح : وإسناد حديث أبي واقد صحيح والله أعلم .

(باب في المرأة تحج بغير محرم)

بفتح الميم وسكون الحاء ، وذو المحرم من لا يحل له نكاحها من الأقارب -

عليه وسلم : « لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ مُسَافِرَةٌ تُسَافِرُ مَسِيرَةَ لَيْلَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا رَجُلٌ ذُو حُرْمَةٍ مِنْهَا » .

— كالأب والابن والأخ والعم ومن يجرى مجراهم (ذو حرمة) بضم الحاء وسكون الراء بمعنى ذى المحرم ، فذو حرمة وذو المحرم كلاهما بمعنى واحد . قلت : ورد حديث نهى السفر للمرأة بغير ذى محرم بألفاظ مختلفة ، فى رواية « لا تسافر المرأة ثلاثاً إلا معها ذو محرم » وفى رواية فوق ثلاث وفى رواية « ثلاثة » وفى رواية « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة ثلاث ليالٍ إلا ومعه ذو محرم » وفى رواية « لا تسافر المرأة يومين من الدهر إلا ومعه ذو محرم منها أو زوجها » وفى رواية « نهى أن تسافر المرأة مسيرة » يومين وفى رواية « لا يحل لامرأة مسافرة تسافر مسيرة ليلة إلا ومعه ذو حرمة منها » وفى رواية « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم إلا مع ذى محرم » وفى رواية « مسيرة يوم وليلة » وفى رواية « لا تسافر امرأة إلا مع ذى محرم » هذه روايات مسلم وغيره . وفى رواية لأبى داود « لا تسافر بريداً » والبريد مسيرة نصف يوم قال العلماء : اختلاف هذه الألفاظ لاختلاف السائلين واختلاف المواطن وليس فى النهى عن الثلاثة تصريح بإباحة اليوم والليلة أو البريد .

قال البيهقى : كأنه صلى الله عليه وسلم يسأل عن المرأة تسافر ثلاثاً بغير محرم فقال لا ، وسئل عن سفرها يومين بغير محرم فقال لا ، وسئل عن سفرها يوماً فقال لا ، وكذلك البريد ، فأدى كل منهم ما سمعه ، وما جاء منها مختلفاً عن راو واحد فسمعه فى مواطن فروى تارة هذا وتارة هذا وكله صحيح ، وليس فى هذا كله تحديد لأقل ما يقع عليه اسم السفر ولم يرد صلى الله عليه وسلم تحديد أقل ما يسمى سفراً . فالخلاص أن كل ما يسمى سفر انتهى عنه المرأة بغير زوج أو محرم سواء كان ثلاثة أيام أو يومين أو يوماً أو بريداً أو غير ذلك لرواية —

— ابن عباس المطلقة وهي آخر روايات مسلم السابقة « لا تسافر امرأة إلا مع ذي محرم » وهذا يتناول جميع ما يسمى سفرًا . وأجمعت الأمة على أن المرأة يلزمها حجة الإسلام إذا استطاعت لمعوم قوله تعالى ﴿ ولله على الناس حج البيت ﴾ وقوله صلى الله عليه وسلم « بنى الإسلام على خمس » الحديث واستطاعتها كاستطاعة الرجل ، لكن اختلفوا في اشتراط المحرم لها ، فأبو حنيفة يشترط لوجوب الحج عليها إلا أن يكون بينها وبين مكة دون ثلاث مراحل ووافقه جماعة من أصحاب الحديث وأصحاب الرأي ، حكى ذلك أيضاً عن الحسن البصري والشافعي . وقال عطاء وسعيد بن جبير وابن سيرين ومالك والأوزاعي والشافعي في المشهور عنه : لا يشترط المحرم بل يشترط الأيمن على نفسها . قال أصحاب الشافعي : يحصل الأيمن بزواج أو محرم أو نسوة ثقات . ولا يلزمها الحج عند الشافعي إلا بأحد هذه الأشياء ، فلو وجدت امرأة واحدة ثقة لم يلزمها السكن يجوز لها الحج معها هذا هو الصحيح قاله النووي في شرح مسلم .

قال القرطبي : وسبب هذا الخلاف مخالفة ظواهر الأحاديث لظاهر قوله تعالى ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ﴾ لأن ظاهره الاستطاعة بالبدن فيجب على كل قادر عليه ببذنه ، ومن لم يجد محرماً قادراً ببذنها فيجب عليها ، فلما تعارضت هذه الظواهر اختلف العلماء في تأويل ذلك ، فجمع أبو حنيفة ومن وافقه بأن جعل الحديث مبيناً للاستطاعة في حق المرأة ، ورأى مالك ومن وافقه أن للاستطاعة الأمنية بنفسها في حق الرجال والنساء وأن الأحاديث المذكورة لم تتعرض للأسفار الواجبة . وقد أجيبت أيضاً بحمل الأخبار على ما إذا لم تسكن الطريق آمناً ذكره الزرقاني والله أعلم . قال المنذري : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي . وفي حديث البخاري والترمذي يوم وليلة . انتهى كلامه . وقوله في الحديث تسافر هكذا الرواية بدون أن نظير قولهم تسمع بالمعيدي خير —

١٧٠٨ — حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ وَالثَّقَفِيُّ عَنْ مَالِكٍ ح . وحدثنا
 الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا بِشْرُ بْنُ عُمرَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ
 قَالَ الْحَسَنُ فِي حَدِيثِهِ عَنْ أَبِيهِ ثُمَّ اتَّفَقُوا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ يَوْمًا
 وَلَيْلَةً » فَذَكَرَ مَعْنَاهُ . قَالَ الثَّقَفِيُّ حَدَّثَنَا مَالِكٌ .
 قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَلَمْ يَذْكُرِ الثَّقَفِيُّ وَالْقَعْنَبِيُّ عَنْ أَبِيهِ ، رَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ
 وَعُثْمَانُ بْنُ عُمرَ عَنْ مَالِكٍ كَمَا قَالَ الْقَعْنَبِيُّ .

— من أن تراه فتسمع موضعه رفع على الابتداء وتسافر موضعه رفع على الفاعلية
 فيجوز رفعه ونصبه بإضمار أن . قاله الحافظ ولي العراقي . وقوله مسيرة مصدر
 بمعنى بمعنى السير كعيشة بمعنى العيش وليست التاء فيه للمرة (قال الحسن)
 ابن علي وحده في حديثه دون عبد الله بن مسleme القعنبي والثقفى (عن أبيه) أى
 سعيد بن أبى سعيد عن أبيه أبى سعيد عن أبى هريرة ، وأما القعنبي والثقفى
 فقال عن سعيد بن أبى سعيد عن أبى هريرة بحذف لفظ عن أبيه بين سعيد
 وأبى هريرة (ثم اتفقوا) أى القعنبي والثقفى والحسن كلهم (عن أبى هريرة)
 أى جعل كلهم من مسندات أبى هريرة وإنما الاختلاف فى زيادة لفظ عن أبيه
 (فذكر معناه) أى ذكر مالك معنى حديث الحديث . ولفظ مسلم من طريق مالك
 « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذى محرم
 عليها » قال المنذرى : وأخرجه مسلم وابن ماجه وأخرجه البخارى متابعة انتهى .
 (قال الثقفى حدثنا مالك) وأما القعنبي فقال عن مالك (والقعنبي) هو عبد الله
 ابن مسleme (عن أبيه) أى لفظ عن أبيه بين سعيد بن أبى سعيد وأبى هريرة
 (واه ابن وهب) هو عبد الله بن وهب بن مسلم (وعثمان بن عمر) بن فارس —

١٧٠٩ — حدثنا يونس بن موسى عن جرير عن سهيل عن سعيد

— كلاهما (عن مالك) بحذف عن أبيه (كما قال القعني) أي كما روى القعني من جهة مالك بحذف لفظ عن أبيه .

قال النووي في شرح مسلم تحت حديث مالك هكذا أي بإثبات عن أبيه وقع هذا الحديث في نسخ بلادنا عن سعيد عن أبيه . قال القاضي وكذا وقع في النسخ عن الجلودى وأبي العلاء والسكسائي ، وكذا رواه مسلم عن قتيبة عن الليث عن سعيد عن أبيه ، وكذا رواه الشيخان من رواية ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبيه . واستدرك الدارقطني عليهما وقال الصواب عن سعيد عن أبي هريرة من غير ذكر أبيه ، واحتج بأن مالكا ويحيى بن أبي كثير وسهلا قالوا عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ولم يذكروا عن أبيه ، وكذا رواه معظم رواة الموطأ عن مالك ، ورواه الزهراني والفروي عن مالك فقالا عن سعيد عن أبيه ، وكذا رواه الترمذي في النكاح عن الحسن بن علي عن بشر بن عمر عن مالك عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة ، ورواه أبو داود من جهة مالك وسهيل كلاهما عن سعيد عن أبي هريرة ، فحصل اختلاف ظاهر بين الحفاظ في ذكر أبيه فلعله سمعه من أبيه عن أبي هريرة ثم سمعه من أبي هريرة نفسه فرواه تارة كذا وتارة كذا ، وسماعه من أبي هريرة صحيح معروف انتهى كلام النووي ملخصاً .

وقال الزرقاني في شرح الموطأ : وأجيب بأن هذا اختلاف لا يقدح ، فإن سماع سعيد من أبي هريرة صحيح معروف فلعله سمعه من أبي هريرة نفسه فحدث به على الوجهين ، وبهذا جزم ابن حبان فقال سمع هذا الخبر سعيد المقبري عن أبي هريرة وسمعه من أبيه عن أبي هريرة فالطريقان جميعاً محفوظان انتهى . وبؤيده أن سعيداً ليس بمدلس فالحديث صحيح متصل على كل حال انتهى —

ابن أبي سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،
وَذَكَرَ نَحْوَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ « بَرِيدًا » .

١٧١٠ — حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَهَنَادُ بْنُ أَبِي مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعًا
حَدَّثَانَاهُمْ [حَدَّثَانَاهُمَا] عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ
سَنَةً أَوْ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَهَامٍ فَصَاعِدًا إِلَّا وَمَعَهَا أَبُوهَا أَوْ أَخُوها أَوْ زَوْجُهَا أَوْ
ابْنُهَا أَوْ ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا » .

— (وذكر) أى سهيل (نحوه) أى نحو حديث مالك (إلا أنه قال بريدًا) أى
لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر بريدًا إلا مع ذى محرم . قال الفوى:
والبريد مسيرة نصف يوم . وقال ابن الأثير: هو أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال
والميل أربعة آلاف ذراع انتهى (لا يحل) نفى معناه نهى (فصاعدًا) هو منصوب
على الحال . قال ابن مالك فى شرح القسهميل : هو يحذف عامله وجوبًا أى فارتقى
ذلك صاعدًا أو فذهب صاعدًا (ذو محرم) بفتح الميم أى حرام (منها) بنسب
أو صهر أو رضاع ، إلا أن مالكاً كره تنزيهاً سفرها مع ابن زوجها لفساد الزمان
وحدائث الحرمة ولأن الداعى إلى الفقرة عن امرأة الأب ليس كاللداعى إلى الفقرة
عن سائر المحارم ، والمرأة فتنة إلا فيما جبلت عليه النفوس من الفقرة عن محارم
النسب . وقوله أو زوجها وفى معناه السيد ولو لم يرد ذكر الزوج لقيس على الحرم
قياساً جلياً . ولفظ امرأة عام فى جموع النساء ، ونقل عياض عن بعضهم أنه
فى الشابة أما الكبيرة التى لا تشتهى فتسافر فى كل الأسفار بلا زوج ولا محرم .
قال ابن دقيق العيد : وهو تخصيص للعموم بالنظر إلى المعنى . قال المنذرى : —

١٧١١ — حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله حدثني نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تسافر المرأة ثلاثاً إلا ومعهما ذو محرم » .

١٧١٢ — حدثنا نصر بن علي أخبرنا أبو أحمد أخبرنا سفيان عن عبيد الله عن نافع « أن ابن عمر كان يردف مولاة له يقال لها صغيفة تسافر معه إلى مكة » .

٣ — باب لا ضرورة في الإسلام

١٧١٣ — حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا أبو خالد — يعني سليمان ابن حيان الأنحمر — عن ابن جريج عن عمر بن عطاء — يعني ابن أبي

— وأخرجه مسلم والترمذي وابن ماجه وأخرجه البخاري ومسلم من حديث قزعة ابن يحيى عن أبي سعيد بنحوه انتهى .

(ثلاثاً) أى ثلاثة أيام . قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم (كان يردف) الرديف الذى تحمله خلفك على ظهر الدابة (مولاة له) أى أمة لابن عمر ، والسيد فى حكم الزوج كما تقدم : والحديث سكت عنه المنذرى .

(باب لا ضرورة)

بفتح الصاد المهملة المفتوحة وضم الراء وإسكان الواو وفتح الراء هو الذى لم يحج قط وهو نفي معناه النهى أو الذى انقطع عن النكاح على طريق الرهبان . وفى الموطأ قال مالك فى الضرورة من النساء التى لم تحج قط لأنها إن لم يكن لها ذو محرم يخرج معها أو كان لها فلم يستطع أن يخرج معها أنها لا تترك فريضة الله عليها فى الحج ولتخرج فى جماعة النساء انتهى . وفى النهاية « لا ضرورة فى الإسلام » قال أبو عبيد : هو فى الحديث التبتل وترك النكاح والضرورة أيضاً الذى لم —

خَوَارِ - عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَا صَرُورَةَ فِي الْإِسْلَامِ » .

٤ - باب التزود في الحج

١٧١٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْقُرَاتِ - يَعْنِي أَبَا مَسْعُودٍ الرَّازِيَّ - وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُخَرَّمِيُّ - وَهَذَا لَفْظُهُ - قَالَ أَخْبَرَنَا شَيْبَابَةُ عَنْ [حَدَّثَنَا] وَزَقَّاهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِيْفَارٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « كَانُوا يَحْجُونَ وَلَا يَتَزَوَّدُونَ . قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ : كَانَ أَهْلُ الْيَمَنِ أَوْ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ يَحْجُونَ وَلَا يَتَزَوَّدُونَ وَيَقُولُونَ نَحْنُ الْمُتَوَكِّلُونَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى ﴾ » .

- يحج قط وأصله من العسر الحبس والمنع وقيل أراد من قتل في الحرم قتل ولا يُقبل منه أن يقول إني صرورة ما حججت ولا عرفت حرمة الحرم ، كان الرجل في الجاهلية إذا أحدث حدثاً فلجأ إلى السكبة لم يهج فسكان إذا لقيه ولى الدم في الحرم قيل له هو صرورة فلا تهجه انتهى كلام الخطابي : الصرورة تفسر تفسيرين أحدهما أن الصرورة هو الرجل الذي قد انقطع عن النكاح وتبطل على مذهب رهبانية النصارى ، والآخر أن الصرورة هو الرجل الذي لم يحج ، فمعناه على هذا أن سفة الدين أن لا يبقى أحد من المسلمين يستطيع الحج فلا يحج حتى يسكون صرورة في الإسلام انتهى . قال المنذرى : في إسناد عمر بن عطاء وهو ابن أبي الخوار ، وقد ضعفه غير واحد من الأئمة .

(باب التزود في الحج)

(يحجون) أى يقصدون الحج (ولا يتزودون) أى لا يأخذون الزاد معهم مطلقاً أو يأخذون مقدار ما يحتاجون إليه في البرية (نحن المتوكلون) والحال -

٥ - باب التجارة في الحج

١٧١٥ - حدثنا يوسف بن موسى أخبرنا جرير عن يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن عبد الله بن عباس قال : قرأ هذه الآية (لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضلاً مِنْ رَبِّكُمْ) قال : كانوا لا يتجرون بمكة فأمروا بالتجارة إذا أفاضوا من عرفات .

— أنهم المتأكلون أو المعتمدون على الناس يقولون نخرج بيت الله ولا يطعمنا وسألوا في مكة كما سألوا في الطريق (وتزودوا) أى أخذوا زادكم من الطعام واتقوا الاستطعام والتمتع على الأنعام (فإن خير الزاد التقوى) أى الذى يتقى صاحبه عن السؤال : فمن التقوى الكف عن السؤال والإبرام . ومفعول تزودوا محذوف هو التقوى ولما حذف مفعوله أتى بخبر إن ظاهراً ليبدل على المحذوف ولولا المحذوف لأتى مضمراً ، كذا فى جامع البيان . قال فى المرقاة : فى الآية والحديث إشارة إلى أن ارتكاب الأسباب لا ينافى التوكل بل هو الأفضل ، وأما من أراد التوكل المجرد فلا حرج عليه إذا كان مستقيماً فى حاله غير مضطرب حيث لا يخطر الخلق بباله . قال المنذرى : وأخرجه البخارى والنسائى .

(باب التجارة فى الحج)

(ليس عليكم جناح) إثم (أن تبتغوا) أى فى أن تبتغوا (فضلاً من ربكم) عطاء ورزقاً منه بالتجارة . وكان المسلمون كرهوا التجارة فى الحج فنزلت (فأمروا) بصيغة المجهول وهذا أمر إرشاد لا أمر بإيجاب (أفاضوا) أى رجعوا . قال المنذرى : فى إسناده يزيد بن أبي زياد وقد تكلم فيه جماعة من الأئمة وأخرجه له مسلم فى المتابعة انتهى .

٦ - باب

١٧١٦ - حدثنا مُشَدَّدُ أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ عَنِ الْأَعْمَشِ
عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ مِهْرَانَ أَبِي صَفْوَانَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ فَلْيَتَعَجَّلْ » .

(باب)

(من أراد الحج فليتعجل) زاد البيهقي « فان أحدكم لا يدري ما يعرض له
من مرض أو حاجة » وفي لفظ « فإنه قد يمرض وتفضل الضالة وتعرض الحاجة »
وفيه دليل على أن الحج واجب على الفور وإلى القول بالفور ذهب مالك وأبو
حنيفة وبعض أصحاب الشافعي . وقال الشافعي والأوزاعي وأبو يوسف ومحمد :
إنه على التراخي واحتجوا بأنه صلى الله عليه وسلم حج سنة عشر وفرض الحج
كان سنة ست أو خمس .

وأجيب بأنه قد اختلف في الوقت الذي فرض فيه الحج ومن جملة الأقوال أنه
فرض في سنة عشر فلا تأخير ، ولو سلم أنه فرض قبل العاشرة فتراخيه صلى الله
عليه وآله وسلم إنما كان لكرهه اختلاط في الحج بأهل الشرك لأنهم كانوا
يحجون ويطوفون بالبيت عراة ، فلما طهر الله البيت الحرام منهم حث صلى الله
عليه وآله وسلم ، فتراخيه لعذر . ومحل النزاع التراخي مع عدمه ، ذكره في
نيل الأوطار . قال المنذرى : فيه مهران أبو صفوان . قال أبو زرعة الرازي :
لا أعرفه إلا في هذا الحديث .

٧ - باب الكرى

١٧١٧ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ أَخْبَرَنَا الْعَلَاءُ
ابْنُ الْمُسَيَّبِ أَخْبَرَنَا أَبُو أُمَامَةَ التَّيْمِيُّ قَالَ : « كُنْتُ رَجُلًا أَكْرَى فِي هَذَا
الْوَجْهِ وَكَانَ نَاسٌ يَقُولُونَ إِنَّهُ لَيْسَ لَكَ حَجٌّ ، فَلَقِيتُ ابْنَ عُمَرَ فَقُلْتُ :
يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنِّي رَجُلًا أَكْرَى فِي هَذَا الْوَجْهِ وَإِنْ نَاسًا يَقُولُونَ إِنَّهُ
لَيْسَ لَكَ حَجٌّ ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : أَلَيْسَ تُحْرِمُ وَتُلَبِّي ، وَتَطُوفُ بِالْبَيْتِ ،
وَتُفِيضُ مِنْ عَرَفَاتٍ ، وَتَرْجِي الْجَارَ ؟ قَالَ قُلْتُ : بَلَى ، قَالَ : فَإِنَّ لَكَ حَجًّا ،
جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهُ عَنْ مِثْلِ مَا سَأَلْتَنِي عَنْهُ ،
فَسَكَتَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يُجِبْهُ حَتَّى نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ
﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَرَأَ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةَ وَقَالَ : لَكَ حَجٌّ . »

١٧١٨ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ مُسْعَدَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ
أَبِي ذَنْبٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ
« أَنَّ النَّاسَ فِي أَوَّلِ الْحَجِّ كَانُوا يَتَّبِعُونَ بِمِثْنَى وَعَرَفَةَ وَسُوقَ ذِي الْمَجَازِ

(باب الكرى)

(أكرى في هذا الوجه) أى سفر الحج (ليس لك حج) أى لا يصح
حجك مع الكراء (قال لك حج) أى يصح لك حجك مع الكراء . قال
المنذرى : أبو أُمَامَةَ هذا لا يعرف اسمه روى عنه العلاء بن المسيب بن عمر
والفقيمي وقال أبو زرعة : كوفى لا بأس به (وسوق ذى المجاز) بفتح الميم —

وَمَوَاسِمِ الْحَجِّ فَخَافُوا الْبَيْعَ وَهُمْ حُرُمٌ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ . قَالَ لَخَدْنِي عُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَؤُهَا فِي الْمُصْحَفِ .

١٧١٩ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ ، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ كَلَامًا مَعْنَاهُ أَنَّهُ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ﴿ أَنَّ النَّاسَ فِي أَوَّلِ مَا كَانَ الْحَجُّ كَانُوا يَبْتَغُونَ [يَبْتَاعُونَ] ، فَذَكَرَ مَعْنَاهُ إِلَى قَوْلِهِ مَوَاسِمِ الْحَجِّ .

— والجيم الخفيفة وبعد الألف زاء وكانت بناحية عرفة إلى جانبها . وعند ابن الكلابي مما ذكره الأزرقى ، أنه كان لهذيل على فرسخ من عرفة . وقول البرماوى كالسكرماني موضع بمنى كان له سوق فى الجاهلية ، يخالف بما رواه الطبرى عن مجاهد أنهم كانوا لا يبيعون ولا يبتاعون بعرفة ولا منى ، لكن يرد قول مجاهد هذا بما رواه المؤلف والحاكم فى مستدركه من حديث ابن عباس أن الناس فى أول الحج كانوا يتبايعون بمنى وعرفة وسوق ذى الحجاز ومواسم الحج الحديث (ومواسم الحج) جمع موسم بفتح الميم وسكون الواو وكسر السين المهملة . قال فى القاموس : موسم الحج مجتمعة (أنه كان يقرأها فى المصحف) وروى الطبرى بإسناد صحيح عن أبوب عن عكرمة أنه كان يقرأها كذلك ، ورواه ابن أبى عمر فى مسنده كان ابن عباس يقرأها فهى على هذا من القراءة الشاذة حكها عند الأئمة حكم الغسير ، قاله الحافظ .

وقال المغدري : الحديث الأول رواه ابن أبى ذئب عن عطاء بن أبى رباح عن عبيد بن عمير عن ابن عباس ، والثانى رواه ابن أبى ذئب عن عبيد بن عمير قال أحمد بن صالح كلاماً معناه أنه مولى ابن عباس عن عبد الله بن عباس قال —

٨ - باب في الصبي يحج

١٧٢٠ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا سُفيان بن عُيينة عن إبراهيم بن هُثبة عن كُريب عن ابن عباس قال : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالرَّوْحَاءِ فَلَقِيَ رَكْبًا فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ فَقَالَ [فَقَالُوا] : مَنْ الْقَوْمُ ؟ فَقَالُوا : الْمُسْلِمُونَ ، فَقَالُوا فَمَنْ أَنْتُمْ ؟ قَالُوا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَفَزَعَتْ امْرَأَةٌ فَأَخَذَتْ بِعَصَدِ صَبِيٍّ فَأَخْرَجَتْهُ مِنْ مِحْجَتِهَا . فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ لِهَذَا حَجٌّ ؟ قَالَ نَعَمْ وَلَئِكَ أَجْرٌ » .

— الحافظ أبو القاسم الدمشقي المحفوظ رواية عطاء عن عبيد اللهي المكي فأما عبيد ابن عمير مولى ابن عباس فقير مشهور ولم يذكر ابن أبي ذؤيب عبيد بن عمير فلعلمهما اثنان روى الحديث إن صح قول ابن صالح انتهى .
(باب في الصبي يحج)

(بالروحاء) بفتح الراء موضع من أعمال الفرع على نحو من أربعين ميلا من المدينة . وفي كقاب مسلم ستة وثلاثين ميلا منها (فلقى ركبا) بفتح الراء وسكون الكاف جمع راكب أو اسم جمع كصاحب وهو العشرة فما فوقها من أصحاب الإبل في السفر دون بقية الدواب ثم اتسع لكل جماعة (فقال من القوم) بالاستفهام (فأخرجته من محجتها) بكسر الميم وتشديد الفاء مركب من مراكب النساء كالمهودج إلا أنها لا تعقب كما تعقب المهودج ، كذا في الصحاح (قال نعم ولك أجر) قال الخطابي : إنما كان له الحج من ناحية الفضيلة دون أن يكون محسوبا عن فرضه لو بقي حتى بلغ ويدرك مدرك الرجال ، وهذا كالصلاة يؤمر بها إذا أطاعها وهي غير واجبة عليه وجوب فرض ولكن يكتب له أجرها تفضلا من الله سبحانه وتعالى ويكتب لمن يأمره بها ويرشده إليها أجر فإذا كان له حج فقد —

٩ - باب في المواقيت

١٧٢١ - حدثنا القَعْنَبِيُّ [عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ] عَنْ مَالِكٍ ح .
وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : « وَقْتُ

— علم أن من سننه أن يوقف به المواقف ويغاف به حول البيت محمولا إن لم يعاق المشى وكذلك السعى بين الصفا والمروة ونحوها من أعمال الحج . وفي معناه المجنون إذا كان ميثوساً من إفاقته . وفي ذلك دليل على أن حجه إذا فسد ودخله نقص فإن جبرانه واجب عليه كالكبير ، وإن اصطاد صيداً لزمه الفداء كما يلزم الكبير . وفي وجوب هذه الغرامات عليه في ماله كما يلزمه لو تلف مالا لإنسان فيكون غرمه في ماله أو وجوبها على وليه إذا كان هو الحامل له على الحج والنائب عنه في ذلك نظر وفيه اختلاف بين الفقهاء . وقال بعض أهل العراق : لا يحج الصبي الصغير ، والسنة أولى ما اتبع انتهى . قال المسندى : وأخرجه مسلم والنسائي .

(باب في المواقيت)

(عن ابن عمر قال وقت) أى اجعل ميقاتاً للإحرام ، والمراد بالتوقيت هنا التعديد ويحتمل أن يريد به تعليق الإحرام بوقت الوصول إلى هذه الأماكن بالشرط المعتبر . وقال القاضي عياض : وقت أى حدد . قال الحافظ : وأصل التوقيت أن يجعل للشئ وقت يختص به وهو بيان مقدار المدة ثم اتسع فيه فأطلق على المكان أيضاً . قال ابن الأثير : التأقيت أن يجعل للشئ وقت يختص به وهو بيان مقدار المدة ، يقال وقت الشئ بالتشديد يؤقته ووقته بالتخفيف يقته إذا بين مدته ، ثم اتسع فيه فقليل للموضع ميقات . وقال ابن دقيق العيد : إن التأقيت في اللغة تعليق الحكم بالوقت ثم استعمل للتعديد والتعيين ، وعلى هذا فاتحديد من لوازم الوقت ، وقد يكون وقت بمعنى أوجب ومنه قوله تعالى —

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحَلِيفَةِ ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ
الْجُحْفَةِ ، وَلِأَهْلِ نَجْدِ قَرْنٍ ، وَبَلَغَنِي أَنَّهُ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْيَمَنِ بِمَلَمٍ .

١٧٢٢ — حَدَّثَنَا سُكَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ أَخْبَرَنَا سَمَّادٌ عَنْ عُمَرَوِ بْنِ دِينَارٍ
عَنْ طَاوُوسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَنْ ابْنِ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَا : « وَقَّتَ

— (إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا) (لَأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحَلِيفَةِ) بِالْحَاءِ
الْمُهْمَلَةِ وَالْفَاءِ مُصْفَرًّا . قَالَ فِي الْفَتْحِ : مَكَانٌ مَعْرُوفٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ مَائِثًا مِيلَ فِيرِ
مِيلِينَ ، قَالَه ابْنُ حَزْمٍ . وَقَالَ غَيْرُهُ : بَيْنَهُمَا عَشْرُ مَرَاهِلَ . قَالَ النَّوَوِيُّ : بَيْنَهُمَا
وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ سِتَّةُ أَمْهَالٍ ، وَوَهْمٌ مَنْ قَالَ بَيْنَهُمَا مِيلٌ وَهُوَ ابْنُ الصَّبَاغِ ، وَبِهَا
مَسْجِدٌ يَعْرِفُ بِمَسْجِدِ الشَّجَرَةِ خَرَابٍ وَفِيهَا بئرٌ يُقَالُ لَهَا بئرٌ عَلَى انْتِهَى (الْجُحْفَةِ)
بِضْمِ الْجِيمِ وَسَكُونِ الْمُهْمَلَةِ . قَالَ فِي الْفَتْحِ : وَهِيَ قَرْيَةٌ خَرِبَتْ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ خَمْسَ
مَرَاهِلَ أَوْ سِتٍ . وَفِي قَوْلِ النَّوَوِيِّ فِي شَرْحِ الْمَهْذَبِ ثَلَاثُ مَرَاهِلَ نَظَرٌ . وَقَالَ
فِي الْقَامُوسِ : هِيَ عَلَى اثْنَيْنِ وَثَمَانِينَ مِيلًا مِنْ مَكَّةَ وَبِهَا غَدِيرٌ خَمٌّ كَمَا قَالَ صَاحِبُ
النِّهَايَةِ (وَلِأَهْلِ نَجْدِ قَرْنٍ) بِفَتْحِ الْقَافِ وَسَكُونِ الرَّاءِ بَعْدَهَا نُونٌ وَضَبُّهُ صَاحِبُ
الصِّحَاحِ بِفَتْحِ الرَّاءِ وَغَلْطَةُ صَاحِبِ الْقَامُوسِ وَحِكْيِ النَّوَوِيِّ الْإِتْفَاقَ عَلَى تَحْطُّثِهِ
وَقِيلَ إِنَّهُ بِالسَّكُونِ الْجَبِلَ وَبِالْفَتْحِ الطَّرِيقَ حَكَاهُ هِيَاضُ عَنِ الْقَاسِمِيِّ . قَالَ فِي
الْفَتْحِ : وَالْجَبِلُ الْمَذْكُورُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ مِنْ جِهَةِ الْمَشْرِقِ مَرَحِلَتَانِ (يَلْمُ) بِفَتْحِ
التَّحْتَانِيَةِ وَاللَّامِ وَسَكُونِ الْمِيمِ بَعْدَهَا لَامٌ مَفْتُوحَةٌ ثُمَّ مِيمٌ . قَالَ فِي الْقَامُوسِ :
مِيقَاتُ أَهْلِ الْيَمَنِ عَلَى مَرَحِلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ . وَقَالَ فِي الْفَتْحِ كَذَلِكَ وَزَادَ بَيْنَهُمَا
ثَلَاثُونَ مِيلًا . قَالَ الْمَذْرُوعِيُّ : وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةٍ .

(عَنْ ابْنِ طَاوُوسٍ) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُوسٍ (عَنْ أَبِيهِ) طَاوُوسٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
مَرْفُوعًا كَمَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (قَالَا) أَيْ عُمَرَوُ بْنُ دِينَارٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُوسٍ —

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْنَاهُ ، وَقَالَ أَحَدُهُمَا : وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَعُ ،
وَقَالَ أَحَدُهُمَا : أَلْمَعُ ، قَالَ فَهَنَ لَمْ . وَلَيْنَ أَنَّى عَابِنِينَ [عَلَيْهِمْ] ، مِنْ
غَيْرِ أَهْلِينَ يَمَنٍ كَانَ يُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ . قَالَ ابْنُ
طَاوُسٍ مِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ . قَالَ وَكَذَلِكَ حَتَّى أَهْلَ مَكَّةَ يُهْلُونَ فِيهَا .

١٧٢٣ — حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ بَهْرَامٍ الْمَدَائِنِيُّ أَخْبَرَنَا الْمُعَاوِيَةُ بْنُ عُمَرَ
عَنْ أَفْلَحَ - يَعْنِي ابْنَ حُمَيْدٍ - عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَفَ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عَرَقٍ .

— بِإِسْنَادِهَا (بِمَعْنَاهُ) أَيْ بِمَعْنَى حَدِيثِ نَافِعٍ (وَقَالَ أَحَدُهُمَا) أَيْ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَأَبْنُ
طَاوُسٍ (الْم) بِالْهَمْزَةِ وَهُوَ الْأَصْلُ (فَهَنَ) أَيْ الْمَوَاقِيتُ الْمَذْكُورَةُ وَهِيَ ضَمِيرُ جَمَاعَةِ
الْمَوْتِ وَأَصْلُهُ لَمَّا يَعْقِلُ وَقَدْ يَسْتَعْمَلُ فِيهَا لَا يَعْقِلُ لَكِنْ فِيهَا دُونَ الْعَشْرَةِ كَذَا
فِي الْفَتْحِ (لَمْ) أَيْ لِأَهْلِ الْبِلَادِ الْمَذْكُورَةِ (وَأَنْ أُنَى عَلَيْهِنَ) أَيْ عَلَى الْمَوَاقِيتِ
مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْبِلَادِ الْمَذْكُورَةِ ، فَإِذَا أَرَادَ الشَّامِي الْحَجَّ فَدَخَلَ الْمَدِينَةَ فَمِيقَاتِهِ
ذُو الْحَلِيفَةِ لِاجْتِمَاعِهِ عَلَيْهَا وَلَا يُوْخِرُ حَتَّى يَأْتِيَ الْجَنَفَةَ الَّتِي هِيَ مِيقَاتُهُ الْأَصْلِي فَإِنْ
أَخَّرَ أَسَاءَ وَلَزِمَهُ دَمٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ ، وَادْعَى الْفَوْرَى الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ ، وَتَعْتَبُ
بِأَنَّ الْمَالِكِيَّةَ يَقُولُونَ يَحْجُزُهُ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ خِلَافَهُ ، وَبِهِ قَالَتِ الْخَنَفِيَّةُ
وَأَبُو ثَوْرٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ ، وَهَكَذَا مَا كَانَ مِنَ الْبِلَادَانِ خَارِجًا عَنْ
الْبِلَادَانِ الْمَذْكُورَةِ فَإِنْ مِيقَاتُ أَهْلِهَا الْمِيقَاتُ الَّتِي يَأْتُونَ عَلَيْهَا (وَمَنْ كَانَ دُونَ
ذَلِكَ) مَبْدَأُ أَيْ دَاخِلُ هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ أَيْ بَيْنَ الْمِيقَاتِ وَمَكَّةَ (مِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ)
خَبَرَ الْمَبْدَأُ أَيْ يَهْلُ مِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ سَفَرَهُ . قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ
وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ .

(وَقْتُ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عَرَقٍ) بِكُسْرِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ بَعْدَهَا —

١٧٢٤ — حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل أخبرنا وكيع أخبرنا سُفْيَانُ
عن يَزِيدَ بن أَبِي زِيَادٍ عن مُحَمَّدِ بن عَلِيٍّ بن عَبْدِ اللَّهِ بن عَبَّاسٍ عن ابنِ
عَبَّاسٍ قَالَ : « وَقَّتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ الْعَقِيقَ »

— قاف بينه وبين مكة مرحلتان وسمى بذلك لأن فيه عرقا وهو الجبل الصغير
وهي والعقيق متقاربان لسكن العقيق قبيل ذات عرق ، وفي صحة الحديث مقال ،
والأصح عند الجمهور أن النبي صلى الله عليه وسلم ما بين لأهل المشرق ميقاتا وإنما
حد لهم عمر رضى الله عنه حين فتح العراق . وقال الشافعى : ينبغى أن يحرم من
العقيق احتياطاً وجمعاً بين الحديثين . قاله الطيبى . قال السكرماني : اختلفوا
في أن ذات عرق صارت بتوقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أم باجتهاد عمر
رضى الله عنه والأصح هو الثانى كما هو ظاهر لفظ الصحيح وعليه نص الشافعى
انتهى . وصحح العلامة العيني الأول وبسط الكلام في شرح البخارى . قال
المنذرى : وأخرجه النسائى وأخرج مسلم من حديث أبى الزبير أنه سمع جابر
ابن عبد الله يسأل عن المهل فقال أحسبه رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم
فذكر الحديث وفيه : ومهل أهل العراق من ذات عرق ، وأخرجه ابن ماجه
من حديث إبراهيم بن يزيد الخوزى عن أبى الزبير عن جابر قال : خطبنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره جازماً به غير أن إبراهيم هذا لا يحتاج بمحدثه
وفى صحيح البخارى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه حد لهم ذات عرق ، وكان
الإمام أحمد بن حنبل يفتكر هذا الحديث مع غيره على أفلاج بن حميد أعنى حديث
عائشة في ذات عرق .

(لأهل المشرق العقيق) قال الخطابى : الحديث فى العقيق أثبت منه فى —

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :
وقال ابن القطان : علته الشك فى اتصاله فإن محمد بن طه بن عبد الله بن عباس =

١٧٢٥ - حدثنا أحمد بن صالح أخبرنا ابن أبي فديك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن يحنس عن يحيى بن أبي سفيان الأخنسي عن جدته حكيممة عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من أهل بحجة أو عمره من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر أو

— ذات عرق والصحيح أن عمر بن الخطاب وقتها لأهل العراق بعد أن فحمت العراق وكان ذلك على التقدير على موازاة قرن لأهل نجد وكان الشافعي يستحب أن يحرم أهل العراق من العقيق فإذا أحرموا من ذات عرق أجزأهم ، وقد تابع الناس في ذلك عمر رضي الله عنه إلى زماننا هذا انتهى . قال المفذري : وأخرجه الترمذي وقال هذا حديث حسن . هذا آخر كلامه ، وفي إسناده يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف وذكر البيهقي أنه تفرد به .

(ابن يحنس) بضم أوله وفتح المهملة وتشديد النون المفتوحة ثم مهملة (من أهل) أى أحرم (بحجة أو عمره) أول للتنويع (غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر) —

== يرويه عن ابن عباس ومحمد بن علي إنما هو معروف في الرواية عن أبيه عن جده ابن عباس . وفي صحيح مسلم حدثنا حبيب بن أبي ثابت عن محمد بن علي بن عبد الله ابن عباس عن أبيه عن عبد الله بن عباس « أنه رقد عند رسول الله صلى الله عليه وسلم » الحديث ، وحديثه عن أبيه عن جده : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل كنفاً أو لحماً ، ثم صلى ولم يمسه ماء » ذكره البزار ، وقال : ولا أعلم روى عن جده إلا هذا الحديث ، يعنى « وقت لأهل الشرق » إلخ وأخاف أن يكون منقطعاً ، ولم يذكر البخاري ولا ابن أبي حاتم أنه روى عن جده ، وقال مسلم في كتاب التمييز . لم يعلم له سماع من جده ولا أنه لقيه .

وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ : شَكَ عَبْدُ اللَّهِ أَيَّتَهُمَا قَالَ .

قال أبو داود : يَرْحَمُ اللَّهُ وَكِيعًا ، أَخْرَمَ مِنْ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ يَعْنِي إِلَى مَسْكَةٍ .

١٧٢٦ — حدثنا أبو مَعْمَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْحَجَّاجِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ السَّهْمِيُّ حَدَّثَنِي زُرَّارَةُ بْنُ كُرَيْمٍ أَنَّ الْحَارِثَ بْنَ عَمْرِو السَّهْمِيَّ حَدَّثَهُ قَالَ : « أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ بَيْنَ أَوْ بَعْرَفَاتٍ ، وَقَدْ أَطَافَ بِهِ النَّاسُ . قَالَ : فَتَجِبِي الْأَعْرَابُ فَإِذَا رَأَوْا وَجْهَهُ قَالُوا هَذَا وَجْهُ مُبَارَكٍ . قَالَ وَقَتَ ذَاتِ عِزِّي لِأَهْلِ الْعِرَاقِ » .

— أَى مِنَ الصَّغَائِرِ وَيَرْجَى السَّكْبَائِرِ (أَوْ وَجِبَتْ) أَى ثَبِتَتْ (لَهُ الْجَنَّةُ) أَى ابْتِدَاءً وَأَوَّلًا لِلشَّكِّ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مَوْضِعَ الْإِحْرَامِ مَتَى كَانَ أَيْمَدَ كَانَ الثَّوَابُ أَكْثَرَ . قَالَ الْخَطَّابِيُّ : فِيهِ جَوَازُ تَقْدِيمِ الْإِحْرَامِ عَلَى الْمِيقَاتِ مِنَ الْمَسْكَنِ الْبَعِيدِ مَعَ التَّرْغِيبِ فِيهِ وَقَدْ فَعَلَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ . ذَكَرَ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ وَأَنَّهُ لَمْ يَنْكَرْهُمُ بْنُ الْخَطَّابِ عَلَى عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ إِحْرَامَهُ مِنَ الْبَصْرَةِ وَكَرِهَهُ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَعِظَاءُ ابْنِ أَبِي رَهَاحٍ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ . وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : وَجْهُ الْعَمَلِ الْمَوَاقِيتِ وَكَذَلِكَ قَالَ إِسْحَاقُ قُلْتُ : وَيُشَبَّهُ أَنْ يَكُونَ عَمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِنِمْمَا أَنْكَرَ —

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله : هذا الحديث — حديث أم سلمة — قال غير واحد من الحفاظ : إسناده ليس بالقوى ، وقد سئل عبد الله بن عبد الرحمن ابن يحنس : هل قال « ووجب له الجنة » أو قال « أو وجبت » بالشك بدل قوله « غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر » ؟ هذا هو الصواب بأو . وفي كثير من النسخ « ووجب » بالواو ، وهو غلط والله أعلم .

١٠ - باب الحائض تهل بالحج

١٧٢٧ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا عبدة عن عبيد الله

عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت : « نفست أسماء بنت حميس بمحمد بن أبي بكر بالشجرة فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر أن تغتسل وتهل » .

— ذلك شافعا أن يعرض للمعرم إذا بعدت المسافة آفة تفسد إحرامه ورأى أن ذلك في أقصر المسافة أسلم والله أعلم . قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه ولفظه « من أهل بعمره من بيت المقدس غفر له » وفي رواية « من أهل بعمره من بيت المقدس كانت كفارة لما قبلها من ذنوب » وقد اختلف الرواة في مقنه وإسناده اختلافا كثيرا (ووقت) حكى الأثرم عن أحمد أنه سئل في أى سنة وقت النبي صلى الله عليه وسلم المواقيت ، فقال عام حج . قال المنذرى : وأخرجه النسائي وقال البيهقي : في إسناده من هو غير معروف .

(باب الحائض تهل بالحج)

(عن عائشة قالت نفست) بصيغة المجهول أى ولدت محمد بن أبي بكر (أسماء

بنت حميس) إحدى زوجات أبي بكر الصديق . قال النووي : قولها نفست أى ولدت وبكسر الفاء لا غير ، وفي الفون لغتان المشهورة ضمها والثانية فتحها ، سمي نفاسا لخروج النفس وهي المولود والدم أيضا ، وفيه حجة لإحرام النفساء والحائض واستحباب اغتسالهما للإحرام وهو مجمع على الأمر به ، لكن مذهبنا ومذهب مالك وأبي حنيفة والجمهور أنه مستحب . وقال الحسن : وأهل الظاهر هو واجب والحائض والنفساء يصح منهما جميع أفعال الحج إلا الطواف وركعتيه لقوله صلى الله عليه وسلم « اصدعى ما يصنع الحاج غير أن لا تطوفى » وفيه أن ركعتي —

١٧٢٨ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَبُو مَعْمَرٍ
قَالَا أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ بْنُ شُجَاعٍ عَنْ خُصَيْفٍ عَنْ عِكْرِمَةَ وَمُجَاهِدٍ وَعَطَاءٍ عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الْحَائِضُ وَالنَّفْسَاءُ إِذَا أَتَا
[أَتَيَا - أَتَوَا] عَلَى الْوَقْتِ تَغْتَسِلَانِ وَتُحْرِمَانِ وَتَقْضِيَانِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا غَيْرِ
الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ » .

قَالَ أَبُو مَعْمَرٍ فِي حَدِيثِهِ : « حَتَّى تَطْهُرَ » . وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ عِيْسَى
عِكْرِمَةَ وَمُجَاهِدًا .

قَالَ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَلَمْ يَقُلْ ابْنُ عِيْسَى كُلَّهَا قَالَ « الْمَنَاسِكَ
إِلَّا لِلطَّوَافِ بِالْبَيْتِ » .

— الإحرام سفة ليستا بشرط لصحة الحج لأن أسماء لم تصلهما (بالشجرة) وفي رواية
عند مسلم بذى الحليفة ، وفي رواية بالبدياء ، هذه المواضع الثلاثة متقاربة فالشجرة
بذى الحليفة وأما البدياء فهي طرف ذى الحليفة . قال القاضي : يحتمل أنها نزلت
بطرف البدياء لتبعد عن الناس وكان منزل النبي صلى الله عليه وسلم بذى الحليفة
حقيقة وهناك بات وأجرم فسعى منزل الناس كلهم باسم منزل إمامهم (تهل)
أى تحرم . قال المنذرى : وأخرجه مسلم وابن ماجه (على الوقت) أى الميقات
(قال أبو معمر) هو إسماعيل بن إبراهيم . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وقال
غريب من هذا الوجه هذا آخر كلامه وفي إسناده خفيف وهو ابن عهد الرحمن
الخراني كفيته أبو هون وقد ضعفه غير واحد .

١١ - باب الطيب عند الإحرام

١٧٢٩ - حدثنا القَعْنَبِيُّ [حدثنا القَعْنَبِيُّ عن مَالِكٍ ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ
ابنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ] وَأَحْمَدُ بنُ يُونُسَ قَالَا أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ بنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « كُنْتُ أُطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ
صلى الله عليه وسلم لإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ ، وَإِلَّا خَلَّادَ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ
بِالْبَيْتِ » .

(باب الطيب عند الإحرام)

(كُنْتُ أُطِيبُ) أى أعطر (لإِحْرَامِهِ) أى لأجل دخوله فى الإحرام
أو لأجل إحرام حجه (وإِلَّا خَلَّادَ) أى لخروجه من الإحرام وهو الإحلال الذى
يحل به كل محظور وهو طواف الزيارة ويقال له طواف الإفاضة وقد كان حل
بعض الإحلال وهو الرمي الذى يحل به الطيب وغيره ولا يمنع بعده إلا من النساء
وظاهر هذا أنه قد فعل الحلق والرمي وبقي الطواف كذا فى السبل (قبل أن
يطوف بالبيت) أى طواف الإفاضة وهو متعلق بحله وفيه دليل على أن الطيب
يحل بالتحلل الأول خلافاً لمن أحلقه بالجماع قاله فى المرقاة . وقال فى سبل السلام :
فيه دليل على استحباب التطيب عند إرادة فعل الإحرام وجواز استدامته بعد
الإحرام وأنه لا يضر بقاء لونه وريحه وإنما يحرم ابتداءه فى حال الإحرام ، وإلى
هذا ذهب جماهير الأمة من الصحابة والتابعين ، وذهب جماعة منهم إلى خلافه
وتكلفوا لهذه الرواية ونحوها بما لا يتم به مدعاهم ، فإنهم قالوا إنه صلى الله عليه
وسلم تطيب ثم اغتسل بعده فذهب الطيب . قال النووي فى شرح مسلم بعد
ذكره : الصواب ما قاله من أنه يستحب الطيب للإحرام لقولها لإِحْرَامِهِ . ومنهم
من زعم أن ذلك خاص به صلى الله عليه وآله وسلم ولا يتم ثبوت الخصوصية -

١٧٣٠ - حدثنا محمد بن الصباح البرزازی أخبرنا إسماعيل بن زكريا عن الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله

— إلا بدليل عليها بل الدليل قائم على خلافها وهو ما ثبت من حديث عائشة « كُنَّا نَضَعُ وجوهنا بالطيب المسك قبل أن نَحْرِمَ فنَمْرُقُ فَنَفْسِلُ وجوهنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا يَنْهَانَا » رَوَاهُ أبو داود وأحمد بلفظ « كُنَّا نَخْرُجُ مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى مكة فنَضْمُخُ جباهنا بالمسك الطيب عند الإحرام فإذا عرقت إحدانا سأل على وجهها فيراه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا يَنْهَانَا » ولا يقال هذا خاص بالنساء لأن الرجال والنساء في الطيب سواء بالإجماع ، والطيب يحرم بعد الإحرام لا قبله وإن دام حاله فإنه كالتمكاح لأنه من دواعيه والتمكاح لما يمنع المحرم من ابتدائه لا من استدامته فكذلك الطيب ، ولأن الطيب من النظافة من حيث أنه يقصد به دفع الرائحة السكرية كما يقصد بالنظافة إزالة ما يجمعه الشعر والظفر من الوسخ ، ولذا استحب أن يأخذ قبل الإحرام من شعره وأظفاره لكونه ممنوعاً منه بعد الإحرام وإن بقي أثره بعده . أما حديث مسلم في الرجل الذي جاء يسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم كيف يصنع في عمرته وكان الرجل قد أحرم وهو متضمخ بالطيب فقال صلى الله عليه وآله وسلم « أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات » الحديث فقد أجيب عنه بأن هذا السؤال والجواب كانا بالجرأة في ذي القعدة سنة ثمان وقد حج صلى الله عليه وآله وسلم سنة عشر واستدام الطيب وإنما يؤخذ بالآخر من أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأنه يكون ناسخاً للأول انتهى . قال المفزري : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة .

عَنْهَا قَالَتْ : « كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ الْمِسْكِ [الطَّيِّبِ] فِي مَفْرَقِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ » .

١٢ - باب التلبيد

١٧٣٠ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْمَهْرِيُّ أَخْبَرَنَا [أَنْبَأَنَا] ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ - عَنْ أَبِيهِ قَالَ « سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهْلُ مَلْبِدًا » .

١٧٣١ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَبَدَ رَأْسَهُ بِالْقَسَلِ » .

— (كَأَنِّي أَنْظُرُ) قَالَ الْخَافِضُ : أَرَادَتْ بِذَلِكَ قُوَّةَ تَحَقُّقِهَا لِذَلِكَ بِحَيْثُ أَنَّهَا لَشِدَّةُ اسْتِحْضَارِهَا لَهَا كَأَنَّهَا نَظَرَتْ إِلَيْهِ (وَبَيْصٌ) بِالْمَوْحِدَةِ الْمَكْسُورَةِ وَآخِرُهُ صَادٌ مَهْمَلَةٌ هُوَ الْبَرِيقُ . وَقَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ : إِنْ الْوَبَيْصُ زِيَادَةٌ عَلَى الْبَرِيقِ وَإِنْ الْمُرَادُ بِهِ التَّلَافُؤُ ، وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى وَجُودِ عَيْنٍ قَائِمَةٍ لَا الرِّيحَ فَقَطْ (فِي مَفْرَقٍ) هُوَ الْمَسْكَانُ الَّذِي يَفْرَقُ فِيهِ الشَّعْرُ فِي وَسْطِ الرَّأْسِ . قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ .

(باب التلبيد)

(يَهْلُ مَلْبِدًا) أَيْ يَحْرِمُ بِالتَّلْبِيدِ ، وَالتَّلْبِيدُ أَنْ يَجْعَلَ الْحَرَمَ فِي رَأْسِهِ صَمْعًا أَوْ غَيْرَهُ لِيَتَجَادَّ شَعْرُهُ أَيْ يَلْقَظَ بِبَعْضِهِ بَعْضٌ فَلَا يَتَخَلَّلُهُ الْغُبَارُ وَلَا يَصِيبُهُ الشَّمْتُ وَلَا الْقَمَلُ ، وَإِنَّمَا يَفْعَلُهُ مَنْ يَطُولُ مَكْنَتُهُ فِي الْإِحْرَامِ . قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةٍ (لَبَدَ رَأْسَهُ بِالْقَسَلِ) قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ : يَحْتَمَلُ أَنْهُ بَفَتْحِ الْمَهْمَلَتَيْنِ وَيَحْتَمَلُ أَنْهُ بِكَسْرِ الْمَجْمُوعَةِ وَسَكُونِ الْمَهْمَلَةِ وَهُوَ مَا يَفْسَلُ —

١٣ — باب في الهدى

١٧٣٢ — حدثنا الثَّقَلِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ
ح وحدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمِنْهَالِ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ الْمَعْنَى
قَالَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي نَجِيحٍ - حَدَّثَنِي مُجَاهِدٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ « أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْدَى عِلْمَ الْخُدَيْدِيَّةِ فِي هَدَايَا رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمَلًا كَانَ لِأَبِي جَهْلٍ فِي رَأْسِهِ بُرَّةٌ فِضَّةٌ . قَالَ ابْنُ
مِنْهَالٍ : بُرَّةٌ مِنْ ذَهَبٍ . زَادَ الثَّقَلِيُّ : يَغِيظُ بِذَلِكَ الْمُشْرِكِينَ »

— به الرأس من خطمى وغيره قال في فتح البارى : ضبطناه في روايتنا في سنن
أبى داود بالمهملتين . قاله السيوطى .

(باب في الهدى)

(أهدى عام الحديبية) بالهخفيف على الأفصح وهي السنة السادسة من الهجرة
توجه فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مكة للعمرة فأحصره المشركون
بالحديبية وهو موضع من أطراف الحل وقضيته مشهورة (في هدايا) أى في جملة
هدايا (جملا) نصب بأهدى وفي هدايا صلة له ، وكان حقه أن يقول في هداياه
فوضع المظهر موضع المضمّر ، والمعنى جملا كأننا في هداياه كان لأبى جهل
أى عمرو بن هشام المخزومى اغتنمه صلى الله عليه وسلم يوم بدر (في رأسه) أى
أنفه (برة فضة) بضم الموحدة وفتح الراء الخفيفة أى حلقة ، والمعنى أى في أنفه
حلقة فضة فإن البرة حلقة صفر ونحوه تجعل في لحم أنف البعير . وقال الأصمى :
في أحد جانبي المنخرين لكن لما كان الأنف من الرأس قال في رأسه على الاتساع
(قال ابن منهل برة من ذهب) ويمكن التعدد باعتبار المنخرين (يغيظ بذلك
المشركين) بفتح حرف المضارعة أى يوصل الغيظ إلى قلوبهم في نحر ذلك —

١٤ - باب في هدى البقر

١٧٣٣ - حدثنا ابنُ السَّرْحِ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحَرَ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بَقْرَةً وَاحِدَةً » .

١٧٣٤ - حدثنا عمرو بنُ عُثْمَانَ وَمُحَمَّدُ بْنُ مَهْرَانَ الرَّازِيُّ قَالَا أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَبَحَ عَمَّنْ اغْتَمَرَ مِنْ نِسَائِهِ بَقْرَةً بَيْنَهُنَّ » .

— الجمل . قلت : خاتمة جملة أجمل منه فإنها نحر في سبيل الله وأكل منها رسوله وأولياؤه ، ثم نظير الحديث قوله تعالى ﴿ لِيُعْظِمَهُمُ الْكِفَارُ ﴾ كذا في المرقاة .
(باب في هدى البقر)

(عن عائشة) وعند مسلم من حديث جابر قال « ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عائشة بقرة يوم النحر وفي لفظ له قال « نحر النبي صلى الله عليه وسلم عن نسائه بقرة في حجته » (بقرة واحدة) قال المنذرى : وأخرجه النسائي وابن ماجه .

(بقرة بينهن) قال المنذرى : وأخرجه والنسائي وابن ماجه .

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :
وقد روى النسائي من حديث إسرائيل عن عمار عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت : « ذبح عنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حججنا بقرة بقرة » وعن الزهري عن عمرة عن عائشة قالت « ما ذبح عن آل محمد في =

١٥ - باب في الإشعار

١٧٣٥ - حدثنا أبو الوليد الطيالسي وحفص بن عمر المعنى قالا :
أخبرنا شعبة عن قتادة قال أبو الوليد قال : سمعت أبا حسان عن ابن عباس
« أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بذي الحليفة ثم دعا ببدنة
[يبدنئ] فأشعرها من صفحة سقامها الأيمن ثم سلت الدم عنها [منها

(قال أبو الوليد) في روايته (قال) قتادة (صلى الظهر بذي الحليفة) أي
ركعتين لسكونه مسافر (فأشعرها) الإشعار هو أن يكشط جلد البدنة حتى —

= الوداع إلا بقرة » وبه عن عائشة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر عن
آل محمد في حجة الوداع بقرة واحدة » ، وسيأتي قول عائشة : « ذبح رسول الله
صلى الله عليه وسلم البقر يوم النحر » . ولا ريب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
حج بنسائه كلهن ، وهن يومئذ تسع ، وكلهن كن متمتعات حق عائشة ، فإنها قرنت ،
فإن كان الهدى متعدداً فلا إشكال ، وإن كان بقرة واحدة بينهن ، وهن تسع ، فهذا
حجة لإسحق ومن قال بقوله : أن البدنة تجزئ عن عشرة » وهو إحدى الروايتين
عن أحمد . وقد ذهب ابن حزم إلى أن هذا الاشتراك في البقرة إنما كان بين ثمان
نسوة ، قال لأن عائشة لما قرنت لم يكن عليها هدى . واحتج بما في صحيح مسلم عنها ،
من قولها « فلما كانت ليلة الحصة وقد قضى الله حجنا أرسل معي عبد الرحمن بن أبي
بكر فأردفني وخرج بي إلى التمتع فأهللت بعمرة فقضى الله حجنا وعمرتنا ، ولم يكن
في ذلك هدى ولا صدقة ولا صوم » وجعل هذا أصلاً في إسقاط الدم عن القارن ولكن
هذه الزيادة وهي « ولم يكن في ذلك هدى » مدرجة في الحديث من كلام هشام بن
عروة ، بينه مسلم في الصحيح . قال : أنبأنا أبو كريب أنبأنا وكيع حدثنا هشام بن
عروة عن أبيه عن عائشة — فذكر الحديث — وفي آخره قال عروة في ذلك :
« أنه قضى الله حجها وعمرتها » قال هشام : « ولم يكن في ذلك هدى ولا صيام
ولا صدقة » فجعل وكيع هذا اللفظ من قول هشام وابن نمير وعبد لم يقولوا : قالت
عائشة ، بل أدرجاء إدراجاً ، وفصله وكيع وغيره ،

الدم [وَقَلَدَهَا بِتَعْلَيْنِ ، ثُمَّ أَلَى بِرَاحِلَتَيْهِ ، فَلَمَّا قَعَدَ عَلَيْهَا وَاسْقَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ أَهْلَ بِالْحَيْجِ » .

١٧٣٦ — حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْحَدِيثِ بِمَعْنَى أَبِي الْوَلِيدِ . قَالَ « ثُمَّ سَلَتَ الدَّمَ بِبَيْدِهِ » .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : رَوَاهُ هَمَامٌ قَالَ سَلَتَ الدَّمَ عَنْهَا [عَنْهَا الدَّمَ] بِإِصْبَعِهِ

— يسيل دم ثم يسلمه فيكون ذلك علامة على كونها هدياً ويكون ذلك في صفحة سفامها الأيمن . وقد ذهب إلى مشروعيتها الجمهور من السلف والخلف ، وروى الطحاوي عن أبي حنيفة كراهته والأحاديث ترد عليه . وقد خالف الناس في ذلك حتى أصحابه أبو يوسف ومحمد واحتج على الكراهة بأنه من المثلة ، وأجاب الخطابي بمنع كونه منها بل هو باب آخر كالسكى وشق أذن الحيوان فيصير علامة وغير ذلك من الوسم والختان والحجامة كما سيجيء ، على أنه لو كان من المثلة لكان مافيه من الأحاديث مخصوصةً له من عموم النهي عنها (الدم عنها) أى عن صفحة سفامها (وقَلَدَهَا بِتَعْلَيْنِ) فيه دليل على مشروعيتها تقليد الهدى ، وبه قال الجمهور . قال ابن المنذر : أنكر مالك وأصحاب الرأي التقليد لأخيه ، زاد غيره وكأنه لم يباينهم الحديث وسيجيء (على البيداء) محل بذى الخليفة ، أى علت فوق البيداء وصعدت (أهل) أى لبي (بالحج) وكذا بالعمرة لما في الصحيحين عن أنس قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي بالحج والعمرة يقول لبيك عمرة وحجاً » قال المنذر : وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي . وابن ماجه .

(قال ثم سلت الدم ببده) أى مسح وأماط . قال الخطابي : سلت ببده ، أى أماطه بإصبعه . وأصل السلت القطع ويقال : سلت الله أنف فلان أى —

قال أبو داود : هذا من سنن أهل البصرة الذي تفرّدوا به .

١٧٣٧ — حدثنا عبد الأعلى بن حماد أخبرنا سفيان بن عيينة عن

الزهرى عن عروة عن السور بن محزمة ومروان أنهما قالاً : « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية فلما كان بذي الحليفة قلّد الهدى وأشعره وأحرم » .

١٧٣٨ — حدثنا هناد أخبرنا وكيع عن سفيان عن منصور

— جدعه (هذا من سنن أهل البصرة) أى حديث التقليد بالنقلين من الأحاديث المروية لأهل البصرة لأن رواية هذا الحديث كلهم بصريون أبو حسان الأعرج مسلم بن عبد الله الذى يدور الإسناد إليه بصري و قتادة الراوى عن أبى حسان ثم شعبة الراوى عن قتادة كلاهما بصريان . وزوى أيضاً هشام الدستوائى عن قتادة وهو أيضاً بصري وحديثه عند مسلم وهام بن يحيى أيضاً روى عن قتادة وهو بصري وإليه أشار المؤلف بقوله قال أبو داود رواه هام . كذا فى غاية المقصود .

(قلد الهدى وأشعره) قال الخطابى : الإشعار أن يطعن فى سنامها حتى يسيل دمها فيكون ذلك علماً أنها بدنة ، ومنها الشعار فى الحروب هو العلامة التى يعرف بها الرجل صاحبه ويميز بينه وبين عدوه . وفيه بيان أن الإشعار ليس من جملة ما نهى عنه من المثلة وإنما المثلة أن يقطع عضواً من البهيمة يراد بذلك العذيب . وفيه أيضاً من السنة التقليد وهو فى الإبل كالإجماع من أهل العلم ، وفيه أن الإشعار من الشق الأيمن وهو السنة . قال المنذرى : وأخرجه البخارى والنسائى .

وَالْأَعْمَشَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْدَى عَنْهُمَا مُقَلَّدَةً .

١٦ — باب تبديل الهدى

١٧٣٩ — حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّفْقَلِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحِيمِ .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : أَبُو عَبْدِ الرَّحِيمِ خَالِدُ بْنُ أَبِي يَزِيدَ خَالَ مُحَمَّدٍ يَعْنِي ابْنَ سَلَمَةَ رَوَى عَنْهُ حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ جَهْمِ بْنِ الْجَارُودِ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ أَهْدَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بُحْتِيًّا [نَجِيًّا] فَأَعْطَى بِهَا ثَلَاثَ مِائَةِ دِينَارٍ فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَهْدَيْتُ

— (أهدى غنما مقلدة) قال الخطابي : فيه من الغنم أن الغنم قد يقع عليها اسم الهدى وزعم بعضهم أن الغنم لا يطلق عليها اسم الهدى . وفيه أن الغنم تقلد ، وبه قال عطاء والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق . وقال أبو حنيفة وأصحابه : إذا ساق الهدى ثم قلده فلا تقلد الغنم وكذلك قال مالك . قال المنذرى وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه بنحوه .

(باب تبديل الهدى)

(قال أهدى عمر بن الخطاب بُحْتِيًّا) بضم الباء وسكون الحاء المعجمة ثم التاء المثناة الفوقانية . قال فى القاموس : هى الإبل الخراسانية انتهى . وفى النهاية البختية الأنثى من الجمال البخت والذكر بختى وهى جمال طوال الأعناق انتهى . وفى بعض النسخ نجيباً بفتح الفون وكسر الجيم ثم الياء والنجيب والنجبية الناقة والجمع النجائب . قال فى النهاية : النجيب الفاضل من كل حيوان . ثم قال وقد — (١٢ — عون المعبود)

بُخْتِيًّا [نَجِيًّا] فَأَعْطِيَتْ بِهَا ثَلَاثَمِائَةَ دِينَارٍ فَأَبِيَعَهُمَا وَأَشْتَرِي بِشَمَنِهَا بُدْنًا ؟
قَالَ لَا أَنْحَرَهَا إِيَّاهَا .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : هَذَا لِأَنَّهُ كَانَ أَشْعَرَهَا .

— تسكّر في الحديث ذكر النجيب من الإبل مفرداً ومجموعاً وهو القوى منها الخفيف السريع انتهى (بدنًا) جمع بدنة (قال : لا) أى لا تبعها بل انحرها (إياها) للتأكيد (قال أبو داود هذا) أى منعه صلى الله عليه وسلم عن بيعها . والحديث يدل على أنه لا يجوز بيع الهدى لإبدال مثله أو أفضل . ومن قوله : قال أبو داود ، أبو عبد الرحيم إلى قوله حجاج بن محمد فى بعض النسخ ، وهذه ترجمة لأبى عبد الرحيم ذكرها أبو داود ، فأبو عبد الرحيم هذا هو خالد بن أبى يزيد خال محمد بن سلمة روى عن زيد بن أبى أنيسة ومكحول وجهم بن الجارود وعنه حجاج بن محمد الأعمور ومحمد بن سلمة وموسى بن أعين وثقه ابن — معين . قال المنذرى : قال البخارى : لا يعرف لجهم سماع من سالم انتهى .

قلت : وهذا الحديث أخرجه أحمد والبخارى فى تاريخه وابن حبان وابن خزيمة فى صحيحهما .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

هو الجهم بن الجارود . وقد ذكر هذا الحديث البخارى فى تاريخه الكبير ، وعلمه بهذه العلة ، وأعله ابن القطان بأن جهم بن الجارود لا يعرف حاله ، ولا يعرف له راو إلا أبو عبد الرحيم خالد بن أبى يزيد . قال : وبذلك ذكره البخارى وأبو حاتم

١٧ - باب من بعث بهديه وأقام

١٧٤٠ - حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ الْقَمْنَنِيُّ أَخْبَرَنَا أَفْلَحُ بْنُ مُحَيْدٍ
عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَائِشَةَ قَالَتْ : « فَتَلْتُ فَلَانِدَ بْنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِي ثُمَّ أَشْعَرَهَا وَقَلَدَهَا ثُمَّ بَعَثَ بِهَا إِلَى الْبَيْتِ وَأَقَامَ بِالْمَدِينَةِ
فَمَا حَرُمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ لَهُ حِلًّا [أَحِلَّ لَهُ] » .

١٧٤١ - حدثنا يَزِيدُ بْنُ خَالِدِ الرَّمْلِيُّ الْهَمْدَانِيُّ وَتُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ
أَنَّ الْأَيْمَنَ بْنَ سَعْدٍ حَدَّثَهُمْ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ وَعَمْرَةَ بَنَاتِ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُهْدِي
مِنَ الْمَدِينَةِ فَأَقْتُلُ فَلَانِدَ هَدِيَّةً ثُمَّ لَا يَحْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَحْتَنِبُ الْحَرَمُ » .

(باب من بعث بهديه وأقام)

ببلده غير محرم (قلاند بدن رسول الله صلى الله عليه وسلم) القلاند جمع
قلادة وهي ما تعلق بالعنق . والبسطن جمع البدنة وهي ناقه أو بقرة تنحر بمكة
(بيدي) بتشديد الياء (ثم بعث بها) مع أبي بكر رضى الله عنه في السنة التاسعة
(فما حرم) بفتح الحاء وضم الراء (عليه) أى على النبي صلى الله عليه وسلم (شئ)
كان له حلا (أراد محظورات الإحرام ، معناه أنه صلى الله عليه وسلم كان يبعث
بالمهدي ولا يحرم فلهذا لا يحتنب عن محظورات الإحرام .

قال النووي : فيه دليل على استعجاب بعث الهدى إلى الحرم ، وأن من لم
يذهب إليه يستحب له بعثه مع غيره ، وفيه أن من يبعث هديه لا يصير محرماً
ولا يحرم عليه شيء ما يحرم على الحرم ، وهو مذهب كافة العلماء إلا رواية
حكيت عن ابن عباس وابن عمر وعطاء وسعيد بن جبهر أنه إذا فعل ذلك -

١٧٤٢ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ
عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ — زَعَمَ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْهُمَا جَمِيعًا وَلَمْ يَحْفَظْ
حَدِيثَ هَذَا مِنْ حَدِيثِ هَذَا وَلَا حَدِيثَ هَذَا مِنْ حَدِيثِ هَذَا — قَالَا قَالَتْ
أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ « بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْهَدْيِ فَأَنَا فَتَلْتُ فَلَا نَدَهَا
بِيَدِي مِنْ عَيْنِ كَانَ عِنْدَنَا ، ثُمَّ أَصْبَحَ فِينَا حَالًا يَأْتِي مَا يَأْتِي الرَّجُلُ
مِنْ أَهْلِهِ » .

١٨ — باب في ركوب البدن

١٧٤٣ — حدثنا الْقُفَيْنِيُّ [الْقُفَيْنِيُّ فِيمَا قَرَأَ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ]
عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً فَقَالَ ازْكَبْهَا قَالَ [فَقَالَ] إِنَّهَا بَدَنَةٌ

— اجتنب ما يحتنبه المحرم ولا يصير محرماً من غير نية الإحرام والصحيح ما قاله
الجمهور لهذه الأحاديث الصحيحة . وسبب هذا القول من عائشة أنه بلغها فتوا
بعض الصحابة فيمن بعث هدياً إلى مكة أنه يحرم عليه ما يحرم على الحاج من
لبس الخميطة وغيره حتى ينحرهديه بمكة فقالت ردأ عليه . قال المنذرى : وأخرجه
البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .

(زعم) أى ابن عون (سمعه) أى هذا الحديث (منهما) أى القاسم وإبراهيم
(ولم يحفظ) أى لم يميز حديث هذا من الآخر (أم المؤمنين) وهى عائشة (من
عمن) هو الصوف المصبوغ ألواناً . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم
والنسائى .

(باب في ركوب البدن)

(يسوق بدنة) أى ناقة (قال إنها بدنة) أى هدى ظناً أنه لا يجوز ركوب
الهدى مطلقاً . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

قَالَ [فَقَالَ] اَرْكَبْهَا وَبَلَّكَ فِي الثَّانِيَةِ اَوْ فِي الثَّالِثَةِ .

١٧٤٤ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ قَالَ : « سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رُكُوبِ الْهَدْيِ فَقَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ اَرْكَبْهَا بِالْمَعْرُوفِ إِذَا أَلْجَأْتَ إِلَيْهَا حَتَّى تَجِدَ ظَهْرًا » .

١٩ — بَابُ الْهَدْيِ إِذَا عَطِبَ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ

١٧٤٥ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَنْبَأَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ نَاجِيَةِ الْأَسْلَمِيِّ أَنَّ « رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَقِيَ مَعَهُ يَهْدِي فَقَالَ إِنْ عَطِبَ مِنْهَا شَيْءٌ فَأَنْجِرْهُ ثُمَّ اصْبِغْ نَعْلَهُ فِي دَمِهِ ثُمَّ خَلَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ » .

— (اَرْكَبْهَا بِالْمَعْرُوفِ) أَيْ بُوْجْه لَا يَلْحَقُهَا ضَرْرٌ (إِذَا أَلْجَأْتَ) أَيْ : إِذَا اضْطُرَرْتَ (إِلَيْهَا) إِلَى رُكُوبِهَا (حَتَّى تَجِدَ ظَهْرًا) أَيْ سَرَكُوبًا آخَرَ .
قال النووي : هذا دليل على ركوب البدنة المهداة وفيه مذاهب ، مذهب الشافعي أنه يركبها إذا احتاج ولا يركبها من غير حاجة وإنما يركبها بالمعروف من غير إضرار وبهذا قال جماعة وهو رواية عن مالك في الرواية الأخرى وأحمد وإسحاق له ركوبها من غير حاجة بحديث لا يضرها ، وبه قال أهل الظاهر . وقال أبو حنيفة : لا يركبها إلا أن لا يجد منه بداً انتهى . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائي .

(بَابُ الْهَدْيِ إِذَا عَطِبَ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ)

(فَقَالَ إِنْ عَطِبَ) بِكَسْرِ الطَّاءِ أَيْ عَمِيَ وَعَجَزَ مِنَ السَّيْرِ وَوَقَفَ فِي الطَّرِيقِ وَقِيلَ أَيْ قَرَبَ مِنَ الْعَطِبِ وَهُوَ الْهَلَاكُ . فِي الْقَامُوسِ : عَطِبَ كَنَصَرَ لَانْ ، وَكَفَّرَ هَلَكَ وَلِلْعَنَى عَلَى الثَّانِي (مِنْهَا) أَيْ مِنَ الْهَدْيِ الْمُهْدَاةِ إِلَى السَّكْبَةِ بَيَانٌ —

١٧٤٦ - حدثنا سليمان بن حرب ومُسَدَّدٌ قَالَا أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ ح .
وَأَخْبَرَنَا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ وَهَذَا حَدِيثٌ مُسَدَّدٌ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ عَنْ
مُوسَى بْنِ سَلَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فُلَانًا الْأَسَامِيَّ وَبَعَثَ مَعَهُ بَيَانًا عَشْرَةَ بَدَنَةً ، فَقَالَ أَرَأَيْتَ إِنْ أَزْحِفَ عَلَى
مِنْهَا شَيْءٌ ؟ قَالَ تَنْفَعُهَا ثُمَّ تَصْبُغُ نَعْلَهَا فِي دَمِهَا ثُمَّ أَضْرِبُهَا عَلَى صَفْحَتِهَا
وَلَا تَأْكُلُ مِنْهَا أَنْتَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِكَ أَوْ قَالَ مِنْ أَهْلِ رُقَّتِكَ .

- (ثم اصبغ) أى اغمس (نعله) أى المقلدة به (فى دمه) أى ثم اجعلها على صفحته
قال الخطابي : إنما أمره أن يصبغ نعله فى دمه ليعلم المار به أنه هدى فيجتنبه إذا -
لم يكن محتاجاً ولم يكن مضطراً إلى أكله (ثم خل بينه وبين الناس) فيه دلالة
على أنه لا يحرم على أحد أن يأكل منه إذا احتاج إليه قال المفردى : وأخرجه
الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : حديث ناجيه حديث حسن
صحيح .

(عن أبي التياح) أى حماد وعبد الوارث كلاهما عن (أبي التياح) (إن
أزحف) أى أعصى وعجز عن المشى وهو بضم الهمزة على ما لم يسم فاعله ، هكذا
ضبطه الخطابي ، وفى صحيح مسلم فأزحفت عليه بفتح الهمزة وإسكان الزاء .
قال النووى : كلاهما صحيحان . قال الخطابي : معناه أعصى وكل يقال زحف البعير
إذا خرّ على استه على الأرض من الإعياء وأزحفه السير إذا جهد وبلغ به هذا
الحال (ثم تصبغ نعلها) أى التى قلدها فى عقها (فى دمه) لثلاثاً يأكل منها
الأغنياء (ثم اضربها) أى النعل (على صفحتها) أى كل واحدة من النعلين
على صفحة من صفحتي سنامها (ولا تأكل منها أنت) للتأكيد (ولا أحد)
أى لا يأكل أحد (من أهل رقتك) بضم الراء وسكون الفاء ، وفى القاموس
الرقعة مثلته أى رقتك ، فأهل زائد والإضافة بيانية .

قال أبو داود: الذي تفرد به من هذا الحديث قوله: «ولا تأكل منها أنت ولا أحد من أهل رفقك». .

وقال في حديث عبد الوارث: «اجعله [ثم اجعله] على صفحتها مكان أضيئها». .

قال أبو داود: سمعت أبا سلمة يقول: إذا أقيمت الإسفاد، والمعنى: كفاك. .

— قال الطيبي رحمه الله: سواء كان فقيراً أو غنياً، وإنما منعوا ذلك قطعاً لأطعمهم لئلا يفرحوا أحد ويتعلل بالعطب هذا إذا أوجبه على نفسه، وأما إذا كان تطوعاً فله أن ينحره ويأكل منه فإن مجرد التقليد لا يخرج عن ملكه، قاله في المرقاة: قال المنذرى: وأخرجه مسلم والنسائي. .

(الذي تفرد به انتهى) هذه العبارة ليست في عامة النسخ ولا يستقيم المعنى بها فإن التفرد بهذه الجملة ليس في طبقة الصحابة لأن ابن عباس رواها عن ذؤيب أبي قبيصة عن النبي صلى الله عليه وسلم كما عند مسلم وأرسله ابن عباس مرة كما عند المؤلف، وهكذا روى عمرو بن خارجة الثمالي عن النبي صلى الله عليه وسلم كما عند أحمد في مسنده ولفظه «ولا تأكل أنت ولا أهل رفقك وخل بينه وبين الناس» بل هذه الجملة في حديث ناجية الأسلمي أيضاً عند الواقدي في المغازي لكن الواقدي ضعيف جداً. وأما في طبقة التابعين فروى موسى بن سلمة الهذلي وسان بن سلمة كلاهما عن ابن عباس كما عند مسلم وشهر بن حوب عن عمرو بن خارجة عند أحمد. ويشبه أن يكون المراد تفرداً لأبي التياح فإن مدار الإسناد إليه وهو يروى عن موسى بن سلمة. وأجيب بأن أبا التياح قد توبع تابعه قتادة عن سنان بن سلمة عن ابن عباس كما عند مسلم (سمعت أبا سلمة) هو موسى بن إسماعيل المقرئ (إذا أقيمت الإسفاد) في الحديث —

١٧٤٧ - حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ وَيَمَلَى ابْنُ عَبْدِ
قَالَا أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : « لَمَّا تَخَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَدَنَهُ
فَنَحَرَ ثَلَاثِينَ بَيْدَهُ وَأَمْرَنِي فَنَحَرْتُ سَائِرَهَا » .

١٧٤٨ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ أُنْبَأَنَا عِيسَى وَأَخْبَرَنَا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا عِيسَى ، وَهَذَا لَفْظُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ثَوْرٍ عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ لُحَيٍّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُرْطُوبٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

— (والمعنى كذا) ولا يضرك روايتك الحديث إن غيرت بعض الألفاظ فإن رواية الحديث بالمعنى جائز كذا في الشرح .

واعلم أن باب الهدى إذا عطب قبل أن يبلغ تم إلى حديث ابن عباس وبه
تم الجزء العاشر . وفرق في بعض نسخ الكتاب بين الباب المذكور وبين قوله
حدثنا هارون بن عبد الله أي حديث على إلى حديث عرفة بن الحارث الكندي
بالبسملة فقال بسم الله الرحمن الرحيم حدثنا هارون بن عبد الله إلى آخره . وقال
المندري في مختصره في آخر حديث ابن عباس آخر الجزء العاشر ويتلوه الحادي
عشر من أصله انتهى . والأشبه أن من قوله حدثنا هارون بن عبد الله باب آخر
فسقط الباب وأما إدخال هذه الأحاديث الثلاثة أي حديث على وعبد الله بن
قرط وعرفة الكندي في الباب المذكور فلا يخلو من تعسف وتكلف كما لا يخفى
والله أعلم .

(فنجرت سائرها) أى باقيةا . والحديث فيه محمد بن إسحاق وقد عمن
 وبه أعلى المنذرى .

(عن عبد الله بن قرط) بضم القاف وسكون الراء ثم طاء مهملة -

قال : « إِنَّا أَعْظَمَ الْأَيَّامِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ النَّحْرِ ثُمَّ يَوْمَ الْقَرِّ » . قال عيسى قال
نُورٌ : رَهْوَ الْيَوْمِ الثَّانِي . وقال : « وَقُرْبَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
بَدَنَاتٍ خَمْسٍ أَوْ سِتٍّ فَطَفِقَنَ يَزْدَلِفَنَ إِلَيْهِنَّ بِأَيْتِهِنَّ يَبْدَأُ ، فَلَمَّا وَجَبَتْ
جُنُوبُهَا قَالَ : فَتَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ خَفِيَّةٍ لَمْ أَفْهَمْهَا ، فَقُلْتُ : مَا قَالَ ؟ قَالَ : مَنْ
شَاءَ اقْتَطَعَ » .

— (ثم يوم القر) هو اليوم الذي يلي يوم النحر لأن الناس يقرون فيه بمعنى بعد أن
فرغوا من طواف الإفاضة والنحر واستراحوا والقر بفتح القاف وتشديد الراء
(وقرب) بتشديد الراء مجعولا (بدنات خمس أو ست) شك من الراوى
أو تريد من عبد الله تقرب الأمر أى بدنات من بدن النبي صلى الله عليه
وسلم (فطفقن) بكسر الفاء الثانية أى شرعن (يزدلفن) أى يقتربن ويسعين
يعنى يقصد كل من البدنة أن يبدأ فى النحر بها ولا يخفى ما فيه من المعجزة
الباهرة . قال الطيبي : أى منتظرات يأتين يبدأ للتبرك بيد رسول الله صلى الله
عليه وسلم فى نحرهن . قال الخطابى : يزدفن معناه يقربن من قولك زلف الشيء
إذا قرب ومنه قوله تعالى ﴿ وَأَزْلَفْنَا نَحْمَ الْآخِرِينَ ﴾ معناه والله أعلم الدنو والقرب
من الهلاك ، وإنما سميت المزدلفة لاقتراب الناس إلى منى بعد الإفاضة عن عرفات
(فلما وجبت جنوبها) أى سقطت على الأرض . قال الخطابى : معناه ذهبت
أنفسها فسقطت على جنوبها . وأصل الوجوب السقوط (من شاء اقتطع) أى
أخذ قطعة منها . قال الخطابى : فيه دليل على جواز هبة المشاع . قال المنذرى :
وأخرجه النسائى .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :
وفيه أى فى الحديث — دليل على أن يوم النحر أفضل الأيام ، وذهبت جماعة من
العلماء إلى أن يوم الجمعة أفضل الأيام ، واحتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم : « خير =

١٧٤٩ — حدثنا محمد بن حاتم أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي
أخبرنا عبد الله بن المبارك عن حرمة بن عمران عن عبد الله بن الحارث
الأزدي قال سمعت عرفة بن الحارث السكندري قال « شهدت رسول الله
صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وأتى بالبدن فقال : ادعوا لي أبا حسن ،
فدعى له علي ، فقال له : خذ بأسفل الخربة ، وأخذ رسول الله صلى الله
عليه وسلم بأعلاها ، ثم طمعا بها البدن ، فلما فرغ ركب بقلته وأرذف
عليها رضى الله عنه . »

٢٠ — باب كيف تنحر البدن

١٧٥٠ — حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا أبو خالد الأنحري عن
ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر ، وأخبرني عبد الرحمن بن سابط

— (قال شهدت) أى حضرت (أبا حسن) أراد به علي بن أبي طالب (بأسفل
الخربة) هى كالرمح وإنما أخذ أسفلها ليسكنها فلا تسقط على الأرض .

(باب كيف تنحر البدن)

(وأخبرني عبد الرحمن بن سابط) والخبر عن عبد الرحمن بن سابط هو
ابن جريج فالحديث من مسند جابر كما ذكره أصحاب الأطراف وكتب الأحكام —

= يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة « وهو حديث صحيح رواه ابن حبان وغيره .
وفصل النزاع أن يوم الجمعة أفضل أيام الأسبوع ، ويوم النحر أفضل أيام العام ،
فيوم النحر مفضل على الأيام كلها ، التى فيها الجمعة وغيرها ، ويوم الجمعة مفضل على
أيام الأسبوع . فإن اجتمعا فى يوم تظاهرت الفضيلتان ، وإن تباينا ، فيوم النحر أفضل
وأعظم ، لهذا الحديث . والله أعلم .

« أُنْبِئِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابَهُ كَانُوا يَنْحَرُونَ الْبَدَنَةَ مَعْقُولَةً الْيُسْرَى قَائِمَةً عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ قَوَائِمِهَا » .

١٧٥١ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا هشيم أنبأنا يونس أخبرني زياد بن جبير قال : « كُنْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ عِثِّي فَمَرَّ بِرَجُلٍ وَهُوَ يَنْحَرُ بَدَنَتَهُ [بَدَنَةً] وَهِيَ بَارَكَةٌ فَقَالَ : ابْعَثْنَاهَا قِيَامًا مُقَيَّدَةً سَنَةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

١٧٥٢ - حدثنا عمرو بن عوف أنبأنا سفيان - يعني ابن عيينة -

- وغيرهم لكن رواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن سابط أن النبي صلى الله عليه وسلم فذكره مرسلًا .

قال ابن القطان في كتابه بعد أن ذكره من جهة أبي داود القائل وأخبرني هو ابن جريج فيكون ابن جريج روه عن تابعين أحدهما أسنده وهو أبو الزبير والآخر أرسله وهو عبد الرحمن بن سابط كذا في الشرح (معقولة اليسرى) أى مربوطلة قائمتها اليسرى . والحديث سكت عنه المنذرى .

(بَارَكَةٌ) أى جالسة (فقال ابعتها) أى أقمها (قِيَامًا) حال مؤكدة أى قائمة (مقيدة) حال ثانية أو صفة لقائمة معناه معقولة برجل وهى قائمة على الثلاث (سنة محمد صلى الله عليه وسلم) نصب بمامل محذوف تقديره اتبع سنة محمد صلى الله عليه وسلم ويدل عليه رواية انحر قائمة فإنها سنة محمد صلى الله عليه وسلم وبه قال الشافعى وأحمد ، وقال أبو حنيفة والثوري : ينحر بركة وقائمة ، واستمع عطاء أى ينحرها بركة معقولة . وأما البقرة والغنم فيسقط أن تذبح مضطجعة على جنبها الأيسر قاله الكرماني . قال المنذرى : أخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

عن عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيِّ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَلِيٍّ قَالَ « أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَقُومَ عَلَى بُدْنِهِ وَأُقَسِّمُ جُلُودَهَا وَجَلَالَهَا ، وَأَمَرَنِي أَنْ لَا أُعْطِيَ الْجَزَارَ مِنْهَا شَيْئًا وَقَالَ : نَحْنُ نُعْطِيهِ مِنْ عِنْدِنَا » .

— (وَأَمَرَنِي أَنْ لَا أُعْطِيَ الْجَزَارَ مِنْهَا شَيْئًا) قَالَ الْخَطَّابِيُّ : أَيْ لَا يَعْطَى عَلَى مَعْنَى الْأَجْرَةِ شَيْئًا مِنْهَا فَأَمَّا أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَيْهِ فَلَا بَأْسَ بِهِ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ « نَعْطِيهِ مِنْ عِنْدِنَا » أَيْ أَجْرَ عَمَلِهِ ، وَبِهَذَا قَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْإِسْلَامِ وَرَوَى عَنْ الْحَسَنِ قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يَعْطَى الْجَزَارَ الْجُلْدَ ، وَأَمَّا الْأَكْلُ مِنَ لَحُومِ الْهَدْيِ فَمَا كَانَ مِنْهُ وَاجِبًا لَمْ يَحِلَّ أَكْلُ شَيْءٍ مِنْهُ وَهُوَ مِثْلُ الدَّمِ يَجِبُ فِي جِزَاءِ الصَّيْدِ وَإِفْسَادِ الْحَجِّ وَدَمِ الْمُتَمَتِّعِ وَالْقِرَانِ ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ نَذْرًا أَوْ جِزَاءً لِلْمَرْءِ عَلَى نَفْسِهِ ، وَمَا كَانَ تَطَوُّعًا كَالضَّحَايَا وَالْهَدَايَا فَلَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ وَيَهْدِي وَيَتَصَدَّقَ ، وَهَذَا كُلُّهُ عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ مَالِكٌ : يَأْكُلُ مِنَ الْهَدْيِ الَّذِي سَاقَهُ لِنَفْسِهِ لِحُجِّهِ وَلِفَوَاتِ الْحَجِّ ، وَمَنْ هَدَى التَّمَتُّعَ وَمَنْ الْهَدْيَ كُلَّهُ إِلَّا فَدْيَةَ الْأَذَى وَجِزَاءَ الصَّيْدِ وَمَا نَذَرَ لِلْمَسَاكِينِ . وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْه : لَا يَأْكُلُ مِنَ الْبَدَنِ وَمِنْ جِزَاءِ الصَّيْدِ وَيَأْكُلُ مَا سِوَى ذَلِكَ .

وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ يَأْكُلُ مِنَ هَدْيِ الْمُتَمَتِّعِ وَهَدْيِ الْقِرَانِ وَهَدْيِ التَّطَوُّعِ وَلَا يَأْكُلُ مِمَّا سِوَاهُمَا . قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَه .

٢١ - باب وقت الاحرام

١٧٥٣ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي ابْنَ إِبْرَاهِيمَ -

أَخْبَرَنَا أَبِي عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ حَدَّثَنِي [حَدَّثَنَا] خُصَيْفُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
الْجَزْرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ « قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ : يَا أبا الْعَبَّاسِ
عَجِبْتُ لِاخْتِلَافِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي إِهْلَالِ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ أُرْجَبَ ، فَقَالَ : إِنِّي لَا أَعْلَمُ النَّاسَ بِذَلِكَ ، إِنَّمَا
إِنَّمَا كَانَتْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَجَّةً وَاحِدَةً ، فَمِنْ هُنَاكَ
اخْتَلَفُوا ، خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَاجًّا ، فَلَمَّا صَلَّى فِي مَسْجِدِهِ
بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ أَوْجَبَ [أَوْجَبَهُ] فِي تَجْلِسِهِ ، فَأَهْلٌ بِالْحُجَّ حِينَ فَرَّغَ
مِنْ رَكَعَتَيْهِ ، فَسَمِعَ ذَلِكَ مِنْهُ أَقْوَامٌ فَحَفِظْتُهُ عَنْهُ ثُمَّ رَكِبَ فَلَمَّا اسْتَقَلَّتْ
بِهِ نَاقَتُهُ أَهْلٌ ، وَأَذْرَكَ ذَلِكَ مِنْهُ أَقْوَامٌ ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّاسَ إِنَّمَا كَانُوا يَأْتُونَ
أَرْسَالًا فَسَمِعُوهُ حِينَ اسْتَقَلَّتْ بِهِ نَاقَتُهُ يَهْلُ فَقَالُوا : إِنَّمَا أَهْلٌ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ اسْتَقَلَّتْ بِهِ نَاقَتُهُ ، ثُمَّ مَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا عَلَا عَلَى شَرَفِ الْبَيْدَاءِ أَهْلٌ ، وَأَذْرَكَ ذَلِكَ مِنْهُ أَقْوَامٌ فَقَالُوا

(باب وقت الإحرام)

(في إِهْلَالِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أى إِحْرَامِهِ (فسمع ذلك) أى
إِهْلَالِهِ وتلييته (فلما استقلت به) أى برسول الله صلى الله عليه وسلم (ناقته)
فاعل استقلت . والمعنى ارتفعت وتمالت ناقته به صلى الله عليه وسلم (يأتون
أرسالا) أى أفواجا وفرقا (فقالوا) أى زعموا (وأدرك ذلك) أى إِهْلَالَهُ هنا -

إِنَّمَا أَهْلٌ حِينَ عَلَا عَلَى شَرَفِ الْبَيْدَاءِ ، وَأَيْمُ اللهِ لَقَدْ أَوْجَبَ فِي مُصَلَّاهُ ،
وَأَهْلٌ حِينَ اسْتَقَلَّتْ بِهِ نَاقَتُهُ ، وَأَهْلٌ حِينَ عَلَا عَلَى شَرَفِ الْبَيْدَاءِ .
قَالَ سَعِيدٌ : فَمَنْ أَخَذَ يَقُولُ ابْنُ عَبَّاسٍ أَهْلٌ فِي مُصَلَّاهُ إِذَا فَرَغَ
مِنْ رَكَعَتَيْهِ .

١٧٥٤ — حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ سَالِمِ
ابْنِ عَبْدِ اللهِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ « بَيِّدَاؤُكُمْ هَذِهِ الَّتِي تَكْذِبُونَ عَلَى رَسُولِ
اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا مَا أَهْلٌ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا مِنْ
عِنْدِ الْمَسْجِدِ ؛ يَعْنِي مَسْجِدَ ذِي الْحُلَيْفَةِ » .

— (البَيِّدَاءُ) المَازة التي لا شيء فيها وهي ههنا اسم موضع مخصوص بقرب ذي
الحليفة . وهذا الحديث يزول به الإشكال ويجمع بين الروايات المختلفة بما فيه
فيكون شروعه صلى الله عليه وسلم في الإهلال بعد الفراغ من صلاته بمسجد
ذي الحليفة في مجلسه قبل أن يركب ، فنقل عنه من سمعه يهل هنالك
أنه أهل بذلك المكان ثم أهل لما استقلت به راحلته فظن من سمع إهلاله عند
ذلك أنه شرع فيه في ذلك الوقت لأنه لم يسمع إهلاله بالمسجد فقال : إنما أهل
حين استقلت به راحلته ثم روى كذلك من سمعه يهل على شرف البيداء ،
وهذا يدل على أن الأفضل لمن كان ميقساته ذا الحليفة أن يهل في مسجدتها بعد
فراغه من الصلاة ، ويكرر الإهلال عند أن يركب على راحلته ، وعند أن يمر
بشرف البيداء . قال في الفتح : وقد اتفق فقهاء الأمصار على جواز جمع ذلك
وإنما الخلاف في الأفضل . قال المنذرى : في إسناداه خفيف بن عبد الرحمن
الحراني وهو ضعيف .

(قال بيذاؤكم هذه النخ) يعني بقولكم إنه أهل منها وإنما أهل من غنم —

١٧٥٥ — حدثنا القَعْنَبِيُّ عن مَالِكٍ عن سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ
عن عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَمَّرٍ « يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَأَيْتُكَ
تَصْنَعُ أَرْبَعًا لَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِكَ يَصْنَعُهَا . قَالَ : مَا هُنَّ [مَا هِيَ] يَا ابْنَ
جُرَيْجٍ ؟ قَالَ : رَأَيْتُكَ لَا تَمْسُ مِنْ الْأَزْكَانِ إِلَّا الْيَمَانِيَيْنِ ، وَرَأَيْتُكَ تَلْبَسُ
النَّمَالَ السَّنِّيَّةَ ، وَرَأَيْتُكَ تَصْبِغُ بِالصُّفْرَةِ ، وَرَأَيْتُكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ
أَهْلَ النَّاسِ إِذْ رَأَوْا الْهَلَالَ ، وَلَمْ تَهَلِّ أَنْتَ حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّزْوِيقِ . فَقَالَ
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَمَّرٍ : أَمَّا الْأَزْكَانُ فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَمْسُ إِلَّا الْيَمَانِيَيْنِ ، وَأَمَّا النَّمَالُ السَّنِّيَّةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

— مسجد ذى الحليفة ومن عند الشجرة التي كانت عند المسجد وسماهم ابن عمر
كاذبين لأنهم أخبروا بالشئ على خلاف ما هو ، والكذب عند أهل السنة
هو الإخبار عن الشئ بخلاف ما هو سواء تعمده أم غلط فيه وسها . قال
المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

(كان يوم التروية) وهو اليوم الثامن من ذى الحجة (فإنى لم أَرِ رسول الله
صلى الله عليه وسلم يمس إلا اليمانيين) قال النووي : أما اليمانيان فهو بتخفيف
الياء ، هذه اللفظة الفصيحة المشهورة ، والمراد بالركنين اليمانيين الركن اليماني والركن
الذى فيه الحجر الأسود ويقال له العراقى لكونه جهة العراق ، وقيل للذى قبله
اليماني لأنه جهة اليمن ، ويقال لهما اليمانيان تعليفاً لأحد الاسمين . قال العلماء :
ويقال للركنين الآخرين يليان الحجر بكسر الحاء الشاميان لجهة الشام ، قالوا :
فاليمانيان باقمان على قواعد إبراهيم صلى الله عليه وسلم بخلاف الشاميان . فلماذا
لم يستلما واستلم اليمانيان لبقائهما على قواعد إبراهيم صلى الله عليه وسلم ثم إن
العراقى من اليمانيين اختص بفضيلة أخرى وهى الحجر الأسود فاختص لذلك مع —

عليه وسلم يلبس النعال التي ليس فيها شعر ويتوضأ فيها ، فأنا أحب أن
ألبسها ، وأما الصفرة فإني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع بها
فأنا أحب أن أصنع بها ، وأما الإهلال فإني لم أَر رسول الله صلى الله
عليه وسلم يهل حتى تدبعت به راحته .

— الإِسْتِغْلَامُ بِتَقْبِيلِهِ وَوَضْعُ الْجَبْهَةِ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْيَمَانِي .

قال القاضي : وقد اتفق أئمة الأمصار والفقهاء اليوم على أن الركنتين الشاميين
لا يستعملان وإنما كان الخلاف في ذلك في العصر الأول من بعض الصحابة
وبعض التابعين ثم ذهب (وأما النعال السبعة) قال النووي : فبسكر السين
وإسكان الباء الموحدة ، وقد أشار ابن عمر إلى تفسيرها بقوله التي ليس فيها
شعر وهكذا قال جماهير أهل اللغة وأهل العرب وأهل الحديث إنها التي لا شعر
فيها ، وهي مشتقة من السبت بفتح السين وهو الحلق والإزالة ، ومنه قولهم سبت
رأسه أي حلقه (فأنا أحب أن أصنع) بضم الباء وفتحها لغتان مشهورتان ،
حكاهما الجوهرى وغيره .

قال الإمام المازرى : قيل المراد في هذا الحديث صبغ الشعر وقيل صبغ
الثوب قال والأشبه أن يكون صبغ الثياب لأنه أخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم
صبغ ولم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم أنه صبغ شعره . قال النووي : جاءت
آثار عن ابن عمر بين فيها تصفير ابن عمر لحيته واحتج بأن النبي صلى الله عليه
وسلم كان يصفر لحيته بالورس والزعفران . وذكر أيضاً في حديث آخر احتجاجه
بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصنع بها ثيابه حتى عمامته (وأما الإهلال)
قال المازرى : إجابة ابن عمر بضرب من القياس من حيث لم يتمكن من الاستدلال
بنفس فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسألة بينها فاستدل في معناه ،
ووجه قياسه أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أحرم عند الشروع في أفعال الحج —

١٧٥٦ — حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا محمد بن بكر أخبرنا [أبنا] ابن جريج عن محمد بن المنكدر عن أنس قال « صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا ، وَصَلَّى الْعَصْرَ بِذِي الْحَلِيفَةِ رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ بَاتَ بِذِي الْحَلِيفَةِ حَتَّى أَصْبَحَ ، فَلَمَّا رَكِبَ راحِلَتَهُ وَاسْتَوَتْ بِهِ أَهْلٌ » .

١٧٥٧ — حدثنا أحمد بن حنبل حدثنا روح حدثنا أشعث عن الحسن عن أنس بن مالك « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ راحِلَتَهُ ، فَلَمَّا عَلَا عَلَى جَبَلِ الْبَيْدَاءِ أَهْلٌ » .

١٧٥٨ — حدثنا محمد بن بشار أخبرنا وهب — يعقوب ابن جريز — أخبرنا أبي قال سمعتُ محمد بن إسحاق يحدثُ عن أبي الزناد عن عائشة بنتِ سعد بن أبي وقاصٍ قالت قال سعد بن أبي وقاصٍ : « كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ

— والذهاب إليه فأخبر ابن عمر الإحرام إلى حال شروعه في الحج وتوجهه إليه وهو يوم التروية فإنهم حينئذ يخرجون من مكة إلى منى ووافق ابن عمر على هذا الشافعي وأصحابه وبعض أصحاب مالك وغيرهم . وقال آخرون : الأفضل أن يحرم من ذي الحجة ونقله القاضي عن أكثر الصحابة والعلماء والخلاف في الاستعجاب وكل منها جائز بالإجماع والله أعلم . قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه مطولا ومختصرا .

(بذى الحليفة ركعتين) فيه مشروعية قصر الصلاة لمن خرج من بيوت البلد وبات خارجا عنها ولو لم يستمر سفره ، واحتج به أهل الظاهر في قصر الصلاة في السفر القصيرة ولا حجة فيه لأنه كان ابتداء لا المنتهى . قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي مختصرا ليس فيه ذكر المبيت (جبل البیداء) قال المنذرى : أخرجه النسائي .

صلى الله عليه وسلم إذا أخذ طريق الفرع [الفرع] أهل إذا استقلت به راحلته ، فإذا [وإذا] أخذ طريق أحد أهل إذا أشرف على جبل البداء .

٢٢ - باب الاشتراط في الحج

١٧٥٩ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا عباد بن العوام عن هلال ابن خباب عن عكرمة عن ابن عباس « أن ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله إني أريد الحج أشترط [أشترط] ؟ قال : نعم . قالت : فكيف أقول ؟ قال قولي : لبيك اللهم لبيك ومحلى من الأرض حيث حبستني . »

— (إذا أخذ طريق الفرع) بضم الفاء اسم موضع بين مكة والمدينة قال المنذرى : في إسناد محمد بن إسحاق بن يسار .

(باب الاشتراط في الحج)

(أن ضباعة) بضم المعجمة بعدها موحدة قال الشافعي : كنيته أم حكيم وهي بنت عم النبي صلى الله عليه وسلم أبوها الزبير بن عبد المطلب بن هاشم (اشترط) بحذف همزة الاستفهام (ومحلى) بفتح الميم وكسر المهملة أى مكان إحلالى . والحديث يدل على أن من اشترط هذا الاشتراط ثم عرض له ما يحبس به عن الحج جاز له التحلل وأنه لا يجوز التحلل مع عدم الاشتراط ، وبه قال جماعة من الصحابة منهم على وابن مسعود وعمر وجماعة من التابعين ، وإليه ذهب أحمد وإسحاق وأبو ثور وهو المصحح للشافعي كما قال النووي . وقال أبو حنيفة وسالك وبعض التابعين إنه لا يصح الاشتراط ، وهو مروى عن ابن عمر . قال البيهقي : لو بلغ ابن عمر حديث ضباعة لقال به ولم ينكر الاشتراط كما لم ينكر أبوه انتهى . قال الخطابي : وفيه دليل على أن المحصر يحل حيث يحبس وينحر —

٢٣ - باب في إفراد الحج

١٧٦٠ - حدثنا عبد الله بن مسنّة القعنبي أخبرنا مالك عن عبد

الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفرد الحج » .

— هديه هناك حرماً كان أو حلاً وكذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الحديبية حين أحصر نحر هديه وحل . وقال أبو حنيفة وأصحابه دم الإحصار لا يراق إلا في الحرم يقيم المحصر على إحرامه ويبعث بالهدى ويؤاخذهم يوم يقدر فيه بلوغ الهدى المنسك فإذا كان ذلك الوقت حل . قال المنذرى : وأخذه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى من حديث عائشة .

(باب في إفراد الحج)

(أفرد الحج) قال النووي : والإفراد أن يحرم بالحج في أشهره ويفرغ منه ثم يعتمر ، والتمتع أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج ويفرغ منها ثم يحج من عامه ، والقران أن يحرم بهما جميعاً . قال الخطايب : لم تختلف الأمة في أن الإفراد والقران والتمتع بالعمرة إلى الحج كلها جائزة ، غير أن طوائف العلماء اختلفوا في الأفضل منها ، فقال مالك والشافعى : الإفراد أفضل ، وقال أبو حنيفة وأصحابه والثرورى : القران أفضل ، وقال أحمد بن حنبل : التمتع بالعمرة إلى الحج هو الأفضل . وكل من هذه الطوائف ذهب إلى حديث وذكر أبو داود ، وتلك الأحاديث على اختلافها مجمل ومفسراً وعلى حسب ما وقع له في الرواية ، وسيمأتى البيان على شرحها وكشف مواضع الإشكال منها في مواضعها إن شاء الله تعالى . غير أن نفرأ من الملحدین طعنوا في أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي أهل الرواية والنقل من أئمة الحديث وقالوا لم يحج النبي صلى الله عليه وسلم بعد قحام —

١٧٦١ - حدثنا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ح . وَأَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ - يَعْنِي ابْنَ سَلَمَةَ ح . وَأَخْبَرَنَا مُوسَى أَخْبَرَنَا وَهَيْبٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : « خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُوَافِينَ هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ ، فَلَمَّا كَانَ بِذِي الْحِجَّةِ قَالَ : مَنْ شَاءَ أَنْ يَهْلَ بِحَجٍّ فَلْيَهْلَ ، وَمَنْ شَاءَ أَنْ يَهْلَ بِعُمْرَةٍ فَلْيَهْلَ بِعُمْرَةٍ . قَالَ مُوسَى فِي حَدِيثِ وَهَيْبٍ : فَإِنِّي لَوَلَا أَنِّي أَهْدَيْتُ لَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ . وَقَالَ فِي حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ : وَأَمَّا أَنَا فَأَهْلُ بِالْحَجِّ فَإِن مَعِيَ الْهَدْيُ ، ثُمَّ اتَّفَقُوا ، فَكُنْتُ فِيْمَنْ أَهْلَ بِعُمْرَةٍ ، فَلَمَّا كَانَ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ حِضْتُ ، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا أَبْكِي ، فَقَالَ : مَا يُبْكِيكِ ؟ قُلْتُ : وَدِدْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ خَرَجْتُ الْعَامَ . قَالَ :

— الإسلام إلا حجة واحدة فكيف يجوز أن يكون تلك الحجة مفرداً وقارناً ومتمتماً وأفعال نسكها مختلفة وأحكامها غير متفقة وأسانيدها كلها عند أهل الرواية ونقلة الأخبار جياد صحاح ، ثم قد وجد فيها هذا التناقض والاختلاف يريدون بذلك توهين الحديث وتصغير شأنه وضعف أمر حملته ورواته . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

(عن هشام) أى حماد بن زيد وحماد بن سلمة . وهيب كلهم عن هشام (موافين هلال ذى الحجة) أى مقارنين لاستهلاله وكان خروجهم قبله بخمس فى ذى القعدة كما صرحت به فى رواية عمرة التى ذكرها مسلم (لولا أنى أهديت لأهلت بعمره) أى خالصة لىكن الهدى يمنع الإحلال قبل الحج كالقران والإفراد . هذا مما يحتج به من يقول بتفضيل التمتع ومثله قوله صلى الله عليه وسلم : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى » ووجه الدلالة —

أَرَفَضِيْ عُمْرَتَكَ وَأَنْقَضِيْ رَأْسَكَ وَأَمْتَشِطِيْ . قَالَ مُوسَى : وَأَهْلِيْ بِالْحَجِّ ، وَقَالَ سُلَيْمَانُ : وَأَضْنَعِيْ مَا يَصْنَعُ الْمُسْلِمُونَ فِي حَجَّهِمْ ، فَلَمَّا كَانَ لَيْلَةُ الصَّدْرِ أَمَرَ [أَمَرَ يَعْنِي] رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ فَذَهَبَ بِهَا إِلَى التَّنْعِيمِ . زَادَ مُوسَى : فَأَهَأَتْ بِعُمْرَةٍ مَكَانَ عُمْرَتِهَا وَطَافَتْ بِالْبَيْتِ ، فَقَضَى اللَّهُ عُمْرَتَهَا وَحَجَّهَا . قَالَ هِشَامٌ : وَلَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ هَدْيٌ .

— منهما أنه صلى الله عليه وسلم لا يتننى إلا الأفضل ، وفي هذه الرواية تصريح بأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن متمتعاً (أرفضى عمرتك) قال الخطابي : اختلف الناس في معناه فقال بعضهم أتركها وأخريها على القضاء ، وقال الشافعي : إنما أمرها أن تترك العمل للعمرة من الطواف والسعي لأنها تترك العمرة أصلاً وإنما أمرها أن تدخل الحج على العمرة فتكون قارئة .

قلت : وعلى هذا المذهب تكون عمرتها من التمتع تطوعاً لا عن واجب ولكن أراد أن يطيب نفسها فأمرها وكانت قد سأله ذلك . وقد روى ما يشبه هذا المعنى في حديث جابر . انتهى كلامه (ليلة الصدر) أي ليلة طواف الصدر وهو بفتح الصاد والذال المهملتين بمعنى رجوع المسافر من مقصده ومنه قوله صلى الله عليه وسلم للمهاجر إقامة ثلاث بعد الصدر يعني بمكة بعد أن يقضى نسكه .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

والأحاديث الصحيحة صريحة بأنها أهلت أولاً بعمرة ، ثم أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم لما حاضت أن تهل بالحج ، فصارت قارئة . ولهذا قال لها النبي صلى الله عليه وسلم : « يكفيك طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة لحجك وعمرتك » متفق عليه ، وهو صريح في رد قول من قال : إنها رفضت إحرام العمرة رأساً =

قال أبو داود : زَادَ مُوسَى فِي حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ « فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْبَطْحَاءِ طَهَّرَتْ عَائِشَةُ » .

— قال في اللسان : والمصدر اليوم الرابع من أيام النحر ، لأن الناس يصدرون فيه عن مكة إلى أماكنهم . وفي المثل تركته على مثل ليلة الصدر بمعنى حين صدر الناس من حجهم (ليلة البطحاء) قال في اللسان : البطحاء مسيل فيه دقاق الحصى . قال الجوهري : الأبطح مسيل واسع فيه دقاق الحصى وبطحاء مكة وأبطحها معروفة ومنى من الأبطح انتهى . والمعنى أن عائشة طهرت في ليلة من أيام نزول البطحاء وهي منى فكانت طهارتها في ليلة من ليالي أيام منى والله أعلم قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه . —

= وانتقلت إلى الأفراد ، وإنما أمرت برفض أعمال العمرة من الطواف والسعى حتى تطهر ، لا برفض إحرامها .

وأما قوله « ولم يكن في شيء من ذلك هدى » فهو مدرج من كلام هشام ، كما بينه وكيع وغيره عنه ، حيث فصل كلام عائشة من كلام هشام ، وأما ابن غير وعبد فأدرجاه في حديثهما ولم يميزاه ، والذي ميزه معه زيادة علم ، ولم يعارض غيره فابن غير وعبد لم يقولوا « قالت عائشة ولم يكن في شيء من ذلك هدى » بل أدرجاه وميزه غيرهما ، وأما قول من قال إنها أحرمت بحج ثم نوت فسخه بعمرة ، ثم رجعت إلى حج مفرد ، فهو خلاف ما أخبرت به عن نفسها ، وخلاف ما دل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم لها « يسهك طوافك لحجك وعمرتك » والنبي صلى الله عليه وسلم إنما أمرها أن تهل بالحج لما حاضت ، كما أخبرت بذلك عن نفسها ، وأمرها أن تدع العمرة وتهل بالحج . وهذا كان يسرف ، قبل أن يأمر أصحابه بفسخ حجهم إلى العمرة ، فإنه إنما أمرهم بذلك على المروءة .

وقوله إنها أشارت بقولها « فكنتم فيمن أهل بعمرة » إلى الوقت الذى نوت فيه الفسخ في غاية الفساد فإن صريح الحديث يشهد بطلانه ، فإنها قالت « فكنتم =

١٧٦٢ — حدثنا القعنبي عبيد الله بن مسleme عن مالك عن أبي الأسود

محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة بن الزبير عن عائشة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم قالت: « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع، فمنا من أهل بعمره ومنا من أهل بحج وعمره، ومنا من أهل بالحج، وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج، وأما [فأما] من أهل بالحج أو جمع الحج والعمره فلم يحلوا حتى كان يوم النحر » .

١٧٦٣ — حدثنا ابن السرح أنبأنا ابن وهب أخبرني مالك عن أبي الأسود بإسناده مثله . زاد « فأما من أهل بعمره فأحل [فحل] » .

— (فلم يحلوا حتى كان يوم النحر) المحققون قالوا في نسكه صلى الله عليه وسلم إنه القران فقد صح ذلك من رواية اثني عشر من الصحابة رضى الله عنهم بحيث لا يمتثل التأويل . وقد جمع أحاديثهم ابن حزم الظاهري في حجة الوداع له وذكرها حديثاً حديثاً . قالوا وبه يحصل الجمع بين أحاديث الباب —

== فيمن أهل بعمره فلما كان في بعض الطريق حضت « فهذا صريح في أنها حاضت بعد إهلالها بعمره .

ومن تأمل أحاديثها علم أنها أحرمت أولاً بعمره ، ثم أدخلت عليها الحج فصارت قارنة ، ثم اعتمرت من التمتع عمرة مستقلة تطيباً لقلبها .

وقد غلط في قصة عائشة من قال إنها كانت مفردة ، فإن عمرتها من التمتع هي عمرة الإسلام الواجبة . وغلط من قال إنها كانت متمتعة ، ثم فسخت المتعة إلى أفراد ، وكانت عمرة التمتع قضاء لتلك العمرة .

وغلط من قال إنها كانت قارنة ، ولم يكن عليها دم ولا صوم ، وأن ذلك إنما يجب على المتمتع . ومن تأمل أحاديثها علم ذلك ، وتبين له أن الصواب ما ذكرناه . والله أعلم

١٧٦٤ - حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ
الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهَا قَالَتْ: « خَرَجْنَا مَعَ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ ، ثُمَّ قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي فَلْيَهْلِلْ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ
ثُمَّ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا . فَقَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ وَلَمْ أَطْفِئِ
بِالنَّيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّمَا وَالْمَرْوَةِ ، فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ [النَّبِيِّ]
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : انْقَضَى رَأْسُكَ وَامْتَشِطِي وَأَهْلِي بِالْحَجِّ وَدَعِي

— أما أحاديث الأفراد فبينية على أن الراوى سمعه يلبي بالحج فزعم أنه مفرد بالحج
فأخبر على حسب ذلك ، ويحتمل أن المراد بإفراد الحج أنه صلى الله عليه وسلم
لم يحج بعد الافتراض إلا حجة واحدة . وأما أحاديث التمتع فبينية على أنه سمعه
يلبي بالعمرة ، فزعم أنه متمتع وهذا لا مانع منه من إفراد نسك بالذكر للقرارن
على أنه قد يختفى الصوت بالثاني ، ويحتمل أن المراد بالتمتع القران لأنه من
إطلاقات القديمة وهم كانوا يسمون القران تتمعاً والله تعالى أعلم كذا في فتح الودود
قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجة مختصراً ومطولاً .

(فأهللنا بعمره) اختلفت الروايات في إحرام عائشة اختلافاً كثيراً وبسطه
الحافظ في الفتح (انقضى رأسك) بضم القاف والضاد المعجمة أى حلى ضفر شعرك ،
وفى رواية البخارى فى كتاب الحيض بلفظ « وافعل ما يفعل الحاج غير أن
لا تطوفى بالبيت » (وامتشطى) أى سرحى بالمشط . قال الحافظ : قال الخطابى
استشكل بعض أهل العلم أمره لها بنقض رأسها ثم بالامتشاط وكان الشافعى
يتأوله على أنه أمرها أن تدع العمرة وتدخل عليها الحج فتصير قارئة ، قال وهذا
لا يشاكل القصة وقيل أن مذهبا أن للمعتمر إذا دخل مكة استباح ما يستبيحه —

الْعُمْرَةَ . قَالَتْ : فَفَعَلْتُ . فَلَمَّا قَضَيْنَا الْحَجَّ أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى التَّنْعِيمِ . فَاعْتَمَرْتُ ، فَقَالَ : هَذِهِ مَكَانٌ مُهْمَزَتِكَ . قَالَتْ : فَطَافَ الَّذِينَ أَهَلُّوا بِالْعُمْرَةِ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ حَلَّوْا ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مِنَى لِحَجَّتِهِمْ ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَانُوا جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا » .

— الحاج إذا رمى الجمره قال وهذا لا يعلم وجهه وقيل كانت مضطرة إلى ذلك . قال ويحتمل أن يسكون نقض رأسها كان لأجل الفصل لتهل بالحج لا سيما أن كانت ملبدة فحتاج إلى نقض الضفر ، وأما الامتناساط فلمل المراد به تسريحها شعرها بأصابعها برفق حتى لا يسقط منه شيء ثم تضفره كما كان انتهى (بالبيت) متعلق طاف أى طواف العمرة (ثم طافوا طوافاً آخر) هو طواف الإفاضة (طوافاً واحداً) لأن القارن يكفيه طواف واحد وسعى واحداً لأن أفعال العمرة —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقد احتج به ابن حزم على أن الحرم لا يحرم عليه الامتناساط ، ولم يأت بتعريمه نص وحمله الأكترون على امتناساط رفيق لا يقطع الشعر ، ومن قال : كان بعد جمره العقبة ، فسياق الحديث يبطل قوله ، ومن قال : هو التمشط بالأصابع ، فقد أبعد في التأويل ، ومن قال : إنها أمرت بترك العمرة رأساً ، فقوله باطل ، لما تقدم ، فإنها لو تركتها رأساً لكان قضاؤها واجباً ، والنبي صلى الله عليه وسلم قد أخبرها أنه لا عمرة عليها ، وإن طوافها يكفي عنهما ، وقوله « أهلى بالحج » صريح في أن إحرامها الأول كان بعمرة ، كما أخبرت به عن نفسها وهو يبطل قول من قال : كانت مفردة ، فأمرت باستدامة الافراد .

وفي الحديث دليل على تعدد السعى على المتمتع ، فإن قولها « ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم » تريد به الطواف بين الصفا والمروة ولهذا نفته عن =

قال أبو داود : رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ وَمَعْمَرٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ نَحْوَهُ ،
لَمْ يَذْكُرُوا طَوَافَ الَّذِينَ أَهْلُوا بِعُمْرَةِ وَطَوَافَ الَّذِينَ جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ .
١٧٦٥ - حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ مَوْسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ عَنْ هَبْدِ
الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : « لَبَيْتُنَا بِالْحَجِّ حَتَّى إِذَا
كُنَّا بِسَرِفٍ حِضَّتْ ، فَدَخَلَ عَلَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا أَبْشِكِي

— تندرج في أفعال الحج وهو مذهب عطاء والحسن وطائوس وبه قال مالك والشافعي
وأحمد وإسحاق وأبو ثور وداود وجهات العلماء خلافاً للحنفية ، قالوا لا بد
للقارن من طوافين وسعيين لأن القرآن هو الجمع بين العبادتين فلا يتحقق إلا
بالإتيان بأفعال كل منهما ، وهو يحكى عن أبي بكر وعمر وعلى وابن مسعود
والحسن بن علي ولا يصح عن واحد منهم واستدل العيني بحديث ابن عمر عند
الدارقطني بلفظ أنه جمع بين حجة وعمره معاً وطاف لهما طوافين وسعى لهما سعيين ،
وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع ، وبحديث علي عند
الدارقطني أيضاً وبحديث ابن مسعود وحديث عمران بن حصين عنده أيضاً ،
وكلما مطعمون فيها إما في روايتها من الضعف المانع للاحتجاج بها والله أعلم . قال
المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

(حتى إذا كنا بسرف) هو بفتح السين المهملة وكسر الراء هو ما بين مكة —

= القارنين ، ولو كان المراد به الطواف بالبيت لكان الجميع فيه سواء فإن طواف
الإفاضة لا يفترق فيه القارن والمتنع .

وقد خلفها جابر في ذلك ، ففي صحيح مسلم عنه أنه قال : « لم يطف النبي صلى الله
عليه وسلم ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً طوافه الأول » وأخذ الإمام
أحمد بحديث جابر هذا في رواية ابنه عبد الله ، والشهور عنه أنه لا بد من طوافين
على حديث عائشة ، ولكن هذه اللفظة وهي « فطاف الذين أهلوا بالعمرة بالبيت »
إلى آخره قد قيل : إنها مدرجة في الحديث من كلام عروه .
==

فَقَالَ: مَا يُبْنِيكَ يَا عَائِشَةُ؟ فَقُلْتُ حِضْتُ، لَيْتَنِي لَمْ أَكُنْ حَبَبْتُ، فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّمَا ذَلِكَ شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، فَقَالَ: انْشِكِي الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ، فَلَمَّا دَخَلْنَا مَكَّةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ شَاءَ أَنْ يَحْمِلَهَا عُمرَةَ فَلْيَحْمِلْهَا عُمرَةَ إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ قَالَتْ: وَذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ نِسَائِهِ الْبَقَرِ يَوْمَ النَّحْرِ، فَلَمَّا كَانَتْ آيَةُ الْبَطْحَاءِ وَطَهَّرَتْ [وَتَجَهَّزَتْ] عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَرْجِعُ صَوَاحِرِي بِحَجٍّ وَعُمرَةَ وَأَرْجِعُ أَنَا بِالْحَجِّ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ فَذَهَبَ بِهَا إِلَى التَّنْعِيمِ فَلَبِثَتْ بِالْعُمرَةِ ٥ .

— والمدينة على أميال منها قيل ستة وقيل تسعة وقيل عشرة وقيل اثنا عشر ميلا (إنما ذلك شيء كتبه الله) هذا تسلية لها وتخفيف لها ومعناه أنك لست مختصة به بل كل بنات آدم يكون منهن هذا كما يكون منهن ومن الرجال البول والغائط وغيرهما . واستدل البخاري في صحيحه في كتاب الحيض بعموم هذا على أن الحيض كان في جميع بنات آدم وأنكر به على من قال إن الحيض أول ما أرسل وقع في بني إسرائيل (غير أن لا تطوف بالبيت) في هذا دليل على الحائض والنفساء والمحدث والجنب يصح جميع أفعال الحج وأحواله وهيئاته إلا الطواف وركعتيه ، فيصح الوقوف بعرفات وغيره وفيه دليل على أن الطواف لا يصح من الحائض وهذا مجمع عليه (وذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نisائه البقر) واستدل به مالك في أن التضحية بالبقر أفضل من بدنة ولا دلالة له فيه لأنه ليس فيه ذكر تفضيل البقر ولا عموم لفظ ، إنما قضية عين محتملة الأمور فلا حجة فيها لما قاله . وذهب الشافعي والأكثر إلى أن التضحية بالبدنة أفضل من البقرة —

١٧٦٦ — حدثنا عثمانُ بنُ أبي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ
إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ « خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا نَرَى إِلَّا أَنَّهُ الْحِجُّ ، فَلَمَّا قَدِمْنَا تَطَوَّفْنَا [طُفْنَا] بِالْبَيْتِ ، فَأَمَرَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقِ الْهَدْيِ أَنْ يُحِلَّ ، فَأَحَلَّ
[فَحَلَّ] مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقِ الْهَدْيِ . »

١٧٦٧ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى بْنِ فَارِسٍ أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمرَ
أَبْنَانَا يُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَقْبَرْتُ لَمَّا سَقَتُ الْهَدْيَ . »

— لقوله صلى الله عليه وسلم « من راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة ومن راح
في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة » إلى آخره قاله النووي (ليلة البطحاء) قال
العيني وكان ابتداء حيضها يوم السبت لثلاث خلون من ذي الحجة بسرف
وطهرت يوم السبت وهو يوم النحر والله أعلم . قال المنذرى : وأخرجه
البخارى ومسلم .

(لا نرى إلا أنه الحج) وفي لفظ لمسلم ولا نذكر إلا الحج ، وظاهر هذا
أن عائشة مع غيرها من الصحابة كانوا محرمين بالحج وقد تقدم قولها فئنا من أهل
بعرة ومنا من أهل بالحج والعمرة ومنا من أهل بالحج فيجعل أنها ذكرت
ما كانوا يعتقدونه من ترك الاعتار في أشهر الحج فخرجوا لا يعرفون إلا الحج ،
ثم بين لهم النبي صلى الله عليه وسلم وجوه الإحرام وجوز لهم الاعتار في أشهر الحج .
قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

(لو استقبلت من أمرى ما استدبرت) أى لو عنى لى هذا رأى الذى رأيت
آخرأ وأمرتكم به فى أول أمرى لما سقت الهدى معى وقلدته وأشعرته فإنه إذا —

قال محمدٌ : أَحْسَبُهُ قَالَ : وَلَحَلَّتْ مَعَ الَّذِينَ أَحَلُّوا مِنَ الْعُمْرَةِ . قَالَ أَرَادَ أَنْ يَكُونُ أَمْرُ النَّاسِ وَاحِدًا .

١٧٦٨ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ « أَقْبَلْنَا مُهَاجِرِينَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْحِجِّ مُفْرَدًا

— فَعَلْ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَنْحَرَهُ وَلَا يَنْحَرُ إِلَّا يَوْمَ النَّحْرِ فَلَا يَصِحُّ لَهُ فُسْخُ الْحِجِّ بِعُمْرَةٍ ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدًى فَلَا يَلْتَزِمُ هَذَا وَيَجُوزُ لَهُ فُسْخُ الْحِجِّ . وَإِنَّمَا أَرَادَ بِهَذَا الْقَوْلِ تَطْيِيبَ قُلُوبِ أَصْحَابِهِ لِأَنَّهُ كَانَ يَشُقُّ عَلَيْهِمْ أَنْ يَحْلُوا وَهُوَ مُحْرَمٌ فَقَالَ لَهُمْ ذَلِكَ لِئَلَّا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ وَلِيَعْلَمُوا أَنَّ الْأَفْضَلَ لَهُمْ قَبُولُ مَا دَعَاهُمْ إِلَيْهِ وَأَنَّهُ لَوْلَا الْهَدًى لَفَعَلَهُ كَذَا فِي النَّهَايَةِ . قُلْتُ : فَتَكُونُ دَلَالَةُ الْحَدِيثِ حِينَئِذٍ عَلَى مَعْنَى جَوَازِ التَّمَتُّعِ لَا عَلَى مَعْنَى الْإِخْتِيَارِ (قَالَ مُحَمَّدٌ) بْنُ يَحْيَى الذَّهَلِيُّ (أَحْسَبُهُ) أَيْ عُمَانُ بْنُ عُمَرَ (قَالَ) فِي رَوَايَتِهِ هَذِهِ الْجُمْلَةُ لَحَلَّتْ الْحُجَّةُ (قَالَ) أَيْ مُحَمَّدُ الذَّهَلِيُّ فِي تَفْسِيرِ هَذَا الْكَلَامِ (بِالْحِجِّ مُفْرَدًا) اسْتَدَلَّ بِهِ مَنْ قَالَ إِنَّ حُجَّجَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانُوا مُفْرَدًا وَلَيْسَ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ لِأَنَّ غَايَةَ مَا فِيهِ أَنَّهُمْ أَفْرَدُوا الْحِجَّ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَيْسَ فِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَفْرَدَ الْحِجَّ —

قَالَ الْحَافِظُ شَمْسُ الدِّينِ بْنِ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ :

وَالصَّوَابُ أَنَّ مَا أَحْرَمَ بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، كَانَ أَفْضَلَ ، وَهُوَ الْقِرَآنُ ، وَلَكِنْ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَوْ اسْتَقْبَلَ مِنْ أَمْرِهِ مَا اسْتَدْبَرَ لِأَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ ، وَكَانَ حِينَئِذٍ مُوَافِقًا لَهُمْ فِي الْفَضْلِ ، تَأْلِيفًا لَهُمْ وَتَطْيِيبًا لِقُلُوبِهِمْ ، كَمَا تَرَكَ بِنَاءَ السَّكْبَةِ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ، وَإِدْخَالَ الْحَجَرِ فِيهَا ، وَالصَّاقَ بِأُهَا بِالْأَرْضِ ، تَأْلِيفًا لِقُلُوبِ الصَّعَابَةِ الْحَدِيثِ الْمَهْدِ بِالْإِسْلَامِ ، خَشْيَةَ أَنْ تَنْفَرُ قُلُوبُهُمْ . وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ جَمَعَ لَهُ الْأَمْرَيْنِ : النَّسَكُ الْأَفْضَلُ الَّذِي أَحْرَمَ بِهِ ، وَمُوَافَقَتُهُ لِأَصْحَابِهِ بِقَوْلِهِ « لَوْ اسْتَقْبَلْتُ » فَهَذَا بِفَعْلِهِ ، وَهَذَا بِنَيْتِهِ وَقَوْلِهِ ، وَهَذَا الْأَلْبِقُ بِحَالِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ .

وَأَقْبَلَتْ عَائِشَةُ مُهَلَّةً بِمُعْزَةٍ حَتَّى إِذَا كَانَتْ بِسَرِفِ حَرَكَتٍ حَتَّى إِذَا قَدِمْنَا طِفْئًا بِالسَّكْبَةِ وَالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَحِلَّ مِنَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدًى . قَالَ فَقُلْنَا : حِلٌّ مَاذَا ؟ قَالَ : الْحِلُّ كُلُّهُ ، فَوَاقَعْنَا النِّسَاءَ وَطَاطَبْنَا بِالطَّيِّبِ وَلَبِسْنَا نِيَابَنَا وَلَيْسَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ عَرَفَةَ إِلَّا أَرْبَعُ لَيَالٍ . ثُمَّ أَهْلَلْنَا يَوْمَ التَّرْوِيَةِ ثُمَّ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى عَائِشَةَ فَوَجَدَهَا تَبْكِي فَقَالَ : مَا شَأْنُكَ ؟ قَالَتْ : شَأْنِي أَنِّي قَدْ حِضْتُ وَقَدْ حَلَّ النَّاسُ وَلَمْ أُحِلَّلْ وَلَمْ أُطْفَ بِالْبَيْتِ وَالنَّاسُ يَذْهَبُونَ إِلَى الْحَجِّ الْآنَ . قَالَ [فَقَالَ] إِنْ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ فَاغْتَسِلِي ثُمَّ أَهْلِي

— ولو سلم أنه يدل على ذلك فهو مؤول (حركة) بفتح العين المهملة والراء أى حاضت ، يقال عركت تمر ك عروكا كتمد تقدم قومدا (حل ماذا) بكسر الخاء المهملة وتشديد اللام وحذف التنوين للاضافة وما استفهامية ، أى الحل من أى شيء ذا ، وهذا السؤال من جهة من جوز أنه حل من بعض الأشياء دون بعض (الحل كله) أى الحل الذى لا يبقى معه شيء من ممنوعات الإحرام بعد التحلل المأمور به (ثم أهللنا يوم التروية) هو اليوم الثامن من ذى الحجة (فاغتسلي) هذا الفصل قيل هو الفصل للإحرام ويحتمل أن يكون الفصل من الحيض (حتى إذا طهرت) قال النووي : يستنبط منه ثلاث مسائل حسنة : إحداها - أن عائشة رضى الله عنها كانت قارئة ولم تبطل عمرتها وأن الرض المذكور متأول . والثانية - أن القارن يكفيه طواف واحد وسعى واحد ، والثالثة أن السعى بين الصفا والمروة بشرط وقوعه بعد طواف صحيح . وموضع الدلالة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها أن تصنع ما يصنع الحاج غير الطواف بالبيت ولم تسع كما لم تطف فلو لم يكن السعى متوقفا على تقدم الطواف عليه لما أخرته انتهى . واعلم أن طهر -

بالْحَجِّ ، ففَعَلْتَ وَوَقَفْتَ الْمَوَاقِفَ حَتَّى إِذَا طَهَّرْتَ طَافْتَ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا
وَالْمَرْوَةِ ، ثُمَّ قَالَ : قَدْ حَلَّاتِ مِنْ حَجِّكَ وَمُحَرَّمَتِكَ جَمِيعاً . قَالَتْ [فَقَالَتْ]
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَجِدُ فِي نَفْسِي أَنِّي لَمْ أَطُفَ بِالْبَيْتِ حِينَ حَجَجْتُ .
قَالَ : فَادْهَبْ بِهَا يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ فَأَعْمِرْهَا مِنْ التَّنْعِيمِ ، وَذَلِكَ لَيْلَةُ الْحَصْبَةِ ،
١٧٦٩ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ [حَدَّثَنَا
أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَمُسَدَّدٌ قَالَا حَدَّثَنَا يَحْيَى] عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ
أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا قَالَ « دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى عَائِشَةَ بَعْضَ هَذِهِ
الْقِسْمَةِ . قَالَ عِنْدَ قَوْلِهِ وَأَهْلَى بِالْحَجِّ : ثُمَّ حُجِّي وَأَضْمَعِي مَا يَضْمَعُ الْحَاجُّ ،
فَإِنَّهُ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ وَلَا تَصَلِّي . »

١٧٧٠ — حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ مَزِيدٍ أَخْبَرَنَا أَبِي قَالَ حَدَّثَنَا
[حَدَّثَنِي] الْأَوْزَاعِيُّ حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ عَطَاءَ بْنَ أَبِي رَبَاحٍ حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ
عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : « أَهْلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْحَجِّ خَالِصًا

— عائشة هذا المذکور كان يوم السبت وهو يوم النحر في حجة الوداع وكان ابتداء
حجها هذا يوم السبت أيضاً لثلاث خلون من ذي الحجة سنة عشر . ذكره
أبو محمد بن حزم في كتاب حجة الوداع وتقدم بهانه أيضاً (من التنعيم) هو موضع
على نحو ثلاثة أميال من مكة (وذلك) أى لإحرام العمرة (ليلية الحصبة) أى
الليلة التى بعد ليلالى التشريق التى ينزل الحجاج فيها فى الحصب . والمشهور
فى الحصبة بسكون الصاد وجاء فتحها وكسرها وهى أرض ذات حصى . قال
المذنبى : أخرجه مسلم والنسائى .

لَا يُخَالِطُهُ شَيْءٌ ، فَقَدِمْنَا مَسَكَةً لِأَرْبَعِ أَيَّالٍ خَلَوْنَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ، فَطَفْنَا وَسَعَيْنَا ، ثُمَّ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَحِلَّ وَقَالَ : تَوَلَّا هَذَيْنِ [الْهَذَيْنِ] لَحَلَّتْ ، ثُمَّ قَامَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ مُتَعَتْنَا هَذِهِ ، أَلِعَامِنَا [لِعَامِنَا] هَذَا أَمْ لِلْأَبَدِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : بَلْ هِيَ لِلْأَبَدِ .

— (لَا يُخَالِطُهُ شَيْءٌ) بمعنى من العمرة ولا القران ولا غيرها (خلون) أى مضين (من ذى الحجة) بكسر الحاء على الأفصح (أرأيت متعتنا هذه) أى أخبرنى عن فسخنا الحج إلى عمرتنا هذه التى تمتعنا فيها بالجماع والطيب واللبس (لعامنا هذا) أى مخصوصة به لا تجوز فى غيره (أم للأبد) أى جميع الأعصار . وقد —

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :
وعند النسائى عن سُرَاقَةَ : « تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَمَتَّعْنَا مَعَهُ ، فَقُلْنَا : أَلَنَا خَاصَةٌ أَمْ لِلْأَبَدِ ؟ قَالَ : بَلْ لِلْأَبَدِ » وهو صريح فى أن العمرة التى فسخوها حجهم إليها لم تكن مختصة بهم وأنها مشروعة للأمة إلى يوم القيامة . وقول من قال : إن المراد به السؤال عن المتعة فى أشهر الحج ، لا عن عمرة الفسخ ، باطل من وجوه :

أحدها — أنه لم يقع السؤال عن ذلك ، ولا فى اللفظ ما يدل عليه ، وإنما سألناه عن تلك العمرة المينة ، التى أمروا بالفسخ إليها ، ولهذا أشار إليها بعينها ، فقال « متعتنا هذه » ولم يقل العمرة فى أشهر الحج .

الثانى — أنه لو قدر أن السائل أراد ذلك ، فالنبي صلى الله عليه وسلم أطلق الجواب بأن تلك العمرة مشروعة إلى الأبد ، ومعلوم أنها مشتملة على وصفين : كونها عمرة ، فسخ الحج إليها ، وكونها فى أشهر الحج . فلو كان المراد أحد الأمرين ، وهو كونها فى أشهر الحج ، لبيته للسائل لاسيما إذا كان الفسخ حراماً باطلاً ، فكيف يطلق الجواب عما يجوز ويشرع ، وما لا يحل ولا يصح إطلاقاً واحداً ؟ هذا مما يميزه =

قال الأوزاعي : سَمِعْتُ عَطَاءَ بْنَ أَبِي رَبَاحٍ يُحَدِّثُ بِهَذَا فَلَمْ أُحْفَظْهُ
حَتَّى لَقِيتُ ابْنَ جُرَيْجٍ فَأَنْبَدْتُهُ لِي .

— استدلل به من قال إنه يجوز فسخ الحج إلى العمرة لكل أحد وبه قال أحمد وطائفة من أهل الظاهر وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي وغيرهم إن فسخ الحج إلى العمرة هو مختص بالصعابة في تلك السنة لا يجوز بعدها قالوا وإنما أمروا به في تلك السنة ليخالفوا ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج ، واستدلوا بحديث أبي ذر وحديث الحرث بن بلال عن أبيه وسيأتيان عند المؤلف . قالوا ومعنى قوله للأبد جواز الاعتمار في أشهر الحج أو القران فهما جائزان إلى يوم القيامة . وأما فسخ الحج إلى العمرة فمختص بتلك السنة . وقد عارض المجوزون للفسخ ما احتج به المانعون بأحاديث كثيرة عن أربعة عشر من الصحابة قد ذكر ابن تيمية في المقتقى منها أحاديث عشرة منهم وهم جابر وسراقة ابن مالك وأبو سعيد وأسماء وعائشة وابن عباس وأنس وابن عمر والربيع ابن سبرة والبراء والأربعة الباقية هم حفصة وعلى وفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو موسى . قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي —

== عنه آحاد أمته صلى الله عليه وسلم فضلا عنه صلى الله عليه وسلم ، ومعلوم أن من سئل عن أمر يشتمل على جائز ومحرم ، وجب عليه أن يبين للسائل جائزه من حرامه ولا يطلق الجواز والمشروعية عليه إطلاقاً واحداً .

الثالث : أن النبي صلى الله عليه وسلم قد اعتمر قبل ذلك ثلاث عمر كلهن في أشهر الحج ، وقد علم ذلك الخاص والعام ، أفما كان في ذلك ما يدل على جواز العمرة في أشهر الحج ؟!

الرابع : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم عند إحرامهم : «من شاء أن يهل بعمرة فليهل» وفي هذا أعظم البيان لجواز العمرة في أشهر الحج .

الخامس : أنه خص بذلك الفسخ من لم يكن معه هدى وأما من كان معه هدى =
(١٤ - عون المعبود ٥)

= فأمره بالبقاء على إحرامه وأن لا يفسخ ، فلو كان المراد ما ذكره لعم الجميع بالفسخ ولم يكن للهدى أثر أصلاً ، فإن سبب الفسخ عندهم الإعلام المجرد بالجواز ، وهذا الإعلام لا تأثير للهدى في المنع منه .

السادس : أن طرق الإعلام بجواز الاعتار في أشهر الحج أظهر وأبين قولاً وفعلًا من الفسخ ، فكيف يعدل صلى الله عليه وسلم عن الإعلام بأقرب الطرق وأبينها وأسهلها وأدلها ، إلى الفسخ الذى ليس بظاهر فيما ذكره من الإعلام ؟ والخروج من نسك إلى نسك وتعويضهم بسعة ذلك عليهم لمجرد الإعلام الممكن الحصول بأقرب الطرق ؟ وقد بين صلى الله عليه وسلم ذلك غاية البيان بقوله وفعله ، فلم يحلهم بالإعلام على الفسخ .

السابع : أنه لو فرض أن الفسخ للإعلام المذكور ، لكان ذلك دليلاً على دوام مشروعيته إلى يوم القيامة ، فإن ما شرع في المناسك لمخالفة المشركين مشروع أبداً ، كالوقوف بعرفة أقريش وغيرهم ، والدفع من مزدلفة قبل طلوع الشمس .

الثامن : أن هذا الفسخ وقع فى آخر حياة النبى صلى الله عليه وسلم ، ولم يحىء عنه كلمة قط تدل على نسخه وإبطاله ، ولم تجمع الأمة بعده على ذلك ، بل منهم من يوجب ، كقول حبر الأمة وعالمها عبد الله بن عباس ومن واقفه ، وقول إسحاق ، وهو قول الظاهرية وغيرهم ، ومنهم من يستعبه ويراه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كقول إمام أهل السنة أحمد بن حنبل ، وقد قال له سلمة بن شبيب : يا أبا عبد الله كل شيء منك حسن إلا خصلة واحدة ، تقول بفسخ الحج إلى العمرة ؟ ! فقال : يا سلمة . كان يبلغنى عنك أنك أحق ، وكنت أدافع عنك ، والآن علمت أنك أحق !! عندى فى ذلك بضعة عشر حديثاً صحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أدعها لقولك ؟ وهو قول الحسن ، وعطاء ، ومجاهد ، وعبيد الله بن الحسن ، وكثير من أهل الحديث ، أو أكثرهم .

التاسع : أن هذا موافق لحج خير الأمة وأفضلها ، مع خير الخلق وأفضلهم ، فإنه صلى الله عليه وسلم أمرهم بالفسخ إلى المتعة ، وهو لا يختار لهم إلا الأفضل ، فكيف يكون ما اختاره لهم هو الفضول النقص ، بل الباطل الذى لا يسوغ لأحد أن يقتدى بهم فيه ؟

العاشر : أن الصحابة رضوا الله عنهم إذا لم يكسبوا بعمل العمرة معه ثلاثة أعوام =

== في أشهر الحج وبقوله لهم عند الإحرام : « من شاء أن يهل بعمرة فليل » على جواز العمرة في أشهر الحج ، فهم أخرى أن لا يكتفوا بالأمر بالفسخ في العلم بجواز العمرة في أشهر الحج ، فإنه إذا لم يحصل لهم العلم بالجواز بقوله وفعله ، فكيف يحصل بأمره بالفسخ .

الحادى عشر : أن ابن عباس الذى روى أنهم كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أجرة الفجور ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم — لما قدموا — بالفسخ هو كان يرى وجوب الفسخ ولا بد ، بل كان يقول : « كل من طاف بالبيت فقد حل من إحرامه ما لم يكن معه هدى » وابن عباس أعلم بذلك ، فلو كان النبي صلى الله عليه وسلم إنما أمرهم بالفسخ للإعلام بجواز العمرة ، لم يخف ذلك على ابن عباس ، ولم يقل : « إن كل من طاف بالبيت من قارن أو حاج لا هدى معه فقد حل » .

الثانى عشر : أنه لا يظن بالصحابة ، الذين هم أصبح الناس أذهاناً وأفهاماً ، وأطوعهم لله ولرسوله — أنهم لم يفهموا جواز العمرة في أشهر الحج ، وقد عملوها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أعوام ، وأذن لهم فيها ، ثم فهموا ذلك من الأمر بالفسخ .

الثالث عشر : أن النبي صلى الله عليه وسلم إما أن يكون أمرهم بالفسخ لأن التمتع أفضل ، فأمرهم بالفسخ إلى أفضل الأنساك ، أو يكون أمرهم به ليكون نسكهم مخالفاً للمشركين في التمتع في أشهر الحج ، وعلى التقديرين ، فهو مشروع غير منسوخ إلى الأبد .

أما الأول فظاهر ، وأما الثانى فلأن الشريعة قد استقرت ، ولا سيما في المناسك ، على قصد مخالفة المشركين ، فالنسك المشتعل على مخالفتهم أفضل بلاريب ، وهذا واضح .

الرابع عشر : أن السائل للنبي صلى الله عليه وسلم « عمرتنا هذه لعامنا أم للأبد ؟ » لم يرد به أنها هل تجزىء عن تلك السنة فقط ، أو عن العمر كله ؟ فإنه لو كان مراده ذلك لسأل عن الحج الذى هو فرض الاسلام ، ومن المعلوم أن العمرة إن كانت واجبة لم تجب في العمر إلا مرة واحدة ، ولأنه لو أراد ذلك لم يقل له النبي صلى الله عليه وسلم « بل لأيد الأبد » فإن أيد الأبد إنما يكون في حق الأمة [قوماً يعرفون] إلى يوم ==

== القيامة ، وأن الأبد لا يكون في حق طائفة معينة ، بل هو لجميع الأمة ولأنه قال في رواية النسائي : « ألنا خاصة أم للأبد ؟ » فدل على أنهم إنما سألوا . هل يسوغ فعلها بعدك على هذا الوجه ؟ فأجابهم ، بأن فعلها كذلك سائغ أبد الأبد ، وفي رواية للبخاري : « أن سراقه بن مالك لقي النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ألكم هذه خاصة يا رسول الله ؟ قال : بل للأبد » .

الحامس عشر : أن النبي صلى الله عليه وسلم « أخبرهم في تلك الحجة أن كل من طاف بالبيت فقد حل إلا من كان معه الهدى ، ففي السنن من حديث الربيع ابن سبرة عن أبيه قال : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا كان بعسفان قال له سراقه بن مالك المدلجي : يا رسول الله اقض لنا قضاء قوم كأنما ولدوا اليوم ، فقال . إن الله عز وجل قد أدخل عليكم في حجكم هذا عمرة ، فإذا قدمتم فمن تطوف بالبيت وبين الصفا والمروة فقد حل ، إلا من كان معه هدى » ، وسأني الحديث . فهذا نص انفساخه ، شاء أم أبى ، كما قال ابن عباس وإسحق ومن وافقهما ، وقوله : « اقض لنا قضاء قوم كأنما ولدوا اليوم » يريد قضاء لازماً لا يتغير ولا يتبدل بل تتمسك به من يومنا هذا إلى آخر العمر .

السادس عشر : أن النبي صلى الله عليه وسلم لما سئل عن تلك العمرة التي فسخوا إليها الحج وتمتعوا بها ابتداء فقال : « دخات العمرة في الحج إلى يوم القيامة » كان هذا تصريحاً منه بأن هذا الحكم ثابت أبداً ، لا ينسخ إلى يوم القيامة ، ومن جعله منسوخاً فهذا النص يرد قوله . وحمله على العمرة المبتدأة التي لم يفسخ الحج إليها باطل ، فإن عمدة الفسخ سبب الحديث فهي مرادة منه نصاً ، وما عداها ظاهراً ، وإخراج محل السبب وتخصيصه من اللفظ العام لا يجوز ، فالتخصيص وإن تطرق إلى العموم فلا يتطرق إلى محل السبب . وهذا باطل .

السابع عشر : أن متعة الفسخ لو كانت منسوخة لكان ذلك من المعلوم عند الصحابة ضرورة كما كان من المعلوم عندهم نسخ الكلام في الصلاة ، ونسخ القبلة ، ونسخ تحريم الطعام والشراب على الصائم بعد ماينام ، بل كان بمنزلة الوقوف بعرفة والدفع من مزدلفة قبل طلوع الشمس ، فإن هذا من أمور الناسك الظاهرة المشتركة فيها أهل الإسلام ، فكان نسخه لا يخفى على أحد . وقد كان ابن عباس إذا سأله عن فتياه بها ؟ يقول « سنة نبينا ، وإن رغمت » فلا يراجعونه فكيف تكون ==

== منسوخة عندهم وابن عباس يخبر أنها سنة نبهم ويفي بها الخاص والعام ، وهم يقرونه على ذلك ؟ هذا من أبطل الباطل .

الثامن عشر : أن الفسخ قد رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم أربعة عشر من الصحابة ، وهم عائشة ، وحفصة ، وعلى ، وفاطمة ، وأسماء بنت أبي بكر ، وجابر ، وأبو سعيد ، وأنس ، وأبوموسى ، والبراء ، وابن عباس ، وسراقة ، وسبرة ، ورواه عن عائشة الأسود بن يزيد ، والقاسم ، وعروة وعمرة ، وذكوان مولاها . ورواه عن جابر : عطاء ، ومجاهد ، ومحمد بن علي ، وأبو الزبير . ورواه عن أسماء : صفية ومجاهد . ورواه عن أبي سعيد : أبونضرة . ورواه عن البراء : أبو إسحاق . ورواه عن ابن عمر : سالم ابنه ، وبكر بن عبد الله . ورواه عن أنس أبو قلابة . ورواه عن أبي موسى : طارق بن شهاب ، ورواه عن ابن عباس : طاووس ، وعطاء وابن سيرين وجابر بن زيد ، ومجاهد ، وكريب ، وأبو العالية ، ومسلم القرشي ، وأبو حسان الأعرج ، ورواه عن سبرة : ابنه .

فصار نقل كافة عن كافة ، يوجب العلم ، ومثل هذا لا يجوز دعوى نسخة إلا بما يرجح عليه أو يقاومه . فكيف يسوغ دعوى نسخه بأحاديث لا تقاومه ولا تدانيه ولا تقاربه ، وإنما هي بين مجهول رواها ، أو ضعفاء لا تقوم بهم حجة . وما صح فيها فهو رأى صاحب ، قاله بظنه واجتهاده ، وهو أصح ما فيها ، وهو قول أبي ذر : « كانت المتعة لنا خاصة » وماعدها فليس بشيء ، وقد كفانا رواته مؤتته . فلو كان ما قاله أبو ذر رواية صحيحة ثابتة مرفوعة أكان نسخ هذه الأحاديث المتواترة به ممتنعاً ، فكيف وإنما هو قوله ؟ ومع هذا فقد خالفه فيه عشرة من الصحابة كابن عباس ، وأبي موسى الأشعري ، وغيرهما .

التاسع عشر : أن الفسخ موافق للنصوص والقياس .

أما موافقته للنصوص فلا ريب فيه كما تقدم .

وأما موافقته للقياس : فإن المحرم إذا التزم أكثر مما كان التزمه جاز بالاتفاق ، فلو أحرم بالعمرة ثم أدخل عليها الحج جاز اتفاقاً ، وعكسه لا يجوز عند الأكثرين ، وأبو حنيفة يجوز على أصله ، فإن القارن يطوف طوافين ويسعى سعيين ، فإذا أدخل العمرة على الحج جاز عنده ، لا لتزامه طوافاً ثانياً وسعيّاً ، وإذا كان كذلك فالمحرم بالحج لم يلتزم إلا الحج إذا صار متمتعاً صار ملتزماً للعمرة وحج فكان ما التزمه ==

١٧٧١ — حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد عن قيس بن سعد

عن عطاء بن أبي رباح عن جابر قال « قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَأُخْبَاهُ لِارْتِجَاعِ لَيَالٍ خَلَوْنَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ، فَأَمَّا طَائِفُوا بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم : اجْعَلُوهَا عُمْرَةً إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ

— وابن ماجه (اجعلوها عمرة) خطاب لمن كان أهل بالحج مفرداً لأنهم كانوا —

== بالفسخ أكثر مما كان عليه ، فجاز ذلك بل استحب له لأنه أفضل وأكثر مما التزمه أولاً . وإنما يتوهم الاشكال من يتوهم أنه فسخ حج إلى عمرة ، وليس كذلك ، فانه لو أراد أن يفسخ الحج إلى عمرة مفردة لم يجوز عند أحد ، وإنما يجوز الفسخ لمن نيته أن يحج بعد متعته من عامه ، والمتمتع من حين يحرم بالعمرة دخل في الحج ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « دخلت العمرة في الحج » فهذه التمتع التي فسخ إليها هي جزء من الحج ، ليست عمرة مفردة ، وهي من الحج بمنزلة الوضوء من غسل الجنابة فهي عبادة واحدة ، قد تخلصها الرخصة بالإحلال ، وهذا لا يمنع أن تكون واحدة ، كطواف الافاضة ، فإنه من تمام الحج ، ولا يفعل إلا بعد التحلل الأول ، وكذلك رمى الجمار أيام منى ، من تمام الحج ، وهو يفعل بعد التحلل التام .

وقول النبي صلى الله عليه وسلم « من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق » يتناول من حج حجة تمتع فيها بالعمرة ، وإن تحلل من إحرامه ولم تكن حجته مكية ، اذ لا ينقلهم الرؤوف الرحيم بهم من الفاضل الراجح الى المفضول الناقص بل إنما ينقلهم من الفضول الى الفاضل الكامل ، لا يجوز غير هذا البتة .

المشرون : أن القياس أنه اذا اجتمعت عبادتان ، كبرى وصغرى فالسنة تقديم الصغرى على الكبرى منهما ، ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يبدأ في غسل الجنابة الوضوء أولاً ، ثم يتبعه الغسل ، وقال في غسل ابنته « ابدأن بميامنها ، ومواقع الوضوء منها » ففسخ الحج الى العمرة يتضمن موافقة هذه السنة .

فقد تبين أنه موافق للنصوص والقياس ، ولحج خيار الأئمة مع نبيها صلى الله عليه وسلم ، ولو لم يمكن فيه نص اكان القياس يدل على جوازه من الوجوه التي ذكرنا وغيرها ، ولو تبيننا أدلة جوازه لطالت . وفي هذا كفاية والحمد لله .

الْهَدْيُ [هَدْيٌ] فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ أَهْلُوا بِالْحَجِّ ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ قَدِمُوا فَطَافُوا بِالْبَيْتِ وَلَمْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ .

١٧٧٢ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ أَخْبَرَنَا حَبِيبٌ - يَعْنِي الْمُعَلَّمُ - عَنْ عَطَاءٍ حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْلٌ هُوَ وَأَصْحَابُهُ بِالْحَجِّ وَلَيْسَ مَعَ أَحَدٍ [وَاحِدٍ] مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ هَدْيٌ إِلَّا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَطَلْحَةُ ، وَكَانَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدِيمَ مِنَ الْيَمَنِ وَمَعَهُ الْهَدْيُ [هَدْيٌ] فَقَالَ : أَهْلَلْتُ بِمَا أَهْلَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَجْعَلُوا عُمرَةَ يَطُوفُوا ثُمَّ يَقْصُرُوا وَيَحِلُّوا إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ ، فَقَالُوا : أَنْتَ طَاقٌ إِلَى مِنًى وَذُكُورُنَا [وَذَكَرُنَا] تَقْطُرُ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

— ثلاث فرق قاله العيني أى افسخوه إلى العمرة لبيان مخالفة كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة فى أشهر الحج . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والذناى وابن ماجه مختصراً ومطولاً .

(ثم بقصروا) لم يأمرهم بالحاق ليتوفر الشعر يوم الحلق لأنهم يحلون بعد قایل بالحج لأن بين دخولهم مكة وبين يوم التروية أربعة أيام فقط (أنطلق إلى منى) بالهمزة للاستفهام التمعجبى (وذكورونا تقطر) هو باب المبالغة أى ففضى إلى مجامعة النساء ثم نحرهم بالحج عقب ذلك فنخرج وذكر أحدنا لقربه بالجماع يعطار منياً وحالة الحج تنافى الترفه وتناسب الشمث فكيف يسكون ذلك (فبلغ ذلك —

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :
وفيه اكتفاء المتمتع بسعى واحد ، كما تقدم . والله أعلم .

عليه وسلم فقال : لَوْ أَنِّي [أَلَيْ لَوْ] اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَقْدَبَرْتُ
مَا أَهْدَيْتُ ، وَلَوْلَا أَنَّ مَعِيَ التَّهْدَى لَأَخَلَّتْ .

١٧٧٣ — حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرٍ حَدَّثَهُمْ عَنْ
شُعْبَةَ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَنَّهُ قَالَ « هَذِهِ عُمْرَةٌ اسْتَمْتَعْنَا بِهَا ، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ [مَعَهُ] هَدْيٌ فَلْيَحِلَّ
الْحِلَّ كُلَّهُ ، وَقَدْ دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » .

— رسول الله صلى الله عليه وسلم (يعنى ببلغ النبي صلى الله عليه وسلم قولهم هذا وأنهم
تمتعوا به وقولهم لا تطيب به لأنه صلى الله عليه وسلم غير متمتع وكانوا يحبون
موافقته صلى الله عليه وسلم . قال المنذرى : وأخرجه البخارى وفيه دليل على أن
عقد الإحرام مبهماً من غير تعيين جائز وصاحبه بالخيار إن شاء صرفه إلى الحج
والعمرة وإن شاء إلى أحدهما .

(هذه عمرة استمتعنا بها) قال الخطابى يحتج من ذهب إلى أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم كان متمتعاً وتأوله من ذهب إلى خلافه على أنه أراد به من
تمتع به من أصحابه فقد كان فيهم المتمتع والقارن والمفرد وهذا كما يقول الرجل
الرئيس من قومه فلما كذا وصنعنا كذا ولو لم تباشر نفسه فعل شيء من ذلك
ولمّا هو حكاية عن فعل أصحابه يضيفها إلى نفسه على معنى أفعالهم صادرة عن
رأيه منصرفه إلى إذنه (وقد دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة) قال الخطابى
مختلف في تأويله يتنازعه الفريقان موجبوها وناقوها فرضاً فن قال إنها واجبة
كوجوب الحج عمر وابن عمر وابن عباس وبه قال عطاء وطاوس ومجاهد والحسن
وابن سيرين والشعمى وسعيد بن جبير ، وإلى إيجابها ذهب الشافعى وأحمد
واسحاق وأبو عبيد وقال الثورى في العمرة سمعنا إنها واجبة قلت فوجه —

قال أبو داود : هَذَا مُنْكَرٌ إِنَّمَا هُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ .

١٧٧٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ حَدَّثَنِي أَبِي أَخْبَرَنَا النَّهَّاسُ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا أَهَلَ الرَّجُلُ بِالْحَجِّ ثُمَّ قَدِمَ مَكَّةَ فَطَافَ [وَطَافَ] بِالْبَيْتِ وَبِالصُّفَا وَالْمَرْوَةِ فَقَدْ حَلَّ وَهِيَ عُمرَةٌ » .

— الاستدلال من قوله دخلت العمرة في الحج لمن لا يراها واجبة أن فرضها ساقط بالحج وهو معنى دخولها فيه ومن أوجبها يتأول على وجهين أحدهما أن عمل العمرة قد دخل في عمل الحج فلا يرى على القارن أكثر من طواف واحد وسمى واحد كما لا يرى عليه أكثر من إحرام واحد والوجه الآخر أنها قد دخلت في وقت الحج وشهوره وكان أهل الجاهلية لا يعتمرون في أشهر الحج فأبطل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لهذا القول قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائي (هذا منكر) أى رفع هذا الحديث منكر قال المنذرى : وفيما قاله أبو داود نظر ، وذلك أنه قد رواه الامام أحمد بن حنبل ومحمد بن الملقى ومحمد بن بشار وعثمان بن أبي شيبة عن محمد بن جعفر عن شعبة مرفوعا ورواه أيضا يزيد بن هارون ومعاذ العنبري وأبو داود الطيالسى وعمر بن مرزوق عن شعبة مرفوعا وتقصير من يقصر به من الرواة لا يؤثر فيما أثبتته الحفاظ انتهى .

(عن النهاس) بفتح النون وتشديد الهاء قال المنذرى فى إسناده الحديث —

النهاس بن قهم أبو الخطاب البصرى لا يحتاج بحديثه انتهى .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :
وقوله « دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة » لا ريب فى أنه من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يقل أحد انه من قول ابن عباس ، وكذلك قوله : « هذه عمرة تمتعنا بها » ، وهذا لا يشك فيه من له أدنى خيرة بالحديث . والله أعلم .

قال أبو داود: رَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ رَجُلٍ عَنْ عَطَاءٍ « دَخَلَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُهَلِّينَ بِالْحَجِّ خَالِصًا ، أَجَعَلَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عُمْرَةً » .

١٧٧٥ — حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ شَوْكَرٍ وَأَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَا أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي زَيْيَادٍ ، قَالَ ابْنُ مَنِيعٍ أَخْبَرَنِي [أَنبَأَنَا] زَيْدُ بْنُ أَبِي زَيْيَادٍ الْمَعْنَى عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ مَبَّاسٍ قَالَ « أَهْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْحَجِّ ، فَلَمَّا قَدِمَ طَافَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . وَقَالَ ابْنُ شَوْكَرٍ : وَلَمْ يَقْعُرْ - اتَّفَقَا - وَلَمْ يَحِلَّ مِنْ أَجْلِ الْهَدْيِ ، وَأَمَرَ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقٍ الْهَدْيِ أَنْ يَطُوفَ وَأَنْ يَسْقَى وَيَقْصُرَ ثُمَّ يَحِلَّ . زَادَ [قَالَ] ابْنُ مَنِيعٍ فِي حَدِيثِهِ : أَوْ يَحْلِقَ ثُمَّ يَحِلَّ » .

— (ولم يحل من أجل الهدى) فيه أن من ساق الهدى لا يتحلل من عمل العمرة حتى يهل بالحج ويفرغ منه ، وفيه أنه لا يحل حتى ينحر هدية وهو قول أبي حنيفة رحمه الله وأحمد رحمه الله ، وفيه دليل على أنه صلى الله عليه وسلم —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

والتعليل الذي تقدم لأبي داود في قوله هذا حديث منكر إنما هو لحديث عطاء هذا ، عن ابن عباس يرفعه : « إذا أهل الرجل بالحج » فإن هذا قول ابن عباس الثابت عنه بلا ريب ، رواه عنه أبو الشعثاء وعطاء ، وأنس بن سليم ، وغيرهم من كلامه ، فانقلب على الناسخ ، فنقله إلى حديث مجاهد عن ابن عباس ، وهو إلى جانبه ، وهو حديث صحيح لا مظعن فيه ولا علة ، ولا يعمل أبو داود مثله ، ولا من هو دون أبي داود ، وقد اتفق الأئمة الأثبات على رفعه ، والنذري رحمه الله ، رأى ذلك في السنن ، فنقله كما وجدته ، والأمر كما ذكرنا . والله أعلم .

١٧٧٦ — حدثنا أحمد بن صالح أخبرنا عبد الله بن وهب أخبرني
حيوة أخبرني أبو عيسى الخراساني عن عبد الله بن القاسم عن سعيد بن
المسيب « أن رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أتى عمر بن الخطاب
رضي الله عنه فشهد عنده أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم لم في
مرضه الذي قبض فيه ينهى عن العمرة قبل الحج » .

— كان قارنا قال المنذرى : في إسناده يزيد بن أبي زياد أبو عبد الله الكوفي تكلم
فيه غير واحد وأخرج له مسلم في الشواهد .
(ينهى عن العمرة قبل الحج) قال الخطابي في إسناده هذا الحديث مقال ،
وقد اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرتين قبل حجه ، والأمر الثابت
المعلوم لا يترك بالأمر المظنون وجواز ذلك إجماع من أهل العلم لم يذكر فيه
خلاف وقد يحتمل أن يكون النهي عنه اختياراً واستحباباً وأنه إنما أمر بتقديم
الحج لأنه أعظم الأمرين وأهمهما ووقته محصور والعمرة ليس لها وقت مؤقت
وأيام السنة كلها تنسع لذلك وقدم الله اسم الحج عليها فقال : ﴿ وآتوا الحج
والعمرة لله ﴾ انتهى قال المنذرى : سعيد بن المسيب لم يصح سماعه من عمر بن —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله .
وهذا الحديث باطل ، ولا يحتاج تعليقه إلى عدم سماع ابن المسيب من عمر ، فإن
ابن المسيب إذا قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو حجة قال الإمام أحمد :
إذا لم يقبل . سعيد بن المسيب عن عمر ، فمن يقبل ؟ وقال أبو محمد بن حزم : هذا
حديث في غاية الوهي والسقوط ، لأنه مرسل ، عن لم يسم ، وفيه أيضاً ثلاثة مجهولون :
أبو عيسى الخراساني ، وعبد الله بن القاسم ، وأبوه ، وفيه خمسة عيوب ، وهو ساقط
لا يحتج به من له أدنى علم ، وقال عبد الحق : هذا منقطع ضعيف الإسناد .

١٧٧٧ — حدثنا موسى أبو سلمة أخبرنا حماد عن قتادة عن أبي شريح الهذلي خيوان [خيوان] بن خلدة بن ميمون قرأ على أبي موسى الأشعري من أهل البصرة أن معاوية بن أبي سفيان قال لأصحاب [يا أصحاب] النبي صلى الله عليه وسلم «هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كذا وكذا وعن ركوب جلود النمر؟ قالوا: نعم. قال: فتعلمون أنه نهى أن يقرن بين الخبيج والعمرة؟ فقالوا: أما هذا [هذه] فلا، فقال: أما إنها معهن ولكنكم نسيتن». »

— الخطاب (خيوان) بالخاء المعجمة ويقال بالخاء المهملة والهناي بضم الهاء وتخفيف النون كذا في التقریب (ممن قرأ) القرآن وغير ذلك (على أبي موسى الأشعري الصحابي فأبو شيخ يروي عن أبي موسى ومعاوية بن أبي سفيان) (من أهل البصرة) هذه صفة لأبي شيخ أي هو بصري (جلود النمر) جمع نمر بكسر النون وسكون الميم وهو سبع أخبث وأجراً من الأسد (أما هذا) أي النهي عن القرآن (فقال) معاوية (أما) حرف التنبيه (إنها) أي العمرة مع الخبيج وهو القرآن (معهن) أي مع هذه الأمور المذكورة في النهي. قال الخطابي: جواز الفرق بين الخبيج والعمره إجماع من الأمة ولا يجوز أن يففقوا على جواز شيء منهي عنه، ولم يوافق الصحابة معاوية على هذه الرواية ولم يساعده عليها، ويشبه أن يكون ذهب في ذلك إلى تأويل قوله حين أمر أصحابه في حجته بالإحلال —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقال عبد الحق : لم يسمع أبو شيخ من معاوية هذا الحديث ، وإنما سمع منه « النهي عن ركوب جلود النور » ، فأما النهي عن القرآن فسمعه من أبي حسان عن معاوية ، ومرة يقول : عن أخيه حمان ، ومرة يقول : حمان وهم مجهولون =

— فشق عليهم «لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ماسقت الهدى» وكان قارئاً فيما دلت عليه هذه القصة ، فحمل معاوية هذا الكلام منه على الهدى انتهى . قال السندى : لم يوافق الصحابة معاوية على هذه الرواية وإن ثبت يحمل على الأفضل لأن الأفراد أفضل من القرآن أى على بعض المذاهب انتهى . قال المنذرى : وأخرجه النسائى مختصراً . وقد اختلف في هذا الحديث اختلافاً كثيراً فروى كما ذكرنا وروى عنه عن أبى شيخ عن أخيه حمان ويقال أبو حمان عن معاوية ، وروى عن بهس بن فهدان عن أبى شيخ عن عبد الله بن عمرو بن بهس عن أبى شيخ عن معاوية . واختلفوا على يحيى بن أبى كثير فيه ، فروى عنه عن أبى شيخ عن أخيه ، وروى عنه عن أبى إسحاق عن حمان ، وروى عنه حدثى حمان من غير واسطة وسماه حمان انتهى كلامه .

== وقال ابن القطان : يرويه عن أبى شيخ رجلاان : قتادة ومطرف ، لا يجعلان بين أبى شيخ وبين معاوية أحداً ، ورواه عنه بهس بن فهدان ، فذكر سماعه من معاوية لفظ النهى عن ركوب جلود الثور خاصة . قال النسائى : ورواه عن أبى شيخ : يحيى بن أبى كثير ، فأدخل بينه وبين معاوية رجلاا اختلفوا فى ضبطه . فقليل : أبو حماز ، وقيل : حمان ، وقيل : حمان ، وهو أخو أبى شيخ . وقال الدارقطنى : القول قول من لم يدخل بين أبى شيخ ومعاوية فيه أحداً ، يعنى قتادة ومطرفاً وبهس بن فهدان .

وقال غيره : أبو شيخ هذا لم نعلم عدالته وحفظه ، ولو كان حافظاً ، لكان حديثه هذا معلوم البطلان ، إذ هو خلاف المتواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من فعله وقوله ، فإنه أحرم قارئاً ، رواه عنه ستة عشر نفساً من أصحابه ، وخير أصحابه بين القرآن والأفراد والتتبع ، وأجمعت الأمة على جوازه . ولو فرض صحة هذا عن معاوية ، فقد أنكر الصحابة عليه أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنه ، فلعله وهم ، أو اشتبه عليه نهيه عن متعة النساء بمتعة الحج ، كما اشتبه على غيره . والقرآن داخل عندهم فى اسم التمتع وكما اشتبه عليه تعصيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

٢٤ — باب في الإقران

١٧٧٨ — حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا هشيم أنبأنا [أخبرنا] يحيى ابن إسحاق وعبد العزيز بن صهيب وحميد الطويل عن أنس بن مالك أنهم سمعوه يقول « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبى بالحج والعمرة جميعاً ، يقول : لبيك عمرة وحجاً ، لبيك عمرة وحجاً » .

(باب في الإقران)

(يقول لبيك عمرة وحجاً) هو من أدلة القائلين بأن حجه صلى الله عليه وآله وسلم كان قراناً ، وقد رواه عن أنس جماعة من التابعين منهم الحسن البصري وأبو —

== عليه وسلم في بعض عمره ، بأن ذلك في حجته ، وكما اشتبه على ابن عباس نسكاح رسول الله صلى الله عليه وسلم ليمونة ، فظن أنه نكحها محرماً ، وكان قد أرسل أبا رافع إليها ، ونكحها وهو حلال ، فاشتبه الأمر على ابن عباس . وهذا كثير .
ووقع في بعض نسخ سنن أبي داود : « نهى أن يفرق بين الحج والعمرة »
بالفاء والقاف . قال ابن حزم : هكذا روايتي عن عبد الله بن ربيع ، وهكذا في كتابه ، وهو — والله أعلم — وهم ، والمحفوظ : « يقرن » في هذا الحديث . تم كلامه . وقد رواه النسائي في سننه قال : حدثنا أبو داود أخبرنا يزيد بن هارون أخبرنا شريك ابن أبي فروة عن الحسن قال : « خطب معاوية الناس ، فقال : إني محدثكم بحديث سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فصدقوني ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا تلبسوا الذهب إلا مقطعاً ، قالوا : سمعنا ، قال : وسمعت يقول : من ركب جلود النور لم تصحبه الملائكة ، قالوا : سمعنا ، قال : وسمعت ينهى عن المتعة ، قالوا : لم نسمع . فقال : بلى ، وإلا فصمتا » . فهذا أصح من حديث أبي شيخ . وإنما فيه النهي عن المتعة ، وهي — والله أعلم — متعة النساء ، فظن من ظن أنها متعة الحج ، والقران متعة ، فرواه بالمعنى ، فأخطأ خطأ فاحشاً . وعلى كل حال فليس أبو شيخ ممن يعارض به كبار الصحابة ، الذين رووا القران عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإخباره أن العمرة دخلت في الحج إلى يوم القيامة ، وأجمعت الأمة عليه . والله أعلم .

١٧٧٩ - حدثنا أَبُو سَلَمَةَ مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا وَهَيْبٌ أَخْبَرَنَا

أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَاتَ بِهَا - يَعْنِي بِذِي الْحُلَيْفَةِ - حَتَّى أَصْبَحَ ، ثُمَّ رَكِبَ ، حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ

- قِلَابَةُ وَحَمِيدُ بْنُ هَلَالٍ وَحَمِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطَّوِيلُ وَقَتَادَةُ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ وَثَابِتُ الْبُنَانِيُّ وَبَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَزْنِيُّ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صَهْبٍ وَسُلَيْمَانُ وَيَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ وَمُصْعَبُ بْنُ سَلِيمٍ وَأَبُو قُدَامَةَ عَاصِمُ بْنُ حُسَيْنٍ وَسُوَيْدُ بْنُ حَجَرَ الْبَاهِلِيُّ . قَالَ الشُّوْكَانِيُّ .

والحديث يحتاج به من يقول بالقرآن وقد قدمنا أن الصحيح المختار في حجة النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان في أول إحرامه مفرداً ثم أدخل العمرة على الحج فصار قارناً وجمعنا بين الأحاديث أحسن جمع . فحديث ابن عمر عند مسلم وغيره محمول على أول إحرامه صلى الله عليه وسلم ، وحديث أنس محمول على أواخره وأثمانه وكأنه لم يسمعه أولاً ، ولا بد من هذا التأويل أو نحوه ليكون روايته موافقة لرواية الأكثرين . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائي وأبو ماجه معطولا ومختصراً .

(بات بها) فيه استعجاب المبيت بميقات الإحرام (حتى أصبح) ظاهره أن إهلاله كان بعد صلاة الصبح ، لكن عند مسلم من طريق أبي حسان عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بذي الحليفة ثم دعا بناقته فأشعرها ثم ركب راحلته فلما استوت به على البيداء أهل بالحج .

ولنسائي من طريق الحسن عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بالبيداء ثم ركب ، وجمع بينهما بأنه صلاها في آخر ذي الحليفة وأول البيداء . قاله الحافظ والله أعلم (ثم ركب حتى إذا استوت) أي بعد الاستواء على الدابة -

حَمْدَ اللَّهِ وَسَبَّحَ وَكَبَّرَ ثُمَّ أَهَلَ بِحَجَّةٍ [بِحُجَّةٍ] وَعُمْرَةٍ ، وَأَهَلَ النَّاسُ بِهِمَا ،
فَلَمَّا قَدِمْنَا أَمَرَ النَّاسَ فَحَلَّوْا حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ أَهَلُّوا بِالْحَجِّ وَنَحَرُوا
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبَّحَ بَدَنَاتٍ بِهَذِهِ قِيَامًا .

قال أبو داود : الَّذِي تَفَرَّدَ بِهِ يَعْنِي أَنْسَا مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ بَدَأَ
بِالْحَمْدِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ ثُمَّ أَهَلَ بِالْحَجِّ .

١٧٨٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُعِينٍ أَخْبَرَنَا حَجَّاجٌ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ أَبِي
إِسْحَاقَ بْنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ : « كُفْتُ مَعَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ
أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْيَمَنِ ، قَالَ : فَأَصَبْتُ مَعَهُ أَوَاقًا
[أَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ] قَالَ : فَلَمَّا قَدِمَ عَلَى مِنَ الْيَمَنِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : وَجَدْتُ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَدْ لَبِسَتْ ثِيَابًا صَبِيغًا وَقَدْ

— لاحال وضع الرجل مثلاً في الركاب (ثم أهل بحج وعمره) فيه رد على من زعم
أنه يكتفى بالتسبيح وغيره عن التلبية ، ووجه ذلك أنه صلى الله عليه وسلم أتى
بالتسبيح وغيره ثم لم يكتف به حتى لبي (وأهل الناس بهما) فيه استحباب أن
تكون تلبية الناس بعد تلبية كبير القوم (إذا كان يوم التروية) بغير يوم
لأن كان تامة وهو اليوم الثامن من ذى الحجة كذا في الفتح (قِيَامًا) فيه
استحباب نحر الإبل فأمة (تفرد به يعني أنسًا) وتفرد الصحابة لا يفر فانهم
كلهم عدول وزیادات الثقات الأئمة معتبرة . وبوب البخارى في صحيحه باب
التحميد والتسبيح والتكبير قبل الإهلال عند الركوب على الدابة . قال المنذرى
وأخرجه البخارى بنحوه .

(ثِيَابًا صَبِيغًا) فعيل ههنا بمعنى مفعول أى مصبوغات (وقد —

نَضَعَتِ الْبَيْتَ بِنَضْ-وَحٍ [وَقَدْ نَضَعَتِ الْبَيْتَ بِنَضْ-وَحٍ] فَقَالَتْ : مَا لَكَ
فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أَمَرَ أَصْحَابَهُ فَأَحَلُّوا . قَالَ قُلْتُ لَهَا :
إِنِّي أَهْلَلْتُ بِإِهْلَالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ : فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لِي : كَيْفَ صَنَعْتَ ؟ قَالَ قُلْتُ : أَهْلَلْتُ بِإِهْلَالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ : فَإِنِّي قَدْ سَقَيْتُ لَهْدَى وَقَرَنْتُ . قَالَ فَقَالَ لِي : انْحَرِ مِنَ
الْبَدَنِ سَبْعًا وَسِتِّينَ أَوْ سِتًّا وَسِتِّينَ ، وَأَمْسِكْ لِنَفْسِكَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعًا

— نَضَعَتِ (بفتح النون والضاد المعجمة والحاء المهملة) (بنضوح) بفتح النون وضم
الضاد المعجمة بعد الواو حاء مهملة وهي ضرب من الطيب تنوح رائحته (فقالت)
ههنا كلام محذوف تقديره فأنا نكر عليها صبغ ثيابها ونضح يتيها بالطيب فقالت
(قد أمر أصحابه فأحلوا) في رواية مسلم : فوجد فاطمة ممن حلت ولبست ثياباً
صبيغاً واكتحللت ، فأنا نكر ذلك عليها قالت أمرني أبي بهذا (فقال لي انحر
من البدن) هكذا وقع في رواية أبي داود ولا يخلو من الوهم ويشبه أن يكون
المراد أي انحر أنت عني وعن نفسي من البدن ستاً وستين وانحر بقية من هذا
العدد لنفسك ، فعلى هذا يكون النحر لكل من البدنة بيد على رضى الله عنه
لكن قد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم نحر غالب العدد لنفسه بيده كما سيبيح ،
أو المراد هي لفحري وأحضرنى في المنحر لكي أنحر هذا العدد المذكور بيدي
وانحر أنت هذا العدد بيدك والله أعلم (أوستا وستين) وكان جملة الهدى الذى
قدم به على من اليمن والذى أتى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مائة كما
في صحيح مسلم .

وفي لفظ لمسلم : فنحر ثلاثاً وستين بيده ثم أعطى علياً فنحر ما غبر .
قال النووي والقرطبي ونقله القاضى عن جميع الرواة : إن هذا هو الصواب
(١٥ — عون المعبود ٥)

وَتَلَاثِينَ ، وَأَمْسِكَ لِي مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ مِنْهَا بَضْعَةٌ .

— لا ما وقع في رواية أبي داود (بضعة) بفتح الباء الموحدة وهي القطعة من اللحم وفي صحيح مسلم : ثم أمر من كل بدنة ببضعة فجعلت في قدر وطبخت ، فأكل هو وعلى من لحما وشربا من مرقها .

واستدل بهذا الحديث من قال إن حججه صلى الله عليه وآله وسلم كان قرأنا وهو واضح لأنه صلى الله عليه وآله وسلم أعلم بما كان نواه وقصده من ذلك وفيه دليل على صحة الإحرام معلقاً وعلى جواز الاشتراك في الهدى . وفيه دليل على جواز أكل القارن والمتمتع من لحم هديه . قال المنذرى : وأخرجه النسائي وفي إسناده يونس بن أبي إسحاق السبيعي ، وقد احتج به مسلم وأخرجه جماعة . وقال الإمام أحمد حديثه فيه زيادة على حديث الناس . وقال البيهقي : كذا في هذه الرواية وقرنت وليس ذلك في حديث جابر حين وصف قدوم على وإهلاله وحديث جابر أصح سنداً وأحسن سياقاً ومع حديث جابر حديث أنس يريد أن حديث أنس ذكر فيه قدوم على ذكر إهلاله وليس فيه قرنت وهو في الصحيحين : وهذه القصة مذكورة في حديث جابر الطويل .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

ومن تأمل الأحاديث الواردة في هذا الباب حق التأمل جزم جزماً لا ريب فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أحرم في حجته قارئاً ، ولا تحتل الأحاديث غير ذلك بوجه من الوجوه أصلاً . قال الإمام أحمد : لا أشك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قارئاً . ثم كلامه . وقد روى عنه ذلك خمسة عشر من أصحابه ، وهم : عمر ابن الخطاب ، وعلى بن أبي طالب ، وعائشة أم المؤمنين ، وعبد الله بن عمر ، وجابر ابن عبد الله ، وعبد الله بن عباس ، وعمران بن حصين ، والبراء بن عازب ، وحفصة أم المؤمنين ، وأنس بن مالك ، وأبو قتادة ، وابن أبي أوفى ، فهؤلاء صحت عنهم الرواية بغاية البيان والتصريح . ورواه الهرماس بن زياد وسرافقة بن مالك وأبو =

== طلحة ، وأم سلمة لكن روت أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أمر أهله بالقرآن » ، وهؤلاء منهم من أخبر عن لفظه في إهلاله بنسكه أنه قال : « لبيك حجاً وعمرة » كأنس ، وهو متفق على صحته ، وكعلى بن أبي طالب ، فإنه قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي بهما جميعاً » وهو في الصحيحين والنسائي وسنن أبي داود ، ولفظ أصحاب الصحيح : أن علياً أهل بحج وعمرة ، وقال : ما كنت لأدع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لقول أحد . فقد أخبر على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لبي بهما جميعاً ، وأهل هو بهما جميعاً وأخبر أنها سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، ووافقه عثمان على ذلك . ومنهم من أخبر عن خبره صلى الله عليه وسلم عن نفسه ، بأنه كان قارئاً ، وهم البراء بن عازب ، فإنه روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لفظه ، أنه قال لعلى : « إني سقت الهدى وقرنت » وهو حديث صحيح رواه أهل السنن . ومنهم من أخبر عنه صلى الله عليه وسلم باللفظ الذي أمره به ربه ، وهو أن يقول : « عمرة في حجة » كعمر بن الخطاب . وحمل ذلك على أنه أمر بتعليمه : كلام في غاية البطلان . ومن تأمل سياق الحديث ولفظه ومقصوده علم بطلان هذا التأويل الفاسد .

وقولهم : إن الرواية الصحيحة « قل عمرة وحجة » وأنه فصل بينهما بالواو ، فهو صريح في نفس القرآن ، فإنه جمع بينهما في إحرامه ، وامتلئ صلى الله عليه وسلم أمر ربه ، وهو أحق من امتلئه ، فقال : « لبيك عمرة وحجاً » بالواو . وقولهم : يحتمل أن يريد به أنه يحرم بعمره إذا فرغ من حجته قبل أن يرجع إلى منزله ، فصياداً بالله من تقليد يوقع في مثل هذه الخيالات الباطلة ! فمن العلوم بالضرورة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعتمر بعد حجته قط ، هذا ما لا يشك فيه من له أدنى إمام بالعلم ، وهو صلى الله عليه وسلم أحق الخلق بامتثال أمر ربه ، فلو كان أمر أن يعتمر بعد الحج كان أولى الخلق بالمبادأة إلى ذلك ، ولا ريب أنه صلى الله عليه وسلم اعتمر مع حجته ، فكانت عمرته مع الحج لا بعده قطعاً . ونصرة الأقوام إذا أفضت بالرجل إلى هذا الحد ظهر قبحها وفسادها .

وقولهم : محمول على تحصيلهما معاً . قلنا : أجل ، وقد حصلهما صلى الله عليه وسلم جميعاً بالقرآن ، على الوجه الذي أخبر به عن نفسه ، وتبعه أصحابه ، من إهلاله . ومنهم من أخبر عن فعله ، وهو عمران بن حصين في الصحيحين عنه قال : « جمع ==

= رسول الله صلى الله عليه وسلم بين حجة وعمرة » . وتأويل هذا بأنه أمر أو إذن في غاية الفساد ، ولهذا قال : « تمتع وتمتعنا معه » فأخبر عن فعله وفعلهم . وسمى القرآن تمتعاً ، وهو لغة الصحابة ، كما سيأتي .

ومنهم من أخبر عن إهلاله بهما أحدهما بعد الآخر ، وهم عبد الله بن عمر وعائشة في الصحيحين عنهما : « وبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فأهل بالأمرة ، ثم أهل بالحج » ، وعن عائشة مثله . وفي الصحيحين عن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر أربع عمر ، الرابعة مع حجته » . ومن المعلوم ضرورة أنه لم يعتمر بعد الحج ، فكانت عمرته مع حجته قطعاً . وفي الصحيحين مثله عن أنس . واتفق ستة عشر نفساً من الثقات عن أنس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم أهل بهما جميعاً » ، وهم : الحسن البصري ، وأبو قلابة ، وحديد بن هلال ، وحديد بن عبد الرحمن الطويل وقتادة ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وثابت البناني ، وبكر بن عبد الله المزني ، وعبد العزيز بن صهيب ، وسليمان التيمي ، ويحيى بن أبي إسحاق ، وزيد بن أسلم ، ومصعب ابن سليم ، وأبو أسماء ، وأبو قدامة ، وأبو قزعة الباهلي .

وروى البزار من حديث ابن أبي أوفى قال : « إنما جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الحج والعمرة لأنه علم أنه لا يحج بعد عامه ذلك » . وروى أبو القاسم البغوي من حديث سفيان بن عيينة عن ابن أبي خالده أنه سمع عبد الله بن أبي قتادة يقول : « إنما جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الحج والعمرة لأنه علم أنه لا يحج بعدها » . وروى الإمام أحمد في مسنده من حديث الهرماني بن زياد : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بالحج والعمرة » . وروى ابن أبي شيبة : حدثنا شعبة حدثنا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي عمران قال : دخلت على أم سلمة أم المؤمنين ، فقالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : أهلوا يا آل محمد بعمرة وحج . ولم يكن صلى الله عليه وسلم يختار لآله إلا أفضل الأنسك ، وهو الذي اختاره لعلي ، وأخبر عن نفسه أنه فعله .

فهذه الأحاديث صحيحة صريحة ، لا تحتل مطعناً في سندها ، ولا تأويل يخالف مدلولها ، وكلها دالة على أنه صلى الله عليه وسلم كان قارئاً

والذين عليهم مدار الأفراد أربعة : عائشة ، وابن عمر ، وجابر ، وابن عباس ، وكلهم قد روى القرآن . =

== أما ابن عمر وعائشة في الصحيحين عن ابن عمر أنه قال : « بدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فأهل بالعمرة ، ثم أهل بالحج » وفي الصحيحين عن عروة : « أن عائشة أخبرته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في تمتعه بالحج إلى العمرة وتمتع الناس معه بمثل هذا » وروى عبد الرزاق حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع : « أن ابن عمر قرن بين الحج والعمرة ، فظاف بالبيت لهما وبين الصفا والمروة طوافاً واحداً ، وقال هكذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم » ورواه مسلم عن قتبية عن الليث عن نافع عن ابن عمر . وقالت عائشة « اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثاً سوى التي قرن بحجة الوداع » . ذكره أبو داود ، وسيأتي . وروى الثوري عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حج ثلاث حجج قبل أن يهاجر » وحجة بعدما هاجر ، معها عمرة ، الحديث . وفي صحيح مسلم عن ابن عباس « أهل النبي صلى الله عليه وسلم بعمرة وأهل أصحابه بحج ، فلم يحل النبي صلى الله عليه وسلم ولا من ساق الهدى من أصحابه ، وحل بقيتهم » وسيأتي في كتاب السنن عن عكرمة عنه قال « اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع عمر : عمرة الحديبية ، والثانية حين تواطؤا على عمرة قابل ، والثالثة من الجعرانة ، والرابعة التي قرن مع حجته » وهذه العمرة التي قرنهما مع حجته هي التي قال فيها : « أهل النبي صلى الله عليه وسلم بعمرة » ردأ على من قال : أهل بحج مفرد ولم يقل أحد من هؤلاء ولا من غيرهم قط عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : إني أفردت الحج كما قال « قرنت » ولا قال سمعته يقول لبيك حجاً كما قال « لبيك حجاً وعمرة » ولا هو أخبر عن نفسه بذلك ، ولا أحد من الصحابة أخبر عن لفظ إهلاله به .

فأما إخباره عن نفسه بالقران وإخبار أصحابه عنه بلفظه فصريح لا معارض له . والذين رَوَوْا الأفراد قد تبين أنهم رَوَوْا القران والتمتع . وهم لا يتناقضون في رواياتهم ، بل رواياتهم يصدق بعضها بعضاً ، وإنما وقع الإشكال حيث لم تقع الإحاطة بمعرفة مراد الصحابة ولغتهم ، فإنهم كانوا يسمون القران تمتعاً ، كما في الصحيحين من حديث ابن عمر وقد تقدم ، وحديث علي : « أن عثمان لما نهى عن الميعة قال علي : لبيك بهما ، وقال : لم أكن لأدع سنة رسول الله لقول أحد » ومن قال : أفرد الحج ، لم يقل أفرد إهلال الحج وإنما من مراده أنه اقتصر على أعمال الحج ودخلت ==

١٧١١ — حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا جرير بن عبد الحميد عن منصور عن أبي وائل قال قال الصبي بن معبدي « أهملت بهما معاً ، فقال عمر : هديت لسنة نبيك صلى الله عليه وسلم » .

١٧٢٢ — حدثنا محمد بن قدامة بن أعين وعثمان بن أبي شيبة المعنى قالاً حدثنا جرير بن عبد الحميد عن منصور عن أبي وائل قال قال الصبي ابن معبدي : « كنت رجلاً أعرابياً نصرانياً فأسلمت ، فأتيت رجلاً من عشيرتي يقال له هديم [هديم] بن ثرملة فقلت له : يا هنانة [يا هنتاة]

— (قال الصبي بن معبدي) هو بضم صاد مهملة وفتح باء موحدة وتشديد ياء . قال المنذرى : وأخرجه النسائي وابن ماجه . قال البيهقي : وهذا الحديث يدل على جواز القران فإنه ليس بضلال كما توهمه زيد بن صوحان وسلمان بن ربيعة إلا أنه أفضل من غيره .

(حدثنا محمد بن قدامة) هذا الحديث في رواية ابن داسة دون اللؤلؤي (هديم) بالهاء المضمومة وفتح الدال المهملة قاله ابن الأثير . وقال ابن ماكولا : بضم الهاء وبالدال للمجمة وهو هديم بن عبد الله بن علقمة وقد جعله أبو عمر —

== عمرته في حجه . فلم يفرد كل واحد من النسكين بعمل ولهذا أخبر أيضاً أنه قرن فعلم أن مراده بالإفراد ما ذكرنا .

ومن قال « تمتع » أراد به التمتع العام الذي يدخل فيه القران بنص القران ، في قوله تعالى ﴿ فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى ﴾ والقران داخل في هذا النص فتمتع صلى الله عليه وسلم بترفيه بسقوط أحد السفرين وقرن بجمعه في إهلاله بين النسكين وأفرد فلم يطف طوافين ، ولم يسع سعين .

ومن تأمل الأحاديث الصحيحة في هذا الباب حزم بهذا ، وهذا فصل النزاع ، والله أعلم .

لِئَنِّي حَرِيصٌ عَلَى الْجِهَادِ وَإِنِّي وَجَدْتُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ مَكْتُوبَيْنِ عَلَيَّ فَكَيْفَ
لِي بِأَنْ أَجْمَعَهُمَا ؟ قَالَ : اجْمَعُهُمَا وَادْبَحْ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ، فَأَهْلَكَتُ
بِهِمَا مَعًا ، فَلَمَّا أَتَيْتُ الْعُذَيْبَ لَقِيَنِي سَلَمَانُ بْنُ رَبِيعَةَ وَزَيْدُ بْنُ صُوحَانَ
وَأَنَا أَهْلُ بِهِمَا ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ : مَا هَذَا بِأَفْقَهُ مِنْ بَعِيرِهِ ، قَالَ : فَكُنَّا نَمَّا
أَلْقَى عَلَى جَبَلٍ حَتَّى أَتَيْتُ عُمرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَقُلْتُ لَهُ :
يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنِّي كُنْتُ رَجُلًا أَغْرَابِيًّا نَصْرَانِيًّا وَإِنِّي أَسْلَمْتُ وَأَنَا حَرِيصٌ
عَلَى الْجِهَادِ ، وَإِنِّي وَجَدْتُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ مَكْتُوبَيْنِ عَلَيَّ ، فَأَتَيْتُ رَجُلًا
مِنْ قَوْمِي فَقَالَ لِي اجْمَعُهُمَا وَ[ثُمَّ] اذْبَحْ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ، وَإِنِّي أَهْلَكَتُ
بِهِمَا مَعًا ، فَقَالَ لِي عُمرُ : هَدَيْتَ لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

— هريم بالراء (بن ثرملة) بالثاء المثناة ثم الراء المهملة ثم الميم هكذا في بعض النسخ
وهو غلط فإنه هديم بن عبد الله كما في رواية النسائي وكذا قاله ابن ماكولا
وابن الأثير والحافظ ابن حجر وغيرهم (يا هناه) أى يا هذا وأصله هن ألحقت
الهاء لبيان الحركة فصار يا هنه وأشبهت الحركة فصار ألفاً فقليل يا هناه بسكون
الهاء وللك ضم الهاء . قال الجوهري : هذه اللفظة مختص بالنداء كذا في زهر
الربى (مكتوبين على) لعله أخذه من قوله تعالى ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾
أنهما مفروضان على الإنسان (العذيب) تصغير عذب اسم ماء لبنى تميم على
مرحلة من كوفة (ما هذا بأفقه من بعيره) أى أن عمر منع عن الجمع واشتهر
ذلك المنع وهو لا يدرى به فهو والبعير سواء فى عدم الفهم وفى رواية للنسائي
لأنت أضل من جملك هذا (هديت) على بناء المفعول وتاء الخطاب أى
هداك الله بواسطة من أفتاك أو هداك من أفتاك . فلن قلت : كان عمر يمنع
عن الجمع فكيف قرره على ذلك بأحسن تقرير قلت كأنه يرى جواز ذلك —

١٧٨٣ - حدثنا القنملي أخبرنا مسكين عن الأوزاعي عن يحيى
ابن أبي كثير عن عكرمة قال سمعت ابن عباس يقول حدثني عمر بن
الخطاب رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
« أتاني الليلة آت من عند ربي عز وجل » ، قال وهو بالعقيق ؛ فقال : صل
في هذا الوادي المبارك وقال : عمرّة في حجة .

قال أبو داود : رواه الوليد بن مسلم وعمر بن عبد الواحد في هذا

— لبعض المصالح ويرى أنه جوز النبي صلى الله عليه وسلم لذلك فكذا كان يرى
أن من عرض له مصلحة اقتضت الجمع في حقه فالجمع في حقه سنة . قاله السندی
والحديث أخرجه النسائي .

(أتاني الليلة آت) هو جبريل كما في الفتح (فقال صل في هذا الوادي
المبارك) هو وادي العقيق وبقر العقيق بينه وبين المدينة أربعة أميال .
وروى الزبير بن بكار في أخبار المدينة أن تبعاً لما انحدر في مكان عند رجوعه
من المدينة قال هذا عقيق الأرض فسمى العقيق (وقال عمرّة في حجة) برفع عمرّة
في أكثر الروايات وبضمها بإضمار فعل أي جعلتها عمرّة ، وهو دليل على أن
حججه صلى الله عليه وسلم كان قرآناً . قال الشوكاني : وأبعد من قال إن معناه أنه
يعتمر في تلك السفّة بعد فراغ حججه . وظاهر حديث عمر هذا أن حججه صلى الله
عليه وآله وسلم القرآن كان بأمر من الله فكيف يقول صلى الله عليه وآله وسلم
لو استقبلت من أمري ما استدبرت لجعلتها عمرّة فينظر في هذا ، فإن أجيب أنه
لأنما قال ذلك تطييباً لخواطرها أصحابه فهو تفرير لا يليق نسبة مثله إلى الشارع
انتهى كلام الشوكاني (رواه الوليد بن مسلم) واعلم أن هذه الجملة وردت بثلاثة
ألفاظ فقال مسكين عن الأوزاعي قال عمرّة في حجة بلفظ قال وحرف في بين
عمرّة وحجة . وقال الوليد بن مسلم وعمر بن عبد الواحد عن الأوزاعي قل عمرّة —

الحديث عن الأوزاعي * « وَقُلْ عُمْرَةٌ فِي حَجَّةٍ » .

قال أبو داود : وَكَذَّا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ « وَقُلْ عُمْرَةٌ فِي حَجَّةٍ » .

١٧٨٤ — حَدَّثَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ حَدَّثَنَا [أَنْبَاءُ]

— في حجة بلفظ قل صيغة أمر وكذا رواه علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير بلفظ قل وحرف في فهذه متبعة للأوزاعي وفي رواية للبخاري وقل عمره وحجة بحرف الواو العاطفة بين عمره وحجة . قال المنذري : وقال عمره في حجة وفي رواية وقل عمره في حجة وأخرجه البخاري وابن ماجه . وفي لفظ البخاري : وقل عمره وحجة قال بعضهم أي قل ذلك لأصحابك أي أعلمهم أن القران جائز . واحتج به من يقول إن القران أفضل وقال لأنه هو الذي أمر به النبي صلى الله عليه وسلم وأحب . فالرواية الصحيحة وهي قوله عمره وحجة فصل بينهما بالواو . ويحتمل أن يريد أن يحرم بممرة إذا فرغ من حجه قبل أن يرجع إلى منزله وهو كأنه قال إذا حججت فقل لبيك بممرة وتكون في حجتك التي حججت فيها . وقال بعضهم : هو محمول على معنى تحصيلهما جميعاً لأن عمره التمتع واقعة في أشهر الحج وفيه إعلام بفضيلة المسكان والتبرك به والصلاة فيه انتهى . وقال الحافظ المزني في الأطراف : حديث عمر هذا أخرجه البخاري في الحج عن الحميدي عن الوليد بن مسلم وبشر بن بكر . وفي المزارعة عن إسحاق بن إبراهيم عن شعيب بن إسحاق ثلاثتهم عن الأوزاعي . وفي الاعتصام عن سميد بن الربيع عن علي بن المبارك كلاهما عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس عن عمر ، وأبو داود في الحج عن النخعي عن مسكين عن الأوزاعي به ، وابن ماجه فيه عن دحيم عن الوليد بن مسلم به ، وعن أبي بكر بن أبي شيبه عن محمد بن مصعب عن الأوزاعي به انتهى .

عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ مُعْمَرٍ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَدَّثَنِي الرَّبِيعُ بْنُ سَهْبَةَ عَنْ أَبِيهِ
قَالَ : « خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى إِذَا كُنَّا [كَانَ]
بِعُسْفَانَ قَالَ لَهُ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ الْمَذَلِجِيُّ : يَا رَسُولَ اللَّهِ اقْضِ لَنَا قَضَاءَ قَوْمِ
كَأَنَّمَا وَلِدُوا الْيَوْمَ ، فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَدْخَلَ عَلَيْكُمْ فِي حَجِّكُمْ
هَذَا عُمْرَةً ، فَإِذَا قَدِمْتُمْ ، فَمَنْ تَطَوَّفَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَقَدْ
حَلَّ إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي » .

١٧٨٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ نَجْدَةَ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ بْنُ إِسْحَاقَ
عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ . وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى الْمَعْنَى عَنْ ابْنِ
جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ
أَبِي سُفْيَانَ أَخْبَرَهُ قَالَ : « قَصَرْتُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَشْقَصٍ عَلَى
الْمَرْوَةِ ، أَوْ رَأَيْتُهُ يَقْعُرُ عَنْهُ عَلَى الْمَرْوَةِ بِمَشْقَصٍ » .

— (اقض لنا قضاء قوم كأنما ولدوا اليوم) أى بين لنا بياناً وافياً في غاية
الوضوح كالبيان لمن لا يعلم شيئاً قبل اليوم (قد أدخل عليكم في حجكم هذا عمره)
معناه أوجب عليكم عمره بشروعكم في الحج . قاله السندى . وقال الإمام ابن
الأثير : قوله دخلت العمرة في الحج معناه أنها سقط فرضها بوجوب الحج
ودخلت فيه وهذا تأويل من لم يرها واجبة ، فأما من أوجبها فقال معناه أن
عمل العمرة قد دخل عمل الحج فلا يرى على القارن أكثر من إحرام واحد
وطواف وسعى ، وقيل معناه أنها قد دخلت في وقت الحج وشهوره لأنهم كانوا
لا يقيمون في أشهر الحج فأبطل الإسلام ذلك وأجازه انتهى (فقد حل) أى
فكان ينبغي له أن يحل أو الواجب عليه ذلك .

(بمشقص) هو بكسر الميم وإسكان الشين المعجمة وفتح القاف قال أبو عبيد —

قال ابن خلد : إن معاوية لم يذكر خبره .

١٧٨٦ — حدثنا الحسن بن علي ومحمد بن يحيى ومحمد بن خالد التميمي

قالا [قالوا] أخبرنا عبد الرزاق أنبأنا معمر عن ابن طائوس عن أبيه عن ابن عباس أن معاوية قال لله : « ما علمت أني قصرت من رسول الله صلى الله عليه وسلم بمشقص أعرابي على المروة » .

— وغيره : هو نصل السهم إذا كان طويلاً ليس بعريض وقال الخليل : هو سهم فيه نصل عريض يرمى به الوحش . قال النووي : وهذا الحديث محمول على أنه قصر عن النبي صلى الله عليه وسلم في عمرة الجمرات لأن النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع كان قارئاً كما سبق لإيضاحه . وثبت أنه صلى الله عليه وسلم خلق بمنى ، وفرق أبو طلحة رضي الله عنه شعره بين الناس فلا يجوز حل تقصير معاوية على حجة الوداع ، ولا يصح حله أيضاً على عمرة القضاء الواقعة سنة سبع من الهجرة لأن معاوية لم يكن يومئذ مسلماً وإنما أسلم يوم الفتح سنة ثمان هذا هو الصحيح المشهور . ولا يصح قول من حمله على حجة الوداع وزعم أنه صلى الله عليه وسلم كان متمماً لأن هذا غلط فاحش فقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة السابقة في مسلم وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم قيل له ما شأن الناس حلوا ولم تحمل أنت ، فقال إني لبدت رأسي وقلدت هدي فلا أحل حتى أنحر الهدى ، وفي رواية حتى أحل من الحج (أو رأيت) شك من الراوي (يقصر) بصيغة المجهول من التقصير (قال ابن خلد) في حديثه أن معاوية قال ولم يذكر ابن خلد لفظ خبره بل قال عن ابن عباس أن معاوية قال قصرت الحديث . قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

بعد قول المنذرى : وقد قالت حفصة : « ما بال الناس حلوا » الخ — واحتج

زَادَ الْحَسَنُ فِي حَدِيثِهِ : بِحَجَّتِهِ .

— (بحجته) قال السندي : لعل معاوية عنى بالحجة عمرة الجمرات لأنه قد أسلم حينئذ ولا يسوغ هذا التأويل في رواية من روى أنه كان في ذى الحجة أو لعله قصر عنه صلى الله عليه وسلم بقية شعر لم يكن استوفاه الخلاق بعده ، فقصره معاوية على المروة يوم النحر انتهى .

قال الإمام الخطاي : هذا ضنيع من كان متمتعاً وذلك أن المفرد والقارن لا يحلق رأسه ولا يقصر شعره إلا يوم النحر والمتمتع يقصر عند الفراغ من السعى . وفي الروايات الصحيحة أنه لم يحلق ولم يقصر إلا يوم النحر بعد رمي الجمار وهي أولى . ويشبه أن يكون ما حكاه معاوية إنما هو في عمرة اعتمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم دون الحجة المشهورة انتهى . قال السندي : وأخرجه النسائي وليس فيه لحجته وقوله لحجته بمعنى لعمرة . وقد أخرجه النسائي أيضاً وفيه في عمرة على المروة وسمى العمرة حجاً لأن معناهما القصد ، وقد قالت —

== بهذا من قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم تمتع في حجة الوداع تمتاً حل فيه كالقاضي أبي يعلى وغيره وهذا غلط منهم ، فإن العلوم من شأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يحل بعمرة في حجته ، وقد تواتر عنه صلى الله عليه وسلم ذلك وقال : « لولا أن معى الهدى لأحلت » وهذا لا يستريب فيه من له علم بالحديث ، فهذا لم يقع في حجته بل ريب ، وإنما وقع في بعض عمره ، ويتمين أن يكون في عمرة الجمرات ، والله أعلم ، لأن معاوية إنما أسلم يوم الفتح مع أبيه ، فلم يقصر عنه في عمرة الحديبية ، ولا عمرة القضية ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يكن محرماً في الفتح ، ولم يحل من إحرامه في حجة الوداع بعمرة ، فتمين أن يكون ذلك في عمرة الجمرات ، هذا إن كان المحفوظ أنه هو الذي قصر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كان المحفوظ هو الرواية الأخرى ، وهو قوله : « رأيت يقصر عنه على المروة » فيجوز أن يكون في عمرة القضية أو الجمرات حسب ، ولا يجوز في غيرها لما تقدم . والله أعلم .

١٧٨٧ — حدثنا ابنُ مُعَاذٍ أَنبَأَنَا أَبِي أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُسْلِمٍ الْقُرَشِيِّ

سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ : « أَهْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعُمْرَةٍ ، وَأَهْلُ أَصْحَابِهِ بِحَجٍّ » .

١٧٨٨ — حدثنا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ

عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ : « تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَبَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ، فَأَهْدَى وَسَاقَ مَعَهُ الْهَدْيَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، وَبَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَهْلًا بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ أَهْلًا بِالْحَجِّ ، وَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

— حفصة : ما بال الناس حلوا ، ولم تحلل أنت من عمرتك . قيل : إنها تعنى من حجبتك انتهى .

(عن مسلم القرشي) هو بقاف مضمومة ثم راء مشددة . قال السمعاني : هو منسوب إلى بني قرة حتى من عبد القيس قال وقال ابن ماكولا هذا ثم قال وقيل بل لأنه كان ينزل قنطرة قرة . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائي .

(تمتع) قال القاضي : هو محمول على التمتع اللغوي وهو القران آخرأ ومعناه أنه صلى الله عليه وسلم أحرم أولا بالحج مفرداً ثم أحرم بالعمرة فصار قارناً في آخر أمره ، والقارن هو متمتع من حيث اللفظة . ومن حيث المعنى لأنه ترفه باتحاد الميقات والإحرام والفعل ، ويتمين هذا التأويل هنا للجمع بين الأحاديث في ذلك (وبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج) فهو محمول على التلبية في أنشاء الإحرام وليس المراد أنه أحرم في أول أمره بعمرة ثم أحرم بحج ، لأنه يفضى إلى مخالفة الأحاديث فوجب تأويل هذا على موافقتها ويؤيد هذا التأويل (وتمتع الناس الحج) ومعلوم أن كثيراً منهم أو أكثرهم أحرموا بالحج أولا مفرداً —

عليه وسلم بالعمرة إلى الحج ، فَكَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ أَهْدَى فَسَاقَ [وَسَاقَ] الْهَدْيَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُهْدِ ، فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ قَالَ لِلنَّاسِ : مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ شَيْءٍ [لَا يَحِلُّ مِنْهُ شَيْءٌ] حَرُمٌ مِنْهُ حَتَّى يَقْضَى حَجُّهُ ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى فَلْيَطِفْ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَلْيَقْصُرْ وَلْيَحْلِلْ ثُمَّ لِيُهْلَ بِالْحَجِّ وَلْيُهْدِ ، فَمَنْ لَمْ يَحْجِدْ هَذِيكًا فَلْيُضْمِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ . وَطَافَ

— وإنما فسغوه إلى العمرة آخرًا فصاروا ممتنعين فقوله وتمتع الناس بمعنى في آخر الأمر (ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت الخ) معناه بفعل الطواف والسمي والتقصير وقد صار حلالا ، وهذا دليل على أن التقصير أو الحلق نسك من مناسك الحج . وهذا هو الصحيح في مذهب الشافعي ، وبه قال جماهير العلماء ، وقيل إنه استباحة محظور وليس بنسك وهذا ضعيف ، وإما أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتقصير ولم يأمر بالحلق مع أن الحلق أفضل ليبقى له شعر يحلقه في الحج فإن الحلق في تحلل الحج أفضل منه في تحلل العمرة (وليحلل) معناه قد صار حلالا فله فعل ما كان محظورا عليه في الإحرام من الطيب واللباس والنساء والصيد وغير ذلك (ثم ليهل بالحج) أي ويحرم به في وقت الخروج إلى عرفات لا أنه يهل به عقب تحلل العمرة . ولهذا قال تم ليهل فأتى بهم التي هي للتراخي والمهلة (وليهد) والمراد به هدى التمتع فهو واجب بشروط : الأول أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج ، الثاني أن يحج من عامه ، الثالث أن يكون أبقا لا من حاضري المسجد وحاضروه أهل الحرم ومن كان منه على مسافة لا تقصر فيها الصلاة ، الرابع أن لا يعود إلى الميقات لإحرام الحج قاله النووي (فن لم يحج هديا) فالمراد لم يحجده هناك ، إما لعدم الهدى أو لعدم ثمنه وإما لكونه يبساع بأكثر من المثل وإما لكونه موجودا لسكرته لا يبيعه صاحبه في كل هذه —

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ فَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ أَوَّلَ شَيْءٍ
ثُمَّ خَبَّ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ مِنَ السَّبْعِ وَمَشَى أَرْبَعَةَ أَطْوَافٍ ، ثُمَّ رَكَعَ حِينَ
قَضَى طَوَافَهُ بِالْبَيْتِ عِنْدَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ فَأَنَّى الصَّغَا فَطَافَ

— الصور يكون هادماً للهدى فينتقل إلى الصوم سواء كان واجداً لثمنه في بلده أم
لا (فليصم ثلاثة أيام في الحج) هو موافق لنص كتاب الله تعالى ويجب صوم
هذه الثلاثة قبل يوم النحر ويجوز صوم يوم عرفة منها لکن الأولى أن يصوم
الثلاثة قبله والأفضل أن لا يصومها حتى يحرم بالحج بعد فراغه من العمرة فإن
صامها بعد فراغه من العمرة وقبل الإحرام بالحج أجزاءه ، وإن صامها بعد
الإحرام بالعمرة وقبل فراغها لم يجزئه على الصحيح ، فإن لم يصومها قبل يوم
النحر وأراد صومها في أيام التشريق ففي صحته قولان مشهوران للشافعي أحدهما -

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :

بعد قول المنذرى : وفي لفظ مسلم : « لبي بالحج وحده » إلخ - الذين قالوا :
قرن النبي صلى الله عليه وسلم في حجته اختلفت طرقهم في كيفية قرانه : فطائفة قالت :
أحرم بالعمرة أولاً ، ثم أدخل عليها الحج وهذا ظاهر حديث ابن عمر وعائشة كاتقدم
وهي طريقة أبي حاتم بن حبان في صحيحه . قال : هذه الأخبار التي ذكرنا في إفراد
النبي صلى الله عليه وسلم مما تنازع الأئمة فيها من زمان إلى زماننا هذا ، وشنع بها
المعتلة وأهل البدع على أئمتنا ، وقالوا : رويتم ثلاثة أحاديث متضادة في فعل واحد
ورجل واحد وحالة واحدة ، وزعمتم أنها ثلاثها صحاح من جهة النقل ، والعقل يدفع
ما قلتم ، إذ محال أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع كان مفرداً قارناً
متمتماً إلى أن قال : ولو توجه قائل هذا في الخلوة إلى الباري وسأله التوفيق لإصابة
الحق والهداية لطلب الرشد في الجمع بين الأخبار ونفي التضاد عن الآثار ، لعلم بتوفيق
الواحد القهار أن أخبار المصطفى لا تضاد ولا تهاثر ، ولا يكذب بعضها بعضاً ،
إذا صحت من جهة النقل .

[وَطَافَ] بِالصَّامَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعَةَ أَطْوَافٍ ثُمَّ لَمْ يَحِلَّ مِنْ شَيْءٍ ، حَرَّمَ مِنْهُ حَتَّى قَضَى حَجَّهُ وَنَحَرَ هَذِبَهُ يَوْمَ النَّحْرِ وَأَفَاضَ [فَأَفَاضَ] فَطَافَ بِالْبَيْتِ

— من حيث الدليل جوازه . هذا تفصيل مذهب الشافعي وواقفه أصحاب مالك في أنه لا يجوز صوم الثلاثة قبل الفراغ من العمرة وجوزه الثوري وأبو حنيفة ، ولو ترك صيامها حتى مضى العيد والتشريق لزمه قضاؤها عند الشافعي . وقال أبو حنيفة : بفوت صيامها وبإزمه الهدى إذا استطاعه . وأما صوم السبعة فيجب إذا رجع ، وفي المراد بالرجوع خلاف . والصحيح أنه إذا رجع إلى أهله وهذا هو الصواب لهذا الحديث الصحيح الصريح والثاني إذا فرغ من الحج ورجع —

== قال : والفصل بين الجمع في هذه الأخبار : أن النبي صلى الله عليه وسلم أهل بالعمرة حيث أحرم ، كذلك قاله مالك عن الزهري عن عروة عن عائشة : خرج وهو مهمل بالعمرة وحدها ، حتى إذا بلغ سرف أمر أصحابه بما ذكرنا في خبر أفلح ابن حميد ، يعنى بالقسخ إلى العمرة ، فمنهم من أفرد ، ومنهم من أقام على عمرته ، وأما من ساق الهدى منهم فأدخل الحج على عمرته ، ولم يحل ، فأهل صلى الله عليه وسلم بهما معاً حينئذ إلى أن دخل مكة . وكذلك أصحابه الذين ساقوا الهدى .

فكل خبر روى في قرآن النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان ذلك حيث رأوه يهل بهما بعد إدخاله الحج على العمرة ، إلى أن دخل مكة ، فطاف وسعى ، وأمر ثانياً من لم يكن ساق الهدى وكان قد أهل بعمرة أن يتمتع ويحل ، وكان يتلف على ما فاته من الإهلال حيث كان ساق الهدى ، حتى إن بعض الصحابة ممن لم يكن ساق الهدى لم يحلوا ، حيث رأوه صلى الله عليه وسلم لم يحل ، حتى كان من أمره ما وصفنا من دخوله صلى الله عليه وسلم على عائشة وهو مغضب ، فلما كان يوم التروية وأحرم المتمتعون خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى منى وهو يهل بالحج مفرداً ، إذ العمرة التي قد أهل بها في أول الأمر قد انقضت عند دخوله مكة بطوافه بالبيت ، وسعيه بين الصفا والمروة . فحكى ابن عمر وعائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أفرد الحج ، أراداً خروجه إلى منى من مكة من غير أن يكون بين هذه الأخبار تضاد ==

ثُمَّ حَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَرَمٌ مِنْهُ ، وَفَعَلَ النَّاسُ مِثْلَ فِعْلٍ [مِثْلَ مَا فَعَلَ]
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ أَهْدَى وَسَاقَ الْهَدْيَ مِنَ النَّاسِ .

— إلى مكة من منى وهذان القولان للشافعي ومالك ، وبالثاني قال أبو حنيفة ،
ولو لم يصم الثلاثة ولا السبعة حتى عاد إلى وطنه لزمه صوم عشرة أيام قاله النووي
(وطاف رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة الح) فيه إثبات طواف
القدوم ، واستحباب الرمل فيه هو الخيب وأنه يصلي ركعتي الطواف ، وأنهما
يستحبان خلف المقام . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى . —

= أوتها تر وفقنا الله لما يحبه من الجضوع عند ورود السنن إذا صحت والالتقاد لقبولها
واتهام الأتفس وإلحاق الخطأ بها إذا لم يوفق لإدراك حقيقة العواب ، دون القدح فى
السنن ، والتعرج على الآراء المنكوسة والمقاييس المعكوسة ، إنه خير مسئول ،
تم كلامه .

وطائفة قالت : كان مفرداً أولاً ، ثم أدخل العمرة على الحج ، فصار قارئاً ،
فظنوا أن ذلك من خصائصه ، وأنهم يجمعون بذلك بين الأحاديث . وهذا ، مع أن
الأكثر لا يجوزونه ، فلم تأت لفظة واحدة تدل عليه ، بخلاف الأول ، فإنه قد قاله
طائفة ، وفيه أحاديث صحاح .

وطائفة قالت : قرن ابتداء من حين أحرم ، وهو أصح الأقوال ، لحديث عمر
وأنس وغيرهما وقد تقدما .

والذين قالوا : أفرد ، طائفتان :

طائفة ظنت أنه أفرد إفراداً اعتمر عقبه من التعميم . وهذا غلط بلا ريب ، لم
ينقل قط بإسناد صحيح ولا ضعيف ، ولا قاله أحد من الصحابة ، وهو خلاف التواتر
المعلوم من فعله صلى الله عليه وسلم .

وطائفة قالت : أفرد إفراداً اقتصر فيه على الحج ولم يعتمر . والأحاديث الثابتة
التي اتفق أئمة الحديث على صحتها صريحة فى أنه اعتمر عقبه ، فهو باطل قطعاً ، وإن
كان إفراداً مجرداً عن العمرة ، فالأحاديث الصحيحة تدل على خلافه . =

١٧٨٩ — حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ
عَنْ حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهَا قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا شَأْنُ
النَّاسِ قَدْ حَلُّوا وَلَمْ يَحْلِلْ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ ؟ فَقَالَ : إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي
وَقَلَّدْتُ هَذِي فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ الْهَدْيَ .

— (أَنَّهَا قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا شَأْنُ النَّاسِ) هذا دليل للمذهب الصحيح المختار
أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قارئاً في حجة الوداع (من عمرتك) أى العمرة
المضمومة إلى الحج وفيه أن القارن لا يتحلل بالطواف والسعى ولا بدله في تحلله
من الوقوف بعرفات والرمى والخطى والطواف كما في الحاج المفرد (لبدت رأسي
وقلدت هدي) فيه استحباب التلبيد وتقليد الهدى وهما سنتان بالاتفاق وقال —

== والذين قالوا : تمتع . طائفتان :

طائفة قالت : تمتع تمتعاً حل منه . وهذا باطل قطعاً كما تقدم .

وطائفة قالت : تمتع تمتعاً لم يحل منه لأجل الهدى . وهذا وإن كان أقل خطأ
من الذى قبله ، فالأحاديث الصحيحة تدل على أنه قرن ، إلا أن يريدوا بالتمتع القران
فهذا حق .

وطائفة قات : أحرم إحراماً مطلقاً ، ثم عينه بالإفراد ، وهذا أيضاً يكتفى في
رده الأحاديث الثابتة الصريحة .

وطائفة قالت : قرن وطاف طوافين ، وسعى سعيين . والأحاديث الثابتة التى
لا مطمئن فيها تبطل ذلك ، والله أعلم .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقد تأتى « من » بمعنى الباء كقوله : ﴿ يحفظونه من أمر الله ﴾ أى بأمره ،
تريد : ولم تحل أنت بعمرة .

وقالت طائفة : معناه لم تحل من العمرة التى امرت الناس بها .

وقالت طائفة : هذه اللفظة غير محفوظة ، فإن عبيد الله بن عمر لم يذكرها في

==

حديثه ، حكاهما ابن حزم .

— الخطابي : هذا يبين لك أن قد كانت هناك عمرة ولكنه قد أدخل عليها حجة
فصار بذلك قارئاً انتهى . ولم يختلف الناس في أن إدخال الحج على العمرة جائز
ما لم يفسخ الطواف بالبيت للعمرة ، واختلفوا في إدخال العمرة على الحج . قال
المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .

== وقالت طائفة : هى مروية بالمعنى ، والحديث « ولم تحل أنت من حجك » ،
فأبدل لفظ الحج بالعمرة .

وقالت طائفة : الحديث إنما فيه إقراره لها على أنه فى عمرة ، وليس فيه أنها
عمرة مفردة لا حجة معها . وقد أخبر عن نفسه بأنه قرن ، فهو إذن فى حج وعمرة
ومن كان فى حج وعمرة فهو فى عمرة قطعاً .
وهذه الوجوه بعضها واه وبعضها مقارب .

فقول من قال : المراد به من حجك — بعيد جداً ، إذ لا يعبر بالعمرة عن
الحج ، وليس هذا عرف الشرع ، ولا يطلق ذلك إلا إطلاقاً مقيداً ، فيقال : هى
الحج الأصغر .

وقول من قال : إنها ظنت أنه صلى الله عليه وسلم كان فسخ العمرة ، كما أمر
أصحابه ، ولم يحل كما أحلوا — بعيد جداً ، فإن هذا الظن إنما كان يظهر بإحلاله ،
فيه يكون معتمراً فكيف تظن أنه قد فسخ بعمرة ، وهى تراه لم يحل ؟

وأما قول من قال : معناه لم تحل بعمرة ، و « من » بمعنى الباء — فتعسف
ظاهر ، وإضافة العمرة إليه تدل على أنها عمرة مختصة به هو فيها .

وأما قول من قال : معناه لم تحل من العمرة التى أمرت الناس بها — ففاسد ،
فإنه كيف يحل من عمرة غيره ؟ وحفصة أجل من أن تسأل هذا السؤال ؟
وأما قول من قال : إن هذه اللفظة غير محفوظة ، ولم يذكرها عبيد الله —
خطأ من وجهين :

أحدهما : أن مالكاً قد ذكرها ، ومالك مالك .

والثانى : أن عبيد الله نفسه قد ذكرها أيضاً ، ذكره مسلم فى الصحيح عن
يحيى بن سعيد عن عبيد الله ، فذكر الحديث ، وفيه : « ولم تحل من عمرتك » . ==

٢٥ - باب الرجل يهل بالحج ثم يجعلها عمرة

١٧٩٠ - حدثنا هناد بن ينفى ابن السري عن ابن أبي زائدة أنبأنا محمد بن إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن سليمان بن الأسود أن أبا ذر كان يقول في من حج ثم مسحها بماء لم يكن ذلك إلا للركب الذين كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(باب الرجل يهل الخ)

(إلا للركب) بفتح الراء وسكون الكاف ، قال ابن الأثير : ركب اسم من أسماء الجمع كنفرة ورهط ، والراكب في الأصل هو راكب الإبل خاصة ثم اتسع فيه فأطلق على كل من ركب دابة انتهى . ويجيء تحقيق الحديث في آخر الباب . قال المنذرى : وقد أخرج مسلم في صحيحه من حديث يزيد بن شريك التيمي وأخرجه النسائي وابن ماجه .

== وقول من قال مروية بالمعنى - بعيد أيضاً .

فالوجه الأخير أقربها إلى الصواب : وهو أنه ليس فيه إلا الإخبار عن كونه في عمرة ، وهذا لا ينفي أن يكون في حجة .

وأجود منه أن يقال . المراد بالعمرة المنعة ، وقد تقدم أن التمتع يراد به القران ، والعمرة تطلق على التمتع ، فيكون المراد لم تحل من قرانك وصمته عمرة ، كما يسمى تمتعاً ، وهذه لغة الصحابة كما تقدم ، والله اعلم .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله : وهذا الحديث قد تضمن أمرين : أحدهما : فعل الصحابة لها ، وهو بلال بن رباح رضي الله عنه ، وهذا الرواية . والثاني : اختصاصهم بها دون غيرهم ، وهذا رأى ، فروايته حجة ، ورأيه غير حجة ، وقد خالفه فيه عبد الله بن عباس ، وأبو موسى الأشعري . وقد حمل طائفة على أن الذي اختص به هو وجوب الفسخ عليهم حتماً ، وأما غيرهم فيستحب له ذلك ، هذا إن كان مراده تمتع الفسخ ، وإن كان المراد مطلق المتمتع فهو خلاف الاجماع والسنة المتواترة . والله أعلم .

١٧٩١ - حدثنا الثَّقَلِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ أَنبَأَنَا [أَخْبَرَنِي] رَبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ الْحَارِثِ بْنِ بِلَالٍ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَسَخُّ الْحَجِّ لَنَا خَاصَّةٌ أَوْ لِمَنْ بَعْدَنَا ؟ قَالَ بَلْ لَكُمْ خَاصَّةٌ » .

- (قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَسَخُّ الْحَجِّ لَنَا خَاصَّةٌ أَوْ لِمَنْ بَعْدَنَا ، قَالَ بَلْ لَكُمْ خَاصَّةٌ) قال الخطابي : قد قيل إن الفسخ إنما وقع إلى العمرة لأنهم كانوا يحرمون العمرة في أشهر الحج ولا يستبجحونها فيها ، ففسخ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحج عليهم وأمرهم بالعمرة في زمان الحج ليزولوا عن شبهة الجاهلية ولتمسكوا بما تبين لهم في الإسلام وقد بين صلى الله عليه وآله وسلم أنه ليس لمن بعدهم ممن أحرم بالحج أن يفسخه . وقد اتفق أهل العلم على أنه إذا فسد حجه مضى فيه مع الفساد ، واختلفوا فيما بين أهل مجتبهين ، فقال الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه : لا يلزمه إلا حجة واحدة ، ومن حجتهم في ذلك أن المضي فيها لا يلزم وأن فعله لم يصح بالإجماع وقال أبو حنيفة وأصحابه : يرفض أحدهما إلى قابل لأنه يكون في معنى النسخ ، وقد أخبر صلى الله عليه وآله وسلم أن فسح الحج كان لهم خاصاً دون من بعدهم وقال سفيان الثوري : يلزمه حجة وعمرة من عامه ويهريق دماً ويحج من قابل . وحكى عن مالك أنه قال يصير قارناً وعليه دم ، ولا يلزمه على مذهب الشافعي شيء من عمرة ولا دم ولا قضاء من قابل انتهى

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله : وقد قال عبد الله بن أحمد : سألت أبي عن حديث بلال بن الحرث المزني في فسح الحج ؟ فقال : لا أقول به ، وليس إسناده بالمعروف ، ولم يروه إلا الدراوردي وحده . وقال عبد الحق : الصحيح في هذا قول أبي ذر غير مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وقال ابن القطان : فيه الحرث بن بلال عن أبيه بلال بن الحرث ، والحرث بن بلال لا يعرف حاله .

— قلت : قال المنذرى . حديث بلال أخرجه النسائى وابن ماجه . قال الدارقطنى : تفرد به ربيعة بن أبى عبد الرحمن عن الحارث عن أبيه وتفرد به عبد العزيز الدراوردى عنه . هذا آخر كلامه . والحارث بن بلال شبه المجهول ، وقد قال الإمام أحمد فى حديث بلال هذا إنه لا يثبت . هذا آخر كلامه . وحديث أبى ذر فى ذلك صحيح . انتهى . وفى المنتقى قال أحمد بن حنبل : حديث بلال ابن الحارث عندى ليس يثبت ولا أقول به ولا يعرف هذا الرجل يعنى الحارث ابن بلال . وقال : أ رأيت لو عرف الحارث بن بلال إلا أن أحد عشر رجلا من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم يروون ما يروون من الفسخ أين يقع الحارث بن بلال منهم . وقال فى رواية أبى داود : ليس يصح حديث فى أن الفسخ كان لهم خاصة ، وهذا أبو موسى الأشعرى يفتى به فى خلافة أبى بكر وشطاراً من خلافة عمر ، ويشهد لما قاله قوله فى حديث جابر بل هى للأبد . وحديث أبى ذر موقوف وقد خالفه أبو موسى وابن عباس وغيرهما انتهى .

وقال ابن القيم فى زاد المعاد : نحن نشهد بالله أن حديث بلال بن الحارث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو غلط عليه ، قال ثم كيف يكون هذا ثابتاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عباس يفتى بخلافه وينظر عليه طول عمره بمشهد من الخاص والعامة وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون ولا يقول له رجل واحد منهم هذا كان مختصاً بنا ليس لغيرنا انتهى وقد روى عن عثمان مثل قول أبى ذر فى اختصاص ذلك بالصحابى ولكنهما جميعاً مخالفان للمروى عن النبى صلى الله عليه وسلم أن ذلك للأبد بمحض الرأى . قاله الشوكانى .

وأما حديث أبى ذر من أن المتعة فى الحج كانت لهم خاصة فيرده لإجماع المسلمين على جوازها إلى يوم القيامة . ومن جملة ما احتج به المانعون من الفسخ —

٢٦ - باب الرجل يحج عن غيره

١٧٩٢ - حدثنا القَعْنَبِيُّ عن مَالِكٍ عن ابنِ شِهَابٍ عن سُلَيْمَانَ
ابنِ يَسَارٍ عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « كَانَ الْفَضْلُ بْنُ هُبَّاسٍ رَدِيفَ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَمٍ تَسْتَفْتِيهِ ، فَجَعَلَ
الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَضْرِبُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِّ الْآخَرِ ، فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ فَرِيضَةَ اللَّهِ
عَزَّ وَجَلَّ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكَتُ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَنْتَبِثَ
عَلَى الرَّاحِلَةِ أَفَأَحُجُّ عَنْهُ قَالَ نَعَمْ وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ .

— أن مثل ما قاله عثمان وأبو ذر لا يقال بالرأى ، ويحاسب بأن هذا من مواطن
الاجتهاد وبما للرأى فيه مدخل ، على أنه قد ثبت في الصحيحين عن عمران بن
حصين أنه قال : تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونزل القرآن فقال رجل
برأيه ما شاء ، فهذا تصریح من عمران أن المنع من التمتع بالعمرة إلى الحج من
بعض الصحابة إنما هو من محض الرأى ، فكما أن المنع من التمتع على العموم
من قبيل الرأى كذلك دعوى اختصاص التمتع الخاص أعنى به الفسخ بجماعة
مخصوصة . وقد أطال الكلام ابن القيم في ذلك والله أعلم .

(باب الرجل يحج عن غيره)

(امرأة من ختم) بالخاء المعجمة مفهومة فثلثة ساكنة فمبين مهملة غير
منصرف للعامة ووزن الفعل أو التأنيث لكونه اسم قبيلة معروفة (فجعل الفضل
ينظر إليها) وأعجبه حسنهما (وتنظر إليه) وكان الفضل رجلاً جويلاً (أدركت
أبى) حال كونه (شيخاً) منصوب على الحال وقوله (كبيراً) يصح صفة
ولا ينافى اشتراط كون الحال نكرة إذ لا يخرج ذلك عنها (لا يستطيع أن) —

— صفة ثمانية ويحتمل الحال ووقع في بعض ألفاظه وإن شدته خشيت عليه (أفأحج)
 نيابة (عنه قال نعم) أى حجبى عنه (وذلك) أى جميع ما ذكر (فى حجة الوداع)
 قال فى سبيل السلام : فى الحديث روايات أخر ، ففى بعضها أن السائل رجل
 وأنه سأل هل يحج عن أمه ، فيجوز تعدد القضية . وفى الحديث دليل على أنه
 يحزى الحج عن المكلف إذا كان ميثوساً منه القدرة على الحج بنفسه مثل
 الشيخوخة فإنه ميثوس زوالها ، وأما إذا كان عدم القدرة لأجل مرض أو جنون
 يرجى برؤهما فلا يصح . وظاهر الحديث مع الزيادة أنه لا بد فى صحة التمتع
 عنه من الأمرين عدم ثباته على الرحلة والخشية عن الضرر عليه من شدة ، فمن
 لا يضره الشد كالذى يقدر على الحفة لا يحزى حج الغير عنه . ويؤخذ من الحديث
 أنه إذا تبرع أحد بالحج عن غيره لزمه الحج عن ذلك الغير وإن كان لا يجب
 عليه الحج ، ووجهه أن المرأة لم تبين أن أباه مستطيع بالزاد والراحلة ولم يستفصل
 صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك ، ورد هذا بأنه ليس فى الحديث إلا الإجزاء
 لا الوجوب فلم يتعرض له ، وبأنه يجوز أنها قد عرفت وجوب الحج على أبيها
 كما يدل له قولها إن فريضة الله على عباده فى الحج ، فإنها عبادة دالة على علمها
 بشرط دليل الوجوب وهو الاستطاعة . واتفق القائلون بإجزاء الحج عن فريضة
 الغير بأنه لا يحزى إلا عن موت أو عدم قدرة من عجز ونحوه بخلاف النفل
 فإنه ذهب أحمد وأبو حنيفة إلى جواز النيابة عن الغير فيه مطلقاً للتوسيع
 فى النفل ، وذهب بعضهم إلى أن الحج عن فرض الغير لا يحزى أحداً وأن هذا
 الحكم يختص بصاحبة هذه القصة وإن كان الاختصاص خلاف الأصل إلا أنه
 استدلل بزيادة رواية فى الحديث بلفظ : حجبى عنه وليس لأحد بمذك ، ورد بأن
 هذه الزيادة رويت بإسناد ضعيف . وعن بعضهم أنه يختص بالولد ، وأجيب
 عنه بأن القياس عليه دليل شرعى ، وقد نبه صلى الله عليه وآله وسلم على العلة
 بقوله فى الحديث . فدين الله أحق بالقضاء » فجعله ديناً والدين يصح أن يقضيه —

١٧٩٣ - حدثنا حَفْصُ بْنُ عُمرَ وَمُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ بِمَعْنَاهُ قَالَ
أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ بْنُ الثَّغَمَانِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ عَمْرٍو بْنِ أَوْسٍ عَنْ أَبِي رَزِينٍ قَالَ
حَفْصُ فِي حَدِيثِهِ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَامِرٍ أَنَّهُ قَالَ « يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبِي شَيْخٌ
كَبِيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ الْحُجَّ وَالْعُمْرَةَ وَلَا الظَّنَّ مَعًا قَالَ اخْبُجْ عَنْ أَبِيكَ
وَاعْتَمِرْ » .

— غير الولد بالاتفاق . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وقد أخرجه
أيضاً البخارى ومسلم والترمذى والنسائى من حديث عبد الله بن عباس عن الفضل
ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .
(عن أبي رزين) هو لقيط العقيلي (ولا الظن) بكسر الظاء وبفتح العين
وسكونها مصدر ظنن يظنن بالضم إذا سار . قاله السيوطى وقال السندى :
الظن بفتحيتين أو سكون الثانية ، وفى الجمع الظنن الراحلة أى لا يقوى على
السير ولا على الركوب من كبر السن (قال اخبج عن أبيك واعتمر) الحديث
يدل على جواز حج الولد عن أبيه العاجز عن المشى ، واستدل به على وجوب
الحج والعمرة . وقد جزم بوجوب العمرة جماعة من أهل الحديث وهو المشهور
عن الشافعى وأحمد وبه قال إسحاق والثورى والمزنى والمشهور عن المالكية أن
العمرة ليست بواجبة وهو قول الحنفية ولا خلاف فى المشروعية . قال المنذرى :
وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى حسن صحيح . وقال الإمام
أحمد : لا أعلم فى إيجاب العمرة حديثاً أجود من هذا ولا أصح منه . —

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :

قول الإمام أحمد ، قال البيهقى قال مسلم : سمعت أحمد بن حنبل يقول — فذكره
وفى سنن ابن ماجه بإسناد على شرط الصحيحين عن عائشة قالت : « يا رسول الله ،
هل على النساء جهاد ؟ قال : جهاد لا قتال فيه ، الحج والعمرة » .
==

١٧٩٤ - حدثنا إسحاق بن إسماعيل الطالقاني وهناد بن السري المعنى واحد قال إسحاق أخبرنا عبدة بن سليمان عن ابن أبي هريرة عن قتادة عن عذرة عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يقول لبيك عن شبرمة ، قال من شبرمة ؟ قال أخ لي أو قريب لي قال حججت عن نفسك ؟ قال لا ، قال حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة » .

— (يقول لبيك عن شبرمة) بضم الشين المعجمة فموحدة ساكنة (أو قريب لي) شك من الراوى والحديث أخرجه أيضاً ابن حبان وصححه والبيهقي قال إسناده صحيح وليس في هذا الباب أصح منه ، وقد روى موقوفاً والرفع زيادة بغير —

== واحتج من نفي الوجوب بحديث جابر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العمرة ، أواجبة هي ؟ قال : لا ، وأن تعتمر خير لك » ، رواه الترمذي من حديث الحجاج بن أرطاة عن محمد بن المنكدر عن جابر وقال . حسن صحيح . قال البيهقي : كذا رواه الحجاج مرفوعاً ، والمحفوظ إنما هو عن جابر موقوف عليه غير مرفوع . وقد نوّش الترمذي في تصحيحه ، فإنه من رواية الحجاج بن أرطاة ، وقد ضعف ، ولو كان ثقة فهو مدلس كبير ، وقد قال : عن محمد بن المنكدر ، لم يذكر سمعاً ، ولا ريب أن هذا قاذح في صحة الحديث .

وقد قال الشافعي : ليس في العمرة شيء ثابت بأنها تطوع ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد ضعيف ، لا تقوم بمثله حجة . ثم كلامه . قال البيهقي . وروى ابن لميعة عن عطاء عن جابر مرفوعاً : « الحج والعمرة فريضة واجبتان » ، قال البيهقي : وهذا أيضاً ضعيف لا يصح . فقد سقط الاحتجاج برواية جابر من الطريقين . وفي سنن ابن ماجه من حديث عمر بن قيس . أخبرني طلحة بن يحيى عن محمد بن إسحاق عن طلحة بن عبيد الله : أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الحج جهاد ، والعمرة تطوع » رواه عن هشام بن عمار عن الحسن ابن يحيى الحشني .

٢٧ — باب كيف التلبية

١٧٩٥ حدثنا القَعْنَبِيُّ عن مَالِكٍ عن نَافِعٍ عن عَبْدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ « أَنْ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ . لَبَّيْكَ »

— قبولها إذا جاءت من طريق ثقة وهي ههنا كذلك لأن الذي رفعه عبدة بن سليمان قال الحافظ وهو ثقة يمتنع به في الصحيحين ، وتابعه على رفعه محمد بن بشر ومحمد ابن عبيد الله الأنصاري ، وكذا رجح عبد الحق وابن القطان رفعه ، وقد رجح الطحاوي أنه موقوف ، وقال أحمد رفعه خطأ . وقال ابن المنذر : لا يثبت رفعه . وقد أطال الكلام الحافظ في التاخير ومال إلى صحة وظاهر الحديث أنه لا يجوز لمن لم يحج عن نفسه أن يحج عن غيره وسواء كان مستطيعاً أو غير مستطيع لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يستفصل هذا الرجل الذي سمعه يلبى عن شربة ، وهو ينزل منزلة العموم ، وإلى ذلك ذهب الشافعي . وقال الثوري : إنه يجزىء حج من لم يحج عن نفسه ما لم يتضيق عليه . قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه . وقال البيهقي : هذا إسناد صحيح ليس في الباب أصح منه .

(باب كيف التلبية)

هي مصدر ابي كزكي تزكية أى كيف قال لبيك ، وهو عند ابن سيبويه والأكثرين مثنى لقلب ألفه ياء مع المظهر وليست ثنيته حقيقة بل من الثناء لفظاً ومعناها التكثير والمبالغة وهو منصوب على المصدر بدامل مضمر أى أجبته إجابة بعد إجابة إلى ما لا نهاية له . قال ابن عبد البر : قال جماعة من أهل العلم : معنى التلبية إجابة دعوة إبراهيم حين أذن في الناس بالحج (اللهم لبيك) أى يا الله أجبناك فيما دعوتنا . وأخرج أحمد بن منيع في مسنده وابن أبي حاتم من طريق قابوس بن أبي غلبان عن أبيه عن ابن عباس قال : لما فرغ إبراهيم عليه السلام من بناء البيت قول له أذن في الناس بالحج ، قال رب وما يبلغ صوتى قال أذن —

لَا شَرِيكَ لَكَ كَلْبَيْكَ . إِنْ أَحْمَدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ ، وَالْمَلِكَ لَا شَرِيكَ لَكَ . قَالَ
وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمرَ زَيْدُ فِي تَلْمِيذِيهِ كَلْبَيْكَ كَلْبَيْكَ كَلْبَيْكَ وَسَعْدَيْكَ
وَالْخَيْرُ بَيْدَيْكَ وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ .

— وعلى البلاغ ، قال فنأدى إبراهيم يا أيها الناس كتب عليكم الحج إلى البيت
العتيق ، فسمعه من بين السماء والأرض ، أفلا ترون أن الناس يجهنون من أقصى
الأرض يلبون . ومن طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وفيه فأجابوه
بالتلمية في أصلاب الرجال وأرحام النساء ، وأول من أجابه أهل اليمن فليس حاج
يخرج من يومئذ إلى أن تقوم الساعة إلا من كان أجاب إبراهيم يومئذ (إن الحمد)
روى بكسر الهمزة على الاستعفاف ، كأنه لما قال ليبيك استأنف كلاماً آخر فقال
إن الحمد ، وبالفتح على التعليل كأنه قال أجبتك لأن الحمد والنعمة لك ، والكسر
أجود عند الجمهور وحكاة الزمخشري عن أبي حنيفة وابن قدامة عن أحمد
ابن حنبل وابن عبد البر عن اختيار أهل العربية لأنه يقتضي أن تكون الإجابة
مطلقة غير معلة ، فإن الحمد والنعمة لله على كل حال والفتح يدل على التعليل ،
لكن قال في اللامع والعدة إنه إذا كسر صار للتعليل أيضاً من حيث أنه
استئناف جواباً عن سؤال عن العلة (والنعمة لك) بكسر النون الإحسان والمنة
مطلقاً وهي بالنصب على الأشهر عطفاً على الحمد ، ويمحوز الرفع على الابتداء والخبر —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

في معنى التلمية ثمانية أقوال :

أحدها : إجابة لك بعد إجابة ، ولهذا المعنى كررت التلمية . إيماناً بتكرير الإجابة .

الثاني : أنه انقياد ، من قولهم لب الرجل ، إذا قبضت على تلايبه ، ومنه : لبيته

بردائه . والمعنى : انقذت لك ، وسعت نفسي لك خاضعة ذليلة ، كما يفعل بمن لب

بردائه ، وقبض على تلايبه .

— محذوف للدلالة خبر إن تقديره إن الحمد لك والنعمة مستقرة لك . وجوز ابن الأنباري أن يكون الموجود خبر المبتدأ وخبر إن هو المحذوف (والملك) بضم الميم والنصب عطفاً على اسم إن وبالرفع على الابتداء والخبر محذوف تقديره والملك كذلك (وسعديك) هو من باب لبيك فيأتي فيه ما سبق ومعناه أسعدني إسعاداً بعد إسعاد ، فالمصدر فيه مضاف للفاعل وإن كان الأصل في معناه أسعدك بالإجابة إسعاداً بعد إسعاد على أن المصدر فيه مضاف للمفعول . وقيل المعنى مساعدة على طاعتك بعد مساعدة فيكون من المضاف المنصوب (والرغبة إليك) بفتح الراء والمد وبضمها مع القصر كالعلاء والعلا والفتح مع القصر ومعناه الطاب والمسالمة ، يعنى أنه تعالى هو المطلوب المسئول منه فيبديه جميع الأمور (والعمل) له سبحانه لأنه المستحق للعبادة وحده . وفيه حذف يشمل —

== الثالث : أنه من لب بالمسكان ، إذا قام به وإزمه . والمعنى : أنا مقيم على طاعتك ملازم لها . اختاره صاحب الصحاح .

الرابع : أنه من قولهم : دارى تلب دارك ، أى تواجهها وتقابلها ، أى مواجهتك بما تحب متوجه إليك . حكاه في الصحاح عن الخليل .

الخامس . معناه حباً لك بعد حب ، من قولهم . امرأة لبة ، إذا كانت محبة لولدها . السادس . أنه مأخوذ من لب الشيء ، وهو خالسه ، ومنه لب الطعام ، ولب الرجل عقله وقلبه . ومعناه : أخلصت لبي وقلبي لك ، وجملت لك لبي وخالصتى . السابع : أنه من قولهم : فلان رضى اللب ، وفى لب رضى ، أى فى حال واسعة منشرح الصدر . ومعناه : إنى منشرح الصدر متسع القلب لقبول دعوتك وإجابتها ، متوجه إليك بلب رضى ، يوجد الحب إلى محبوبه ، لا بكره ولا تكلف .

الثامن : أنه من الإلباب ، وهو الاقتراب ، أى اقتراباً إليك بعد اقتراب ، كما يتقرب الحب من محبوبه .

و « سعديك » : من المساعدة ، وهى المطاوعة . ومعناه : مساعدة فى طاعتك وما تحب بعد مساعدة . قال الحرزى : ولم يسمع « سعديك » مفرداً .

==

— أن تقديره والعمل إليك أى إليك القصد به والانتباه به إليك لتجازى عليه
 ووقع عند مسلم من رواية موسى بن عقبة عن نافع وغيره عن ابن عمر « كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استوت به راحلته عند مسجد ذى الحليفة أهل
 فقال لبيك » الحديث . وللبخارى فى اللباس من طريق الزهرى عن سالم عن
 أبيه « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل ملبداً يقول لبيك اللهم لبيك »
 الحديث . وقال فى آخره لا يزيد على هذه الكلمات . زاد مسلم من هذا الوجه
 قال ابن عمر كان عمر يهل بهذا ويزيد لبيك وسعديك والخير فى يديك والرباء
 إليك والعمل وهذا القدر فى رواية مالك أيضاً عنده عن نافع عن ابن عمر أنه —

== و « الرباء إليك » يقال بفتح الراء مع المد ، وبضمها مع القصر . ومعناها
 الطلب والسألة والرغبة .

واختلف النحاة فى الباء فى « لبيك » . فقال سيديويه : هى ياء التثنية .
 وهو من الملتزم نصبه على المصدر ، كقولهم : حمداً وشكراً وكرامة ومسرة .
 والتمزوا تثنيتة إيداناً بتكرير معناه واستدامته . والتمزوا إضافته إلى ضمير المخاطب
 لما خصوه بإجابة الداعى . وقد جاء إضافته إلى ضمير للغائب نادراً ، كقول الشاعر :
 دعوت لما نابى مسوراً فلبى فلبى يدى مصور
 والتثنية فيه كالتثنية فى قوله تعالى ﴿ ثم ارجع البصر كرتين ﴾ وليس المراد مما
 يشفع الواحد فقط . وكذلك « سعديك ودوايك » .

وقال يونس : هو مفرد ، والباء فيه مثل عليك وإليك ولديك .
 ومن حجة سيديويه على يونس : أن « على » و « إلى » يختلفان بحسب الإضافة ،
 فإن جراً مضمراً كانا بالياء ، وإن جراً ظاهراً كانا بالألف . فلو كان « لبيك »
 كذلك لما كان بالياء فى جميع أحواله سواء أضيف إلى ظاهر أو مضمّر ، كما قال :
 فلبى يدى مسور .

وقالت طائفة من النحاة : أصل الكلمة لبا لبا ، أى إجابة بعد إجابة ، فتقل عليهم
 تكرار الكلمة ، فجعلوا بين اللفظين ليكون أخف عليهم ، فجاءت التثنية وحذف
 التنوين لأجل الإضافة .

— كان يزيد فيها فذكر نحوه فعرف أن ابن عمر اقتدى في ذلك بأبيه واستقل به على استحياب الزيادة على ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك . قال الطحاوى بعد أن أخرجه من حديث ابن عمر وابن مسعود وعائشة وجابر وعمر بن عبد كرم : أجمع المسلمون جميعاً على هذه التلبية غير أن قوماً قالوا لا بأس أن يزيد من الذكر لله ما أحب وهو قول محمد والثوري والأوزاعي ، واحتجوا بحديث أبي هريرة يعنى الذى أخرجه النسائى وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم قال « من تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم : لبّيك إله الحق لبّيك » ويزيد ابن عمر المذكورة . وخالفهم آخرون فقالوا : لا ينبغي أن يزداد على —

== وقد اشتملت كلمات التلبية على قواعد عظيمة وفوائد جليلة :

إحداها : أن قولك « لبّيك » يتضمن إجابة داع دعائك ومناد ناداك ، ولا يصح في لغة ولا عقل إجابة من لا يتكلم ولا يدعو من أجابه .

الثانية : أنها تتضمن المحبة كما تقدم ، ولا يقال لبّيك إلا لمن تحبه وتعظمه ، ولهذا قيل في معناها : أنا مواج لك بما تحب ، وأنها من قولهم : امرأة لية ، أى محبة لولدها .

الثالثة : أنها تتضمن التزام دوام العبودية ، ولهذا قيل : هى من الإقامة ، أى أنا مقيم على طاعتك .

الرابعة . أنها تتضمن الخضوع والذل ، أى خضوعاً بعد خضوع ، من قولهم . أنا ملب بين يديك ، أى خاضع ذليل .

الخامسة . أنها تتضمن الإخلاص ، ولهذا قيل . إنها من اللب ، وهو الخالص . السادسة أنها تتضمن الافرار بسمع الرب تعالى ، إذ يستحيل ان يقول الرجل لبّيك لمن لا يسمع دعاءه .

السابع . أنها تتضمن التقرب من الله ، ولهذا قيل . إنها من الإلباب ، وهو التقرب .

الثامنة . أنها جعلت في الإحرام شعاراً لانتقال من حال إلى حال ، ومن منسك إلى منسك ، كما جعل التكبير في الصلاة سبباً ، للانتقال من ركن إلى ركن ، ولهذا كانت السنة أن يلبي حتى يشرع في الطواف ، فيقطع التلبية ، ثم إذا سار لبي حتى يقف بعرفة فيقطعها ثم يلبي حتى يقف بمنزلة فيقطعها ثم يلبي حتى يرمى جمرة العقبة ==

— ماعلمه رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس كافي حديث عمرو بن معد يكرب ثم فعله هو ولم يقل لبوا بما شئتم مما من جنس هذا ، بل علمهم كما علمهم التكبير في الصلاة فكذا لا ينبغي أن يتعدى في ذلك شيئاً مما علمه ، ثم أخرج حديث عاصم بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أنه سمع رجلاً يقول : لبيك ذا المعارج ، فقال إنه لذو المعارج وما هكذا كننا نلبي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى . وسيأتى بعض الكلام فيه .

== فيقطعها بالتلبية شعار الحج والتقل في أعمال الناسك . فالحاج كلما انتقل من ركن إلى ركن قال « لبيك اللهم لبيك » كما أن المصلي يقول في انتقاله من ركن إلى ركن « الله اكبر » فإذا حل من نسكه قطعها ، كما يكون سلام المصلي قاطعاً لتكبيره . التاسعة : أنها شعار التوحيد ملة إبراهيم ، الذي هو روح الحج ومقصده ، بل روح العبادات كلها والمقصود منها . ولهذا كانت التلبية مفتاح هذه العبادة التي يدخل فيها بها . العاشرة . أنها متضمنة لمفتاح الجنة وباب الإسلام الذي يدخل منه إليه ، وهو كلمة الإخلاص والشهادة لله بأنه لا شريك له . الحادية عشرة : أنها مشتملة على الحمد لله الذي هو من أحب ما يتقرب به العبد إلى الله ، وأول من يدعى إلى الجنة أهله ، وهو فاتحة الصلاة وخاتمتها . الثانية عشرة . أنها مشتملة على الاعتراف لله بالنعمة كلها ، ولهذا عرفها باللام المفيدة للاستغراق ، أي النعم كلها لك ، وانت موليتها والنعم بها . الثالثة عشرة . أنها مشتملة على الاعتراف بأن الملوك كاه لله وحده ، فلا ملك على الحقيقة لغيره . الرابعة عشرة . أن هذا المعنى يؤكد الثبوت بأن مقتضية تحقيق الخبر وتثبيته وأنه مما لا يدخله ريب ولا شك .

الخامسة عشرة : في « إن » وجهان : فتحها وكسرها ، فمن فتحها تضمنت معنى التعليل ، أي لبيك لأن الحمد والنعمة لك ، ومن كسرها كانت جملة مستقلة مستأنفة ، تتضمن ابتداء الثناء على الله ، والثناء إذا كثرت جملة وتعددت كان أحسن من قلتها ، وأما إذا فتحت فإنها تقدر بلام التعليل المحذوفة معها قياساً ، والمعنى لبيك لأن الحمد لك ==

— ثم اعلم أن في حكم التلبية أربعة مذاهب : الأول — أنها سنة من السنن لا يجب بتركها شيء . وهو قول الشافعي وأحمد . والثاني — واجبة ويجب تركها دم . حكاه الماوردي عن بعض الشافعية ، وحكاه ابن قدامة عن بعض المالكية ، والخطابي عن ملاك وأبي حنيفة . والثالث — واجبة لكن يقوم مقامها فعل يتعاق بالرجح . قال ابن المنذر قال أصحاب الرأي : إن كبر أو هلك أو سبغ يفوى بذلك الإحرام فهو محرم . الرابع — أنها ركن في الإحرام لا ينعقد بدونها ، حكاه ابن عبد البر —

== والفرق بين بين أن تكون جمل الثناء علة لغيرها وبين أن تكون مستقلة مرادة لنفسها ، ولهذا قال ثعلب : من قال « إن » بالكسر فقد عم ، ومن قال « أن » بالفتح فقد خص . ونظير هذين الوجهين والتعليقين والتبرجيع سواء قوله تعالى حكاية عن المؤمنين ﴿ إنا كنا من قبل ندعوه إنه هو البر الرحيم ﴾ كسر « إن » وفتحها . فمن فتح كان المعنى : ندعوه لأنه هو البر الرحيم » ومن كسر كان الكلام جملة ، إحداهما قوله « ندعوه » ، ثم استأنف فقال « إنه هو البر الرحيم » ، قال أبو عبيد : والكسر أحسن ، ورجحه بما ذكرناه

السادسة عشرة : أنها متضمنة للأخبار عن اجتماع الملك والنعمة والحمد لله عز وجل ، وهذا نوع آخر من الثناء عليه ، غير الثناء بفردات تلك الأوصاف العلية ، فله سبحانه من أوصافه العلى نوعان ، نوع متعلق بكل صفة على انفرادها ، ونوع متعلق راجعاً إليها وهو كمال مع كمال وهو عامة الكمال ، والله سبحانه يفرق في صفاته بين الملك والحمد ، وسوغ هذا المعنى أن اقتران أحدهما بالآخر من أعظم الكمال والملك وحده كمال ، والحمد كمال واقتران أحدهما بالآخر كمال ، فإذا اجتمع الملك المتضمن للقدرة مع النعمة المتضمنة لغاية النفع والإحسان والرحمة مع الحمد المتضمن لعامة الجلال والإكرام الداعي إلى محبته ، كان في ذلك من العظمة والكمال والجلال ما هو أولى به وهو أهله ، وكان في ذكر العندله ومعرفته به من المجذاب قلبه إلى الله وإقباله عليه ، والتوجه بدواعي المحبة كلها إليه ما هو مقصود العبودية ولها ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء . ونظير هذا اقتران الغنى بالكرم ، كقوله : ﴿ فإن ربي غنى كريم ﴾ فله كمال من غناه وكرمه ، ومن اقتران أحدهما بالآخر .

ونظيره اقتران العزة بالرحمة : ﴿ وإن ربك لهو العزيز الرحيم ﴾ .

— عن الثوري وأبي حنيفة وابن حبيب من المالكية وأهل الظاهر قالوا هي نظير
تسكيرة الإحرام للصلاة. وهو قول عطاء أخرجه سعيد بن منصور بإسناد صحيح
عنه قال : التلبية فرض الحج . وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر وطاؤس وعكرمة
وحكى النووي عن داود أنه لا بد من رفع الصوت بها وهذا زائد على أصل
كونها ركناً . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى والترمذى
وابن ماجه .

== ونظيره اقتران العفو بالقدرة : ﴿ وكان الله عفواً قديراً ﴾ .
ونظيره اقتران العلم بالحلم : ﴿ والله عليم حكيم ﴾ .
ونظيره اقتران الرحمة بالقدرة : ﴿ والله قدير والله غفور رحيم ﴾ .
وهذا يطلع ذا اللب على رياض من العلم أنيقات ، ويفتح له باب محبة الله ومعرفته ،
والله المستعان وعليه التكلان .

السابعة عشرة : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أفضل ما قلت أنا والنبيون
من قبلى : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير »
وقد اشتملت بالتلبية على هذه الكلمات بعينها ، وتضمنت معانيها . وقوله « وهو على
كل شيء قدير » لك أن تدخلها تحت قولك فى التلبية « لا شريك لك » . ولك أن
تدخلها تحت قولك « إن الحمد والنعمة لك » ، ولك أن تدخلها تحت إثبات الملك له
تعالى ، إذ لو كان بعض الموجودات خارجاً عن قدرته وملكوته ، واقعاً بمخلوق غيره ،
لم يكن نفي الشريك عاماً ، ولم يكن إثبات الملك والحمد له عاماً ، وهذا من أعظم المحال ،
والملك كله له ، والحمد كله له ، وليس له شريك بوجه من الوجوه .

الثامنة عشرة . أن كلمات التلبية متضمنة للرد على كل مبطل فى صفات الله
وتوحيده ، فإنها مبطللة لقول المشركين على اختلاف طوائفهم ومقالاتهم . ولقول الفلاسفة
وإخوانهم من الجهمية المعطلين لصفات الكمال التى هى متعاقب الحمد ، فهو سبحانه محمود
لذاته ولصفاته ولأفعاله ، فمن جحد صفاته وأفعاله فقد جحد حمده ، ومبطللة لقول
مجوس الأمة لتقدريه الذين أخرجوا من ملك الرب وقدرته أفعال عباده من الملائكة
والجن والإنس ، فلم يثبتوا له عليها قدرة ولا جعلوه خالقاً لها . فعلى قولهم لا نكون ==

١١٩٦ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا يحيى بن سعيد أخبرنا جعفر أخبرنا أبي عن جابر بن عبد الله قال « أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر التلمية مثل حديث ابن عمر قال والناس يزيدون ذا المارج ونحوه من الكلام والنبي صلى الله عليه وسلم يسمع فلا يقول لهم شيئاً .

— (ذا المارج) من أسماء الله تعالى والمارج المصاعد والدرج واحدها معرج ، يريد معارج الملائكة إلى السماء ، وقيل المارج الفواضل العالية كذا في النهاية وفي رواية البيهقي ذا المارج وذا الفواضل (فلا يقول) النبي صلى الله عليه وسلم (لهم شيئاً) فسكوت النبي صلى الله عليه وسلم على قولهم يدل على جواز الزيادة —

= داخله تحت ملكه ، إذ من لا قدرة له على الشيء كيف يكون هذا الشيء داخله تحت ملكه ؟ فلم يحملوا الملك كله لله ، ولم يحملوه على كل شيء قدر ، وأما الفلاسفة فعندهم لا قدرة له على شيء البتة ، فمن علم معنى هذه الكلمات وشهدها وأيقن بها باين جميع الطوائف المعطلة .

التاسعة عشرة : في عطف الملك على الحمد والنعمة بعد كمال الخبر ، وهو قوله . « إن الحمد والنعمة لك والملك » ، ولم يقل إن الحمد والنعمة والملك - لطيفة بديعة ، وهى أن الكلام يصير بذلك جملتين مستقلتين ، فإنه لو قال إن الحمد والنعمة والملك لك ، كان عطف الملك على ما قبله عطف مفرد ، فلما تمت الجملة الأولى بقوله « لك » ثم عطف الملك ، كان تقديره ، والملك لك ، فيكون مساوياً لقوله « له الملك وله الحمد ، ولم يقل له الملك والحمد ، وفائدته تكرار الحمد فيثناء .

العشرون . لما عطف النعمة على الحمد ولم يفصل بينهما بالخبر ، كان فيه إشعار باقترانهما وتلازمهما ، وعدم مفارقة أحدهما للآخر ، فالانعام والحمد قرينان الحادية والعشرون : في إعادة الشهادة له بأنه لا شريك له لطيفة وهى أنه أخبر لا شريك له عقب إجابته بقوله ليك ، ثم أعادها عقب قوله « إن الحمد والنعمة لك =

١١٩٧ — حدثنا القفنبی عن مالک عن عبد الله بن أبي بكر
ابن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن
ابن الحارث بن هشام عن خلاد بن السائب الأنصاري عن أبيه أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أتاني جبرائيل عليه السلام فأمرني

— على التلبية المعينة ، ويدل على جواز ما وقع عند النسائي عن ابن مسعود قال :
كان من تلبية النبي صلى الله عليه وسلم فذكره ، ففيه دلالة على أنه قد كان يلبي
بغير ذلك وما تقدم عن عمر وابن عمر . وروى سعيد بن منصور من طريق
الأسود بن يزيد أنه كان يقول لبيك غفار الذنوب . وفي حديث جابر الطويل
في صفة الحج : حتى استوت به ناقته على البيداء أهل بالتوحيد : لبيك اللهم لبيك
قال : وأهل الناس بهذا الذي يهلون به فلم يرد عليهم شيئاً منه ولزم تلبيته .
والحاصل أن الاختصار على التلبية المرفوعة أفضل لمداومة رسول الله صلى الله عليه
وسلم عليها وأنه لا بأس بالزيادة لكونه لم يردّها عليهم وأقرهم عليها ، وهو قول
الجمهور ، كذا في الفتح . وحكى الترمذي عن الشافعي قال : فإن زاد في التلبية
شيئاً من تعظيم الله فلا بأس وأحب إلى أن يقتصر على تلبية رسول الله صلى الله
عليه وسلم وذلك أن ابن عمر حفظ التلبية عنه ثم زاد من قبله زيادة والله أعلم .
قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه انتهى .

= والملك لا شرك لك » . وذلك يتضمن أنه لا شريك له في الحمد والنعمة الملك ،
والأول يتضمن أنه لا شريك لك في إجابة هذه الدعوة ، وهذا نظير قوله تعالى :
(شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائماً بالقسط ، لا إله إلا هو العزيز
الحكيم) فأخبر بأنه لا إله إلا هو في أول الآية ، وذلك داخل تحت شهادته وشهادة
ملائكته وأولو العلم ، وهذا هو المشهود به ، ثم أخبر عن قيامه بالقسط وهو العدل ،
فأعاد الشهادة بأنه لا إله إلا هو مع قيامه بالقسط .

أَنْ أَمَرَ أَصْحَابِي وَمَنْ مَعِيَ أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالْإِهْلَالِ أَوْ قَالَ بِالتَّلْبِيَةِ
يُرِيدُ أَحَدَهُمَا .

٢٨ - باب متى يقطع التلبية

١٧٩٨ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا وكيع أخبرنا ابن جريج عن
هطاء عن ابن عباس عن الفضل بن عباس « أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ لَبَّى حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ » .

— (أن أمر أصحابي) والحديث استدلل به على استحباب رفع الصوت للرجل
بالتلبية بحيث لا يضر نفسه ، وبه قال ابن رسلان ، وخرج بقوله أصحابي النساء
فإن المرأة لا تجهر بها بل تقتصر على إسماع نفسها . وذهب داود إلى أن رفع
الصوت واجب . قال الشوكاني : وهو ظاهر قوله فأمرني أن أمر أصحابي لاسيما
وأفعال الحج وأقواله بيان لمجمل واجب هو قول الله تعالى ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ
الْبَيْتِ ﴾ وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « خذوا عني مناسككم » قال الخطابي :
يحتج به من يرى التلبية واجبة ، وهو قول أبي حنيفة . وقال : من لم يلب لزمه
دم ، ولا شيء عند الشافعي على من لم يلب . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى
والنسائى وابن ماجه وقال الترمذى : حسن صحيح .

(باب متى يقطع الحاج التلبية)

(لبي حتى رمى جمره العقبة) قال الخطابي : ذهب عامة أهل الحديث في
هذا إلى حديث الفضل بن عباس دون حديث ابن عمر ، وقالوا : لا يزال يلبي
حتى يرمى جمره العقبة إلا أنهم اختلفوا فقال بعضهم : يقطعها مع أول حصاة ،
وهو قول سفيان الثوري وأبي حنيفة وأصحابه ، وكذلك قال الشافعي . وقال
أحمد وإسحاق : يلبي حتى يرمى الجمره ثم يقطعها وقال يلبي حتى تزول الشمس —

١٧٩٩ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُمَيَّرٍ أَخْبَرَنَا
يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ
عَنْ أَبِيهِ قَالَ « غَدَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَاتٍ
مِنَّا الْمَلَكِيُّ وَمِنَّا الْمَكْبَرُ » .

— يوم عرفة فإذا راح إلى المسجدة علمها . وقال الحسن : يلبي حتى يصل الغداة من
يوم عرفة فإذا صلى الغداة أمسك عنها . وكره مالك التلبية لغير الحرم ولم يكرهها
غيره . انتهى . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى
وابن ماجه .

وفى لفظ البخارى ومسلم « لم يزل يلبي حين بلغ الجرة » فذهب الشافعى
وغيره من العلماء إلى أنه يقطع التلبية مع أول حصاة على ظاهر هذا اللفظ، وذهب
بعضهم إلى أنه لا يقطع التلبية حتى يرمى الجرة بأسرها سبع حصيات ، وقول
جابر بن عبد الله فى الحديث الطويل : فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة
وفى حديث ابن مسعود نحوه وذلك يؤيد ما ذهب إليه الشافعى وغيره (قال :
غدونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال النووى : وفى الرواية الأخرى
لمسلم : يهل المهل فلا ينكر عليه ويكبر المكبر فلا ينكر عليه : فيه دلل على
استحبابها فى الذهاب من منى إلى عرفات يوم عرفة والتلبية أفضل وفيه رد على
من : يقطع التلبية بعد صبح يوم عرفة . قال المنذرى : وأخرجه مسلم بنحوه . —

٢٩ - باب متى يقطع المعتمر التلبية

١٨٠٠ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَطَاءٍ
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « يُلَبِّي الْمُعْتَمِرُ حَتَّى
يَسْتَلِمَ الْحَجَرَ » .

قال أبو داود : رَوَاهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ وَهَمَّامٌ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفًا .

(باب متى يقطع المعتمر التلبية)

(حتى يستلم الحجر) قال ابن الأثير : هو افتعل من السلام التحية ، وأهل
اليمين يسمون الركن الأسود الحيا ، أى أن الناس يحيونه بالسلام ، وقيل : هو
افتعل من السلام وهى الحجارة واحدها سلامة بكسر اللام يقال : استقام الحجر
إذا لمسه وتناولته انتهى . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وقال صحيح . هذا
آخر كلامه . وفى إسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وقد تسكلم فيه جماعة
من الأئمة . قال أبو عيسى : حديث ابن عباس حديث صحيح والعمل عليه عند
أكثر أهل العلم ، قالوا لا يقطع المعتمر التلبية حتى يستلم الحجر ، وقال بعضهم :
إذا انتهى إلى بيوت مكة قطع التلبية ، والعمل على حديث النبي صلى الله عليه
وسلم وبه يقول سفيان والشافعى وأحمد وإسحاق انتهى .

قلت : ولفظ الترمذى : حدثنا هناد أخبرنا هشيم عن ابن أبي ليلى عن عطاء
عن ابن عباس قال : يرفع الحديث « إنه كان يسلك عن التلبية فى العمرة إذا
استلم الحجر » انتهى .

٣٠ - باب المحرم يؤدب غلامه

١٨٠١ - حدثنا ابنُ حنبلٍ قال حدثنا ح . وحدثنا محمدُ بنُ عبدِ
 العزيزِ بنِ أبي رزمةَ قال أنبأنا عبدُ الله بنُ إدريسَ أنبأنا ابنُ إسحاقَ عن
 يحيى بنِ عبادِ بنِ عبدِ الله بنِ الزبيرِ عن أبيهِ عن أسماءَ بنتِ أبي بكرٍ
 قالت : « خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُجَّاجًا حَتَّى إِذَا كُنَّا
 بِالْعَرَجِ نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَزَلْنَا ، فَجَلَسْتُ عَائِشَةَ إِلَى
 جَنْبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَجَلَسْتُ إِلَى جَنْبِ أَبِي [أَبِي بَكْرٍ]
 وَكَانَتْ زِمَالَةُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَزِمَالَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَاحِدَةً مَعَ غُلَامٍ لِأَبِي بَكْرٍ فَجَلَسَ أَبُو بَكْرٍ يَنْتَظِرُ أَنْ يَطْلُعَ عَلَيْهِ
 فَطَلَعَ وَلَيْسَ مَعَهُ بَعِيرُهُ قَالَ [فَقَالَ] أَيْنَ بَعِيرُكَ ؟ قَالَ أَضَلَّتْهُ الْبَارِحَةُ ،
 قَالَ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بَعِيرٌ وَاحِدٌ تَضِلُّهُ . قَالَ فَطَفِقَ يَضْرِبُهُ وَرَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَبَسَّمُ وَيَقُولُ انظُرُوا إِلَى هَذَا الْمُحْرِمِ مَا يَصْنَعُ . قَالَ
 ابْنُ أَبِي رِزْمَةَ فَأَيُّ زَيْدٍ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَنْ يَقُولَ انظُرُوا
 إِلَى هَذَا الْمُحْرِمِ مَا يَصْنَعُ وَيَتَبَسَّمُ » .

(باب المحرم يؤدب غلامه)

وبوب ابن ماجه في التوقي في الإحرام (إذا كنا بالعرج) بفتح العين
 وسكون الراء والجميم قرية جامعة من أعمال الفرع على أيام من المدينة (وكانت
 زمالة أبي بكر الخ) بكسر الزاى أى مركوبهما وما كان معهما من أدوات السفر
 واحداً . قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه وفي إسناده محمد بن إسحاق .

٣١ - باب الرجل يحرم في ثيابه

١٨٠٢ - حدثنا محمد بن كثير أنبأنا همام قال سمعت عطاء أنبأنا صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه « أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو بالجعرانة وعليه أثر خلوق ، أو قال صفره ، وعليه جبة فقال : يا رسول الله كيف تأمرني أن أصنع في عمرتى ؟ فانزل الله تبارك وتعالى

(باب الرجل يحرم في ثيابه)

(أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم) في فتح الباري لم أقف على اسمه لكن ذكر ابن فتحون أن اسمه عطاء بن منية . قال ابن فتحون : إن ثبت ذلك فهو أخو يعلى بن منية راوى الخبر ، ويجوز أن يكون خطأ من اسم الراوى فإنه من رواية عطاء عن صفوان بن يعلى بن منية عن أبيه ، ومنهم من لم يذكر بين عطاء ويعلى أحداً ، ويجوز أن يكون عمرو بن سواد إذ في كتاب الشفاء للقاضي عياض عنه قال : أثبت النبي صلى الله عليه وسلم وأنا متخلق الحديث ، لكن عمرو هذا لا يدرك فإنه صاحب ابن وهب (وهو بالجعرانة) بكسر الجيم وسكون العين وتخفيف الراء على الصحيح ، ومنهم من يقول بكسر الجيم والعين المهملة وتشديد الراء . وهذا هو المشهور على الألسنة وهى بين الطائف وهى إلى مكة أدنى في حدود الحرم ، أحرم منه صلى الله عليه وسلم للعمرة وهو أفضل من التمتع عند الشافعية . خلافاً لأبى حنيفة رحمه الله بناء على أن الدليل القول أقوى عنده لأن القول لا يصدر إلا عن قصد ، والفعل يحتمل أن يكون اتفاقاً لا قصدياً ، وقد أمر صلى الله عليه وسلم عائشة أن تعتمر من التمتع وهو أقرب المواضع من الحرم . قاله على القارى (وعليه أثر خلوق) بفتح الخاء المعجمة نوع من الطيب يتخذ من الزعفران وغيره ، حتى كاد يتقاطر الطيب من بدنه -

عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْوَحْيَ ، فَلَمَّا سُرِّيَ عَنْهُ قَالَ : أَيْنَ السَّائِلُ عَنْ
الْعُمْرَةِ ؟ قَالَ : اغْسِلْ عَنْكَ أَثَرَ الْخُلُوقِ ، أَوْ قَالَ أَثَرَ الصُّفْرَةِ ، وَاخْلَعْ الْجُبَّةَ
عَنْكَ وَاصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ مَا صَنَعْتَ فِي حَجَّتِكَ .

١٨٠٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ

— (وعليه جبة) ثوب معروف ومنه قولهم جبة البرد جنة البرد (فلما سرى عنه)
بضم المهملة وتشديد الراء المكسورة أى كشف عنه شيئاً بعد شيء (اغسل عنك
أثر الخلق) هو أعم من أن يكون بثوبه أو ببذنه (واصنع في عمرتك الخ) فيه
دليل على أنهم كانوا يعرفون أعمال الحج . قال ابن العربي : كأنهم كانوا في
الجاهلية يخلعون الثياب ويحتنبون الطيب في الإحرام إذا حجوا وكانوا يتساهلون
في ذلك في العمرة فأخبره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن مجراها واحد . وقال
ابن المنير : قوله واصنع معناه ترك لأن المراد بيان ما يحتنبه الحرم فيؤخذ منه
فائدة حسنة وهي أن الترك فعل ، وأما قول ابن بطال : أراد الأدعية وغيرها ،
مما يشترك فيه الحج والعمرة ففيه نظر ، لأن التروك مشتركة بخلاف الأعمال فإن
في الحج أشياء زائدة على العمرة كالوقوف وما بعده . قاله الحافظ .

قال الخطابي : فيه من الفقه أن من أحرم وعليه ثياب مخيط من قميص وجبة
ونحوها لم يكن عليه تمزيقه وأنه إذا نزع من رأسه لم يلزمه دم . وقد روى
عن إبراهيم النخعي أنه قال : يشقه . وعن الشعبي قال يمزق ثيابه .

قلت : وهذا خلاف السنة لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره بخلع الجبة
وخلعها الرجل من رأسه فلم يوجب عليه غرامة ، وقد نهى صلى الله عليه وآله وسلم
عن إضاعة المال وتمزيق الثياب تضییع له فهو غير جائز . وقال المنذرى :
وأخرجه البخارى والترمذى والنسائى .

عطاء عن يعلى بن أمية وهشيم عن الحجاج عن عطاء عن صفوان بن يعلى عن أبيه بهذه القصة قال فيه : « فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : اخلع جبتك ، فخلعها من رأسه » وساق الحديث .

١٨٠٤ — حدثنا يزيد بن خالد بن عبد الله بن موهب التميمي الرملي حدثنا الليث عن عطاء بن أبي رباح عن ابن يعلى بن منية عن أبيه بهذا الخبر قال فيه : « فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينزعها نزعاً ويفتسل مرتين أو ثلاثاً » وساق الحديث .

١٨٠٥ — حدثنا عتبة بن مكرم أخبرنا وهب بن جرير أخبرنا

— (عن يعلى بن منية) يقال فيه يعلى بن أمية ويعلى بن منية وأمية أبو ممنية أمه (ويفتسل) أى محل الطيب من البدن أو الثوب (مرتين أو ثلاثاً) وفي رواية البخارى : اغسل الطيب الذى بك ثلاث مرات . قال ابن جرير أحد راويه فقلت لعطاء أراد الإلقاء حين أمره أن يغسل ثلاث مرات فقال نعم . قال الحافظ : إن عطاء فهم من السياق أن قوله ثلاث مرات من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم لكن يحتمل أن يكون من كلام الصحابي وأنه صلى الله عليه وسلم أعاد لفظه اغسله مرة ثم مرة على عادته أنه كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً لتفهم عنه . نبه عليه عياض انتهى . وقوله فى : الحديث اغسل عنك أثر الخلق وهو أعم من أن يكون بثوبه أو ببدنه . وفي رواية لابن خنيس : عليه قميص فيه أثر صفرة . والخلق فى المادة إما يكون فى الثوب . ورواه أبو داود الطيالسي فى مسنده عن شعبة عن قتادة عن عطاء بلفظ : رأى رجلاً عليه جبة عليها أثر خلق . ولمسلم من طريق رباح عن عطاء مثله . وقال سعيد بن منصور : حدثنا هشيم أخبرنا عبد الملك ومنصور وغيرهما عن عطاء عن يعلى أن رجلاً قال : —

أَبِي قَالَ سَمِعْتُ قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ يُحَدِّثُ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ
أُمَيَّةَ عَنْ أَبِيهِ « أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْجِمْرِ أَنْتَ وَقَدْ أُحْرِمَ
بِعُمُرَةٍ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ وَهُوَ مُصَفَّرٌ لِحْيَتِهِ وَرَأْسِهِ » وَسَاقَ الْحَدِيثَ .

— يارسول الله إني أحرمت وعلى جبتى هذه وعلى جبته ردغ من خلق . . الحديث
وفيه : فقال اخلع هذه الجبة واغسل هذا الزعفران .

وفي هذه الروايات كلها رد على الحافظ الإسماعيلي حيث قال : ليس في
حديث الباب أن الخلق كان على الثوب وإنما فيه أن الرجل كان متعضداً
وكان مصفراً لحية ورأسه . وفي لفظ البخاري : أما الطيب الذي بك فاغسله
ثلاث مرات ، وهو يوضح أن الطيب لم يكن على ثوبه وإنما كان على بدنه ،
ولو كان على الجبة لسكان في نزعه كفاية من جهة الإحرام . انتهى كلامه .

واستدل بحديث الباب على منع استدامة الطيب بعد الإحرام للأمر بفعل
أثره من الثوب والبدن وهو قول مالك ومحمد بن الحسن . وأجاب الجمهور عنه
بأن قصة يعلى كانت بالجمرة وهي في سنة ثمان بلا خلاف ، وقد ثبت عن
عائشة أنها طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم يهداها عند إحرامهما وكان ذلك
في حجة الوداع وهي سنة عشر بلا خلاف ، وإنما يؤخذ بالأمر الآخر فالآخر
وبأن المأمور بفعله في قصة يعلى إنما هو الخلق لا مطلق الطيب ، فلعل علة
الأمر فيه ما خالطه من الزعفران ، وقد ثبت النهي عن تزعفر الرجل مطلقاً
محرمًا وغير محرم .

واستدل أيضاً على أن من أصاب طيباً في إحرامه ناسياً أو جاهلاً ثم علم فبادر
إلى إزالته فلا كفارة عليه . وعلى أن اللبس جهلاً لا يوجب الفدية . وقال
مالك : إن طال ذلك عليه لزمه دم . وعن أبي حنيفة وأحمد في رواية : يجب
مطلقاً .

٣٢ - باب ما يلبس المحرم

١٨٠٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ قَالَا أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ
الْزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
مَا يَتْرُكُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ ؟ فَقَالَ : لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ وَلَا الْبُرْنُسَ وَلَا
السَّرَاوِيلَ وَلَا الْعِمَامَةَ وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ وَرَسٌ وَلَا زَعْفَرَانٌ وَلَا الْخَفَيْنِ إِلَّا لِعَيْنٍ

(باب ما يلبس المحرم)

قال الحافظ : المراد بالمحرم من أحرم بحج أو عمرة أو قرن . وحكى ابن دقيق
العيد أن ابن عبد السلام كان يستشكل معرفة حقيقة الإحرام يعنى على مذهب
الشافعى ويرد على من يقول إنه النية ، لأن النية شرط فى الحج الذى الإحرام
ركنه وشرط الشيء غيره ، ويعترض على من يقول : إنه التلبية بأنها ليست
ركناً ، وكأنه يحوم على تعيين فعل تتعلق به النية فى الابتداء انتهى . والذى
يظهر أنه مجموع الصفة الحاصلة من تجرد وتلبية ونحو ذلك (ولا البرنس) بضم
الباء والنون هو كل ثوب رأسه منه ملتزق به من دراعة أو جبة أو غيره . قال
الجوهري : هو قلنسوة طويلة كان النساك يلبسونها فى صدر الإسلام من البرنس
بكسر الموحدة القطن كذا فى مجمع البحار .

وقال الخطابى : فيه دليل على أن كل شئ غطى رأسه من معتاد اللباس
كالعائِم والقلائس ونحوها كالبرنس أو الحُل يحمله على رأسه والمكثل يضمه
فوقه وكل ما دخل فى معناه فإن فيه الفدية (ولا ثوباً مسه ورس) الورد بفتح
الواو وسكون الراء بعدها مهملة نبت أصفر طيب الرائحة يصنع به . قال ابن
العربى : ليس الورد من الطيب ولكنه نبت به على اجتناب الطيب وما يشبهه
فى . لامة الشم فيؤخذ منه تحريم أنواع الطيب على المحرم وهو مجمع عليه فيما -

لَا يَجِدُ [إِلَّا أَنْ لَا يَجِدُ] النَّعْلَيْنِ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَّيْنِ
وَلْيَقَطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ السَّكَبَيْنِ .

— يقصد به التطيب . وظاهر قوله مسه تحريم ما صبغ كله أو بعضه ولكنه لا بد
عند الجمهور من أن يكون للمصبوغ رائحة فإن ذهب جاز لبسه خلافاً للمالك (إلا
لمن لا يجد النعلين) في لفظ للبخاري : وله حرم أحدكم في إزار ورداء ونعلين فإن
لم يجد النعلين فليلبس الخفين ، وفيه دليل على أن واجد النعائين لا يلبس الخفين
المقطوعين . وهو قول الجمهور ، وعن بعض الشافعية جوازه : والمراد بالوجدان
القدرة على التحصيل (أسفل من السكبين) هما العظمان الفاتشان عند مفصل
الساق والقدم . وظاهر الحديث أنه لا فدية على من لبسهما إذا لم يجد النعلين .
وعن الحنفية تجب ، وتعقب بأنها لو كانت واجبة لبينها النبي صلى الله عليه وآله
وسلم لأنه وقت الحاجة وتأخير البيان عنه لا يجوز . واستدل به على أن القطع
شرط لجواز لبس الخفين خلافاً للمشهور عن أحمد فإنه أجاز لبسهما من غير قطع
لإطلاق حديث ابن عباس الآتي ، وأجاب عنه الجمهور بأن حمل المطلق على المقيد
واجب وهو من القائلين به .

قال الخطابي : وأنا أتمجب من أحمد بن حنبل في هذا فإنه لا يكاد يخالف
سنة تلبغه ، وقلت سنة لم تلبغه . وقال الخطابي أيضاً : وفيه أن المحرم منهى عن
الطيب في بدنه وفي لباسه وفي معناه الطيب في طعامه لأن بغية الناس في تطيب
الطعام كبغيتهم في تطيب اللباس . وفيه أنه إذا لم يجد النعلين ووجد الخفين
قطعهما ولم يكن ذلك من جملة ما نهى عنه من تضييع المال لكنه مستثنى منه
وكل إتلاف من باب المصلحة فليس بتضييع وليس في أمر الشريعة إلا الاتباع
وقد اختلف الناس في هذا فقال عطاء لا يقطعهما لأن في قطعهما فساد ، وكذلك
أحمد بن حنبل . ومن قال يقطع كما جاء في الحديث مالك وسفيان الثوري —

١٨٠٧ - حدثنا عَبْدُ اللَّهِ مَسْلَمَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمرَ
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْنَاهُ .

١٨٠٨ - حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ
عُمرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْنَاهُ وَزَادَ « لَا تَنْتَقِبِ [زَادَ وَلَا تَنْتَقِبُ]
الْمَرْأَةُ الْحَرَامُ وَلَا تَلْبَسُ الْقَفَازِينَ » .

— والشافعي وإسحاق بن راهويه . قال المنذرى : وأخرجه البخاري مسلم
والنسائي بنحوه .

(لا تنتقب المرأة الحرام) أى الحرمة ، والانتقاب لبس غطاء للوجه فيه
نقبان على العينين تنظر المرأة منهما . قال فى الفتح : النقاب الخمار الذى يشد على
الأنف أو تحت الحاجر . انتهى قاله الشوكاني . وقال ابن المنذر : أجمعوا على أن
المرأة تلبس الخيط والخفاف ، وأن لها تغطى رأسها لا وجهها فتسدل الثوب
سدلاً خفيفاً تستر به عن نظر الرجال انتهى (ولا تلبس القفازين) تنذية القفاز
بوزن رمان . قال فى القاموس : شئ يعمل لليدين يحشى بقطن تلبسهما المرأة
للبرد أو ضرب من الخلى لليدين والرجلين . قال فى الفتح : والقفاز بضم القاف
وتشديد الفاء بعد الأنف زأى ما تلبسه المرأة فى يدها فيغطي أصابعها وكفيها عند
مماناة الشئ كفضل ونحوه وهو لليد كالخف للرجل . والنقاب الخمار الذى يشد
على الأنف أو تحت الحاجر ، وظاهره اختصاص ذلك بالمرأة ولكن الرجل فى
القفاز مثلها لكونه فى معنى الخف فإن كلا منهما يحيط بجزء من البدن . وأما
النقاب فلا يحرم على الرجل من جهة الإحرام لأنه لا يحرم عليه تغطية وجهه على
الراجح . ومعنى لا تنتقب أى لا تستر وجهها واختلاف العلماء فى ذلك فمنه
الجمهور وأجازوه الحنفية وهو رواية عند الشافعية والمالكية ولم يختلفوا فى منعها
من ستر وجهها وكفيها بما سوى النقاب والقفازين انتهى كلامه . قال المنذرى :
وأخرجه البخاري والترمذي والنسائي قال على القارى : قوله لا تنتقب نفى أو —

قال أبو داود : وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَيَحْيَى بْنُ
 أَيُّوبَ عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَلَى مَا قَالَ اللَّيْثُ [هُنَا نَافِعٌ عَنْ ابْنِ
 عُمَرَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا قَالَ اللَّيْثُ] وَرَوَاهُ مُوسَى بْنُ طَارِقٍ
 عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ مَوْقُوفًا عَلَى ابْنِ عُمَرَ . وَكَذَلِكَ رَوَاهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ
 وَمَالِكٌ وَأَيُّوبُ مَوْقُوفًا . وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْمَدِينِيُّ [الْمَدَنِيُّ] [وَكَذَلِكَ
 رَوَاهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَمَالِكٌ وَأَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَوْقُوفًا .
 وَرَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْمَدَنِيُّ] عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « الْمُحَرَّمَةُ لَا تَنْتَقِبُ وَلَا تَلْبَسُ الْقَفَازِينَ » .
 قال أبو داود : إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْمَدِينِيُّ [الْمَدَنِيُّ] شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ
 لَيْسَ لَهُ كَبِيرٌ حَدِيثٍ .

— نهى أى لا تستر وجهها بالبرقع والنقاب ولو سدل على وجهها شيئاً مجافياً جاز
 وتغطية وجه الرجل حرام كالمرأة عندنا وبه قال مالك وأحمد رحمهم الله فى رواية
 خلافاً للشافعى رحمه الله (وقد روى هذا الحديث حاتم بن إسماعيل) أى مرفوعاً
 بذكر هذه الجملة : ولا تنتقب المرأة الحرام كما رواها الليث لكن اختلف على موسى
 ابن عقبة ، فروى حاتم بن إسماعيل ويحيى بن أيوب عنه عن نافع مرفوعاً كما قال
 الليث وروى موسى بن طارق عنه عن نافع موقوفاً على عبد الله بن عمر وهكذا
 روى عبد الله بن عمر ومالك وأيوب كلهم عن نافع عن ابن عمر موقوفاً وأما إبراهيم
 ابن سعيد المدينى فرواه عن نافع مرفوعاً لكن إبراهيم بن سعيد هذا قليل الحديث
 هذا معنى قول المؤلف . والحديث أخرجه البخارى من طريق عبد الله بن يزيد
 عن الليث عن نافع مرفوعاً بذكر هذه الزيادة ثم قال البخارى تابعه موسى بن عقبة
 وإسماعيل ابن إبراهيم بن عقبة وجوزية وابن إسحاق فى النقاب والقفازين أى —

١٨٠٩ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْمَدِينِيُّ
عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « الْمُحَرِّمَةُ لَا تَنْتَقِبُ
وَلَا تَلْبَسُ الْقَفَازِينَ » .

— هؤلاء الليث بذكر هذه الجملة مرفوعاً وقال عبيد الله ومالك وليث بن أبي سليم
عن نافع موقوفاً . هذا معنى قول البخاري .

قلت : أخرج مالك في الموطأ عن نافع عن ابن عمر : لا تنتقب الحرمة ،
وهو اقتصره على الموقوف فقط . وقد اختلف في قوله : لا تنتقب المرأة في رفعه
ووقفه ، فنقل الحاكم عن شيخه على النيسابوري أنه من قول ابن عمر أدرج في
الحديث . وقال الخطابي في المعالم : وعلاوه بأن ذكر القفازين إنما هو من قول
ابن عمر ليس عن النبي صلى الله عليه وسلم . وعلق الشافعي القول في ذلك .

وقال البيهقي في المعرفة : إنه رواه الليث مدرجاً وقد استشهد كل الشيخ تقي
الدين في الإمام الحكم بالإدراج في هذا الحديث من وجهين : الأول لورود
النهي عن النقاب والقفازين مفرداً مرفوعاً كما رواه أبو داود من رواية إبراهيم
ابن سعد المدني . والوجه الثاني أنه جاء النهي عن القفازين مبتدأ به في صدر
الحديث مسنداً إلى النبي صلى الله عليه وسلم سابقاً على النهي عن غيره . قال :
وهذا يمنع من الإدراج ويخالف الطريق المشهورة ، فروى أبو داود أيضاً من
طريق ابن إسحاق كما سيأتي .

وقال الحافظ العراقي في شرح الترمذي : في الوجه الأول قرينة تدل على عدم
الإدراج لكن الحديث ضعيف لأن إبراهيم بن سعيد المدني مجهول . وقد ذكره
ابن عدي مقتصرأ على ذكر النقاب . وقال لا يتابع إبراهيم بن سعيد هذا على
رفعه . قال ورواه جماعة عن نافع من قول ابن عمر . وقال الذهبي في الميزان : —
(١٨ — من المعبود ٥)

١٨١٠ — حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا يعقوب أخبرنا أبي عن ابن إسحاق قال فإن نافعاً مولى عبد الله بن عمر حدثني [قال قال لي نافع مولى عبد الله بن عمر حدثني] عن عبد الله بن عمر « أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى النساء في إخراجهن من القفازين والتقاب وما من الورس والزعفران من الثياب وتلبس بعد ذلك ما أحببت من ألوان الثياب معصراً أو خزاً أو حلياً أو سراًويل أو قيصاً أو خفاً .

قال أبو داود : روى هذا عن ابن إسحاق عن نافع عبدة ومحمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق إلى قوله : وما من الورس والزعفران من الثياب ولم يذكر ما بعده .

١٨١١ — حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر « أنه وجد القر فقال : ألقى على قوباً يا نافع ، فألقيت

— إن إبراهيم بن سعيد هذا مفكر الحديث غير معروف ثم قال له حديث واحد في الإحرام أخرجه أبو داود وسكت عنه فهو مقارب الحال . وفي الوجه الثاني ابن إسحاق وهو لاشك دون عبدة بن عمر في الحفظ والإتقان ، وقد فصل الموقوف من المرفوع . وقول الشيخ إن هذا يمنع من الإدراج مخالف لقوله في الاقتراح إنه يضعف لا يمنع فاعل بعض من ظنه مرفوعاً قدمه والتقديم والتأخير في الحديث سائح بناء على جواز الرواية بالمعنى قاله العيني رحمه الله .

(أخبرنا يعقوب أخبرنا أبي) هو إبراهيم بن سعد (عن ابن إسحاق قال فان نافعاً) ولفظ أحمد حدثني نافع (لم يذكر) أي عبدة ومحمد بن سلمة (ما بعده) أي من قوله وتلبس إلى آخره إنما انفرد به إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق —

عَلَيْهِ بَرْنَسًا ، فَقَالَ : تُلْدِقِي عَلَى هَذَا وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَلْبَسَهُ الْمُحْرِمُ .

١٨١٢ — حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ مَعْمَرِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « السَّرَاوِيلُ لِمَنْ لَا يَحْجِدُ الْإِزَارَ ، وَانْخَفُ لِمَنْ لَا يَحْجِدُ الْفَعْلَيْنِ » .

— (وجد القر) بضم القاف وتشديد الراء البرد . قال المنذرى : وأخرجه البخارى والنسائى المسند منه بنحوه أتم منه .

(السراويل لمن لا يحجد الإزار) قال فى فتح البارى : هذا الحكم للمحرم لا الحلال فلا يتوقف جواز لبسه السراويل على فقد الإزار . قال القرطبى : أخذ بظاهر هذا الحديث أحمد فأجاز لبس الخف والسراويل للمحرم الذى لا يحجد الفعلان والإزار على حالهما ، واشترط الجمهور قطع الخف وفتق السراويل . فلو لبس شيئاً منهما على حاله لزمته الفدية . والدليل لهم قوله فى حديث ابن عمر : « وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين » فيحمل المطلق على المقيد ويلحق الظهير بالنظير لاستوائيهما فى الحكم . وقال ابن قدامة : الأولى قطعهما عملاً بالحديث الصحيح وخروجاً من الخلاف انتهى . والأصح عند الشافعية والأكثر جواز لبس السراويل بغير فتق كقول أحمد ، واشترط الفتح محمد بن الحسن وإمام الحرمين وطائفة . وعن أبى حنيفة منع السراويل للمحرم مطلقاً ، ومثله عن مالك ، وكأن حديث ابن عباس لم يبلغه فى الموطأ أنه سئل عنه فقال لم أسمع بهذا الحديث . وقال الرازى من الحنفية : يجوز لبسه وعليه الفدية كما قاله أصحابهم فى الخفين ومن أجاز لبس السراويل على حاله قديم بأن لا يكون فى —

قال أبو داود : هَذَا حَدِيثُ أَهْلِ مَكَّةَ وَمَرَّجِعُهُ إِلَى الْبَصْرَةِ إِلَى جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ ، وَالَّذِي تَفَرَّدَ بِهِ مِنْهُ ذِكْرُ السَّرَاوِيلِ وَلَمْ يَذْكُرِ الْقَطْعَ فِي الْخُفِّ .

١٨١٣ — حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ جُنَيْدٍ الدَّامِغَانِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو سَامَةَ أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ سُؤَيْدٍ الثَّقَفِيُّ حَدَّثَنِي عَائِشَةُ بِنْتُ طَلْحَةَ أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ حَدَّثَتْهَا قَالَتْ : « كُنَّا نَخْرُجُ مَعَ النَّبِيِّ [رَسُولِ اللَّهِ] صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى مَكَّةَ فَتَضَمَّدُ جِبَاهَنَا بِالسَّكِّ الطَّيِّبِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ، فَإِذَا عَرَقَتْ إِحْدَانَا سَالَ عَلَى وَجْهِهَا فَيَرَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا يَنْهَاهَا [فَلَا يَنْهَاهَا] » .

— حالة لو فتقه لكان إزاراً لأنه في تلك الحالة يكون واجداً لإزار . قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه بنحوه أتم منه (هذا حديث أهل مكة) لأن سليمان بن حرب مكي وروى عنه المصنف وإسناد الحديث يدور على جابر بن زيد وهو بصرى . وأن جابراً لم يذكر القطع ، وتفرّد بذكر السراويل .

(فنضم) بفتح الضاد المعجمة وتشديد الميم المكسورة أى نلطح (جباهنا) بكسر الجيم والجهمة من الإنسان تجمع على جباه مثل كلبة وكلاب . قال الأصمى : هى موضع السجود (بالسك) بضم السين المهملة وتشديد الكاف وهو نوع من الطيب معروف (فإذا عرقت) بكسر الراء (فلا ينهانا) وسكوته صلى الله عليه وآله وسلم يدل على الجواز لأنه لا يسكت على باطل . فى رواية أحمد ابن حنبل من حديث ابن عمر أن النبى صلى الله عليه وسلم ادهن بزيت غير مقتت وهو محرم . فى القاموس : زيت مقتت طيبخ فيه الرياحين أو خلط بأدهان طيبة . وفيه دليل على جواز الادهان بالزيت الذى لم يخلط بشيء من الطيب —

١٨١٤ - حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ هَدِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ ذَكَرْتُ لِابْنِ شِهَابٍ فَقَالَ : حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ « أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ - يَعْنِي ابْنَ عُمَرَ - كَانَ يَصْنَعُ ذَلِكَ ؛ يَفْنِي يَقْطَعُ الْخَلْفَيْنِ لِلْمَرْأَةِ الْمُحْرِمَةِ . ثُمَّ حَدَّثْتُهُ صَفِيَّةُ بِنْتُ أَبِي عُبَيْدٍ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدَّثَتْهَا : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : قَدْ كَانَ رَخَصَ لِلنِّسَاءِ فِي الْخَلْفَيْنِ فَتَرَكَ ذَلِكَ » .

— وقد قال ابن المنذر : أنه أجمع العلماء على أنه يجوز للمحرم أن يأكل الزيت والشحم والسمن والشيح وأن يستعمل ذلك في جميع بدنه سوى رأسه ولحيته . قال : أجمعوا على أن الطيب لا يجوز استعماله في بدنه، وفرقوا بين الطيب والزيت في هذا . واستدل المؤلف بحديث عائشة على أن الطيب الباقي على الثوب قبل الإحرام لا يضر لبسه بعد الإحرام .

(يقطع الخفين للمرأة المحرمة) لعموم حديث ابن عمر المتقدم ، فإن ظاهره شمول الرجل والمرأة لولا هذا الحديث (فترك ذلك) يعني رجع عن فتواه . وفيه دليل على أنه يجوز للمرأة أن تلبس الخفين بغير قطع . قال المنذرى : في إسقاطه محمد بن إسحاق . انتهى . قلت : روايته ليست معنعة بل شافه الزهري وروى عنه .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

حديث ابن عمر هذا فيه أحكام عديدة :

الحكم الأول : أنه صلى الله عليه وسلم سئل عما يلبس المحرم وهو غير محصور ، فأجاب بما لا يلبس لحصره . فعلم أن غيره على الإباحة ، ونبه بالقميص على ما فصل للبدن كله ، من جبة أو دلق أو دراعة أو عرقشين ونحوه . ونبه بالعمامة على كل ساتر للرأس معتاد كالقبع والطاقيّة والقلنسوة والكاكثة ونحوها ، ونبه بالبرنس على =

== المحيط بالرأس والبدن جميعاً ، كالغفارة ونحوها . ونبه بالسراويل على الفصل على الأسافل ، كالتبان ونحوه . ونبه بالخفين على ما في معناهما ، من الجر موق والجورب والزربول ذى الساق ونحوه .

الحكم الثانى : أنه منعه من الثوب المصبوغ بالورس أو الزعفران ، وليس هذا لكونه طيباً ، فإن الطيب فى غير الورس والزعفران أشد ، ولأنه خصه بالثوب دون البدن . وإنما هذا من أوصاف الثوب الذى يحرم فيه ، أن لا يكون مصبوغاً بورس ولا زعفران . وقد نهى أن يزعفر الرجل ، وهذا منعه عنه خارج الإحرام ، وفى الإحرام أشد . والنبي صلى الله عليه وسلم لم يتعرض هنا إلا لأوصاف الملابس ، لالبيان جميع محظورات الإحرام .

الحكم الثالث : أنه صلى الله عليه وسلم رخص فى لبس الخفين عند عدم التعلين ولم يذكر فدية ، ورخص فى حديث كعب بن عجرة فى حلق رأسه مع الفدية ، وكلاهما محظور بدون العذر . والفرق بينهما : أن أذى الرأس ضرورة خاصة لا تم ، فهى رفاهية للحاجة . وأما لبس الخفين عند عدم التعلين فبدل يقوم مقام البدل ، والبدل — وهو النعل — لا فدية فيه ، فلا فدية فى بدله ، وأما حلق الرأس فليس يبدل : وإنما هو ترفه للحاجة ، فحجر بالدم .

الحكم الرابع : أنه أمر لابس الخفين بقطعهما أسفل من كعبيه ، فى حديث ابن عمر ، لأنه إذا قطعهما أسفل من الكعبين صارا شبيهين بالنعل .

فاختلف الفقهاء فى هذا القطع ، هل هو واجب أم لا ؟ على قولين :

أحدهما : أنه واجب ، وهذا قول الشافعى وأبى حنيفة ومالك والثورى وإسحاق وابن المنذر ، وإحدى الروايتين عن أحمد ، لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطعهما ، وتمجب الخطأى من أحمد فقال : العجب من أحمد فى هذا ! فإنه لا يكاد يخالف سنة تبلغه ، وقلت سنة لم تبلغه . وعلى هذه الرواية إذا لم يقطعهما تلزمه الفدية .

والثانى : أن القطع ليس بواجب ، وهو أصح الروايتين ، عن أحمد ، وبروى عن على بن أبى طالب ، وهو قول أصحاب ابن عباس ، وعطاء ، وعكرمة . وهذه الرواية أصح ، لما فى الصحيحين عن ابن عباس قال : « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يخطب بمرفات : من لم يجد إزاراً فليلبس سراويل ، ومن لم يجد نعلين فليلبس خفين » =

= فأطلق الإذن في لبس الخفين ولم يشترط القطع وهذا كان بعرفات ، والحاضرون معه إذ ذاك أكثرهم لم يشهدوا خطبته بالمدينة ، فإنه كان معه من أهل مكة واليمن والبوادي من لا يحصيهم إلا الله تعالى ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع .

وفي صحيح مسلم عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من لم يجد نعلين فليلبس خفين ، ومن لم يجد إزاراً فليلبس سراويل » فهذا كلام مبتدأ من النبي صلى الله عليه وسلم ، بين فيه في عرفات في أعظم جمع كان له ، أن من لم يجد الإزار فليلبس السراويل ، ومن لم يجد النعلين فليلبس الخفين ، ولم يأمر بقطع ولا فتق ، وأكثر الحاضرين بعرفات لم يسمعوها خطبته بالمدينة ولا مسموه يأمر بقطع الخفين ، وتأخير البيان عن وقته ممتنع .

فدل هذا على أن هذا الجواز لم يكن شرع بالمدينة ، وأن الذي شرع بالمدينة هو لبس الخلف المقطوع ، ثم شرع بعرفات لبس الخف من غير قطع .

فإن قيل : لحديث بن عمر مقيد : وحديث ابن عباس مطلق ، والحكم والسبب واحد ، وفي مثل هذا يتعين حمل المطلق على المقيد ، وقد أمر في حديث ابن عمر بالقطع .

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن قوله في حديث ابن عمر « وليقطعها » قد قيل : إنه مدرج من كلام نافع . قال صاحب المغني : كذلك روى في أمالي أبي القاسم بن بشران بإسناد صحيح : أن نافعاً قال بعد روايته للحديث : « وليقطع الخفين أسفل من الكعبين » ، والإدراج فيه محتمل ، لأن الجملة الثانية يستقل الكلام الأول بدونها ، فالإدراج فيه ممكن ، فإذا جاء مصرحاً به أن نافعاً قاله زال الاشكال .

ويدل على صحة هذا أن ابن عمر كان يفتي بقطعها للنساء ، فأخبرته صفية بنت أبي عبيد عن عائشة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص للمحرم أن يلبس الخفين ولا يقطعها ، قالت صفية : فلما أخبرته بهذا رجع » .

الجواب الثاني : أن الأمر بالقطع كان بالمدينة ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب على المنبر ، فناداه رجل فقال « ما يلبس المحرم من الثياب » ؟ فأجابه بذلك ، وفيه الأمر بالقطع وحديث ابن عباس وجابر بعده وعمرو بن دينار روى الحديثين معاً =

== ثم قال : « انظروا أيهما كان قبل » وهذا يدل على أنهم علموا نسخ الأمر بحديث ابن عباس .

وقال الدار قطنى : قال أبو بكر النيسابورى : حديث ابن عمر قبل ، لأنه قال : نادى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فى المسجد « فذكره » ، وابن عباس يقول : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب بعرفات » .

فإن قيل . حديث ابن عباس رواه أيوب والثورى وابن عيينة وابن زيد وابن جريج ، وهشيم ، كلهم عن عمرو بن دينار عن حابر بن زيد عن ابن عباس ، ولم يقل أحد منهم « بعرفات » غير شعبة ، ورواية الجماعة أولى من رواية الواحد .

قيل . هذا عبث ، فإن هذه اللفظة متفق عليها فى الصحيحين ، وناهيك برواية شعبة لها ، وشعبة حفظها وغيره لم ينفها ، بل هى فى حكم جملة أخرى فى الحديث مستقلة ، وليست تتضمن مخالفة للآخرين ، ومثل هذا يقبل ولا يرد ، ولهذا رواه الشيخان . وقد قال على رضى الله عنه : « قطع الحفين ، فساد يلبسهما كما هما » وهذا مقتضى القياس . فإن النبي صلى الله عليه وسلم سوى بين السراويل وبين الخف فى لبس كل منهما عند عدم الإزار والنعل ، ولم يأمر بفتق السراويل ، لافى حديث ابن عمر ولا فى حديث ابن عباس ولا غيرهما . ولهذا كان مذهب الأكثرين أنه يلبس السراويل بلا فتق عند عدم الإزار ، فكذلك الخف يلبس ولا يقطع ، ولا فرق بينهما ، وأبو حنيفة طرد القياس وقال : يفتق السراويل ، حتى يصير كالإزار ، والجمهور قالوا : هذا خلاف النص ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « السراويل لمن لم يجد الإزار وإذا فتق لم يبق سراويل ، ومن اشترط قطع الخف خالف القياس مع مخالفته النص المطلق بالجواز .

ولا يسلم من مخالفة النص والقياس إلا من جوز لبسهما بلا قطع ، أما القياس فظاهر ، وأما النص فما تقدم تقريره .

والعجب أن من يوجب القطع يوجب مالا فائدة فيه ، فأنهم لا يجوزون لبس المقطوع كالداس والجمجم ونحوهما . بل عندهم المقطوع كالصحيح فى عدم جواز لبسه . فأى معنى للقطع ، والمقطوع عندكم كالصحيح ؟ !

وأما أبو حنيفة فيجوز لبس المقطوع ، وليس عنده كالصحيح ، وكذلك الداس

والجمجم ونحوهما .

== قال شيخنا : وأقضى به جدى أبو البركات فى آخر عمره لما حج : قال شيخنا : وهو الصحيح ، لأن المقطوع لبسه أصل لا يدل . قال شيخنا : فأبو حنيفة فهم من حديث ابن عمر أن المقطوع لبسه أصل لا يدل ، فجوز لبسه مطلقاً ، وهذا فهم صحيح ، وقوله فى هذا أصح من قول الثلاثة والثلاثة فهموا منه الرخصة فى لبس السراويل عند عدم الأزار والحف عند عدم النعل ، وهذا فهم صحيح ، وقولهم فى هذا أصح من قوله ، وأحمد فهم من النص المتأخر لبس الحف صحيحاً بلا قطع عند عدم النعل ، وأن ذلك ناسخ للأمر بالقطع ، وهذا فهم صحيح ، وقوله فى ذلك أصح الأقوال . فإن قيل : فلو كان المقطوع أصلاً لم يكن عدم النعل شرطاً فيه ، والنبي صلى الله عليه وسلم إنما جعله عند عدم النعل .

قيل : بل الحديث دليل على أنه ليس كالحف ، إذ لو كان كالحف لما أمر بقطعه فدل على أن يقطعه يخرج عن شبه الحف ، ويلتحق بالنعل .

وأما جعله عدم النعل شرطاً فلاجل أن القطع إفساد لصورته وماليته ، وهذا لا يصار إليه إلا عند عدم النعل ، وأما مع وجود النعل فلا يفسد الحف ويعدم ماليته ، فإذا تبين هذا تبين أن المقطوع ملحق بالنعل لا بالحف ، كما قال أبو حنيفة ، وأن على قول الموجبين للقطع لافائدة فيه ، فإنهم لا يجوزون لبس المقطوع ، وهو عندهم كالحف .

فإن قيل : فغاية ما يدل عليه الحديث جواز الانتقال إلى الحف والسراويل عند عدم النعل والإزار ، وهذا يفيد الجواز ، وأما سقوط الفدية فلا ، فهلا قلتم كما قال أبو حنيفة : يجوز له ذلك مع الفدية ؟ فاستفاد الجواز من هذا الحديث ، واستفاد الفدية من حديث كعب بن عجرة ، حيث جوز له فعل المحظور مع الفدية ، فكان أسعد بالنصوص وبموافقتها منكم ، مع موافقته لابن عمر فى ذلك .

قيل : بل إيجاب الفدية ضعيف فى النص والقياس ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر البذل فى حديث ابن عمر ، وابن عباس ، وجابر ، وعائشة ، ولم يأمر فى شيء منها بالفدية ، مع الحاجة إلى بيانها ، وتأخير البيان عن وقته ممتنع ، فسكوته عن إيجابها مع شدة الحاجة إلى بيانها لو كان واجباً دليل على عدم الوجوب ، كما أنه جوز لبس السراويل بلا فتق ، ولو كان الفتق واجباً لبينه . وأما القياس فضعيف جداً .

فإن قيل : هذا من باب الأبدال التى تجوز عند عدم مبدلاتها ، كالتراب عند عدم ==

= الماء ، وكالصيام عند المعجز عن الإعتاق والإطعام ، وكالعدة بالأشهر عند تمذرا الأقراء ونظائره ، وليس هذا من باب المحذور المستباح بالغدية ، والفرق بينهما أن اللباس مشتركون في الحاجة إلى لبس ما يسترون به عوراتهم ، ويقون به أرجلهم الأرض والحر والشوك ونحوه ، فالحاجة إلى ذلك عامة ، ولما احتاج إليه العموم لم يحظر عليهم ، ولم يكن عليهم فيه فدية بخلاف ما يحتاج إليه لمرض أو برد ، فإن ذلك حاجة لعارض ، ولهذا رخص النبي صلى الله عليه وسلم للنساء في اللباس مطلقاً بلا فدية ، ونهى عن النقاب والقفازين ، فإن المرأة لما كانت كلها عورة ، وهى محتاجة إلى ستر بدنها ، لم يكن عليها في ستر بدنها فدية ، وكذلك حاجة الرجال إلى السراويلات وأخفاف هى عامة ، إذا لم يجدوا الإزار والنعال ، وابن عمر لما لم يبلغه حديث الرخصة مطلقاً أخذ بحديث القطع ، وكان يأمر النساء بقطع الخفاف ، حتى أخبرته بعد هذا صفية زوجته عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم أرحص للنساء في ذلك » ، فرجع عن قوله .

ومما يبين أن النبي صلى الله عليه وسلم أرحص في الحفين بلا قطع ، بعد أن منع منهما ، أن في حديث ابن عمر المنع من لبس السراويل مطلقاً ، ولم يبين فيه حالة من حالة ، وفي حديث ابن عباس وجابر التآخيرين ترخيصه في لبس السراويل عند عدم الإزار ، فدل على أن رخصة البدل لم تكن شرعت في لبس السراويل ، وأنها إنما شرعت وقت خطبته بها ، وهى متأخرة ، فكان الأخذ بالتأخر أولى ، لأنه إنما يؤخذ بالآخر فالآخر من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فمدار المسألة على ثلاث نكت :

إحداها : أن رخصة البدلية إنما شرعت بعرفات لم تشرع قبل .

والثانية : أن تأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع .

والثالثة : أن الخف المقطوع كالنعل أصل ، لا أنه بدل . والله أعلم .

فصل

وأما نيه صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عمر المرأة أن تنقب : وأن تلبس القفازين ، فهو دليل على أن وجه المرأة كبدن الرجل ، لا كراسه ، فيحرم عليها فيه ما وضع وفصل على قدر الوجه كالنقاب والبرقع ، ولا يحرم عليها ستره بالقنعة =

= والجلباب ونحوهما وهذا أصح القولين . فإن النبي صلى الله عليه وسلم سوى بين وجهها وبديها ، ومنعها من القفازين والنقاب ، ومعلوم أنه لا يحرم عليها ستر يديها ، وأنهما كبدين المحرم يحرم سترهما بالفصل على قدرهما ، وهما القفازان ، فهكذا الوجه إنما يحرم ستره بالنقاب ونحوه ، وليس عن النبي صلى الله عليه وسلم حرف واحد في وجوب كشف المرأة وجهها عند الاحرام ، إلا النهي عن النقاب ، وهو كالنهي عن القفازين فنسبة النقاب إلى الوجه كنسبة القفازين إلى اليد سواء . وهذا واضح بحمد الله .

وقد ثبت عن أسماء أنها كانت تغطي وجهها وهي محرمة ، وقالت عائشة : « كانت الركبان يرون بنا ، ونحن محرمات مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإذا حاذوا بنا سدلت إحدانا جلبابها على وجهها ، فإذا جاوزونا كشفنا » ذكره أبو داود .

واشترط المجافاة عن الوجه — كما ذكره القاضى وغيره — ضعيف لا أصل له دليل ولا مذهباً .

قال صاحب المغنى : ولم أر هذا الشرط — يعنى المجافاة — عن أحمد ولا هو فى الخبر ، مع أن الظاهر خلافه ، فإن الثوب المسدل لا يكاد يسلم من إصابة البشرة ، فلو كان هذا شرطاً لبين ، وإنما منعت المرأة من البرقع والنقاب ونحوهما ، مما يعد لستر الوجه ، قال أحمد : لها أن تسدل على وجهها من فوق ، وليس لها أن ترفع الثوب من أسفل ، كأنه يقول : إن النقاب من أسفل على وجهها . تم كلامه .

فان قيل : فما تصنعون بالحديث المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إحرام الرجل فى رأسه ، وإحرام المرأة فى وجهها » فجعل وجه المرأة كـرأس الرجل ، وهذا يدل على وجوب كشفه ؟

قيل : هذا الحديث لا أصل له ، ولم يروه أحد من أصحاب الكتب المعتمدة عليها ، ولا يعرف له إسناد ، ولا تقوم به حجة ، ولا يترك له الحديث الصحيح الدال على أن وجهها كبديها ، وأنه يحرم عليها فيه ما أعد للعضو كالنقاب والبرقع ونحوه ، لا مطلق الستركا ليدن . والله أعلم .

== قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

تحريم لبس القفازين قول عبد الله بن عمر ، وعطاء وطاوس ، ومجاهد ، وإبراهيم النخعي : ومالك ، والامام أحمد ، والشافعي في أحد قوله . وإسحق بن راهويه ، وتذكر الرخصة عن علي وعائشة وسعد بن أبي وقاص ، وبه قال الثوري ، وأبو حنيفة ، والشافعي في القول الآخر . ونهى المرأة عن لبسهما ثابت في الصحيح ، كنهى الرجل عن لبس القميص والعائم ، وكلاهما في حديث واحد ، عن راو واحد ، وكنهيه المرأة عن النقاب ، وهو في الحديث نفسه . وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بالاتباع ، وهي حجة على من خالفها وليس قول من خالفها حجة عليها .

فأما تعليل حديث ابن عمر في القفازين بأنه من قوله ، فإنه تعليل باطل ، وقد رواه أصحاب الصحيح والسنن والمسانيد عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث « نهيه عن لبس القميص والعائم والسراريات وانتقاب المرأة » ، ولبسها القفازين » ، ولا ريب عند أحد من أئمة الحديث أن هذا كله حديث واحد من أصح الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرفوعاً إليه ، ليس من كلام ابن عمر . وموضع الشبهة في تعليقه أن نافعاً اختلف عليه فيه : فرواه الليث بن سعد عنه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكر فيه « ولا تلبس القفازين » قال أبو داود : ورواه حاتم بن اسمعيل ويحيى بن أيوب عن موسى بن عقبة عن نافع - على ما قال الليث - ورواه موسى بن طارق عن موسى بن عقبة موقوفاً على ابن عمر وكذلك رواه عبيد الله بن عمر ، ومالك ، وأيوب موقوفاً ، وكذلك هو في الموطأ عن نافع : أن عبد الله بن عمر كان يقول « لا تنتقب المرأة ، ولا تلبس القفازين » ولكن قدره الليث بن سعد وموسى بن عقبة في الأكثر عنه . وإبراهيم بن سعد أيضاً رفعه عن نافع ، ذكره أبو داود ، ورواه محمد بن إسحاق عن نافع مرفوعاً ، كما تقدم .

فأما حديث الليث بن سعد فأخرجه البخاري في صحيحه والترمذي . وقال : حديث صحيح . ورواه النسائي في سننه . ولم يروا وقف من وقفه عنه .

وأما حديث موسى بن عقبة فرواه النسائي في سننه عن سويد بن نصر أخبرنا عبد الله بن المبارك عن موسى بن عقبة - فذكر الحديث . وقال في آخره : ==

٣٣ — باب المحرم يحمل السلاح

١٨١٥ — حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا محمد بن جعفر أخبرنا شعبة عن أبي إسحاق قال : سمعت البراء يقول : « لَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْلَ الْخُدَيْيَةِ صَلَّاهُمْ عَلَى أَنْ لَا يَدْخُلُوهَا إِلَّا بِحُلُبَا سِ السَّلَاحِ فَسَأَلْتُهُ مَا جُلُبَانُ السَّلَاحِ ؟ قَالَ الْقِرَابُ بِمَا فِيهِ » .

(باب المحرم يحمل السلاح)

(على أن لا يدخلوها) النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه (إلا بجلبان السلاح) بضم الجيم وسكون اللام شبه الجراب من الأدم ، يوضع فيه السيف مغموراً وي طرح فيه الراكب سوطه وادائه ويعلقه في آخرة السكور أو وسطه . ورواه القتيبي بضم الجيم واللام وتشديد الباء ، وقال هو أوعية السلاح بما فيها . وفي بعض الروايات ولا يدخلها إلا بجلبان السلاح السيف والقوس ونحوه ، يريد ما يحتاج في إظهاره والقتال به إلى معاناة لا كالرمح لأنها مظهرية يمكن تعجيل الأذى بها وإنما اشترطوا ذلك ليكون علماً وأمانة للسلم إذا كان دخولهم صلحاً . كذا في النهاية . وقال ابن بطال : أجاز مالك والشافعي حمل السلاح للمعمر في الحج والعمرة وكرهه الحسن (قال القراب بما فيه) قال السكرماني : القراب جراب قلت : ليس بجراب ولكنه يشبه الجراب يطرح فيه الراكب —

== « ولا تنتقب المرأة الحرام . ولا تلبس القفازين » مرفوعاً . قال البخاري : تابعه موسى بن عقبة وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة وجويرية وابن إسحق في النقاب والقفازين » وقال عبيد الله : وكأ يقول « لا تنتقب المحرمة ولا تلبس القفازين » وقال مالك عن نافع عن ابن عمر : « لا تنتقب المرأة » وتابعه ليث بن أبي سليم . فالبخاري رحمه الله ذكر تعليله . ولم يرها علة مؤثرة . فأخرجه في صحيحه عن عبيد الله بن يزيد حدثنا الليث حدثنا نافع عن ابن عمر — فذكره .

٣٤ - باب في المحرمة تغطي وجهها

١٨١٦ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا هشيم أخبرنا [أنبأنا] يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن عائشة رضي الله عنها قالت : « كَانَ الرَّكْبَانُ يَمْرُوفَ بِنَا وَنَعْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تُخْرِمَاتٌ فَإِذَا حَاذُوا بِنَا [حَاذَوْنَا] سَدَلَتْ إِحْدَانَا جِلْبَابَهَا مِنْ رَأْسِهَا عَلَى وَجْهِهَا ، فَإِذَا جَاوَزُونَا كَشَفْنَاهُ » .

— سيفه بغمده وسوطه ويطرح فيه زاد من تمر وغيره قاله المعين .
قال الخطابي : هكذا جاء تفسير الجلبان في هذا الحديث ولم أسمع فيه من ثقة شيئا ، وزعم بعضهم أنه إنما سمي جلبابا لجفافه وارتفاع شخصه من قولهم رجل جلبان وامرأة جلبانة إذا كانت جسيمة جافية الخلق ، قلت : قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا الحديث ، ويشبه أن يكون المعنى في مصالحتهم على أن لا يدخلوها بالسيوف في القرب أنهم لم يأمنوا أهل مسكة أن يخفروا الذمة فاشتراط حمل السلاح في القرب معهم ولم يشترط شهر السلاح ليكون سمة وأمانة له انتهى . قال المنذرى : أخرجه البخارى ومسلم أتم منه

(باب في المحرمة تغطي وجهها)

(كان الركبان) بضم الراء جمع الركاب (يمرن) أى مارين (بنا) أى علينا معشر النساء (محرمات) بالرفع على الخبرية أى مكشوفات الوجوه (فإذا حاذوا بنا) وهو بفتح الذال من الحاذاة بمعنى المقاتلة أى قابلوا (سدلن) أى أرسلن (جلبابها) بكسر الجيم أى برقعها أو طرف ثوبها (من رأسها على وجهها) بحيث لم يمس الجلباب بشرة . كذا في المرقاة . وقال محدث العصر مولانا محمد إسحاق الدهلوى : أى سدلن منفصلا عن الوجه لثلاثا يتعارض حديث لا تنتقب —

٣٥ - باب في المحرم يظلل

١٨١٧ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا محمد بن سلمة عن أبي عبد الرحمن عن زيد بن أبي أنيسة عن يحيى بن حصين عن أم الحصين حدثتني قالت حججنا مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فرأيت أسامة وبلاً وأحدهما أخذ بخطام النبي [رسول الله] صلى الله عليه

— المحرمة (إذا جاوزونا) أي اعدوا عنا وتقدموا علينا (كشفناه) أزلنا الجلباب ورفعنا النقاب وتركنا الحجاب . ولو جعل الضمير إلى الوجه بقريضة المقام فله وجه كذا في المرقاة .

وفي نيل الأوطار : واستدل بهذا الحديث على أنه يجوز للمرأة إذا احتاجت إلى ستر وجهها مرور الرجال قريباً منها تسدل الثوب من فوق رأسها على وجهها لأن المرأة تحتاج إلى ستر وجهها فلم يحرم عليها ستره مطلقاً كالعورة لكن إذا سدت يكون الثوب متجافياً عن وجهها بحيث لا يصيب البشرة . هكذا قال أصحاب الشافعي وغيرهم . وظاهر الحديث خلافه لأن السدول لا يكاد يسلم من إصابة البشرة ، فلو كان التجافي شرطاً لبينه صلى الله عليه وسلم انتهى . قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه . وذكر سعد بن يحيى بن سعيد القطان ويحيى بن معين أن مجاهداً لم يسمع من عائشة . وقال أبو حاتم الرازي : مجاهد عن عائشة مرسل وقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحهما من حديث مجاهد عن عائشة أحاديث منها ما هو ظاهر في سماعه وفي إسناده أيضاً يزيد بن أبي زياد وتكلم فيه غير واحد وأخرج له مسلم في جملة غير محتج به انتهى .

(باب في المحرم يظلل)

(وأحدهما) أي والحال أن أحدهما (أخذ) بصيغة الفاعل (بخطام) بكسر -

وسلم والآخِرُ رَافِعٌ ثَوْبُهُ يَسْتُرُهُ [لَيْسَتْ لَهُ] مِنَ الْحَرِّ حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ .

— الخاء بمعنى الزمام والمهار ككتاب (رافع) بالتنوين (ثوبه) ثوباً في يده (يستره أى يظله بثوب مرتفع على رأسه بحيث لم يصل الثوب إلى رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولفظ أحمد ومسلم «حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فرأيتُه حين رمى جمرَةَ العقبة وانصرف وهو على راحلته ومعه بلال وأسامة أحدهما يقود به راحلته والآخِر رافع ثوبه على رأس النبي صلى الله عليه وسلم يظله من الشمس» (من الحر) وفيه جواز تظليل الحرم على رأسه بثوب وغيره من محل وغيره ، وإلى ذلك ذهب الجمهور . وقال مالك وأحمد لا يجوز والحديث يرد عليهما . وأجاب عنه بعض أصحاب مالك بأن هذا المقدار لا يكاد يدوم ، فهو كما أجاز مالك للحرم أن يستظل بيده فإن فعل لزمته الفدية عند مالك وأحمد ، وأجمعوا على أنه لو قعد تحت خيمة أو سقف جاز . وقد احتج لمالك وأحمد على منع التظلل بما رواه البيهقي بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه أبصر رجلاً على بعيره وهو محرم قد استظل بينه وبين الشمس فقال اضح لمن أحرمت له وبما أخرجه البيهقي أيضاً بإسناد ضعيف عن جابر مرفوعاً ما : من محرم يضحي للشمس حتى تقرب إلا غربت بذنوبه حتى يعود كما ولدته أمه ، وقوله اضح بالضاد المعجمة وكذا يضحي للشمس والمراد ابرز للضحى . قال الله تعالى ﴿ وَأَنْتَ لَا تَظُنُّ أَنَّهَا فِيهَا وَلَا تَضْحَى ﴾ ويحاج عن قول ابن عمر بأنه موقوف وبأن حديث جابر مع كونه ضعيفاً لا يدل على المطلوب وهو المنع من التظلل ووجوب الكشف ، لأن غاية ما فيه أنه أفضل على أنه يبعد منه صلى الله عليه وآله وسلم أن يفعل الفضول ويدع الأفضل في مقام التبليغ قاله الشوكاني . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائي .

٣٦ — باب المحرم يحتجم

١٨١٨ — حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار
من عطاء وطاؤس عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم
وهو مخرم » .

١٨١٩ — حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا يزيد بن هارون أنبأنا
هشام عن عكرمة عن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم
وهو مخرم في رأسه من داء كان به » .

(باب المحرم يحتجم)

(احتجم وهو محرم) قال الخطابي : لم يكن أكثر من كره من الفقهاء
الحجامة للمحرم إلا من أجل قطع الشعر ، وإن احتجم في موضع لا شعر عليه
فلا بأس به ، وإن قطع شعرا افتدى . وعن رخص في الحجامة للمحرم سفيان
الثوري وأبو حنيفة وأصحابه وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق . وقال مالك :
لا يحتجم المحرم إلا من ضرورة لا بد منها . وكان الحسن يرى في الحجامة دما
يهريقه . قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي انتهى .

(من داء كان به) أى من مرض . ولفظ البخاري ومسلم في وسط رأسه من
رواية ابن بزيمة . قال النووي : في هذا الحديث دليل لجواز الحجامة للمحرم ،
وقد أجمع العلماء على جوازها له في الرأس وغيره إذا كان له عذر في ذلك وقطع
الشعر حينئذ ، لكن عليه الفدية لقلع الشعر فإن لم يقطع فلا فدية عليه . ودليل
المسألة قوله تعالى ﴿ فمن كان مريضا أو به أذى من رأسه ففدية ﴾ الآية . وهذا
الحديث محمول على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان له عذر في الحجامة في وسط
الرأس لأنه لا يفك عن قطع شعر أما إذا أراد المحرم الحجامة بفهرحاجة فإن —

١٨٢٠ — حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا عبد الرزاق أنبأنا معمر

عن قتادة عن أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجّم وهو مُحَرَّمٌ عَلَى ظَهْرِ الْقَدَمِ مِنْ وَجَعٍ كَانَ بِهِ . »

قال أبو داود : سَمِعْتُ أَحْمَدَ قَالَ ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ أَرْسَلَهُ يَمْنَى

عَنْ قَتَادَةَ .

— تَضَمَّنَتْ قَلْعَ شَعْرٍ فَهِيَ حَرَامٌ لِتَحْرِيمِ قَطْعِ الشَّعْرِ فَإِنْ لَمْ تَضْمَنْ ذَلِكَ بَانَ كَانَتْ فِي مَوْضِعٍ لَا شَعْرَ فِيهِ فَهِيَ جَائِزٌ هَدَنَّا وَعِنْدَ الْجُمْهُورِ وَلَا فِدْيَةَ فِيهَا . وَعَنْ ابْنِ عَمْرٍو مَالِكٍ كَرَاهَتَهَا ، وَعَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ فِيهَا الْفِدْيَةُ . دَلِيلُنَا أَنَّ إِخْرَاجَ الدَّمِ لَيْسَ حَرَامًا فِي الْإِحْرَامِ . وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ بَيَانُ قَاعِدَةٍ مِنْ مَسَائِلِ الْإِحْرَامِ وَهِيَ أَنَّ الْخَلْقَ وَاللِّبَاسَ وَقَتْلَ الْهَيْدِ وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْحُرْمَاتِ يَبَاحُ لِلْحَاجَةِ وَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ كُنْ احتاج إلى خلق أو لباس لمرض أو حر أو برد أو قتل صهد للجعاعة وغير ذلك انتهى . قال المنذرى : وأخرجه البخارى وأخرجه النسائى مختصرا .

(على ظهر القدم) أى أعلى القدم (من وجع كان به) ولفظ النسائى : احتجّم وهو محرم على ظهر القدم من وثأ كان به ، وفى رواية له من حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجّم وهو محرم من وثأ كان به ، ومعناه من وجع يصيب اللحم لا يبلغ العظم أو وجع يصيب العظم من غير كسر قاله السندي . وهذا الحديث يرد إطلاق من ذهب إلى كراهتها وكذا إطلاق الحسن البصرى أن فيها الفدية . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى ولفظ النسائى من وثأ كان به (ابن أبي عروبة) هو سعيد أى روى عن قتادة مرسلًا من غير ذكر أنس . —

٣٧ - باب يكتحل المحرم

١٨٢١ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا سفيان عن أيوب بن موسى عن نُبَيْه بن وهب قال « اشتكى عمر بن عبيد الله بن معمر عيني فأرسل إلى أبان بن عثمان قال سفيان وهو أمير الموسم ما يصنع بهما قال اضمدهما بالصبر فإني سمعت عثمان يحدث ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

١٨٢٢ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ابن علكة عن أيوب عن نافع عن نُبَيْه بن وهب بهذا الحديث .

(باب يكتحل المحرم)

(أمير الموسم) قال في المصباح : السمة هي العلامة ومنه الموسم ، لأنه معلم يجتمع إليه انتهى . والمعنى أنه كان أمير الحجاج في موسم الحج (قال : اضمدهما بالصبر) بفتح ثم كسر دواء معروف مر . قال الخطابي : الصبر ليس بطيب ، ولذلك رخص له أن يتعالج به . فأما السكحل الذي لا طيب فيه فلا بأس به . وقال الشافعي : وأنا له في النساء أشد كراهة منى له في الرجال ولا أعلم على واحد منهما الفدية . ورخص في السكحل للمحرم سفيان الثوري وأبو حنيفة وأصحابه وأحمد وإسحاق . وكره الإمام للمحرم سفيان وإسحاق . قال المفرد : وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي .

٣٨ — باب المحرم يغتسل

١٨٢٣ — حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ
إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُثَيْنٍ عَنْ أَبِيهِ « أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ وَالْمِسْوَرُ
ابْنَ مَخْرَمَةَ اخْتَلَفَا بِالْأُبُوَاءِ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ . قَالَ
الْمِسْوَرُ لَا يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ ، فَأَرْسَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبَّاسٍ إِلَى أَبِي أَيُّوبَ
الْأَنْصَارِيِّ فَوَجَدَهُ يَغْتَسِلُ بَيْنَ الْقَرْنَيْنِ وَهُوَ يَسْتُرُ بِثَوْبٍ . قَالَ فَسَلَّمْتُ
عَلَيْهِ فَقَالَ مَنْ هَذَا قُلْتُ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُثَيْنٍ أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ عَبْدُ اللَّهِ
ابْنُ عَبَّاسٍ أَسْأَلُكَ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْسِلُ رَأْسَهُ
وَهُوَ مُحْرِمٌ قَالَ فَوَضَعَ أَبُو أَيُّوبَ يَدَهُ عَلَى الثَّوْبِ فطَاطَأَهُ حَتَّى بَدَأَ لِي رَأْسُهُ
ثُمَّ قَالَ لِإِنْسَانٍ يَعْصُبُ عَلَيْهِ أَصْغَبُ ، قَالَ فَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ ثُمَّ حَرَكَ
أَبُو أَيُّوبَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ ثُمَّ قَالَ هَكَذَا رَأَيْتُهُ يَفْعَلُ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . »

(باب المحرم يغتسل)

أى الإغتسال للمحرم ترفهًا وتنظيفًا وتطهرًا من الجنابة . قال ابن المنذر :
أجمعوا على أن للمحرم أن يغتسل من الجنابة ، واختلفوا فيما عدا ذلك . وروى
عن مالك أنه كره للمحرم أن يغتسل رأسه في الماء . وروى في الوطأ عن نافع أن
ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم إلا من احتسالم (بالأبواء) بفتح الهمزة
وسكون الواو موضع قريب من مكة وهما نازلان بها (بين القرنين) هو بفتح
القاف تنحية قرن وهما الخشبтан القائمتان على رأس البئر وشبههما من البناء وتمد
بينهما خشبة يجر عليها الحبل المسقى به ويعلق عليها البكرة قاله النووي (على
الثوب) الساتر (فطأطأه) أى أزاله عن رأسه . وفي رواية للبخاري : جمع ثيابه —

٣٩ - باب المحرم يتزوج

١٨٢٤ - حدثنا القفغني عن مالك عن نافع عن نبيه بن وهب

أخي بني عبد الدار أن عمر بن عبيد الله [عبيد الله] أرسل إلى أبان بن عثمان بن عفان يسأله وأبان يومئذ أمير الحاج ومهاجر مان ؛ إني أردت أن أنكح طلحة بن عمر ابنة شيبه بن جبير فأردت أن تحضر ذلك

— إلى صدره حتى نظرت إليه وحتي رأيت رأسه ووجهه في رواية له ، وفي هذا الحديث فوائد منها جواز اغتسال المحرم وغسله رأسه وإمرار اليد على شعره بحيث لا ينفث شعراً ، ومنها قبول خبر الواحد وأن قبوله كان مشهوراً عند الصحابة ، ومنها الرجوع إلى النص عند الاختلاف وترك الاجتهاد والقياس عند وجود النص . ومنها السلام على المتطهر في وضوء وغسل بخلاف الجالس على الحدث ، ومنها جواز الاستعانة في الطهارة ولكن الأولى تركها إلا للحاجة واتفق العلماء على جواز غسل المحرم رأسه وجسده عن الجنابة بل هو واجب عليه وأما غسله لتبريد فذهبوا ومذهب الجمهور جوازه بلا كراهة ، ويجوز عندنا غسل رأسه بالسدر والخطمي بحيث لا ينفث شعراً . وقال أبو حنيفة ومالك هو حرام موجب للفدية قاله القنوي . قال المفزري : وأخرجه البخاري ومسلم وابن ماجه .

(باب المحرم يتزوج)

(عن نبيه) بضم النون مصفراً (أن عمر بن عبيد الله) مصفراً (أرسل) نبيه الراوى للذكور كما في رواية لمسلم (إلى أبان) بفتح الهمزة والواحدة (أمير الحاج) من جهة عبد الملك (أردت أن أنكح) بضم فسكون أزوج ابني —

فَأَنكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَبَانُ وَقَالَ إِنِّي سَمِعْتُ أَبِي عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَنْسَكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْسَكِحُ .

— (فأردت أن تحضر) فيه ندب الاستئذان لحضور العقد (فأنكر ذلك عليه أبان) فقال لا أراه إلا أعرابياً أى جاهلاً بالسنة كما عند مسلم (قال إني سمعت أبي عثمان) عطف بيان أو بدل من أبي وفي تصريحه بسمعت رد على من قال : لأنه لم يسمع أباه فالثبت مقدم (لا ينسكح) بفتح أوله أى لا يعقد لنفسه (المحرم) بفتح أو عمة أو بهما (ولا ينسكح) بضم أوله أى لا يعقد لغيره بولاية ولا وكالة وهو بالجزم فيهما على النهي كما ذكر الخطابي أنه الرواية الصحيحة ، قال الزرقاني . قال الخطابي : قد ذهب إلى ظاهر الحديث مالك والشافعي ، ورأيا النكاح إذا عقد في الإحرام مفسوخاً عقده المرة لنفسه أو كان ولياً يعقده لغيره . وقال أبو حنيفة وأصحابه : نكاح المحرم لنفسه وإنسكاحه لغيره جائز . واحتجوا في ذلك بخبر ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة وهو محرم . وتأول بعضهم خبر عثمان على معنى أنه إخبار عن حال المحرم ، وأنه باشتغاله بنفسه لا يقسم بعقد النكاح ولا يفرغ له ، وقال بعضهم معنى ينسكح أى أنه لا يعطى ليس أنه لا يعقد .

قال الخطابي : قلت الرواية الصحيحة لا ينسكح المحرم بكسر الحاء على معنى النهي لا على حكاية الحال وقصة أبان في منعه عمر بن عبيد الله من العقد وإنكاره ذلك وهو راوى الخبر دليل على أن المعنى في ذلك العقد ، فأما أن المحرم مشغول بنفسه ممنوع من الوطء فهذا من العلم العام المفروغ من بيانه اتفاق الجماعة والعامة من أهل العلم انتهى ، قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذى النسائي وابن ماجه .

١٨٢٥ - حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرٍ حَدَّثَهُمْ أَخْبَرَنَا
سَعِيدٌ عَنْ مَطَرٍ وَيَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهْبٍ عَنْ أَبَانَ
ابْنِ عُثْمَانَ عَنْ عُثْمَانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ مِثْلَهُ . زَادَ
« وَلَا يَخْطُبُ » .

١٨٢٦ - حدثنا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ عَنْ حَبِيبِ بْنِ
الشَّهِيدِ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ بْنِ أَخِي مَيْمُونَةَ عَنْ
مَيْمُونَةَ قَالَتْ : « تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَعَزَنُ
حَلَالًا بِسَرَفٍ » .

١٨٢٧ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ هِكْرَمَةَ

- (زاد ولا يخطب) بضم الطاء من الخطبة بكسر الخاء أى لا يطالب امرأة
لنكاح ، قال على القارى : روى الكلمات الثلاث بالنفى والنهى . وذكر
الخطابى أنها على صيغة النهى أصبح على أن النفى بمعنى النهى أيضاً بل أبلغ ،
والأولان للتحريم والثالث للتعزیه عند الشافعى فلا يصح نكاح الحرم ولا إنكاحه
هذه ، والكل للتعزیه عند أبى حنيفة . وقال الطيبى : أخرج هذا الحديث مسلم
وأبو داود وأبو عيسى وأبو عبد الرحمن فى كتبهم والذى وجدناه الأكثر فيما
يعتمد عليه من الروايات الإثبات وهو الرفع فى تلك الكلمات (ونحن حلالان
بسرف) ومن غريب التاريخ أنها دفنت بسرف أيضاً ، وهو بين الحرمين
قريب مكة دون الوادى المشهورة بوادى فاطمة . قال الطبرى : وهو على عشرة
أميال من مكة ، والصحيح أنه على ستة أميال . قال المنذرى : وأخرجه مسلم
والترمذى وابن ماجه بقوه .

عن ابن عباس «أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم» .

— (تزوج ميمونة وهو محرم) قال الميمني : واحتج بهذا الحديث إبراهيم النخعي والثوري وعطاء بن أبي رباح وحامد بن أبي سليمان وعكرمة ومسروق وأبو حنيفة وصاحبه وقالوا : لا بأس للمحرم أن ينكح ولكنه لا يدخل بها حتى يحل ، وهو قول ابن عباس وابن مسعود . وقال سعيد بن المسيب وسالم والقاسم وسليمان بن يسار والليث والأوزاعي ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق : لا يجوز للمحرم أن ينكح ولا ينكح غيره فإن فعل ذلك فالنكاح باطل ، وهو قول عمر وعلى . انتهى .

قلت : لا حجة لهم برواية ابن عباس هذه لأنها تخالف لرواية أكثر الصحابة ولم يروه كذلك إلا ابن عباس وحده وانفرد به ، قاله القاضي عياض ، ولأن سعيد بن المسيب وغيره وهموه في ذلك وخالفته ميمونة وأبو رافع فرووا أنه نكحها وهو حلال وهو أولى بالقبول لأن ميمونة هي الزوجة وأبو رافع هو السفير بينهما فهما أعرف بالواقعة من ابن عباس لأنه ليس له من التعلق بالقصة ما لهما ولصغره حينئذ عنهما إذ لم يكن في سنهما ولا يقرب منه فإن لم يكن —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وعن سعيد بن المسيب قال : « وهم ابن عباس في تزويج ميمونة وهو محرم » ، وقد روى مالك في الموطأ عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا رافع مولاة ورجلا من الأنصار ، فزوجه ميمونة بنت الحارث » ، وروى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة قبل أن يخرج » ، وهذا ، وإن كان ظاهره الإرسال ، فهو متصل ، لأن سليمان بن يسار رواه عن أبي رافع « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو حلال ، وبني بها وهو حلال ، وكنت الرسول بينهما » ، وسليمان بن يسار مولى ميمونة ، وهذا صريح في تزويجها بالوكالة قبل الإحرام .

١٨٢٨ — حدثنا ابنُ بَشَّارٍ حدثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ أَخْبَرَنَا
سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ قَالَ : « وَهِيَ
ابْنُ عَبَّاسٍ فِي تَزْوِيجِ مَيْمُونَةَ وَهِيَ مُحْرَمَةٌ » .

٤٠ — باب ما يقتل المحرم من الدواب

١٨٢٩ — حدثنا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ

— وهما فهو قابل للتأويل بأنه تزوجها في أرض الحرم وهو حلال فأطلق ابن عباس
على من في الحرم أنه محرم لكن هو بعيد ، وأجيب عن التفرد بأنه قد صرح من
رواية عائشة وأبي هريرة بنحوه كقالة الحافظ في الفتح ، وقول سعيد بن المسيب
أخرجه أبو داود وسكت عنه هو ثم المنذرى ، وفي إسناده رجل مجهول فالقول
الحق في جوابه بأن رواية صاحب القصة والسفير فيها أولى لأنه أخبر وأعرف
بها والله أعلم .

وقال الحافظ في الفتح : وأجابوا عن حديث ميمونة بأنه اختلف في الواقعة
كيف كانت ولا تقوم بها الحجة ولأنها تحتمل الخصوصية فكان الحديث في
النهي عن ذلك أولى بأن يؤخذ به . وقال عطاء وعكرمة وأهل الكوفة يجوز
للمحرم أن يتزوج كما يجوز له أن يشتري الجارية للوطء ، وتمنع بأنه قياس في
معارضة السنة فلا يعتبر به . وأما تأويلهم حديث عثمان بأن المراد به الوطء ،
فتمنع بالتصريح فيه بقوله ولا ينكح بضم أوله وبقوله فيه ولا يخطب انتهى
قال المنذرى : وأخرجه البخارى والترمذى والنسائى بنحوه .
(وهم ابن عباس الخ) هذا هو أحد الأجوبة التي أجاب بها الجمهور عن
حديث ابن عباس .

(باب ما يقتل المحرم من الدواب)

بتشديد الباء الموحدة جمع دابة وهى ما دب من الحيوان من غير فرق بين —

الزُّهْرِيُّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَمَّا يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ مِنَ الدَّوَابِّ ؟ فَقَالَ : خَمْسٌ ، لَا جُنَاحَ فِي قَتْلَيْنِ عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ : الْعُقْرَبُ ، وَالْعُرَابُ ، وَالْفَأْرَةُ [الْعُقْرَبُ وَالْفَأْرَةُ وَالْعُرَابُ] ، وَالْحِدَاةُ ، وَالْكَلْبُ الْعُقُورُ . »

— الطير وغيره ومن أخرج الطير من الدواب لحديث الباب من جملة ما يرد به عليه (خمس) أى من الدواب كما عند مسلم (لا جناح) أى لا أئمة ولا جزاء ، والمعنى لا حرج (فى الحل والحرم) أى فى أرضه . وورد فى لفظ عند مسلم من روايته أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يأمر بقتل الكلب العقور الحديث . وعند أبى حنيفة ليقول المحرم وظاهر الأمر الوجوب ويحتمل الندب والإباحة . وقد روى البزار من حديث أبى رافع أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل العقرب والفأرة والحية والحداة ، وهذا الأمر ورد بعد نهى المحرم عن القتل وفى الأمر الوارد بعد النهى خلاف معروف فى الأصول هل يفيد الوجوب أو لا ، قاله الشوكانى (العقرب) قال فى الفتح : هذا اللفظ للذكر والأنثى . قال ابن المنذر : لا نعلمهم اختلفوا فى جواز قتل العقرب (والغراب) هذا الإطلاق مقيد بما عند مسلم من حديث عائشة بلفظ الأبقع وهو الذى فى ظهره أو بطنه بياض ، وقد اعتذر ابن بطال وابن عبد البر عن قبول هذه الزيادة بأنها لم تصبح لأنهما من رواية قتادة وهو مدلس ، وتعقب بأن شعبة لا يروى عن شيوخه المدلسين إلا ما هو مسموع لهم وهذه الزيادة من رواية شعبة ، بل صرح النسائى بسماع قتادة قال فى الفتح : وقد اتفق العلماء على إخراج الغراب الصغير الذى يأكل الحبوب من ذلك ، ويقال له غراب الزرع وأفقوا بجواز أكله فبقى ما عداه من الغراب ملحقا بالأبقع انتهى .

قال ابن المنذر : أباح كل من يحفظ عنه العلم قتل الغراب فى الإحرام إلا أعطاء —

١٨٣٠ — حدثنا علي بن بَحْرٍ أَخْبَرَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ عَجَلَانَ عَنْ الْقَعْقَاعِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : خَمْسٌ قَتَلُهُنَّ حَلَالٌ فِي الْحَرَمِ : الْحَيَّةُ ، وَالْعَقْرَبُ ، وَالْحِدَاةُ ، وَالْفَأْرَةُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ .

١٨٣١ — حدثنا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ أَنبَأَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي نَعْمٍ الْبَجَلِيُّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَمَّا يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ ؟ قَالَ : الْحَيَّةُ ، وَالْعَقْرَبُ »

— قال الخطابي : لم يتابع أحد عطاء على هذا (والفأرة) بهمة ساكنة ويجوز فيها التسهيل . قال في الفتوح : ولم يختلف العلماء في جواز قتلها للحرم إلا ما حكى عن إبراهيم النخعي فإنه قال فيها جزاء إذا قتلها الحرم أخرجه عنه ابن المنذر . وقال هذا خلاف السنة وخلاف قول جميع أهل العلم (والحدأة) بكسر الحاء المهملة وفتح الدال بعدها همزة بغير مد على وزن عنبه ، وحكى صاحب المحكم فيه المد (والكلب العقور) اختلف في المراد بالكلب العقور ، فروى سعيد بن منصور عن أبي هريرة بإسناد حسن كما قال الحافظ لأنه الأسد . وعن زيد بن أسلم أنه قال : وأى كلب أعقر من الحية . وقال زفر : المراد به هنا الذئب خاصة وقال في الموطأ : كل ماعقر الناس وعدا عليهم وأخافهم مثل الأسد والنمر والفهد والذئب فهو عقور . وكذا نقل أبو عبيد عن سفيان وهو قول الجمهور . وقال أبو حنيفة : المراد به هنا الكلب خاصة ولا يلتحق به في هذا الحكم سوى الذئب . قال المنذري : وأخرجه مسلم والنسائي وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي من حديث عبد الله بن عمر عن أخته حفصة .

(عن أبي هريرة) إلى آخر الحديث . قال المنذري : في إسناد محمد بن مجلان —

وَالْفُؤَيْسِقَةُ ، وَيَرْمِي الْغُرَابَ وَلَا يَقْتُلُهُ ، وَالسَّكَبُ الْعَقُورُ ، وَالْحِدَاةُ ،
وَالسَّبْعُ الْعَادِي .

— (والفويسقة) تصغير فاسقة لخروجها من جحرها على الناس وإفسادها .
وأصل الفسق هو الخروج ومن هذا سمي الخارج عن الطاعة فاسقاً ، ويقال :
فسقت الرطبة عن قشرها إذا خرجت عنه قاله الخطابي (ويرمى الغراب ولا يقتله)
قال الخطابي : يشبه أن يكون المراد به الغراب الصغير الذي يأكل الحب وهو
الذي استثناه مالك من جملة الغرابان ، وأيضاً قال : اختلف أهل العلم فيما يقتله
الحرم من الدواب ، فقال الشافعي : إذا قتل الحرم شيئاً من هذه الأعيان المذكورة
في هذه الأخبار فلا شيء عليه ، وقاس عليها كل سبع ضار ، وكل شيء من
الحيوان لا يؤكل لحمه ، لأن بعض هذه الأعيان سباع ضارية وبعضها هوام ،
وبعضها هوام قاتلة وبعضها طير لا يدخل في معنى السباع ولا هي من جملة الهوام
وإنما هو حيوان مستعجب اللحم غير مستطاب الأكل وتحريم الأكل يجمعهم
كلهم فاعتبره وجعله دليل الحكم ، وقال مالك نحواً من قول الشافعي إلا أنه
قال لا يقتل الحرم الغراب الصغير ، وقال أبو حنيفة وأصحابه : يقتل الكلب
وسائر ما جاء في الخبر وقاسوا عليه الذئب ولم يجعلوا على قاتله فدية ، وقالوا في
السبع والبر والفهد والخنزير عليه الجزاء إن قتلها ، إلا أن يكون قد ابتداء
الحرم فعليه قيمته إلا أن يكون قيمته أكثر من دم فعليه دم ولا يجاوزه انتهى
كلام الخطابي مختصراً (والسبع العادي) أي الظالم الذي يفتس الناس ويعقر ،
فكل ما كان هذا الفعل نعمتاً له من أسد ونمر وفهد ونحوها ، فحسبه هذا الحكم
وليس على قاتلها فدية والله أعلم . قال المنذري : وأخرجه الترمذي وابن ماجه .
وقال الترمذي : حديث حسن . هذا آخر كلامه ، وفي إسناده يزيد بن أبي زياد
وقد تقدم الكلام عليه .

٤١ - باب لحم الصيد للمحرم

١٨٢٢ - حدثنا محمد بن كثير أنبأنا سليمان بن كثير عن حميد الطويل عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث عن أبيه - وكان الحارث خايفة عثمان رضى الله عنه على الطائف - فصنع إسمان طاماً فيه من الحجل واليعاقيب ولحم الوحش ، قال : فبعث إلى على رضى الله عنه فجاءه الرسول وهو يخبط لأباعر له فجاء وهو ينفض الخبط عن يده . فقالوا له كل فقال أطمعوه قوماً حلالاً فإننا حرم . فقال على رضى الله عنه أنشد الله من كان ههنا من أشجع ، أتعمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدى إليه رجل حمار وحش ، وهو محرم ، فأبى أن يأكله ؟ قالوا نعم .

(باب لحم الصيد للمحرم)

(فصنع) أى الحارث (من الحجل) بتقديم المهمة على الجيم جمع حجلة طائر معروف بالفارسية كبك (واليعاقيب) جمع يعقوب طائر معروف . قال مفتى الإرب بالفارسية كبك نر . قال العلامة الدمهرى : الحجل طائر على قدر الحمام أحمر المنقار والرجلين ويسمى دجاج البر وهو صنفان نجدى وتهامى ، فالنجدى أخضر اللون أحمر الرجلين والتهامى فيه بياض وخضرة . واليعقوب هو ذكر الحجل . انتهى كلامه (فبعث) أى الحارث أو عثمان رضى الله عنه (وهو) أى على رضى الله عنه (يخبط) من الخبط وهو ضرب الشجرة بالعصا ليقنأثر ورقها لعل الإبل ، والخطب بفتح الحاء الهمزة بمعنى محبوط (لأباعر) جمع بعير (ينفض الخبط) أى على رضى الله عنه يزيله ويدفعه (حرم) بمعنى جمع حرام بمعنى محرم (من أشجع) هى قبيلة .

١٨٣٣ — حدثنا أَبُو سَلَمَةَ مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا سَمَّادٌ عَنْ قَيْسٍ
عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ « يَأْزِيدُ بْنُ أَرْقَمَ هَلْ حَلَمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْدَى إِلَيْنَا مَعْصُومٌ [مَعْصُودٌ] صَهِيدٌ فَلَمْ يَقْبَلْهُ وَقَالَ : أَنَا
حُرْمٌ؟ قَالَ : نَعَمْ » .

١٨٣٤ — حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ — يَعْنِي الْأَسْكَندَرَانِيَّ —
الْقَمَارِيَّ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ « سَمِعْتُ

— قَالَ الْخَطَّابِيُّ : يَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ عَلَى رِضَى اللَّهِ عَنْهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ الْحَارِثَ إِذَا
اتَّخَذَ هَذَا الطَّعَامَ مِنْ أَجْلِ عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَمْ يَحْضُرْ مَعَهُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ ،
فَلَمْ يَرِ أَنْ يَأْكُلَهُ هُوَ وَلَا أَحَدٌ مِمَّنْ بِحَضْرَتِهِ ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَصِدِّ الطَّيْرَ وَالْوَحْشَ مِنْ
أَجْلِ الْحَرَمِ فَقَدْ رَخَّصَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي تَنَاوُلِهِ وَبَدَّلَ عَلَى ذَلِكَ حَدِيثَ جَابِرٍ ،
وَقَدْ ذَكَرَهُ أَبُو دَاوُدَ عَلَى أَثَرِهِ فِي هَذَا الْبَابِ انْتَهَى كَلَامُ الْخَطَّابِيِّ .

(فَلَمْ يَقْبَلْهُ وَقَالَ أَنَا حَرَمٌ) وَقَدْ اسْتَدْلَّ بِهِذَا مِنْ قَالَ بِتَحْرِيمِ الْأَكْلِ مِنْ
لَحْمِ الصَّيْدِ عَلَى الْحَرَمِ مُطْلَقًا لِأَنَّهُ اقْتَصَرَ فِي التَّعْلِيلِ عَلَى كَوْنِهِ مُحَرَّمًا فَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ
سَبَبُ الِامْتِنَاعِ خَاصَّةً وَهُوَ قَوْلُ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَالْإِمَامِ الثَّوْرِيِّ
وَالْمَسْحَقِ ، وَاسْتَدْلَوْا أَيْضًا بِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ ﴾ وَلَكِنَّهُ
يَعَارِضُ ذَلِكَ حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ وَسَيِّئَاتِي . وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ وَطَائِفَةٌ مِنَ السَّلَفِ :
لِأَنَّهُ يَجُوزُ لِلْحَرَمِ أَكْلُ لَحْمِ الصَّيْدِ مُطْلَقًا وَكَلَامُ الْمَذْهَبِ بَيْنَ يَسْتَلْزِمُ إِطْرَاحَ بَعْضِ
الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ بَلَا مَوْجِبٍ ، فَالْحَقُّ مَعَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ
الْمُخْتَلَفَةِ فَقَالَ أَحَادِيثُ الْقَبُولِ مَحْمُولَةٌ عَلَى مَا يَصِيدُهُ الْحَلَالُ لِنَفْسِهِ ثُمَّ يَهْدِي مَعَهُ
لِلْحَرَمِ . وَأَحَادِيثُ الرَّدِّ مَحْمُولَةٌ عَلَى مَا صَادَهُ الْحَلَالُ لِأَجْلِ الْحَرَمِ ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا
الْجَمْعُ حَدِيثَ جَابِرِ الْآثِي . قَالَ الْمَنْذَرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ .

رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ « صَيْدُ الْبَرِّ لَكُمْ حَلَالٌ مَا لَمْ تَصِيدُوهُ
أَوْ يُصَادَ لَكُمْ » .

قال أبو داود : إذا تنازع الخبران عن النبي صلى الله عليه وسلم ينظر
بما أخذ به أصحابه .

١٨٣٥ — حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن أبي النضر مولى
عمر بن عبيد الله التيمي عن نافع مولى أبي قتادة الأنصاري عن أبي
قتادة « أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا كان ببعض

— (يقول صيد البر لكم حلال) هذا الحديث صريح في التفرقة بين أن
يصيده الحرم أو يصيده غيره له وبين أن لا يصيده الحرم ولا يصاد له بل يصيد
الحلال لنفسه ويطعمه الحرم ومفيد لبقية الأحاديث المطلقة كحديث الصعب وطامحة
وأبي قتادة ومخصص لمعوم الآية المتقدمة . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى
والنسائى وقال الترمذى : والمطلب لانعرف له سماعاً من جابر ، وقال فى موضع
آخر : والمطلب بن عبيد الله بن حنطب يقال إنه لم يسمع من جابر وذكر أبو
حاتم الرازى أنه لم يسمع من جابر وقال ابنه عبد الرحمن بن أبي حاتم يشبه أن
يكون أدركه . قال الخطابى تحت حديث جابر : ومن هذا مذهبه عطاء بن أبى
رباح ومالك والشافعى وأحمد بن حنبل وقال مجاهد وسعيد بن جبیر : يأكل الحرم
ما لم يصد إذا كان قد ذبحه حلال وإلى نحو من هذا ذهب أبو حنيفة وأصحابه قالوا
لأنه الآن ليس بصيد . وكان ابن عباس رضى الله عنهما يحرم لحم الصيد على
الحرمين فى عامة الأحوال ويتلو قوله تعالى ﴿ وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً ﴾
ويقول الآية مبهمه . وإلى نحو من ذلك ذهب طاؤس وعكرمة وسفيان الثورى
وإسحاق بن راهويه (أو يصاد لكم) هكذا فى النسخت والجارى على قوانين
العربية أو يصد لأنه معطوف على المحزوم قاله السندى .

طَرِيقَ مَسْكَةٍ تَخْلَفَ مَعَ أَصْحَابِ لَهُ مُخْرِمِينَ وَهُوَ غَيْرُ مُخْرِمٍ . فَرَأَى جَاهِرًا
وَحَشِيًّا فَاسْتَوَى عَلَى فَرَسِهِ . قَالَ : فَسَأَلَ أَصْحَابَهُ أَنْ يُنَاوِلُوهُ سَوْطَهُ فَأَبَوْا
فَسَأَلَهُمْ رُمَحَهُ فَأَبَوْا ، فَأَخَذَهُ ، ثُمَّ شَدَّ عَلَى الْجَمَارِ فَقَتَلَهُ ، فَأَكَلَ مِنْهُ بَعْضُ
أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَى بَعْضُهُمْ ، فَلَمَّا أَدْرَكُوا رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ : إِنَّمَا هِيَ طُعْمَةٌ أَطْعَمَكُمْوَهَا اللَّهُ تَعَالَى

— (تخلف) أى تأخر أبو قتادة (مع أصحاب له) أى لأبى قتادة (وهو) أى
أبو قتادة (أن يناولوه) أى يعطوه (فأبوا) أن يعاونوه (ثم شد) أى حمل عليه
(فلما أدركوا) أى لحقوا (سألوه عن ذلك) هل يجوز أكله أم لا والحديث
فيه فوائد : منها أنه يحل للمحرم لحم ما يصيده الحلال إذا لم يكن مساده لأجله
ولم يقع منه إعاقة له ، ومنها أن مجرد محبة المحرم أن يقع من الحلال الصيد فيأكل
منه غير قاذحة في إحرامه ولا في حل الأكل منه ، ومنها أن عقر الصيد ذكاته
ومنها جواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبالقرب منه . قال
المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى ، ووقع فى البخارى ومسلم
أنه صلى الله عليه وسلم أكل منه وأخرجه الدارقطنى فى سننه من حديث معمر بن
راشد وفيه : وإلى إنما اصطدته لك فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه فأكلوا
ولم يأكل حين أخبرته أنى اصطدته له . قال الدارقطنى : قال أبو بكر يعنى
النيسابورى قوله : اصطدته لك وقوله : لم يأكل منه لا أعلم أحداً ذكره فى هذا
الحديث غير معمر . وقال غيره هى لفظة غريبة لم نكتبها إلا من هذا الوجه هذا
آخر كلامه وقد تقدم فى الصحيحين أنه أكل صلى الله عليه وسلم منه . —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وروى مسلم فى صحيحه من حديث عبد الرحمن بن عثمان التيمى قال : « كذا » =

== مع طلحة بن عبيد الله في طريق مكة، ونحن محرومون فأهدوا اللحم سيد وطلحة راقداً ، فمننا من أكل ومننا من تورع فلم يأكل ، فلما استيقظ قال للذين أكلوا : أصبتم ، وقال للذين لم يأكلوا : أخطأتم ، فإذا قد أكلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن حرم .

وروى مالك عن يحيى بن سعيد : أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي عن عيسى بن طلحة عن عمرو بن سلمة الضمري عن البهزي - يزيد بن كعب - : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يريد مكة ، وهو محرم ، حتى إذا كانوا بالروحاء ، إذا حمار وحشي عقير ، فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : دعوه ، فإنه يوشك أن يأتي صاحبه ، فجاء البهزي وهو صاحبه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله شأنكم بهذا الحمار ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا بكر قسمه بين الرفاق ، ثم مضى ، حتى إذا كان بالأثنية بين الرويشة والعرج ، إذا ظبي حاقف في ظل ، وفيه سهم ، فزعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر رجلاً يقف عند ، لا يريه أحد من الناس حتى جاوزوه » وفي الصحيحين عن الصعب بن جثامة « أنه أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حماراً وحشياً ، وهو بالأبواء أو بودان فرده عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال : إنا لم نرده عليك إلا أنا حرم . » ورواه مسلم عن سفیان ، وقال : لحم حمار وحش . قال الحميدي : كان سفیان يقول في الحديث : « أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم لحم حمار وحش » وربما قال سفیان « يقطر دماً » وكان فيما خلا ربما قال « حمار وحش » ثم صار إلى « لحم » حتى مات . وفي رواية لمسلم : « شق حمار وحش فرده » وفي رواية له : « عجز حمار فرده » وفي رواية له : « رجل حمار » قال الشافعي : فإن كان الصعب أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم الحمار حياً ، فليس المحرم ذبح حمار وحش ، وإن كان أهدى له لحماً ، فقد يحتمل أن يكون علم أنه صيد له ، فرده عليه ، وإيضاحه في حديث جابر قال : وحديث مالك « أنه أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم حماراً » أثبت من حديث « أنه أهدى له من لحم حمار » ثم كلامه . قال البيهقي : وروى يحيى بن سعيد عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري عن أبيه : « أن الصعب بن جثامة أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم عجز حمار وهو بالجحفة ، فأكل منه وأكل القوم » قال == (٢٠ - عون المعبود)

= وهذا إسناد صحيح ، فإن كان محفوظاً فسكانه رد الحى وقبل اللحم ، تم كلامه .
وقد اختلف الناس قديماً وحديثاً في هذه المسألة ، وأشككت عليهم الأحاديث فيها ، فكان عطاء ومجاهد وسعيد بن جبير يرون للمحرم أكل ما صاده الحلال من الصيد ، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه ، وهو قول عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان والزبير بن العوام وأبي هريرة ، ذكر ذلك ابن عبد البر عنهم . وحجتهم : حديث أبي قتادة المتقدم ، وحديث طلحة بن عبيد الله وحديث الهزى .
وقالت طائفة : لحم الصيد حرام على المحرم بكل حال ، وهذا قول على وابن عباس وابن عمر .

قال ابن عباس : (وحرم عليكم صيد البر) هى مبهمه . وروى عن طاوس وجابر بن زيد وسفيان الثوري المنع منه .

وحجة هذا المذهب : حديث ابن عباس عن الصعب بن جثامة ، وحديث على في أول الباب ، واحتجوا بظاهر الآية ، وقالوا : تحريم الصيد يعم اصطياده وأكله .
وقالت طائفة : ما صاده الحلال للمحرم ومن أجله ، فلا يجوز له أكله ، فأما ما لم يصده من أجله ، بل صاده لنفسه أو لحلال ، لم يحرم على المحرم أكله ، وهذا قول مالك والشافعى وأحمد بن حنبل وأصحابهم ، وقول إسحاق وأبي ثور ، قال ابن عبد البر : وهو الصحيح عن عثمان في هذا الباب .

قال : وحجة من ذهب هذا المذهب أنه عليه تصح الأحاديث في هذا الباب ، وإذا حملت على ذلك لم تتضاد ولم تختلف ولم تدافع ، وعلى هذا يجب أن تحمل السنن ولا يعارض بعضها ببعض ما وجد إلى استعمالها سبيل . تم كلامه .

وأشار الصحابة كلها في هذا الباب إنما تدل على هذا التفصيل . فروى البيهقى من حديث عبد الله بن عامر بن ربيعة قال : « رأيت عثمان بن عفان بالعرج في يوم صائف وهو محرم وقد غطى وجهه بقطيفة أرجوان ، ثم أتى بلحم صيد ، فقال لأصحابه : كلوا ، قالوا : ألا تأكل أنت ؟ قال : إني لست كهيتكم ، إنما صيد من أجلي » .

وحديث أبي قتادة والهزى وطلحة بن عبيد الله قضايا أعيان ، لا عموم لها ، وهى =

٤٢ - باب الجراد للمحرم

١٨٣٦ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى أَخْبَرَنَا سَمَّادٌ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ جَابَانَ
عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الْجُرَادُ
مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ » .

(باب الجراد للمحرم)

(سماد) هو ابن زيد قاله المزي (عن ميمون بن جابان) بحجم موحدة ونون
قال المفزري : ميمون بن جابان لا يحتج به (عن أبي رافع) اسمه نفيص
(قال الجراد من صيد البحر) قال على القاري قال العلماء إنما عده من صيد
البحر لأنه يشبه صيد البحر من حيث أنه يحل ميتته ولا يجوز للمحرم قتل
الجراد ولزمه بقتله قيمته . وفي الهداية أن الجراد من صيد البر . قال ابن الهمام :
عليه كثير من العلماء ، ويشكل عليه ما في أبي داود والترمذي عن أبي هريرة
قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة أو غزوة فاستقبلنا رجل
من جراد فجعلنا نضربه بسياطنا وقسينا فقال صلى الله عليه وسلم كلوه فإنه من
صيد البحر وعلى هذا لا يكون فيه شيء أصلاً ، لكن تظاهر عن عمر إلزام -

= تدل على جواز أكل المحرم من صيد الحلال ، وحديث الصعب بن جثامة يدل على
منعه منه ، وحديث جابر صريح في التفريق .

فحيث أكل علم أنه لم يصد لأجله ، وحيث امتنع علم أنه صيد لأجله ، فهذا فعله
وقوله في حديث جابر يدل على الأمرين ، فلا تعارض بين أحاديثه صلى الله عليه وسلم
بحال . وكذلك امتناع على من أكله لعله ظن أنه صيد لأجله ، وإباحة النبي صلى الله
عليه وسلم لأصحابه حمار البهزي ومنهم من التعرض للطبي الحاقف ، لأن الحمار كان
نقيراً في حد الموت ، وأما الطي فكان سالماً ، ولم يسقط إلى الأرض ، فلم يتعرض له
لأنه حيوان حي . والله أعلم .

١٨٣٧ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ حَبِيبِ الْمَعْلَمِ عَنْ أَبِي الْمُهَزَّمِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ « أَصَبْنَا صِرْمًا [صَرَبًا] مِنْ جَرَادٍ فَكَانَ رَجُلٌ يَضْرِبُ بِسَوْطِهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ ، فَقِيلَ لَهُ : إِنَّ هَذَا لَا يَصْلُحُ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إِنَّمَا هُوَ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ » .

سَمِعْتُ أَبَا دَاوُدَ يَقُولُ [قَالَ أَبُو دَاوُدَ] أَبُو الْمُهَزَّمِ ضَعِيفٌ ، وَالْحَدِيثَانِ جَمِيعًا وَهَمَّ .

١٨٣٨ — حدثنا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ جَابَانَ عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ كَعْبٍ قَالَ « الْجَرَادُ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ » .

— الجزء فيها في الموطن أنبأنا يحيى بن سعيد أن رجلاً سأل عمر عن جرادة قتلها وهو محرم فقال عمر لكعب تعال حتى تحكم فقال لكعب درهم . فقال عمر : إنك لتجد الدرهم لثمرة خير من جرادة . ورواه ابن أبي شعبة عنه بقصته وتبع عمر أصحاب المذاهب انتهى كلام ابن الهمام . قال ملا على القاري : لو صح حديث أبي داود والترمذي المذكور سابقاً كان ينبغي أن يجمع بين الأحاديث بأن الجراد على نوعين بحري وبري فيعمل في كل منهما بحكمه .

(صرما من جراد) بكسر الصاد وسكون الراء قطعة من الجماعة الكبيرة (فقيل له) للرجل (لا يصلح) لأنه صيد . قال المنذرى : أبو المهزم اسمه يزيد ابن سفيان بصرى متروك وهو بضم الميم وفتح الهاء وكسر الزاي وتشديدها بعدها ميم . وقال أبو بكر المعافى : ليس في هذا الباب حديث صحيح (عن أبي رافع عن كعب) قال المزى في الأطراف : حديث موسى بن إسماعيل في رواية أبي بكر بن داسة ولم يذكره أبو القاسم .

٤٣ - باب في الفدية

١٧٣٩ - حدثنا وهب بن بَقِيَّةَ عن خالد الطحَّانِ عن خالد الحذاء عن أبي قلابَةَ عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عُجْرَةَ « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرَّ بِرَمانَ الحُدَيْبِيَّةِ فقال : قَدْ آذَكَ هَؤُلَاءُ رَأْسِيكَ ؟ قال : نَعَمْ ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اخلِقْ ثُمَّ اذْبَحْ شاةً نُسْكَاءَ ، أو صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أو اطْعِمْ ثَلَاثَةَ أَصْعَ مِنْ تَمَرٍ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينِ . »

(باب في الفدية)

(عن كعب بن عجرة) بضم العين وإسكان الجيم (هو أم رأسك) قال في المصباح : والهامة ماله سم يقتل كالحمية . قاله الأزهرى ، والجمع الهوام مثل دابة ودواب ، وقد تطلق الهوام على ما لا يقتل كالخشرات ومنه حديث كعب بن عجرة أيؤذيك هو أم رأسك ، والمراد القمل على الاستعارة بجامع الأذى انتهى (اذبح شاة نُسْكَاءَ) بضم النون والسين . قال في النهاية : والنسيكة الذبيحة وجمعها نسك ، والنسك أيضاً الطاعة والعبادة وكل ما تقرب به إلى الله تعالى انتهى . وهذا دم تخيير استنفيد بأو في قوله أو صم ثلاثة أيام (أو أطعم) أو للتخيير (أصع) جمع صاع ، وفي الصاع لغتان التذكير والتأنيث وهو مكىل يسع خمسة أرتال وثلاث بالبغدادي ، هذا مذهب الشافعي ومالك وأحمد وجهاهير العلماء . وقال أبو حنيفة : يسع ثمانية أرتال . وأجمعوا على أن الصاع أربعة أمداد وهذا الذي قدمنا من أن الأصع جمع صاع صحيح .

وقد ثبت استعمال الأصع في هذا الحديث الصحيح من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك هو مشهور في كتب اللغة . قال النووي : المعنى -

١٨٤٠ - حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد عن داود عن الشَّعْبِيِّ

عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ : إِنْ شِئْتَ فَأَنْتَ نَسِيكَ ، وَإِنْ شِئْتَ فَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَإِنْ شِئْتَ فَأَطْعِمِ ثَلَاثَةَ أَصْعَ مِنْ تَمْرٍ لِسِتَّةِ مَسَاكِينَ » :

— أن من احتاج إلى حلق الرأس لضرر من قمل أو مرض أو نحوهما فله حلقه في الإحرام وعليه الفدية . قال الله تعالى ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفَدِّهِ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نَسْكَ ، وَبَيْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ الصِّيَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَالصَّدَقَةَ ثَلَاثَةَ أَصْعَ لِسِتَّةِ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ ، وَالنَّسْكَ شَاةٌ وَهِيَ شَاةٌ تَجْزَى فِي الْأَضْحِيَّةِ ثُمَّ إِنْ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ وَالْأَحَادِيثُ مُتَّفَقَةٌ عَلَى أَنَّهُ نَخِيرٌ بَيْنَ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ ، وَهَكَذَا الْحُكْمُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ نَخِيرٌ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ . وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى الْقَوْلِ بِظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيثِ إِلَّا مَا حَكَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيِّ أَنَّ نِصْفَ الصَّاعِ لِكُلِّ مَسْكِينٍ إِنَّمَا هُوَ فِي الْحَنْطَةِ ؛ فَأَمَّا التَّمْرُ وَالشَّعِيرُ وَغَيْرُهُمَا فَيَجِبُ صَاعٌ لِكُلِّ مَسْكِينٍ وَهَذَا خِلَافُ نَهْيِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ثَلَاثَةَ أَصْعَ مِنْ تَمْرٍ . وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَوَايَةٌ أَنَّهُ لِكُلِّ مَسْكِينٍ مَدٌّ مِنْ حَنْطَةٍ أَوْ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ غَيْرِهِ ، وَعَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَبَعْضِ السَّلَفِ أَنَّهُ يَجِبُ إِطَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ أَوْ صَوْمُ عَشْرَةِ أَيَّامٍ وَهَذَا ضَعِيفٌ مُنَابِذٌ لِلْسَّنَةِ مُرْدُودٌ . وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ أَطْعَمِ ثَلَاثَةَ أَصْعَ مِنْ تَمْرٍ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ مَعْنَاهُ مَقْسُومَةٌ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ تَمَّ كَلَامُهُ مُخْتَصَرًا . قَالَ الْمُتَذَرِّى : وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ .

(إِنْ شِئْتَ فَأَنْتَ نَسِيكَ) أى اذبح ذبيحة . وفى الموطأ أى ذلك فعلت

أجزأ وفيه دليل على أنه نخير فى الثلاثة جميعاً ، ولذا قال البخارى فى أول باب —

١٨٤١ - حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ح وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ وَهَذَا لَفْظُ ابْنِ الْمُثَنَّى عَنْ دَاوُدَ عَنْ هَامِرٍ عَنْ كَنْبِ بْنِ عُجْرَةَ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِهِ زَمَنَ الْحَدِيثِ بَدِيَّةً فَذَكَرَ الْقِصَّةَ : قَالَ [فَقَالَ] أَمَعَكَ دَمٌ ؟ قَالَ لَا . قَالَ فَعُصِمَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ تَعَصَّدَ بِثَلَاثَةِ أَصْعَافٍ مِنْ تَمَرٍ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ بَيْنَ كُلِّ مِسْكِينَيْنِ صَاعٌ » .

١٨٤٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ « أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَخْبَرَهُ عَنْ كَنْبِ بْنِ عُجْرَةَ وَكَانَ قَدْ أَصَابَهُ فِي رَأْسِهِ أَذَى فَخَلَقَ ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَهْدِيَ هَذِيحًا بَقَرَةً » .

١٨٤٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنصُورٍ أَخْبَرَنَا بَعْقُوبُ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبَانُ - يَعْنِي ابْنَ صَالِحٍ - عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ كَنْبِ بْنِ عُجْرَةَ قَالَ : « أَصَابَنِي هَوَامٌ فِي

- الكفارات : خبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم كعباً في الفدية انتهى والحديث سكت عنه المنذرى .

(عن عامر) هو الشعبي (قال أملك دم) أى شاة أو نحوه (قال لا) أى ليس معى دم (قال فصم) قال النووي : ليس المراد أن الصوم لا يجوز إلا لعدم الهدى بل هو محمول على أنه سألته عن النسيك فإن وجده أخبره بأنه مخير بينه وبين الصيام والإطعام وإن عذمه فهو مخير بين الصيام والإطعام . . والحديث سكت عنه المنذرى .

(أن رجلاً من الأنصار) قال فى القريب : هو عبد الرحمن بن أبي ليلى (فخلق) أى شعر رأسه . قال المنذرى : فيه رجل مجهول (هوام) جمع هامة -

رَأْسِي وَأَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الْخُدَيْيَةِ حَتَّى تَخَوَّفْتُ عَلَى بَصَرِي ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي ﴿ فَن كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ ﴾ الْآيَةَ ، فَدَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لِي : اخْلُقْ رَأْسَكَ وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ اطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينٍ فَرَقًا مِنْ زَيْبٍ أَوْ انْسُكْ شَاةً ، فَحَلَقْتُ رَأْسِي ثُمَّ نَسَكْتُ .

— بتشديد الميم (حتى تخوفت) من كثرة القمل والأذى بأنه يضعف الدماغ ويزيل قوته (على بصرى) متعلق بتخوفت أى على ذهاب بصرى (فى) أى فى شأنى (﴿ فَن كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ ﴾ الْآيَةَ) ﴿ ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ﴾ (فرقا من زيب) قال الخطابى : والفرق ستة عشر رطلا ، وهو ثلاثة أصواع أمره أن يقسمه بين ستة مساكين ، فهذا فى الزيب نص كما نص فى التمر .

وقال سفيان الثورى : إذا تصدق بالبر أطعم ثلاثة أصواع بين ستة مساكين لكل واحد منهم نصف صاع فإن أطعم تمرًا أو زبيبًا أطعم صاعًا صاعًا . قال الخطابى : هذا خلاف السنة وقد جاء فى الحديث ذكر التمر مقدار نصف صاع ، فلا معنى لخلافه . وقال أبو حنيفة وأصحابه نحوًا من قول سفيان . والحجة عليه وعليهم نص الحديث . قال الخطابى : فإن حلقه ناسيًا فإن الشافعى يوجب عليه الفدية كالعمد سواء وهو قول أبى حنيفة وأصحابه والثورى ولم يفرقوا بين عمد وخطئه لأنه إلتلاف شيء له حرمة كالصيد . وقال الشافعى : إن تطيب ناسيًا ، فلا شيء عليه . وسوى أبو حنيفة وأصحابه فى الطوب ولم يفرقوا بين عمد وخطئه ورأوا فيه الفدية كالحلق والصيد . وقال إسحق بن راهويه : لا شيء على من حلق رأسه ناسيًا (أو انسك) أى اذبح . قال المغزى : فى إسناد محمد بن —

١٨٤٤ — حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ
ابْنِ مَالِكِ الْجَزَرِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ كُثَيْبِ بْنِ عُجْرَةَ
فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ . زَادَ « أَيْ ذَلِكَ فَعَلْتَ أَجْزَأَ مِنْكَ » .

٤٤ — باب الإحصار

١٨٤٥ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ حَجَّاجِ الصَّوَّافِ حَدَّثَنِي
يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ سَمِعْتُ الْحَجَّاجَ بْنَ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيَّ
قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ كُسِرَ أَوْ عَرَجَ فَقَدْ حَلَّ
وَعَلَيْهِ الْحُجُّ مِنْ قَابِلٍ » .

— إسحاق . قلت : صرح بالتعديث (فعلت أجزأ منك) هذا الحديث وجد في
النسختين وذكره الحافظ المزني في الأطراف وعزاه إلى أبي داود ، ثم قال :
حديث القعنبي في رواية أبي الحسن بن العبد وأبي بكر بن داسة ولم يذكره
أبو القاسم انتهى . كذا في الغاية .

(باب الإحصار)

قال العيني : اختلف العلماء في الحصر بأي شيء يكون وبأي معنى ، فقال
قوم يكون الحصر بكل حال من مرض أو عدو وكسر وذهاب نفقة ونحوها ،
مما يمنعه عن المضى إلى البيت ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه . وروى ذلك عن
ابن عباس وابن مسعود وزيد بن ثابت . وقال آخرون وهم : الليث بن سعد
ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق لا يكون الإحصار إلى بالعدو فقط ولا يكون
بالمرض . انتهى .

(من كسر) بضم الكاف وكسر السين (أو عرج) بفتح المهملة والراء —

قال عِكْرِمَةُ : فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَا : صَدَقَ .

١٨٤٦ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَوَكِّلِ الْمَسْقَلَانِيُّ وَسَلَمَةُ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ

الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ
عَنِ الْحِجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « مَنْ كَسِرَ أَوْ عَرَجَ
[مَنْ عَرَجَ أَوْ كَسِرَ] أَوْ مَرِضَ » فَذَكَرَ مَعْنَاهُ .

قال سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ قَالَ أَنْبَأَنَا مَعْمَرٌ .

١٨٤٧ — حَدَّثَنَا الثَّقَلِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ

عَنْ عَمْرٍو بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا حَاضِرٍ الْجَمْعِيَّ يُحَدِّثُ أَبِي مَيْمُونٍ
ابْنَ مِهْرَانَ قَالَ : « خَرَجْتُ مُعْتَمِرًا هَامَ حَاصِرَ أَهْلِ الشَّامِ ابْنَ الرَّبِيعِ

— أَى أَصَابَهُ شَيْءٌ فِي رِجْلِهِ وَلَيْسَ بِخَلْقِهِ فَإِذَا كَانَ خَلْقُهُ قِيلَ مَرَجَ بِكَسْرِ الرَّاءِ
(مَنْ قَابِلٌ) أَى فِي السَّنَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ .

قال الخطابي : وهذا الحديث حجة لمن رأى الإحصار بالمرض والعذر يعرض
للمحرم من غير حبس العدو ، وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري
وروى ذلك عن عطاء وعروة والنخعي . وقال مالك والشافعي وأحمد وإسحاق
لا حصر إلا حصر العدو ، وروى ذلك عن ابن عباس رضى الله عنهما وروى
معناه أيضاً عن ابن عمر (وعاينه الحج . من قابل) وإنما هذا فيمن كان حجه عن
فرض ، فأما المتطوع بالحج إذا حصر فلا شيء عليه غير هذا الإحصار . وهذا
على مذهب مالك والشافعي . وقال أبو حنيفة وأصحابه : عليه حجة وعمرة ، وهو

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله .

وإن صح حديث الحجاج بن عمرو فقد حمله بعض أهل العلم أنه يحل بعد فواته
بما يحل به من يفوته الحج بغير مرض ، فقد رويناه عن ابن عباس ثابتاً عنه أنه قال :
« لا حصر إلا حصر عدو » . ثم كلامه .

بِمَكَّةَ وَبَعَثَ مَعِيَ رِجَالٌ مِنْ قَوْمِي يَهْدِي ، فَلَمَّا انْتَهَيْنَا إِلَى أَهْلِ الشَّامِ
مَنْعُونًا أَنْ نَدْخُلَ الْحَرَمَ ، فَتَحَرَّتُ الْهَدْيَ مَكَانِي ثُمَّ أَخْلَتُ ثُمَّ رَجَعْتُ ،
فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ خَرَجْتُ لِأَقْضِيَ عُمْرَتِي ، فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ ،
فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ : أَبْدِلِ الْهَدْيَ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ أَصْحَابَهُ
أَنْ يُبَدِّلُوا الْهَدْيَ الَّذِي نَحَرُوا عَامَ الْخُدَيْبِيَّةِ فِي عُمْرَةِ الْقَضَاءِ .

— قول الفخمي ، وعن مجاهد والشمي وعكرمة عليه حجة من قابل قاله الخطابي
قال المنذري : وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه .

قال الترمذي : حديث حسن .

(أبي ميمون بن مهران) بدل من لفظ أبي (أهل الشام) بمعنى الحجاج
(وبعث) أي أرسل (مكاني) الذي كنت فيه . قال الخطابي : أما من لا يرى
عليه القضاء في غير الفرض فإنه لا يلزمه بدل الهدى ، ومن أوجبه فإنما يلزمه
البديل لقوله تعالى ﴿ هَدْيًا بِالْغَسَاكَةِ ﴾ ومن نحر الهدى في الموضع الذي أحصر
فيه وكان خارجاً من الحرم فإن هديه لم يبلغ السكبة فلزمه إبداله وإبلاغه
السكبة . وفي الحديث حجة لهذا القول انتهى . وقال البيهقي : وفعله إن صح
الحديث استحب الإبدال وإن لم يكن واجباً ، كما استحب الإتيان بالعمرة ، ولم
يكن قضاء ما أحصر عنه واجباً بالتحلل انتهى (عام الخديبية) قال ابن القيم :
عمرة الخديبية كانت سنة ست فصدته المشركون عن البيت ففحر البدن حيث
صد بالخديبية وحلق هو وأصحابه رؤوسهم وحلوا من إحرامهم ورجع من عامه
إلى المدينة ، وعمره القضاء ويقال لها عمرة القضية في العام المقبل دخلها فأقام بها
ثلاثاً ثم خرج بعد إكمال عمرته .

== وقال غيره : معنى حديث الحجاج بن عمرو أن تحمله بالكسر والمرج إذا كان
== قد اشترط ذلك في عقد الإحرام ، على معنى حديث ضباعة .

— واختلف هل كانت قضاء العمرة التي صد عنها في العام الماضي عمرة مستأنفة على قولين للعلماء وهما روايتان عن الإمام أحمد أحدهما أنها قضاء وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله ، والثاني ليست بقضاء وهو قول مالك رحمه الله والذين قالوا كانت قضاء احتجوا بأنها سميت عمرة القضاء وهذا الاسم تابع للحكم . وقال آخرون : القضاء هنا من المقاضاة لأنه قاضى أهل مكة عليها لا أنه من قضى يقضى قضاء ، قالوا ولهذا سميت عمرة القضية ، قالوا والذين صدوا عن البيت كانوا ألفاً وأربعمائة وهؤلاء كلهم لم يكونوا معه في عمرة القضية ، ولو كان قضاء لم يخلف منهم أحد . وهذا القول أصح لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأمر من كان معه بالقضاء انتهى .

قال : المنذرى : والحديث في إسناده محمد بن إسحاق .

== قالوا : ولو كان الكسر ميحاً للحل ، لم يكن للاشتراط معنى .

قالوا : وأيضاً فلا يقول أحد بظاهر هذا الحديث ، فإنه لا يحمل بمجرد الكسر والمرج ، فلا بد من تأويله ، فيحمله على ما ذكرناه . قالوا : وأيضاً فإنه لا يستفيد بالحل زوال عقده ، ولا الانتقال من حاله ، بخلاف المحصر بالعدو .

وقوله « وعليه الحج من قابل » هذا إذا لم يكن حج الفرض ، فأما إن كان متطوعاً ، فلا شيء عليه غير هدى الإحصار .

قال البيهقي : وحديث الحجاج بن عمرو قد اختلف في إسناده ، والثابت عن ابن عباس خلافه ، وأنه لا حصر إلا حصر العدو . ثم كلامه .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

اختلف العلماء من الصحابة فمن بعدهم فيمن منع من الوصول إلى البيت بمرض أو كسر أو عرج ، هل حكمه حكم المحصر في جواز التحلل ؟ فروى عن ابن عباس وابن عمر ومروان بن الحكم : أنه لا يحلله إلا الطواف بالبيت ، وهو قول مالك =

== والشافعي وإسحاق وأحمد في المشهور من مذهبه ١٠
وروى عن ابن مسعود أنه كالحصر بالعدو ، وهو قول عطاء والثوري وأبي
حنيفة وأصحابه وإبراهيم النخعي ، وأبي ثور ، وأحمد في الرواية الأخرى عنه . =
ومن حجة هؤلاء : حديث الحجاج وأبي هريرة وابن عباس .
قالوا : وهو حديث حسن يحتاج بثله .

قالوا : وأيضاً ظاهر القرآن ، بل صريحه ، يدل على أن الحصر يكون بالمرض ،
فإن لفظ الإحصار إنما هو للمرض ، يقال : أحصره المرض وحصره العدو ، فيكون
لفظ الآية صريحاً في المريض ، ، وحصر العدو ملحق به ، فكيف ثبت الحكم في
الفرع دون الأصل ؟ قال الخليل وغيره : حصر الرجل حصرأً : منعته وحبسته ،
وأحصر هو عن بلوغ الناسك بمرض أو نحوه .

قالوا : وعلى هذا خرج قول ابن عباس « لا حصر إلا حصر العدو » ولم يقل
لا إحصار إلا إحصار العدو ، فليس بين رأيه وروايته تعارض ، ولو قدر تعارضهما
فالأخذ بروايته دون رأيه ، لأن روايته حجة ورأيه ليس بحجة .

قالوا : وقولكم : لو كان يحل بالحصر ، لم يكن للاشتراط معنى — جوابه
من وجهين :

أحدهما : أنكم لا تقولون بالاشتراط ، ولا يفيد الشرط عندهم شيئاً . فلا يحل
عندهم بشرط ولا بدونه ، فالحديثان معاً حجة عليكم ، وأما نحن فنعندنا أنه يستفيد
بالشرط فأنتهين : إحداهما : جواز الإحلال ، والثانية : سقوط الدم ، فإذا لم
يكن شرط استفاد بالعدر الإحلال وحده ، وثبت وجوب الدم عليه ، فتأثير الاشتراط
في سقوط الدم .

وأما قولكم : إن معناه أنه يحل بعد فواته بما يحل به من يفوته الحج لغير مرض
ففي غاية الضعف ، فإنه لا تأثير للكسر ولا للعرج في ذلك ، فإن المقوت يحل صحيحاً
كان أو مريضاً .

وأيضاً فإن هذا يتضمن تعليق الحكم بوصف لم يعتبره النص وإنهاء الوصف الذي
= اعتبره وهذا غير جائز .

٤٥ - باب دخول مكة

١٨٤٨ -- حدثنا محمد بن عبيد [حدثنا أحمد بن حنبل حدثنا إسحاق بن ح . وحدثنا محمد بن عبيد] حدثنا حماد بن زهير عن أيوب بن نافع .
« أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ بَاتَ بِذِي طَلُوى حَتَّى يُصْبِحَ وَيَمْسِلَ »

(باب دخول مكة)

(بات) أى نزل فى الليل ليلة قدومه (بذى طوى) بفتح الطاء وضمها —

= وأما قولكم : إنه يحمل على الحل بالشرط — فالشرط إما أن يكون له تأثير فى الحل عندكم ، أو لا تأثير له ، فإن كان مؤثراً فى الحل لم يكن الكسر والعرج هو السبب الذى علق الحكم به ، وهو خلاف النص ، وإن لم يكن له تأثير فى الحل بطل حمل الحديث عليه .

قالوا : وأما قولكم إنه لا يقول أحد بظاهره — فإن ظاهره أنه بمجرد الكسر والعرج يحل .

جوابه : أن المعنى فقد صار ممن يجوز له الحل ، بعد أن كان ممنوعاً منه ، وهذا كقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا أقبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا ، فقد أفطر الصائم » وليس المراد به أنه أفطر حكماً ، وإن لم يباشر المفطرات ، بدليل إذنه لأصحابه فى الوصال إلى السحرة ، ولو أفطروا حكماً لاستحال منهم الوصال ، ولقوله تعالى : ﴿ فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ﴾ فإذا نكحت زوجاً آخر حلت ، لا بمجرد نكاح الثانى ، بل لابد من مفارقتها ، وانقضاء العدة ، وعقد الأول عليها .

قالوا : وأما قولكم إنه لا يستفيد بالإحلال الانتقال من حاله الذى هو عليها ولا التخلص من أذاه ، بخلاف من حصره العدو — فكلام لا معنى تحتة ، فإنه قد يستفيد بحله أكثر مما يستفيد المحصر بالعدو ، فإنه إذا بقى ممنوعاً من اللباس وتغطية الرأس والطيب مع مرضه ، تضرر بذلك أعظم الضرر فى الحر والبرد . ومعلوم أنه قد يستفيد بحله من الترفه ما يكون سبب زوال أذاه ، كما يستفيد المحصر بالعدو بحله ، فلا فرق =

ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ نَهَارًا وَيَذْكُرُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ فَعَلَهُ .
 ١٨٤٩ — حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الْبَزْمَكِيُّ أَخْبَرَنَا مَعْنٌ عَنْ مَالِكٍ
 ح . وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ وَابْنُ حَنْبَلٍ عَنْ يَحْيَى ح . وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ
 أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ بَهِيمًا عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ « أَنَّ النَّبِيَّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَدْخُلُ مَكَّةَ مِنَ الثَّنِيَّةِ الْعُلْيَا قَالَا عَنْ يَحْيَى أَنَّ النَّبِيَّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَدْخُلُ مَكَّةَ مِنْ كَدَاءٍ مِنْ ثَنِيَّةِ الْبَطْحَاءِ ، وَيَخْرُجُ
 مِنَ الثَّنِيَّةِ السُّفْلَى . زَادَ الْبَزْمَكِيُّ : يَعْنِي ثَنِيَّتِي مَكَّةَ . وَحَدِيثُ
 مُسَدَّدٍ أَتَمُّ » .

— وكسرها والفتح أفصح وأشهر موضع بمكة داخل الحرم ، وقيل اسم بئر عند
 مكة في طريق أهل المدينة . قال النووي : والحديث فيه فوائد منها الاغتسال
 للدخول مكة وأنه يكون بذى طوى لمن كان في طريقه وبقدر بعدها لمن لم
 يكن في طريقه وهذا الغسل سنة ، ومنها المبيت بذى طوى وهو مستحب لمن
 هم على طريقه هو موضع معروف بقرب مكة ، ومنها استعجاب دخول مكة
 نهاراً وهذا هو الصحيح ، وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم دخلها محرماً
 بعمرة الجمرات ليلة . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى . وقد دخل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة ليلاً في عمرة الجمرات (من الثنية العليا)
 التي ينزل منها إلى المعلى مقبرة أهل مكة يقال لها كداء بالفتح والمد . والثنية بفتح
 التاء الثلاثة وكسر النون وتشديد الباء كل عقبة في جبل أو طريق عال فيه تسمى
 ثنية (من ثنية البطحاء) الأبطح كل مكان متسع ، والأبطح بمكة هو الحصب
 (ويخرج من الثنية السفلى) وهى التي أسفل مكة عند باب شبكية يقال لها كدى —

== بينهما ، فلو لم يأت نص بجبل المحصر بعرض لكان القياس على المحصر بالعدو يقتضيه
 فكيف وظاهر القرآن والسنة والقياس يدل عليه ؟ والله أعلم .

١٨٥٠ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا أبو أسامة عن عبيد الله

عن نافع عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج من طريق
الشجرة ويدخل من طريق المعرس » .

— بضم الكاف مقصور بقرب شعب الشاميين وشعب ابن الزبير عند قبيعةان .
وقال بن المواز كدى التى دخل منها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى العقبة
الصغرى التى بأعلى مكة التى يهبط منها على الأبطح والمقبرة منها على يسارك
وكدى التى خرج منها هى العقبة الوسطى التى بأسفل مكة وفى لفظ للبخارى
من طريق مسدد عن يحيى عن عبيد الله عن نافع بلفظ : دخل مكة من
كداء من الثنية العليا التى بالبطحاء ويخرج من الثنية السفلى (زاد البرمكى يعنى
ثنية مكة) وكذا أخرجه الاسماعيلى فى مستخرجه من طريق أخرى قال
المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .

(من طريق الشجرة) هى شجرة كانت بذى الحليفة . قاله السندى . وفى
عمدة القارى قال المنذرى هى على ستة أميال من المدينة وعند البكرى هى
من البقيع وقال عياض : هو موضع معروف على طريق من أراد الذهاب إلى
مكة من المدينة كان صلى الله عليه وسلم يخرج منها إلى ذى الحليفة فيبيت
بها وإذا رجع بات بها أيضا .

(من طريق المعرس) بلفظ اسم المفعول من التمريس مكان معروف على
ستة أميال من المدينة . قال الحافظ وكل من الشجرة والمعرس على ستة أميال
من المدينة لكن المعرس أقرب انتهى . والمعنى كان يخرج من المدينة من طريق
الشجرة التى عند مسجد ذى الحليفة ويدخل المدينة من طريق المعرس وهو
أسفل من مسجد ذى الحليفة قال ابن بطال : كان صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك
كما يفعل فى العيد يذهب من طريق ويرجع من أخرى . قال المنذرى : وأخرجه —

١٨٥١ — حدثنا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ « دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءٍ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ ، وَدَخَلَ فِي الْعُمْرَةِ مِنْ كُدَى ، وَكَانَ عُرْوَةُ يَدْخُلُ مِنْهُمَا جَمِيعًا ، وَأَدْنَى مَا كَانَ يَدْخُلُ مِنْ كُدَى ، وَكَانَ أَقْرَبَهُمَا إِلَى مَنْزِلِهِ » .

١٨٥٢ — حدثنا ابْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا دَخَلَ مَكَّةَ دَخَلَ مِنْ أَعْلَاهَا ، وَخَرَجَ مِنْ أَسْفَلِهَا » .

— مسلم والبخارى (عام الفتح من كداء) أى من أعلى مكة بفتح الكاف والمد منوناً الشئمة العليا مما يلى المقابر (ويدخل فى العمرة من كدى) بالضم القصر والعرف الثنية السفلى مما يلى باب العمرة قاله السندى .

وفى رواية البخارى : دخل عام الفتح من كداء من أهلى مكة ، وفى رواية وخرج من كدى . قال عياض والقرطبي وغيرهما اختلفا فى ضبط كداء وكدا فالأكثر على أن العليا بالفتح والمد والسفل بالضم والقصر (يدخل منهما) أى من كداء وكدى مرة من ذاك وأخرى من هذا وفى رواية البخارى : قال هشام وكان عروة يدخل الحديث (وكان) كدى (أقربهما إلى منزله) أى عروة . فيه اعتذار هشام لأبيه لكونه روى الحديث وخالفه لأنه رأى أن ذلك ليس يحتم لازم وكان ربما فعله وكثيراً ما يفعل غيره بقصد التيسير قاله الحافظ . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم .

(دخل من أعلاها) هو ثنية كداء بفتح الكاف (وخرج من أسفلها) هو ثنية كدى بالضم والقصر . والحديث فيه استحباب الدخول إلى مكة من — (٢١ — من العبود ٥)

٤٦ — باب في رفع اليد [اليدين] إذا رأى البيت

١٨٥٣ — حدثنا يحيى بن معين أن محمد بن جعفر حدثهم أخبرنا
شعبة سمعت أبا قزعة يحدث عن المهاجر المكي قال : « سئل جابر بن
عبد الله عن الرجل يرى البيت يرفع [فيرفع] يديه ، فقال : ما كنت
أرى أحدا يفعل هذا إلا اليهود ، قد حججنا مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم فلم يكن يفعلهُ » .

— الثنية العليا والخروج من السفلى سواء فيه الحاج والمتمتع ومن دخلها بغير إحرام
وفيه استحباب الخروج من أسفل مكة للخارج منها سواء خرج للوقوف بعرفة
أو غير ذلك قاله العيني . قال المذري : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي
والنسائي انتهى . قال ابن تيمية : يشبه أن يكون ذلك والله أعلم أن الثنية العليا
التي تشرف على الأبطح والمقابر إذا دخل منها الإنسان فإنه يأتي من وجهه البلد
والكعبة ويسقط عليها استقبالا من غير انحراف بخلاف الذي يدخل من الناحية
السفلى لأنه يستدبر البلد والكعبة فاستحب أن يكون ما يليه منها مؤخرًا لئلا
يستدبر وجهها انتهى .

(باب في رفع اليد إذا رأى البيت)

(عن الرجل) الذي يرى البيت (يرفع يديه) أى هو مشروع أم لا (يفعل
هذا) أى يرفع اليد عند رؤيته في الدعاء (إلا اليهود) أى عند رؤية الكعبة
أو بيت المقدس . قلت : والجواب عن هذه الرواية بأن المتبعين بالرفع أولى لأن
معهم زيادة علم ومن ثم قال البيهقي رواية غير جابر في إثبات للرفع أشهر عند
أهل العلم والقول في مثل هذا قول من أثبت . ويمكن الجمع بينهما بأن يحمل
الإثبات على أول رؤية والنفي على كل مرة . قال الخطابي : قد اختلف الناس —

١٨٥٤ - حدثنا مسلم بن إبراهيم أخبرنا سلام بن مسكين أخبرنا ثابت البناني عن عبد الله بن رباح الأنصاري عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل مكة طاف بالبيت وصلى ركعتين خلف المقام يعني يوم الفتح » .

١٨٥٥ - حدثنا ابن حنبل أخبرنا بهز بن أسد وهاشم - يعني ابن القاسم - قال أخبرنا سليمان بن المغيرة عن ثابت عن عبد الله بن رباح عن أبي هريرة قال « أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل مكة ، فأقبل

- في هذا مكان من يرفعه إذا رأى البيت سفیان الثوري وابن المبارك وأحمد ابن حنبل وإسحاق بن راهويه فضصف هؤلاء حديث جابر لأن المهاجر راويه عندهم مجهول ، وذهبوا إلى حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ترفع الأيدي في سبعة مواطن : افتتاح الصلاة واستقبال البيت وعلى الصفا والمروة والموقفين والجرتين . وروى عن ابن عمر أنه كان يرفع اليدين عند رؤية البيت . وعن ابن عباس مثل ذلك انتهى . وقال ابن الهمام : أسند البيهقي إلى سعيد بن المسيب قال سمعت من عمر كلة ما بقي أحد من الناس سمعها غيري سمعته يقول إذا رأى البيت قال اللهم أنت السلام وملك السلام فحنا بالسلام . وأسند الشافعي عن ابن جريج أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى البيت رفع يديه وقال اللهم زد هذا البيت تشريقاً ومظيماً وتكريماً ومهابة الحديث انتهى . قال المنذرى : وحديث جابر أخرجه الترمذي والنسائي بفحوه ، وقال الترمذي : إنما نعرفه من حديث شعبة . وذكر الخطابي أن سفیان الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحاق ضمفوا حديث جابر والله أعلم .

(خلف المقام) أى مقام إبراهيم وهذا الحديث طرف من الحديث الذى -

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْحَجَرِ فَاسْتَلَمَهُ ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ ثُمَّ أَتَى الصَّفَا فَعَلَاهُ حَيْثُ يَنْظُرُ إِلَى الْبَيْتِ ، فَرَفَعَ يَدَيْهِ فَجَعَلَ يَذْكُرُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ مَا شَاءَ أَنْ يَذْكُرَهُ وَيَدْعُوهُ . قَالَ : وَالْأَنْصَارُ [وَالْأَنْصَابُ] تَحْتَهُ . قَالَ هَاشِمٌ فَدَعَا وَحَمِدَ اللَّهَ وَدَعَا بِمَا شَاءَ أَنْ يَدْعُوهُ .

— بعده (أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى توجه من المدينة (إلى الحجر) أى الأسود (فاستلمه) أى باللمس والتقبيل (ثم طاف بالبيت) سبعة أشواط (ثم أتى الصفا) بعد ركعتي الطواف (فعلاه) أى صعد (حيث ينظر إلى البيت) وعند مسلم من حديث جابر : فرقى عليه حتى رأى البيت وأنه فعل في الرواة مثل ذلك وهذا فى الصفا باعتبار ذلك الزمن وأما الآن فالبيت يرى من باب الصفا قبل رقيه لما حدث من ارتفاع الأرض ثمة حتى اندفن كثير من درج الصفا وقيل بوجوب الرقى مطلقاً كذا فى المرقاة (فرقع يديه) هذا موضع الترجمة لكن يقال إن هذا الرفع للدعاء على الصفا لا لرؤية البيت ، وأجيب بأن هذا مشترك بينهما ، وأما ما يفعله العوام من رفع اليدين مع التكبير على هيئة رفعهما فى الصلاة فلا أصل له (أن يذكره) أى من التكبير والتهليل والتحميد والتوحيد (ويدعوه) أى بما شاء وفيه إشارة إلى المختار عند محمد أن لا يعمين فى دعوات المناسك لأنه يورث خشوع الناسك . وقال ابن الهمام : لأن توقيتها يذهب بالركة لأنه يصير كمن يكرر محفوظه وإن تبرك بالمأثور لحسن (والأنصار تحته) كذا فى نسخة صحيحة الأنصار بالراء وكذا قاله المنذرى . وفى بعض النسخ والأنصاب بالباء الموحدة بمعنى الأحجار المنصوبة للصعود إلى الصفا والله أعلم . قال المنذرى : وأخرجه مسلم بنحوه فى الحديث الطويل فى الفتح وليس فيه ذكر الأنصار . قال الأزهري : استلام الحجر افتعال من السلام وهو التحية وكذا أهل اليمن يسمون الركن الأسود المعيا معناه أن الناس يحيمونه . وقال القشيري : هو افتعال —

٤٧ - باب في تقبيل الحجر

١٨٥٦ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَنبَأَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْأَمْثَسِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَائِشِ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ مُعَرَّرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّهُ جَاءَ إِلَى الْحَجَرِ فَقَبَّلَهُ فَقَالَ : إِنِّي أَعْلَمُ [لَا أَعْلَمُ] أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَنْفَعُ وَلَا تَضُرُّ ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْبَلُكَ مَا [لَمَّا] قَبَّلْتُكَ » .

— من السلام وهي الحجارة واحدها سلمة بكسر اللام يقال استلمت الحجر إذا لمسه كما يقال اكتلمت من السكحل . وقال غيره : الاستلام أن يحبى نفسه عن الحجر بالسلام لأن الحجر لا يحبه كما يقال اختدم إذا لم يكن له خادم فخدم نفسه . وقال ابن الأعرابي هو مهموز الأصل ترك همزه مأخوذ من السلام وهي الحجر كما يقال استنوق الجمل وبعضهم يهزمه انتهى .

(باب في تقبيل الحجر)

(جاء إلى الحجر فقبله) قال الخطابي : فيه من الفقه أن معاملة النتن واجبة ولم يوقف [يقف] لها على علل معلومة وأسباب معقولة وأن أهمانها حجة على من بلغته وإن لم يفقه معانيها ، إلا أن معلوماً في الجملة أن تقبيله الحجر إنما هو لإكرام له وإعظام لحقه وتبرك به ، وقد فضل بعض الأحناف على بعض كما فضل بعض البقاع والبلدان وكما فضل بعض الهوى والأيام والشهور ، وباب هذا كله التسليم وهو أمر شائع في العقول جائز فيها غير ممنوع ولا مستنكر . وقد روى في بعض الأحاديث أن الحجر يمين الله في الأرض ، والمعنى أن من صالحه في الأرض كان له عند الله تعالى عهد ، فكان كالعهد يعقده المملوك بالمصاحفة لمن يريد من الأمة والاختصاص به وكما يصفق على أيدي الملوك للبيعة ، وكذلك تقبيل اليد من الخدم للسادة والكبراء فهذا كالتمثيل بذلك والتشبيه انتهى —

٤٨ — باب استلام الأركان

١٧٥٧ — حدثنا أبو الوليد الطيالسي أخبرنا ليث عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر قال : « لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ [يَمْسُ] مِنَ الْبَيْتِ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانَيْنِ » .

— قال المذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وأخرجه مسلم والترمذى وابن ماجه من حديث عبد الله بن سرجس عن عمر وعابس بفتح العين المهملة وبعد الألف باء موحدة مكسورة وسين مهملة .

(باب استلام الأركان)

(يمسح من البيت) أى من أركانه أو من أجزائه (إلا الركنين اليمانيين) بتخفيف الياء الأولى وقد يشدد والمراد بهما الركن الأسود والركن اليمانى تغليبا والركدان الآخران أحدهما شامى وثانيهما عراقى ، ويقال لهما الشاميان تغليبا . وركن البيت جانبه ، وللكنن اليمانيين فضيلة باعتبار بقائهما على بناء الخلول عايه الصلاة والسلام ، فلذلك خصهما بالاستلام ، والركن الأسود أفضل لكون الحجر الأسود فيه ولهذا يقبل ويكتفى باللمس فى الركن اليمانى . ولم يثبت منه صلى الله عليه وسلم تقبيل الركن اليمانى وعايه الجمهور . قاله الشيخ عبد الحق الدهلوى . قال الحافظ المسقلانى رحمه الله : فى البيت أربعة أركان : الأول له فضيلتان لكون الحجر الأسود فيه وكونه على قواعد إبراهيم عليه الصلاة والسلام ، والثانى لكونه على قواعد إبراهيم فقط وليس للآخرين شىء منهما ، ولذلك يقبل الأول ويستلم الثانى ولا يقبلان ولا يستلمان هذا على رأى الجمهور . واستحب بعضهم تقبيل الركن اليمانى انتهى . قال المذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .

١٨٥٨ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَنبَأَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمرَ « أَنَّهُ أَخِيرَ يَقُولُ عَائِشَةُ : إِنْ الْحَجَرَ بَعْضُهُ مِنَ الْبَيْتِ ، فَقَالَ ابْنُ عُمرَ : وَاللَّهِ إِنِّي لَأُظَنُّ عَائِشَةَ إِنْ كَانَتْ سَمِعَتْ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، إِنِّي لَأُظَنُّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ »

— (أَنَّهُ أَخْبَرَ) بصيغة المجهول ولفظ مالك في الموطأ وكذا لفظ البخاري عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن محمد بن أبي بكر الصديق أخبر عبد الله بن عمر عن عائشة . قال الحافظ : ينصب عبد على المفعولية وظاهره أن سالماً كان حاضراً لذلك فتكون من روايته عن عبد الله بن محمد ، وقوله عن عائشة متعلق بأخبر (إن الحجر بعضه من البيت) الحجر بكسر الحاء اسم الحائط المستدير إلى جانب الكعبة الغربي . قاله ابن الأثير . قال العوفي . وهو معروف على صفة نصف الدائرة وقدرها تسع وثلاثون ذراعاً وقالوا سعة أذرع منه محسوب من البيت بلاخلاف وفي الزائد خلاف (بعضه من البيت) فيه دليل لما ذهب إليه الرافعي فقال الصحيح أن الحجر ليس كله من البيت بل الذي هو من البيت قدر ستة أذرع متصل بالبيت ، وبه قال جماعة منهم البغوي وتؤيده رواية مسلم من حديث عائشة بلفظ : وزدت فيها سعة أذرع من الحجر . وأما رواية البخاري من طريق الأسود عن عائشة قالت « سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الجدر أمن البيت هو قال نعم » فعدل على أن الحجر كله من البيت وبذلك كان يفتي عبد الله بن عباس ، وتؤيدها رواية الترمذي عن عائشة بلفظ « فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي فأدخلني الحجر فقال صلى في الحجر إن أردت دخول البيت . الحديث قال الحافظ العراقي : في هذا الحديث أن الحجر كله من البيت وهو ظاهر نص الشافعي ورجعه ابن الصلاح والنووي وجماعة (إن كانت سمعت هذا) ليس هذا الكلام منه على سبيل التضعيف لروايتها والتشكيك في صدقها لأنها —

وسلم [أن رسول الله صلى الله عليه وسلم] لم يترك استلامهم إلا أنهم ليسوا على قواعيد البيت ، ولا طاف الناس وراء من وراء [الحجر] إلا لذلك .

١٨٥٩ — حدثنا مسدد أخبرنا يحيى عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

— كانت صديقة حافظة ولكن كثيراً يقع في كلام العرب صورة التشكيك والمراد به اليقين والتقرير كقوله تعالى ﴿ وإن أدري لعله فتنة لكم ﴾ وكقوله ﴿ قل إن ضللت فإني أضل على نفسي ﴾ قاله لنودي (إني لأظن) جزاء شرط يريد إن كانت عائشة سمعته من رسول صلى الله عليه وسلم أنا أعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك استلامها ، فكان ابن عمر علم ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم الاستلام ولم يعلم علقة فلما أخبره عبد الله بن محمد بنجر عائشة هذا عرف علة ذلك وهو كونهما ليسا على القواعد بل أخرج منه بعض الحجر ولم يبلغ به ركن البيت الذي من تلك الجهة والركنان اللذان اليوم من جهة الحجر لا يستلمان كما لا يستلم سائر الجدر لأنه حكم مختص بالأركان وعن عروة ومعاوية استلام الكل وأنه ليس من البيت شيئاً مجوراً . وذكر عن ابن الزبير أيضاً وكذا عن جابر وابن عباس والحسن والحسين رضي الله عنهما وقال أبو حنيفة : لا يستلم إلا الركن الأسود خاصة ولا يستلم أيما لأنه ليس بسنة فإن استلمه فلا بأس قاله المعنى . وقال القسطلاني : وهذا الذي قاله ابن عمر من فقهه ومن تعليل العدم بالعدم هلل عدم الاستلام بعدم أنها من البيت انتهى (وراء الحجر) أى العظيم (إلا لذلك) أى لإجل أنه قطعة من البيت . قال المنذرى : وأخرجه النسائي : وأخرج البخاري ومسلم قول ابن عمر هذا بمعناه عن عائشة في أثناء عمارة البيت انتهى .

لَا يَدْعُ أَنْ يَسْتَلِمَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ وَالْحَجَرَ فِي كُلِّ طَوَافِهِ [طَوَافَةً] قَالَ : وَكَانَ عَهْدُ اللَّهِ بْنِ عُمرَ يَقَعُّهُ .

— (لا يدع أن يستلم) والحديث فيه دليل على استلام الركن اليماني والحجر الأسود فيرد الحديث على من قال إنه ليس بسنة كما تقدم آنفاً والله أعلم . قال المنذرى . وأخرجه النسائي وفي إسناده عبد العزيز بن أبي رواد وفيه مقال انتهى .

== قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقد روى ابن حبان في صحيحه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مسح الحجر والركن اليماني بمط الحطايا خطأ » .

وروى النسائي من حديث حنظلة بن أبي سفيان قال : « رأيت طاووساً يمر بالركن ، فإن وجد عليه زحاماً مر ولم يزاحم ، وإن رآه خالياً قبله ثلاثاً ، ثم قال : رأيت ابن عباس فعل مثل ذلك ، ثم قال ابن عباس : رأيت عمر بن الخطاب فعل مثل ذلك ، ثم قال عمر : إنك حَجَرٌ لا تَفْعُ ولا تَقْرُ ، ولولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلك ما قبلتك ، ثم قال عمر رضى الله عنه : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل مثل ذلك ، وترجم عليه النسائي : « كم يقبل الحجر ؟ » وفي النسائي من عمر : « أنه قبل الحجر الأسود والتزمه ، وقال : رأيت أبا القاسم صلى الله عليه وسلم بك حفيماً » . وفي النسائي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الحجر الأسود من الجنة » . وفي صحيح أبي حاتم عن نافع بن شيبان الحبيبي قال : سمعت عبد الله بن عمرو يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ، وهو مسند ظهره إلى الكعبة : « الركن والمقام ياقوتتان من ياقوت الجنة ، ولولا أن الله طمس نورهما ، لأضاء ما بين المشرق والمغرب » .

وفي صحيحه أيضاً عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن لهذا الحجر لساناً وشفتين يشهدان لمن استلمه يوم القيامة بحق » .

وفي صحيحه أيضاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ليعثن الله هذا الركن يوم القيامة له عينان يبصر بهما ، ولسان ينطق به ، يشهد لمن استلمه بالحق » وأخرج النسائي عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطوف بالبيت على ==

٤٩ - باب الطواف الواجب

١٨٦٠ - حدثنا أحمد بن صالح أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله - يعني ابن عبد الله بن عتبة - عن ابن عباس

(باب الطواف الواجب)

هكذا في جميع النسخ الحاضرة وكذا في نسخ المنذرى وفي المعالم للخطابي
باب طواف البيت والمراد بهذا الطواف طواف القدوم وظاهر تبويب المؤلف -

= راحلته ، فإذا انتهى إلى الركن أشار إليه « وفي الصحيح عن ابن عمر : « أنه سئل عن استلام الحجر ؟ فقال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يستلمه ويقبله » . رواه البخارى ، وهذا يحتمل الجمع بينهما ، ويحتمل أنه رآه يفعل هذا تارة ، وهذا تارة .

وقد ثبت تقبيل اليد بعد استلامه ، ففي الصحيحين أيضاً عن نافع قال : « رأيت ابن عمر استلم الحجر بيده ، ثم قبل يده ، وقال : ما تركته منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله » .

فهذه ثلاثة أنواع صححت عن النبي صلى الله عليه وسلم : تقبيله ، وهو أعلاها ، واستلامه ، وتقبيل يده ، والإشارة إليه بالحجر وتقبيله لما زواه مسلم عن أبي الطفيل قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف بالبيت ، ويستلم الحجر بحجر معه ، ويقبل الحجر » . وقد روى الإمام أحمد في مسنده عن عمر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له يا عمر إنك رجل قوى ، لا تراحم على الحجر ، إن وجدت خلوة فاستلمه ، وإلا فاستقبله ، وهلل ، وكبر » .

وأما الركن اليماني ، فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه استلمه ، من رواية ابن عمر وابن عباس ، وحديث ابن عمر في الصحيحين : « لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يمس من الأركان إلا اليمانيين » وحديث ابن عباس في الترمذى . وقد روى البخارى في تاريخه عن ابن عباس قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استلم الركن اليماني قبله » وفي صحيح الحاكم عنه : « كان النبي صلى الله عليه وسلم

« أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَافَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى بَعِيرٍ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ يَمِخُجَن » .

— يدل على أنه يذهب إلى وجوبه كما هو رأى مالك وبعض الحنفية قال على القارى الحنفى فى شرح مذاك الحج : الأول - طواف القدوم ويسمى طواف التحية وهو سنة على ما فى عامة الكتب المعتمدة وفى خزائن المفتين أنه واجب على الأصح . والثانى - طواف الزيارة ويسمى طواف الركن والإفاضة وطواف الحج وطواف الفرض وطواف يوم النحر وهو ركن لا يتم الحج إلا به . الثالث - طواف الصدور يسمى طواف الوداع وهو واجب على الفاق دون المسكى انتهى ماخصا . وفى رحمة الأئمة فى اختلاف الأئمة : وطواف القدوم سنة عند الثلاثة أى أبى حنيفة والشافعى وأحمد . وقال مالك إن تركه مطيقا لزمه دم وطواف الإفاضة ركن بالاتفاق وطواف الوداع من واجبات الحج على المشهور عند الفقهاء إلا لمن أقام فلا وداع عليه وقال أبو حنيفة : لا يسقط إلا بالاقامة انتهى . ويشبه أن يكون استدلال المؤلف على وجوبه بأنه ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم طواف القدوم مع كونه يشعكى بل طاف على بعيره وكذا أمر أم سلمة رضى الله عنها بأنها تطوف راكبة وهذا شأن ما يكون واجبا وفى شرح المفتى : قد اختلف فى وجوب طواف القدوم فذهب مالك وأبو ثور وبعض أصحاب الشافعى إلى أنه فرض لقوله تعالى ﴿وايطوفوا بالبيت المعيق﴾ ولعله صلى الله عليه وسلم وقوله —

== عليه وسلم يتبلى الركن الجمانى ، ويضع خده عليه « وهذا المراد به الأسود ، فإنه يسمى عمانيا مع الركن الآخر ، يقال لها الجمانين ، بدليل حديث عمر فى تقبيله الحجر الأسود خاصة وقوله « لولا أبى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك ما قبلتك » ، فلو قبل الآخر لقبه عمر . وفى النفس من حديث ابن عباس هذا شيء وهل هو محفوظ أم لا ؟

١٨٦١ — حدثنا مصرف بن عمرو الباهلي أخبرنا يونس — يعني ابن بكير — أخبرنا ابن إسحاق حدثني محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي نؤير عن صفية بنت شيبة قالت : « لما أطمأن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة عام الفتح طاف على بعير [بعيره] يستلم الركن بمحجن في يده . قالت : وأنا أفقر إليه » .

— « خذوا عني مناسككم » وقال أبو حنيفة : إنه سنة . وقال الشافعي : هو كتعية المسجد فالأول ليس فيه إلا فعله صلى الله عليه وآله وسلم وهو لا يدل على الوجوب وأما الاستدلال على الوجوب بالاية فقال بعضهم أنها لا تدل على طواف القدوم لأنها في طواف الزيارة إجماعاً والله أعلم . كذا في غاية المقصود (يستلم الركن بمحجن) قال الخطابي : معنى طوافه على البعير أن يكون بمحش يراه الناس وأن يشاهدوه فيستلوه عن أمر دينهم ويأخذوا عنه مناسكهم ، فاحتاج إلى أن يشرف عليهم وقد روى هذا المعنى عن جابر بن عبد الله . وفيه من الفقه جواز الطواف عن المحمول وإن كان مطيقاً للشي . وقد يستدل بهذا الحديث من يرى بول ما يؤكل لحمه مباحراً لأن البعير إذا بقي في المسجد المدة التي يقضى فيها الطواف لم يكذب يخلو من أن يبول ، فلو كان بوله يتنجس المكان لنزه المسجد عن إدخاله فيه والله أعلم . والمحجن العود المعلق الرأس يكون مع الركب يحرك به راحلته . قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه .

(قالت لما أطمأن) أي صار مطمئناً . قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه . وصفية هذه أخرج لها البخاري في صحيحه حديثاً . وقيل : إنها ليست بصحابة . وإن الحديث مرسل حكى ذلك عن أبي عبد الرحمن النسائي وأبي بكر البرقاني —

١٨٦٢ — حدثنا هارون بن عبيد الله ومحمد بن رافع المنسي قالا

أخبرنا أبو حاتم عن معزوف - يعني ابن خزيمة - بوزن المسكن - أخبرنا أبو الطوفان [أخبرنا أبو الطوفان عن أبي عبد الله - أخبرنا أبو الطوفان عن ابن عباس] قال : « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يطوف بالبيت على راحلته يستلم الركن بمحجبه ثم يقبله . زاد محمد بن رافع : ثم خرج إلى الصفا والمروة فطاف سبماً على راحلته . »

— وذكرها ابن السكن في كتابه في الصحابة وكذلك أبو عمر بن عبد البر وقال بعضهم ولها رواية وهذا الذي ذكرناه تقول فيه وأنا أنظر إليه . وقد أخرج ابن ماجه عنها وذكر أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يخطب عام الفتح غير أن هذين الحديثين من رواية محمد بن إسحاق بن يسار ، وقد تقدم الكلام عليه انتهى .

(ابن خزيمة) بفتح الخاء المعجمة والراء المشددة وضم الموحدة وسكون الواو وذال معجمة (يستلم الركن بمحجبه) أى يشير إليه (ثم يقبله) أى يدل الحجر للشامى . قال فى سبيل السلام : والحديث دال على أنه يجوز من استلامه باليد استلامه بالة ويقبل الآلة كالحجج والمصا ، وكذلك إذا استلمه بيده قبل يده فقد روى الشافعى أنه قال : قال ابن جريج لعطاء هل رأيت أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا استلموا قبلوا أيديهم ؟ قال : نعم رأيت جابر بن عبد الله وابن عمر وأبا سعيد وأبا هريرة إذا استلموا قبلوا أيديهم ، فإن لم يمكن استلامه لأجل الزحمة قام حينئذ ورفع يده وكبر لما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : يا عمر إنك رجل قوى لا تراحم على الحجر فتؤذى الضعفاء إن وجدت خلوة فاستلمه وإلا فاستقبله وهال وكبر . رواه أحمد والأزرقي ، —

١٨٦٣ — حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا يحيى عن ابن جريج
أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : « طاف النبي
صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على راحلته بالبهت والصفا والمروة ليراه
الناس وليشرف وليستألوه فإن الناس غشوه » .

١٨٦٤ — حدثنا مسدد أخبرنا خالد بن عبد الله أخبرنا يزيد بن
أبي زياد عن هكرمة عن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قدم مكة وهو يشتكي فطاف على راحلته كلما أتى على الركن استلم
الركن بمحجن فلما فرغ من طوافه أتاه فصل ركعتين » .

— وإذا أشار بيده فلا يقبلها لأنه لا يقبل إلا الحجر أو ما مس الحجر انتهى قال
المذري : وأبو الطفيل هو عامر بن واثله . وأخرجه مسلم وابن ماجه .

(ليراه الناس) فيه بيان العلة التي لأجلها طاف صلى الله عليه وآله وسلم
راكباً (وليشرف) أي ليطاموا عليه (غشوه) بتخفيف الشين أي ازدحموا
عليه وكثروا ، وسيجيء أنه قدم مكة وهو يشتكي فيحتمل أنه فعل ذلك
لأمرين ، وهذا هو الصواب . قال المذري : وأخرجه مسلم والنسائي .

(وهو يشتكي فطاف على راحلته) قال النووي : وجاء في سنن أبي داود
أنه كان صلى الله عليه وسلم في طوافه هذا مريضاً ، وإلى هذا المعنى أشار البخاري
وترجم عليه باب المريض يطوف راكباً فيحتمل أنه صلى الله عليه وسلم طاف
راكباً لهذا كله . وفيه دليل على استحباب استلام الحجر الأسود ، وأنه إذا
محز عن استلامه بيده بأن كان راكباً أو غيره استلمه بعمى ونحوه ثم قبل
ما استلم به (أتاه) أي راحلته . قال المذري : في إسناده يزيد بن أبي زياد ، —

١٨٦٥ - حدثنا القعنبي عن مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن هريرة بن الزبير عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت « شكوت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنني أشتكي ، فقال : طوفي من وراء الناس وأنت راكبة . قالت : فطفت ورسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ يعلى إلى جنب البيت وهو يقرأ بالطور وكتاب مسطور . »

— ولا يخرج به . وقال البيهقي : وفي حديث يزيد بن أبي زياد لفظه لم يوافق عليها وهو قوله وهو يشتكي .

(أنى أشتكى) أى شكوت إليه أنى مريضة والشكاية المرض (فقال طوفي من وراء الناس وأنت راكبة) فيه دلالة على أن الطواف راكباً ليس من خصوصياته صلى الله عليه وسلم . قال النووي : إنما أمرها صلى الله عليه وسلم بالطواف من وراء الناس لشيئين أحدهما أن سنة النساء التباعد عن الرجال في الطواف ، والثاني أن قربها يخاف منه تأذى الناس بدابتهما ، وكذا إذا طاف الرجل راكباً ، وإنما طافت في حال صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ليكون أستر لها وكانت هذه الصلاة صلاة الصبح انقضى (إلى جنب البيت) أى متصلاً إلى جدار الكعبة وفيه تنبيه على أن أصحابه كانوا متحلقين حولها (وهو يقرأ بالطور وكتاب مسطور) أى بهذه السورة في ركعة واحدة كما هو عادته صلى الله عليه وسلم ، ويحتمل أنه قرأها في ركعتين ، وكان الأولى لارأى أن يقول يقرأ الطور أو يكفى بالطور ولم يقل وكتاب مسطور . كذا في المرقاة . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .

٥٠ - باب الاضطباع في الطواف

- ١٨٦٦ - حدثنا محمد بن كثير أنبأنا سفيان عن ابن جريج عن ابن يعل عن يعل قال «طاف النبي صلى الله عليه وسلم مضطبعاً بيزيد أخضر»
- ١٨٦٧ - حدثنا أبو سلفة موسى أخبرنا حماد عن عبد الله بن عثمان ابن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(باب الاضطباع في الطواف)

(طاف النبي صلى الله عليه وسلم مضطبعاً) من الضبع بسكون الباء وهو وسط المضد ، وقول هو ما تحت الإبط ، والاضطباع أن يأخذ الإزار أو البرد فيجمل وسطه تحت إبطه الأيمن وباقى طرفه على كفه الأيسر من جوف صدره وظهره وسبى بذلك لإبداء الضبعين . قيل : إنما فعل ذلك إظهاراً للتشجيع ، كالرمل في الطواف قاله الطهي . وقال النووي في شرح مسلم : قوله مضطبعاً هو افتعال من الضبع بإسكان الباء الموحدة وهو المضد ، وهو أن يدخل إزاره تحت إبطه الأيمن ويرد طرفه على منكبه الأيسر ويكون منكبه الأيمن مكشوفاً وكذا في شرح البخاري للمصنف . وهذه المهمة هي المذكورة في حديث ابن عباس الآتي . والحكمة في فعله أنه يمين على إسراع المشي . وقد ذهب إلى استحبابه الجمهور سوى مالك قاله ابن المنذر .

وقال أصحاب الشافعي : وإنما يستحب الاضطباع في طواف يسن فيه الرمل (ببرد أخضر) ولفظ أحمد في مسنده : وهو مضطبع ببرد له حضرمي . قال المنذري : وأخرجه الترمذي وابن ماجه . وقال حسن صحيح . وليس في حديث الترمذي وابن ماجه : أخضر .

عليه وسلم وأصحابه اعتمرُوا من الجِعْرَانَةِ فَرَمَلُوا بِالْبَيْتِ وَجَعَلُوا أَرْدِيَّتَهُمْ
تَحْتَ آبَائِهِمْ قَدْ [ثُمَّ] قَذَفُوهَا عَلَى عَوَاتِقِهِم الْيُسْرَى .

٥١ - باب في الرمل

١٨٦٨ - حدثنا أَبُو سَلَمَةَ مَوْسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ أَخْبَرَنَا
أَبُو عَاصِمٍ الْفُتَوِيُّ عَنْ أَبِي الطَّفِيلِ قَالَ « قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ : يَزْعُمُ قَوْمُكَ
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ رَمَلَ بِالْبَيْتِ وَأَنَّ ذَلِكَ سُنَّةٌ ؟ قَالَ :
صَدَقُوا وَكَذَبُوا . قُلْتُ : وَمَا صَدَقُوا وَمَا كَذَبُوا ؟ قَالَ : صَدَقُوا ، قَدْ رَمَلَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَكَذَبُوا لَيْسَ بِسُنَّةٍ ، إِنَّ قُرَيْشًا قَالَتْ زَمَنَ

— (فرملاو بالبيت) الرمل بفتح الراء والميم هو إسمراع المشى مع تقارب الخطى
دون العدو فيما قاله الشافعي ، وعند الحنفية أن يهز في مشيه كتفيه كالمنارز المتوختر
بين الصفيين كذا في الهداية وغيرها . والرمل في الأطواف الثلاثة الأولى سنة
عند الأئمة الأربعة والجمهور كذا في المحلى شرح الموطأ (أرديتهم) جمع رداء
(تحت آباطهم) قال ابن رسلان : أراد أن يجعله تحت عاتقهم الأيمن (ثم قذفوها)
أي ألقوها وطرحوا طرفيها (على عواتقهم) العاتق المنكب . والحديث سكت
عنه المنذرى وأخرج نحو ابن عباس رضي الله عنهما الطبراني . قال الشوكاني :
حديث ابن عباس رجاله رجال الصحيح ، وقد صحح حديث الاضطباع النووي .
(باب في الرمل)

بفتح الراء والميم وصرفاً تفسيره (قد رمل بالبيت) قال الفتوى : الرمل
مستحب في الطوافات الثلاثة الأولى من السبع ولا يسن ذلك إلا في طواف
العمرة وفي طواف واحد في الحج ، واختلفوا في ذلك وها قولان للشافعي أحدهما —
(٢٢) — عون المبرود (٥)

الْحَدِيثُ: دَعَا مُحَمَّدًا وَأَصْحَابَهُ حَتَّى يَمُوتُوا مَوْتَ النَّفْسِ ، فَلَمَّا صَالَحُوهُ عَلَى أَنْ يَجِئُوا [يَحْجُوا] مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ فَيَقِيمُوا بِمَسْكَةِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، فَقَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمُشْرِكُونَ مِنْ قَبْلِ قُعَيْقَمَانَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَصْحَابِهِ: ارْمُلُوا بِالْبَيْتِ ثَلَاثًا وَلَيْسَ بِسُنَّةٍ . قُلْتُ: يَزْعُمُ قَوْمُكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ عَلَى بَعِيرِهِ [بَعِيرٍ] وَأَنَّ ذَلِكَ سُنَّةٌ ؟ قَالَ : صَدَقُوا وَكَذَبُوا . قُلْتُ: مَا صَدَقُوا وَمَا كَذَبُوا قَالَ : صَدَقُوا ، قَدْ طَافَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ

— أنه إنما يشرع في طواف يعقبه سعى ، ويتصور ذلك في طواف القدوم وفي طواف الإفاضة ولا يتصور في طواف الوداع لأن شرط طواف الوداع أن يكون قد طاف الإفاضة . فعلى هذا القول إذا طاف للقدوم وفي نيته أنه يسعى بعده استحب الرمل فيه وإن لم يكن هذا في نيته لم يرمل فيه بل يرمل في طواف الإفاضة . والقول الثاني أنه يرمل في طواف القدوم سواء أراد السعى بعده أم لا انتهى (موت النفس) بفتح النون والغين المعجمة وفاء دود يسقط من أنوف الدواب واحدها نفقة ، يقال للرجل إذا استحق واستضعف ما هو إلا نفقة (والمشركون من قبل قُعَيْقَمَانَ) اسم جبل بمسكة والجملة حالية (وليس بسنة) قال الخطابي : معناه أنه أمر لم يسن فعله لسكافة الأمة على معنى القرية كالسنن التي هي عبادات ولكن شيء فعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسبب خاص وهو أنه أراد أن يرى المشركين قوة أصحابه وكانوا يزعمون أن أصحاب محمد قد أوهنتهم حتى يثرب انتهى (على بعيره) هذا يدل على جواز الطواف بين الصفا والمروة للراكب لعذر . قال ابن رسلان في شرح السنن بعد أن ذكر حديث ابن عباس هذا ما لفظه : وهذا الذي قاله ابن عباس مجمع عليه انتهى . يعني نفى —

عَلَى بَعِيرٍ [بَعِيرِهِ] وَكَذَبُوا لَيْسَتْ [لَيْسَ] بِسُنَّةٍ ، كَانَ النَّاسُ لَا يُدْفَعُونَ
عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا يُضْرَقُونَ [وَلَا يُضْرَبُونَ] عَنْهُ ، فَطَافَ
عَلَى بَعِيرٍ لِيَسْمَعُوا كَلَامَهُ وَلِيَرَوْا مَكَانَهُ وَلَا تَنَالَهُ أَيْدِيهِمْ .

١٨٦٩ — حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ سَعِيدِ
ابْنِ جُبَيْرٍ أَنَّهُ حَدَّثَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ مَسَكَةً وَقَدْ وَهَنَتْهُمْ حُمَّى يَثْرِبَ ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ : إِنَّهُ يُقَدِّمُ عَلَيْكُمْ
قَوْمٌ قَدْ وَهَنَتْهُمْ الْحُمَّى وَلَقُوا مِنْهَا شَرًّا فَأُطْلِمَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ عَلَى مَا قَالُوا ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَرْمُوا الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ ، وَأَنْ يَمْشُوا بَيْنَ

— كَوْنِ الطَّوَافِ بِصِفَةِ الرُّكُوبِ سَنَابِلِ الطَّوَافِ مِنَ الْمَاشِي أَفْضَلُ ذَكَرَهُ الشُّوْكَانِيُّ
(لَا يُدْفَعُونَ) بِصِفَةِ الْمَجْهُولِ وَكَذَا قَوْلُهُ الْآتِي لَا يَعْرَفُونَ (وَلِيَرَوْا مَكَانَهُ)
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ الْمُسْنَدِيُّ : أَبُو الطَّفِيلِ هُوَ عَامِرُ بْنُ وَائِلَةَ وَهُوَ آخِرُ مَنْ
مَاتَ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَأَبُو حَاصِمٍ الْغَنَوِيُّ لَا يَعْرِفُ اسْمَهُ . وَقَدْ أَخْرَجَ
هَذَا الْحَدِيثَ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ إِيمَانَ الْجَرِيرِيِّ وَعَبْدِ الْمَلِكِ
ابْنِ سَعِيدِ الْحَرَوِيِّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَسِينٍ ثَلَاثَتُهُمْ عَنْ أَبِي الطَّفِيلِ
بِنَحْوِهِ وَفِيهِ زِيَادَةٌ وَقِصَاصٌ (وَهَنَتْهُمْ) بِتَخْفِيفِ الْمَاءِ أَيْ أَضْعَفَتْهُمْ يَقَالُ وَهْنَتْ
وَأَوْهَنْتْ لَفْتَانِ (يَثْرِبُ) هُوَ اسْمُ الْمَدِينَةِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَسَمِيَتْ فِي الْإِسْلَامِ الْمَدِينَةَ
وَطَيْبَةَ وَطَابَةَ (يَقْدِمُ) بِفَتْحِ الدَّالِ وَأَمَّا بَضْمِ الدَّالِ فَعِنَاءٌ يَقْدَمُ (وَلَقُوا مِنْهَا)
أَيَّ مِنْ يَثْرِبَ (شَرًّا) وَلَفْظُ مُسْلِمٍ شَدَّةٌ فَجَلَسُوا مِمَّا بَلَى الْحَجَرِ (فَأَمَرَهُمُ) النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (الْأَشْوَاطَ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسَكُونِ الْمَعْجَمَةِ جَمْعُ شَوْطٍ وَهُوَ
الْجَرَى مَرَّةً إِلَى الْغَايَةِ وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا الطَّوْفَةُ حَوْلَ السَّكْمَةِ وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ
تَسْمِيَةِ الطَّوَافِ شَوْطًا . وَقَالَ مُجَاهِدٌ الشَّعْبِيُّ أَنَّهُ يَكْرَهُ تَسْمِيَةَ شَوْطًا وَالْحَدِيثُ —

الرَّكْنَيْنِ ، فَلَمَّا رَأَوْهُمْ رَمَلُوا قَالُوا : هَؤُلَاءِ الَّذِينَ ذَكَرْتُمْ أَنَّ الْحَمَى قَدْ وَهَنَتْهُمْ ، هَؤُلَاءِ أَجْلَدُ مِنَّا .

قال ابن عباس : وَلَمْ يَأْمُرُهُمْ أَنْ يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا إِلَّا الْإِبْقَاءَ [إِلَّا الْإِبْقَاءَ] عَلَيْهِمْ .

١٨٧٠ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَآخِرُونَ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ : فِيمَا الرَّمْلَانِ الْيَوْمَ وَالْكَشَفُ عَنِ الْمَنَاقِبِ وَقَدْ أَطَا اللَّهُ الْإِسْلَامَ ، وَنَسَى الْكُفْرَ وَأَهْلَهُ ، مَعَ ذَلِكَ لَا نَدْعُ شَيْئًا كُنَّا نَفْعَلُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

— يرد عليهما (وأن يمشوا بين الركنين) قال النووي : هذا مفسوخ بحديث نافع عن ابن عمر الآتي بعد ذلك ويجيء بسط الكلام هناك (إلا الإبقاء عليهم) بكسر الهمزة وبالموحدة والقاف الرفق والشفقة ، وهو بالرفع على أنه فاعل لم يأمرهم ويجوز النصب . وفي الحديث جواز إظهار القوة بالعدة والسلاح ونحو ذلك للكفار إرهاباً لهم ، ولا يمد ذلك من الرياء المذموم . وفيه جواز المعارض بالفعل كما تجوز بالقول وربما كانت بالفعل أولى . قال المفردى : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

(فيما الرملان) بإثبات ألف ما الاستفهامية وهي لغة والأكثر يمحذونها ، والرملان بفتح حوتين مصدر رمل (والكشف عن المناكب) هو الاضطباع (وقد أطا الله) بتشديد الطاء ، أى أثبتة وأحكمه ، أصله وطى فأبدلت الواو همزة كما في وقتت واقتت . قال الخطابي : إنما هو وطأ أى ثبته وأرساه بالواو وقد تبدل ألفا (لا ندع شيئاً) زاد الإسماعيلي في آخره : ثم رمل ، وحاصله أن عمر كان —

١٨٧١ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا عِيْسَى بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زَيْيَادٍ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّمَا جَمَلَ الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَرَمَى الْجِمَارَ لِإِقَامَةِ ذِكْرِ اللَّهِ »

— قد هم بترك الرمل في الطواف لأنه عرف سببه وقد انتضى فهم أن يتركه لفقد سببه ثم رجع عن ذلك لاحتمال أن يكون له حكمة ما اطلع عليها فرأى أن الاتباع أولى ويؤيد مشروعية الرمل على الإطلاق ما ثبت في حديث ابن عباس أنهم رملوا في حجة الوداع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد نفى الله في ذلك الوقت الكفر وأهله عن مكة . والرمل في حجة الوداع ثابت أيضاً في حديث جابر الطويل عند مسلم وغيره . قال الخطابي : وفيه دليل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد يسن الشيء لمعنى فيزول وتبقى السنة على حالها . ومن كان يرى الرمل سنة مؤكدة ويرى على من تركه دما سفیان الثوري وقال عامة أهل العلم : ليس على تاركه شيء انتهى . قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه .

(إنما جمل الطواف بالبيت) أى الكعبة (وبين الصفا والمروة) أى وإنما جمل السعى بينهما (ورمى الجمار لإقامة ذكر الله) يعنى إنما شرع ذلك لإقامة شمار النسك . قاله المناوى : قال على القارى أى لأن يذكر الله في هذه المواضع المتبركة فالخذر الخذر من الغفلة والطواف حول البيت والوقوف للدعاء فإن أثر العبادة لاثمة فيهما . وإنما جمل رمى الجمار والسعى بين الصفا والمروة سنة لإقامة ذكر الله تعالى يعنى التكبير سنة مع كل حجر ، والدعوات في السعى سنة . وأطال الطيبي الكلام في ذلك . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وقال حسن صحيح .

١٨٧٢ — حدثنا محمد بن سليمان الأنباري أخبرنا يحيى بن سليم

عن ابن خثيم عن أبي الطمائل عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم اضطلع فاستلم فكبر [وكبر] ثم رمل ثلاثة أطواف ، وكانوا إذا بلغوا الركن اليماني وتغيبوا من قریش مشوا ثم يطلعون عليهم يرملون ، تقول قریش : كأنهم الغزلان » .

قال ابن عباس : فكانت سنة .

١٨٧٣ — حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد أنبأنا عبد الله بن

عثمان بن خثيم عن أبي الطمائل عن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه اعتمرُوا مِنَ الْجُمُعَةِ فَرَمَلُوا بِالثَّيْبِ ثَلَاثًا وَمَشَوْا أَرْبَعًا »

— (قاسم) أى الحجر (ثم رمل ثلاثة أطواف) والمراد بالرمل الخبيب وهو أن يقارب خطاه بسرعة من غير عدو ولا رتب . وغلط من قال إنه دون الخبيب ومن قال إنه العدو (وكانوا) أى الصحابة (وتغيبوا من قریش) وكانت القریش جالسة مما يلي الحجر كما عند مسلم (مشوا) أى الصحابة . وقد صح أنهم رملوا فى تمام الدورة كما سيجىء والإثبات مقدم على النفي فذلك أخذ العلماء بذلك (ثم يطلعون عليهم) أى على قریش (كأنهم الغزلان) كغلمان جمع غزال هو ولد الظبية (فكانت سنة) وقد مر قول ابن عباس إنه ليس بسنة ، وهذا رجوعه منه إلى قول الجماعة إنه سنة بمد ما تقدم منه من النسي كذا فى فتح الورود والحديث سكت عنه المنذرى .

(عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال المنذرى : وأخرجه

ابن ماجه بنحوه .

١٨٧٤ — حدثنا أبو كاملٍ أخبرنا سليمٌ بنُ أخضرٍ أخبرنا عُبَيْدُ اللَّهِ عن نَافِعٍ « أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَمَلَ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ ، وَذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَ ذَلِكَ » .

— (رمل من الحجر) أى الأسود (إلى الحجر) فيه دليل على أنه يرمل في ثلاثة أشواط كاملة . قال في الفتح : ولا يشرع تدارك الرمل فلو تركه في الثلاثة لم يقضه في الأربعة لأن ههنا السكينة ولا تنغير ، ويختص بالرجال فلا رمل على النساء ، ويختص بطواف يتعقبه سعى على المشهور ولا فرق في استجابته بين ماش وراكب ولا دم بتركه عند الجمهور . واختلف في ذلك للمالكية ، وقد روى عن مالك أن عليه دمًا . قال النورى : فيه بيان أن الرمل يشرع في جميع المطاف من الحجر إلى الحجر . وأما حديث ابن عباس المتقدم قال أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يرملوا ثلاثة أشواط ويمشوا ما بين الركنتين فنسوخ بحديث ابن عمر هذا ، لأن حديث ابن عباس كان في عمرة للقضاء سنة سبع قبل فتح مكة وكان في المسلمين ضعف في أبدانهم وإنما رملوا لإظهاراً للقوة واحتاجوا إلى ذلك في غير ما بين الركنتين اليمانيين لأن المشركين كانوا جلوساً في الحجر وكانوا لا يرونهم بين هذين الركنتين ويرونهم فيما سوى ذلك ، فلما حج النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع سنة عشر رمل من الحجر إلى الحجر فوجب الأخذ بهذا المتأخر انتهى . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائى وابن ماجه وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه بنحوه من حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وتقدم أنه صلى الله عليه وسلم قال إن يمشوا بين الركنتين ولا معارضة بين الحديثين فإنهما قضيتان ، فالرمل في جميع الأشواط الثلاثة كان في حجة الوداع والمشى بين الركنتين كان في عمرة الحديبية لأنهم إذا كانوا بين الركنتين لاتقع عليهم أعين المشركين وفعل ذلك رفقاً بهم لما كان —

٥٢ - باب الدعاء في الطواف

١٨٧٥ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ
عَنْ يَحْيَى بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَا بَيْنَ الرَّكْعَتَيْنِ : « رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي
الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ » .

١٨٧٦ - حدثنا قُتَيْبَةُ أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ مُوسَى عَنْ عُقْبَةَ عَنْ
نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمرَ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا طَافَ
فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ أَوَّلَ مَا يَقْدُمُ فَإِنَّهُ يَسْمَعُ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ وَيَمْشِي أَرْبَعًا ثُمَّ
يُصَلِّي سَجْدَتَيْنِ » .

— بهم من المرض وأمرهم بالتجلد في الجهات التي تقع عليهم فيها أعين المشركين
حين جلسوا لهم .

(باب الدعاء في الطواف)

(ربنا) منصوب بحذف النداء (آتنا) أى أعطنا (في الدنيا حسنة) أى
العلم والعمل أو العفو والعافية والرزق الحسن أو حياة طيبة أو القناعة أو ذرية
صالحة (وفي الآخرة حسنة) أى المغفرة والجنة والدرجة العالية أو مرافقة الأنبياء
أو الرضاء أو الرؤية أو اللقاء (وقنا) أى احفظنا (عذاب النار) أى شدايد
جهنم من حرها وزمهريرها وسمومها وجوعها وعطشها ونقنها وضيقها وعقاربها
وحياتها . قال المنذرى . وأخرجه النسائى .

(أول ما يقدم) قال النووي : هذا تصريح بأن الرمل أول ما يشرع
في طواف العمرة أو في طواف القدوم في الحج (يسمى ثلاثة أطواف) فإرادته يرمل
وسماه سميّاً مجازاً لكونه يشارك السعى في أصل الإسراع وإن اختلف —

٥٣ — باب الطواف بعد العصر

١٨٧٧ — حدثنا ابنُ السَّرْحِ وَلَفْضَلُ بْنُ يَعْقُوبَ وَهَذَا لَفْظُهُ قَالَ
أَخْبَرَنَا سُمْيَانُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَابَاةَ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ
يَبْلُغُ بِدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا يَطُوفُ بِهَذَا
الْبَيْتِ وَيُصَلِّيْ أَيَّ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ » .

— صفتها وأن الرمل لا يكون إلا في الثلاثة الأول من السبع وهذا مجمع عليه
(ثم يصلى سجدتين) والمراد بهما ركعتا الطواف وهما سنة على المشهور وفي قول
واجبتان وسماها سجدتين مجازاً . وزاد مسلم ثم يطوف بين الصفا والمروة . ففيه
دليل على وجوب الترتيب بين الطواف والسعي كذا ذكره النووي . وقوله ثم
يصلى سجدتين هو موضع ترجمة الباب ، لأن الركعتين بعد الطواف من حتمات
الطواف ولا بد في الصلاة من الأدعية وفي العالم الخطابي حديث جبير بن مطعم
الآتي تحت هذا الباب أي باب الدعاء في الطواف وليس في الخطابي باب للطواف
بعد العصر ثم قال الخطابي تحت حديث جبير : وقد تأول بعضهم الصلاة في هذا
الحديث بمعنى الدعاء وبشبه أن يكون هذا معنى الحديث عند أبي داود ، ويدل
على ذلك ترجمة الباب بالدعاء في الطواف انتهى كلامه . قال المفردى : وأخرجه
البخارى ومسلم والنسائي .

(باب الطواف بعد العصر)

(قال لا تمنعوا أحداً) وأعلم أن حديث ابن السرح ثابت في رواية الأثرى
وحديث الفضل بن يعقوب في رواية ابن العبد ولم يذكره أبو القاسم قاله لازي —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقد روى ابن حبان في صحيحه عن ابن عمر قال : « سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول : « من طاف بالبيت أسبوعاً لا يضع قدماً ولا يرفع أخرى إلا حط =

قَالَ الْفَضْلُ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا بَنِي عَبْدٍ مَنَافٍ لَا تَمْتَعُوا أَحَدًا » .

— في الأطراف ولذا أكثر النسخ خال عن حديث الفضل كذا في الشرح قال الخطابي : واستدل به الشافعي على أن الصلاة جائزة بمكة في الأوقات المنهي فيها عن الصلاة في سائر البلدان ، واحتج له أيضاً بحديث أبي ذر . وقوله إلا بمكة فاستثناء من بين البقاع . وذهب بعضهم إلى تخصيص ركعتي الطواف من بين الصلاة وقالوا إذا كان الطواف بالبيت غير محظور في شيء من الأوقات وكان من سنة الطواف أن يصلي الركعتان بعده فقد عقل أن هذا النوع من الصلاة غير منهي عنه . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . قال الترمذى : حديث جبير بن مطعم حديث حسن صحيح .

== الله عنه بها خطيئة ، وكتب له بها حسنة وورفع له بها درجة » . وأخرج النسائى عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من طاف بالبيت أسبوعاً ، فهو كعدل رقبة » .

وهذه الأحاديث عامة في كل الأوقات ، لم يأت ما يخصها ويخرجها عن عمومها وقد روى الترمذى في الجامع من حديث عبد الله بن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من طاف بالبيت خمسين مرة خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه » . قال : وفي الباب عن أنس وابن عمر ، وحديث ابن عباس غريب . وسألت محمداً عن هذا الحديث ؟ فقال : إنما يروى هذا عن ابن عباس قوله ، قال أيوب السخيتانى : وكانوا يقولون : عبد الله بن سعيد بن جبير أفضل من أبيه .

٥٤ - باب طواف القارن

١٨٧٨ — حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا يحيى بن ابن جربنج قال أخبرني أبو الزبير قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول : « لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا أصحابه بين الصفا والمروة ، إلا طوافاً واحداً ، طوافه الأول » .

(باب طواف القارن)

(إلا طوافاً واحداً طوافه الأول) قال النووي : فيه دليل على أن السعي في الحج والعمرة لا يكرر بل يقتصر منه على مرة واحدة ويكره تكراره لأنه بدعة . وفيه دليل على النبي صلى الله عليه وسلم كان قارناً وأن القارن يكفيه طواف واحد وسمى واحد . وفيه خلاف لأبي حنيفة وغيره . قال المنذرى : أخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :

اختلف العلماء في طواف القارن ولتتمتع على ثلاثة مذاهب :

أحدها : أن على كل منهما طوافين وسعيين ، روى ذلك عن علي وابن مسعود ، وهو قول سفيان الثوري ، وأبي حنيفة ، وأهل الكوفة ، والأوزاعي ، وإحدى الروايات عن الإمام أحمد .

الثاني : أن عليهما كليهما طوافاً واحداً وسعياً واحداً ، نص عليه الإمام أحمد في رواية ابنه عبد الله ، وهو ظاهر حديث جابر هذا .

الثالث : أن على لتتمتع طوافين وسعيين ، وعلى القارن سعي واحد ، وهذا هو المعروف عن عطاء ، وطاوس ، والحسن ، وهو مذهب مالك والشافعي ، وظاهر مذهب أحمد . وحجتهم حديث عائشة ، وقد تقدم ، وذكرنا ما قيل فيه . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه طاف طوافين ، وسعى سعيين » من رواية علي وابن مسعود وعبد الله بن عمر وعمران بن حصين ولا يثبت شيء منها والذين =

== قالوا : لا بد للمتمتع من سبعين تأولوا حديث جابر بتأويلات مستكرهة جداً .
فقال بعضهم طوافاً واحداً « أى طوافين على صفة واحدة ، فالوحدة راجعة إلى صفة الطواف لا إلى نفسه ! وهذا في غاية البعد ، وسيأتى الكلام يشهد بطلانه .
وقال البيهقي : أراد به أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين كانوا قارين خاصة .
فإنه صلى الله عليه وسلم كان مفرداً ، وأمر أصحابه أن يحلوا من إحرامهم إلا من ساق الهدى ، فاكثف هو وأصحابه القارنون بطواف واحد ! وهذا بعيد جداً ،
فإن الذين قرنوا من أصحابه كلهم حلوا بعمرة إلا من ساق الهدى من سائرهم ، وهم آحاد يسيرة ، لم يبلغوا العشرة ولا الخمسة ، بل الحديث ظاهر جداً في اكتفائهم كلهم بطواف واحد بين الصفا والمروة ، ولم يأت لهذا الحديث معارض إلا حديث عائشة ، وقد ذكر بعض الحفاظ أن تلك الزيادة من قول عروة ، لا من قولها .

وقد ثبت عن ابن عباس اكتفاء المتمتع بسعى واحد . روى الإمام أحمد في مناسك ابنه عبد الله عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس أنه كان يقول : « القارن والمفرد والمتمتع يجزيه طواف بالبيت ، وسعى بين الصفا والمروة ولكن في صحيح البخاري عن عكرمة عن ابن عباس : « أنه سئل عن متعة الحج؟ فقال : أهل المهاجرون والأنصار وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وأهلنا ، فلما قدمنا مكة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اجعلوا إهلالكم بالحج عمرة ، إلا من قلده الهدى ، طفنا بالبيت وبالصفا والمروة ، وأتينا النساء ، ولبسنا الثياب ، وقال : من قلده الهدى فإنه لا يحل له حتى يبلغ الهدى محله ، ثم أمرنا عشية التروية أن نهل بالحج ، فإذا فرغنا من المناسك جئنا طفناً بالبيت وبالصفا والمروة ، فقدم حجنا ، وعلينا الهدى كما قال الله تعالى : (فلما استيسر من الهدى . فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم) إلى أمصاركم ، الشاة تجزىء ، فجمعوا نسكين في عام بين الحج والعمرة ، فإن الله أنزله في كتابه ، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وأباحه للناس غير أهل مكة » وذكر باقي الحديث . فهذا صريح في أن المتمتع يسعى سبعين ، وهذا مثل حديث عائشة سواء ، بل هو أصرح منه في تعدد السعى على المتمتع ، فإن صح عن ابن عباس ما رواه الوليد عن الأوزاعي عن عطاء ، فلمل عنه في المسألة روايتين ، كما عن الإمام أحمد فيها روايتان .

١٨٧٩ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ « أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِينَ كَانُوا مَعَهُ لَمْ يَطُوفُوا حَتَّى رَمَوْا الْجُمُرَةَ » .

— (الذين كانوا معه) أى الذين وافقوا معه فى القران كما هو ظاهر من ترجمة الباب للمؤلف . وقيل بل مطلقاً والصحابة كانوا ما بين قارن ومتمتع وكل منهما يكفيه سعى واحد وعليه بنى النسائى ترجمته فقال كم طواف القارن والمتمتع بين الصفا والمروة (لم يطوفوا) بين الصفا والمروة (حتى رموا الجمرة) يوم النحر . قال المنذرى وأخرجه النسائى .

== وفى مسائل عبد الله قال : قلب لأبى : المتمتع كم يسعى بين الصفا والمروة ؟ قال : إن طاف طوافين فهو أجود ، وإن طاف طوافاً واحداً فلا بأس ، قال : وإن طاف طوافاً واحداً فهو أعجب إلى ، واحتج بحديث جابر . وأحمد فهم من حديث عائشة قولها « فطاف الذين أهلوا بالعمرة بالبيت وبالصفا والمروة ، ثم حلوا ، ثم طفوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى بحجهم » أن هذا طواف القدوم ، واستحب فى رواية المروذى وغيره للقدام من عرفة ، إذا كان متمتعاً أن يطوف طواف القدوم . ورد عليه بعض أصحابه ذلك ، وفهم من حديث عائشة أن المراد به طواف الفرض ، وهذا سهو منه ، فإن طواف الفرض مشترك بين الجميع ، وعائشة أثبتت للمتمتع ما نقله عن القارن ، وليس المراد بحديث عائشة ، إلا الطواف بين الصفا والمروة ، والله أعلم .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وفى الصحيحين عن جابر : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة لما طفت بالكعبة وبالصفا والمروة : حطت من حجك وعمرتك جميعاً ، قالت يا رسول الله ، إني أجهد فى نفسى أنى لم أطف بالبيت حين حججت ، قال : فاذهب بها يا عبد الرحمن ، فأعمرها من التعميم » .

١٨٨٠ — حدثنا الربيع بن سليمان المودني أنبأنا الشافعي عن ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن عطاء عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة يكفيك لحجتك وعمرتك » قال الشافعي : كان سفيان ربما قال عن عائشة وربما قال عن عطاء أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة رضي الله عنها .

— (قال لها طوافك إلخ) فيه دليل على أن القارن يكفيه طواف واحد وسعى واحد للحج والعمرة كما مر ، وإليه ذهب جماعة من الصحابة ابن عمر وجابر وعائشة وهو قول مالك والشافعي وإسحاق وداود وغيرهم . وذهبت الحنفية وجماعة إلى أنه لا بد من طوافين وسميين والأحاديث متواترة على معنى حديث عائشة عن ابن عمر وجابر وغيرهما . واستدل من قال بالطوافين لقوله تعالى ﴿ وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ولا دليل في ذلك فإن التمام حاصل وإن لم يطف إلا طوافاً واحداً . وقد اكتفى صلى الله عليه وسلم بطواف وسعى واحد وكان قارناً كما هو الحق . وأعلم أن عائشة كانت قد أهلت بعمرة واسكنها حاضت فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ارفضي عمرتك . قال النووي : معنى رفضها إلّاها رفض العمل فيها وإتمام أعمالها التي هي الطواف والسعى وتقصير شعر الرأس فأمرها صلى الله عليه وآله وسلم بالإعراض عن أفعال العمرة وأن تحرم بالحج فتقصير قارنته وتقف بعرفات وتفعل المناسك كلها إلا الطواف فتؤخره حتى تطهر . ومن أدلة أنها صارت قارنته قوله صلى الله عليه وآله وسلم لها : طوافك بالبيت الحديث فإنه صريح أنها كانت متلبسة بحج وعمرة . ويتقون تأويل قوله صلى الله عليه وآله وسلم ارفضي عمرتك بما ذكره النووي ، فليس معنى ارفضي العمرة الخروج منها وإبطالها بالكلمة فإن الحج والعمرة لا يصح —

— الخروج منهما بعد الإحرام بهما بنية الخروج ، وإنما يصح بالتحلل منهما بعد فراغهما . قاله في سبيل السلام . وأخرج عبد الرزاق عن طاووس بإسناد صحيح أنه حلف ما طاف أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لحجته وعمرته إلا طوافاً واحداً . وأخرج البخاري عن ابن عمر أنه طاف لحجته وعمرته طوافاً واحداً بعد أن قال أنه سنفعل كما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج عنه من وجه آخر أنه رأى أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول يعني الذي طاف يوم النحر للإفاضة وقال كذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وما أخرجه عبد الرزاق والدارقطني عن علي رضي الله عنه أنه جمع بين الحج والعمرة وطاف لهما طوافين وسمى لهما سبعين ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الحافظ وطرقه ضعيفة ، وكذا روى نحوه من حديث ابن مسعود بإسناد ضعيف ومن حديث ابن عمر بإسناد فيه الحسن بن عمار وهو متروك . قال ابن حزم : لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من الصحابة في ذلك شيء أصلاً : وتعقبه في الفتح بأنه قد روى الطحاوي وغيره مرفوعاً عن علي وابن مسعود ذلك بأسايد لا بأس بها انتهى . فينبغي أن يصار إلى الجمع كما قال البيهقي إن ثبتت الرواية أنه طاف طوافين فيحمل على طواف القدوم وطواف الإفاضة ، وأما السعي مرتين فلم يثبت انتهى والله أعلم . قال المنذرى : وقد أخرجه مسلم في صحيحه من حديث طاووس بن كيسان عن عائشة ومن حديث مجاهد بن جبر عن عائشة بمعناه .

٥٥ - باب الملتزم

(١٨٨١) — حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا جرير بن عبد الحميد عن يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن عبد الرحمن بن صفوان قال : « لما فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة قلت لأبسن ثيابي وكانت داري على الطريق فلأنظرن كيف يصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانطلقت ، فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم ، قد خرج من الكعبة هو وأصحابه قد استلموا البيت من الباب إلى الحطيم وقد وضعوا خدودهم على البيت ورسول الله صلى الله عليه وسلم وسطهم » .

(باب الملتزم)

وسيجيء تفسيره (قد خرج من الكعبة) ولفظ أحد في مسنده قد خرج من الكعبة وأصحابه قد استلموا البيت (من الباب إلى الحطيم) معلق بقوله استلموا وهذا تفسير للمكان الذي استلموه من البيت والحطيم هو ما بين الركن والباب كما ذكره محب الدين الطبري وغيره . وقال مالك في المدونة : الحطيم ما بين الباب إلى المقام . وقال ابن حبيب : هو ما بين الحجر الأسود إلى الباب إلى المقام ، وقيل هو الشاذروان ، وقيل هو الحجر الأسود كما يشعر به سياق هذا الحديث . وسمى حطما لأن الناس كانوا يحطمون هناك بالإيمان ، ويستعجاب فيه الدعاة المظلوم على الظالم ، وقل من حلف هناك كاذبا إلا عجلت له العقوبة . وفي كتب الحنفية أن الحطيم هو الموضع الذي فيه الميزاب (قد وضعوا خدودهم —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وروى البيهقي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : « رأيت

== رسول الله صلى الله عليه وسلم يلزق وجهه صدره بالملتزم » .

— على البيت) فيه استعجاب وضع الخد والصدر على البيت وهو ما بين الركن والباب ويقال له الملتزم ، كما روى الطبراني عن مجاهد عن ابن عباس أنه قال : الملتزم ما بين الركن والباب . وأخرجه البيهقي في الشعب من طريق أبي الزبير عن ابن عباس مرفوعاً ، ورواه عبد الرزاق بإسناد يصح عنه موقوفاً كذا في النيل . وسمى بذلك لأن الناس يلتزمون به (وسطهم) قال الجوهري : تقول جلست وسط القوم بالتسكين لأنه تُعرف وجلست وسط الدار بالفتح لأنه اسم قال وكل وسط يصلح فيه بين فهو وسط بالإسكان وإن لم يصلح بين فهو وسط بالفتح . قال الأزهرى : كل ما بين بعضه من بعض كوسط الصف والقلادة والسبحة وحلقة الناس فهو بالإسكان وما كان منضماً لا يبين بعضه من بعض كالساحة والدار والراحبة فهو وسط بالفتح . وقد أجازوا في المقووح الإسكان ولم يحيزوا في الساكن الفتح انتهى . وقال السندی تحت قوله استلموا البيت لا يخفى أن الملتزم ما بين الباب والركن فكان الاستدلال بهذا الحديث بالمقايسة فانه لما ثبت استلام هذا الموضع يقاس عليه استيلاء الملتزم انتهى . وقال الشيمخ العلامة محمد اسحاق الدهلوى أو بان موضع الملتزم ازدحموا عليه من قبل ما كان فارغاً فاستلموا في هذا الجانب من الباب ، وليس قوله ورسول الله —

== وفي البيهقي أيضاً عن ابن عباس : « أنه كان يلزم ما بين الركن والباب ، وكان يقول : ما بين الركن والباب يدعى الملتزم ، لا يلزم ما بينهما أحديسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه » .

وأما الحطيم فقيل فيه أقوال : أحدها : أنه ما بين الركن والباب وهو الملتزم ، وقيل : هو جدار الحجر ، لأن البيت رفع وترك هذا الجدار محطوماً ، والصحيح أن الحطيم الحجر نفسه ، وهو الذى ذكره البخارى في صحيحه ، واحتج عليه بحديث الإسراء قال : « بينا أنا نائم في الحطيم — وربما قال : في الحجر » ، قال : وهو حطيم بمعنى محطوم ، كقتيل بمعنى مقتول .

١٨٨٢ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا الْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « طُفْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ فَلَمَّا جِئْنَا دُبُرَ الْكَعْبَةِ قُلْتُ أَلَا تَتَعَوَّذُ [أَلَا تَتَعَوَّذُ قَالَ تَعَوَّذُ] قَالَ نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ ، ثُمَّ مَضَى حَتَّى اسْتَلَمَ الْحَجَرَ وَأَقَامَ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْبَابِ ، فَوَضَعَ صَدْرَهُ وَوَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ وَكَفَيْهِ هَكَذَا وَبَسَطَهُمَا بَسْطًا ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُهُ » .

— صلى الله عليه وسلم وسطهم نصاً على أنه صلى الله عليه وسلم كان شريكاً في هذا الفعل أيضاً انتهى . قال المنذرى : في إسناده يزيد بن أبي زياد ولا يحتاج به وذكر الدارقطني أن يزيد ابن أبي زياد تفرد به عن مجاهد .

(قال طفت مع عبد الله) ولفظ ابن ماجه حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال طفت مع عبد الله بن عمرو فلما فرغنا من السبع ركعنا في دبر الكعبة فقلت ألا تتعوذ بالله من النار قال أعوذ بالله من النار . قال ثم مضى فاستلم الركن ثم قام بين الحجر والباب فألصق صدره ويديه وخده إليه ثم قال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل انتهى (جئنا دبر الكعبة) تقدم من رواية ابن ماجه أن هذا الحجة كان لركعتي الطواف . قال السفيدي : وهو يدل على أن الصلاة خلف المقام غير لازم انتهى (حتى استلم الحجر) يقال استلم الحجر إذا لمسه وتناوله (بين الركن والباب) أى عند الملتزم . وإسناد الحديث ليس بقوى . قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه . وقد تقدم الكلام على عمرو بن شعيب . وروى عنه هذا الحديث المثني بن الصباح ولا يحتاج به . وقوله عن أبيه وهو شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو وقد سمع شعيب من —

١٨٨٣ — حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مَيْسَرَةَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا السَّائِبُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَزْزُومِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَقُودُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَيَقِيمُهُ عِنْدَ الشَّقَّةِ الثَّالِثَةِ مِمَّا يَلِي الرُّكْنَ الَّذِي يَلِي الْحَجَرَ مِمَّا يَلِي الْبَابَ ، فَيَقُولُ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ : نُبَيِّنُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي هَهُنَا ، فَيَقُولُ نَعَمْ ، فَيَقُومُ فَيُصَلِّي .

— عبد الله على الصحيح ووقع في كتاب ابن ماجه عن أبيه عن جده فيكون شعيب ومحمد طافا جميعاً مع عبد الله .

(كان يقود ابن عباس) بعد ذهاب بصره (عند الشقة) بضم الشين الممجمة وتشديد القاف بمعنى الفاحية أى ناحية الملتزم (الذى يلى الحجر) بفتححتين أى الحجر الأسود والموصول صفة الركن (مما يلى الباب) أى باب البيت أى الشقة التى بين الحجر والباب (نبئت) وفى رواية النسائى أما أنبئت على صيغة الخطاب وبناء المفعول أى أخبرت . قال المنذرى : وأخرجه النسائى وفى إسفاده محمد بن عبد الله بن السائب يروى عن أبيه وهو شبه المجهول .

٥٦ — باب أمر الصفا والمروة

١٨٨٤ — حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ السَّرْحِ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ : « قُلْتُ لِعَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ السَّنِّ أَرَأَيْتِ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ فَمَا أَرَى عَلَى أَحَدٍ شَيْئًا إِلَّا يَطُوفُ بِهِمَا . قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَلَّا لَوْ كَانَ كَمَا تَقُولُ كَانَتْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا . إِنَّمَا أَنْزَلَتْ هَذِهِ آيَةُ فِي الْأَنْصَارِ كَانُوا يُهْلُونَ لِمَنَاةَ ، وَكَانَتْ مَنَاةُ حَذْوَ قُدَيْدٍ ،

باب أمر الصفا والمروة

(قالت عائشة رضى الله عنها كلا لو كان كما تقول) قال النووي : هذا من دقيق علمها وفهمها الثاقب وكبير معرفتها بدقائق الألفاظ لأن الآية الكريمة إنما دل لفظها على رفع الجناح عن يطوف بهما وليس فيه دلالة على عدم وجوب السعى ولا على وجوبه فأخبرته عائشة رضى الله عنها أن الآية ليست فيها دلالة للوجوب ولا لعدمه وبينت السبب في نزولها والحكمة في نظمها وأنها نزلت في الأنصار حين تخرجوا من السعى بين الصفا والمروة في الإسلام ، وأنها لو كانت كما يقول عروة لكانت فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما ، وقد يكون الفعل واجبا ويعقد إنسان أنه يمنع إبقاعه على صفة مخصوصة ، وذلك كمن عليه صلاة الظهر وظن أنه لا يجوز فعلها عند غروب الشمس فسأل عن ذلك فيقال في جوابه لا جناح عليك إن صليتها في هذا الوقت فيكون جوابا صحيحا ولا يقتضى نفى وجوب صلاة الظهر (بهلون) أى يحجون (لمناة) بفتح الميم والنون الخفيفة صنم كان —

وَكَانُوا يَتَحَرَّجُونَ أَنْ يَتَطَوَّفُوا [أَنْ يَطُوفُوا] بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَلَمَّا جَاءَ
الْإِسْلَامُ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ
﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ .

١٨٨٥ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ
أَبِي خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
اعْتَمَرَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَصَلَّى خَلْفَ الْقَامِ رَكْعَتَيْنِ وَمَعَهُ مَنْ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ
فَقِيلَ لِعَبْدِ اللَّهِ : أَدْخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السَّكْمِيَّةَ ؟
قَالَ : لَا » .

- فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَقَالَ ابْنُ السَّكْبِيِّ : كَانَتْ صُغْرَةٌ نَصَبَهَا عَمْرُو بْنُ لُحَى لِهَذِيلَ وَكَانُوا
يَعْبُدُونَهَا وَالطَّائِفَةُ صِفَةً لَهَا إِسْلَامِيَّةٌ (وَكَانَتْ مَنَاءَ حَذَوْ قَدِيدٍ) أَيْ مَقَابِلَهُ ،
وَقَدِيدٌ بِقَافٍ مَصْغَرٌ قَرْيَةٌ جَامِعَةٌ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ كَثِيرُ الْمِيَاهِ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْبَيْهَقِيُّ
(وَكَانُوا يَتَحَرَّجُونَ أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُمْ كَانُوا فِي
الْجَاهِلِيَّةِ لَا يَطُوفُونَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَيَقْتَصِرُونَ عَلَى الطَّوَافِ بِمَنَاءٍ فَسَأَلُوا عَنْ
حُكْمِ الْإِسْلَامِ فِي ذَلِكَ ، وَيُصْرَحُ بِذَلِكَ رَوَايَةُ سَفْيَانَ الْمَذْكُورَةِ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ
بَلْفَظٍ إِنَّمَا كَانَ مِنْ أَهْلِ مَنَاءِ الطَّائِفَةِ الَّتِي بِالْمَشَلِّ لَا يَطُوفُونَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ
وَفِي رَوَايَةِ مَعْمَرٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ إِنَّمَا كُنَّا لَا نَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ تَعْظِيمًا لِمَنَاءِ
أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا وَوَصَلَّهُ أَحَدٌ وَغَيْرُهُ انْتَهَى مَلْخَصًا مِنْ فَتْحِ الْبَارِي .
قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ
وَالنَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ الزَّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ .

(اعتمر) أَيْ فِي سَنَةِ سَبْعٍ عَامِ الْقَضِيَّةِ (أَدْخَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ السَّكْمِيَّةَ) الْهَمْزَةُ لِلِاسْتِفْهَامِ أَيْ فِي تِلْكَ الْعَمْرَةِ (قَالَ لَا) قَالَ النَّوَوِيُّ : -

١٨٨٦ — حدثنا تميم بن المفتصر أنبأنا إسحاق بن يوسف أنبأنا شريك عن إسماعيل بن أبي خالد قال سمعت عبد الله بن أبي أوفى بهذا الحديث زاد : « ثم أتى الصفا والمروة فسمى بينهما سبعا ثم حلق رأسه »

١٨٨٧ — حدثنا النفيلي أخبرنا زهير أخبرنا عطاء بن السائب عن كثير بن جهمان « أن رجلا قال لعبد الله بن عمر بين الصفا والمروة : يا أبا عبد الرحمن إني أراك تمشي والناس يسمون ؟ قال : إن أمشي [أمش] فقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي وإن أسعى فقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسعى وأنا شيخ كبير » .

— سبب ترك دخوله ما كان في البيت من الأصنام والصور ولم يكن للشركون يتركونه ليغيرها ، فلما كان في الفتح أمر بإزالة الصورة ثم دخلها يعني كما في حديث ابن عباس الذي عند مسلم وغيره انتهى ويحتمل أن يكون دخول البيت لم يقع في الشرط فلو أراد دخوله لمنعه كما منعه من الإقامة بمكة زيادة على الثلاث ، فلم يقصد دخوله لثلاث ممنعه . قاله الحافظ . قال اللندري : وأخرجه البخاري والنسائي وابن ماجه وأخرجه مسلم مختصرا . قلت لعبد الله ابن أبي أوفى صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم أدخل النبي صلى الله عليه وسلم البيت في عمرته قال لا . فقد بين ابن أبي أوفى أن ذلك كان في عمرته وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل البيت في حجته (عن كثير بن جهمان أن رجلا) ولفظ النسائي : قال رأيت ابن عمر يمشي بين الصفا والمروة فقال إن أمشي فقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي وإن أسعى فقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسعى وأنا شيخ كبير . ولفظ الترمذي : رأيت ابن عمر يمشي في المسعى فقلت له أمشي في المسعى بين الصفا والمروة فقال لئن سمعت فقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسعى ولئن مشيت —

— فقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشى . قال الترمذى : الذى يستمعه
أهل العلم أن يسمى بين الصفا والمروة فإن لم يسمع مشى بين الصفا و(المروة) رأوه
جائزا انتهى . قلت : وجاء فى مسند أحمد من رواية حبيبة بنت أبى تجرة قالت
رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف بين الصفا والمروة والناس بين يديه
وهو وراءهم وهو يسمى وهو يقول اسمعوا فان الله كتب عليكم السعى . وأخرج
أحمد أيضا من روايه صفية بنت شيبة أن امرأة أخبرتها أنها سمعت النبی صلى الله
عليه وسلم بين الصفا والمروة يقول « كتب عليكم السعى فاسمعوا » واستدل به من
قال بأن السعى فرض وهم الجمهور ، وعند الحنفية أنه واجب يحجر بالدم وبه قال
الثورى فى الناسى خلاف العائد وبه قال عطاء وعنه أنه سنة لا يجب بتركه شيء .
وبه قال أنس فيما نقله عنه ابن المنذر واختلف عن أحمد . وقال الطحاوى : أجمع
العلماء على أنه لو حج ولم يطف بالصفا والمروة أن حجه قد تم وعليه دم ، لكن
الذى حكاه الحافظ ابن حجر وغيره عن الجمهور أنه ركن لا يجبر بالدم ولا يتم الحج
بدونه . قال ابن المنذر : إن ثبت حديث حبيبة فهو حجة فى الوجوب . قلت :
العمدة فى الوجوب حديث مسلم ما أتم الله حج امرئ ولا مهرته لم يطف بين الصفا
والمروة وقوله صلى الله عليه وسلم « خذوا عني مناسككم » والله أعلم . قال
المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه : وقال الترمذى حسن صحيح .
هذا آخر كلامه . وفى إسناده عطاء بن السائب وقد أخرج له البخارى حديثاً
مقروناً وقال أيوب هو ثقة وتكلم فيه غير واحد .

٥٧ — باب صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم

١٨٨٨ — حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي وعثمان بن أبي شيبَةَ وهشام بن عمار وسليمان بن عبد الرحمن الدمشقيان ، ورُبَمَا زَادَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ الْكَلِمَةَ وَالشَّيْءَ قَالُوا أَنبَأَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « دَخَلْنَا عَلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فَلَمَّا انْتَهَيْنَا إِلَيْهِ سَأَلَ عَنِ الْقَوْمِ حَتَّى انْتَهَى إِلَيْنَا فَقُلْتُ أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ فَأَهْوَى بِيَدِهِ إِلَى رَأْسِي ، فَتَزَعَّ زِرِّي الْأَعْلَى ثُمَّ زَرَعَ زِرِّي الْأَسْفَلَ ثُمَّ وَضَعَ كَفَّهُ بَيْنَ تَدْبِيٍّ ، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ غُلَامٌ شَابٌّ . فَقَالَ : مَرْحَبًا بِكَ وَأَهْلًا يَا ابْنَ أَخِي سَلْ مَا شِئْتَ ، فَسَأَلْتُهُ ، وَهُوَ أَعْمَى ، وَجَاءَ وَقْتُ الصَّلَاةِ

باب صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم

(دخلنا على جابر بن عبد الله) قال النووي : هو حديث عظيم مشتمل على جل من الفوائد ونفائس من مهمات القواعد وهو من أفراد مسلم لم يروه البخاري في صحيحه ورواه أبو داود كرواية مسلم ، وقد تسكلم الناس على ما فيه من الفقه وأكثروا . وصنف فيه أبو بكر بن المنذر جزءاً كثيراً . وخرج فيه من الفقه مائة ونيفاً وخمسين نوعاً ولو تقصى لزيد على هذا العدد قريب منه .. وفيه أنه يستحب لمن ورد عليه زائرون أو ضيفان ونحوهم أن يسأل عنهم لينزلهم منازلهم كما جاء في حديث عائشة «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ننزل الناس منازلهم» وفيه إكرام أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما فعل جابر بمحمد بن علي . ومنها استحباب قول: للزائر والضيف ونحوهما مرحباً . ومنها ملاطفة الزائر بما يليق به وتأنيسه وهذا سبب حل جابر زري محمد بن علي —

فَقَامَ فِي إِسَاجَةٍ مُلْتَجِئًا [مُلْجِئًا] بِهَا - يَعْنِي ثَوْبًا مُلْفَقًا - كُلَّمَا وَضَعَهَا عَلَى
مَنْكِبِهِ [مَنْكِبَيْهِ] رَجَعَ طَرَفَاهَا إِلَيْهِ مِنْ صِغَرِهَا ، فَصَلَّى بَيْنَا وَرِدَادَهُ
إِلَى جَنْبِهِ عَلَى الْمَشْجَبِ ، فَقُلْتُ : أَخْبِرْنِي عَنْ حَبَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

— ووضع يده بين ثدييه . وقوله وأنا يومئذ غلام شاب تنبيه على أن سبب فعل
جابر ذلك التأنيس لسكونه صغيراً أما الرجل الكبير فلا يحس بإدخال اليد في جيبه
والمسح بين ثدييه . ومنها جواز إمامة الأعشى ولا خلاف في جواز ذلك . ومنها
أن صاحب البيت أحق بالإمامة من غيره . ومنها جواز الصلاة في ثوب واحد
مع التمكن من الزيادة عليه .

(فقام في نساجة) وهي بكسر النون وتخفيف السين المهملة وبالجميم . قال
النووى : هذا هو المشهور في نسخ بلادنا ورواياتنا لصحيح مسلم وسنن أبي داود
ووقع في بعض النسخ في ساجة بحذف النون ، ونقله القاضى عياض عن رواية
الجمهور قال هو المصواب . قال : والساجة والساج جميعاً ثوب كالطياسان وشبهه
قال رواية النون وقعت في رواية الفارسي ، قال ومعناه ثوب ملفق ، قال : قال
بعضهم : النون خطأ وتصحيف .

قلت : ليس كذلك بل كلاهما صحيح ويكون ثوباً ملفقاً على هيئة الطيلسان
قال القاضى في المشارق : الساج والساجة الطيلسان وجمعه سيجان . انتهى . وقال
السهوطى : نساجة كسحابة ضرب من ملاحف منسوجة كأنها سميت بالمصدر .
انتهى (يعنى) تفسير للنساجة (ثوباً ملفقاً) أى ضم بعضها إلى بعض . قال فى
المصباح : لفقت الثوب لفقاً من باب ضرب ضمنت لإحدى الشقتين إلى الأخرى
واسم الشقة لفق على وزن حمل والملاءة لفقان (على المشجب) بيم مكسورة ثم
شين معجمة ساكفة ثم جيم ثم باء موحدة وهو اسم لأعواد يوضع عليها الثياب
ومتاع البيت قاله النووى ، وقال السيوطى : مشجب كمنبر عيدان تظم رؤسها —

عليه وسلم ، فَقَالَ يَبْدِهِ فَمَقَّدَ تِسْعًا ، ثُمَّ قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَثَ تِسْعَ سِنِينَ لَمْ يَحْجَّ ثُمَّ أَذِنَ فِي النَّاسِ فِي الْعَاشِرَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَاجٌّ ، فَقَدِمَ الْمَدِينَةَ بَشَرٌ كَثِيرٌ كُلُّهُمْ يَلْتَمِسُ أَنْ يَأْتِمَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَعْمَلَ بِمِثْلِ عَمَلِهِ ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ

— وتفرج قوائمها فيوضع عليها النياب (عن حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم) هي بكسر الحاء وفتحها والمراد حجة الوداع (فقال) أى أشار (فمقد) أى بأنامله عدد تسعة (مكث تسع سنين لم يحج) بضم الكاف وفتحها أى لبث بالمدينة بعد الهجرة لكانه اعتمر . وقد فرض الحج سنة ست من الهجرة ، وقيل سنة ثمان وقيل سنة تسع ومر بيانه .

(ثم أذن في الناس) بلفظ المعروف أى أمر بأن يفادى بينهم ، وفي رواية بلفظ الجهور أى نادى مناد بإذنه (في العاشرة) معناه أعلمهم بذلك وأشاعه بينهم ليتأهبوا للحج معه ويتعلموا المناسك والأحكام ويشاهدوا أقواله وأفعاله ويوصيهم ليلبغ الشاهد الغائب وتشجع دعوة الإسلام وتبلغ الرسالة القريب والبعيد . وفيه أنه يستعجب للإمام إيدان الناس بالأمر المهمة ليتأهبوا بها (كلهم يلمس) أى يطلب ويقصد (أن يأتى) بتشديد الميم أى يقتدى (ويعمل بمثل عمله) عطف تفسير . قال القاضى : هذا مما يدل على أنهم كلهم أحرموا بالحج وهم لا يخالفونه ، ولهذا قال جابر : وما عمل من شيء مما فعل به ، ومثله توقعهم عن التحلل بالعمرة ما لم يتحلل حتى أغضبوه واعتذر إليهم وتعالى على وأبى موسى لإحرامهما على إحرام النبي صلى الله عليه وسلم انتهى . قال في المرقاة وقد بلغ جملة من معه صلى الله عليه وسلم من أصحابه في تلك الحجة تسعين ألفاً ، وقيل مائة وثلاثين ألفاً انتهى .

صلى الله عليه وسلم وخرَجْنَا مَعَهُ حَتَّى أَتَيْنَا ذُو الْحُلَيْفَةِ ، فَوَلَّاتِ أُنْمَاءُ بِنْتُ
مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، فَأَرْسَلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
كَيْفَ أَصْنَعُ ؟ فَقَالَ : اغْتَسِلْ وَاسْتَذْفِرْ بِثَوْبٍ وَآخَرِي ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ
صلى الله عليه وسلم فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ رَكِبَ الْقَصْوَاءَ حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ نَاقَتُهُ
عَلَى الْبَيْدَاءِ . قَالَ جَابِرٌ : نَظَرْتُ إِلَى مَدِّ بَصَرِي مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ مِنْ رَاكِبٍ
وَمَاشٍ وَعَنْ يَمِينِهِ مِثْلُ ذَلِكَ وَعَنْ يَسَارِهِ مِثْلُ ذَلِكَ وَمِنْ خَلْفِهِ مِثْلُ ذَلِكَ ،

— (وخرَجْنَا مَعَهُ) أى لخمس بقين من ذى القعدة كما رواه النسائي بين الظهر
والعصر (حتى أتينا ذا الحليفة) فنزل بها فصى المصير ركعتين ثم بات وصلى
بها المغرب والعشاء والصبح وانظروا وكان نساؤه كلهن معه فطاف عليهن تلك
الليلة ثم اغتسل غسلا ثانيا لإحرامه غير غسل الجماع الأول كما في المرقاة (اغتسل)
فيه استحباب غسل الإحرام لنفساء وقد سبق بيانه (واستذفرى) والاستذفار
بالذال المعجمة وهو أن تشد فرجها بخرقه لتمنع سيلان الدم أى شدى فرجك .
وفيه محبة إحرام النفساء وهو مجمع عليه (فى المسجود) الذى بذى الحليفة . وفيه
استحباب ركعتى الإحرام (ثم ركب القصواء) هى بفتح القاف وبالمد . قال
القاضى : ووقع فى نسخة العذرى القصوى بضم القاف والقصر . قال وهو خطأ ،
قال ابن قتيبة : كانت للنبي صلى الله عليه وسلم نوق القصواء والجدعاء والمضباء ،
وقال محمد بن إبراهيم التيمى التابعى وغيره : إن المضباء والقصواء والجدعاء اسم
لناقة واحدة كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم (نظرت إلى مد بصرى) هكذا
وقع فى جميع النسخ مد بصرى وهو صحيح ومعناه منتهى بصرى ، وأنكر
بعض أهل اللغة مد بصرى ، وقال الصواب مدى بصرى وليس هو بمسكوك بل
هما لفتان والمد أشهر (من بين يديه من راكب وماش) فيه جواز الحج راكباً —

وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ أَظْهُرِنَا وَعَلَيْهِ يُنْزِلُ الْقُرْآنُ وَهُوَ
يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ ، فَأَعْمَلَ بِهِ مِنْ شَيْءٍ عَمِلْنَا بِهِ ، فَأَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالتَّوْحِيدِ : لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنْ
الْحَمْدُ وَالنِّعْمَةُ لَكَ ، وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ . وَأَهْلَ النَّاسُ بِهَذَا الَّذِي يُهَيِّئُونَ
بِهِ ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا مِنْهُ ، وَلَزِمَ رَسُولُ

— وماشياً وهو مجمع عليه وقد تظاهرت عليه دلائل الكتاب والسنة وإجماع الأمة
قال الله تعالى ﴿ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ ﴾ واختلف
العلماء في الأفضل منهما فقال مالك والشافعي وجهور العلماء : الركوب أفضل
اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم ولأنه أعون له على وظائف مناسكه ولأنه أكثر
نقعه . وقال داود : ماشياً أفضل لمشقة (ينزل القرآن وهو يعلم تأويله) معناه
الحث على التمسك بما أخبركم عن فعله في حجته تلك (فأهل رسول الله صلى الله
عليه وسلم) أى رفع صوته (بالتوحيد) أى لإفراد التلبية لله بقوله (لبيك اللهم
ليبيك وكانت الجاهلية تزيد في التلبية إلا شريكاً هو لك تملكه ، ففيه إشارة
إلى مخالفتها (فلم يرد عليهم) هكذا في نسخ أبي داود وبعض نسخ مسلم لفظ يرد
بالراء بعد الياء من رد يرد وفي بعض نسخ مسلم بالزاي بعد الياء من الزيادة ، أى
فلم يزد رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً منه وأخذ هذه النسخة النووي فقال :
قال القاضي عياض فيه إشارة إلى ما روى من زيادة الناس في التلبية من الثناء
والذكر كإروى في ذلك عن عمر رضى الله عنه أنه كان يزيد : لبيك ذا النعماء
والفضل الحسن لبيك مرهوباً منك ومرغوباً إليك . وعن ابن عمر رضى الله عنه
ليبيك وسعديك واخير بيدك والرباء إليك والعمل وعن أنس رضى الله عنه :
ليبيك حقاً تميداً ورقاً قال القاضي : قال أكثر العلماء المستحب الاختصار على —

الله صلى الله عليه وسلم تَلْبِيَّةً . قال جابرٌ : لَسْنَا نَنُوءِي إِلَّا الْحَجَّ ، لَسْنَا نَعْرِفُ الْعُمْرَةَ ، حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا الْبَيْتَ مَعَهُ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ فَرَمَلْنَا ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا ثُمَّ تَقَدَّمَ إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ فَقَرَأَ ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُحَلِّينَ ﴾ فَجَعَلَ الْمَقَامَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ . قال : فَكَانَ أَيُّ يَقُولُ : قال ابنُ نُفَيْلٍ

— تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه قال مالك والشافعي (ولزم رسول الله صلى الله عليه وسلم تليته) أى يرددها فى مواضع (قال جابر لسنا ننوى إلا الحج) استدل به من قال بترجيح الأفراد ولا دليل فيه (لسنا نعرف العمرة) أى مع الحج أى لا نرى العمرة فى أشهر الحج استصحاباً لما كان عليه أول الجاهلية من كون العمرة محظورة فى أشهر الحج من أنجر الفجور . وقيل ما قصدناها ولم تكن فى ذكرنا . والمعنى لسنا نعرف العمرة مقرونة بالحجة أو العمرة المفردة فى أشهر الحج . وقد روى البخارى عن عائشة أن الصحابة خرجوا معه لا يعرفون إلا الحج ، فبين صلى الله عليه وسلم لهم وجوه الإحرام وجوز لهم الاعتار فى أشهر الحج فقال من أحب أن يهل بعمرة فليهل ومن أحب أن يهل بحج فليهل (فرمل ثلاثاً ومشى أربعاً) فيه أن الطواف سبع طوافات ، وفيه أن السنة أن يرمل الثلاث الأول ويمشى على عادته فى الأربع الأخيرة والرمل هو أسرع المشى مع تقارب الخطى وهو الخلب ، ولا يستحب الرمل إلا فى طواف واحد فى حج أو عمرة . أما إذا طاف فى غير حج أو عمرة فلا رمل ولا يسرع أيضاً فى كل طواف حج وإنما يسرع فى واحد منها ، وفيه قولان مشهوران للشافعى أحدهما طواف يعقبه سعى ، ويتصور ذلك فى طواف القدوم ويتصور فى طواف الإفاضة ولا يتصور فى طواف الوداع ويسن الاضطباع فى طواف يسن فيه الرمل على ما سبق تفصيله (استلم الركن) أى مسحه بيده وهو سنة فى كل طواف وأراد به الحجر الأسود وأطلق الركن عليه لأنه قد غلب على اليماني (فجعل المقام بينه —

وَعُمَانُ : وَلَا أَعْلَمُهُ ذَكَرَهُ إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ سَلِمَانُ :
وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ
يَقُلُّ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَيَقُلُّ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ . ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْبَيْتِ فَاسْتَلَمَ

— وبين البيت) هذا دليل لما أجمع عليه العلماء أنه ينبغي لكل طائف إذا فرغ
من طوافه أن يصلي خلف المقام ركعتي الطواف ، واختلفوا هل هما واجبتان
أم سنتان ، والسنة أن يصليهما خلف المقام فإن لم يفعل ففي الحجر وإلا ففي المسجد
وإلا ففي مكة وسائر الحرم ، ولو صلاها في وطنه وغيره من أقاليم الأرض جاز
وفاته الفضيلة ولا يفوت هذه الصلاة ما دام حياً . ولو أراد أن يطوف أطوفة
استحب أن يصلي عقب كل طواف ركعتيه ، فلو أراد أن يطوف أطوفة بلا صلاة
ثم يصلي بعد الأطوفة لكل طواف ركعتيه . قال أصحاب الشافعي يجوز ذلك
وهو خلاف الأولى ولا يقال مكروه . ومن قال بهذا المسور بن مخرمة وهائلة
وطاوس وعطاء وسعيد بن جبير وأحمد وإسحاق وأبو يوسف ، وكرهه ابن عمر
والحسن البصري والزهرى ومالك والثوري وأبو حنيفة وأبو ثور ومحمد بن الحسن
وابن المنذر ونقله القاضي عن جمهور الفقهاء (قال) أى جعفر بن محمد (فكان
أبى) محمد بن على يقول فى روايته (قال ابن نمير وعثمان) أى فى حديثيهما
(ولا أعلمه) أى لا أعلم جابر (ذكره) هذا الأمر وهو القراءة بالسورتين
المذكورتين فى ركعتي الطواف (إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم) ومن قوله
ولا أعلمه مقولة يقول أى كان أبى يقول ولا أعلم جابراً ذكر هذه القراءة إلا عن
النبي صلى الله عليه وسلم (قال سليمان) بن عبد الرحمن فى حديثه (ولا أعلمه) أى
جابراً (إلا قال) جابر فى قراءة السورتين (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
كذا . ولنظ مسلم فكان أبى يقول ولا أعلمه ذكره إلا عن النبي صلى الله
عليه وسلم كان يقرأ فى الركعتين قل هو الله أحد وقل يا أيها الكافرون . —

الرُّكْنَ ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الصَّفَا ، فَلَمَّا دَنَا مِنَ الصَّفَا قَرَأَ ﴿ إِنَّ الصَّفَا
وَالْمَرْوَةَ مِنَ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ فَبَدَأَ بِأَبْدَأَ اللَّهُ بِهِ ، فَبَدَأَ بِالصَّفَا ، فَرَقَى عَلَيْهِ ،
حَتَّى رَأَى الْبَيْتَ فَكَبَّرَ اللَّهُ وَوَحَّدَهُ وَقَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ

— قال النووي : معنى هذا الكلام أن جعفر بن محمد روى هذا الحديث عن
أبيه عن جابر قال : كان أبي يعنى محمداً يقول إنه قرأ هاتين السورتين . قال جعفر
ولا أعلم أبى ذكر تلك القراءة عن قراءة جابر في صلاة جابر بل عن جابر عن
قراءة النبي صلى الله عليه وسلم في صلاته قرأ في الركعة الأولى بعد الفاتحة ﴿ قل
يا أيها الكافرون ﴾ وفي الثانية بعد الفاتحة ﴿ قل هو الله أحد ﴾ وأما قوله لا أعلم
ذكره إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس هو شكاً في ذلك لأن لفظة العلم
تنافي الشك بل جزم برفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقد ذكر البيهقي بإسناد
صحيح على شرط مسلم عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر أن النبي صلى الله عليه
وسلم طاف بالبيت فرمل من الحجر الأسود ثلاثاً ثم صلى ركعتين قرأ فيهما قل
يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد (ثم رجع إلى البيت فاستلم الركن) فبه أنه
يستحب للطائف طواف القدوم إذا فرغ من الطواف وصلاته خلف المقام أن
يعود إلى الحجر الأسود فيستلمه ثم يخرج من باب الصفا ليسمى ، واتفقوا على
أن هذا الاستلام ليس بواجب وإنما هو سنة لو تركه لم يلزم دم (ثم خرج من
الباب) أى الصفا (إلى الصفا) أى جبل الصفا .

قال النووي : فيه أن السعى يشترط فيه أن يبدأ من الصفا ، وبه قال الشافعي
ومالك والجمهور .

وقد ثبت في رواية النسائي في هذا الحديث بإسناد صحيح أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال : ابدأوا بما بدأ الله به ، هكذا بصيغة الجمع . ومنها أنه ينبغي أن
يرقى على الصفا والمروة ، وفي هذا الرق خلاف قال الجمهور من الشافعية : هو —

لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُخَيِّتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
وَحْدَهُ ، أَنْجَزَ وَعْدَهُ ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ . ثُمَّ دَعَا بَيْنَ
ذَلِكَ وَقَالَ مِثْلَ هَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ نَزَلَ إِلَى الْمَرْوَةِ حَتَّى إِذَا انْصَبَّتْ
قَدَمَاهُ رَمَلَ فِي بَطْنِ الْوَادِي ، حَتَّى إِذَا صَعِدَ مَشَى ، حَتَّى أَتَى الْمَرْوَةَ ، فَصَنَعَ

— سنة ليس بشرط ولا واجب فلو تركه صح سعيه لكن فاتته الفضيلة . وفيه
أنه يستحب أن يرقى على الصفا والمروة حتى رأى البيت إن أمكنه فيه أنه
يسن أن يقف على الصفا مستقبلاً الكعبة ويذكر الله تعالى بهذا الذكر
المذكور ويدعو ويكرر الذكر والدعاء ثلاث مرات (أنجز وعده) أى وفى
وعده بإظهاره تعالى للدين (ونصر عبده) يريد به صلى الله عليه وسلم نفسه
(وهزم الأحزاب) فى يوم الخندق (وحده) أى من غير قتال الآدميين ولا سبب
لانهزامهم ، كما أشار إليه قوله تعالى ﴿ وَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا ﴾
أو المراد كل من تحزب للحرب رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه هزمهم ، وكان
الخندق فى شوال سنة أربع من الهجرة وقيل سنة خمس (ثم دعا بين ذلك)
أى بين مرات هذا الذكر بما شاء وقال الذكر ثلاث مرات قاله السنفى . وقال
القارى : إنه دعا بعد فراغ المرة الأولى من الذكر وقبل الشروع فى المرة الثالثة
(حتى إذا انصبت) أى انحدرت فى السعى مجاز من قولهم : صب الماء فانصب
(رمل) وفى الموطأ سعى وهو بمعنى رمل (فى بطن الوادى) أى السعى وهو
فى الأصل مفرج بين جبال أو تلال أو آكام يعنى انحدرت قدماء بالسهولة فى
صيب من الأرض وهو المنحدر المنخفض منها أى حتى بلغنا على وجه السرعة
إلى أرض منخفضة كذا فى المرقاة ، وفيه استحباب السعى الشديد فى بطن الوادى
حتى يصعد ثم يمشى باقى المسافة إلى المروة على عادة مشيه ، وهذا السعى مستحب
فى كل مرة من المراتب السبع فى هذه المواضع والمشى مستحب فيما قبل الوادى —

عَلَى الْمَرَوَةِ مِثْلَ مَا صَنَعَ عَلَى الصَّفَا ، حَتَّى إِذَا كَانَ آخِرُ الطَّوَافِ عَلَى الْمَرَوَةِ
قَالَ : إِنِّي لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ لَمْ أَسْقِ الْهَدْيَ وَلَجَعَلْتُهَا
عُمْرَةً ، وَمَنْ [فَنَنْ] كَانَ مِنْكُمْ لَيْسَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَحْلِلْ وَلْيَجْعَلْهَا عُمْرَةً

وبعده ، ولو مشى في الجميع أو سعى في الجميع أجزأه وفاته الفضيلة . هذا مذهب
الشافعي وموافقيه .

وعن مالك فيمن تركه السعي الشديد في موضعه روايتان أحدهما كما ذكرنا
والثانية تجب عليه إعادته (فصنع على المروة مثل ما صنع على الصفا) من
استقبال القبلة والذكر والدعاء والرق كما صنع على الصفا وهذا متفق عليه (حتى
إذا كان آخر الطواف على المروة) فيه دلالة لمذهب الجمهور أن الذهاب من
الصفا إلى المروة يحسب مرة والرجوع من المروة إلى الصفا ثانية والرجوع إلى
المروة ثالثة وهكذا فيكون ابتداء السبع من الصفا وآخرها بالمروة (قال) النبي
صلى الله عليه وسلم وهو جواب إذا (أنى لو استقبلت) أى لو علمت في قبل
(من أمرى ما استدبرت) أى ما علمته في دبر منه . والمعنى لو ظهر لى هذا
الرأى الذى رأيه الآن لأمرتكم به فى أول أمرى وابتداء خروجى (لم أسق
الهدى) بضم السين يعنى لما جعلت على هدياً وأشعرته وقلدته وسقته بين يدى
فإنه إذا ساق الهدى لا يحل حتى ينحدر ولا يذبح إلا يوم النحر فلا يصح له فسخ
الحج بعمره بخلاف من لم يسق إذ يجوز له فسخ الحج إنما قاله تطويلاً لقلوبهم ،
وليعلموا أن الأفضل لهم ما دعاهم إليه إذ كان يشق عليهم ترك الاقتداء بفعله .
وقد يستدل بهذا الحديث من يجعل التمتع أفضل وهذا صريح فى أنه صلى الله عليه
وسلم لم يكن متمتعاً (ولجعلتها) أى الحجة (عمرة) أى جعلت لإحرامى بالحج
مصرفاً إلى العمرة كما أمرتكم به موافقة (ليس معه هدى) الهدى بإسكان
الدال وكسرها وتشديد الياء مع الكسرة (فليحلل) بسكون الخاء أى ليحصر
(٢٤ - أعون المعبود ٥)

فَحَلَّ النَّاسُ كُلُّهُمْ وَقَعَرُوا إِلَّا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ ، فَقَامَ سُرَاقَةُ بْنُ جُعْشَمٍ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِمَامِنَا هَذَا أَمْ لِلْأَبَدِ ؟ فَشَبَّكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصَابِعَهُ فِي الْأُخْرَى ثُمَّ قَالَ : دَخَلْتَ الْعُمْرَةَ فِي الْحَجِّ هَكَذَا مَرَّتَيْنِ ، لَا بَلَّ لِلْأَبَدِ أَبَدٌ ، لَا بَلَّ لِلْأَبَدِ أَبَدٌ [لَا بَلَّ لِلْأَبَدِ أَبَدًا ، لَا بَلَّ لِلْأَبَدِ أَبَدًا] . قَالَ : وَقَدِمَ عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

— حالاً وليخرج من إحرامه بعد فراغه من أفعال العمرة (وليجمعها) أى الحججة (عمرة) إذ قد أبيح له ما حرم عليه بسبب الإحرام حتى يسعأنف الإحرام للحج قاله القارى .

(قام سراقه بن جعشم) هو سراقه بن مالك بن جعشم بضم الجيم وبضم الشين المعجمة وفتحها ذكرهما الجوهرى (ألعامنا هذا) أى جواز فسخ الحج إلى العمرة . وهذا هو الظاهر من سياق الحديث أو الإتيان بالعمرة فى أشهر الحج أو مع الحج يختص بهذه السفة (أم للأبد) أى من الحال والاستقبال (هكذا) أى كالتشبيك (مرتين) أى قالها مرتين (لا) أى ليس لعامنا هذا فقط (بل لأبد أبداً) بإضافة الأول إلى الثانى أى آخر الدهر أو بغير الإضافة وكرره للتأكيد ، وفى رواية البخارى فى حديث آخر عن جابر ثم قام سراقه بن مالك فقال يا رسول الله أرايت ممتعتنا هذه لعامنا هذا أم للأبد أى مخصوصة به لا تجوز فى غيره أم لجميع الأعصار فقال هى للأبد أى لا يختص به بل لجميعها إلى أبد الآباد . وهذا أصرح دليل على فسخ الحج إلى العمرة .

فمعنى قول سراقه ألعامنا هذا عند أحمد بن حنبل وجماعة من المحدثين والظاهرية أهل الفسخ لعامنا هذا وعند الحنفية والشافعية وغيرهما أهل التمتع لعامنا هذا ، فعلى الأول معنى قوله صلى الله عليه وسلم دخلت العمرة فى الحج

مِنَ الْيَمِينِ يَبْدُنِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَجَدَ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ مِمَّنْ حَلَّ وَلَبِسَتْ نِيهَا بَا صَدِيقًا وَانْكَحَتْ، فَأُنْكَرَ عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَلِكَ

— أى دخلت نية العمرة فى نية الحج بحيث أن من نوى الحج صح الفراغ منه بالعمرة ، وعلى الثانى حلت العمرة فى أشهر الحج وصحت قالوا والمقصود بإبطال ما زعمه أهل الجاهلية من أن العمرة لا تجوز فى أشهر الحج ، وقيل معناه جواز القرآن وتقدير الكلام : دخلت أفعال العمرة فى الحج إلى يوم القيامة ، قالوا : ويدل عليه تشبيك الأصابع .

قال النووى : واختلف العلماء فى هذا الفسخ هل هو خاص للصحابة أم لتلك السنة أم باق لهم ولنيرهم إلى يوم القيامة فقال أحمد وطائفة من أهل الظاهر ليس خاصاً بل هو باق إلى يوم القيامة فيجوز لسكل من أحرم بحج وليس معه هدى أن يقبل إحرامه عمرة ويتحلل بأعمالها . وقال مالك والشافعى وأبو حنيفة وجهاهير العلماء من السلف والخلف هو يختص بهم فى تلك السنة ليخالفوا ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة فى أشهر الحج انتهى .

قال ابن القيم فى زاد المعاد بعد ذكره حديث البراء وغضبه صلى الله عليه وسلم لما لم يفعلوا ما أمرهم به من الفسخ : ونحن نشهد الله علينا أننا لو أحرمنا بحج لرأينا فرضاً علينا فسخه إلى عمرة تفادياً من غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم واتباعاً لأمره . فوالله ما نسخ هذا فى حياته ولا بعده ولا صح حرف واحد يعارضه ولا خص به أصحابه دون من بعدهم بل أجرى الله على لسان سراقه أن سأل هل ذلك يختص بهم أم لا فأجابه بأن ذلك كائن لأبد الأبد فما ندري ما يقدم على هذه الأحاديث وهذا الأمر المؤكد الذى غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم على من خالفه انتهى وتقدم بعض البيان فى باب لإفراد الحج .

(يبدن) بضم الباء وسكون الدال جمع بدنة (صبيغاً) أى مصبوغاً (فأنكر —

عَلَيْهَا وَقَالَ : مَنْ أَمَرَكَ بِهَذَا ؟ قَالَتْ : أَبِي . قَالَ : وَكَانَ [فَكَانَ] عَلَى رِضَى اللَّهِ عَنْهُ يَقُولُ بِالْعِرَاقِ : ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُحَرِّشًا عَلَى فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي الْأَمْرِ الَّذِي صَنَعْتَهُ مُسْتَفْتِيًا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الَّذِي ذَكَرْتَ عَنْهُ ، فَأَخْبَرْتَهُ أَنِّي أَنْكَرْتُ ذَلِكَ عَلَيْهَا ، فَقَالَتْ : إِنْ أَبِي أَمَرَنِي بِهَذَا ، فَقَالَ : صَدَقْتَ صَدَقْتَ مَاذَا قُلْتَ حِينَ فَرَضْتَ الْحَجَّ . قَالَ قُلْتُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَهْلٌ بِمَا أَهَلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ : فَإِنْ مَعِيَ الْهَدْيُ فَلَا تَحْمِلِي . قَالَ : فَكَانَ جَمَاعَةُ الْهَدْيِ الَّذِي قَدِمَ بِهِ عَلَى مِنَ الْيَمَنِ وَالَّذِي أَتَى بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْمَدِينَةِ مِائَةً . فَحَلَّ النَّاسُ كُلُّهُمْ وَقَصَرُوا إِلَّا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ . قَالَ : فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ وَوَجَّهُوا إِلَى مَنَى أَهَلُّوا

— على رضى الله عنه ذلك عليها) فيه إنكار الرجل على زوجته ما رآه منها من نقص في دينها لأنه ظن أن ذلك لا يجوز فأنكر (قال) أى جابر (يقول بالعراق) أى حين كان فيه (محرضاً على فاطمة) التحريض الإغراء والمراد ههنا أن يذكر له ما يقتضى عتابها (قلت اللهم إني أهل) فيه أنه يجوز تعليق الإحرام بإحرام كإحرام فلان (حل الناس كلهم) وفيه إطلاق اللفظ العام وإرادة الخصوص لأن عائشة لم تحمل ولم تسكن ممن ساق الهدى ، والمراد بقوله حل الناس كلهم أى معظمهم (وقصروا) ولم يحملوا مع أن الحلق أفضل لأنهم أرادوا أن يبقى شعر يحلق في الحج ، فلو حلقوا لم يبقى شعر فكان التقصير ههنا أحسن ليحصل في النسكين إزالة شعر (فلما كان يوم التروية) هو الثامن من ذى الحجة سمي به لأن الحجاج يرتوون ويشربون فيه من الماء ويسقون الدواب لما بعده . وفيه بيان أن السنة أن لا يتقدم أحداً إلى منى قبل يوم التروية . وقد كره مالك —

بالحج ، فَرَكَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَصَى إِلَى بَيْتِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَالصُّبْحِ ، ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلًا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَأَمَرَ بِقَبَّةٍ لَهُ مِنْ شَعَرٍ فَضَرِبَتْ بِنَمْرَةٍ ، فَسَارَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا تَشْكُ

— ذلك وقال بعض السلف لا بأس به والصحيح أنه خلاف السنة (فركب رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) فيه بيان سنن إحداها أن الركوب في تلك المواطن أفضل من المشى ، كما أنه في جملة الطريق أفضل من المشى .

وقال بعض الشافعية الأفضل في جملة الحج الركوب إلا في مواطن المناسك وهي مكة ومنى ومزدلفة وهرات والتردد بينها . والسنة الثانية أن يصلى بمنى هذه الصلوات الخمس . والثالثة أن يبني بمنى هذه الليلة وهي ليلة التاسع من ذى الحجة ، وهذا المبيت سنة ليس بركن ولا واجب فلو تركه فلا دم عليه بالاجماع (حتى طلعت الشمس) فيه أن السنة أن لا يخرجوا من منى حتى تطلع الشمس وهذا متفق عليه (وأمر بقبة له من شعر فضربت بنمرة) بفتح النون وكسر الميم اسم موضع قريب من عرفات وهي منتهى أرض الحرم وكان بين الحل والحرم ، فيه استحباب النزول بنمرة إذا ذهبوا من منى لأن السفة أن لا يدخلوا عرفات إلا بعد زوال الشمس وبعد صلاتي الظهر والعصر جميعاً . فالسفة أن ينزلوا بنمرة فمن كان له قبة ضربها ويفتسلون للوقوف قبل الزوال فإذا زالت الشمس سار بهم الامام إلى مسجد ابراهيم عليه السلام وخطب بهم خطبتين خفيفتين وخففت الثانية جداً ، فإذا فرغ منهما صلى بهم الظهر والعصر جامعاً بينهما ، فإذا فرغ من الصلاة سارا إلى الموقف .

وفي هذا الحديث جواز الاستغلال للمحرم بقبة وغيرها ، ولا خلاف في جوازه للنازل ، واختلفوا في جوازه للراكب ، فذهب الشافعي جوازه وبه قال كثيرون وكروه مالك وأحمد . وفيه جواز اتخاذ القباب وجوازها من شعر —

قُرَيْشٌ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَفَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ بِالْمَزْدَلِفَةِ كَمَا
كَانَتْ قُرَيْشٌ تَصْنَعُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَأَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ فَوَجَدَ الْقُبَّةَ قَدْ ضُرِبَتْ لَهُ بِبَنَمِرَةٍ فَنَزَلَ بِهَا حَتَّى إِذَا زَاغَتِ
الشَّمْسُ أَمَرَ بِالْقَصْوَاءِ فَرُحِلَتْ لَهُ ، فَكَرَبَ حَتَّى أَتَى بَطْنَ الْوَادِي فَخَطَبَ

— (ولا تشك قريش الخ) أى أنهم لم يشكوا فى المخالفة بل تحققوا أنه صلى الله عليه وسلم يقف عند المشعر الحرام لأنه من مواقف الحرس أهل حرم الله (فأجاز) أى تجاوز عن المزدلفة إلى عرفات . قال النووي : معنى هذا أن قريشاً كانت فى الجاهلية تقف بالمشعر الحرام وهو جبل فى المزدلفة يقال له قرح ، وقيل إن المشعر الحرام كل المزدلفة وكان سائر العرب يتجاوزون المزدلفة ويقفون بعرفات فظننت قريش أن النبى صلى الله عليه وسلم يقف فى المشعر الحرام على عادتهم ولا يتجاوز ، فتجاوزوه النبى صلى الله عليه وسلم إلى عرفات لأن الله تعالى أمره بذلك فى قوله تعالى ﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ ﴾ أى سائر العرب غير قريش ، وإنما كانت قريش تقف بالمزدلفة لأنها من الحرم وكانوا يقولون نحن أهل حرم الله فلا نخرج منه (حتى أتى عرفة) مجاز ، والمراد قارب عرفات لأنه فسرته بقوله وجد القبة قد ضربت ببكرة فنزل بها وقد سبق أن بكرة ليست من عرفات وأن دخول عرفات قبل صلاتى الظهر والعصر جميعاً خلاف السنة ، والقبة هى خيمة صغيرة (حتى إذا زاعت الشمس) أى مالت وزالت عن كبد السماء من جانب الشرق إلى جانب الغرب (أمر بالقصواء) لقب ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم تكن قصواء أى مقطوعة الأذن أى بإحضارها (فرحلت) هو بتخفيف الحاء أى جعل عليها الرحل (بطن الوادى) هو وادى عرنة بضم العين وفتح الراء وبمدهانون ، وليست عرنة من أرض عرفات عند الشافعى والعمدة كافة إلا —

النَّاسَ ، فَقَالَ : إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا أَلَا إِنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ نَجَسٌ قَدِيمٌ مَوْضُوعٌ ، وَدِمَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعَةٌ ، وَأَوَّلُ دَمٍ أُضْمَهُ دِمَاءُنَا . دَمٌ

— ما لـ كما فقال هي من عرفات (نخطب الناس) فيه استعجاب الخطبة للامام بالحجيج يوم عرفة في هذا الموضع وهو سنة باتفاق جماهير العلماء وخالف فيها المالكية . ومذهب الشافعي أن في الحج أربع خطب مسنونة إحداها يوم السابع من ذى الحجة يخطب عند السكبة بعد صلاة الظهر ، والثانية هذه التي يبطن عرنة يوم عرفات ، والثالثة يوم النحر ، والرابعة يوم النفر الأول وهو اليوم الثاني من أيام التشريق . قال العلماء : وكل هذه الخطب أفراد ، وبعد صلاة الظهر إلا التي يوم عرفات فإنها خطبتان وقبل الصلاة ، ويعلمهم في كل خطبة من هذه ما يحتاجون إليه إلى الخطبة الأخرى (فقال إن دماءكم وأموالكم) أي تعرضها (عليكم حرام) أي ليس لبعضكم أن يتعرض لبعض فهدى دمه أو يسلب ماله (كحرمة يومكم هذا) يعني تعرض ببعضكم دماء بعض وأمواله في غير هذه الأيام كحرمة التعرض لها في يوم عرفة (في شهركم هذا) أي ذى الحجة (في بلدكم هذا) أي مكة أو الحرم المحترم . وفيه تأكيد حوث جمع بين حرمة الزمان واحترام المسكان في تشبيه حرمة الأموال والأبدان .

قال النووي : معناه معاكدة التحريم شديده . وفي هذا دليل لضرب الأمثال وإلحاق النظير بالنظير قياساً (ألا) للتغبيه (إن كل شيء) أي فعله أحدكم (من أمر الجاهلية) أي قبل الإسلام (تحت قدمي) بالثنية (موضوع) أي كالشيء الموضوع تحت القدم وهو مجاز عن إبطاله ، والمعنى عفوت عن كل شيء فعله رجل قبل الإسلام حتى صار كالشيء الموضوع تحت القدم .

قال النووي : في هذه الجملة إبطال أفعال الجاهلية وبهوعها التي لم يتصل بها —

قال عُثْمَانُ : دَمُ ابْنِ رَبِيعَةَ . وَقَالَ سُلَيْمَانُ : دَمُ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ . وَقَالَ بَعْضُ هَؤُلَاءِ : كَانَ مُسْتَرْضِعًا فِي بَيْتِ سَعْدٍ فَقَتَلَتْهُ [فَقَتَلَهُ] هَذِيلٌ . وَرَبَا الْجَاهِلِيَّةَ مَوْضُوعٌ ، وَأَوَّلُ رَبَا أَضْعُ رَبَانَا رَبَا هَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ كُلُّهُ . فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ

— قبض وأنه لا قصاص في قتلها وأن الإمام وغيره ممن يأمر بالمعروف أو ينهى عن المنكر ينبغي أن يبدأ بنفسه وأهله فهو أقرب إلى قبول قوله وإلى طيب نفس من قرب عهده بالإسلام (ودماء الجاهلية موضوعة) أى متروكة لا قصاص ولا دية ولا كفارة ، أعادها للاهتمام أو ليبقى عليه ما بعده من الكلام (وأول دم أضعه) أى أضعه وأتركه (دماؤنا) أى المستحقة لنا أهل الإسلام أو دماء أقاربنا ، ولذا قال الطيبي : ابتداء في وضع القتل والدماء بأهل بيته وأقاربه ليكون أمكن في قلوب السامعين وأسد لباب الطمع بترخص فيه (دم ابن ربيعة) اسمه إلياس هو ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم .

قال النووي : قال المحققون والجمهور اسم هذا الإبن إلياس بن ربيعة بن الحارث ابن عبد المطلب . وقال القاضي : ورواه بعض رواة مسلم دم ربيعة بن الحارث . قال وكذا رواه أبو داود ، قيل هو وهم والصواب ابن ربيعة لأن ربيعة عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم إلى زمن عمر بن الخطاب ، وتأوله أبو عبيد فقال دم ربيعة لأنه ولي الدم فنسبه إليه انتهى . (كان مسترضعاً) على بناء المجهول أى كان لابنه ظئرترضعه (فقتلته) أى ابن ربيعة (هذيل) وكان طفلاً صغيراً يحبو بين البهوت فأصابه حجر في حرب بنى سعد مع قبيلة هذيل فقتله (وربا الجاهلية موضوع) يريد أموالهم المنصوبة والمنهوبة . وإنما خص الربا تأكيدهم لأنه في الجملة معقول في صورة مشروع وليرتب عليه قوله (وأول ربا) أى زائد على رأس المال (أضغ ربانا ربا عباس بن عبد المطلب) قيل إنه بدل من ربانا والأظهر أنه خبر —

بِأَمَانَةِ اللَّهِ ، وَاسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ ، وَإِنْ لَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ
لَا يُوطِئَنَّ فُرُوشَكُمْ أَحَدًا تَسْكُرُوهُنَّ ، فَإِنْ فَعَلَنْ فَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ
مُبْرَحٍ ، وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، وَإِنِّي قَدْ تَرَكْتُ

— وقوله (فإنه) أى الربا أو ربا عباس (موضوع كله) تأكيده بعد تأكيد ، والمراد
الزائد على رأس المال . قال تعالى ﴿ وَإِنْ تَبْتِمُ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ ﴾ لأن الربا
هو الزيادة .

قال النووي : معناه الزائد على رأس المال كما قال تعالى ﴿ وَإِنْ تَبْتِمُ فَلَكُمْ
رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ ﴾ وأن الربا هو الزيادة ، فإذا وضع الربا فعناه وضع الزيادة ،
والمراد بالوضع الرد والإبطال (فاتقوا الله فى النساء) أى فى حقهن والفاء فصيغة
وهو معطوف على ما سبق من حيث المعنى ، أى اتقوا الله فى استباحة الدماء
ونهب الأموال وفى النساء (فإنكم أخذتموهن بأمانة الله) أى بعهده من الرفق
وحسن العشرة (واستحللتم فروجهن بكلمة الله) أى بشرعه أو بأمره وحكمه ،
وهو قوله ﴿ فأنكحوا ﴾ وقيل بالإيجاب والقبول أى بالسكامة التى أمر الله بها
(وإن لكم عليهن) أى من الحقوق (أن لا يوطئن بهيمة أو يبداها بالتخفيف
صيفة جمع الإفات من الإبطاء أى الأفعال قاله السفدى (فرشكم أحداً تسكروهنه)
أى لا يأذن لأحد أن يدخل منازل الأزواج ، والنهى يتناول الرجال والنساء
(فإن فعلن) أى الإبطاء المذكور (فاضربوهن) قال ابن جرير فى تفسيره .
المعنى لا يأذن لأحد من الرجال الأجانب أن يدخل عليهن فيتحدث إليهن ، وكان
من عادة العرب لا يرون به بأساً ، فلما نزلت آية الحجاب نهى عن محادثتهن
والقعود إليهن ، وليس هذا كفاية عن الزنا وإلا كان عقوبتهن الرجم دون
الضرب (ضرباً غير مبرح) بتشديد الراء المكسورة وبالحاء المهملة أى مجرح
أو شديد شاق (ولهن عليكم رزقهن) من المأكول والمشروب ، وفى معناه —

فِيكُمْ مَا لَنْ تَصِلُوا بَعْدَهُ إِنْ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ كِتَابَ اللَّهِ وَأَنْتُمْ مَسْئُولُونَ عَنِّي ،
فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ ؟ قَالُوا نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَغْتَ وَأَدَيْتَ وَنَصَحْتَ ثُمَّ قَالَ
يَا ضَبْعِي السَّبَابَةَ يَرْفَعُهَا إِلَى السَّمَاءِ وَيُنْكِسُهَا [يَنْكِسُهَا] إِلَى النَّاسِ اللَّهُمَّ

— سكانها من (وكسوتها بالمعروف) باعتبار حالكم فقراً وغنى أو بالوجه المعروف
من التوسط الممدوح (ولماني قد تركت فيكم) أى فيما بينكم (ما) موصولة
أو موصوفة (لن تضلوا بعده) أى بعد تركي إياه فيكم أو بعد التمسك والعمل
بما فيه (إن اعتصمتم به) أى في الاعتقاد والعمل (كتاب الله) بالنصب بدل
أو بيان لما في التفسير بعد الإبهام تفخيم لشأن القرآن ، ويجوز الرفع بأنه خبر
مبتدأ محذوف ، أى هو كتاب الله ، وإنما اقتصر على الكتاب لأنه مشتمل على
العمل بالسنة لقوله تعالى ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ وقوله ﴿ وَمَا آتَاكُمُ
الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ فيلزم من العمل بالكتاب العمل بالسنة
(وأنتم مسئولون عني) أى عن تبليغي وعدمه (فما أنتم قائلون) أى في حق (قد
بلغت) أى الرسالة (وأديت) أى الأمانة (ونصحت) أى الأمة (ثم قال) أى
أشار (يرفعها) حال من فاعل قال أى رافعاً إياها أو من السبابة أى مرفوعة
(ويُنْكِسُهَا) بضم الكاف والمثناة الفوقانية أى يشير بها إلى الناس كالذى يضرب
بها الأرض . والنكت ضرب الأنامل إلى الأرض . وفي بعض النسخ بالموحدة .
وفي النهاية بالباء الموحدة أى يميلها إليهم يريد بذلك أن يشهد الله عليهم .
قال النووي : هكذا ضبطناه بالتاء المثناة من فوق . قال القاضي : هكذا الرواية
وهو بعيد المعنى . قال قيل صوابه ينكسها بباء موحدة . قال ورويناه في سنن
أبي داود وبالتاء المثناة من طريق ابن الأعرابي وبالموحدة من طريق أبي بكر
التمار ، ومعناه يقلبها ويردها إلى الناس مشيراً إليهم ، ومنه نكس كفاتته إذا
قلبها انتهى .

اشْهَدْ ، اللَّهُمَّ اشْهَدْ ، اللَّهُمَّ اشْهَدْ . ثُمَّ أَذِنَ بِلَالٌ ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ ، وَلَمْ يَصِلْ بَيْنَهُمَا شَيْئًا . ثُمَّ رَكِبَ الْقَصْوَاءَ حَتَّى أَتَى الْمَوْقِفَ فَجَعَلَ بَطْنَ نَاقَتِهِ الْقَصْوَاءَ إِلَى الصَّخْرَاتِ ، وَجَعَلَ حَبْلَ [جَبَل] الْمَشَاةِ بَيْنَ يَدَيْهِ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ ،

— (اللهم اشهد) على عبادك بأنهم قد أقروا بأنى قد بلغت ، أو المعنى اللهم اشهد أنت إذ كفى بك شهيداً (ثم أذن بلال ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر) أى جمع بينهما فى وقت الظهر ، وهذا الجمع كجمع المزدلفة جمع نسك عند الحنفية وجمع سفر عند الشافعى ، فمن كان حاضراً أو مسافراً دون مرحلتين كأهل مكة لم يجوز له الجمع كما لا يجوز له العصر عنده (ولم يصل بينهما شيئاً) أى من السنن والنوافل (حتى أتى الموقف) أى أرض عرفات أو اللام للاممـد والمراد موقفه الخاص ، ويؤيد قوله (لجعل بطن ناقته القصواء) بالجر (إلى الصخرات) بفتححتين الأحجار السكبار . قال النووي : من حجرات مفترشات فى أسفل جبل الرحمة وهو الجبل الذى بوسط أرض عرفات فهذا هو الموقف المستحب فلإن عجز عنه فليقترب منه بحسب الإمكان ، وأما ما اشتهر بين العوام من الاعتناء بصعود الجبل وتوهمهم أنه لا يصح الوقوف إلا فيه ففطاط ، والصواب جواز الوقوف فى كل جزء من أرض عرفات . وأما وقت الوقوف فهو ما بين زوال الشمس يوم عرفة وطلوع الفجر الثانى من يوم النحر . وقال أحمد : يدخل وقت الوقوف من فجر يوم عرفة (وجعل حبل المشاة بين يديه) قال النووي : روى بالحاء المهملة وسكون الباء وروى بالجيم وفتح الباء : قال القاضى : الأول أشبه بالحديث ، وحبل المشاة مجتمعمهم ، وحبل الرمل ما طال منه وضخم وأما بالجيم فمعناه طريقهم وحيث تسلك الرجال . وقال الطيبى : بالحاء أى طريقهم الذى يسلكونه فى الرمل ، وقيل الحبل الرمل المستطيل وإنما أضافها إلى المشاة لأنها لا يقدر أن يصعد إليها إلا —

وَذَهَبَتِ الصُّفْرَةُ قَلِيلًا حِينَ غَابَ الْقُرْصُ ، وَأُرْدَفَ أُسَامَةُ خَلْفَهُ ، فَدَفَعَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَقَدْ شَنَقَ لِلْقَصْوَاءِ الزَّمَامَ حَتَّى أَنْ رَأَسَهَا
لِيَصِيبُ مُوَرِّكَ رَحْلِهِ ، وَهُوَ يَقُولُ بِيَدِهِ الْيُمْنَى : السَّكِينَةُ أَيُّهَا النَّاسُ ،
السَّكِينَةُ أَيُّهَا النَّاسُ ، كَلِمَا أَتَى حَبْلًا مِنَ الْحَبَالِ أَرْخَى لَهَا قَلِيلًا حَتَّى
تَصْعَدَ حَتَّى أَتَى الْمَزْدَلِفَةَ فَجَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْمَشَاءِ بِأُذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ

— الماشى ودون جبل المشاة ودون الصخرات اللاصقة بسفح الجبل موقف الإمام
وبه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتجرى الوقوف (فلم يزل واقفاً) أى قائماً
بركن الوقوف راكباً على الناقة (حتى غربت الشمس) أى أكثرها أو كادت
أن تغرب (وذهبت الصفرة قليلاً) أى ذهاباً قليلاً (حين غاب القرص) أى
جميعه (فدفع) أى ارتحل ومضى . وقال الطيبي رحمه الله : أى ابتدأ السير
ودفع نفسه ونحاشها انتهى . قال السندي : أى انصرف من عرفة إلى المزدلفة
(وقد شنع للقصواء الزمام) بتخفيف النون من باب ضرب ، أى ضم وضيق
للقصواء الزمام (مورك رحله) المورك بفتح الميم وسكون الواو وكسر الراء
وفتحها مقدم الرحل .

قال النووي : هو الموضع الذى يثنى الراكب رحله عليه قدام واسطة الرحل
إذا مل من الركوب . وضبطه القاضى بفتح الراء قال وهو قطعة آدم يتورك
عليها الراكب تجعل فى مقدم الرحل شبه الخدة الصغيرة ، والرحل بالحاء المهملة
معروف (السكينة) بالنصب أى الزموها (كلما أتى حبلاً من الحبال) بالحاء
المهملة وسكون الباء أى التل اللطيف من الرمل الحبال فى الرمال كالجبيل فى
الحجر (أرخى لها) أى للناقة (قليلاً) أى لإرخاء قليلاً أو زماناً قليلاً (حتى
تصعد) بفتح التاء المثناة من فوق وضمها ، يقال صعد فى الجبل وأصعد ، ومنه
قوله تعالى ﴿ أَذْ تَعْبُدُونَ ﴾ ذكره النووي .

قال عثمان : وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا شَيْئًا ، ثُمَّ اتَّفَقُوا . ثُمَّ اضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ فَصَلَّى الْفَجْرَ حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ . قَالَ سُلَيْمَانُ بِنْدَاءً وَإِقَامَةً - ثُمَّ اتَّفَقُوا - ثُمَّ رَكِبَ الْقَصْوَاءَ حَتَّى أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ فَزَقَّى

— (ثم أتى المزدلفة) موضع معروف قيل سميت به لحجى الناس إليها في زلف من الليل أى ساعات قريبة من أوله ومنه قوله تعالى ﴿ وَإِذَا الْجَنَّةُ أُرْزِلَتْ ﴾ أى قربت (لجمع بين المغرب والعشاء) أى فى وقت العشاء (بأذان واحد وإقامتين) قال النووي : إنا السنة للدافع من عرفات أن يؤخر المغرب إلى وقت العشاء ، ويكون هذا التأخير بنية الجمع ثم يجمع بينهما فى المزدلفة فى وقت العشاء ، وهذا مجمع عليه ، لكن مذهب أبى حنيفة وطائفة أنه يجمع بسبب النسك ويجوز لأهل مكة والمزدلفة ومنى وغيرهم ، وعند الشافعى أنه جمع بسبب السفر كما تقدم (ولم يسبح) أى يصل (بينهما) أى بين المغرب والعشاء (شيئاً) أى من النوافل والسنن (ثم اضطجع) أى للنوم (حتى طلع الفجر) والمبيت عند أبى حنيفة سنة وهو قول بعض الشافعية ، وقيل واجب وهو مذهب الشافعى ، وقيل : ركن لا يصح إلا به كالوقوف وعليه جماعة من الأجلة . وقال مالك : النزول واجب والمبيت سنة وكذا الوقوف بعده . قال القارى : ثم المبيت بمعظم الليل ، والصحيح أنه بحضور لحظة بالمزدلفة (حين تبين له الصبح) أى طلع الفجر فصلى بفلس (بنداء) أى أذان (حتى أتى المشعر الحرام) .

قال النووي : المشعر بفتح الميم والمراد به ههنا قزح وهو جبل معروف فى المزدلفة . وهذا الحديث حجة فى أن المشعر الحرام قزح . وقال أكثر العلماء : المشعر الحرام جميع المزدلفة انتهى كلامه . قال القارى : وما يدل على المغايرة بين المزدلفة والمشعر الحرام ما فى البخارى : كان ابن عمر رضى الله بقدّم ضعفه أهله فيقفون عند المشعر بالمزدلفة فيذكرون الله .

عَلَيْهِ . قَالَ عُثْمَانُ وَسُلَيْمَانُ : فَاسْتَقْبَلَا الْفَيْسَلَةَ فَحَمِدَا اللَّهَ وَكَبَّرُوهُ وَهَلَّلُوهُ . زَادَ
عُثْمَانُ : وَوَحْدَهُ . فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى أَسْفَرَ جِدًّا . ثُمَّ دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَأَرْدَفَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ ، وَكَانَ رَجُلًا
حَسَنَ الشَّعْرِ أَبْيَضَ وَسِيمًا ، فَلَمَّا دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّةً
الظِّلْمَ يُجْرِينَ ، فَطَفِقَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهِنَّ ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ عَلَى وَجْهِ الْفَضْلِ ، وَصَرَفَ الْفَضْلُ وَجْهَهُ إِلَى الشَّقِّ الْآخِرِ ، وَحَوَّلَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ إِلَى الشَّقِّ الْآخِرِ ، وَصَرَفَ الْفَضْلُ وَجْهَهُ
إِلَى الشَّقِّ الْآخِرِ يَنْظُرُ حَتَّى أَتَى مُحْسَرًّا فَحَرَّكَ [حَتَّى إِذَا أَتَى مُحْسَرًّا حَرَّكَ]
قَلِيلًا ، ثُمَّ سَلَكَ الطَّرِيقَ الْوُسْطَى الَّذِي يُخْرِجُكَ إِلَى الْجُرَّةِ الْكُبْرَى حَتَّى .

— (نحمد الله وكبره) أى قال الحمد لله والله أكبر (وهله) أى قال لا إله إلا
الله (وحده) أى قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له الخ (حتى أسفر جداً)
أى أضاء الفجر إضاءة تامة (ثم دفع) أى انصرف من المزدلفة إلى منى (وأردف
الفضل بن عباس) أى بدل أسامة (وكان رجلاً) بفتح الراء وكسر الجيم أى
لم يكن شديد الجمودة ولا شديد السبوطه بل بينهما (وسياً) أى حسناً (مر
الظلمن) بضم الظاء المعجمة والعين المهملة جمع ظميفة كالسفن جمع سفينة ، وهى
المرأة فى المودج (حتى أتى محسراً) محسر بضم الميم وفتح الحاء وكسر السين
المشددة المهملة ، سمى بذلك لأن فيل أصحاب الفيل حسر فيه أى أعشى وكل
ومنه قوله تعالى ﴿ يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾ (فحرك قليلاً) أى
أسرع ناقته زماناً قليلاً أو مكاناً قليلاً ، وهى سفة من سنن السير فى ذلك الموضع .
قال العلماء : يسرع الماشى ويحرك الراكب دابته فى وادى محسر ، ويكون
ذلك قدر رمية حجر (ثم سلك الطريق الوسطى) ففهم أن سلوك هذا الطريق —

أَتَى الْجُرَّةَ الَّتِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا مِثْلَ حَصَى الْخَذْفِ فَرَمَى مِنْ بَطْنِ الْوَادِي ، ثُمَّ انصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَنْحَرِ فَنَحَرَ بِيَدِهِ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ وَأَمَرَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَنَحَرَ مَا غَبَرَ ، يَقُولُ مَا بَقِيَ وَأَشْرَكَهُ فِي هَذِيهِ . ثُمَّ أَمَرَ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ

— في الرجوع من عرفات سنة ، وهو غير الطريق الذي ذهب فيه إلى عرفات ليخالف الطريق تفاؤلاً بتغير الحال كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في دخول مكة حين دخلها من الثنية العليا وخرج من الثنية السفلى (الذي يخرجك) من الإخراج (إلى الجرة الكبرى) هي الجرة الأولى التي قريب مسجد الخيف (حتى أتى) عطف على سلك أى حتى وصل (الجرة التي عند الشجرة) ولعل الشجرة إذ ذاك كانت موجودة هناك ، وأما الجرة الكبرى فهي جرة العقبة وهي الجرة التي عند الشجرة . وفيه أن السنة للحاج إذا دفع من مزدلفة فوصل متى أن يبدأ بحجرة العقبة ولا يفعل شيئاً قبل رميها ويكون ذلك قبل نزوله ، (فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها مثل حصى الخذف) بالخاء والذال المعجمتين الرى برؤوس الأصابع . قال الطيبي : بدل من الحصيات وهو بقدر حبة الباقلا . كذا في المرقاة .

قال النووي : فيه أن الرمي بسبع حصيات وأن قدرهن بقدر حصى الخذف وهو نحو حبة الباقلا ، وينبغي أن لا يكون أكبر ولا أصغر فإن كان أكبر أو أصغر أجزأه بشرط كونه حجراً ، ويسن التكبير مع كل حصاة ، ويجب التفريق بين الحصيات فيرميهم واحدة واحدة (فرمى من بطن الوادي) بيان لحل الرمي . وفيه أن السنة أن يقف للرمي في بطن الوادي بحيث يكون منى وعرفات والمزدلفة عن يمينه ومكة عن يساره وهذا هو الصحيح (وأمر علياً رضي الله عنه) أى بقية البدن (فنحَرَ) أى على* (ما غبر) أى ما بقى من المائة —

بِبَضْعَةٍ فَجُعِلَتْ فِي قِدْرِ فَطُبِخَتْ فَأَكَلَا مِنْ لَحْمِهَا وَشَرَبَا مِنْ مَرَقِهَا .
 قَالَ سُلَيْمَانُ : ثُمَّ رَكِبَ ثُمَّ أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْبَيْتِ
 فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ ثُمَّ أَتَى بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَهُمْ يَسْتَقُونَ عَلَى زَمْزَمَ فَقَالَ :

— (وأشركه) أى النبي صلى الله عليه وسلم علياً فى هديه .

قال النووى رحمه الله : وظاهره أنه شاركه فى نفس الهدى : قال القاضى
 عياض : وعندى لم يكن تشريكاً حقيقة بل أعطاه قدراً يذبحه . قال : والظاهر
 أن النبي صلى الله عليه وسلم نحر البدن التى جاءت معه من المدينة وكانت ثلاثاً
 وستين كما جاء فى رواية الترمذى وأعطى علياً البدن التى جاءت معه من اليمن
 وهى تمام المائة انتهى . قال القارى : ولا يبعد أنه عليه الصلاة والسلام أشرك
 علياً فى ثواب هديه لأن الهدى يعطى حكم الأضحية . ثم قال النووى : وفيه
 استحباب تعجيل ذبح الهدايا وإن كانت كثيرة فى يوم النحر ولا يؤخر بعضها
 إلى أيام التشريق (ببضعة) بفتح الباء الثانية وهى قطعة من اللحم (فجعلت)
 أى القطع (فى قدر) . القدر بالكسر معلوم يؤنث (فأكلا) أى النبي صلى الله
 عليه وسلم وعلى رضى الله عنه (من لحمها) الضمير يعود إلى القدر ويحتمل أن
 يعود إلى الهدايا (وشربا من مرقها) أى من مرق القدر أو مرق لحوم الهدايا .
 وهذا يدل على استحباب الأكل من هدى القطوع ، وقيل واجب لقوله تعالى
 ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا ﴾ (ثم أفاض) أى أسرع (إلى البيت) أى بيت الله لطواف
 الفرض ويسمى طواف الإفاضة والركن .

وأكثر العلماء ومنهم أبو حنيفة لا يجوز الإفاضة بنية غيره خلافاً للشافعى ،
 حيث قال لو نوى غيره كنذر أو وداع وقع عن الإفاضة (فصلى بمكة الظهر)
 قال النووى : فيه محذوف تقديره فأفاض فطاف بالبيت طواف الإفاضة ثم
 صلى الظهر ، فحذف ذكر الطواف لدلالة الكلام عليه . وأما قوله فصلى الظهر —

انزِعُوا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، فَلَوْلَا أَنْ يَغْلِبَكُمْ النَّاسُ عَلَى سِقَايَتِكُمْ لَنَزَعْتُ
مَعَكُمْ ، فَتَأَوَّلُوهُ دَلُولاً فَشَرِبَ مِنْهُ » .

— بمكة فقد ذكر مسلم من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أفاض يوم
النحر فصلى الظهر بمنى . ووجه الجمع بينهما أنه صلى الله عليه وسلم طاف للأفاضة
قبل الزوال ثم صلى الظهر بمكة في أول وقتها ثم رجع إلى منى فصلى بها الظهر
بأصحابه حين سألوه ذلك فيكون متنفلا بالظهر الثانية التي بمنى انتهى . قال
القارى : أو يقال الروايتان حيث تعارضتا فتترجح صلاته بمكة لكونها أفضل
ويؤيده ضيق الوقت لأنه عليه الصلاة والسلام رجع قبيل طلوع الشمس من
المشعر ورمى بمنى ونحر مائة من الإبل ، وطبخ لحما وأكل منها ثم ذهب إلى مكة
وطاف وسعى فلا شك أنه أدركه الوقت بمكة وما كان يؤخرها عن وقت
الختار لغير ضرورة ولا ضرورة هنا والله أعلم .

(بنى عبد المطلب) وهم أولاد العباس وجماعته لأن سقاية الحاج كانت
وظيفته (يستقون) أى مر عليهم وهم ينزعون الماء من زمزم ويستقون الناس
(على زمزم) .

قال النووي : معناه يغرفون بالدلاء ويصبونه فى الحياض ونحوها فيسبلونه
(فقال انزعوا) أى الماء والدلاء (بنى عبد المطلب) يعنى العباس ومتعلقه
بم حذف حرف النداء ، دعا لهم بالقوة على النزاع والاستقاء أى أن هذا العمل عمل
صالح مرغوب فيه لكثرة ثوابه والظاهر أنه أمر استحباب لهم (فلولا أن يغلبكم
الناس على سقائتكم) أى لولا مخافة كثرة الازدحام عليكم بحيث تؤدى إلى
إخراجكم عنه رغبة فى النزاع قاله القارى .

وقال النووي : معناه لولا خوفى أن يعتقد الناس ذلك من مفاسك الحج
فيزدحمون عليه بحيث يغلبونكم ويدفعونكم عن الاستقاء لاستقيت معكم لكثرة —

١٨٨٩ - حدثنا عبد الله بن مسleme أخبرنا سليمان - يعني ابن بلال -

ح . وحدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا عبد الوهاب الثقفي المكنى واحداً عن جعفر بن محمد عن أبيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر والعصر بأذان واحد بعرفة ولم يسبح بينهما وإقامتين [بأذان واحد بعرفة وإقامتين ولم يسبح بينهما] وصلى المغرب والعشاء مجتمعاً بأذان واحد وإقامتين ولم يسبح بينهما » .

قال أبو داود : هذا الحديث أسنده حاتم بن إسماعيل في الحديث الطويل ، ووافق حاتم بن إسماعيل على إسناد محمد بن علي الجعفي عن

— فضيلة هذا الاستقاء (فناولوه) أى أعطوه (دلواً) رعاية للأفضل (فشرب منه) أى من الدلو أو من الماء . قال المنذرى : وأخرجه مسلم وابن ماجه بنحوه مطولاً وأخرجه النسائي مختصراً . وفي رواية أدرج في الحديث عند قوله واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى قال فقرأ فيها بالتوحيد وقل يا أيها الكافرون . وفي رواية فصلى المغرب والعمة بأذان وإقامة .

(عن أبيه) محمد بن علي (أن النبي صلى الله عليه وسلم) مرسل (فصلى الظهر والعصر) أى بجمع التقديم كما يلوح من الرواية السابقة (بأذان واحد الخ) وفيه دليل على أن يصلى الصلاتين بجمع التقديم بأذان للأولى وإقامتين لكل واحدة إقامة . وبه قال الشافعي وأحمد وأبو ثور وغيرهم (وصلى المغرب والعشاء بجمع) أى بالمزدلفة (بأذان واحد وإقامتين) وفيه أن يصلى الصلاتين بجمع التأخير في وقت الثانية بأذان للأولى وإقامتين كما تقدم (ولم يسبح بينهما) أى لم يصل شيئاً من النوافل بين الصلاتين (هذا الحديث أسنده) بذكر جابر بن عبد الله (في الحديث الطويل أى المذكور آنفاً) (ووافق حاتم) مفعول وافق (على إسناده) —

أَبِيهِ عَنْ جَابِرٍ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ « فَصَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعَتَمَةَ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ » .
 [قَالَ أَبُو دَاوُدَ : قَالَ لِي أَحْمَدُ : أَخْطَأُ حَاتِمٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ]
 ١٨٩٠ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا
 جَعْفَرُ أَخْبَرَنَا أَبِي عَنْ جَابِرٍ قَالَ : « ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : قَدْ
 نَحَرْتُ هَهُنَا وَمِنَى كُلُّهَا مَنْحَرٌ ، وَوَقَفَ بِمَرْفَةِ فَقَالَ : قَدْ وَقَفْتُ هَهُنَا وَمَرْفَةَ »

— أَى عَلَى إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ بَذَكَرَ جَابِرٌ (مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَعْفِيُّ) وَالْمَقْصُودُ أَنَّ
 عَبْدَ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيَّ وَإِنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ مَرْسَلًا لَكِنْ رَوَاهُ
 حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، وَكَذَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَعْفِيُّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بَذَكَرَ جَابِرُ
 ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ فَصَارَ الْحَدِيثُ مُتَّصِلًا (إِلَّا) اسْتِثْنَاءً مِنْ قَوْلِهِ وَافَقَ أَى وَافَقَ حَاتِمًا
 مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ فِي الْإِسْنَادِ وَالْمَتْنِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ التَّالِيَةُ (قَالَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ
 وَالْعَتَمَةَ) أَى الْعِشَاءَ (بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ) بِخِلَافِ حَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ فَإِنَّهُ قَالَ بِأَذَانٍ
 وَإِقَامَتَيْنِ ، وَرَوَايَةُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْجَعْفِيِّ تَوْيِيدُ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ فَإِنَّهُمَا
 قَالَا بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ . وَقَدْ وَجَدْتُ هَذِهِ الْعِبَارَةَ فِي بَعْضِ النُّسخِ وَعَامَّتُهَا
 خَالِيَةٌ عَنْهَا وَهِيَ هَذِهِ : قَالَ أَبُو دَاوُدَ قَالَ لِي أَحْمَدُ أَخْطَأُ حَاتِمٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ
 الطَّوِيلِ انْتَهَى . قُلْتُ : فِي صَحِيحَةِ هَذَا الْكَلَامِ إِلَى أَبِي دَاوُدَ ثُمَّ إِلَى أَحْمَدَ
 ابْنِ حَنْبَلٍ نَظَرُ ، فَقَدْ مَحَّصَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَثَمَةِ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ
 وَهُمْ حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(قَدْ نَحَرْتُ هَهُنَا وَمِنَى كُلُّهَا مَنْحَرٌ) يَعْنِي كُلُّ بَقْعَةٍ مِنْهَا يَصْحَحُ النُّحْرُ فِيهَا وَهُوَ
 مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، لَكِنْ الْأَفْضَلُ النُّحْرُ فِي الْمَسْكَانِ الَّتِي نَحَرَ فِيهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
 وَسَلَّمَ ، كَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَمَنْحَرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ هُوَ عِنْدَ الْجَبْرِ
 الْأَوَّلَى الَّتِي تَلَى مَسْجِدَ مِنَى كَذَا قَالَ ابْنُ التَّيْنِ . وَحَدَّثَنِي مِنْ وَادِي مُحَسٍّ إِلَى —

كُلُّهَا مَوْقِفٌ ، وَوَقِفَ بِالْمُزْدَلِفَةِ وَقَالَ : قَدْ وَقَفْتُ هَهُنَا وَمُزْدَلِفَةُ كُلِّهَا مَوْقِفٌ .
١٨٩١ — حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ جَعْفَرٍ بِإِسْنَادِهِ .

زَادَ « فَأَنْحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ » .

١٨٩٢ — حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَمْعِيذٍ الْقَطَّانُ
عَنْ جَعْفَرٍ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَابِرٍ فَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ ، وَأُذِرَجَ فِي الْحَدِيثِ
عِنْدَ قَوْلِهِ « وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًى » قَالَ فَقَرَأَ فِيهِمَا بِالتَّوْحِيدِ

— العقبه (قد وقفت ههنا) بمعنى عند الصخرات وعرفة كلها موقف يصح الوقوف
فيها . وقد أجمع العلماء على أن من وقف في أى جزء كان من عرفات صح
وقوفه ولها أربع حدود ، حد إلى جادة طريق المشرق ، والثانى إلى حافات الجبل
الذى وراء أرضها ، والثالث إلى البساتين التى تلى قرنيها على يسار مستقبل الكعبة ،
والرابع وادى عرنة بضم العين وبالنون وليست هى ولا نمرة من عرفات ولا من
الحرم (ومزدلفة كلها موقف) فيه دليل على أنها كلها موقف كما أن عرفات كلها
موقف قاله فى نيل الأوطار . موقف قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائى بنحوه .

(فأنحروا فى رحالكم) المراد بالرحال المنازل . قال أهل اللغة : رحل الرجل
منزله سواء كان من حجر أو مدر أو شعر أو وبر .

(واتخذوا) بكسر الخاء على الأمر وهى إحدى القراءتين والأخرى بالفتح
على الخبر ، والأمر دال على الوجوب . قال فى الفتح : لکن انعقد الإجماع على
جواز الصلاة إلى جميع جهات الكعبة فدل على عدم التخصيص ، وهذا بناء
على أن المراد بمقام إبراهيم الذى فيه أثر قدميه وهو موجود الآن . وقال مجاهد
المراد بمقام إبراهيم الحرم كله والأول أصح (فقرأ) النبى صلى الله عليه وسلم
(فيهما بالتوحيد) أى قل هو الله أحد فيه استحباب القراءة بهاتين السورتين —

وَقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ . وَقَالَ فِيهِ : قَالَ عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالسُّكُوفَةِ قَالَ
أَبِي : هَذَا الْخَرْفُ لَمْ يَذْكُرْهُ جَابِرٌ فَذَهَبَتْ مُحَرَّشًا ، وَذَكَرَ قِصَّةَ فَاطِمَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

٥٨ - باب الوقوف بعرفة

١٨٩٣ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ
عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَتْ قُرَيْشٌ وَمَنْ دَانَ دِينَهَا يَقِفُونَ بِالْمُزْدَلِفَةِ ، وَكَانُوا
يُسَمُّونَ الْحُمْسَ وَكَانَ سَائِرُ الْعَرَبِ يَقِفُونَ بِعَرَفَةَ . قَالَتْ فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ

— مع فاتحة الكتاب وقد اختلف في وجوب هاتين الركعتين فذهب أبو حنيفة
وهو مروى عن الشافعي في أحد قوليه إلى أنهما واجبتان ، واستدلوا بالآية
المذكورة ، وأجيب عن ذلك بأن الأمر فيها إنما هو باتخاذ المصلي لا بالصلاة .
وقد قال الحسن البصري وغيره إن قوله (مصلي) أى قبله انتهى . وقد تقدم
الكلام في إسناد هذا الحديث ومعناه تحت حديث حاتم بن إسماعيل بما ذكره
النووي ، لكن يظهر من هذه الرواية أن قوله فقرا فيهما بالتوحيد هو قول
مدرج من محمد بن علي ما ذكره جابر ، وكذا قوله قال علي بالسكوفة فذهبت
محرشا إلى آخر قصة فاطمة رضي الله عنها هو ذكره محمد بن علي منقطعاً من غير
ذكر جابر والله أعلم .

(باب الوقوف بعرفة)

(ومن دان دينها) أى تبعهم واتخذ دينهم ديناً (يقفون بالمزدلفة) أى
حين يقف الناس بعرفة (وكانوا) أى قریش (يسمون الحمس) جمع أحمس من
الحماسة بمعنى الشجاعة والشدة وبه لقب قریش وكفانة ومن تبعهم فى الجاهلية ،
لتهمسهم فى دينهم أو لالتجأهم إلى الحمساء وهى السكبية لأن أحجارها أبيض -

أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَأْتِيَ عَرَكَاتٍ فَيَقِفَ بِهَا ثُمَّ يُفِيضُ مِنْهَا، فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ .

٥٩ — باب الخروج إلى منى

١٨٩٤ — حدثنا زهير بن حرب أخبرنا الأخوص بن جواب الضبي

أخبرنا عمار بن رزيق عن سليمان الأنعمش عن الحكم عن ميسم عن ابن عباس قال « صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظُّهْرَ يَوْمَ التَّزْوِيقِ وَالْفَجَرَ يَوْمَ عَرَفَةَ بِمِنَى » .

— إلى السواد وهو يكون شديداً والحاصل أن قريشاً كانت قبل الإسلام تقف بالمزدلفة وهي من الحرم ولا يقفون بعرفات ، وكان سائر العرب يقفون بعرفات ، وكانت قريش تقول : نحن أهل الحرم فلا نخرج منه (سائر العرب) بمعنى بقيتهم (يقفون بعرفة) على العادة القديمة (ثم يفيض منها) الإفاضة الدفع في السير ، وأصلها الصب ، فاستعير للدفع في السير ، وأصله أفاض نفسه أو راحلته ، ثم ترك المفعول رأساً حتى صار كاللازم (ثم أفيضوا) أى ادفعوا (من حيث أفاض الناس) أى عامتهم وهو عرفة . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

(باب الخروج إلى منى)

(يوم التروية) هو الثامن من ذى الحجة (يوم عرفة) هو التاسع من ذى الحجة . قال المنذرى . وأخرجه الترمذى بنحوه . وذكر أن شعبة قال لم يسمع الحكم من ميسم إلا خمسة أشياء وعدّها ، وليس هذا الحديث فيما عد شعبة ، فملى هذا يكون هذا منقطعاً انتهى .

١٨٩٥ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ الْأَزْرَقِيُّ عَنْ
سُفْيَانَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ قَالَ : « سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قُلْتُ
أَخْبِرْنِي بِشَيْءٍ عَقَلْتَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْنَ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظُّهْرَ يَوْمَ التَّزْوِيَةِ قَالَ بِمَنْى قُلْتُ أَيْنَ صَلَّى الْعَصْرَ
يَوْمَ النَّفَرِ؟ قَالَ بِالْأَبْطَحِ ، ثُمَّ قَالَ أَفْعَلْ كَمَا يَفْعَلُ أَمْرَاؤُكَ . »

٦٠ — باب الخروج إلى عرفة

١٨٩٦ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ أَخْبَرَنَا أَبِي عَنْ ابْنِ
إِسْحَاقَ حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ مُهْرٍ قَالَ : « غَدَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
مِنْ مَنَى حِينَ صَلَّى الصُّبْحَ صَبِيحَةَ يَوْمِ عَرَفَةَ حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ فَتَنَزَلَ

— (عَقَلْتَهُ) بفتح القاف أى علمته وحفظته (يوم النفر) أى الرجوع من منى
وهو اليوم الثالث من أيام التشريق (قال بالأبطح) وهو المحصب ، وفيه دليل
على أنه عليه الصلاة والسلام أول صلاة صلاها في الأبطح هو العصر (ثم قال)
أى أنس (افعل كما يفعل أمرأؤك) أى لا تخالفهم فإن نزلوا به فانزل به وإن
تركوه فاتركه . وفيه إشارة إلى متابعة أولى الأمور والاحتراز عن مخالفة الجماعة
وأن ذلك ليس بنسك واجب . نعم المسنون ما فعله الشارع ، وبه قال الأئمة
الأربعة وغيرهم . والحاصل أن قول أنس يفيد أن تركه لعذر لا بأس به ، ولا
هبة بقول ابن حجر المكي فإنه قال : وإنما الخلاف في كونه سفة أم لا . قال
المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

(باب الخروج إلى عرفة)

(غدا) بالفتن المعجمة أى سار غدوة (حين صلى الصبح) ظاهره أنه —

بِنَمْرَةٍ وَهِيَ مَنْزِلُ الْإِمَامِ الَّذِي يَنْزِلُ بِهِ بِعَرَفَةَ ، حَتَّى إِذَا كَانَ عِنْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ رَاحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُهَجِّراً فَجَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْمَصْرِ ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ ثُمَّ رَاحَ فَوَقَّفَ عَلَى الْمَوْقِفِ مِنْ عَرَفَةَ .

— توجه من منى حين صلى الصبح بها ولكنه مقيد بأنه كان بعد طلوع الشمس لما تقدم في حديث جابر الطويل ، ثم مكث قليلا حتى طلعت الشمس (وهي منزل الإمام) قال ابن الحاج المالكي : وهذا الموضع يقال له الأراك . قال الساوردي : يستحب أن ينزل بنمرة حيث نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عند الصخرة الساقطة بأصل الجبل على يمين الذهاب إلى عرفات (راح) أى بعد زوال الشمس (مهجراً) بتشديد الجيم المكسورة . قال الجوهرى : التهجير والتهجر السير في الهجرة ، والهجرة نصف النهار عند اشتداد الحر ، والتوجه وقت الهجرة في ذلك اليوم سنة لما يلزم من تجهيل الصلاة ذلك اليوم وقد أشار البخارى إلى هذا الحديث في صحيحه فقال : باب التهجير بالرواح يوم عرفة أى من نمرة (فجمع بين الظهر والمصر لمخ) قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن الإمام يجمع بين الظهر والمصر بعرفة ، وكذلك من صلى مع الإمام وذكر أصحاب الشافعى أنه لا يجوز الجمع إلا لمن بينه وبين وطنه سعة عشرة فرسخاً إلحاقاً له بالقصر ، قال وليس بصحيح ، فإن النبى صلى الله عليه وآله وسلم جمع فجمع معه من حضره من المسكين وغيرهم ولم يأمرهم بترك الجمع كما أمرهم بترك القصر فقال أتموا فإنما سفر ، ولو حرم الجمع لبينه لهم ، إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة . قال ولم يبلغنا عن أحد من المتقدمين خلاف فى الجمع بعرفة والمزدلفة بل وافق عليه من لا يرى الجمع فى غيره . وقوله ثم خطب الناس فيه دليل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم خطب بعد الصلاة ، وحديث جابر الطويل يدل على خلافه وعليه عمل العلماء .

٦١ — باب الرواح إلى عرفة

١٨٩٧ — حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا وكيع أخبرنا نافع بن عمر عن سعيد بن حسان عن ابن عمر قال : « لما أن قتل الحجاج بن الربيع أرسل إلى ابن عمر آية ساعة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يروح في هذا اليوم ؟ قال : إذا كان ذلك [ذلك] رحنًا ، فلما أراد ابن عمر أن يروح قال قائلوا : لم ترغ الشمس . قال : أراغت . قائلوا : لم ترغ أو رآغت . قال : فلما قائلوا قد رآغت ارتحل . »

— قال ابن حزم : رواية ابن عمر لا تخلو عن وجهين لا ثالث لهما إما أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم خطب كما روى جابر ، ثم جمع بين الصلاتين ، ثم كلم صلى الله عليه وسلم الناس ببعض ما يأمرهم ويعظهم فيه ، فسمى ذلك الكلام خطبة فيتفقان الحديثان بذلك وهذا أحسن ، فإن لم يكن كذلك فحديث ابن عمر . قال المنذرى : في إسناده محمد بن إسحاق بن يسار وقد تقدم الكلام عليه انتهى . قلت : وقد صرح ههنا بالتحديث .

(باب الرواح إلى عرفة)

والفرق بين البابين أى باب الخروج إلى عرفة وباب الرواح إلى عرفة أن الأول في بيان أن الخروج من منى إلى عرفة يكون بعد صلاة الصبح ، والثاني في بيان أن الذهاب من وادى نمرة إلى عرفات ووقوفه في عرفات يكون بعد زوال الشمس (عن ابن عمر) وعند ابن ماجه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينزل بعرفة في وادى نمرة ، قال فلما قتل الحجاج الحديث (يروح في هذا اليوم) أى من وادى نمرة إلى الموقف في العرفات (قال) أى ابن عمر (إذا كان ذلك) أى زوال الشمس كما يفهم من السياق (فلما أراد ابن عمر) وعند —

٦٢ — باب الخطبة بعرفة

١٨٩٨ — حدثنا هناد عن ابن أبي زائدة أنبأنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ
عن زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عن رَجُلٍ مِنْ بَنِي ضَمْرَةَ عَنْ أَبِيهِ أَوْ عَمِّهِ قَالَ « رَأَيْتُ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ بِعَرَفَةَ » .

١٨٩٩ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ نُبَيْطٍ
عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَحْمَرِيِّينَ عَنْ أَبِيهِ نُبَيْطٍ « أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاقِفًا
بِعَرَفَةَ عَلَى بَعِيرٍ أَحْمَرَ يَخْطُبُ » .

— ابن ماجه فلما أراد ابن عمر أن يرتحل قال أزاغت الشمس ؟ قالوا لم ترغ بعد
فجلس ثم قال أزاغت الشمس ؟ قالوا لم ترغ بعد ، فجلس ثم قال أزاغت الشمس
قالوا لم ترغ بعد ، فجلس ثم قال أزاغت الشمس ؟ قالوا نعم ، فلما قالوا أزاغت
ارتحل . قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه والله أعلم .
(باب الخطبة بعرفة)

(عن أبيه أو عمه) أى رجل من بنى ضمرة يروى عن أبيه أو عمه وكثيراً
ما يروى زيد بن أسلم عن رجل من بنى ضمرة عن أبيه كحديث مالك عن زيد
ابن أسلم عن رجل من بنى ضمرة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
سئل عن العقيقة الحديث (وهو على المنبر بعرفة) قيل لم يكن بعرفات منبر في
وقته صلى الله عليه وسلم بلا شك ، وخطبته كانت على ناقته كما في حديث جابر
رضي الله عنه ، فقوله على المنبر إما أن يكون كناية عن كونه على الناقة أو سهو
قاله في فتح الودود . وقال مولانا محمد إسحاق المحدث الدهلوى : لعل المراد به
شيء مرتفع . قال المنذرى : فيه رجل مجهول .

(أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم واقفاً بعرفة الخ) وفي النسائي : يخطب —

١٩٠٠ - حدثنا هنادُ بنُ السَّريِّ وعُثمانُ بنُ أبي شَيْبَةَ قالا أخبرنا
وكيعٌ عن عَبْدِ الْمُجِيدِ حَدَّثَنِی الْعَدَاءُ بْنُ خَالِدٍ بْنُ هَوْذَةَ قَالَ هَنَادُ عَنْ عَبْدِ
الْمُجِيدِ أَبِي عَمْرٍو حَدَّثَنِی خَالِدُ بْنُ الْعَدَاءِ بْنُ هَوْذَةَ قَالَ « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ
صلى الله عليه وسلم يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ عَرَفَةَ عَلَى بَعِيرٍ قَائِمٌ فِي الرُّكَابَيْنِ » .
قال أَبُو دَاوُدَ : رَوَاهُ ابْنُ الْعَدَاءِ عَنْ وَكَيْعٍ كَمَا قَالَ هَنَادُ .

١٩٠١ - حدثنا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ مُعَمَّرٍ أَخْبَرَنَا
عَبْدُ الْمُجِيدِ أَبُو عَمْرٍو عَنْ الْعَدَاءِ بْنِ خَالِدٍ بِمَعْنَاهُ .

— على جمل أهر معرفة قبل الصلاة . قال المنذرى : وأخرجه النسائي وابن ماجه
عن سلمة بن نبيط ولم يقولوا عن رجل من الحى ، وذكره البخارى فى التاريخ
الكبير كذلك ، وأبوه هو نبيط بن شريط له صحبة ولأبيه شريط صحبة رضى الله
عنهم . ونبيط بضم النون وفتح الباء وسكون الياء آخر الحروف وبعدها طاء
مهملة وشريط بفتح الشين المعجمة وكسر الراء المهملة وسكون الياء آخر
الحروف وبعدها طاء مهملة .

(عن عبد المجيد أبى عمرو) كنية عبد المجيد (خالد بن العداء) بفتح العين
المهملة وتشديد الدال المهملة (بن هوزة) بفتح الهاء وسكون الواو بعدها ذال
معجمة (يخطب الناس) أى يعظهم ويعلمهم المناسك (يوم عرفة) بعد الزوال
كما فى حديث جابر (على بعير قائم فى الركابين) وفى بعض النسخ قائماً حالان
متراذفان أو متساوئان . وقوله : قائماً أى واقفاً ، لأنه قائم على الدابة ،
بل معناه أن حال كون الرجلين داخلين فى الركابين ؛ والحديث سكت
عنه المنذرى .

٦٣ — باب موضع الوقوف بعرفة

١٩٠٢ — حدثنا ابنُ نُفَيْلٍ [عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ نُفَيْلٍ] أَخْبَرَنَا
سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو — يَعْنِي ابْنَ دِينَارٍ — عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَفْوَانَ
عَنْ يَزِيدَ بْنِ شَيْبَانَ قَالَ : « أَتَانَا ابْنُ مَرْبَعٍ الْأَنْصَارِيُّ وَنَحْنُ بِعَرَفَةَ فِي مَكَانٍ
يُبَاعِدُهُ عَمْرُو عَنْ الْإِمَامِ ، فَقَالَ : أَمَا إِنِّي رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(باب موضع الوقوف بعرفة)

(عن عمرو بن عبد الله بن صفوان) أى الجمحى القرشى من التابعين (عن
يزيد بن شيبان) أى الأزدي له صحبة ورواية ويذكر فى الوجدان وهو خال عمرو
ابن عبد الله (قال) أى يزيد (أتانا ابن مربع) بكسر الميم وسكون الراء وفتح
الموحدة وقيل اسمه زيد وقيل يزيد وقيل عبد الله والأول أكثر (ونحن بعرفة)
هى اسم للمكان المخصوص وقيل يحى بمعنى الزمان وأما عرفات بلفظ الجمع فيجىء
بمعنى المسكان فقط ولعل جمعه باعتبار نواحيه وأطرافه . كذا فى اللغات (فى
مكان يباعده عمرو) بن عبد الله أى يصفه بالبعد . وهذا مدرج فى الحديث أدرجه
عمرو بن دينار من أن عمرو بن عبد الله بن صفوان يصف مكاناً بأن هذا المسكان
الذى كان يزيد بن شيبان وغيره فيه كان بعيداً عن الإمام ، يعنى قال عمرو بن
دينار قال عمرو بن عبد الله وكان بين ذلك الموقف وبين موقف إمام الحاج مسافة
وعند ابن ماجه عن عمرو بن عبد الله عن يزيد بن شيبان . قال : كنا وقوفاً فى
مكان يباعده من الموقف فأتانا ابن مربع الحديث .

قال السندى : أى من موقف الإمام وهو من بعد بمعنى بعد مشدداً وعمرو وهو
المخاطب بهذا الكلام أى مكاناً تبعده أنت أى تعده بعيداً . ويحتمل أن هذا
من كلام الراوى عن عمرو بمنزلة قال عمرو كان ذلك المكان بعيداً عن موقف —

إِلَيْكُمْ ، يَقُولُ لَكُمْ قِفُوا عَلَى مَشَاعِرِ ، فَإِنَّكُمْ عَلَى إِرْثٍ مِنْ إِرْثِ
أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ .

٦٤ — باب الدفعة من عرفة

١٩٠٣ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَنْبَأَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ ح .

وَحَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَيَّانٍ أَخْبَرَنَا عُبَيْدَةُ أَخْبَرَنَا سُكَيْمَانُ الْأَعْمَشُ اللَّعْنَى عَنْ
الْحَكَمِ عَنْ مِقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ مِنْ عَرَفَةَ وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ وَرَدِيْفُهُ أُسَامَةُ فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيْكُمْ

— الإمام انتهى . (قفوا على مشاعركم) أى مواضع نسلككم ومواقفكم القديمة
فإنها جاءتكم من إرث إبراهيم ولا تحقرُوا شأنَ مواقفكم بسبب بعده عن
موقف الإمام . والمشاعر جمع للشعر وهو العلم أى موضع النسك والعبادة . قال
الطبري : والمقصود دفع أن يقوم أن الموقف ما اختاره النبي صلى الله عليه وسلم
وتطيب خاطرهم بأنهم على إرث أبيهم وسننه انتهى . قال المنذرى : وأخرجه
الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : حديث ابن مريج الأنصارى
حديث حسن لا نعرفه إلا من حديث ابن عيينة عن عمرو بن دينار . وابن مريج
اسمه يزيد بن مريج الأنصارى وإنما يعرف له هذا الحديث الواحد . هذا آخر
كلامه . وقال غيره : اسمه عبد الله وقيل زيد . ومريج بكسر الميم وسكون الراء
المهملة وفتح الباء الموحدة وتخفيفها .

(باب الدفعة من عرفة)

(قال أفاض) قال الخطابى : معناه صدر راجعاً إلى منى ، وأحصل الفيض
السيلان ، يقال فاض الماء إذا سال وأفضته إذا أسلته (وعليه السكينة) أى فى
السير والمراد السير بالرفق وعدم المزاحمة (ورديفه) وهو الراكب خلفه (أسامة) —

بِالسَّكِينَةِ فَإِنَّ الْبِرَّ لَيْسَ بِالْإِحْيَاءِ وَالْإِيلِ . قَالَ : فَارَأَيْتُمْ رَافِعَةَ
يَدَيْهَا عَادِيَةً حَتَّى أَتَى جَمْعًا . زَادَ وَهَبٌ : ثُمَّ أَرْدَفَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ وَقَالَ
أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ الْبِرَّ لَيْسَ بِالْإِحْيَاءِ وَالْإِيلِ . قَالَ : فَارَأَيْتُمْ رَافِعَةَ
يَدَيْهَا حَتَّى أَتَى مِنَى .

١٩٠٤ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ أَخْبَرَنَا زُهَيْرٌ ح .
وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَنبَأَنَا سُفْيَانُ وَهَذَا لَفْظُ حَدِيثِ زُهَيْرٍ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ
ابْنُ عُقْبَةَ أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ « أَنَّهُ سَأَلَ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ قُلْتُ أَخْبِرْنِي كَيْفَ
فَعَلْتُمْ أَوْ صَنَعْتُمْ عَشِيَّةَ رَدَفَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ : جَمْعًا
الشَّعْبَ الَّذِي يُدْسِخُ فِيهِ النَّاسُ لِلْمُعَرَّسِ فَأَنَاخَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

— ابن زيد بن حارثة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم (عليكم بالسكينة) أى
لازموا الطمأنينة والرفق وعدم المزاحمة فى السير ، وعلل ذلك بقوله (فإن البر)
أى الخير (ليس بإحياف الخيل والإبل) والإحياف الإسراع فى السير ، يقال :
رجف الفرس وجيفا وأوجفه الفرس إيمافا . قال الله تعالى ﴿ فَاَوْجِفْهُمْ عَلَيْهِمْ مِنْ
خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ ﴾ (فإرايتها) أى الخيل والإبل (عادية) أى مسرعة فى
المشى (حتى أتى جمعا) أى المزدلفة . والحديث سكت عنه المنذرى .

(أخبرنا إبراهيم بن عتبة) أى زهير وسفيان كلاهما يرويان عن إبراهيم
(عشية) وعند مسلم : كيف صنعتم حين ردت رسول الله صلى الله عليه وسلم
عشية عرفة (ردت رسول الله صلى الله عليه وسلم) بكسر الدال أى ركبت
وراءه . وفيه الركوب حال الدفع من عرفة والارتداد على الدابة ومحلله إذا
كانت مطيقة (جئنا الشعب) وفى رواية لمسلم انصرف رسول الله صلى الله عليه
وسلم بعد الدفعة من عرفات إلى بعض تلك الشعاب لحاجته انتهى . والشعب —

نَاقَتَهُ ثُمَّ بَالَ وَمَا قَالَ أَهْرَاقَ الْمَاءِ . ثُمَّ دَعَا بِالْوُضُوءِ فَتَوَضَّأَ وَضُوءًا لَيْسَ
بِالْبَالِغِ جِدًّا . قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ الصَّلَاةُ . قَالَ : الصَّلَاةُ أَمَامَكَ . قَالَ :
فَرَكِبَ حَتَّى قَدِمْنَا الْمَزْدَلِفَةَ فَأَقَامَ لِلْمَغْرِبِ ، ثُمَّ أَنَاخَ النَّاسُ فِي مَنَازِلِهِمْ وَلَمْ

— بالسكسر الطريق وقيل الطريق في الجبل (المعرس) بصيغة الجمول هو موضع
التمعريس وبه سمي معرس ذى الحليفة عرس به النبي صلى الله عليه وسلم وصلى
فيه الصبح والتمعريس نزول المسافر آخر الليل نزلة للنوم والاستراحة وعند مسلم
من طريق زهير جثنا الشعب الذي يندخ الناس فيه للمغرب انتهى . أى لصلاة
المغرب (وما قال) وعند مسلم ولم يقل أسامة (أهراق الماء) هو بفتح الماء وفيه أداء
الرواية بحروفها (ثم دعا بالوضوء) أى بماء الوضوء (فتوضأ وضوءاً ليس بالبالغ
جداً) أى توضأ وضوءاً خفيفاً بأن توضأ مرة مرة وخفف استعمال الماء بالنسبة إلى
غالب عاداته ، وهو معنى قوله في رواية مالك الآتية بلفظ ، فلم يسبغ الوضوء .
قال الخطابي : إنما ترك إسباغه حين نزل الشعب ليكون مستصحباً للطهارة في
طريقه وتجوز فيه لأنه لم يرد أن يصلى به فلما نزل وأرادها أسبغه (قالت يارسول
الله الصلاة) بالنصب على إضمار الفعل أى تذكر الصلاة أو صل ويجوز الرفع
على تقدير حضرت الصلاة (الصلاة) بالرفع (أمامك) بفتح الهمزة وبالنصب
على الظرفية أى الصلاة . ستصلى بين يديك ، أو أطلق الصلاة على مكانها أى
المصلى بين يديك أو معنى أمامك لاتفوتك وستدركها . وفيه تذكرة التابع بما تركه
متبوعه ليعمله أو يعقذر عنه أو يبين له صوابه (حتى قدمنا المزدلفة فأقام للمغرب)
أى لم يبدأ بشئ قبل الصلاة .

وفي رواية عند مسلم : ثم سار حتى بلغ جمعاً فصلى المغرب والعشاء ، وسيأتي
من رواية مالك : فلما جاء المزدلفة فتوضأ فأسبغ الوضوء ثم أقيمت الصلاة فصلى
المغرب ثم أناخ كل إنسان بعيده في منزله ثم أقيمت الصلاة فصلى ولم يصل بينهما .
وعند مسلم من وجه آخر : أنهم لم يزيدوا بين الصلاتين على الإناخة ولفظه : —

يَحْمِلُوا حَتَّى أَقَامَ الْعِشَاءَ وَصَلَّى ثُمَّ حَلَّ النَّاسُ . زَادَ مُحَمَّدٌ فِي حَدِيثِهِ قَالَ : قُلْتُ
كَيْفَ فَعَلْتُمْ حِينَ أَصْبَحْتُمْ ؟ قَالَ : رَدَفَهُ الْفَضْلُ وَانْطَلَقْتُ أَنَا فِي سُبَّاقِ
قُرَيْشٍ عَلَى رَجُلِي .

١٩٠٥ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ
مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هَيْشٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ
أَبِي رَافِعٍ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ « ثُمَّ أَرْدَفَ أَسَامَةَ فَجَعَلَ يُعْنِقُ هَلِي نَاقَتِهِ وَالنَّاسُ

— فأقام المغرب ثم أناخ الناس ولم يحلوا حتى أقام العشاء فصلوا ثم حلوا وكانهم صنعوا
ذلك رفقا بالدواب أو للأمن من تشويشهم بها . وفيه إشعار بأنه خفف القراءة
في الصلاتين . وفيه أنه لا بأس بالعمل اليسير بين الصلاتين اللتين يجمع بينهما
ولا يقطع ذلك الجمع (ولم يحلوا) أى الحامل عن ظهور الدواب (ثم حل الناس)
أى الحامل (قال ردفه الفضل) أى ركب خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو الفضل بن العباس بن عبيد المطلب (وانطلقت أنا في سباق) بضم السين
والباء المشددة على وزن الحفاظ جمع سابق كالحفاظ والحفاظ والقارى والقراء يقال
سبقه إليه سبقاً أى تقدمه وجازه وخلفه فهو سابق . وأما السباق بففتح السين
فهو فعال المبالغة فى السبق (على رجلى) يعنى ماشياً إلى منى . واستدل بالحديث
على جمع التأخير وهو إجماع بمزدلفة لكونه عند الشافعية وطائفة بسبب السفر ،
وعند الحنفية والمالكية بسبب النسك . وقال الخطابى : فيه دليل على أنه لا يجوز
أن يصلح الحاج المغرب إذا أفاض من عرفة حتى يبلغ المزدلفة ولو أجزأته في غيرها
لما أخرها النبي صلى الله عليه وسلم عن وقتها المؤقت لها في سائر الأيام . قال المنذرى :
وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .

(ثم أَرْدَفَ) النبي صلى الله عليه وسلم (فجعل يعنق) من باب الإفعال أى —

يَضْرِبُونَ الْإِبِلَ يَمِينًا وَشِمَالًا لَا يَلْتَفَتُ إِلَيْهِمْ وَيَقُولُ : السَّكِينَةُ أَيُّهَا
النَّاسُ ، وَدَفَعَ حِينَ غَابَتِ الشَّمْسُ .

١٩٠٦ — حدثنا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ هُرَوةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ
قَالَ : « سُئِلَ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَأَنَا جَالِسٌ : كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسِيرُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ حِينَ دَفَعَ ؟ قَالَ : كَانَ يَسِيرُ الْعَنَقَ ، فَإِذَا
وَجَدَ فُجْوَةً نَصَّ . قَالَ هِشَامٌ : النَّصُّ فَوْقَ الْعَنَقِ . »

— يسير النبي صلى الله عليه وسلم سيراً وسطاً (ويقول السكينة) أى الزموا السكينة
(ودفع) أى رجع من عرفات . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى بنحوه أتم منه
وقال حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث على من هذا الوجه .

(سئل أسامة بن زيد) خص بالسؤال لأنه كان رديفه عليه الصلاة والسلام
من عرفة إلى المزدلفة (حين دفع) أى انصرف من عرفة إلى المزدلفة . قيل إنما
يستعمل الدفع فى الإفاضة لأن الناس فى مسيرهم ذلك يدفع بعضهم بعضاً . وقيل
حقيقة دفع أى دفع نفسه عن عرفة ونحائها (قال) أى أسامة (كان يسير العنق)
بفتحين أى السير السريع وقول ما بين الإبطاء والإسراع فوق المشى وانتصابه
على المصدرية كقولهم رجع القهقرى ، أو الوصفية ، أى يسير السير العنق (فإذا
وجد فجوة) بفتح أى سعة ومكاناً خالياً عن المارة والفجوة الفرجة بين الشيتين
(نص) بتشديد الصاد المهملة أى سار سيراً أسرع وحرك الناقة يستخرج أقصى
سيرها . قيل أصل النص الاستقصاء والبإوغ إلى الغاية أى ساق دابته سوقاً
شديداً حتى استخرج أقصى ما عندها . قال الطيبى : العنق المشى والنص فوق
العنق ، ولعل الفككتة المبادرة والمصارعة إلى العبادة المستقبلية والطاعة . قال المنذرى :
وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .

١٩٠٧ - حدثنا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ أَخْبَرَنَا أَبِي عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُقْبَةَ عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أُسَامَةَ قَالَ « كُنْتُ رَدِيفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الشَّمْسُ دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . »

١٩٠٨ - حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ : « دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عَرَفَةَ ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالشَّعْبِ نَزَلَ قَبْلَانَ فَتَوَضَّأَ وَلَمْ يُسَبِّحِ الْوُضُوءَ . قُلْتُ [فَقُلْتُ] لَهُ الصَّلَاةُ فَقَالَ : الصَّلَاةُ أَمَامَكَ . فَرَكِبَ ، فَلَمَّا جَاءَ الْمُرْدَلِفَةَ نَزَلَ فَتَوَضَّأَ فَأَسْبَغَ الْوُضُوءَ ،

— (ردف النبي صلى الله عليه وسلم) الردف بكسر الراء وسكون الدال والردف الراكب خلف الراكب (فلما وقعت الشمس) أى غربت (دفع) أى انصرف والحديث سكت عنه المنذرى .

(حتى إذا كان بالشعب) بكسر الشين الطريق بين الجبلين (ولم يسبغ الوضوء) قال القرطبي : اختلف الشراح في قوله ولم يسبغ هل المراد به أنه اقتصر على بعض الأعضاء فيكون وضوءاً لغوياً أو اقتصر على بعض العدد فيكون وضوءاً شرعياً . قال كلاهما محتمل لكن يعضد من قال بالثاني ما في الرواية الأخرى وضوءاً خفيفاً ، لأنه لا يقال في الناقص خفيف . فإن قلت : هذا يدل على أنه توضأ وضوء الصلاة ولكنه خفف ثم لما نزل توضأ وضوءاً آخر وأسبغه والوضوء لا يشرع مرتين لصلاة واحدة . قاله ابن عبد البر . قال العمي : قلت لا نسلم عدم مشروعية تكرار الوضوء لصلاة واحدة ولئن سلمنا فيحتمل أنه —

ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بِعَيْرِهِ فِي مَنْزِلِهِ ثُمَّ أُقِيمَتِ الْعِشَاءُ فَصَلَّاها وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا .

١٩٠٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ قَالَ أَخْبَرَنَا زَكْرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ أَنبَأَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ أَنبَأَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حَامٍ عَنْ عُرْوَةَ أَنَّهُ سَمِعَ الشَّهِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : « أَفَضْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَمَا مَسَّتْ قَدَمَاهُ الْأَرْضَ حَتَّى آتَى جَمْعًا » .

— تَوْضُحًا نَحْنُ لِحَدِيثِ طَارِيءٍ (ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بِعَيْرِهِ) قَالَ الْعِصِيُّ : كَانَهُمْ فَعَلُوا ذَلِكَ خَشْيَةً مَا يَحْصُلُ فِيهَا مِنَ التَّشْوِيشِ بِقَهَامِهَا . قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ .

(أَفَضْتُ) أَيْ رَجَعْتُ مِنْ عِرْفَاتٍ إِلَى الْمَزْدَلِفَةِ (فَمَا مَسَّتْ قَدَمَاهُ) وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَنْزِلْ لِحَاجَةٍ بَيْنَ عِرْفَاتٍ وَالْمَزْدَلِفَةِ ، وَحَدِيثُ أُسَامَةَ الْمُتَقَدِّمُ يَمَارِضُ ذَلِكَ ، لَكِنْ يَرْجِعُ حَدِيثُ أُسَامَةَ عَلَى حَدِيثِ الشَّرِيدِ لِأَنَّهُ الْمَثْبُوتُ وَكَانَ رَدِيفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهُوَ أَعْلَمُ بِحَالِهِ ، وَلَمْ يَرِ الشَّرِيدُ نَزُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلِذَا نَفَاهُ عَلَى عِلْمِهِ . وَقَالَ الْحَافِظُ الْمِزِيُّ فِي الْأَطْرَافِ : هَذَا الْحَدِيثُ فِي رَوَايَةِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْعَبْدِ وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ دَاسَةَ عَنْ أَبِي دَاوُدَ وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَبُو الْقَاسِمِ انْتَهَى .

٦٥ - باب الصلاة بمجمع

١٩١٠ - حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ
سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمَزْدَلِفَةِ جَمِيعًا » .

١٩١١ - حدثنا ابْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا سَعْدُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي ذُنْبٍ
عَنِ الزُّهْرِيِّ بِإِسْنَادِهِ وَمَعْنَاهُ قَالَ « بِإِقَامَةِ إِقَامَةِ جَمَعَ بَيْنَهُمَا » .
قال أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ : « كُلُّ صَلَاةٍ بِإِقَامَةٍ » .

(باب الصلاة بمجمع)

بفتح الجيم وسكون الميم هو المزدلفة (صلى المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعاً)
قال الخطابي : هذا سنة النبي صلى الله عليه وسلم في الجمع بين هاتين الصلاتين
بالمزدلفة في وقت الآخرة منهما ، كما سن الجمع بين الظهر والعصر بعرفة في الأولى
منهما ، ومعناه الرخصة دون العزيمة إلا أن المستحب متابعة السنة والتمسك بها ،
واختلفوا فيمن فرق بين هاتين الصلاتين فصلى كل واحدة منهما في وقتها ،
صلاًهما قبل أن ينزل المزدلفة ، فقال أكثر الفقهاء إن ذلك يجزئه مع الكراهة
لفعله . وقال أبو حنيفة وأصحابه إن صلاتهما قبل أن يأتي جمعاً كان عليه الإعادة ،
وحكى نحوه من هذا عن سفيان الثوري غير أنهم قالوا إن من فرق بين الظهر
والعصر أجزأه على الكراهة ولم يروا عليه الإعادة .

قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وفي رواية بإقامة إقامة جمع
بينهما . وفي رواية صلى كل صلاة بإقامة . وفي رواية الشافعي ومن وافقه أنه
يقيم لكل واحدة منهما لا يؤذن لواحدة منهما انتهى .

١٩١٢ - حدثنا عثمانُ بنُ أبي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا شَبَابَةُ ح . وحدثنا مُحَمَّدُ بنُ خَالِدٍ اللَّعْنَى أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بنُ عُمرَ بنِ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ عن لُزْهَرِيٍّ بِإِسْنَادِ ابْنِ حَنْبَلٍ عن حَمَّادٍ وَمَعْنَاهُ قَالَ « بِإِقَامَةِ وَاحِدَةٍ إِكْلٌ صَلَاةٍ ، وَلَمْ يُنَادِ فِي الْأَوَّلَى ، وَلَمْ يُسَبِّحْ عَلَى إِنْثِرٍ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا » .
قال مُخَلَّدٌ : لَمْ يُنَادِ فِي وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا .

١٩١٣ - حدثنا مُحَمَّدُ بنُ كَثِيرٍ أَنبَأَنَا [حدثنا] سُفْيَانُ عن أَبِي إِسْحَاقَ عن عَبْدِ اللَّهِ بنِ مَالِكٍ قَالَ : « صَلَّيْتُ مَعَ ابْنِ عُمرَ الْمَغْرِبَ ثَلَاثًا وَالْعِشَاءَ رَكْعَتَيْنِ ، فَقَالَ لَهُ مَالِكُ بنُ الْحَارِثِ : مَا هَذِهِ الصَّلَاةُ ؟ قَالَ : صَلَّيْتُهُمَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْمَسْكَانِ بِإِقَامَةِ وَاحِدَةٍ » .

- (شبابة) هو ابن سوار فهو وعثمان بن عمر كلاهما يرويان عن ابن أبي ذئب (ولم يناد في الأولى) أى لم يؤذن في الأولى وتخصيص الأولى لأنه إذا لم يكن أذان في الأولى ففي الثانية بالأولى (ولم يسبح) أى لم يصل النافلة (في هذا المسكان بإقامة واحدة) قال الخطابي : اختلف الفقهاء في ذلك ، فقال الشافعي : لا يؤذن ويصليهما بإقامتين وذلك أن الأذان إنما سن لصلاة الوقت وصلاة المغرب لم تصل في وقتها فلا يؤذن لها كما لا يؤذن للعصر بعرفة ، وكذلك قال إسحاق بن راهويه .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وذهب سفيان الثوري وجماعة إلى أنه يصليهما بإقامة واحدة لها ، كما جاء في بعض روايات حديث ابن عمر .

قال ابن عبد البر : وهو محفوظ من روايات الثقات «أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بجمع بإقامة واحدة» .

١٩١٤ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَنْبَارِيُّ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ - يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ - عَنْ شَرِيكَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَالِكٍ قَالَا « صَلَّيْنَا مَعَ ابْنِ مُهْمَرَ بِالْمُزْدَلِفَةِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءَ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ فَذَكَرَ مَعْنَى ابْنِ كَثِيرٍ » .

— قال أبو حنيفة وأصحابه : يؤذن للأولى ويقام لها ثم يقام للآخرى بلا أذان وقد روى هذا في حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر في قصة الحج أنه فعلها بأذان وإقامتين . وقال مالك : يؤذن لكل صلاة فيقام لها فيصلى بأذانين وإقامتين . وقال سفيان الثوري : يجمعان بإقامة واحدة على حديث ابن عمر من رواية أبي إسحاق . وقال أحمد أيهما فعلت أجزأك انتهى .

وقال النووي : وقد سبق في حديث جابر الطويل في صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم أنه أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين وهذه الرواية متقدمة لأن مع جابر رضى الله عنه زيادة علم وزيادة الثقة مقبولة ولأن جابر اعتنى الحديث ونقل حجة النبي صلى الله عليه وسلم مسقصة فهو أولى بالاعتماد ، وهذا هو الصحيح من مذهب الشافعي أنه يستحب الأذان للأولى منهما ويقيم لكل واحدة إقامة فيصليهما بأذان وإقامتين ، ويتأول حديث إقامة واحدة أن كل صلاة لها إقامة ولا بد من هذا لجمع بين الروايات قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وقال حسن صحيح .

(قالوا صلينا مع ابن عمر بالمزدلفة) قال العمري : في هذه المسألة للعلماء سعة أقوال : أحدها : أنه يقيم لكل منهما ولا يؤذن لواحدة منهما . —

== قلت : وقد ثبت ذلك عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصلاتين بالمزدلفة بإقامة واحدة » . ==

١٩١٥ - حدثنا ابنُ العلاء أخبرنا أبو أسامة عن إنسكعيل عن أبي إسحاق عن سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ « أَفَضْنَا مَعَ ابْنِ عُمَرَ فَلَمَّا بَلَغْنَا جَمْعًا صَلَّى بَيْنَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ ثَلَاثًا وَاثْنَتَيْنِ ، فَلَمَّا انْعَرَفَ قَالَ لَنَا ابْنُ عُمَرَ : هَكَذَا صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْمَكَانِ » .

— والثاني : أنه يقيم مرة واحدة للأولى فقط ولا أذان أصلاً .
والثالث : أنه يؤذن للأولى وقيم لكل منهما ، وهو الصحيح من مذهب الشافعي والحنابلة .

والرابع : الأذان والإقامة للأولى فقط وهو قول أبي حنيفة .
والخامس : أنه يؤذن لكل منهما وقيم ، وهو قول مالك .
والسادس : أنه لا يؤذن لواحدة منهما ولا يقيم أصلاً . وأصل هذه الأقوال إما الأخبار أو الآثار ، وأشد الاضطراب في ذلك عن ابن عمر رضي الله عنه فإنه روى عنه من عمله الجمع بينهما ، بلا أذان ولا إقامة ، وروى عنه أيضاً بإقامة واحدة ، وروى عنه موقوفاً بأذان واحد وإقامة ، وروى عنه مسنداً بأذان واحد وإقامة واحدة ، وروى عنه مسند الجمع بإقامتين انتهى . والحديث سكت عنه المنذرى .

(ثلاثا واثنتين) أى المغرب ثلاث ركعات والعشاء ركعتين . قال النووي : —

== وقال مالك : صليهما بأذنين وإقامتين ، وهو مذهب ابن مسعود . وفي صحيح البخارى من حديث ابن مسعود «أنه صلى الصلاتين كل واحدة وحدها بأذان وإقامة» قال ابن المنذر : وروى هذا عن عمر رضي الله عنه .

قال ابن عبد البر : ولا أعلم في ذلك حديثاً مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم بوجه من الوجوه ، ولكنه روى عن عمر بن الخطاب أنه صلاهما بالزدلفة كذلك . ومذهب إسحق وسالم والقاسم : أنه يصليهما بإقامتين فقط وحجتهم حديث ==

١٩١٦ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ كَهَيْلٍ قَالَ : « رَأَيْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ أَقَامَ يَجْمَعُ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ثَلَاثًا ، ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ قَالَ شَهِدْتُ ابْنَ عُمَرَ صَنَعَ فِي هَذَا الْمَكَانِ مِثْلَ هَذَا ، وَقَالَ : شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَنَعَ مِثْلَ هَذَا فِي هَذَا الْمَكَانِ » .

— فيه دليل على أن المغرب لا يقصر بل يصلى ثلاثاً أبداً ، وكذلك أجمع عليه المسلمون ، وفيه أن القصر في العشاء وغيرها من الرباعيات أفضل والله أعلم . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى .
(حدثني سلمة بن كهيل) والحديث سكت عنه المنذرى . —

= ابن عمر المتقدم وهو رواية عن أحمد ، ومذهب أحمد والشافعى فى الأصح عنه وأبى ثور وعبد الملك الماجشون والطحاوى أنه يصليهما بأذان واحد وإقامتين . وحجتهم : حديث جابر الطويل .

وقد تسكف قوم الجمع بين هذه الأحاديث بضروب من التكلف .

وعن ابن عمر فى ذلك ثلاث روايات . إحداهن : أنه جمع بينهما بإقامتين فقط ، والثانية : أنه جمع بينهما بإقامة واحدة لهما ، وقد ذكر أبو داود الروائتين ، والثالثة : أنه صلاهما بلا أذان ولا إقامة ، ذكر ذلك البغوى : حدثنا الحجاج بن المنهال حدثنا حماد بن سلمة عن أنس بن سيرين قال . « وقفت مع ابن عمر بعرفة ، وكان يكثّر أن يقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، فلما أفضنا من عرفة دخل الشعب فتوضأ ، ثم جاء إلى جمع فعرض راحلته ، ثم قال : الصلاة . فصلّى المغرب ، ولم يؤذن ولم يقم ، ثم سلم ، ثم قال الصلاة ، ثم صلى العشاء ، ولم يؤذن ولم يقم » .

والصحيح فى ذلك كله : الأخذ بحديث جابر ، وهو الجمع بينهما بأذان وإقامتين
= لوجهين اثنين :

١٩١٧ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ أَخْبَرَنَا شُعْثُ بْنُ سُكَيْمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « أَقْبَلْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ مِنْ عَرَفَاتٍ إِلَى الْمُزْدَلِفَةِ فَلَمْ يَكُنْ يَفْتَرُ مِنَ التَّكْبِيرِ وَالتَّهْلِيلِ حَتَّى أَتَيْنَا الْمُزْدَلِفَةَ فَأَذَّنَ وَأَقَامَ أَوْ أَمَرَ إِنْسَانًا فَأَذَّنَ وَأَقَامَ فَصَلَّى بِنَا الْمَغْرِبَ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ ثُمَّ التَفَتَ إِلَيْنَا فَقَالَ : الصَّلَاةُ فَصَلَّى بِنَا الْمِشَاءَ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ دَعَا بِعِشَانِهِ . قَالَ وَأَخْبَرَنِي عِلَاجُ بْنُ عَمْرِو بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، فَقِيلَ لِابْنِ عُمَرَ فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ صَافِيَةٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَكَذَا . »

— (فلم يكن يفتر) أى يمل ويضعف (أقام أو أمر) شك من الراوى (فقال الصلاة) أى صلوا الصلاة أو قامت الصلاة (دعا بعشائه) بفتح العين طعاً العشية (قال) أى الأشعث (حديث أبى) أى سليم . قال المنذرى : هذا الحديث مخالف للأحاديث الصحيحة عن ابن عمر فى هذا ، وعلاج بن عمرو ذكر البخارى أنه رأى ابن عمر وهذا يدل على أنه لم يسمع منه غير أن سليم —

= أحدهما : أن الأحاديث سواء مضطربة مختلفة ، فهذا حديث ابن عمر فى غاية الاضطراب ، كما تقدم ، فروى عن ابن عمر من فعله الجمع بينهما بلا أذان ولا إقامة وروى عنه الجمع بينهما بإقامة واحدة وروى عنه الجمع بينهما بأذان واحد وإقامة واحدة وروى عنه مسنداً إلى النبي صلى الله عليه وسلم : الجمع بينهما بإقامة واحدة ، وروى عنه مرفوعاً الجمع بينهما بإقامتين ، وعنه أيضاً مرفوعاً : الجمع بينهما بأذان واحد وإقامة واحدة لهما ، وعنه مرفوعاً الجمع بينهما دون ذكر أذان ولا إقامة ، وهذه الروايات صحيحة عنه ، فيسقط الأخذ بها ، لاختلافها واضطرابها .
وأما حديث ابن مسعود فإنه موقوف عليه من فعله .

وأما حديث ابن عباس فغايبته : أن يكون شهادة على نفي الأذان والإقامة الثابتين ومن أثبتهما فمعه زيادة علم ، وقد شهد على أمر ثابت عاينه وسمعه .
وأما حديث أسامة فليس فيه الإتيان بعدد الإقامة لهما ، وسكت عن الأذان ، =

١٩١٨ - حدثنا مُسَدَّدُ أَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ وَأَبَا عَوَانَةَ وَأَبَا مُعَاوِيَةَ حَدَّثُوهُمْ عَنْ الْأَنْعَشِ عَنْ عُمَارَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : « مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى صَلَاةً

— ابن الأسود وهو أبو الشعثاء قد سمع من ابن عمر وذو هب أبو حنيفة وغيره إلى أنه يجمع بينهما بأذان واحد وإقامة واحدة كما جاء فيه . وقد أخرج البخاري في صحيحه من حديث عبد الله بن مسعود أنه صلى الصلاتين كل صلاة وحدهما بأذان وإقامة والعشاء بينهما . وروى عن مالك أنه قال : يؤذن ويقيم لكل صلاة على ظاهر حديث ابن مسعود . وفي حديث جابر الطويل أنه صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين ، وذو هب إليه أحمد وأبو ثور وغيرهما وقد أشار بعضهم إلى الجمع بين الأحاديث فقال قوله بإقامة واحدة يعني لكل صلاة دون أذان ويحتمل أن يكون بأذان كما ثبت في حديث جابر وهو حج واحد ، لكن لم يتعرض هنا لذكر أذان ولا نفيه فيجمع بين الروایتين على هذا ويبقى الإشكال في إثبات جابر لإقامتين ونص ابن عمر على إقامة واحدة ، فلم له يعني بإقامة واحدة في العشاء الآخرة يعني دون أذان فيها ، وبقيت الأولى بأذان وإقامة انتهى كلام المنذرى .

== وسكت عن الأذان وأيسر سكوته عنه مقدماً على حديث من أثبته جماعاً صريحاً بل لو نفاه جملة لقدم عليه حديث من أثبته ، لتضمنه زيادة علم خفيت على النافي .
الوجه الثاني : أنه قد صح من حديث جابر في جمعه صلى الله عليه وسلم بعرفة : أنه جمع بينهما بأذان وإقامتين ، ولم يأت في حديث ثابت قط خلافة ، والجمع بين الصلاتين بمزدلفة كالجمع بينهما بعرفة ، لا يفترقان إلا في التقديم والتأخير ، فلو فرضنا تدافع أحاديث الجمع بمزدلفة جملة لأخذنا حكم الجمع من جمع عرفة .
==

إِلَّا لَوْ قُنِيَ إِلَّا بِجَمْعٍ فَإِنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ ، وَصَلَّى صَلَاةَ الصُّبْحِ مِنَ الْغَدِ قَبْلَ وَقْتِهَا » .

— (وصلى صلاة الصبح من الغد) أى من يوم النحر (قبل وقتها) قال النووي : معناه أنه صلى المغرب فى وقت العشاء بجمع ، التى هى المزدلفة ، وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها المعتادة ، ولكن بعد تحقق طلوع الفجر فقله قبل وقتها المراد قبل وقتها المعتادة لا قبل طلوع الفجر لأن ذلك ليس بجائز بإجماع المسلمين فيمتعين تأويله على ما ذكرته . وقد ثبت فى صحيح البخارى فى هذا الحديث فى بعض رواياته أن ابن مسعود صلى الفجر حين طلع الفجر بالمزدلفة ، ثم قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الفجر هذه الساعة ، وفى رواية : فلما طلع الفجر قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يصلى هذه الساعة إلا هذه الصلاة فى هذا المكان من هذا اليوم . وفى هذه الرواية حجة لأبى حنيفة فى استحباب الصلاة فى آخر الوقت فى غير هذا اليوم .

ومذهب الجمهور استحباب الصلاة فى أول الوقت فى كل الأيام ولكن فى هذا اليوم أشد استحباباً . وقد يحتج أصحاب أبى حنيفة بهذا الحديث على منع الجمع بين الصلاتين فى السفر لأن ابن مسعود من ملازمى النهى صلى الله عليه وسلم ، وقد أخبر أنه ما رآه يجمع إلا فى هذه الليلة .

ومذهب الجمهور جواز الجمع فى جميع الأسفار المباحة التى يجوز فيها القصر ، والجواب عن هذا الحديث أنه مفهوم ، وهم لا يقولون به ، ونحن نقول بالمفهوم ولكن إذا عارضه منطوق قدمناه على المفهوم ، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بجواز الجمع ثم هو متروك الظاهر بالإجماع فى صلاتى الظهر والعصر بمرفقات . انتهى كلامه . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى . —

١٩١٩ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا يحيى بن آدم حدثنا
سفيان عن عبد الرحمن بن عمار عن زيد بن علي عن أبيه عن عبيد
الله بن أبي رافع عن علي قال : « فلما أصبح يعني النبي صلى الله عليه وسلم
ووقف على قرح فقال : هذا قرح وهو الموقف وجمع كلهما موقف ونحرت
ههنا ومنى كلهما منحر ، فأنحروا في رحالكم » .

١٩٢٠ - حدثنا مسدد أخبرنا حفص بن غياث عن جعفر بن محمد
عن أبيه عن جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « وقفت ههنا بعرفة
وعرفة كلهما موقف ، ووقفت ههنا بجمع وجمع كلهما موقف ، ونحرت
ههنا ومنى كلهما منحر ، فأنحروا في رحالكم » .

— (فلما أصبح يعني النبي صلى الله عليه وسلم) أى بمزدلفة (فقال هذا قرح)
بضم القاف وفتح الزاي كعمر غير منصرف للعدل ، والعلامة : اسم لموقف الإمام
بمزدلفة ، وتقدم تحقيقه . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وابن ماجه مختصراً
ومطولاً . وقال الترمذى حسن صحيح ، لا نعرفه من حديث على إلا من
هذا الوجه .

وقفت ههنا (أى قرب الصخرات) وعرفة كلهما موقف (أى يصح الوقوف
فيها إلا بطن عرنة) ووقفت ههنا (أى عند المشعر الحرام بمزدلفة ، وهو البناء
الموجود بها الآن) وجمع (أى المزدلفة) كلهما موقف (أى إلا وادى محسر ،
قيل جمع علم لمزدلفة لاجتماع الناس فيه . وقيل غير ذلك) ونحرت ههنا ومنى كلهما
منحر (يعنى كل بقعة منها يصح النحر فيها وهو متفق عليه لكن الأفضل النحر
فى المسكان الذى نحر فيه صلى الله عليه وآله وسلم كذا قال الشافعى . ومنحر
النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو عند الجرة الأولى التى تلى مسجد منى كذا قال —

١٩٢١ — حدثنا الحسن بن عليّ أخبرنا أبو أسامة عن أسامة بن زيد عن عطاء قال حدثني جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « كلُّ عَرَفَةَ مَوْقِفٌ وكلُّ مَنَى مَنَحَرٌّ وكلُّ الْمُزْدَلِفَةِ مَوْقِفٌ وكلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ طَرِيقٌ وَمَنَحَرٌّ » .

١٩٢٢ — حدثنا ابن كثير أنبأنا سفيان عن أبي إسحاق عن عمر بن ميمون قال قال عمر بن الخطاب « كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ لَا يُفِيضُونَ حَتَّى يَرَوْا الشَّمْسَ عَلَى ثَبِيرٍ ، فَخَالَفَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَفَعَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ » .

— ابن التين وحد منى من وادى محسر إلى العقبة (في رحالك) المراد بالرحال المنازل : قال أهل اللغة : رحل الرجل منزله سواء كان من حجر أو مدر أو شعر أو وبر . والحديث سكنت عنه المنذرى .

(قال كل عرفة) أى أجزائها ومواضعها ووجوه جبالها (موقوف) أى موضع وقوف للحج (وكل منى منحر) أى موضع نحر وذبح للهدايا المتعلقة بالحج (وكل المزدلفة موقف) أى لوقوف صبح العيد (وكل فجاج مكة) بكسر الفاء جمع فج وهو الطريق الواسع (طريق ومنحر) أى يجوز دخول مكة من جميع طرقها وإن كان الدخول من ثنية كداء أفضل ، ويجوز النحر فى جميع نواحيها لأنها من الحرم ، والمقصود فى الحرج . ذكره الطيبي . ويجوز ذبح جميع الهدايا فى أرض الحرم بالاتفاق ، إلا أن منى أفضل لدماء الحج ، ومكة لاسيما المروة لدماء العمرة ، ولعل هذا وجه تخصيصها بالذكر . كذا فى المراقبة والحديث سكنت عنه المنذرى .

(لا يفوضون) بضم أوله أى لا يدفعون من المزدلفة (على ثبير) بفتح المثانة —

٦٦ - باب التعجيل من جمع

١٩٢٣ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا سُفْيَانُ أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَزِيدَ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ : « أَنَا يَمِينُ قَدَمِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ الْمَزْدَلِفَةِ فِي ضَعْفَةِ أَهْلِهِ » .

١٩٢٤ - حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سُفْيَانُ أَخْبَرَنَا سَلَمَةُ بْنُ كَهَيْلٍ هُنَ الْحَسَنَ الْعُرَنِيَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « قَدَّمْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ الْمَزْدَلِفَةِ أَغْيَلَةً بَنَى عَبْدُ الْمُطَّلِبِ عَلَى حُرَمَاتِهِ ، فَجَعَلَ يَلْطَحُ أَخَاذَنَا

— وكسر الموحدة وسكون التحمية بعدها راء مهملة وهو جبل معروف بمكة ، وهو أعظم جبالها . والحديث فيه مشروعية الدفع من الموقف بالمزدلفة قبل طلوع الشمس عند الإسفار . وقد نقل الطبري الإجماع على أن من لم يقف فيها حتى طلعت الشمس فاته الوقوف .

قال ابن المنذر : وكان الشافعي ، وجمهور أهل العلم يقولون بظاهر هذا الحديث وما ورد في معناه ، وكان مالات يرى أن يدفع قبل الإسفار وهو مردود بالفصوص . كذا في نيل الأوطار : قال المنذري : وأخرجه البخاري والترمذي وابن ماجه .

(باب التعجيل من جمع)

(أنا من قدم) أى قدمه (ليلة المزدلفة) أى إلى منى (في ضعفة أهله) بفتحيتين جمع ضعيف أى من النساء والصبيان . قال الطيبي : يستحب تقديم الضعفة ليلا لئلا يتأذوا بالزحام . انتهى . والحديث أخرجه البخاري والترمذي وابن ماجه . قاله المنذري .

(أغيلة) بدل من الضمير في قدمنا . قال في النيل : منصوب على الاختصاص —

وَيَقُولُ : أَبَيْدِي لَا تَرْمُوا الْجُرَّةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ .
 قَالَ أَبُو دَاوُدَ : اللَّطْحُ الضَّرْبُ اللَّيِّنُ .

١٩٢٥ — حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ أَخْبَرَنَا
 حَمْزَةُ الزِّيَّاتُ عَنْ حَبِيبٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَدِّمُ ضَعْفَاءَ أَهْلِهِ بِفِلَسٍ وَيَأْمُرُهُمْ — يَعْنِي لَا يَرْمُونَ الْجُرَّةَ —
 حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ » .

— أو على النذب . قال في النهاية : تصغير أغملة بسكون الغين وكسر اللام : جمع
 غلام وهو جائز في القياس ، ولم يرد في جمع الغلام أغملة وإنما ورد غلمة بكسر
 الغين والمراد بالأغملة الصبيان ، ولذلك صفرهم (على حررات) بضم الحاء المهملة
 والميم جمع الحر وحر جمع لحر (لجمع) النبي صلى الله عليه وسلم (يلطخ) بفتح
 الياء التحتية والطاء المهملة وبعدها حاء مهملة . قال الجوهرى : اللطخ : الضرب
 اللين على الظهر يبطن الكف انتهى . أى يضرب بيده ضرباً خفيفاً ، وإنما
 فعل ذلك ملاطفة لهم (أخذنا) جمع نخذ (ويقول أبيد) بضم الهمزة وفتح
 الباء الموحدة وسكون ياء التصغير وبعدها نون مكسورة ثم ياء النسب المشددة ،
 كذا قال ابن رسلان في شرح السنن . وقال في النهاية : الأبيد بوزن الأعمى
 تصغيراً لابنا بوزن أعمى هو جمع ابن (حتى تطلع الشمس) استدلل بهذا من قال
 إن وقت رمى جمرة العقبة من بعد طلوع الشمس . قال المنذرى : وأخرجه النسائى
 وابن ماجه . والحسن العرنى بجلى كوفى ثقة واحتج به مسلم واستشهد به البخارى
 غير أن حديثه عن ابن عباس منقطع . وقال الإمام أحمد بن حنبل : الحسن
 العرنى لم يسمع من ابن عباس شيئاً . انتهى . والعرنى بضم الهمزة وفتح
 الراء المهملة .

(يقدم ضعفاء أهله) قال محمد في الموطأ : لا بأس أن يقدم الضعفة ويأمرهم —

١٩٢٦ - حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ هَبْدٍ اللَّهِ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ عَنْ الضَّحَّاكِ - يَعْنِي ابْنَ هُمَانَ - عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ هَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : « أُرْسِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَمٍّ سَلَمَةَ لَيْسَةَ الْفَجْرِ فَرَمَتْ الْجَمْرَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ ثُمَّ مَضَتْ فَأَفَاضَتْ وَكَانَ ذَلِكَ الْيَوْمُ الَّذِي

- وبؤكد عليهم أن لا يرموا الجمره حتى تطلع الشمس ، وهو قول أبي حنيفه والعامه من فقهاءنا انتهى . وقال القارى : وجوزه الشافعى بعد نصف الليل . وقال العيني : وقد اختلف السلف فى المبيت بالمزدلفه ، فذهب أبو حنيفه وأصحابه والثورى وأحمد وإسحاق وأبو ثور ومحمد بن إدريس فى أحد قوليه إلى وجوب المبيت بها وأنه ليس بركن ، فمن تركه فعليه الدم ؛ وعن الشافعى أنه سنة ، وهو قول مالك . وقال ابن خزيمة : هو ركن . قال المنذرى : وأخرجه النسائى وابن ماجه . وأخرج الترمذى من حديث مقسم عن ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم قدم ضعفة أهله ، وقال : لا ترموا الجمره حتى تطلع الشمس ، وقال حسن صحيح . ويمكن حمل هذه الأحاديث على الاستحباب جماعاً بين السنتين .

(عن عائشة) حديث عائشة أخرجه أيضاً الحاكم والبيهقى ورجاله رجال الصحيح (قبل الفجر) هذا مختص بالنساء فلا يصلح للتسك به على جواز الرى لغيرهن من هذا الوقت لورود الأدلة القاضية بخلاف ذلك ، ولكنه يجوز لمن بعث معهم من الضعفة كالعبيد والصبيان أن يرمى فى وقت رميهم كما سيأتى فى حديث أسماء . وأخرج أحمد من حديث ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم بعث به مع أهله إلى منى يوم النحر فرموا الجمره مع الفجر (فأفاضت) أى ذهبت لطواف الإفاضة ثم رجعت إلى منى (اليوم الذى) خبر كان أى يوم نوبتها -

يَكُونُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تَعْنَى عِنْدَهَا .

— كأنه إشارة إلى سبب استعجالها في الرمي والإفاضة (بمعنى) هو من تفسير أبي داود أو أحد رواته . قال المنذرى : قال البيهقى : وهذا إسناد صحيح لا غبار عليه ، وذكر ذلك عقيب حديث أبي داود .

قال الشافعى : فدل على أن خروجها بعد نصف الليل وقبل الفجر لأن رميها كان قبل الفجر لأنها لا تصلى الصبح بمكة إلا وقد رمت قبل الفجر بساعة ، ووافق الشافعى عطاء وطاوس فقالا ترمى قبل طلوع الفجر ، وقال مالك وغيره ترمى بعد الفجر ولا يجوز قبل ذلك . انتهى كلام المنذرى .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم

قال ابن عبد البر : كان الإمام أحمد يدفع حديث أم سلمة هذا ويضعفه ، قال ابن عبد البر : وأجمع المسلمون على أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما رماها ضحى ذلك اليوم ، وقال جابر : « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يرمى الجمرة ضحى يوم النحر وحده ، ورمى بعد ذلك بعد زوال الشمس » ، أخرجه مسلم ، وقال أبو داود : اختلفوا في رميها قبل طلوع الشمس ، فمن رماها قبل طلوع الشمس . يجزه ، وعليه الإعادة .

قال ابن عبد البر : وحجته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رماها بعد طلوع الشمس ، فما رماها قبل طلوع الشمس كان مخالفاً للسنة ، ولزمه إعادتها . قال : زعم ابن المنذر : أنه لا يعلم خلافاً فيمن رماها قبل طلوع الشمس وبعد الفجر أنه يجزئه . قال : ولو علمت أن في ذلك خلافاً لأوجب على فاعل ذلك الإعادة . قال : ولم يعلم قول الثورى ، يعنى أنه لا يجوز رميها إلا بعد طلوع الشمس ، وهو قول مجاهد وإبراهيم النخعى . فمقتضى مذهب ابن المنذر : أنه يجب الإعادة على من رماها قبل طلوع الشمس ، وحديث ابن عباس صريح فى توقيتها بطلوع الشمس ، وفعله صلى الله عليه وسلم متفق عليه بين الأمة ، فهذا فعله وهذا قوله ، وحديث أم سلمة قد أنكره الامام أحمد وضعفه .

١٩٢٧ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ خَلَادٍ الْبَاهِلِيُّ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ أَخْبَرَنِي نُجَيْبٌ عَنْ أَسْمَاءَ «أَنَّهَا رَمَتِ الْجُرَّةَ . قُلْتُ : إِنَّا [إِنَّمَا] رَمَيْنَا الْجُرَّةَ بِلَيْلٍ . قَالَتْ : إِنَّا كُنَّا نَصْنَعُ هَذَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .»

— (نخب) إسم الفاعل من الإخبار (أنها رمت الجرة) هذه جملة مجملة فسرناها ذلك النخب عن أسماء بقوله (قلت) القائل ذلك النخب (قالت) أسماء (إننا كنا نصنع هذا) وأخرج البخاري ومسلم من طريق عبد الله مولى أسماء عن أسماء أنها نزلت ليلة جمع عند المزدلفة فقامت تصلى فصلت ساعة ثم قالت يا بني هل غاب القمر؟ قلت لا، فصلت ساعة ثم قالت يا بني هل غاب القمر؟ قلت لا، فصلت ساعة ثم قالت يا بني هل غاب القمر؟ قلت نعم قالت فارتحلوا فارتحلنا —

= وقال مالك : لم يبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرخص لأحد في الرمي قبل طلوع الفجر .

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :

والحديث الذي أشار إليه هو ما في الصحيحين عن عبد الله مولى أسماء أنها نزلت ليلة جمع عند المزدلفة ، فقامت تصلى فصلت ساعة ، ثم قالت : يا بني ، هل غاب القمر؟ قلت : نعم ، قالت . فارتحلوا ، فارتحلنا ، فضينا حتى رمت الجرة ، ثم رجعت ، فصلت الصبح في منزلها ، فقلت لها : يا هنتاه ، ما أرانا إلا قد غاسنا؟ قالت : يا بني ، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن للظن - وفي لفظ لمسلم - : لظنه . وليس في هذا دليل على جواز رميها بعد نصف الليل ، فإن القمر يتأخر في الليلة العاشرة إلى قبيل الفجر ، وقد ذهب أسماء بعد غيابها من مزدلفة إلى منى ، فلعلها وصلت مع الفجر أو بعده ، فهي واقعة عين ، ومع هذا فهي رخصة للظن ، وإن دلت على تقدم الرمي ، فإنما تدل على الرمي بعد طلوع الفجر ، وهذا قول أحمد في رواية ، واختيار بن المنذر ، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وأصحابهما .

١٩٢٨ — حدثنا محمد بن كثير أنبأنا [حدثنا] سُفْيَانُ حَدَّثَنِى أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ : « أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَرْمُوا بِمِثْلِ حَصَى اخْتِذَفَ فَأَوْضَعَ فِي وَادِي مُحَسَّرٍ » .

— ومضيفنا حتى رمت الجرة ثم رجعت فصلت الصبح في منزلها فقلت لها يا هنتاه ما أرانا إلا قد غلسنا ، قالت : يا بنى إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن للظعن انتهى . وفي هذا الحديث دليل على أنه يجوز للنساء الرمي لجرة العقبة في النصف الأخير من الليل . واستدل به بعضهم على إسقاط المرور بالمشعر عن الظمينة . ولا دلالة فيه على ذلك ، لأن غاية ما فيه السكوت عن المرور بالمشعر ، وقد ثبت في صحيح البخارى وغيره عن ابن عمر أنه كان يقدم ضمفة أهله فيقفون عند المشعر الحرام بالمزدلفة ليليل ثم يقدمون منى لصلاة الفجر ويرمون . قاله الشوكانى . قال المنذرى : وأخرجه النسائى وقال فيه عن عطاء أن مولى لأسماء أخبره . وأخرج البخارى ومسلم معناه أتم منه من رواية عبد الله مولى أسماء عنها . — (بمثل حصى الخذف) أى بقدره في الصفر وتقدم تفسيره (فأوضع) أى أسرع السير بإبله ، يقال : وضع البعير وأوضعه راكبه : أى أسرع به السير (وادى محسر) اسم فاعل من التحسير . قال الأزرقى وهو خمسمائة ذراع وخمسة وأربعون ذراعاً ، وإنما شرع الإسراع فيه ، لأن العرب كانوا يقفون فيه ، ويذكرون مفاخر آبائهم ، فاستحب الشارع مخالفتهم . والحديث فيه دليل على مشروعية الإسراع بالمشى في وادى محسر . قال المنذرى : وأخرجه النسائى وابن ماجه .

٦٧ - باب يوم الحج الأكبر

١٩٢٩ - حدثنا مؤمل بن الفضل أخبرنا الوليد أخبرنا هشام

- يعني ابن الغار - أخبرنا نافع عن ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف يوم النحر بين الجمرات في الحجة التي حج فقال : أي يوم هذا ؟ قالوا : يوم النحر . قال : هذا يوم الحج الأكبر . »

(باب يوم الحج الأكبر)

اختلفوا فيه على خمسة أقوال ، قيل هو يوم النحر ، وقيل هو يوم عرفة ، وقيل هو أيام الحج كلها كقولهم يوم الجمل ويوم صفين ونحوه ، وقيل الأكبر القران والأصغر الأفراد ، وقيل هو حج أبي بكر الصديق رضى الله عنه ذكره القسطلاني (قال هذا يوم الحج الأكبر) قال تعالى : ﴿ وأذان من الله ورسوله إلى الناس ﴾ أى لإعلام ﴿ يوم الحج الأكبر ﴾ أن الله برىء من المشركين ورسوله قال البيضاوى : أى يوم العيد لأن فيه تمام الحج معظم أفعاله ولأن الإعلام كان فيه . ووصف الحج بالأكبر لأن العمرة الحج الأصغر أو لأن المراد بالحج ما يقع في ذلك اليوم من أعماله فإنه أكبر من باقى الأعمال كذا في المرقاة . قال المذرى : وأخرجه ابن ماجه والبخارى تعليقا .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

والقرآن قد صرح بأن الأذان يوم الحج الأكبر ، ولا خلاف أن النداء بذلك إنما وقع يوم النحر بمنى ، فهذا دليل قاطع على أن يوم الحج الأكبر يوم النحر . وذهب عمر بن الخطاب وابنه عبد الله والشافعى إلى أنه يوم عرفة .

وقيل : أيام الحج كلها ، فعبّر عن الأيام باليوم ، كما قالوا : يوم الجمل ، ويوم صفين ، قاله الثورى . والصواب القول الأول .

١٩٣٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى بْنِ فَارِسٍ أَنَّ الْحَكَمَ بْنَ نَافِيعٍ حَدَّثَهُمْ أَنبَاءَنَا [حَدَّثَنَا] شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ « بَعَثَنِي أَبُو بَكْرٍ فِي مَنْ يُؤَذِّنُ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَعْنَى أَنْ لَا يَحْجَّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ ، وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ ، وَيَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ يَوْمُ النَّحْرِ ، وَالْحَجُّ الْأَكْبَرُ الْحَجُّ » .

— (بعثني أبو بكر) سفة تسع من الهجرة ليحج بالناس (في) جملة رهط (من يؤذن) من التأذين أو الإيذان بمعنى الإعلام (يوم النحر) ظرف لقوله بعثني (لا يحج بعد العام) أي بعد هذا العام (مشرك) قال النووي : موافق لقول الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بِعَدَمِهِمْ هَذَا ﴾ والمراد بالمسجد الحرام هنا الحرم كله فلا يمكن مشرك من دخول الحرم بحال حتى لو جاء في رسالة أو أمر مهم لا يمكن من الدخول ولو دخل خفية ومرض ومات نبش وأخرج من الحرم (ولا يطوف بالبيت عريان) هذا إبطال لما كانت الجاهلية عليه من الطواف بالبيت عراة . واستدل به أصحاب الشافعي وغيرهم على أن الطواف يشترط له ستر العورة . قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم . وفي حديث البخاري ويوم الحج الأكبر يوم النحر ، وإنما قيل الأكبر من أجل قول الناس الحج الأصغر . وذكر البخاري ومسلم أن حميد بن عبد الرحمن كان يقول : يوم النحر يوم الحج الأكبر من أجل حديث أبي هريرة انتهى .

٦٨ - باب الأشهر الحرم

١٩٣١ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ فِي حَجَّتِهِ فَقَالَ : إِنَّ الزَّمَانَ قَدِ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ

(باب الأشهر الحرم)

(إن الزمان قد استدار كهيئته) أى دار على الترتيب الذى اختاره الله تعالى ووضعه يوم خلق السماوات والأرض ، وهو أن يكون كل عام اثني عشر شهراً وكل شهر ما بين تسعة وعشرين إلى ثلاثين يوماً ، وكانت العرب فى جاهليتهم يغيروا ذلك فجعلوا عاماً اثني عشر شهراً وهاماً ثلاثة عشر ، فإيهم كانوا ينسئون الحج فى كل عامين من شهر إلى شهر آخر بعده ، ويحملون الشهر الذى أنسأوه ملغى ، فتصير تلك السنة ثلاثة عشر وتتبدل أشهرها فيحملون الأشهر الحرم ويحرمون غيرها ، فأبطل الله تعالى ذلك وقرره على مداره الأصيل . فالسنة التى حج فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع هى السنة التى وصل ذو الحجة إلى موضعه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إن الزمان قد استدار يعنى أمر الله تعالى أن يكون ذو الحجة فى هذا الوقت فاحفظوه ، واجعلوا الحج فى هذا الوقت ، ولا تبدلوا شهراً بشهر كعادة أهل الجاهلية . كذا فى شرح المشكاة .

وقال الإمام الحافظ الخطاى فى المعالم : معنى هذا الكلام أن العرب فى الجاهلية كانت قد بدلت أشهر الحرام وقدمت وأخرت أوقاتها من أجل النسيء الذى كانوا يفعلونه وهو ما ذكر الله سبحانه فى كتابه فقال : ﴿ إِنَّمَا النِّسْيَاءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحَلِّينَهُ عَاماً وَيُحَرِّمُونَهُ عَاماً ﴾ الآية ومعنى —

شَهْرًا ، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ : ثَلَاثُ مَقَوِّلِيَّاتٍ ذُو الْقِعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمَحَرَّمُ وَرَجَبُ مُضَرَ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ .

— النسيء تأخير رجب إلى شعبان والحرم إلى صفر ، وأصله مأخوذ من نسات الشيء إذا أخرته ، ومنه النسيئة في البيع ، وكان من جملة ما يعتقدونه من الدين تعظيم هذه الأشهر الحرم وكانوا يتعرجون فيها عن القتال وسفك الدماء ويأمن بعضهم بعضاً إلى أن تفسر هذه الأشهر ويخرجوا إلى أشهر الحل ، فكان أكثرهم يتمسكون بذلك فلا يستحلون القتال فيها ، وكان قبائل منهم يستبجحونها فإذا قاتلوا في شهر حرام حرموا مكانه شهراً آخر من أشهر الحل فيقولون نسانا الشهر ، واستمر ذلك بهم حتى اختلط ذلك عابهم وخرج حسابه من أيديهم فكانوا ربما يحجون في بعض السنن في شهر ويحجون من قابل في شهر غيره إلى أن كان العام الذي حج فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فصادف حجهم شهر الحج المشروع وهو ذو الحجة فوقف بعرفة اليوم التاسع منه ، ثم خطبهم فأعلمهم أن أشهر الحج قد تناسخت باستدارة الزمان ، وعاد الأمر إلى الأصل الذي وضع الله حساب الأشهر عليه يوم خلق السماوات والأرض ، وأمرهم بالمحافظة عليه لئلا يتبدل أو يتغير فيما يستأنف من الأيام . فهذا تفسيره ومعناه انتهى كلامه (السنة اثنا عشر) جملة مستأنفة مبينة للأجملة الأولى . قاله الطيبي (منها أربعة حرم) قال تعالى : ﴿ فَلَا تَظْلَمُوا فِيهِمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾ أي بهتك حرمتها وارتكاب حرامها ، والجمهور على أن حرمة المقاتلة فيها منسوخة ، ويؤيد النسخ ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه حاصر الطائف وغزا هوازن بحدين في شوال وذى القعدة (ثلاث) أي ليالي (متواليات) أي متتابعات اعتبر ابتداء الشهر من الليالي لحذفت التاء قاله الطيبي (ورجب مضر) إنما أضاف الشهر إلى مضر لأنها تشدد في تحريم رجب ، وتحافظ على ذلك أشد من محافظة سائر

١٩٣٢ — حدثنا محمد بن يحيى بن فياض أخبرنا عبد الوهاب
أخبرنا أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين عن ابن أبي بكرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم بمعناه .

— العرب ، فأضيف الشهر إليهم بهذا المعنى (الذى بين جمادى وشعبان) فقد
يحتمل أن يكون ذلك على معنى تأكيد البيان كما قال في أسنان الصدقة . فإذا لم
يكن ابنة نخاض فابن لبون ذكر ، ومعلوم أن ابن اللبون لا يكون إلا ذكراً ،
ويحتمل أن يكون إنما قال ذلك من أجل أنهم قد كانوا نسوا رجلاً وحولوه
عن موضعه وسماوا به بمض الشهور الآخر ، فنحولوه اسمه ، فبين لهم أن رجلاً هذا
الشهر الذى بين جمادى وشعبان لا ما كانوا يسمونه رجلاً على حساب النسب
قاله الخطاى : والحديث سكت عنه المنذرى .

(عن ابن أبي بكرة) إثبات واسطة ابن أبي بكرة في هذا الحديث ، أى
حديث محمد بن يحيى بن فياض صحيح . قال للزى في الأطراف : حديث أن
النبي صلى الله عليه وسلم خطب في حجته فقال : إن الزمان قد استدار الحديث
أخرجه أبو داود في الحج عن محمد بن يحيى بن فياض عن عبد الوهاب الثقفى عن
أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين عن ابن أبي بكرة عن أبيه به ، ورواه
إسماعيل بن علية عن أيوب عن محمد بن سيرين عن ابن أبي بكرة وسيأتى انتهى .
وقال المنذرى : محمد بن سيرين عن ابن أبي بكرة هو عبد الرحمن عن ابن أبي بكرة
انتهى . وأما زيادة ابن أبي بكرة بين محمد وأبى بكرة في حديث مسدد عن
إسماعيل عن أيوب عن محمد المتقدم فقد وجدت في بعض نسخ السنن دون بعض
والصحيح إسقاط هذه الزيادة في حديث مسدد . وهكذا بحذف إسقاط واسطة
ابن أبي بكرة في تحفة الأشراف في ترجمة مسدد عن إسماعيل بن علية عن أيوب
عن محمد بن سيرين عن ابن أبي بكرة .

قال أبو داود: وسماء ابن عون فقال عن عبد الرحمن بن أبي بكر
من أبي بكر في هذا الحديث .

٦٩ - باب من لم يدرك عرفة

١٩٣٣ - حدثنا محمد بن كثير أنبأنا سفيان حدثني بكير بن عطاء
عن عبد الرحمن بن يعمر الديلي قال « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو
يعرفه ، فجاء ناس أو نفر من أهل نجد ، فأمرُوا رجلاً فنادى رسول الله
صلى الله عليه وسلم كيف الحج ؟ فأمر رجلاً فنادى : الحج الحج يوم عرفة من
جاء قبل صلاة الصبح من ليلة جمع فتم حجه ، أيام منى ثلاثة فمن تعجل

— وقال المنذرى : محمد هو ابن سيرين عن أبي بكر هكذا في النسختين من
المنذرى (وسماء ابن عون) حديث ابن عون رواه البخارى فى كتاب العلم عن
مسدد عن بشر بن الفضل عن ابن عون عن محمد بن سيرين عن عبد الرحمن بن
أبي بكر ، وأخرجه مسلم فى الدييات من طريق حماد بن مسعدة عن ابن عون .
قاله المزى فى الأطراف . قال المنذرى : وحديث محمد بن سيرين عن ابن أبي بكر
عن أبيه أخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه مختصراً ومطولاً .
(باب من لم يدرك عرفة)

(عن عبد الرحمن بن يعمر) غير منصرف وهو بفتح الياء تحتها نقطتان
وفتح الميم ويضم (الديلى) بكسر الدال وسكون التحتانية (فنادى) ذلك الرجل
(رسول الله) مفعول نادى (فأمر) النبي صلى الله عليه وسلم (فنادى) المادى
بأمر النبي صلى الله عليه وسلم (الحج الحج يوم عرفة) قال الشيخ عز الدين بن
عبد السلام : تقديره إدراك الحج وقوف عرفة . وفى المرقاة : أى ملاك الحج
ومعظم أركانه وقوف عرفة لأنه بفوت بفواته (من جاء قبل صلاة الصبح) فيه —

فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ . قَالَ : ثُمَّ أُرْزِفَ رَجُلًا خَلْفَهُ فَجَعَلَ يُنَادِي بِذَلِكَ .

— رد على من زعم أن الوقوف يفوت بغروب الشمس يوم عرفة ، ومن زعم أن وقته يمتد إلى ما بعد الفجر إلى طلوع الشمس (من ليلة جمع) أى ولو من ليلة المزدلفة وهى العيد ، ولفظ الترمذى : الحج عرفة من أدرك عرفة ليلة جمع قبل طلوع الفجر (فتم حجه) أى لم يفته وأمن من الفساد إذا لم يجامع قبل الوقوف ، وأما إذا فاتته الوقوف حتى أدركه الفجر وجب عليه أن يتحلل بأفعال العمرة ويحرم عليه استدامة إحرامه إلى قابل كما نقل الإجماع فى ذلك إلا رواية عن مالك فإن استدام إحرامه إلى قابل لم يحرزته الحج (أيام منى ثلاثة) مرفوع على الابتداء وخبره قوله ثلاثة وهى الأيام المددوات وأيام التشريق وأيام رمى الجمار ، وهى الثلاثة التى بعد يوم النحر وليس يوم النحر منها لإجماع الفاس على أنه لا يجوز النفر يوم ثانى النحر ، ولو كان يوم النحر من الثلاث لجاز أن ينفر من شاء فى ثانيه . قاله الشوكانى (فمن تعجل) أى استعجل بالنفر أى الخروج من منى (فى يومين) أى اليومين الأخيرين من أيام التشريق فنفر فى اليوم الثانى منها بعد رمى جماره (فلا إثم عليه) بالتعجيل (ومن تأخر) عن النفر فى اليوم الثانى من أيام التشريق إلى اليوم الثالث حتى بات ليلة الثالث ورمى يوم الثالث جماره . وقيل المعنى ومن تأخر عن الثالث إلى الرابع ولم ينفر مع العامة . قاله الشوكانى . وسقط عنه مبيت الليلة الثالثة ورمى اليوم الثالث ولادم عليه . وتعجل جاء لازماً ومتعمدا وهذا لازم لمقابلة قوله ومن تأخر (فلا إثم عليه) وهو أفضل لسكون العمل فيه أكمل لعمله صلى الله عليه وسلم وقد ذكر أهل التفسير أن أهل الجاهلية كانوا فئتين إحداها ترى المتعجل آثماً وأخرى ترى المتأخر آثماً ، فورد التنزيل بنفى الحرج عنهما ودل فعله عليه الصلاة والسلام على بيان الأفضل منهما كذا —

قال أبو داود : وكذلك رواه مهزبان عن سفيان قال : الحجُّ الحجُّ مرتين . ورواه يحيى بن سعيد القطان عن سفيان قال الحجُّ مرة .

١٩٣٤ — حدثنا مسدد أخبرنا يحيى عن إسماعيل أخبرنا عامر أخبرني عروة بن مضر الطائي قال : « أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالموقف - بمعنى يجمع قلت : جئت يا رسول الله من جبل [جبل طى] أكلت مطيقي وأنعمت نفسي والله ما تركت من جبل [جبل] إلا وقفت عليه ، فهل لي من حج ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أدرك معنا هذه الصلاة ، وأتى عرفات قبل ذلك ليلاً أو نهراً ، فقد تمَّ حجه وقضى نفسه » .

في المراقبة . وقال الزرقاني في شرح الموطأ ، أيام التشريق هي ثلاثة أيام بعد يوم النحر أولها اليوم الحادى عشر من ذى الحجة وهو قول ابن عمر وابن عباس والحسن وعطاء ومجاهد وقتادة وهو مذهب الشافعى . وقيل إن الأيام المعدودات يوم النحر ويومان بعده ، وهو قول على بن أبى طالب ويروى عن ابن عمر أيضاً وهو مذهب أبى حنيفة . وقال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى ابن ماجه . وأخرجه الترمذى من حديث سفيان بن عيينة عن سفيان الثورى ، وذكر أن سفيان بن عيينة قال وهذا أجود حديث رواه سفيان الثورى .

(ابن مضر) بضم الميم وفتح الضاد المعجمة وتشديد الراء المسكورة ثم سين مهملة (يجمع) أى بالمزدلفة (من جبل طى) هما جبل سلمى وجبل أجا . قاله المنذرى : وطفى بفتح الطاء وتشديد الياء بعدها همزة (أكلت مطيقي) —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقال على بن الدينى : عروة بن مضر لم يرو عنه غير الشعبي .

— أى أعييت دابتي (من حبل) بفتح الحاء المهملة وإسكان الموحدة أحد حبال الرمل وهو ما اجتمع فاستطال وارتفع . قاله الجوهري (هذه الصلاة) يعنى صلاة الفجر بمزدلفة . قال الخطابي . وظاهر قوله من أدرك معنا هذه الصلاة شرط لا يصح إلا بشهوده جميعاً . وقد قال به غير واحد من أعيان أهل العلم قال علقمة والشعبي والنخعي : إذا فاته جمع ولم يقف به فقد فات الحج ويحمل إحرامه عمره ، ومن تابعهم على ذلك أبو عبد الرحمن الشافعي ، وإليه ذهب ابن خزيمة وابن جرير الطبري واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ فاذكروا الله عند المشعر الحرام ﴾ وهذا نص والأمر على الوجوب فتركه لا يجوز بوجه . وقال أكثر الفقهاء إن فاته المبيت بالمزدلفة والوقوف بها أجزاءه وعليه دم انتهى كلامه (ليلاً أو نهاراً) تمسك بهذا أحمد بن حنبل فقال وقت الوقوف لا يختص بما بعد الزوال بل وقته ما بين طلوع الفجر يوم عرفة وطلوعه يوم العيد لأن لفظ الليل والنهار مطابقان وأجاب الجمهور عن الحديث بأن المراد بالنهار ما بعد الزوال بدليل أنه صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين بعده لم يقفوا إلا بعد الزوال ولم ينقل عن أحد أنه وقف قبله فكأنهم جعلوا هذا الفعل مقيداً لذلك المطلق (فقد تم حجه) فاعل تم . قال الخطابي : يريد به معظم الحج وهو الوقوف لأنه هو الذى يخاف عليه الفوات فأما طواف الزيارة فلا يخشى فواته وهذا كقوله « الحج عرفه » أى معظم الحج هو الوقوف (وقضى) ذلك الحاج (تفقه) مفعول قضى قيل المراد به أنه أتى بما عليه من المناسك ، والمشهور أن التفقه ما يصنعه الحرم عند حله من تقصير شعر أو حلقه وحلق العانة ونتف الإبط وغيره من خصال الفطرة ، ويدخل فى ضمن ذلك نحر البدن وقضاء جميع المناسك لأنه لا يقضى التفقه إلا بعد ذلك . وأصل التفقه الوسخ والقذر .

قال الخطابي : فى هذا الحديث من الفقه أن من وقف بعرفات وقفة بعد —

— الزوال من يوم عرفة إلى أن يطلع الفجر من يوم الفجر فقد أدرك الحج وقال أصحاب مالک : النهار تبع الليل في الوقوف فمن لم يقف بعرفة حتى تغرب الشمس فقد فاتته الحج وعليه حج من قابل . وروى عن الحسن أنه قال عليه هدى من الإبل وحجة تامة ، وقال أكثر الفقهاء : من صدر يوم عرفة قبل غروب الشمس فعليه دم وحجة تامة ، كذلك قال عطاء وسفيان الثوري وأبو حنيفة وأصحابه ، وهو قول الشافعي وأحمد بن حنبل . وقال مالک والشافعي : فمن دفع من عرفة قبل غروب الشمس ثم رجع إليها قبل طلوع الفجر فلا شيء عليه . وقال أبو حنيفة وأصحابه : إذا رجع بعد غروب الشمس ووقف لم يسقط عنه الدم . انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : حسن صحيح . هذا آخر كلامه . قال على بن المدينى : عروة بن مضر لم يرو عنه الشعبي انتهى كلامه .

قلت : عامر هو الشعبي وهو يقول أخبرني عروة بن المضر فسكيف يقال عروة بن مضر لم يرو عنه الشعبي . والحديث أخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم والدارقطنى وصححه الحاكم والدارقطنى والقاضى أبو بكر بن العربى على شرطهما كذا فى الشرح

٧٠ — باب النزول بمعى

١٩٣٥ — حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا عبد الرزاق أنبأنا معمر عن حميد الأعرج عن محمد بن إبراهيم التيمي عن عبد الرحمن بن معاذ عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال : « خطب النبي صلى الله عليه وسلم الناس بمعى ونزلهم منازلهم ، فقال : لينزل المهاجرون ههنا ، وأشار إلى ميمنة القبلة ، والأنصار ههنا ، وأشار إلى ميسرة القبلة ، ثم لينزل الناس حولهم » .

(باب النزول بمعى)

(ونزلهم) من التنزيل (وأشار) النبي صلى الله عليه وسلم (إلى ميمنة القبلة) أى جانب اليمين من القبلة (إلى ميسرة القبلة) أى جانب اليسار من القبلة بحيث لو وقفت فى منى مولياً ظهر لك إلى منى ، وجهات القبلة تلقاء وجهك فأى مكان وقع جانبك اليمين فهو يمين القبلة ، وما كان جانبك اليسار فهو يسار القبلة (ثم لينزل الناس حولهم) أى حول المهاجرين والأنصار . وهذا المعنى يفهم من لفظ الحديث لكن حديث عبد الرحمن بن معاذ الآتى فى باب ما يذكر الإمام فى خطبته يفسر هذا الحديث تفسيراً واضحاً لا يبقى فيه خفاء . فالمعنى أشار إلى ميمنة القبلة ، أى إلى مقدم مسجد منى ، وأشار إلى ميسرة القبلة أى إلى وراء مسجد منى ، وهذا المعنى هو المتعين . والحديث سكت عنه المنذرى .

٧١ - باب أى يوم يخطب بمنى

١٩٣٦ - حدثنا محمد بن العلاء أخبرنا ابن المبارك عن إبراهيم بن نافع عن ابن أبي نجيح عن أبيه عن رجلين من بني بكر قالوا « رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب بين أوسط أيام التشريق ونحن عند راحلته وهي خطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي خطب بمنى » .

١٩٣٧ - حدثنا محمد بن بشار أخبرنا أبو عاصم أخبرنا ربيعه بن عبد الرحمن بن حصين [حصن] حدثني جدتي سراء بنت نهبان - وكانت ربة بيت في الجاهلية - قالت « خطبنا النبي صلى الله عليه وسلم

(باب أى يوم يخطب بمنى)

(عن رجلين من بني بكر) والحديث سكت عنه أبو داود والمنذرى والحافظ في التلخيص ورجاله رجال الصحيح (يخطب بين) أى فى (أوسط أيام التشريق) هو اليوم الثانى من أيام التشريق (وهى) أى خطبته صلى الله عليه وسلم فى ثانى عشر ذى الحجة (التى يخطب بمنى) يوم النحر عاشر ذى الحجة ، فالخطبتان فى يوم النحر وفى ثالث النحر متحدتان فى المعنى ، وهو تعليم أحكام المناسك وغير ذلك ، وسيجىء بيان أنه كم يستحب من الخطب فى الحج فى آخر أبواب الخطب .

(سراء) بفتح السين المهملة وتشديد الراء والمد وقيل القصر (بنت نهبان) الغنوية صحابية لها حديث واحد . قاله صاحب التقریب : والحديث سكت عنه أبو داود والمنذرى وقال فى مجمع الزوائد : رجاله ثقات (وكانت ربة بيت) أى -

يَوْمَ الرُّؤُوسِ فَقَالَ : أَيْ يَوْمٍ هَذَا ؟ قُلْنَا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ . قَالَ : أَلَيْسَ
أَوْسَطُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَكَذَلِكَ قَالَ عُمُ أَبِي حُرَّةَ الرَّقَاشِيِّ وَأَنَّهُ خَطَبَ أَوْسَطَ
أَيَّامِ التَّشْرِيقِ .

— صاحبة بيت يكون فيه الأصنام (يوم الرؤوس) بضم الراء والمهمزة بعدها ، وهو
اليوم الثاني من أيام التشريق ، سمي بذلك لأنهم كانوا يأكلون فيه رؤوس
الأضاحي . قال إمام الفن جاد الله الزنجشري في أساس البلاغة : أهل مكة
يسمون يوم القر يوم الرؤوس لأنهم يأكلون فيه رؤوس الأضاحي انتهى .
وهذا من ألفاظ الجاز ولذا لم يذكره أصحاب اللغة كصاحب المصباح والقاموس
واللسان وغيرهم .

وأما يوم القر فقال في المصباح قيل اليوم الأول من أيام التشريق يوم القر
لأن الناس يقرون في منى (أى يوم هذا) سأل عنه وهو عالم به لتكون الخطبة
أوقع في قلوبهم وأثبت (الله ورسوله أعلم) هذا من حسن الأدب في الجواب
للأكابر والاعتراف بالجهل ، ولعلمهم قالوا ذلك لأنهم ظنوا أنه سيمسّمه بغير
اسمه كما وقع في حديث أبي بكر (عم أبي حرة) بضم الحاء المهملة وتشديد الراء ،
واسم أبي حرة حنيفة . وقيل حكيم (الرقاشي) بفتح الراء وتخفيف القاف وبعد
الألف شين معجمة .

٧٢ - باب من قال خطب يوم النحر

١٩٣٨ - حدثنا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ أَخْبَرَنَا عِكْرِمَةُ حَدَّثَنِي الْهَرْمَسِيُّ بْنُ زِيَادٍ الْبَاهِلِيُّ قَالَ « رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ النَّاسَ عَلَى نَاقَتِهِ الْمَضْبَاءَ يَوْمَ الْأُضْحَى بِمَعْنَى . »

١٩٣٩ - حدثنا مُؤَمَّلٌ - يَعْنِي ابْنَ الْفَضْلِ الْحَرَّانِيَّ أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ أَخْبَرَنَا ابْنُ جَابِرٍ أَخْبَرَنَا سُلَيْمُ بْنُ عَامِرٍ السَّكَلَاكِيُّ سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ يَقُولُ « سَمِعْتُ خُطْبَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْنَى يَوْمَ النَّحْرِ . »

(باب من قال خطب يوم النحر)

(المضباء) هي مقطوعة الأذن . قال الأصمعي : كل قطع في الأذن جددع ، فإن جاوز الربع فهي مضباء . وقال أبو عبيد : إن المضباء التي قطع نصف أذنها فما فوق . وقال الخليل : هي مشقوقه الأذن . قال الحربي : الحديث يدل على أن المضباء اسم لها وإن كانت مضباء الأذن فقد جعل اسمها هذا (يوم الأضحى بمعنى) وهذه هي الخطبة الثالثة بعد صلاة الظهر فلمها ليعلم الناس بها البيت والرمي في أيام التشريق وغير ذلك مما بين أيديهم كذا في نيل الأوطار . قال المنذرى : وأخرجه النسائي .

(بمعنى يوم النحر) فيه دليل واضح على مشروعية الخطبة في يوم النحر ، والحديث سكت عنه المنذرى ورجال إسناده ثقات .

٧٣ — باب أى وقت يخطب يوم النحر

١٩٤٠ — حدثنا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ الدَّمَشَقِيُّ أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ عَنْ هِلَالِ بْنِ عَامِرٍ الْمُزَنِيِّ حَدَّثَنِي رَافِعُ بْنُ عَمْرِو الْمُزَنِيِّ قَالَ : « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ النَّاسَ بِمِنَى حِينَ ارْتَفَعَ الضُّحَى عَلَى بَغْلَةِ شَهْبَاءَ وَعَلَى رُضَى اللَّهِ عَنْهُ يُعَبِّرُ عَنْهُ وَالنَّاسُ بَيْنَ قَائِمٍ وَقَاعِدٍ » .

(باب أى وقت يخطب يوم النحر)

(رافع بن عمرو المزني) نسبة إلى قبيلة مزينة بضم الميم وفتح الزاي (يخطب الناس بمنى) أى أول النحر بقريظة قوله (حين ارتفع الضحى على بغلة شهباء) أى ببيضاء يخالطها قاييل سواد . ولا ينافيه حديث قدامة : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يرى الجمرة يوم النحر على ناقه شهباء (وعلى رضى الله عنه يعبر عنه) من التعبير أى يبالغ حديثه من هو بعيد من النبي صلى الله عليه وسلم ، فهو رضى الله عنه وقف حيث يبالغه صوت النبي صلى الله عليه وسلم ويفهمه فيبلغه للناس ويفهمهم من غير زيادة وتقصان (والناس بين قائم وقاعد) أى بعضهم قاعدون وبعضهم قائمون وهم كثيرون حيث بلغوا مائة ألف وثلاثين ألفاً . كذا في المرقاة واعلم أن حديث الهرماس بن زياد وأبى أمامة وغيره يدل على مشروعية الخطبة في يوم النحر وهو يرد على من زعم أن يوم النحر لا خطبة فيه للحاج وأن هذه الأحاديث إنما هو من قبيل الوصايا العامة لا أنه خطبة من شعار الحج .

ووجه الرد أن الرواة سموها خطبة كما سموا التي وقعت بعرفات خطبة وقد اتفق على مشروعية الخطبة بعرفات ولا دليل على ذلك إلا ما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه خطب بعرفات . والقائلون بعدم مشروعية الخطبة يوم النحر هم المالكية والحنفية . وقالوا خطب الحج سابع ذى الحجة ويوم عرفة وثانى يوم —

— النحر ووافقهم الشافعي إلا أنه قال بدل ثاني النحر ثالثه وزاد خطبة رابعة وهي يوم النحر قال وبالناس إليها حاجة ليعلموا أعمال ذلك اليوم من الرمي والذبح والخلق والطواف واستدل بالأحاديث الواردة في ذلك .

وتعقبه الطحاوي : بأن الخطبة المذكورة يوم النحر ليست من معاملات الحج لأنه لم يذكر فيها شيئاً من أعمال الحج وإنما ذكر وصايا عامة . قال ولم يقل أحد أنه علمهم فيها شيئاً مما يتعلق بالحج يوم النحر فعرفنا أنها لم تقصد لأجل الحج . وقال ابن القصار : إنما فعل ذلك من أجل تبليغ ما ذكره لكثرة الجمع الذي اجتمع من أقاصى الدنيا فظن الذي رآه أنه خطب قال وأما ما ذكره الشافعي أن بالناس حاجة إلى تعليمهم أسباب التحال المذكورة فليس بمتعين ، لأن الإمام يمكنه أن يعلمهم إياها بمكة أو يوم عرفة انتهى .

وأجيب بأنه صلى الله عليه وسلم نبه في الخطبة المذكورة على تعظيم يوم النحر وعلى تعظيم عشر ذي الحجة وعلى تعظيم بلد الحرام ، وقد جزم الصحابة بتسميتها خطبة فلا تلتفت إلى تأويل غيرهم . وما ذكره من إمكان تعليم ما ذكره — يوم عرفة بعكر عليه كونه يرى مشروعية الخطبة ثاني يوم النحر ، وكان يمكن أن يعلموا يوم التروية جميع ما يأتي بعده من أعمال الحج ، لكن لما كان في كل يوم أعمال ليست في غيره شرع تجديد التعليم بحسب تجدد الأسباب . وأما قول الطحاوي : فإنه لم يعلمهم شيئاً من أسباب التحال فيرده ما عند البخاري من حديث عمرو بن العاص أنه شهد النبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم النحر ، وذكر فيه السؤال عن تقديم بعض المفاسك . كذا في النيل . قال المنذرى : وأخرجه النسائي .

٧٤ - باب ما يذكر الإمام في خطبته بمنى

١٩٤١ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ مُحَمَّدٍ الْأَعْرَجِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُعَاذٍ التَّمِيمِيِّ قَالَ : « خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ بِمِنَى فَفَتَحَتْ أَسْمَاعُنَا حَتَّى كُنَّا نَسْمَعُ مَا يَقُولُ وَنَحْنُ فِي مَنَازِلِنَا ، فَطَفِقَ يُعَلِّمُهُمْ مَقَاسِيكَهُمْ حَتَّى بَلَغَ الْجَارَ فَوَضَعَ إصْبَعَيْهِ السَّبَّابَتَيْنِ [السَّبَّابَتَيْنِ فِي أُذُنَيْهِ] ثُمَّ قَالَ يَحْصَى الْخَلْدُفِ [الْخَلْدُفِ]

(باب ما يذكر الإمام في خطبته بمنى)

(ونحن بمنى) أيام منى أربعة أيام يوم النحر وثلاثة أيام بعده ، والأحاديث الأخر مصرحة بيوم النحر فيحمل المطلق على المقيد ويتعين يوم النحر (ففتحت أسماعنا) بضم الفاء الثانية وكسر الفوقية بعدها أى اتسع سمع أسماعنا وقوى ، من قولهم فارورة فتح بضم الفاء والتاء أى واسعة الرأس . قال الكسائى : ليس لها صمام وغلاف ، وهكذا صارت أسمائهم لما سمعوا صوت النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا من بركات صوته إذا سمعه المؤمن قوى سمعه واتسع مسلكه حتى صار يسمع الصوت من الأماكن البعيدة ويسمع الأصوات الخفية (ونحن في منازلنا) فيه دليل على أنهم لم يذهبوا السماع الخطيئة بل وقفوا في رحالمهم وهم يسمعونها ، ولعل هذا كان فيمن له عذر منعه عن الحضور لاستماعها وهو اللائق بحال الصحابة رضى الله عنهم (فطفق يعلمهم) هذا انتقال من التكلم إلى الغيبة وهو أسلوب من أساليب البلاغة مستحسن (حتى بلغ الجار) يعنى المكان الذى ترمى فيه الجمار ، والجار هى الحصى الصغار التى يرمى بها الجمرات (فوضع إصبعيه السبابتين) زاد فى نسخة لأبى داود : فى أذنيه ، وإنما فعل ذلك لئلا يكون أجمع لصوته فى إسماع خطبته ولهذا كان بلال يضع إصبعيه فى صماخى أذنيه فى الأذان -

ثُمَّ أَمَرَ الْمُهَاجِرِينَ فَتَزَلُّوا فِي مُقَدِّمِ الْمَسْجِدِ ، وَأَمَرَ الْأَنْصَارَ فَتَزَلُّوا مِنْ وَرَاءِ الْمَسْجِدِ ، ثُمَّ نَزَلَ النَّاسُ بَعْدَ ذَلِكَ .

— وعلى هذا في السلام تقديم وتأخير وتقديره فوضع إصبعيه السبابتين في أذنيه حتى بلغ الجمار (ثم قال) أى رمى . وفيه استعارة القول للفعل وهو كثير في السنة ، والمراد أنه وضع إحدى السبابتين على الأخرى ليريهما أنه يريد حصى الخذف . قاله الشوكاني . وقال في موضع آخر : يحتمل أن يكون المراد بالقول القول النفسى كما قال تعالى ﴿ وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ ﴾ ويكون المراد به هنا النية للرمى . قال أبو حيان : وتراكميب القول الست تدل على معنى الخفة والسرعة ، فلهذا عبر هنا بالقول (بحصى الخذف) بالخاء المهملة والذال المعجمة ، ويروى بالخاء والذال للمعجمتين . قال الشوكاني : والثاني هو الأصوب .

قال الجوهري في فصل الخاء المهملة : حذفته بالعصا أى رميته بها ، وفي فصل الخاء المعجمة الخذف الحصى الرمى به بالأصابع وقال الأزهري : حصى الخذف صفار مثل النوى يرمى بها بين إصبعين . قال الشافعي : حصى الخذف أصفر من الأمثلة طولا وعرضا ، ومنهم من قال بقدر الباقتا . وقال الذوى : بقدر النواة وكل هذه المقادير متقاربة لأن الخذف بالمعجمتين لا يكون إلا بالصغير (في مقدم المسجد) أى مسجد الخيف الذى بنى ، ولعل المراد بالمقدم الجهة (ثم نزل الناس) برفع الناس على أنه فاعل ، وفي نسخة من سنن أبي داود ، ثم نزل بتشديد الزاى كذا في النيل . قال المنذرى : وأخرجه النسائي .

٧٥ - باب يبيت بمكة ليالى منى

١٩٤٢ - حدثنا أبو بكر محمد بن خالد الباهلي أخبرنا يحيى بن ابن جريج حدثني [أخبرني] حرير، أو أبو حرير - الشك من يحيى - أنه سمع عبد الرحمن بن فروخ يسأل ابن عمر قال «إنا نتبائع [نبتاع] بأموال الناس فيأتى أحدنا مكة فيبيت على المال، فقال: أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فبات بمنى وظل» .

(باب يبيت بمكة ليالى منى)

(فبات بمنى وظل) ظل عطف على بات أى بات بمنى وظل بمنى، وظل وبات من الأفعال الناقصة موضوعتان لاقتران مضمون الجملة بوقتهما. فعنى ظل زيد سائراً كان زيد فى جميع النهار سائراً، فاقترن مضمون الجملة وهو سير زيد بجميع النهار مستغرقاً له. ومعنى بات زيد سائراً كان زيد فى جميع الليل سائراً، فاقترن مضمون الجملة أعنى سير زيد بجميع الليل مستغرقاً له. فعنى قول ابن عمر إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان فى جميع الليل والنهار مقباً بمنى أيام منى يعنى أنه لم يبيت بمكة أيام منى أصلاً ليلاً ولا نهاراً، وأما نحن فلم نسكن كذلك، فإن منا من كان يبيت بمكة أيام منى لضرورة داعية إلى بيعوته بها مثل حفظ المال وسقاية الحاج، فنحن نتبائع بأموال الناس فيأتى أحدنا مكة أيام منى فيبيت هناك من أجل حفظ المال الذى كسبنا نتبائع به، كما أن العباس رضى الله عنه يبيت بها من أجل سقايته وفقه الحديث أن للحاج رخصة فى بيتوته بمكة أيام منى إذا دعت إليها ضرورة وليست مقصورة على سقاية الحاج بل يعمها وغيرها من الضرورات كذا فى الشرح. وقال فى فمع الودود: يريد ابن عمر أن فعلكم يخالف السنة ومقتضى حديث العباس الآتى أنه لا إساءة -

١٩٤٣ — حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ نُسَيْرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ
عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَزَّ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمرَ قَالَ « اسْتَأْذَنَ الْعَبَّاسُ رَسُولَ اللَّهِ
صلى الله عليه وسلم أَنْ يَبْنِيَتْ بِمَكَّةَ لِيَالِي مَنَى مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ [سِقَايَةِ]
فَأُذِنَ لَهُ » .

— في المذخور في ترك المبيت انتهى . قال الخطابي : قد اختلف أهل العلم في المبيت
بمكة ليالي منى لحاجة من حفظ مال ونحوه ، فكان ابن عباس يقول لا بأس به
إذا كان للرجل متاع بمكة يخشى عليه إن بات بمنى . وقال أبو حنيفة وأصحابه :
لا شيء على من كان بمكة أيام منى إذا رمى الجمرة وقد أساء . وقال الشافعي :
ليست الرخصة في هذا إلا لأهل السقاية ، ومن مذهبه أن في الليلة درهماً وفي ليلتين
درهمين وفي ليال دم . وكان مالك يرى عليه في ليلة واحدة دمًا انتهى . والحديث
سكت عنه المنذرى .

(أن يبني بمكة ليالي منى من أجل سقايته) أى التى بالمسجد الحرام المأبوءة
من ماء زمزم المنسوب الشرب منها عقب طواف الإفاضة وغيره إذا لم يتيسر
الشرب من البئر للخلق الكثير وهى الآن بركة وكانت حياضاً في يد قصي ، ثم
منه لابنه عبد مناف ، ثم منه لابنه هاشم ، ثم منه لابنه عبد المطلب ، ثم منه لابنه
العباس ، ثم منه لابنه عبد الله ، ثم منه لابنه علي ، وهكذا إلى الآن لهم نواب
يقومون بها ، قالوا وهى لآل عباس أبداً (فأذن له) قال بعض العلماء : يجوز
لمن هو مشغول بالاستقاء من سقاية العباس لأجل الناس أن يترك المبيت بمنى
ليالي منى ويبني بمكة ولمن له عذر شديد أيضاً ، فلا يجوز ترك السقاة إلا بمذخر
ومع العذر ترتفع عنه الإساءة . وأما عند الشافعي فيجب المبيت في أكثر الليل .
ومن الأعذار الخوف على نفس أو مال أو ضياع مريض أو حصول رضى له —

٧٦ — باب الصلاة بمنى

١٩٤٤ — حدثنا مسدد « أن أبا معاوية وحفص بن غياث حدثاه [حدثناه] وحديث أبي معاوية أتم، عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن ابن يزيد قال : « صلى عثمان بمنى أربعاً ، فقال عبد الله : صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين ومع أبي بكر ركعتين ، ومع عمر ركعتين ، زاد عن حفص : ومع عثمان صدراً من إمارته ثم أتمها . زاد من ههنا عن أبي معاوية — ثم تفرقت بكم الطرق ، فلوددت أن لي من أربع ركعات ركعتين متبعتين . قال الأعمش : فحدثني معاوية بن قرة عن أشياخه أن عبد الله صلى أربعاً . قال فقيل له : عبت على عثمان ثم صليت أربعاً . قال : إخلاف ثمر . »

— يشق معه المبيت مشقة لا تحتمل عادة ، كذا في المراقبة . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .

(باب الصلاة بمنى)

أى فى بيان كمية الصلاة الرباعية فى منى هل يصلى على حالها أو يقصر (وحديث أبي معاوية أتم) هذه مقولة أبي داود (عن الأعش) أى يروى أبو معاوية وحفص عن الأعمش (زاد) أى مسدد (عن حفص) بن غياث (صدراً من إمارته) إنما ذكر صدراً وقيد به لأن عثمان أتم الصلاة بعد ست سنين (زاد) أى مسدد (من ههنا) أى من قوله الآنئى ثم تفرقت إلى آخره (ثم تفرقت بكم الطرق) أى اختلفتم فنكم من يقصر ومنكم من لا يقصر (فلوددت) أى فلتتميت غرضه وددت أن عثمان صلى ركعتين بدل الأربع كما كان النبي صلى الله عليه وسلم وصاحباؤه يفعلونه . وفيه كراهة مخالفة ما كانوا عليه . كذا —

١٩٤٥ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَنبَأَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ
الزُّهْرِيِّ « أَنَّ عُثْمَانَ إِنَّمَا صَلَّى بِمَنْىَ أَرْبَعًا لِأَنَّهُ أَجْمَعَ عَلَى الْإِقَامَةِ بَعْدَ الْحُجِّ »

في عمدة القارى . وقال الحافظ في فتح البارى : قال الداودى خشى ابن مسعود
أن لا يحزى الأربع فاعلمها وتبع عثمان كراهية لخلافه وأخبر بما يعقده . وقال
غيره : يريد أنه لو صلى أربعاً تكلفها فليتها تقبل كما تقبل الركعتان انتهى .
والذى يظهر أنه قال ذلك على سبيل التفويض إلى الله لعدم اطلاعه على الغيب
وهل يقبل الله صلاته أم لا فتمنى أن يقبل منه من الأربع التى يصلها ركعتان
ولو لم يقبل الزائد ، وهو يشعر بأن المسافر عنده مخير بين القصر والإتمام والركعتان
لا بد منهما ، ومع ذلك فكان يخاف أن لا يقبل منه شيء ، فحاصله أنه قال إنما
أتم متابعة لعثمان وليت الله قبل منى ركعتين من الأربع . قال الخطابى : لو كان
المسافر لا يجوز له الإتمام كما يجوز له القصر لم يتابعوا عثمان إذ لا يجوز على المألأ
من الصحابة متابعته على الباطل ، فدل ذلك على أن من رآهم جواز الإتمام
وإن كان الاختيار عند كثير منهم القصر ، ألا ترى أن عبد الله أتم الصلاة
بعد ذلك واعتذر بقوله الخلاف شر ، فلو كان الإتمام لا يجوز لكان الخلاف له
خيراً من الشر إلا أنه روى عن إبراهيم أنه قال إنما صلى عثمان رضى الله عنه
أربعاً لأنه كان اتخذها وطناً . وعن الزهرى أنه قال إنما فعل ذلك لأنه اتخذ
الأموال بالطائف وأراد أن يقيم بها ، وكان من مذهب ابن عباس رضى الله عنه
أن المسافر إذا قدم على أهل أو ماشية أتم الصلاة . وقال أحمد بن حنبل بمثل
قول ابن عباس انتهى . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى مختصراً
ومطولاً وليس فى حديثهم ما ذكره ابن قرة عن ابن مسعود (لأنه أجمع) أى
أجمع عزيمته وصمم قصده على الإقامة بعد الحج . قال المنذرى : هذا منقطع ،
الزهرى لم يدرك عثمان رضى الله عنه .

١٩٤٦ — حدثنا هناد بن السري عن أبي الأحوص عن المغيرة عن إبراهيم قال « إن عثمان صلى أربعاً لأنه اتخذها وطناً » .

١٩٤٧ — حدثنا محمد بن الصلاء أنبأنا ابن المبارك عن يونس عن الزهري قال « لما اتخذ عثمان الأموال بالطائف وأراد أن يقيم بها صلى أربعاً . قال : ثم أخذ به الأئمة بعده » .

١٩٤٨ — حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد عن أيوب عن الزهري أن عثمان بن عفان أتم الصلاة بمنى من أجل الأعراب لأنهم كثروا عامئذ ، فصلّى بالناس أربعاً لمُعَمِّلَتِهِمْ أن الصلاة أربع » .

— (عن إبراهيم) قال المنذرى : هذا أيضاً منقطع (ثم أخذه) أى بالإتمام دون القصر (عامئذ) أى فى تلك السنة قال المنذرى : والظاهر أن هذا كله —

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :
بعد قول المنذرى : وأما ما روى عن عثمان أنه تأهل بمكة ، فيرده سفر النبي صلى الله عليه وسلم ، بزوجاته ، انتهى .

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله .
وأما ما روى عن عثمان « أنه تأهل بمكة » فيرده أن هذا غير معروف : بل المعروف أنه لم يكن له بها أهل ولا مال ، وقد ذكر مالك فى الموطأ أنه بلغه « أن عثمان بن عفان كان إذا اعتمر ربما لم يحطط راحلته حتى يرجع » .
ويردده ما تقدم أن عثمان من المهاجرين الأولين ، وليس لهم أن يقيموا بمكة بعد الهجرة :

وقال ابن عبد البر : وأصح ما قيل فيه : أن عثمان أخذ بالإباحة فى ذلك .
وقال غيره : اعتقد عثمان وعائشة فى قصر النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان رخصة أخذ بالأسير رفقا بأمته ، فأخذوا بالعزيمة ، وتركوا الرخصة . والله أعلم .

٧٧ - باب القصر لأهل مكة

١٩٤٩ - حدثنا الثَّقَلِيُّ أَخْبَرَنَا زُهَيْرٌ أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ حَدَّثَنِي حَارِثَةُ ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ - وَكَانَتْ أُمُّهُ تَحْتَ عُمَرَ - فَوَلَدَتْ لَهُ هُبَيْدَ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ « صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِنَى وَالنَّاسُ أَكْثَرُ مَا كَانُوا فَصَلَّى بِنَا رَكْعَتَيْنِ فِي حَبَّةِ الْوَدَاعِ » .
قال أبو داود : حَارِثَةُ مِنْ خُرَاعَةَ وَدَارُكُمْ بِمَكَّةَ .

— إنما هو تأويل لفعل عثمان رضى الله عنه . وقد أجيب عن هذا جميعه .
(باب القصر لأهل مكة)

(أ كثر ما كانوا) ما مصدرية ومعناه الجمع أى أكثر أكوانهم لأن ما أضيف إليه أفعل يكون جمعاً ، والمعنى صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بمِنَى رَكْعَتَيْنِ والحال أن الناس كان أكوانهم فى ذلك الوقت أكثر من أكوانهم فى سائر الأوقات يعنى أن الناس كانوا فى ذلك الوقت أكثر مما كانوا فى سائر الأوقات . ففى رواية مسلم والناس أكثر مما كانوا . وفقه الحديث أن القصر ليس مختصاً بالخوف ، فإن ذلك الوقت كان وقت أمن ومع ذلك قصر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقصرنا معه ، فدل على أن القصر ليس بمختص بالخوف . وفى حديث ابن عباس عند الترمذى وصححه النسائى خرج من المدينة إلى مكة لا يخاف إلا الله يصلى ركعتين ، كذا فى الشرح . قال الخطابى : ليس فى قوله صلى بنَا رَكْعَتَيْنِ دليل على أن المكي يقصر الصلاة بمِنَى لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مسافراً بمِنَى فصلى صلاة المسافر ، ولعله لو سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صلاته لأمره بالإتمام ، وقد يترك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيان بعض الأمور فى بعض المواطن اقتصاراً على ما تقدم من —

٧٨ — باب في رمى الجمار

١٩٥٠ — حدثنا إبراهيم بن مهديّ حدثني علي بن مسهر عن يزيد ابن أبي زياد أنبأنا سليمان بن عمرو بن الأخوص عن أمه قالت « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمى الجمرّة من بطن الوادي وهو راكب ، يكبر مع كل حصاة ، ورجل من خلفه يسترّه ، فسألت عن الرجل فقالوا الفضل بن العباس ، وأزدهم الناس ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : يا أيها الناس لا يقتل بعضكم بعضاً ، وإذا رميتم الجمرّة فارموا بمثل حصي الخذف . »

— البيان السابق خصوصاً في مثل هذا الأمر الذي هو من العلم الظاهر العام . وكان عمر بن الخطاب يصلي بهم فيمصر فإذا سلم التفت إليهم وقال أتوا يا أهل مكة فإننا قوم سفر ، وقد اختلف الناس في هذا ، فقال الشافعي : يقصر الإمام والمسافر معه ويقوم أهل مكة فيتمون لأنفسهم ، وإليه ذهب سفيان الثوري وأحمد ابن حنبل ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه . وقد روى ذلك عن عطاء ومجاهد والزهري ، وذهب مالك والأوزاعي وإسحاق إلى أن الإمام إذا قصر قصرُوا معه وسواء في ذلك أهل مكة وغيرهم انتهى . قال المنذري : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي بنحوه .

(باب في رمى الجمار)

(عن أمه) هي أم جندب الأزدي كما سيجيء (من بطن الوادي) هو مسهل الماء ، قال الترمذي : والعمل هل هذا عند أهل العلم يخفرون أن يرمى الرجل من بطن الوادي ، وقد رخص بعض أهل العلم إن لم يمكنه أن يرمى من بطن الوادي رمى من حيث قدر عليه وإن لم يكن في بطن الوادي قال محمد في الموطأ —

١٩٥١ — حدثنا أبو نؤز إبراهيم بن خالد ووهب بن بيان قالَا أخبرنا عبيدة عن يزيد بن أبي زياد عن سليمان بن عمرو بن الأخوص عن أمِّه قالت « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم عند جمرَةِ العقبة راكباً ورأيت بين أصابعه حجراً فرمى ورعى الناس » .

١٩٥٢ — حدثنا محمد بن العلاء أنبأنا ابن إدريس أخبرنا يزيد بن أبي زياد بإسناده في هذا الحديث . زاد : ولم يقم عندها .

١٩٥٣ — حدثنا القعنبي أخبرنا عبد الله — يعنى ابن عمر — عن نافع عن ابن عمر « أنه كان بأنى الحمار فى الأيام الثلاثة بعد يوم النحر ماشياً ذاهباً وراجعاً ، ويخبر أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك » .

١٩٥٤ — حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا يحيى بن سعيد عن ابن جريج أخبرنى أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : « رأيت

— هو أفضل ومن حيث مارى فهو جائز وهو قول أبى حنيفة رحمه الله وقول العامة (لا يقتل بعضكم بعضاً) أى بالزحام وبالرمى بالحصى الكبيرة . قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه بنحوه وأم سليمان هى أم جندب الأزدية ، جاء ذلك مبيناً فى بعض طرقه وفى إسناده يزيد بن أبى زياد وقد تقدم الكلام عليه (بين أصابعه حجراً) أى حصى كما يدل عليه قوله بين أصابعه (ولم يقم عندها) أى عند جمرَةِ العقبة يوم النحر ، وأما بعد يوم النحر فحديث عائشة أنه كان يقف عند الأولى والثانية فيطيل القيام كما سيجىء (عن ابن عمر أنه كان يأتى الجمار) قال المنذرى : فى إسناده عبد الله بن عمر بن حفص العمرى وفيه مقال ، وقد أخرج له مسلم مقروناً بأخيه عبيد الله (رمى على راحلته يوم النحر) قال —

رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْمِي عَلَى رَاحِلَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ يَقُولُ : لَتَأْخُذُوا
مَنَاسِكَكُمْ . قال : لا أَدْرِي [فإني لا أَدْرِي] لَعَلِّي لا أَحُجُّ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ .
١٩٥٥ — حَدَّثَنَا ابْنُ حَنْبَلٍ [أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ] أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ
سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ :

— الشافعي : يستحب لمن وصل منى راكباً أن يرمي جرة العقبة يوم النحر راكباً
ومن وصلها ماشياً أن يرميها ماشياً ، وفي اليومين الأولين من التشريق يرمي
جميع الجمرات ماشياً ، وفي اليوم الثالث راكباً : وقال أحمد وإسحاق : يستحب
يوم النحر أن يرمي ماشياً . ذكره الطيبي (لتأخذوا) بكسر اللام .

قال النووي : هي لام الأمر ومعناه خذوا مناسككم قال : وهكذا وقع في
رواية غير مسلم وتقدير الحديث أن هذه الأمور التي أتيت بها في حجتي من
الأقوال والأفعال والمهيات هي أمور الحج وصفته ، والمعنى اقبلوها واحفظوها
واعملوا بها وعلموها الناس (قال لا أدري) ولفظ مسلم : إني لا أدري (لعلي
لا أحج بعد حجتي) بفتح الحاء مصدر (هذه) التي في تلك السفة الحاضرة وفيه
إشارة إلى توديعهم وإعلامهم بقرب وفاته صلى الله عليه وسلم ، ولهذا سميت
حجة الوداع .

وروى البيهقي وابن عبد البر أنه صلى الله عليه وسلم رمى أيام التشريق ماشياً
قال البيهقي : فإن صح هذا كان أولى بالاتباع . وقال غيره : قد صححه الترمذي
قال ابن عبد البر : وفعله جماعة من الخلفاء بعده وعليه العمل وحسبك ما رواه
القاسم بن محمد من فعل الناس ، ولا خلاف أنه صلى الله عليه وسلم وقف بعرفة
راكباً ورمى الجمار ماشياً وذلك محفوظ من حديث جابر انتهى .

قلت : ويستثنى منه رمي جمرات العقبة في أول أيام النحر وحديث جابر هذا —

« رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْمِي عَلَى رَاحِلَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ صُحًى ، فَأَمَّا بَعْدَ ذَلِكَ فَبَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ » .

— ليس في رواية اللؤلؤى ، ولذا لم يذكره المفردى . قال المزى : هذا الحديث في رواية أبى الحسن بن العبد وأبى بكر بن داسة ولم يذكره أبو القاسم . قلت : وأخرجه مسلم والنسائى والله أعلم .

(ضحى) أى قبل الزوال . قال الشوكانى : لا خلاف أن هذا الوقت هو الأحسن لرميها . واختلف فيمن رماها قبل الفجر ، فقال الشافعى : يجوز تقديمه من نصف الليل ، وبه قال عطاء وطاوس . وقالت الحنفية وأحمد وإسحاق والجمهور : إنه لا يرمى جمرة العقبة إلا بعد طلوع الشمس ، ومن رمى قبل طلوع الشمس وبعد طلوع الفجر جاز ، وإن رماها قبل الفجر أعاد . قال ابن المفرد : السنة أن لا يرمى إلا بعد طلوع الشمس كما فعل النبى صلى الله عليه وآله وسلم ولا يجوز الرمي قبل طلوع الفجر لأن فاعله مخالف للسنة ، ومن رماها حينئذ فلا إعادة عليه إذ لا أعلم أحداً قال لا يجزئه انقضى . والأدلة تدل على أن وقت الرمي من بعد طلوع الشمس إن كان لا رخصة له ، ومن كان له رخصة كالنساء وغيرهن من الضعفة جاز له قبل ذلك ولكنه لا يجزئ في أول ليلة النحر إجماعاً . وأعلم أنه قد قيل إن الرمي واجب بالإجماع ، كما حكى ذلك بعض ، واقتصر صاحب الفتح على حكاية الوجوب عن الجمهور . وقال إنه عند المالكية سنة ، وحكى ابن جرير عن عائشة وغيرها أن الرمي إنما شرع حفظاً للتكبير فإن تركه وكبر أجزاءه والحق أنه واجب لأن أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم بيان للمجمل واجب وهو قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾ وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « خذوا عنى مناسككم » قال المفردى : وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه بنحوه .

١٩٥٦ — حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّهْرِيُّ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ مُسْقَرٍ

عَنْ وَبَرَةَ قَالَ : « سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ : مَتَى أُرْمَى الْجِمَارُ ؟ قَالَ : إِذَا رُمِيَ
إِمَامُكَ فَأَرْمِ . فَأَعَدْتُ عَلَيْهِ الْمَسْأَلَةَ . فَقَالَ : كُنَّا نَتَحَيَّنُ زَوَالَ الشَّمْسِ ،
فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ رَمَيْنَا » .

١٩٥٧ — حدثنا عَلِيُّ بْنُ بَحْرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ اللَّعْنَى قَالَا أَخْبَرَنَا

أَبُو خَالِدٍ الْأَنْحَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ
عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : « أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ
آخِرِ يَوْمِهِ حِينَ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَتْنِي فَمَكَثَ بِهَا لَيَالِي أَيَّامٍ .

— (عَنْ وَبَرَةَ) بفتحات وقيل بسكون الموحدة هو ابن عبد الرحمن تابعي
(قال سألت ابن عمر متى أرمى الجمار) أى فى اليوم الثانى وما بعده (قال إذا
رمى إمامك) أى اقتدى فى الرمي بمن هو أعلم منك بوقت الرمي . قاله الطيبي
رحمه الله . ويؤيده ما قال بعضهم من تبع عالما لقي الله سالما .

وأما قول ابن حجر المكي أى الإمام الأعظم إن حضر الحج وإلا فأمر
الحج ففهم أنهم لا يجوز الاقتداء بهم فى زماننا (فارم) تقديره ارم موضع الجمره
أو ارم الرمي أو الحمى (فأعدت عليه المسألة) أردت تحقيق وقت رمي الجمره
(فقال كنا نتحين) أى نطالب الحين والوقت أى بعد يوم النحر . قال الطيبي :
أى فننظر دخول وقت الرمي (فإذا زالت الشمس رمهنا) بلا ضمير أى الجمره
وفى رواية ابن ماجه تصريح بأنه بعد صلاة الظهر ، كذا فى المرقاة . قال المنذرى
وأخرجه البخارى .

(أفاض رسول الله صلى الله عليه وسلم من آخر يومه) أى طاف للزيارة فى
آخر يوم النحر وهو أول أيام النحر (حين صلى الظهر) فيه دلالة على أنه صلى —

التَّشْرِيقِ يَرْمِي الْجُمُرَةَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ ، كُلَّ جُمُرَةٍ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ ،
يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ، وَيَقِفُ عِنْدَ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ فَيُطِيلُ الْقِيَامَ وَيَتَضَرَّعُ
وَيَرْمِي الثَّالِثَةَ وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا .

١٩٥٨ - حدثنا حفص بن عمر ومسلم بن إبراهيم المعنى قالاً أخبرنا
شُعْبَةُ عن الحَكَمِ عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود
قال : « لَمَّا انْتَهَى إِلَى الْجُمُرَةِ الْكُبْرَى جَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ وَمِنَى عَنْ
يَمِينِهِ وَرَمَى الْجُمُرَةَ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ وَقَالَ : هَكَذَا رَمَى الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ
سُورَةُ الْبَقَرَةِ » .

الظاهر بمنى تم أفاض ، وتقدم الكلام فيه (فسكت بها) أى بمنى (لىالى أيام
التشريق) هذا من جملة ما استدلل به الجمهور على أن المبيت بمنى واجب وأنه من
جملة مناسك الحج . وقد اختلف فى وجوب الدم لتركه ، وتقدم الكلام فيه
(يكبر مع كل حصاة) حكى الماوردى عن الشافعى أن صفة : الله أكبر الله
أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد (ويقف عند
الأولى الخ) فيه استحباب الوقوف عند الجمرة الأولى والثانية وهى الوسطى
والتضرع عندها وترك القيام عند الثالثة وهى جمرة العقبة قال المنذرى : فى إسناد
محمد بن إسحاق بن يسار وقد تقدم الكلام عليه .

(عن ابن مسعود قال لما انتهى) أى وصل (إلى الجمرة الكبرى) أى العقبة
ووهم الطوبى فقال أى الجمرة التى عند مسجد الخيف (جعل البيت) أى الكعبة
(عن يساره) فيه أنه يستحب لمن وقف عند الجمرة أن يجعل مكة عن يساره
(ومنى عن يمينه) فيه أنه يستحب أن يجعل منى على جهة يمينه ويستقبل الجمرة

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

قد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه رمى الجمرة بسبع حصيات =

— بوجهه (ورمى الجمرة بسبع حصيات) فيه دليل على أن رمى الجمرة يكون بسبع حصيات وهو يرد قول ابن عمر ما أبالي رميت الجمرة بست أو بسبع . وروى عن مجاهد أنه لا شيء على من رمى بست . وعن طاووس يتصدق بشيء وعن مالك والأوزاعي من رمى بأقل من سبع وفاته التدارك يجبره بدم . وعن الشافعي في ترك حصاة مد ، وفي ترك حصاتين مدان ، وفي ثلاثة فأكثر دم . وعن الحنفية إن ترك أقل من نصف الجمرات الثلاث فنصف صاع وإلا فدم (أنزلت عليه سورة البقرة) خصها بالذكر لأن معظم أحكام الحج فيها . قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه مختصراً . —

== من رواية عبد الله بن عباس ، وجابر بن عبد الله ، وعبد الله بن عمر . وشك الشاك لا يؤثر في جزم الجازم .

واختلف الناس في ذلك فالذي ذهب إليه الجمهور ، وجوب استيفاء السبع في كل رمى ، وحكى الطبري عن بعضهم أنه لو ترك رمى جميعهن ، بعد أن يكبر عند كل جمرة سبع تكبيرات ، أجزأه ذلك ، قال : وإنما جعل الرمي بالحصى في ذلك سبباً لحفظ التكبيرات السبع .

وقال عطاء : إن رمى بخمس أجزأه وقال مجاهد . إن رمى بست فلا شيء عليه ، وبه قال اسحق . وقال الامام أحمد . إن نقص حصاة أو حصاتين فلا بأس ، وقال مرة : إن رمى بست ناسياً ، فلا شيء عليه ، ولا ينبغي أن يتعمده ، فان تعمده تصدق بشيء .

وكان عمر يقول : « ما أبالي رميت بست أو بسبع » وقال مرة : « لا يجزيه

أقل من سبع » .

وروى النسائي والبيهقي في سننه والأثرم وغيرهم ، عن ابن أبي نجیح : سئل طاووس عن رجل ترك حصاة ؟ قال : يضعم لقمة ، فقال أبو عبد الرحمن : لم تسمع قول سعد ، قال سعد بن مالك « رجعنا في حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فمنا من يقول : رميت بست ، ومنا من يقول : رميت بسبع ، فلم يعب ذلك بعضنا على بعض .

١٩٥٩ - حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ ح . وأخبرنا ابنُ السَّرْحِ أَنبَأَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي الْبَدَاحِ بْنِ عَاصِمٍ عَنْ أَبِيهِ ه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ [أَرْخَصَ] لِرِعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ يَرْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ ، ثُمَّ يَرْمُونَ الْفَدَا وَمِنْ بَعْدِ الْفَدَا يَوْمَيْنِ ، وَيَرْمُونَ يَوْمَ النَّفَرِ .

— (عن أبي البداح) بفتح الموحدة فتشديد الدال وبالحاء المهملتين ابن عاصم (عن أبيه) أى عاصم بن عدى . قال الطيبي رحمه الله : الصحيح أن أبا البداح صحابي يروى عن أبيه . قال ابن عبد البر : وقد اختلف في صحبته فقليل له إدراك وقيل إن الصحبة لأبيه وليست له صحبة ، والصحيح أنه صحابي (رخص لرعاء الإبل) بكسر الراء والمد جمع راع أى لرعاتها (فى البيتوتة) أى فى تركها (يرمون) أى جمره العقبة (يوم النحر) أى يوم العيد وهو العاشر من ذى الحجة (ثم يرمون الفدا) من يوم النحر وهو اليوم الحادى عشر وأول أيام التشريق (ومن بعد الفدا) وهو اليوم الثانى عشر (بيومين) أى ليومين متعلقا ليومين فظاهر الحديث أنهم يرمون بعد يوم النحر وهو اليوم الحادى عشر لذلك اليوم باليوم الآتى وهو الثانى عشر ، ويجمعون بين رمى يومين بتقديم الرمى على يومه وفى الترمذى والنسائى وغيرهما من هذا الوجه بلفظ : رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم لرعاء الإبل فى البيتوتة أن يرموا يوم النحر ثم يجمعوا رمى يومين بعد يوم النحر فيرموه فى أحدهما (ويرمون يوم النفر) أى الانصراف من منى وهذا الظاهر خلاف ما فسرهُ مالك لهذا الحديث فقال فى الموطأ والزرقانى فى شرحه قال مالك : تفسير الحديث فيما نرى والله أعلم أنهم يرمون يوم النحر —

١٩٦٠ — حدثنا مسدد أخبرنا سفيان عن عبد الله ومحمد ابني أبي بكر عن أبيهم عن أبي البداح بن عدي عن أبيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص الرعاء أن يرموا يومًا ويدعوا يومًا » .

— جمره العقبة ثم ينصرفون لرعيهم فإذا مضى اليوم الذي يلي يوم النحر وهو ثاويه أتوا اليوم الثالث رموا من الغد وذلك يوم النفر الأول لمن تعجل في يومين فيرمون لليوم الذي مضى أي ثاني النحر ، ثم يرمون ليومهم ذلك الحاضر ثالث النحر ويدل لفهم مالك الإمام رواية سفيان الآتية بلفظ : رخص للرعاء أن يرموا يومًا ويدعوا يومًا . قال مالك : فإن بدا لهم النفر فقد فرغوا لأنهم تعجلوا في يومين وإن أقاموا بمنى إلى الغد رموا مع الناس يوم النفر الآخر بكسر الخاء ونفروا ، وهكذا قاله مالك والمزرقاني في شرحه .

وقال الخطابي : أراد بيوم النفر ههنا النفر الكبير وهذا رخصة رخصها رسول الله صلى الله عليه وسلم للرعاء لأنهم مضطرون إلى حفظ أموالهم فلو أنهم أخذوا بالمقام والمبيت بمنى ضاعت أموالهم وليس حكم غيرهم كحكمهم . وقد اختلف الناس في تعيين اليوم الذي يرمى فيه فقال مالك : يرمون يوم النحر ، فإذا مضى اليوم الذي يلي يوم النحر رموا من الغد وذلك يوم النفر الأول يرمون لليوم الذي مضى يرمون ليومهم ذلك ، وذلك لأنه لا يقضى أحد شيئاً حتى يجب عليه . وقال الشافعي نحواً من قول مالك . وقال بعضهم هم بالخيار ، إن شاءوا قدموا وإن شاءوا أخرؤا . انتهى .

قلت : النفر الآخر والنفر الكبير هو نفر اليوم الرابع إن لم يتمعبلوا . كذا في الشرح . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه وقال الترمذى حسن صحيح .

(عن أبي البداح بن عدي) قال الحافظ في التلخيص : قال الحاكم من قال —

١٩٦١ — حدثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ الْخَارِثِ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ « سَمِعْتُ أَبَا جَحَّازٍ يَقُولُ سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْجَمَّارِ ، فَقَالَ : مَا أَذْرِي أَرْمَاهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسِتٍّ أَوْ سَبْعٍ » .

١٩٦٢ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ أَخْبَرَنَا الْحُجَّاجُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا رَمَى أَحَدُكُمْ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ فَقَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ » .

— عن أبي البديع بن عدي فقد نسبته إلى جده انتهى (رخص للرعاء أن يرموا) قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وذكر الأول أصح (عن شيء من أمر الجمار) أى عن عدد الحصى التى يرمى بها الجمار (فقال) ابن عباس (ما أدرى) قلت : قد ثبت من حديث عبد الله بن مسعود عند الشيخين وابن عمر عند البخارى وجابر بن عبد الله عند مسلم أن النبى صلى الله عليه وسلم رمى بسبع حصيات فهو أولى بالأخذ ، وأما ابن عباس فتردد وشك فيه فلا يؤخذ به . كذا فى الشرح قال المنذرى : وأخرجه النسائى .

(إذا رمى أحدكم الخ) وعند أحمد فى مسنده من هذا الوجه : إذا رميت وحلقم فقد حل لك الطيب وكل شيء إلا النساء ، وهو يدل على أنه بمجموع الامرين رمى جمرة العقبة والحلق يحل كل محرم على الحرم إلا النساء ، فلا يحل وطنن إلا بعد طواف الإفاضة ، والظاهر أنه يجمع على حل الطيب وغيره إلا الوطء بعد الرمي وإن لم يحلق ، كذا فى سبل السلام . وعند أحمد أيضاً من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا رميت الجمرة فقد —

قال أبو داود : هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ . الْحُجَّاجُ لَمْ يَرَ الزُّهْرِيَّ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ .

٧٩ - باب الحلق والتقصير

١٩٦٣ - حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « اللَّهُمَّ ارْحَمِ الْمُحَلِّقِينَ . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَالْمُقَصِّرِينَ . قَالَ : اللَّهُمَّ ارْحَمِ الْمُحَلِّقِينَ . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَالْمُقَصِّرِينَ . قَالَ : وَالْمُقَصِّرِينَ » .

— حل لكم كل شيء إلا النساء قال في البدر المنير : إسفاده حسن . قال الشوكاني واستدل به الحنفية والشافعية على أنه يحل بالرمي لجرة العقبة كل محظور من محظورات الإحرام إلا الوطء للنساء فإنه لا يحل به بالإجماع انتهى .

قال المنذرى : والحجاج هذا هو ابن أوطاة ، قد ذكر غير واحد من الحفاظ أنه لا يحتاج بحديثه . وذكر عباد بن العوام ويحيى بن معين وأبو حاتم وأبو زرعة الرازي أن الحجاج لم يسمع من الزهري شيئاً . وذكر عن الحجاج نفسه أنه لم يسمع منه شيئاً .

(باب الحلق والتقصير)

(قال اللهم ارحم المحلقين) وفيه دليل على الترحم على الحلى وعدم اختصاصه بالمهت (والمقصرين) هو عطف على محذوف تقديره قل والمقصرين ويسمى عطف التلقين . والحديث يدل على أن الحلق أفضل من التقصير لتسكينه صلى الله عليه وآله وسلم الدعاء للمحلقين وترك الدعاء للمقصرين في المرة الأولى والثانية مع سؤالهم له ذلك . وظاهر صيغة المحلقين أنه يشرع حلق جميع الرأس لأنه الذي تقتضيه الصيغة إذ لا يقال لمن حلق بعض رأسه إنه حلق إلا مجازاً . —

١٩٦٤ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي الْإِسْكََنْدَرَانِيَّ - عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمرَ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَلَقَ رَأْسَهُ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ » .

— وقد قال بوجوب حلق الجميع أحمد ومالك واستحبه الكوفيون والشافعي ويحزى البعض عندهم ، واختلفوا في مقداره فمن الخنقية الربع إلا أن أبا يوسف قال النصف ، وعن الشافعي أقل ما يجب حلق ثلاث شعرات ، وهكذا الخلاف في التقصير . وقد اختلف أهل العلم في الحلق هل هو نسك أو تحليل محظور ، فذهب إلى الأول الجمهور وإلى الثاني عطاء وأبو يوسف ورواية عن أحمد وبعض المالكية . وقد أطال صاحب الفتح الكلام على هذا الحديث فن أحب الإحاطة بجميع ذيوله فليرجع إليه . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم .

(حلق رأسه) بتشديد اللام وتخفيفها أى أمر بحلقه . اختلفوا فى اسم هذا الرجل الذى حلق رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع ، فالصحيح المشهور أنه معمر بن عبد الله العدوى لما فى صحيح البخارى قال : زعموا أنه معمر بن عبد الله . قال فى المرقاة : فى الصحيحين وغيرهما أنه صلى الله عليه وسلم قصر فى عمرة القضاء ، وقد قال تعالى ﴿مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ فدل على جواز كل منهما إلا أن الحلق أفضل بلا خلاف ، والظاهر وجوب استيعاب الرأس ، وبه قال مالك وغيره ، وحكى النووى الإجماع عليه والمراد به إجماع الصحابة أو السلف رحمهم الله ، ولم يحفظ عنه صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه السكرام الا اكتفاء ببعض شعر الرأس . وأما القياس على مسح الرأس فغير صحيح للفرق بينهما . ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم وأصحابه السكرام قط أنهم اكتفوا بحلق بعض الرأس أو تقصيره بل ورد النعى عن الفزعة حتى للصغار وهى حلق بعض الرأس وتخلية بعضه فالظاهر أنه لا يخرج من الإحرام —

١٩٦٥ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَخْبَرَنَا حَفْصٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ بِمَنَى فَدَعَا بِذَبْحٍ فَذَبَحَ ، ثُمَّ دَعَا بِالْخَلْقِ فَأَخَذَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ فَحَلَقَهُ فَجَمَلَ يَقْسِمُ بَيْنَ مَنْ يَلِيهِ الشَّعْرَةُ وَالشَّعْرَتَيْنِ ، ثُمَّ أَخَذَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْسَرِ فَحَلَقَهُ ثُمَّ قَالَ [فَقَالَ] هَهُنَا أَبُو طَلْحَةَ ، فَدَفَعَهُ إِلَى أَبِي طَلْحَةَ . »

١٩٦٦ - حدثنا عُبَيْدُ بْنُ هِشَامٍ أَبُو نَعِيمٍ الْخَلْقِيُّ وَعَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ الْمَعْنَى قَالَا أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ بِإِسْنَادِهِ يَهَذَا قَالَ فِيهِ « قَالَ لِلْخَلْقِيِّ : ابْدَأْ بِالشَّقِّ الْأَيْمَنِ فَاحْلِقْهُ » .

— إلا بالاستيماب كما قال به مالك . قال المفردى : وأخرجه البخارى ومسلم . (ثم رجع إلى منزله بمنى) وهو الآن يسمى مسجد الحنيف . قال ابن حجر المسكى : هو ما بين مسجد الحنيف ومحل نحره المشهور على يمين الذهاب إلى عرفة (فدعا بذبح) بكسر أوله ما يذبح من النعم (ثم دعا بالخلق) هو معمر ابن عبد الله العدوى وقيل غيره (فأخذ بشق رأسه الأيمن) قال الطيبى : دل على أن المستحب الابتداء بالأيمن ، وذهب بعضهم إلى أن المستحب الأيسر أى ليكون أيمن الخالق (الشعرة) بفتح الشين (ثم قال ههنا) بحذف حرف الاستفهام (أبو طلحة) الأنصارى (فدفعه) أى النصف (إلى أبي طلحة) قال الشوكانى : فيه مشروعية التبرك بشعر أهل الفضل ونحوه ، وفيه دليل على طهارة شعر الآدمى وبه قال الجمهور . قال المفردى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

(قال للخالق) قد وجد هذا الحديث فى النسختين . قال المزى : حديث —

١٩٦٧ — حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ أَنبَأَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ أَنبَأَنَا خَالِدٌ

عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَسْأَلُ يَوْمَ
مِنَى فَيَقُولُ : لَا حَرَجَ ، فَسَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : إِنِّي حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُذْبَحَ .
قَالَ : اذْبَحْ وَلَا حَرَجَ . قَالَ : إِنِّي أُمْسَيْتُ وَلَمْ أَرْمِ . قَالَ : ارْمِ وَلَا حَرَجَ »

— عبيد بن هشام الحلبي وعمر بن عثمان الحمصي في رواية أبي الحسن بن العبد
وأبي بكر بن داسة ، ولم يذكره أبو القاسم ولم يوجد هذا الحديث في بعض
النسخ الموجودة وكذا ليس في مختصر المنذرى ، كذا في الشرح (كان يسأل)
بصيغة المجهول (يوم منى) أى عن تقديم بعض الأفعال وتأخيرها (فيقول
لا حرج) قال الطيبي : أفعال يوم النحر أربعة : رمى جمرة العقبة ثم الذبح
ثم الحلق ثم طواف الإفاضة ، فقول هذا الترتيب سنة وبه قال الشافعى وأحمد
وإسحاق لهذا الحديث فلا يتعلق بتركه دم . وقال ابن جبير : إنه واجب ، وإليه
ذهب جماعة من العلماء ، وبه قال أبو حنيفة ومالك وأولو قولة ولا حرج على
دفع الإثم لجهله دون القدية انتهى . قلت : الحديث يدل على جواز تقديم بعض
الأمر المذكورة فيها على بعض وهو إجماع كما قال ابن قدامة في المغنى . قال
في الفتح : إلا أنهم اختلفوا في وجوب الدم في بعض المواضع انتهى . وقد ذهب
إلى إيجاب الدم بعض الأئمة كما تقدم ، وذهب أكثر العلماء من الفقهاء والمحدثين
إلى الجواز وعدم وجوب الدم قالوا لأن قوله صلى الله عليه وسلم ولا حرج
يقتضى رفع الإثم والقدية معاً لأن المراد بنفى الحرج نفي الضيق وإيجاب أحدهما
فيه ضيق ، وأيضاً لو كان الدم واجباً لبينه صلى الله عليه وسلم لأن تأخير البيان
عن وقت الحاجة لا يجوز . قاله الشوكانى في النيل وأطال فيه الكلام (إلى
أمسيت) المساء خلاف الصباح . قال أهل اللغة : المساء ما بين الظهر إلى المغرب —

١٩٦٨ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْقَتَكِيُّ أَنبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ أَنبَأَنَا

ابنُ جُرَيْجٍ قَالَ : بَلَغَنِي عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ بْنِ عُمَانَ قَالَتْ أَخْبَرَتْنِي
أُمُّ عُمَانَ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ الْخَلْقُ إِنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرُ .

١٨٦٩ — حدثنا أَبُو يَعْقُوبَ الْبَغْدَادِيُّ ثِقَةٌ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ

عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ بْنِ شَيْبَةَ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ
قَالَتْ أَخْبَرَتْنِي أُمُّ عُمَانَ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ الْخَلْقُ إِنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرُ » .

— والمعنى أنى دخلت في المساء ولم أرم وكان على الرمي قبل الزوال . قال المنذرى :
وأخرجه البخارى والنسائى .

(ليس على النساء الخلق) أى لا يجب عليهن الخلق في التحلل إنما على
النساء التقصير أى إنما الواجب عليهن التقصير بخلاف الرجال فإنه يجب عليهم
أحدهما والخلق أفضل كذا في المرقاة ، وفي النبيل فيه دليل على أن المشروع
في حقهن التقصير ، وقد حكى الحافظ الإجماع على ذلك . قال جمهور الشافعية :
فإن حلقت أجزأها . قال القاضى أبو الطيب والقاضى حسين : لا يجوز . وقد
أخرج الترمذى من حديث على رضى الله عنه نهى أن تحلق المرأة رأسها .
وحديث ابن عباس سكت عنه المنذرى وأخرجه الدارقطنى والطبرانى وقد قوى
إسناده البخارى في التاريخ وأبو حاتم في العلل وحسنه الحافظ وأعله ابن القطان
ورد عليه ابن اللواق فأصاب . قاله الشوكانى .

٨٠ - باب العمرة

١٩٧٠ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا محمد بن يزيد ويحيى بن زكريا عن ابن جريج عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر قال : « اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يحجج » .

١٩٧١ - حدثنا هناد بن السري عن ابن أبي زائدة أخبرنا ابن جريج ومحمد بن إسحاق عن عبد الله بن طائوس عن أبيه عن ابن عباس قال : « والله ما أئمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة في ذي الحجة إلا ليقطع بذلك أمر أهل الشرك ، فإن هذا الحى من قریش ومن

(باب العمرة)

هى فى اللغة بمعنى الزيارة ، وفى الشرع عبارة عن أفعال مخصوصة هى الطواف — والسعى دون الوقوف بعرفة ودون المبيت بمزدلفة (عن ابن جريج عن عكرمة) وأخرجه ابن خزيمة من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج قال : قال عكرمة ابن خالد . وفى صحيح البخارى من طريق ابن جريج أن عكرمة بن خالد سأل ابن عمر عن العمرة قبل الحج فقال لا بأس . قال عكرمة قال ابن عمر : اعتمر النبى صلى الله عليه وسلم قبل أن يحجج . قال البخارى : وقال إبراهيم بن سعد عن ابن إسحاق حدثنى عكرمة بن خالد قال سألت ابن عمر مثله . وعند أحمد فى مسنده من طريق يعقوب بن إبراهيم عن ابن إسحاق حدثنا عكرمة بن خالد قال : قدمت المدينة فى نفر من أهل مكة فالتقت عبد الله بن عمر فقلت : إنا لم نحج قط أفنعمت من المدينة ؟ قال نعم وما يمنعكم من ذلك فقد اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمره كلها قبل حجه ، قال فاعتمرنا . كذا فى فتح البارى . (ليقطع) وليبطل (بذلك) أى باعتمارها فى ذي الحجة (أمر أهل الشرك) الذين يرون أن العمرة فى أشهر الحج أجزء الفجور فى الأرض ويعملون الحرام —

دَانَ دِينَهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ إِذَا عَفَا الْوَبَرُ ، وَبَرَأَ الدَّبَرُ ، وَدَخَلَ صَفَرٌ فَقَدْ
حَمَلَتِ الْعُمَرَةُ لِمَنْ اعْتَمَرَ ، فَكَانُوا يُحَرِّمُونَ الْعُمَرَةَ حَتَّى يَنْسَلِفَ ذُو
الْحِجَّةِ وَالْمَحَرَّمُ .

١٩٧٢ — حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ
عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَنِي رَسُولُ مَرْوَانَ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَى أُمِّ
مَعْقِلٍ قَالَتْ : « كَانَ [جَاءَ] أَبُو مَعْقِلٍ حَاجًّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَلَمَّا قَدِمَ قَالَتْ أُمُّ مَعْقِلٍ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ عَلَى حَجَّةٍ فَانْطَلَقَا يَمْشِيَانِ حَتَّى دَخَلَا

— صَفَرًا ، وَهَذَا مِنْ تَحَكُّمِهِمُ الْبَاطِلَةَ الْمَأْخُوضَةَ مِنْ غَيْرِ أَصْلٍ (وَمِنْ دَانَ دِينَهُمْ)
أَيُّ تَعَبُدِ بَدِينِهِمْ وَتَدِينُ بِهِ (إِذَا عَفَا) أَيُّ كَثُرَ ، يُقَالُ عَفَى الْقَوْمُ إِذَا كَثُرَ عَدَدُهُمْ
وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ حَتَّى عَفَا ﴾ (الْوَبَرُ) بِفَتْحِ الْوَاوِ وَالْبَاءِ أَيُّ وَبَرِ الْإِبِلِ الَّذِي
حَلَقَ بِالرَّحَالِ . وَلَفْظُ الشَّيْخَيْنِ يَقُولُونَ : إِذَا عَفَا الْأَثَرُ أَيُّ انْدَرَسَ أَثَرُ الْإِبِلِ
وغيرها في سيرها ويحتمل أثر الدبر (وَبَرَأَ الدَّبَرُ) بِفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ وَالْمُوَحَّدَةِ أَيُّ مَا كَانَ
يَحْصُلُ بِظُهُورِ الْإِبِلِ مِنَ الْحَمْلِ عَلَيْهَا وَمَشَقَّةِ السَّفَرِ فَإِنَّهُ كَانَ يَبْرَأُ بَعْدَ انْصِرَافِهِمْ
مِنَ الْحَجِّ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ .

قال النووي : وهذه الألفاظ تقرأ ساكنة الراء لإرادة السجع . قال المغدري :
وأخرجه البخاري ومسلم طرفاً منه ولم يخرجها قصة عائشة في العمرة ، وحديث
أبي داود في إسناد محمد بن إسحاق وتقدم الكلام عليه .

(أَخْبَرَنِي رَسُولُ مَرْوَانَ الَّذِي) صَفَةِ رَسُولٍ (أُرْسِلَ) بِصِيفَةِ الْمَجْهُولِ (إِلَى
أُمِّ مَعْقِلٍ) وَالرَّسُلُ بِكَسْرِ السِّينِ هُوَ مَرْوَانُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لَفْظُ الَّذِي صَفَةِ
مَرْوَانَ وَلَفْظُ أُرْسِلَ بِصِيفَةِ الْمَعْلُومِ وَفَاعِلُهُ مَرْوَانَ وَهَذَا احْتِمَالٌ قَوِيٌّ ، وَتَوْيِيدُهُ
رَوَايَةُ ابْنِ مَنْدَهٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَوَانَةَ وَفِيهَا الَّذِي أُرْسِلَهُ إِلَى أُمِّ مَعْقِلٍ (فَلَمَّا قَدِمَ)
أَبُو مَعْقِلٍ (قَالَتْ أُمُّ مَعْقِلٍ) لَزُوجِهَا أَبِي مَعْقِلٍ (قَدْ عَلِمْتَ) بِصِيفَةِ الْخُطَابِ (أَنَّ) —

عَلَيْهِ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ عَلَىَّ حَجَّةً وَإِنَّ لِأَبِي مَعْقِلٍ بَكْرًا ، قَالَ أَبُو مَعْقِلٍ صَدَقَتْ جَعَلْتُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَغْطِيهَا فَلْتَحُجَّ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَأَغْطَاهَا الْبَكْرُ ، فَقَالَتْ يَا رَسُولَ

— على حجة) أى بإرادة حج لى كانت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لكن ما قدر لى الحج مع النبي صلى الله عليه وسلم وفاتنى وحصل لى الحزن والتأسف على فوت المعية التى كانت باعثة لكثرة الثواب وتؤيده رواية النسائى ولفظه أن أم معقل جعلت عليها حجة معك ، وعند ابن مندة أيضاً جعلت على نفسها حجة معك فلم يتيسر لها ذلك وليس المراد أن على حجة فرضاً أو نذراً ، فلا يدل الحديث على إجزاء العمرة فى رمضان عن الحج وأنه يسقط بها الفرض عن الذمة بل المراد أن ثواب العمرة فى رمضان كثواب الحج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا التأويل هو المتعين . ولا شك أن رواية هذا الحديث لم يتقنوا ألفاظ الحديث ولم يحفظوها بل اختلطوا وغيروا الألفاظ واضطربوا فى الإسناد ، وفيه ضعيف ومجهول (حتى دخلا عليه) أى على النبي صلى الله عليه وسلم (إن على حجة) تقدم تأويله (بكراً) بالفتح الفتى من الإبل (صدقت) زوجتى أم معقل (جعلته) البكر (فى سبيل الله) أى الفزوة والجهاد (عليه) أى على البكر (فإنه) الحج (فى سبيل الله) كما أن الجهاد فى سبيل الله . قال الخطابى : فيه من الفقه جواز إحباس الحيوان ، وفيه أنه جعل الحج من السبيل . وقد اختلف الناس فى ذلك فكان ابن عباس لا يرى بأساً أن يعطى الرجل من زكاته فى الحج ، وروى مثل ذلك عن ابن عمر ، وكان أحمد بن حنبل وإسحاق يقولان يعطى من ذلك فى الحج ، وقال أبو حنيفة وأصحابه وسفيان الثورى والشافعى لا تصرف الزكاة إلى الحج وسهم السبيل عندهم الفزاة والمجاهدون انتهى . وقال المنذرى : قال الترمذى : وحديث أم معقل حسن غريب من هذا الوجه انتهى . وقد روى من حديث أبى بكر بن عبد الرحمن عن أبى معقل وهو الأسدى ويقال الأنصارى —

اللَّهُ إِلَى امْرَأَةٍ قَدْ كَبُرَتْ وَسَقِمَتْ فَهَلْ مِنْ عَمَلٍ يُجْزِي عَنِّي مِنْ حَجَّتِي ؟
قَالَ عُمَرَةُ فِي رَمَضَانَ يُجْزِي حُجَّةً .

١٩٧٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ الطَّائِيُّ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ الْوَهْبِيُّ
أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ عِيسَى بْنِ مَعْقِلٍ عَنْ أُمِّ مَعْقِلٍ الْأَسَدِيَّةِ أَسَدِ
خَزِيمَةَ حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ عَنْ جَدِّهِ أُمِّ مَعْقِلٍ قَالَتْ
« لَمَّا حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَجَّةَ الْوَدَاعِ وَكَانَ لَنَا جَمَلٌ

— وَحَدِيثُ أُمِّ مَعْقِلٍ فِي إِسْنَادِهِ رَجُلٌ مَجْهُولٌ وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضًا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَهَاجِرٍ
الْبَجَلِيُّ السَّكُونِيُّ وَتَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ .

وَقَدْ اخْتَلَفَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِيهِ ، فَرَوَى عَنْهُ كَمَا هُنَا ، وَرَوَى
عَنْهُ عَنْ أُمِّ مَعْقِلٍ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ ، وَرَوَى عَنْهُ عَنْ أَبِي مَعْقِلٍ كَمَا ذَكَرْنَا . وَقَدْ أَخْرَجَ
الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحَيْهِمَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَامْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ سَمَاهَا ابْنُ عَبَّاسٍ فَنَسِيتُ اسْمَهَا « مَا مَنَعَكَ أَنْ تَحْجِي
مَعَنَا ؟ قُلْتَ لَمْ يَكُنْ لَنَا إِلَّا نَاضِحَانِ فَخَجَّ أَبُو وَلَدَهَا وَابْنُهَا عَلَى نَاضِحٍ وَتَرَكْنَا
نَاضِحًا نَنْضِجُ عَلَيْهِ . قَالَ فَلِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَاعْتَمَرِي فَإِنَّ عَمْرَةَ فِيهِ تَعْدِلُ حَجَّةً »
وَلَفْظُ الْبُخَارِيِّ « فَإِنَّ عَمْرَةَ فِي رَمَضَانَ حَجَّةً » أَوْ نَحْوَهُمَا قَالَ ، وَسَمَاهَا فِي رِوَايَةِ
مُسْلِمٍ أُمُّ سَنَانٍ . وَفِيهِ قَالَ جَعَلَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
« أَعْطَاهَا فَلْتَحْجِ عَلَيْهِ فَعَمْرَةَ فِي رَمَضَانَ تَقْضِي حَجَّةً أَوْ حَجَّةً مَعِيَ » انْتَهَى كَلَامُ
الْمُنْذَرِيِّ (إِلَى امْرَأَةٍ قَدْ كَبُرَتْ) مِنْ بَابِ سَمِعَ أَيْ مِنْ طَوْلِ عَمْرِي (وَسَقِمَتْ)
الْآنَ فَمَا أَدْرَى مَتَى أَحْبَبَ (فَهَلْ مِنْ عَمَلٍ يُجْزِي) أَيْ يَكْفِي (عَنِّي مِنْ حَجَّتِي)
مَعَكَ (تَجْزِي حَجَّةً) مَعِيَ .

(الْأَسَدِيُّ أَسَدُ خَزِيمَةَ) الْأَسَدِيُّ مَذْسُوبٌ إِلَى أَسَدٍ وَالْأَسَدُ كَثِيرُونَ لَكِنْ —

فَجَعَلَهُ أَبُو مَعْقِلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَصَابَنَا مَرَضٌ وَهَلَكَ أَبُو مَعْقِلٍ وَخَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ حَجِّهِ جِئْتُهُ فَقَالَ يَا أُمَّ مَعْقِلٍ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَخْرُجِي مَعَنَا ؟ قَالَتْ لَقَدْ تَهَيَّأْنَا فَهَلَكَ أَبُو مَعْقِلٍ وَكَانَ لَنَا جَمَلٌ هُوَ الَّذِي نَحْبُجُّ عَلَيْهِ ، فَأَوْصَى بِهِ أَبُو مَعْقِلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ فَهَلَّا خَرَجْتَ عَلَيْهِ فَإِنَّ الْحَجَّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَأَمَّا إِذَا [إِذَا] فَاتَتْكِ هَذِهِ الْحِجَّةُ مَعَنَا ، فَأَعْتَمِرِي فِي رَمَضَانَ فَإِنَّهَا كَحِجَّةٍ ، فَكَانَتْ تَقُولُ الْحَجَّ حِجَّةً وَالْعُمْرَةَ عُمْرَةً ، وَقَدْ قَالَ هَذَا لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مَا أَذْرِي أَلَى خَاصَّةً .

— أم معقل هي منسوب إلى أسد بن خزيمه بن مدركة بن إلياس بن مضر أبي قبيلة عظيمة من مضر الحراء : قاله في تاج العروس (لجعله أبو معقل في سبيل الله) ولم يكن لي غير هذا الجمل فكان هذا هو السبب لقوت حجتي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم (وأصابنا مرض) بعد ذلك (وهلك أبو معقل) بعد رجوعه مع النبي صلى الله عليه وسلم وليس المراد أنه مات قبل خروجه صلى الله عليه وسلم إلى الحج ، فالعبارة فيها تقديم وتأخير ، ولفظ البخاري : قالت لنا ناضح فركبه أبو فلان وابنه وترك ناضحاً ننضح عليه . وفي لفظ لمسلم : قالت ناضحان كانا لأبي فلان زوجها حج هو وابنه على أحدهما وكان الآخر يسقى عليه غلامنا (فلما فرغ) النبي صلى الله عليه وسلم (من حجبه) ودخل المدينة (جئته) أي أنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (فقال) لي النبي صلى الله عليه وسلم (لقد تهيأنا) للخروج معك فلم نقدر على الخروج وخرج أبو معقل معك (فهلك أبو معقل) بعد الحج (فأوصى به) أي جعله في سبيل الله (فهلا خرجت عليه) أي على ذلك الجمل المعد في سبيل الله (فإنها) العمرة في رمضان (كحجة) معي أي في الثواب (فكانت تقول) أم معقل (الحج حجة والعمرة عمرة) تعني ما هما واحدة في —

— المنزلة فكيف جعل النبي صلى الله عليه وسلم عمرة رمضان كحجة (و) لا شك (قد قال هذا) القول أى العمرة فى رمضان تعدل حجة (فما أدرى ألى خاصة) أو لجميع الأمة عامة .

قال الحافظ فى الفتى : قال ابن خزيمة فى هذا الحديث : إن الشىء يشبه بالشىء ويجعل عدله إذا أشبهه فى بعض المعانى لا جميعها ، لأن العمرة لا يقضى بها فرض الحج ولا النذر . وقال ابن بطال : فيه دليل على أن الحج الذى نذبهما إليه كان تطوعاً لإجماع الأمة على أن العمرة لا تجزئ عن حجة الفريضة . فالخااصل أنه أعلمها أن العمرة فى رمضان تعدل الحجة فى الثواب لا أنها تقوم مقامها فى إسقاط الفرض للإجماع على أن الاعتناء لا يجزئ عن حج الفرض . ونقل الترمذى عن إسحاق بن راهويه أن معنى الحديث نظير ما جاء أن قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن . وقال ابن العربى : حديث العمرة صحيح وهو من فضل الله ونعمته فقد أدركت العمرة منزلة الحج بانضمام رمضان إليها . وقال ابن الجوزى : فيه أن ثواب العمل يزيد بزيادة شرف الوقت كما يزيد بحضور القلب وبخلوص القصد . وقال غيره : يحتمل أن يكون المراد عمرة فريضة فى رمضان كحجة فريضة وعمرة نافلة فى رمضان كحجة نافله .

ويحتمل أن يكون لبركة رمضان ، ويحتمل أن يكون مخصوصاً بهذه المرأة . قال الحافظ : الثالث قال به بعض المتقدمين كسميد بن جبير فإنه قال : ولا تعلم هذا إلا لهذه المرأة وحدها ، وهكذا وقع عند أبى داود من قول أم معقل ، والظاهر حمله على العموم . انتهى .

قال المنذرى : فى إسناد محمد بن إسحاق . وقال النمرى : أم طليق لها حجة حديثها مرفوع : عمرة فى رمضان تعدل حجة فيها نظر . وقال أيضاً : أم معقل الأنصارية وهى أم طليق لها كنيستان انتهى . قال الحافظ : وزعم ابن عبد البر —

١٩٧٤ — حدثنا مسدد أخبرنا عبد الوارث عن عامر الأحول عن بكر بن عبد الله عن ابن عباس قال : «أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج فقالت امرأة لزوجها أحجني [أحججني] مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على جملتك فقال ما عندي ما أحججك عليه قالت [فقالت] أحججني على جملتك فلان قال ذاك حبيس في سبيل الله عز وجل فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن امرأتى تقرأ عليك السلام ورحمة الله وإني سألتني الحج معك قالت أحججني مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلت ما عندي ما أحججك عليه قالت [فقالت] أحججني على جملتك فلان ، فقلت ذاك حبيس في سبيل الله عز وجل قال أما إنك لو أحججتها عليه كان في سبيل الله ، أما وإنها أمرتني أن أسألك ما يعديل حجة معك ؟ قال

— أن أم معقل هي أم طليق لما كنيقان وفيه نظر ، لأن أبا معقل مات في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبا طليق عاش حتى سمع منه طلق بن حبيب وهو من صفار التابعين ، فدل على تغير المرأتين انتهى .

قلت : لحديث أم معقل طرق وأسانيد ولا يخلو من الاضطراب في المتن والإسناد . وقد ساق بعض أسانيد الحفاظ في الإصابة في ترجمة أبي معقل ولأجل دفع الاضطراب ورفع التناقض قد أوت في تفسير بعض الآلة-اظ كما عرفت .

والحديث الصحيح في هذا الباب ما أخرجه الشيخان عن ابن عباس ، كذا في الشرح (فأتى) الرجل (رسول الله صلى الله عليه وسلم) بعد ما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من حجته (إنها سألتني الحج معك) قبل أن تخرج (ذاك) الجمل (حبيس) أي وقف (قال) النبي صلى الله عليه وسلم (أما) بفتح الهمزة وفتح الميم المخففة حرف التنبيه (وإنها أمرتني) عطف على أنها سألتني . قال — (٣٠ — عون المبرود)

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْرَئُهَا السَّلَامَ وَرَحْمَةَ اللَّهِ وَبَرَكَاتِهِ وَآخِزَهَا
أَنَّهُ تَعْدِلُ حَجَّةَ مَعِيَ يَفْعِي عُمَرَةَ فِي رَمَضَانَ .

١٩٧٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
اعْتَمَرَ عُمَرَتَيْنِ عُمَرَةَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ وَعُمَرَةَ فِي شَوَّالٍ » .

الحافظ في الفتح : والذي يظهر لي أن حديث ابن عباس عند الشيوخين في قصة
امرأة من الأنصار ، وأن حديث أم معقل عند أهل السنن أنهما قصتان وقعتا
لامرأتين ، ووقعت لأُم طليق قصة مثل هذه أخرجهما أبو علي بن السكن وابن
منسده والدولابي في السكتي من طريق طلق بن حبيب أن أبا طليق حدثه أن
امراته قالت له وله جمل وناقة أعطاني جملك أحج عليه قال جمل حبيس في سبيل
الله ، قالت إنه في سبيل الله ، قالت إنه في سبيل الله أن أحج عليه ، فذكر
الحديث وفيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقت أم طليق ، وفيه ما يبدل
الحج ، قال عمره في رمضان ، وفي القصة التي في حديث ابن عباس من التفسير
للقصة التي في حديث غيره ، ولقوله في حديث ابن عباس إنها أنصارية ، وأما
أم معقل فإنها أسدية انتهى .

وقد أخرج النسائي نحوه مختصراً من رواية أبي معقل عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم ، وفيه ذكر العمرة في رمضان وأخرجه ابن ماجه مختصراً . قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم « عمرة في رمضان تعدل حجة » انتهى .
(اعتمر عُمَرَتَيْنِ) وروى سميد بن منصور عن الدراوردي عن هشام عن

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله .
لم يتكلم المنذرى على هذا الحديث ، وهو وهم ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم =

— أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاث عمر مرتين في ذى القعدة وعمرة في شوال . قال الحافظ : إسناده قوى . وقد رواه مالك عن هشام عن أبيه مرسلًا لكن قولها في شوال مقابر لقول غيرها في ذى القعدة ويجمع بينهما بأن يكون وقع في آخر شوال وأول ذى القعدة ، ويؤيده ما رواه ابن ماجه بإسناد صحيح عن مجاهد عن عائشة « لم يعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا في ذى القعدة » انتهى . وقال الحافظ ابن القيم : وظن بعض الناس أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر في سنة مرتين واحتج بما أخرجه أبو داود عن عائشة —

= وسلم لم يعتمر في شوال قط فإنه لا ريب أنه اعتمر عمرة الحديبية ، وكانت في ذى القعدة ، ثم اعتمر من العام القادم عمرة القضية وكانت في ذى القعدة ، ثم غزا غزاة الفتح ودخل مكة غير محرم ، ثم خرج إلى هوازن وحرب ثقيف ، ثم رجع إلى مكة فاعتمر من الجعرانة ، وكانت في ذى القعدة ، ثم اعتمر مع حجته عمره قرنها بها ، وكان أبعدوها في ذى القعدة ، وسيأتي حديث أنس بعد هذا في أن عمرة صلى الله عليه وسلم كلها كانت في ذى القعدة .

وقد روى مالك في الموطأ عن هشام بن عروة عن أبيه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعتمر إلا ثلاثاً ، إحداهن في شوال ، واثنيتان في ذى القعدة » . وهذا مرسل عند جميع رواة الموطأ .

قال ابن عبد البر : وقد روى مسنداً عن عائشة ، وليس رواه مسنداً ممن يذكر مع مالك في صحة النقل .

وقال ابن شهاب : « اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث عمر ، اعتمر عام الحديبية ، فصدّه الذين كفروا في ذى القعدة حنة ست ، واعتمر من العام المقبل في ذى القعدة سنة سبع ، آمناً هو وأصحابه ، ثم اعتمر العمرة الثالثة في ذى القعدة سنة ثمان ، حين أقبل من الطائف من الجعرانة » .

وروى معمر عن الزهري : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر أربعاً ، فذكر مثل هذا ، وكذلك في حديث عبد الله بن عمرو وغيره ، وكذلك ذكر موسى ابن عقبة وزاد : « ومنهن واحدة مع حجته » وكذلك قال جابر : « اعتمر =

— قالوا وليس المراد بها ذكر مجموع ما اعتمره فإن أنسا وعائشة وابن عباس وغيرهم قد قالوا إنه اعتمر أربع عمر فلم أن مرادها به أنه اعتمر في سنة مرتين مرة في ذى القعدة ومرة في شوال . قال ابن القيم : وهذا الحديث وهم وإن كان محفوظاً عنها ، فإن هذا لم يقع قط فإنه اعتمر أربع عمر بلا ريب : العمرة الأولى كانت في ذى القعدة عمرة الحديبية ثم لم يعتمر إلا في العام القابل عمرة القضية في ذى القعدة ، ثم رجع إلى المدينة ولم يخرج إلى مكة حتى فتحها سنة ثمان في رمضان ولم يعتمر ذلك العام ، ثم خرج إلى حنين وهزم الله أعداؤه فرجع إلى مكة وأحرم بعمرة وكان ذلك في ذى القعدة كما قال أنس وابن عباس ، ففقي اعتمر في شوال ولما سكن لقي المدوني شوال وخرج فيه من مكة وقضى عمرته لما فرغ من أمر المدوني ذى القعدة ليلاً ، ولم يجمع ذلك العام بين عمرتين ولا قبله ولا بعده انتهى . قال ابن القيم : وقولها اعتمر في شوال إن كان هذا محفوظاً فلعله في عمرة الجمرات حين خرج في شوال ولما أحرم بها —

== رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث عمر . كلهن في ذى القعدة ، إحداهن زمن الحديبية ، والأخرى في صلح قریش ، والأخرى في رجمته من الطائف ومن حنين — من الجمرات » وهذا لا يناقض ما روى الثوري عن جعفر عن أبيه عن جابر : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حج ثلاث حج قبل أن يهاجر ، وحجة بعد ما هاجر ، معها عمرة » ، فإن جابراً أراد عمرته ، فإن جابراً أراد عمرته المفردة التي أنشأ لها سفرراً لأجل العمرة ، ولا يناقض هذا أيضاً حديث ابن عمر « أنه صلى الله عليه وسلم اعتمر عمرتين » كما سيأتي بعد هذا : فإن كان هذا محفوظاً عن عائشة « أنه اعتمر في شوال » فلعله عرض لها في ذلك ما عرض لابن عمر من قوله « إنه اعتمر في رجب » ، وإن لم يكن محفوظاً عن عائشة كانت الوهم من عروة أو من هشام ، والله أعلم ، بل أن يحمل على أنه ابتداء إحرامها في شوال ، وفعلها في ذى القعدة ، فتتفق الأحاديث كلها . والله أعلم .

١٩٧٦ - حدثنا الثَّقَلِيُّ أَخْبَرَنَا زُهَيْرٌ أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ « سُمِّلَ ابْنُ عُمَرَ : كَمْ اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ فَقَالَ : مَرَّتَيْنِ ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ : لَقَدْ عَلِمَ ابْنُ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ اعْتَمَرَ ثَلَاثًا سِوَى الَّتِي قَرَنَهَا بِحَجَّةِ الْوَدَاعِ . »

— في ذى القعدة وكذا أوله شيخ مشايخنا محمد إسحاق المحدث الدهلوى فقال : قولها عمرة في شوال هذه إشارة إلى عمرة الجمرانة التي وقعت في ذى القعدة ، لكن لما كان خروجه صلى الله عليه وسلم إلى حنين في شوال وكان بعد رجوعه من حنين وقوع هذه العمرة في هذه السنة في هذا السفر نسبتها إلى شوال وإن كانت في ذى القعدة انتهى . والحديث سكنت عنه المنذرى .

(مرتين) يشبه أن يكون ابن عمر لم يعد العمرة التي قرنها النبي صلى الله عليه وسلم بحجته ولم يعد أيضاً عمرة الحديبية التي صعد عنها (لقد علم ابن عمر) كأنها نسبتها إلى نسيانها بعد علمه بأنها كانت أربع عمر . وقد روى مجاهد وعروة بن الزبير عن عهد الله بن عمر أنه قال : اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم أربع كما عند البخارى وغيره (قد اعتمر ثلاثاً) عمرة الحديبية سنة ست ، والعمرة في العام المقبل ، وعمرة الجمرانة (سوى التي قرنها بحجة الوداع) وهى الرابعة وكانت سنة عشر مع حجة الوداع . قال المنذرى : وأخرجه النسائى وأخرجه ابن ماجه مختصراً بمنجوه .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

قال ابن حزم : صدقت عائشة ، وصدق ابن عمر . لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعتمر منذ هاجر إلى المدينة عمرة كاملة مفردة . إلا اثنتين . كما قال ابن عمر وهما عمرة القضاء . وعمرة الجمرانة عام حنين . وعدت عائشة وأنس إلى هاتين =

١٩٧٧ - حَدَّثَنَا الثَّقَلِيُّ وَقُتَيْبَةُ قَالَا أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
الْعَطَّارُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « اعْتَمَرَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبَعَ عُمَرٍ : عُمَرَةَ الْخُدَيْبِيَّةِ ، وَالثَّانِيَةَ حِينَ
تَوَاطَّأُوا عَلَى عُمَرَةَ مِنْ قَابِلٍ ، وَالثَّلَاثَةَ مِنَ الْجِعْرَانَةِ ، وَالرَّابِعَةَ الَّتِي قَرَنَ
مَعَهَا حَجَّتُهُ » .

(أربع عمر) بضم العين وفتح الميم جمع عمرة هو مفعول اعتمر (عمرة الخديبية)
بتخفيف الياء وتشديد ها قيل هي اسم بئر ، وقيل شجرة ، وقيل قرية قريب من
مكة أكثرها في الحرم وهي على تسعة أميال من مكة ، ذهب رسول الله
صلى الله عليه وسلم معتمراً إلى هذا الموضع فاجتمع قريش وصدوه من دخول مكة
فصالحهم ورجع على أن يأتي العام المقبل ولم يعتمر ولكن عدوها من العمر
لترتب أحكامها من إرسال الهدى والخروج عن الإحرام فنهحر وحلق وكانت
في ذى القعدة (والثانية) بالنصب عطف على عمرة الخديبية أى العمرة الثانية
(حين تواطؤوا على عمرة من قابل) أى توافقوا وصالحوا في الخديبية على أداء
العمرة في السنة القابلة وهي أيضاً في ذى القعدة سنة سبع (والثالثة من الجعرانة)
فيها لقتان إحداها بكسر الجيم وسكون العين المهملة وفتح الراء مخففة وبعد
الألف نون والثانية بكسر العين وتشديد الراء وهي ما بين الطائف ومكة وهي
== لعمرتين عمرة الخديبية التي صد عنها ، والعمرة التي قرنها بحجته ، فتألفت أقوالهم
واتفى التعارض عنها .

ثم قال الشيخ ابن القيم رحمه الله بعد قول المنذرى : وذكر بعضهم أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم خرج معتمراً في رمضان - إلى أن قال المنذرى : وكان ابتداء
خروجهم لها في رمضان - : وهذا لا يصح لأنه صلى الله عليه وسلم يخرج في رمضان
إلى مكة إلا في غزاة الفتح ولم يعتمر فيها .

١٩٧٨ — حدثنا أبو الوليد الطيالسيُّ وهُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ قَالَا أَخْبَرَنَا
هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اعْتَمَرَ أَرْبَعَ
عُمَرٍ كُلُّهُنَّ فِي ذِي الْقَعْدَةِ إِلَّا الَّتِي مَعَ حَجَّتِهِ » .

قال أبو داود : أَتَقَنَّتْ مِنْ هَهُنَا مِنْ هُدْبَةَ وَسَمِعْتُهُ مِنْ أَبِي الْوَلِيدِ وَلَمْ
أُضْبِطْهُ « عُمَرَةٌ زَمَنَ الْحُدَيْبِيَّةِ أَوْ مِنَ الْحُدَيْبِيَّةِ وَعُمَرَةٌ الْقَضَاءِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ

— إلى مكة أقرب فهي في ذِي الْقَعْدَةِ أيضاً سنة ثمان وهي بعد الفتح (والرابعة
التي قرن مع حجته) هي في سنة عشر وكانت أفعالها في ذِي الْحِجَّةِ بلا خلاف ،
وأما إحرامها فالصحيح أنه كان في ذِي الْقَعْدَةِ . كذا في عمدة القاري . قال
المنذري : وأخرجه الترمذي وابن ماجه . وقال الترمذي : غريب وذكر أنه
روى مرسلًا .

(هُدْبَةُ) بضم الهاء وسكون الدال وفي صحيح مسلم هدا ب وهما واحد (إلا
التي مع حجته) أي العمرة كلها في ذِي الْقَعْدَةِ إِلَّا الَّتِي فِي حَجَّتِهِ كَانَتْ فِي ذِي الْحِجَّةِ
قاله الحافظ وقال ابن القيم : ولا تناقض بين حديث أنس أنهن في ذِي الْقَعْدَةِ
إِلَّا الَّتِي مَعَ حَجَّتِهِ وبين قول عائشة وابن عباس لم يعتمر رسول الله صلى الله
عليه وسلم إِلَّا فِي ذِي الْقَعْدَةِ ، لأن مبدأ عمرة القرآن كان في ذِي الْقَعْدَةِ ونهايتها
كان في ذِي الْحِجَّةِ مع انقضاء الحج ، فعائشة وابن عباس أخبرا عن ابتدائها وأنس
أخبر عن انقضائها (اتقنت) من الاتقان وهو الحفظ والضبط التام (من ههنا)
الذي يأتي بعد ذلك وهو من قوله عمرة زمن الحديبية إلى آخر الحديث (من
هدبة) بن خالد (وسمعت) أي القول المذكور آنفاً (من أبي الوليد) الطيالسي
(ولم أضبطه) أي لم أحفظه كما ينبغي ثم شرع في بيان لفظ هُدْبَةُ فَقَالَ (عُمَرَةٌ
زَمَنَ الْحُدَيْبِيَّةِ) نصب باعتمر وهي العمرة الأولى (أَوْ مِنَ الْحُدَيْبِيَّةِ) هذا
شك من أحد الرواة فوق أبي داود ، وهكذا أخرجه مسلم بالشك وأما —

وَعُمْرَةٌ مِنَ الْجَعْرِ إِنَّهُ حَيْثُ قَسَمَ غَنَاءُ حُنَيْنٍ فِي ذِي الْقَعْدَةِ ، وَعُمْرَةٌ مَعَ حَجَّتِهِ .

— البخارى فأخرجه من غير شك ولفظه عمرته من الحديبية (وعمره القضاء فى ذى القعدة) من العام المقبل هى العمرة الثانية وهى عمرة القضاء والقضية ، وإنما سميت بهما لأنه صلى الله عليه وسلم قاضى قريشاً لا أنها وقعت قضاء عن العمرة التى صدر عنها إذ لو كان كذلك لكانتا عمرة واحدة ، وهذا مذهب المالكية والشافعية ، وتقدم بيان ذلك . وقال الحنفية : هى قضاء عنها ، قال ابن الهمام فى فتح القدير شرح الهداية : وتسمية الصحابة وجميع السلف إياها بعمره القضاء ظاهر فى خلافه وتسمية بعضهم إياها عمرة القضية لا ينفى ، فإنه اتفق فى الأولى مقاضاة النبي صلى الله عليه وسلم أهل مكة على أن يأتى من العام المقبل فيدخل مكة بعمره ويقيم ثلاثاً وهذا الأمر قضية تصح إضافة هذه العمرة إليها ، فإنها عمرة كانت عن تلك القضية فهى قضاء عن تلك القضية فتصح إضافتها إلى كل منهما ، فلا تستلزم الإضافة إلى القضية نفي القضاء ، والإضافة إلى القضاء تنفيذ ثبوته فيثبت مفيد ثبوته بلا معارض انتهى (وعمره من الجعرانة) هى الثالثة (غنائم) جمع غنيمة وهى ما نهل من أهل الشرك عنوة والحرب قائمة ، والنبي ما ينهل منهم بعد أن تضع الحرب أوزارها (حنين) بالصرف واد ينفسه وبين مكة ثلاثة أميال ، وكانت فى سنة ثمان فى زمن غزوة الفتح ، ودخل عليه صلى الله عليه وسلم بهذه العمرة إلى مكة ليلاً وخرج منها ليلاً إلى الجعرانة فبات بها فلما أصبح زالت الشمس خرج فى بطن سرف حتى جامع الطريق ، ومن ثم خفيت هذه العمرة على كثير من الناس . قاله القسطلانى (وعمره مع حجته) فى ذى الحجة هى الرابعة . والحديث أخرجه البخارى ومسلم من طريق هبة بن خالد . وأخرج أيضاً البخارى من طريق أبى الوليد وساق مثله بالضبط والإتقان وأخرجه الترمذى .

— فائدة : ولم يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه اعتمر في السنة إلا مرة واحدة ، ولم يعتمر في سنة مرتين . فإن قيل فبأى شيء يستحبون العمرة في السنة مراراً خصوصاً في رمضان ثم لم يثبتوا ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قيل : إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يشتغل في العبادات بما هو أهم من العمرة . ولم يكن يمكنه الجمع بين تلك العبادات وبين العمرة فإنه لو اعتمر مراراً لبادرت الأمة إلى ذلك وكان يشق عليها ، وقد كان يترك النبي صلى الله عليه وسلم كثيراً من العمل وهو يحب أن يعمل خشية المشقة عليهم . ولما دخل البيت خرج منه حزيناَ فقالت له عائشة في ذلك فقال إني أخاف أن أكون قد شقت على أمتي وهم أن ينزل يستسقى مع سقاة زمزم للحاج خاف أن يغلب أهلها على سقائهم بعده . وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة » رواه الشيخان من حديث أبي هريرة ، ولفظ الترمذي من حديث ابن مسعود مرفوعاً « تابعوا بين الحج والعمرة » وفيه دليل على التفريق بين الحج والعمرة في التكرار وتنبيه على ذلك ، إذ لو كانت العمرة بالحج لا تعقل في السنة إلا مرة لسوى بينهما ولم يفرقا . وقد نذب النبي صلى الله عليه وسلم إلى ذلك بلفظه فثبت الاستحباب من غير تقييد .

ولا شك أن الحديث فيه دليل على استحباب الاستكثار من الاعتبار خلافاً ليقول من قال يكره أن يعتمر في السنة أكثر من مرة كالمالكية وهذا القول لا يصح ، والصحيح جواز الاستكثار من الاعتبار وخالف مالكاً مطرف من أصحابه وابن المواز قال مطرف : لا بأس بالعمرة في السنة مراراً . وقال ابن المواز أرجو أن لا يكون به بأس . وقد اعتمرت عائشة مرتين في شهر ولا أدري أن يمنع أحد من التقرب إلى الله بشيء من الطاعات ولا من الازدياد من الخير في موضع ولم يأت بالمنع منه نص . وهذا قول الجمهور . ويكفي في هذا أن النبي —

٨١ - باب المهلة بالعمرة تحييض فيدركها الحج

فتنقض عمرتها وتهل بالحج ، هل تقضى عمرتها

١٩٧٩ — حدثنا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ سَعْدٍ أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ حُثَيْمٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهِكٍ عَنْ خَفْصَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِيهَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

— صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ عَائِشَةَ مِنَ التَّغْنِيمِ سَوَى عَمَرَتِهَا الَّتِي كَانَتْ أَهَلَّتْ بِهَا وَذَلِكَ فِي عَامٍ وَاحِدٍ ، وَاعْتَمَرَتْ عَائِشَةُ فِي سَنَةِ مَرَّتَيْنِ . فَقِيلَ لِلْقَاسِمِ لَمْ يَنْكُرْ عَلَيْهَا أَحَدٌ فَقَالَ : أَعْلَى أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ . وَكَانَ أَنَسُ إِذَا جَمَّ رَأْسُهُ خَرَجَ فَاعْتَمَرَ . وَعَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ كَانَ يَعْتَمِرُ فِي السَّنَةِ مَرَارًا . ذَكَرَهُ ابْنُ الْقَيْمِ وَأَطَالَ الْكَلَامَ فِيهِ .

(باب المهلة بالعمرة تحييض)

قبل إتمام أفعال العمرة (فودركها الحج فتقض عمرتها) وفي بعض النسخ فترفض عمرتها (وتهل) تحرم (بالحج) بعد رفضها (هل تقضى عمرتها) التي أحرمت بها قبل إدراك الحج . فإن قلت : يفهم من ترجمة الباب أن عائشة كانت قد رفضت العمرة لأجل عذر الحيض فالعمرة التي أهلت بها من التغميم قضاء عنها لأداء مرة أخرى .

قلت : نعم كذا يفهم من ترجمة الباب لكن فيه كلام لأن العمرة لا يصح رفضها ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يسمعك طوافك لحجك وعمرتك » وفي لفظ « حلت منهما جميعاً » .

فإن قيل قد ثبت في صحيح البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال لها « ارفضي عمرتك وانقضى رأسك وامتشطى » وفي لفظ آخر « دعى عمرتك وانقضى رأسك وامتشطى » وفي لفظ « أهلى بالحج ودعى العمرة » فهذا صريح في رفضها من —

قال لعبد الرحمن : يا عبد الرحمن أرديف أختك عائشة فأعزها من التمتع
فإذا هبطت بها من الأكم فلتحرم فإنها عمرة متقبلة .

— وجهين أحدهما قوله أرفضيها ودعيها ، والثاني أمره لها بالامتنشاط . قيل معنى
قوله أرفضيها أتركى أفعالها والاقصصار عليها وكوني في حجة معها ، ويتمين أن
يكون هذا المراد بقوله « حلت منهما جميعاً » لما قضيت أهمال الحج . وقوله
« يسعك طوافك لحجك وعمرتك » فهذا صريح أن إحرام العمرة لم ترفض وإنما
رفضت أعمالها والاقصصار عليها ، وأنها بقضاء حجتها انقضت حجتها وعمرتها ، ثم
أعمرها من التمتع تطليها إذ تأنى بعمرة مستقلة كصوابها . ويوضح
ذلك إيضاحاً بيناً ما روى مسلم في صحيحه ولفظه « قالت عائشة وخرجنا مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فحضت فلم أزل حائضاً حتى كان
يوم عرفة ولم أهل إلا بعمرة فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أنقض
رأسي وأمتشط وأهل بالحج وأترك العمرة ، قالت ففعلت ذلك حتى إذا قضيت
حجتي بعث معي رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن بن أبي بكر وأمرني
أن أعتمر من التمتع مكان عمرتي التي أدركني الحج ولم أهل منها » فهذا حديث
في غاية الصحة والصرحة أنها لم تسكن أحلت من عمرتها وأنها بقيت محرمة بها
حتى أدخلت عليها الحج ، فهذا خبرها عن نفسها وذلك قول رسول الله صلى الله
عليه وسلم لها كل منهما يوافق الآخر ، كذا في زاد المعاد (أختك عائشة) بدل
من أختك (فإذا هبطت) من باب ضرب أي نزلت (بها) أي بعائشة (من
الأكمة) تل ، وقيل شرفة كالرابية وهو ما اجتمع من الحجارة في مكان واحد
وربما غلط وربما لم يقلظ والجمع أكم وأكات مثل قصبة وقصب وقصباب وجمع
الأكم آكام مثل جبل وجبال وجمع الآكام أكم بضمين مثل كتاب وكتب
وجمع الأكم آكام مثل عنق وأعناق كذا في المصباح قال المنذرى : قال أبو بكر —

١٩٨٠ - حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُزَاهِمٍ بْنُ أَبِي مُزَاهِمٍ حَدَّثَنِي أَبِي مُزَاهِمٌ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُسَيْدٍ عَنْ مُحَرَّشٍ السَّكْعِيِّ قَالَ : « دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْجِعْرَانَةَ فَجَاءَ إِلَى الْمَسْجِدِ فَرَكَعَ مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ أَخْرَمَ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى رَأْسِهِ فَاسْتَقْبَلَ بَطْنَ سَرْفَ حَتَّى لَبِقَ طَرِيقَ الْمَدِينَةِ فَأَصْبَحَ بِمَكَّةَ كَبَائِتٍ » .

— أحمد بن عمرو البزار ولا يعلم روت حفصة عن أبيها إلا هذا الحديث . هذا آخر كلامه . وقد أخرج البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن أوس عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يعمر عائشة من التمتع انتهى .

(أبي مزاحم) بدل من لفظ أبي (لجاء إلى المسجد) الذي هناك (فاستقبل بطن سرف) بفتح السين وكسر الراء وآخره فاء موضع على ستة أميال من مكة من طريق المروة جبل بمكة بنى به رسول الله صلى الله عليه وسلم بميمونة بنت الحارث وفيه ماتت أى توجه واستقبل وجهه إلى بطن سرف (فأصبح بمكة) قال السندی فى فتح الودود : ظاهر هذا أنه كان بمكة إلا أنه جاء الجعرانة ليلا ثم رجع إلى مكة فأصبح بها بحيث ما علم بخروجه منها وهو خلاف المشهور ، والمشهور أنه كان بالجعرانة فأصبح فيها كبائت ، فالظاهر أن هذا التقديم والتأخير من تصرفات بعض الرواة ، والصواب رواية الترمذي والنسائي عن محرش السكعي « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من الجعرانة ليلا فدخل مكة ليلا ففضى عمرته ثم خرج من ليلته فأصبح بالجعرانة كبائت ، فلما زالت الشمس من الفسد خرج فى بطن سرف حتى جامع الطريق طريق جمع بسرف فمن أجل ذلك خفيت عمرته على الناس » انتهى ولفظ أحمد فى مسنده « أن النبي صلى الله —

٨٢ - باب المقام في العمرة

١٩٨١ - حدثنا داود بن رُشَيْدٍ أخبرنا يَحْيَى بنُ زَكْرِيَّا أخبرنا مُحَمَّدُ بنُ إِسْحَاقَ عن أَبَانَ بنِ صَالِحٍ وعن ابنِ أَبِي نَجِيحٍ عن مُجَاهِدٍ عن ابنِ عَبَّاسٍ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقَامَ فِي عُمْرَةِ الْقَضَاءِ ثَلَاثًا » .

— عليه وسلم خرج من الجمرانة معتمراً فدخل مكة ليلًا ثم خرج من تحت ليلته فأصبح بالجرانة كبائت ، فلما زالت الشمس أخذ في بطن سرف حتى جامع الطريق طريق المدينة « وفي لفظ لأحمد » أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج ليلاً من الجمرانة حين أمسى معتمراً فدخل مكة ليلاً فقصى عمرته ثم خرج من تحت ليلته فأصبح بالجرانة كبائت حتى إذا زالت الشمس خرج من الجمرانة في بطن سرف ، حتى جامع الطريق طريق المدينة بسرف « انتهى . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى أتم منه . وقال الترمذى : حسن غريب ولا يعرف لمحوش السكبي عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث . وقال أبو عمر النمرى : روى عنه حديث واحد وذكر هذا الحديث .

(باب المقام في العمرة)

أى المقام بمكة بعد أداء العمرة .

(أقام في عمرة القضاء ثلاثاً) قال ابن القيم : دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة بعد الهجرة خمس مرات سوى المرة الأولى ، فإنه وصل إلى الحديبية وصد عن الدخول إليها ، ثم دخلها المرة الثانية فقصى عمرته وأقام بها ثلاثاً ثم خرج ، ثم دخلها المرة الثالثة عام الفتح في رمضان ، ثم دخلها بعمرة من الجمرانة قال المنذرى : وذكر البخارى نحوه تعليقاً . وأخرج البخارى ومسلم فى صحيحيهما فى الحديث الطويل من حديث أبى إسحاق السبىعى عن البراء بن عازب رضى الله —

٨٣ - باب الإفاضة في الحج

١٩٨٢ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم أفاض يوم النحر ثم صلى الظهر بمنى - يعنى راجعاً » .

— عنهما « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقام بمكة في عمرة القضاء ثلاثاً » .
(باب الإفاضة في الحج)

هى طواف الزيارة وهو المأمور به فى قوله تعالى ﴿ وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ (أفاض يوم النحر) أى طاف بالبيت (ثم صلى الظهر بمنى يعنى راجعاً) والذى رواه جابر فى الحديث الطويل وعائشة هو أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمكة ثم رجع إلى منى . واختلف العلماء فيه ، فمنهم من رجع هذا الحديث ، ومنهم حديث جابر وعائشة ، ومنهم من توقف لصحة الحديثين . كذا فى فتح الودود . وقال النووى : وفى هذا الحديث إثبات طواف الإفاضة وأنه يستحب فعله يوم النحر وأول النهار وقد أجمع العلماء على أن هذا الطواف وهو طواف الإفاضة ركن من أركان الحج لا يصح الحج إلا به . واتفقوا على أنه يستحب فعله يوم النحر بعد الرمي والنحر والخلق ، فإن أخره عنه وفعله فى أيام التشريق أجزاء ولا دم عليه بالإجماع ، فإن أخره إلى ما بعد أيام التشريق وأتى به بمصداها أجزاء ولا شيء عليه عندنا ، وبه قال جمهور العلماء . وقال مالك وأبو حنيفة : إذا تناول لزمه معه دم والله أعلم . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى ولفظ البخارى مختصر .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

هكذا قال ابن عمر ، وقال جابر فى حديثه الطويل : « ثم أفاض إلى البيت فصلى »

== بمكة الظهر » رواء مسلم وقالت عائشة : « أفاض رسول الله صلى الله عليه وسلم من آخر يومه حين صلى الظهر ، ثم رجع إلى منى ، فكثرت بها » الحديث ، وسيأتي فاختلف الناس في ذلك ، فرجعت طائفة ، منهم ابن حزم وغيره ، حديث جابر وأنه صلى الظهر بمكة .

قالوا : وقد وافقته عائشة ، واختصاصها به وقربها منه ، واختصاص جابر ، وحرصه على الاقتداء به ، أمر لا يرتاب فيه .

قالوا : ولأنه صلى الله عليه وسلم رعى الجرة وحلق رأسه ، وخطب الناس ، ونحر مائة بدنة هو وعلى ، وانتظر حتى سلخت ، وأخذ من كل بدنة بضعة ، فطبخت وأكلها من لحمها .

قال ابن حزم : وكانت حجته في آذار ، ولا يتسع النهار لفعل هذا جميعه ، مع الإفاضة إلى البيت والطواف وصلاة الركعتين ، ثم يرجع إلى منى ، ووقت الظهر باق . وقالت طائفة ، منهم شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره : الذي يرجع أنه إنما صلى الظهر بمنى ، لوجوه :

أحدها : أنه لو صلى الظهر بمكة لأناب عنه في إمامة الناس بمنى إماماً يصلى بهم الظهر ، ولم ينقل ذلك أحد . ومحال أن يصلى بالمسلمين الظهر بمنى نائب له ، ولا ينقله أحد ، فقد نقل الناس نيابة عبد الرحمن بن عوف ، لما صلى بهم الفجر في السفر ، ونيابة الصديق لما خرج صلى الله عليه وسلم يصلح بين بني عمرو بن عوف ، ونيابته في مرضه ، ولا يحتاج إلى ذكر من صلى بهم بمكة ، لأن إمامهم الراجح ، الذي كان مستمرّاً على الصلاة قبل ذلك وبعده ، هو الذي كان يصلى بهم .

الثاني : أنه لو صلى بهم بمكة لكان أهل مكة مقيمين ، فكان يتعين عليهم الإتمام ، ولم يقل لهم النبي صلى الله عليه وسلم « أمّوا صلاتكم فإنما قوم سفر » كما قاله في عزاء الفتح .

الثالث : أنه يمكن اشتباه الظهر المقصورة بركعتي الطواف ، ولا سيما والناس يصلونهما معه ، ويقعدون به فيهما فظنهما الرأي الظهر . وأما صلاته بمنى والناس خلفه فهذه لا يمكن اشتباهها بغيرها أصلاً ، ولا سيما وهو صلى الله عليه وسلم كان إمام الحاج الذي لا يصلى لهم سواء ، فكيف يدعهم بلا إمام يصلون أفراداً ولا يقيم لهم من يصلى بهم ؟ هذا في غاية البعد .

١٩٨٣ — حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين - لعمري واحد -
قالا أخبرنا ابن أبي عدي عن محمد بن إسحاق أخبرنا أبو عبيدة بن
عبد الله بن زمرة عن أبيه وعن أمه زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة
يحدثنا جميعاً ذاك عنها قالت : « كانت ليدي التي يصير إلى فيها رسول الله
صلى الله عليه وسلم مساء يوم النحر فصارت إلى فدخل على وهب بن زمرة

— (عن أبيه) وهو عبد الله بن زمرة (وعن أمه) أي أم أبي عبيدة (زينب
بنت أبي سلمة) بدل عن أمه وهي بنت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
(كانت ليدي التي يصير) أي يرجع (إلى فيها) أي يدخل على فيها (مساء
يوم النحر) أي اتفق أن كانت ليلة نوبى مساء يوم الفجر أي مساء ليلة تلى يوم —

= وأما حديث عائشة فقد فهم منه جماعة — منهم الحب الطبرى وغيره — أنه
صلى الظهر بمضى ، ثم أفاض إلى البيت بعدما صلى الظهر ، لأنها قالت : « أفاض من
آخر يومه حين صلى الظهر ، ثم رجع إلى منى » .
قالوا : ولعله صلى الظهر بأصحابه ، ثم جاء إلى مكة فصلى الظهر بمن لم يصل ،
كما قال جابر ، ثم رجع إلى منى فرأى قوماً لم يصلوا فصلوا بهم ثالثة ، كما قال ابن عمر
وهذه حرفة في العلم ، وطريقة يسلكها القاصرون فيه ، وأما خول أهل العلم ،
فيقطعون بيطان ذلك ، ويغيلون الاختلاف على الوهم والنسيان ، الذى هو عرضة
البشر ، ومن له إلمام بالسنة ومعرفة بحجته صلى الله عليه وسلم ، يقطع بأنه لم يصل
الظهر فى ذلك اليوم ثلاث مرات بثلاث جماعات ، بل ولا مرتين . وإنما صلاحها على
عادته المستمرة قبل ذلك اليوم وبعده ، صلى الله عليه وسلم .

وفهم منه آخرون — منهم ابن حزم وغيره — أنه أفاض حين صلاحها بمكة .
وفى نسخة من نسخ السنن « أفاض حتى صلى الظهر ثم رجع » وهذه الرواية
ظاهرة فى أنه صلاحها بمكة ، كما قال جابر ، ورواية « حين » محتملة للأمرين ،
والله أعلم .

وَمَعَهُ رَجُلٌ مِنْ آلِ أَبِي أُمَيَّةَ مُتَقَمِّصِينَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْهَبٍ : هَلْ أَفَضْتَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ؟ قَالَ : لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : انْزِعْ عَنْكَ الْقَمِيصَ . قَالَ : فَانْزَعَهُ مِنْ رَأْسِهِ وَنَزَعَ صَاحِبُهُ قَمِيصَهُ مِنْ رَأْسِهِ ، ثُمَّ قَالَ : وَلِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : إِنَّ هَذَا يَوْمٌ رُخِّصَ

— النحر وهي ليلة الحادى عشر من ذى الحجة والمساء يطلق على ما بعد الزوال إلى أن يشتد الظلام . قاله الحافظ في الفتح . ولعل المراد به ههنا أول الليل (فصار) أى رجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إلى) فى ذلك المساء أى دخل على فيه (فدخل على) بتشديد الياء (وهب) فاعل دخل (بن زمعة) ودخل (معه رجل من آل أبي أمية) أيضاً حال كونهما (متقمصين) أى لابسى القميص (هل أفضت) أى طفت طواف الإفاضة وهو طواف الزيارة يا (أبا عبد الله) هذه كنية وهب (قال) الراوى (فانزعه) أى نزعه وهب ذلك القميص (من رأسه) أى قبل رأسه (ونزع صاحبه) الذى دخل عليها معه أيضاً (ثم قال) وهب (ولم) أمرتنا بنزع القميص عنا (إن هذا) أى يوم الفجر (يوم رخص)

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

هذا الحديث يرويه ابن إسحاق عن أبي عبيدة بن عبد الله بن زمعة عن أبيه وعن أمه زينب بنت أبي سلمة ، يحدثنه عن أم سلمة ، وقال أبو عبيدة : وحدثتني أم قيس بنت محصن ، وكانت جارة لهم ، قالت : « خرج من عندى عكاشة بن محصن فى نفر من بنى أسد ، متقمصاً ، عشية يوم النحر ، ثم رجعوا إلى عشاء ، وقصصهم على أيديهم يحملونها ، فقلت : أى عكاشة ، مالكم خرجتم متقمصين ثم رجعتهم وقصصكم على أيديكم تحملونها ؟ فقال : أخبرتنا أم قيس كان هذا يوماً رخص فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لنا إذا نحن رمينا الجمره حللنا من كل ما أحرمانا منه إلا ما كان =

لَكُمْ إِذَا أَنْتُمْ رَمَيْتُمُ الْجَمْرَةَ أَنْ تَحِلُّوا - يَعْنِي مِنْ كُلِّ مَا حُرِّمْتُمْ مِنْهُ - إِلَّا
النِّسَاءَ ، فَإِذَا أَمْسَيْتُمْ قَبْلَ أَنْ تَطُوفُوا هَذَا الْبَيْتَ صِرْتُمْ حُرُمًا كَمَا كُنْتُمْ قَبْلَ
قَبْلِ أَنْ تَرْمُوا الْجَمْرَةَ حَتَّى تَطُوفُوا بِهِ .

— بصيغة المجهول (لكم إذا أتم) أيها الجميع (رميتم الجمرة) أي فرغتم عن رمي
جمرة العقبة يوم النحر (أن تحلوا) مفعول ما لم يسم فاعله لقوله رخص (يعني)
أي يريد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله أن تحلوا أي أن تحلوا (من
كل ما حرمتكم منه إلا النساء) إلى هنا تفسير من بعض الرواة (فإذا أمسيتم)
أي دخلتم في المساء (قبل أن تطوفوا هذا البيت) يوم النحر (صرتم حرماً)
بضمين ويجوز تسكين الراء أيضاً جمع حرام بمعنى محرم أي صرتم محرمين
(كما كنتم) أي كما كنتم محرمين (قبل أن ترموا الجمرة) أي جمرة العقبة يوم
النحر (حتى تطوفوا به) أي بالبيت .

== من النساء حتى تطوف بالبيت فإذا أمسيتم ولم نطف جعلنا قصنا على أيدينا » وهذا
يدل على أن الحديث محفوظ ، فإن أبا عبيدة رواه عن أبيه وعن أمه وعن أم قيس .
وقد استشكله الناس ، قال البيهقي : وهذا حكم لا أعلم أحداً من الفقهاء
يقول به . ثم كلامه .

وقد روى أبو داود عن عقبة عن أبي الزبير عن عائشة وابن عباس : « أن
النبي صلى الله عليه وسلم أخر طواف يوم النحر إلى الليل » . وأخرجه الترمذي
والنسائي وابن ماجه ، وقال الترمذي : حديث حسن ، وأخرجه البخاري تعليقاً .
وكأن رواية أبي داود له عقب حديث أم سلمة استدلال منه على أنه أولى من حديث
أم سلمة ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم حل قبل طوافه بالبيت ، ثم أخره إلى
الليل . لكن هذا الحديث وهم ، فإن المعلوم من فعله صلى الله عليه وسلم أنه إنما
طاف طواف الإفاضة نهائياً بعد الزوال ، كما قاله جابر وعبد الله بن عمر وعائشة ،
وهذا أمر لا يرتاب فيه أهل العلم والحديث ، وقد تقدم قول عائشة : « أفاض ==

— والحاصل أن هذا الترخيص لكم إنما هو بشرط أن تطوفوا طواف الإفاضة بعد رمى جرة العقبة يوم النحر قبل أن تدخلوا في مساء ذلك اليوم ، وأما إذا فات هذا الشرط بأن أمسيتم يوم النحر قبل أن تطوفوا طواف الإفاضة فليس لكم هذا الترخيص وإن رميتم وذبحتم وحلقتم بل بقيتم محرمين كما كنتم محرمين قبل الرمي . وفقه الحديث أن من أفاض يوم النحر بعد رمى جرة العقبة قبل مساء يوم النحر رخص له التحلل عن الإحرام وحل له كل شيء كان حراماً عليه في الإحرام ما خلا النساء ، وأن من لم يفص يوم النحر قبل مسائه ، بل دخلت ليلة الحادى عشر من ذى الحجة قبل إفاضته لم يرخص له التحليل بل بقي حراماً كما كان ولم يحل له شيء مما كان حراماً عليه في الإحرام كالتقصص وغيره بل بقي حراماً كما كان وإن كان رمى وذبح وحلق ، وأن من لبس القميص في الإحرام جاهلاً أو ناسياً وجب عليه أن ينزعه بعد ما علمه أو ذكره ، وأنه يجوز له نزع من قبل رأسه وإن لزم منه تغطية رأسه . وقد وقع حديث يدل على أن داود بلفظ « اخلع عنك الجبة نخامها من قبل رأسه » وأما ما روى عن جابر رضى الله عنه قال « كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد فقد شق قميصه من جيبه حتى أخرجه من رجله فنظر القوم إليه فقال إني أمرت ببدي التي بعثت بها أن تقلد اليوم وتشعر فلبست قميصي ونسيت فلم أكن لأخرج قميصي من رأسي » أخرجه الطحاوى فقهه عبد الرحمن بن عطاء ، وهو ضعيف لا يحتج بما انفرد به فكيف إذا خالفه من هو أثبت منه . وقد تركه مالك وهو جاره والله أعلم .

= رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صلى الظهر « من رواية أبي سلمة والقاسم عنها قال البيهقي : وحديث أبي سلمة عن عائشة أصح . وقال البخارى : فى سماع أبي الزبير من عائشة نظر ، وقد سمع من ابن عباس .

١٩٨٤ — حدثنا محمد بن بشار أخبرنا عبد الرحمن أخبرنا سفيان

عن أبي الزبير عن عائشة وابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم أخر طواف يوم النحر إلى الليل » .

— قال في فتح الودود : ولعل من لا يقول به يحمله على التغليظ والتشديد في تأخير الطواف من يوم النحر والتأكيد في إتمامه في يوم النحر ، وظاهر الحديث يأبى مثل هذا الجمل جدا والله تعالى أعلم انتهى . قال المنذرى : في إسناد محمد بن إسحاق وتقدم الكلام عليه (آخر طواف يوم النحر إلى الليل) قيل في معناه إنه رخص لطواف الزيارة إلى الليل لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يطف طواف الإفاضة في الليل . وفي زاد المعاد : أفاض صلى الله عليه وسلم إلى مكة قبل الظهر راكباً فطاف طواف الإفاضة وهو طواف الزيارة والصدر ولم يطف غيره ولم يسع معه ، هذا هو الصواب ، وطائفة زعمت أنه لم يطف في ذلك اليوم وإنما أخر طواف الزيارة إلى الليل وهو قول طاوس ومجاهد وعروة ، واستدلوا بحديث أبي الزبير المكي عن عائشة الخرج في سنن أبي داود والترمذى . قال الترمذى : حديث حسن ، وهذا الحديث غلط بين خلاف المعلوم من فعله صلى الله عليه وسلم الذي لا يشك فيه أهل العلم بحجته صلى الله عليه وسلم . وقال أبو الحسن القطان : عندى أن هذا الحديث ليس بصحيح ، إنما طاف النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ نهراً وإنما اختلفوا هل هو صلى الله عليه وسلم بمكة أو رجع إلى منى فصلى الظهر بها بعد أن فرغ من طوافه ، فابن عمر يقول إنه رجع إلى منى فصلى الظهر بها وجابري يقول إنه صلى الله عليه وسلم بمكة وهو ظاهر —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

ويمكن أن يحمل قولها « أخر طواف يوم النحر إلى الليل » على أنه أذن في ذلك فنسب إليه ، وله نظائر .

١٩٨٥ — حدثنا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَنبَأَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ
عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ
يَرْمِلْ مِنْ [فِي] السَّبْعِ الَّذِي أَفَاضَ فِيهِ [مِنْهُ] » .

— حديث عائشة من غير رواية أبي الزبير هذه التي فيها أنه أخرج الطواف إلى الليل
وهذا شيء لم يرو إلا من هذا الطريق . وأبو الزبير مدلس لم يذكر ههنا سماعاً
عن عائشة انتهى . وقال السندی : المعلوم الثابت من فعله صلى الله عليه وسلم
هو أنه طواف الإفاضة وهو الطواف الفرض قبل الليل ، فاعمل المراد بهذا
الحديث أنه رخص في تأخيرهِ إلى الليل أو المراد بطواف الزيارة غير طواف
الإفاضة أى أنه كان يقصد زيارة البيت أيام منى بعد طواف الإفاضة فإذا زار
طاف أيضاً ، وكان يؤخر طواف تلك الزيارة إلى الليل بتأخير تلك الزيارة
إلى الليل ، ولا يذهب إلى مكة لأجل تلك الزيارة في النهار بعد العصر مثلاً ،
والله أعلم . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه وقال الترمذى :
حديث حسن . وأخرجه البخارى تعليقاً وقد تقدم الكلام على حديث عائشة
هذا مستوفى .

(لم يرمل) من باب نصر (أفاض فيه) أى فى طواف الإفاضة . قال
المنذرى : وأخرجه النسائى وابن ماجه .

٨٤ - باب الوداع

١٩٨٦ - حدثنا نصر بن علي أخبرنا [حدثنا] سفيان عن سليمان الأحمول عن طاووس عن ابن عباس قال « كَانَ النَّاسُ يَنْصَرِفُونَ فِي كُلِّ وَجْهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا يَنْفِرَنَّ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ » .

٨٥ - باب الحائض تخرج بعد الإفاضة

١٩٨٧ - حدثنا القعنبي عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ [النَّبِيَّ] صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُيٍّ ، فَقِيلَ إِنَّهَا قَدْ حَاضَتْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَعَلَّهَا حَاسَتْ ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ ، فَقَالَ : فَلَا إِذَا » .

(باب الوداع)

من البيت فهذا باب لإثبات الوداع ، والباب الآتي لإثبات طواف الوداع والله أعلم (كان الناس) أى بعد حجهم (ينصرفون فى كل وجه) أى طريق طائفاً أو غير طائف (لا ينفرون أحد) أى النفر الأول والنسائي أو لا يخرج من أحد من مكة والمراد به الآفاق (حتى يكون آخر عهده الطواف بالبيت) أى بالطواف به . قال الطيبي رحمه الله : دل على وجوب طواف الوداع ، وخالف فيه مالك ، هكذا فى المرقاة . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه .

(باب الحائض تخرج بعد الإفاضة)

(ذكر صفية) أى إحدى أمهات المؤمنين من بنى إسرائيل من سبط هارون أخى موسى عليهما الصلاة والسلام (لعلمها حاستها) أى مانعتنا عن -

١٩٨٨ — حدثنا عمرو بن عون أنبأنا أبو عوانة عن يعقوب بن عطاء عن الوليد بن عبد الرحمن عن الحارث بن عبد الله بن أوس قال : « أتيتُ عمر بن الخطاب فسألتُهُ عن المرأة تطوف بالبيت يوم النحر ثم تمحيض . قال : ليسكن آخرُ عهدِها بالبيت . قال فقال الحارث : كذلك

— الرجوع إلى المدينة لا تنتظر طوافها (فلا إذا) جواب وجزاء أى إذا كان كذلك أنها أفاضت فلا أمنعها للخروج . ونظيره ما روى البخارى فى الأشربة « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الظروف فقالت الأنصار إنه لا بد لنا منها قال فلا إذا » قال فى الفتح : فلا إذا جواب وجزاء أى إذا كان كذلك لا بد لى منها فلا تدعوها . وفى لفظ الشيخين « قلت يا رسول الله إنها قد أفاضت وطافت بالبيت ثم حاضت بعد الإفاضة » قال فلتنفر إذن « أى فلا حبس علينا حينئذ لأنها قد أفاضت فلا مانع من التوجه ، والذي يجب عليها قد فعلته . وفى رواية للبخارى فلا بأس انفرى ، وفى رواية له أخرجى ، وفى رواية فلتنفر ومعانيها متقاربة ، والمراد بها الرحيل من منى إلى جهة المدينة .

قال ابن المنذر : قال عامة الفقهاء بالأمصار : ليس على الحائض التى طافت طواف الإفاضة طواف الوداع . وروينا عن عمر وابنه وزيد بن ثابت أنهم أسروها بالمقام إذا كانت حائضاً لطواف الوداع كأنهم أوجبوه عليها كطواف الإفاضة ، إذ لو حاضت قبله لم يسقط عنها . قال : وقد ثبت رجوع ابن عمر وزيد بن ثابت عن ذلك ، وبقي عمر يخالفناه لثبوت حديث عائشة . وروى ابن أبي شيبه من طريق القاسم بن محمد : كان الصحابة يقولون إذا أفاضت قبل أن تمحيض فقد فرغت إلا عمر . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى من حديث الزهرى عن عروة وأبى سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة بمعناه —

أَفْتَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ فَقَالَ عُمَرُ : أَرَبْتَ عَنْ يَدَيْكَ ، سَأَلْتَنِي عَنْ شَيْءٍ سَأَلْتُ عَنْهُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِكَيْنَا أَخَالَفَ

— (أَرَبْتَ عَنْ يَدَيْكَ) بكسر الراء أى سقطت من أجل مكروه يصيب يديك من قطع أو وجع ، أو سقطت بسبب يديك ، أى من جنائيهما . قيل : هو كناية عن الخجالة والأظهر أنه دعاء عليه ، لكن ليس المقصود حقيقة ، وإنما المقصود نسبة الخطأ إليه . قال فى النهاية : أى سقطت آراك من اليدين خاصة (لكىما أخالف) ما زائدة . واستدل الطحاوى بحديث عائشة على نسخ حديث عمر فى حق الخائض وكذلك استدل على نسخه بحديث أم سليم عند أبى داود الطيالسى أنها قالت : حضرت بعد ما طفت بالبيت فأمرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أنفر . وحاضت صفية فقالت لها عائشة حبستنا فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تنفر . ورواه سعيد بن منصور فى كتاب المناسك ، وإسحاق فى مسنده والطحاوى وأصله فى البخارى . ويؤيد ذلك ما أخرجه النسائى والترمذى وصححه الحاكم عن ابن عمر قال : من حج فليكن آخر عهده بالبيت إلا الحيض رخص لهن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وعند الشيخين من حديث ابن عباس : أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خفف عن المرأة الخائض . وأخرج أحمد فى مسنده عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للحائض أن تصدر قبل أن تطوف بالبيت إذا كانت قد طافت فى الإفاضة . قال المنذرى : وأخرجه النسائى والإسناد الذى أخرجه أبو داود والنسائى حسن . وأخرجه الترمذى بإسناد ضعيف وقال غريب .

٨٦ - باب طواف الوداع

١٩٨٩ - حدثنا وهبُ بنُ بَقِيَّةَ عن خَالِدٍ عن أَفْلَحَ عن الْقَاسِمِ عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : « أَخْرَمْتُ مِنَ التَّنْعِيمِ بِعُمْرَةٍ ، فَدَخَلْتُ فَقَضَيْتُ عُمرَتِي وَانْتَظَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْأَبْطَحِ حَتَّى فَرَغْتُ ، وَأَمَرَ النَّاسَ بِالرَّحِيلِ . قَالَتْ : وَآتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْبَيْتَ فَطَافَ بِهِ ثُمَّ خَرَجَ » .

١٩٩٠ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حدثنا أَبُو بَكْرِ - يَعْنِي الْخَنَسِيَّ - أَخْبَرَنَا أَفْلَحُ عن الْقَاسِمِ عن عَائِشَةَ قَالَتْ : « خَرَجْتُ مَعَهُ - تَعْنِي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي النَّفَرِ الْآخِرِ فَنَزَلَ الْمُحَصَّبَ » .

قال أَبُو دَاوُدَ : وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ بَشَّارٍ قِصَّةَ بَعْثِهَا إِلَى التَّنْعِيمِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ . قَالَتْ : ثُمَّ جِئْتُهُ بِسَحَرٍ فَأَذَّنَ فِي أَصْحَابِهِ بِالرَّحِيلِ فَارْتَحَلَ فَمَرَّ

(باب طواف الوداع)

(بِالْأَبْطَحِ) وهو البطحاء التي بين مكة ومنى وهي ما انبطح من الأرض واتسع وهو المحصب ، وحدها ما بين الجبلين إلى المقبرة . قال الإمام الفووى : الْأَبْطَحُ والبطحاء وخيف بنى كنانة شيء واحد كذا في المعنى (حتى فرغت) من العمرة (فطاف به) أى طواف الوداع (ثم خرج) أى إلى المدينة . قال المنذرى : وقد تقدم الكلام على التنعيم والأبطح والمحصب (فى النفر الآخر) أى الرجوع من منى (فنزل المحصب) كمعظم . قال الطيبي : هو فى الأصل كل موضع كثير الحصى ، والمراد به الشعب الذى أحد طرفيه منى ويتصل الآخر بِالْأَبْطَحِ فمهر به عن المحصب المعروف إطلاقاً لاسم المجاور على المجاور انتهى وفى النهاية : -

بِالْبَيْتِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ ، فَطَافَ بِهِ حِينَ خَرَجَ ، ثُمَّ انْصَرَفَ مُتَوَجِّهًا إِلَى الْمَدِينَةِ » .

١٩٩١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَزِيدَ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ طَارِقٍ أَخْبَرَهُ عَنْ أُمِّهِ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا جَازَ مَكَانًا مِنْ دَارِ يَعْلَى نَسِيَهُ عُبَيْدُ اللَّهِ اسْتَقْبَلَ الْبَيْتَ فَدَعَا » .

٨٧ - باب التحصيب

١٩٩٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ « إِنَّمَا نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُحَصَّبَ

هو الشعب الذي أخرجه إلى الأبطح بين مكة ومنى وسبغىء الكلام فيه) كان إذا جاز مكانًا من دار يعلى (لعله الموضع المعلوم بموضع استجابة الدعاء ، قاله السفدى . ولفظ النسائي كان إذا جاء مكانًا في دار يعلى استقبل القبلة ودعا . وفي أسد الغابة من وجه آخر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأتي مكانًا في دار يعلى فيستقبل البيت فيدعو ويخرج منه فيدعو ونحن مسلمات (نسيه) أى ذلك المكان (عبيد الله) بن أبي يزيد . واعلم أن الحديث لا يطابق الباب إلا بالتعسف قال المنذرى : وأخرجه النسائي وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير في ترجمة عبد الرحمن بن طارق بالإسناد الذي أخرجه به . قال وقال بعضهم عبد الرحمن عن عمه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح . (باب التحصيب)

وهو النزول في الحصب وهو ليس من أمر المناسك الذي يلزم فعله إنما

لَيْسَ كُونَ أَسْمَحَ لِيُخْرُوجَ وَلَيْسَ بِسُنَّةٍ ، فَمَنْ شَاءَ نَزَلَهُ وَمَنْ شَاءَ لَمْ يَنْزِلْهُ .
 ١٩٩٣ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ الْمَعْنَى .
 وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالُوا أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ أَخْبَرَنَا صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ
 يَسَارٍ قَالَ قَالَ أَبُو رَافِعٍ : « لَمْ يَأْمُرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ
 أَنْزِلَهُ وَلَكِنْ ضَرَبْتُ قُبَّتَهُ فَنَزَلَهُ » .

— هو منزل نزله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، للاستراحة بعد الزوال فصلى فيه
 العصرين والمغربين وبات فيه ليلة الرابع عشر ، لكن لما نزله صلى الله عليه وسلم
 كان النزول به مستحباً اتباعاً له وقد فعله بعده الخلفاء (ليكون أسمح لخروجه)
 أى أسهل لخروجه راجعاً إلى المدينة (فمن شاء نزله ومن شاء لم ينزل) قال
 النووي : وإن عائشة وابن عباس كانا لا يقولان به ويقولان هو منزل اتفاق
 لا مقصود فحصل خلاف بين الصحابة رضى الله عنهم . ومذهب الشافعى ومالك
 والجمهور استحبابه اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين
 وغيرهم ، وأجمعوا على من تركه لا شيء عليه ، ويستحب أن يصلى به الظهر
 والعصر والمغرب والعشاء ويبيت به بعض الليل أو كله اقتداء برسول الله صلى الله
 عليه وسلم ، والحصب بفتح الحاء والصاد المهملتين والحصبة بفتح الحاء وإسكان
 الصاد والأبطح والبطحاء وخيف بنى كنانة اسم لشيء واحد وأصل الخيف كل
 ما انحدر عن الجبل وارتفع عن المسيل . قال ابن عبد البر وتبعه عياض : اسم
 لسكان متسع بين مكة ومنى ، وهو أقرب إلى منى ، ويقال له الأبطح والبطحاء
 وخيف بنى كنانة . قال المذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى
 وابن ماجه .

قال مُسَدَّدٌ : وَكَانَ عَلَى ثَقَلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَقَالَ عُثْمَانُ :
يَعْنَى فِي الْأَبْطَحِ .

١٩٩٤ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَنْبَأَنَا مَعْمَرٌ عَنْ
الزُّهْرِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ
قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيْنَ تَنْزِلُ غَدَاً فِي حَجَّتِهِ ؟ قَالَ : هَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ
مَنْزِلًا ، ثُمَّ قَالَ : نَحْنُ نَأْزِلُونَ بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ حَيْثُ قَامَتِ قُرَيْشٌ عَلَى
الْكُفْرِ - يَعْنِي الْمُحَصَّبَ - وَذَلِكَ أَنَّ بَنِي كِنَانَةَ حَالَتِ قُرَيْشًا عَلَى بَنِي
هَاشِمٍ أَنْ لَا يَبْنُوا كِحُومَهُمْ وَلَا يُؤْوُوهُمْ وَلَا يُبَايِعُوهُمْ .
قال الزُّهْرِيُّ : أَخْلَيْفُ الْوَادِي .

— (أن أنزله) أى المحصب (كان) أى أبو رافع (على ثقل) بفتح الناء
والقاف أى متاعه (فى الأبطح) وهو المحصب . قال المنذرى : وقال عثمان وهو
ابن أبى شيبة يعنى فى الأبطح وأخرجه مسلم .
(فى حجته) متعلق بقلت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم (عقييل) ابن
أبى طالب (منزلاً) أى فى مكة أى كان عقييل ورث أباه أبا طالب وهو وأخوه
طالب ، ولم يرث أبا طالب إبناه جعفر ولا على شيئاً لأنهما كانا مسلمين ، ولو
كانا وارثين لنزل صلى الله عليه وسلم فى دورهما وكان قد استولى طالب وعقييل
على الدار كلها باعتبار ما ورثاه من أبيهما لسكونهما كانا لم يسلموا أو باعتبار ترك
النبي صلى الله عليه وسلم لحقه منها بالهجرة وقد طالب بيد فباع عقييل الدار
كلها قاله القسطلانى (بخيف) أى بوادى وهو المحصب (حالفت قريشاً) قال
الفووى : تحالفوا على إخراج النبي صلى الله عليه وسلم وبني هاشم وبني المطلب
من مكة إلى هذا الشعب وهو خيف بنى كنانة وكتبوا بينهم الصحيفة المسطورة —

١٩٩٥ — حدثنا محمود بن خالد أخبرنا عمر حدثنا أبو عمرو - يعني الأوزاعي - عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حين أراد أن ينفّر من منى : نحن نازلون غداً ، فذكر نحوه ، لم يذكر أوله ولا ذكر الخلف الوادي . »

١٩٩٦ — حدثنا أبو سلمة موسى أخبرنا حماد عن محمد بن بكر ابن عبد الله وأيوب عن نافع أن ابن عمر كان يهجع هجعة بالبطحاء

— فيها أنواع من الباطل ، فأرسل الله عليها الأرضة فأكلت ما فيها من الكفر وتركت ما فيها من ذكر الله تعالى ، فأخبر جبرئيل النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فأخبر به عمه أبا طالب فأخبرهم عن النبي صلى الله عليه وسلم فوجدوه كما قاله ، فسقط في أيديهم ونكسوا على رؤوسهم . والقصة مشهورة . وإعما الاختار صلى الله عليه وسلم النزول هناك شكراً لله تعالى على القعدة في دخوله ظاهراً ونقضاً لما تعاقدوه بينهم . قاله العيني (لا يؤوهم) من آوى يؤوى إيواء . قال المفزري : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه .

(عن أبي هريرة) إلى آخر حديث (حين أراد أن ينفّر) أى يرجع (فذكر نحوه) ولفظ مسلم : حدثنا أبو هريرة قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن بمنى نحن نازلون غداً بخيف بنى كنانة حيث تقاسموا على الكفر وذلك أن قريشاً وبنى كنانة حالفت على بنى هاشم وبنى المطلب أن لا ينادواهم ولا يبايعوهم حتى يسلموا إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يعنى بذلك الحصب (لم يذكر) الأوزاعي (أوله) أى أول الحديث ، وهو قوله : هل ترك لنا الخ . (ولا ذكر) الأوزاعي (الخلف الوادي) من قول الزهري كما ذكره معمر . قال المفزري : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي مطولاً .

(ابن عمر كان يهجع هجعة) أى ينام نومة خفيفة في أول الليل . قال —

ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ ، وَيَزْعُمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ .

١٩٩٧ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا هَفَّانُ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ أَنبَأَنَا حُمَيْدٌ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عُمرَ وَأَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمرَ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْبَعْطَاءِ ثُمَّ هَجَعَ بِهَا هَجْمَةً ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ ، وَكَانَ ابْنُ عُمرَ يَفْعَلُهُ » .

٨٨ — باب في من قدم شيئاً قبل شيء في حجه

١٩٩٨ — حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمرَ وَابْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ قَالَ : « وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِمِنَى يَسْأَلُونَهُ ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَمْ أَشْعُرْ فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ

— المنذرى : وأخرجه البخارى بمعناه أتم منه . وأخرج مسلم نحوه (ثم هجع بها هجمة) والحدیث سكت عنه المنذرى .

(باب من قدم شيئاً قبل شيء في حجه)

(أنه قال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال النووي : قد سبق أن أفعال يوم النحر أربعة : رمى جمرة العقبة ، ثم الذبح ، ثم الحلق ، ثم طواف الإفاضة ، وأن السنة ترتبها هكذا ، فلو خالف وقدم بعضها على بعض جاز ولا فدية عليه لهذه الأحاديث ، وبهذا قال جماعة من السلف وهو مذهبنا وظاهر قوله صلى الله عليه وسلم لا حرج أنه لا شيء عليك مطلقاً ، وقد صرح فى بعضها بتقديم الحلق على الرمي . وأجمعوا على أنه لو تحر قبل الرمي لا شيء عليه —

صلى الله عليه وسلم : اذْبَحْ وَلَا حَرَجَ ، وَجَاءَ رَجُلٌ آخَرُ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ أَشْمُرْ فَتَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْبِي ، قَالَ : ازْمِ وَلَا حَرَجَ ، قَالَ : فَمَا سُئِلَ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ أَوْ أُخِّرَ إِلَّا قَالَ : اصْنَعْ وَلَا حَرَجَ .

١٩٩٩ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ شَرِيكٍ قَالَ : « خَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَاجًّا فَكَانَ النَّاسُ يَأْتُونَهُ ، فَمَنْ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ سَعَيْتُ قَبْلَ أَنْ أَطُوفَ أَوْ قَدَّمْتُ شَيْئًا أَوْ أَخَّرْتُ شَيْئًا ، فَكَانَ يَقُولُ : لَا حَرَجَ ، لَا حَرَجَ إِلَّا عَلَى رَجُلٍ اقْتَرَضَ عِرْضَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ وَهُوَ ظَالِمٌ ، فَذَلِكَ الَّذِي حَرَجَ وَهَلَكَ » .

— واتفقوا على أنه لا فرق بين العامد والساهي في ذلك في وجوب الغدقة وهدمها، وإنما يختلفان في الإثم عند من يمنع التقديم . وقوله صلى الله عليه وسلم اذبح ولا حرج ، ارم ولا حرج معناه افعل ما بقي عليك ، وقد أجزأك ما فعلته ولا حرج عليك في التقديم والتأخير (فما سئل يومئذ عن شيء قدم أو أخر) يعنى من هذه الأمور الأربعة . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

(عن أسامة بن شريك) بفتح الشين وكسر الراء (حاجًّا) أى يريد الحج (فمن قال يا رسول الله سمعت) أى للحج عقيب الإحرام بعد طواف قدوم الآفاق أو طواف نفل للمسكى (قبل أن أطوف) أى طواف الإفاضة وهو بظاهره يشمل الآفاق والمسكى ، وهو مذهب أبى حنيفة على اختلاف فى أفضلية التقديم والتأخير خلافاً للشافعى حيث قيده بالآفاق (أو قدمت شيئاً أو أخرت شيئاً) أى فى أفعال أيام منى (يقول لا حرج لا حرج) أى لا إثم (إلا على —

٨٩ - باب في مكة

٢٠٠٠ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا سفيان بن عيينة حدثني كثير بن كثير بن المطلب بن أبي وداعة عن بعض أهل [أهلي] عن جدّه «أنه رأى النّبيّ صلى الله عليه وسلم يُصليّ بماءيليّ باب بني سهم والنّاس يَمْزُونَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا سِتْرَةٌ» .

— رجل) بالاستثناء يؤيد أن معنى الحرج هو الإثم (اقترض) باللقاف أى اقتطع (عرض رجل مسلم) أى نال منه وقطعه بالغبية أو غيرها (وهو) أى والحال أن ذلك الرجل (ظالم) فيخرج حرج الرواة والشهود فإنه مباح (فذلك الذى) أى الرجل الموصوف (حرج) بكسر الراء أى وقع منه حرج (وهلك) أى بالإثم والعطف تفسىرى كذا فى المرقاة . قال المنذرى : قال بظاهر الحديث مجاهد وطاؤوس والشافعى وفقهاء أصحاب الحديث فى جماعة من السلف ، وأنه لا شىء عليه فى الجميع قدم منها ما قدم وأخر منها ما أخر . وذهب قوم إلى أنه إذا قدم شيئاً أو أخر كان عليه دم وقالوا أراد صلى الله عليه وسلم رفع الحرج والإثم دون الفدية . وقال بعضهم من فعل ذلك ساهياً فلا شىء عليه . وفى بعض طرقه أنى لم أشعر خلقت ، فكأنهم اعتمدوا عليه انتهى كلام المنذرى .

(باب في مكة)

هل يباح فيها شىء مالا يباح فى غيرها .

(باب بنى سهم) قال فى تاج العروس : بنو سهم قبيلة فى قرىش وهم بنو سهم بن عمرو بن هيصم بن كعب بن لؤى بن غالب (لوس بينهما ستره) ظاهره أنه لا حاجة إلى السترة فى مكة ومن لا يقول به يمسله على أن الطائفتين كانوا يمزون وراء موضع سجود أو وراء ما يقع فيه نظر الخاشع على اختلاف —

قال سُفْيَانُ : لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَمْبَةِ سِتْرَةٌ . وَقَالَ سُفْيَانُ : كَانَ ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنَا عَنْهُ قَالَ أَنْبَأَنَا كَثِيرٌ عَنْ أَبِيهِ ، فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ : لَيْسَ مِنْ أَبِي سَمِعْتُهُ وَلَكِنْ مِنْ بَعْضِ أَهْلِ عَجْدَى .

— المذاهب . والحديث أخرجه أبو يعلى الموصلى بقوله حدثنا ابن نمير حدثنا أبو أسامة عن ابن جريج عن كثير بن كثير بن المطلب بن أبي وداعة عن أبيه وغير واحد من أعيان بنى المطلب عن المطلب بن وداعة قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من سعيه حاجى بيته وبين السقيفة فيصلى ركعتين فى حاشية المطاف ليس بيته وبين الطواف أحد » .

وقال البخارى : باب السترة بمكة وغيرها وساق فيه حديث أبى حنيفة ، وفيه : « خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهاجرة فصلى بالبطحاء الظهر والعصر ركعتين ونصب بين يديه عنزة » .

قال الحافظ : والمراد منه أنها بطحاء مكة . وقال ابن المنذر : إنما خص مكة بالذكر رفعا لتوهم من يتوهم أن السترة قبله ولا ينبى أن يكون لمكة قبله إلا الكعبة فلا يحتاج فيها إلى سترة انتهى . والذي أظنه أنه أراد أن يفسكت على ما ترجم به عبد الرزاق حيث قال فى باب لا يقطع الصلاة بمكة شىء ثم أخرج عن ابن جريج عن كثير بن كثير بن المطلب عن أبيه عن جده قال : « رأيت النبى صلى الله عليه وسلم يصل فى المسجد الحرام ليس بيته وبينهم أى الناس سترة » وأخرجه من هذا الوجه أيضاً أصحاب السنن ورجالهم موثقون ، إلا أنه معلول ، فقد رواه أبو داود عن أحمد عن ابن عميرة قال كان ابن جريج أخبرنا به هكذا فلقيت كثيرا فقال ليس من أبى سمعته ولكن من بعض أهل عجدى ، فأراد البخارى التنبية على ضعف هذا الحديث ، وأن لا فرق بين مكة —

٩٠ - باب تحريم مكة

٢٠٠١ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا الوليد بن مسلم أخبرنا الأوزاعي حدثني يحيى - يعني ابن أبي كثير - عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : « لما فتح الله على رسوله مكة قام النبي صلى الله عليه وسلم فيهم فحمد الله وأثنى عليهم ثم قال : إن الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليها رسوله والمؤمنين ، وإنما أحلت لي ساعة من النهار ثم هي حرام

— وغيرها في مشروعية السترة ، واستدل على ذلك بمحدث أبي جعفر وقد قدمنا وجه الدلالة منه ، وهذا هو المعروف عند الشافعية ، وأن لا فرق في منع المرور بين يدي المصلي بين مكة وغيرها ، واعتذر بعض الفقهاء ذلك لاطئافين دون غيرهم للضرورة .

وعن بعض الحنابلة جواز ذلك في جميع مكة انتهى والله أعلم (قال سفوان) ابن هيمينة في تفسير قوله ليس بينهما أى ليس بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين السكبة سترة . قال المنذرى : فى إسناده مجهول وجده هو المطالب بن أبى وداعة القرشى السهمي له محبة ولأبيه أبى وداعة الحارث بن صبرة أيضاً محبة وهما من مسلمة الفتح ، ويقال فيه صبرة بالصاد المهملة وبالضاد المعجمة والأول أظهر وأشهر .

(باب تحريم مكة)

(ثم قال إن الله حبس) أى منع الفيل عن تعرضه (وسائط عاجها) أى على مكة (وإنما أحلت لي ساعة من النهار) قال فى المرقاة : دل على أن فتح مكة كان عنوة وقهراً كما هو عندنا أى أحل لي ساعة أى زماناً قليلاً لإراقة الدم دون الصيد وقطع الشجر .

إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا ، وَلَا يُنْفَرُ صَهْدُهَا ، وَلَا تَحِلُّ لُقَطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ . فَقَامَ عَبَّاسٌ ، أَوْ قَالَ . قَالَ الْعَبَّاسُ [عَبَّاسُ] : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! الْإِذْخَرَ فَإِنَّهُ لِقَبُورِنَا وَبُيُوتِنَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِلَّا الْإِذْخَرَ .

— وفي زاد المعاد أن مكة فتحت عنوة كما ذهب إليه جمهور أهل العلم ، ولا يعرف في ذلك خلاف إلا عن الشافعي وأحمد في أحد قوليه انتهى (مى) أى مكة (حرام) أى على كل أحد بعد تلك الساعة (إلى يوم القيامة) أى النفخة الأولى (لا يعضد) أى لا يقطع (شجرها) أى ولو يحصل التأذى به . وأما قول بعض الشافعية أنه يجوز قطع الشوك المؤذى فيخالف لإطلاق النص ، ولذا جرى جمع من متأخريهم على حرمة قطعه مطلقاً ، وصححه النووي في شرح مسلم واخفاره في هدة كتبه .

وأما قول الخطابي : كل أهل العلم على إباحة قطع الشوك ويشبه أن يكون المحظور منه الشوك الذى يرعاه الإبل وهو ما دق دون الصلب الذى لا ترعاه ، فإنه يكون بمنزلة الخطب ، فاعله أراد بأهل العلم علماء المالكية . قاله القارى (ولا ينفر) بتشديد الفاء المفتوحة (صيدها) أى لا يتعرض له بالأصطياد والإيماش والإيهاج (لقطتها) بضم اللام وفتح القاف ساقطتها (إلا لمنشد) أى معرف ، أى لا يلتقطها أحد إلا من عرفها ليردها على صاحبها ولم يأخذها لنفسه وانتفاعها . قيل أى ليس فى لقطة الحرم إلا التعريف فلا يتملكها أحد ولا يتصدق بها ، وعليه الشافعي وقيل حكمها كحكم غيرها . والمقصود من ذكرها أن لا يقوم تخصيص تعريفها بأيام الموسم ، وعليه أبو حنيفة ومن تبعه (إلا الإذخر) بالنصب أى قل إلا الإذخر بكسر الهمزة والخاء المعجمة بينهما ذال معجمة ساكنة وهو نبت هريض الأوراق طيب الرائحة يسقف بها البيوت فوق —

قال أبو داود : وَزَادَ فِيهِ ابْنُ الْمُصَنِّفِ عَنِ الْوَلِيدِ : « فَقَامَ أَبُو شَاهٍ - رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ - فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ اكْتُبُوا لِي [فَقَالَ اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ] فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ . قُلْتُ لِلْأَوْزَاعِيِّ : مَا قَوْلُهُ اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ ؟ قَالَ : هَذِهِ الْخُطْبَةُ الَّتِي سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . »

— الخشب (فقام أبو شاه) قال النووي : هو بهاء وتكون هاء في الوقف والدرج ولا يقال بالتاء قالوا ولا يعرف اسم أبي شاه هذا وإنما يعرف بكنيته (اكتبوا لأبي شاه) هذا تصريح بجواز كتابة العلم غير القرآن . ومثله حديث علي رضي الله عنه : ما عهدنا إلا ما في هذه الصحيفة . ومثله حديث أبي هريرة . كان عبد الله بن عمرو يكتب ولا أكتب . وجاءت أحاديث بالنهي عن كتابة غير القرآن فمن السلف من منع كتابة العلم . وقال جمهور السلف بجوازه ثم أجمعت الأمة بعدهم على استحبابه ، وأجابوا عن أحاديث النهي بجوابين أحدهما أنها منسوخة وكان النهي في أول الأمر قبل اشتها القرآن لسكل أحد ، فنهي عن كتابة غيره خوفا من اختلاطه واشتباؤه ، فلما اشتهر وأمنت تلك المفسدة أذن فيه ، والثاني أن النهي نهى تنزيه لمن وثق بحفظه وخيف اتكاله على الكتابة ، والإذن لمن لم يوثق بحفظه انتهى . قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

« في حديث اكتبوا لأبي شاه » : فيه أن مكة فتحت عنوة .

وفيه تحريم قطع شجر الحرم . وتحريم التعرض لصيده بالتفجير فما فوقه .

وفيه أن لقطتها لا يجوز أخذها إلا لتعريفها أبداً ، والحفظ على صاحبها . =

٢٠٠٢ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا جرير عن منصور عن مجاهد عن طاووس عن ابن عباس في هذه القصة قال « ولا يختلأ خلاها »
 ٢٠٠٣ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي أخبرنا إسرائيل عن إبراهيم بن مهاجر عن يوسف بن ماهك عن أمه عن عائشة رضي الله عنها قالت « قلت يا رسول الله ألا نبني لك بيتاً أو بناء يظلك من الشمس ؟ فقال : لا إنما هو منأخ من سبق إلي » .

— (ولا يختلأ خلاها) بالقصر النبات الرقيق مادام رطباً فاختلاؤه قطعه وإذا يبس فهو حشيش . قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم .
 (عن أمه) اسمها مسهكة (قلت يا رسول الله ألا نبني) من البناء أى نحن معاشر الصحابة (منأخ) بضم الميم موضع الإناخة (من سبق إلي) والمعنى أن الاختصاص فيه بالسبق لا بالبناء . وقال الطيبي : معناه أتأذن أن نبني لك بيتاً في منى لتسكن فيه فنع وعلل بأن منى موضع لأداء النسك من النحر ورمى الجمار والخلق يشترك فيه الناس ، فلو بنى فيها لأدى إلى كثرة الأبنية تأسيساً به فتضييق على الناس وكذلك حكم الشوارع ومقاعد الأسواق . وعند أبي حنيفة أرض —

= وفيه جواز قطع الإذخر خاصة ، رطبه ويابس .
 وفيه أن اللجوء إلى الحرم لا يتعرض له مادام فيه ، ويؤيده قوله في الصحيحين في هذا الحديث : « فلا يحل لأحد أن يسفك بها دماً » .
 وفيه جواز تأخير الاستئناء عن المستثنى منه ، وأنه لا يشترط اتصاله به ولا نيته ، من أول الكلام .

وفي الإذن في كتابة السنن ، وأن النهي عن ذلك منسوخ . والله أعلم .
 قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :
 قال ابن القطان : وعندى أنه ضعيف لأنه من رواية يوسف بن ماهك عن =

٢٠٠٤ — حدثنا الحسن بن عليّ أخبرنا أبو عاصم عن جعفر بن يحيى بن ثوبان أخبرني مغيرة بن ثوبان حدثني موسى بن باذان قال : أتيت بعلي بن أمية فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « احتكار الطعام في الحرم إلحاد فيه » .

— الحرم موقوفة لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم فتح مكة قهراً ، وجعل أرض الحرم موقوفة ، فلا يجوز أن يملكها أحد . كذا في المرقاة . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى ، وابن ماجه ، عن أمه مسيكة ، وذكر غيرهما أنها مكبية .

(قال احتكار الطعام في الحرم) وهو اشتراء القوت في حالة الغلاء لبيع إذا اشتد غلاء وهو حرام في جميع البلاد وفي الحرم أشد (إلحاد فيه) أى عن الحق إلى الباطل في الحرم . قال تعالى : ﴿ ومن يرد فيه بإلحاد بظلم نذقه من عذاب أليم ﴾ قال المناوى : احتكار الطعام أى احتباس ما يقتات ليقبل فيه ولو فويبعه بكثير في الحرم المسمى إلحاد فيه يعنى احتكار القوت حرام في جميع البلاد وبمكة أشد تحريماً فإنه بواد غير ذى زرع فيعظم الضرر بذلك الإلحاد والانحراف عن الحق إلى الباطل . قال المنذرى . وأخرجه البخارى في التاريخ الكبير عن يعلى ابن أمية أنه سمع عمر بن الخطاب يقول : احتكار الطعام بمكة إلحاد . ويشبهه أن يكون البخارى علل المسند بهذا .

== أمه مسيكة ، وهى مجهولة ، لا نعرف روى عنها غير ابنها . والصواب تحسين الحديث ، فإن يوسف بن ماهك من التابعين ، وقد سمع ام هانئ وابن عمر وابن عباس وعبد الله بن عمرو وقد روى عن أمه ، ولم يعلم فيها جرح ، ومثل هذا الحديث حسن عند أهل العلم بالحديث ، وأمّه تابعية قد سمعت عائشة .

٩١ - باب في نبيذ السقاية

٢٠٠٥ - حدثنا عمر بن عوف أنبأنا خالد بن حميد عن بكر بن عبد الله قال « قال رجل لابن عباس : ما بال أهل هذا البيت يسقون النبيذ وبنو عمهم يسقون اللبن والعسل والسويق ، أيجل بهم أم حاجة ؟ قال [فقال] ابن عباس : ما بنا من مجل ولا بنا من حاجة ، ولكن دخل [دخل] علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم على راحلته وخلفه أسامة بن زيد ، فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بشراب فأتى بنبيذ فشرب منه ودفع فضله إلى أسامة فشرب منه ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحسنتم وأجلمتم ، كذلك فافعلوا فنحن هكذا ، لا نريد أن نفسر ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . »

(باب في نبيذ السقاية)

أى فى فضل القيام بالسقاية والثناء على أهلها واستحباب الشرب منها .
(قال قال رجل) ولفظ مسلم : قال كنت جالسا مع ابن عباس عند الكعبة فاتاه أعرابي (ما بال أهل هذا البيت) يريد أهل بيت عباس ولفظ مسلم : فقال ما لى أرى بنى عمكم يسقون العسل واللبن وأنتم تسقون النبيذ أمن حاجة بكم أم من مجل (أحسنتم وأجلمتم) أى فملتم الحسنى الجميل .
والحديث فيه دليل على فضل القيام بالسقاية . وقد اتفق العلماء على أنه يستحب أن يشرب الحاج وغيره من نبيذ سقاية العباس لهذا الحديث . وهذا النبيذ بزبيب أو تمر أو غيره بحيث يطيب طعمه ولا يكون مسكرا ، فأما إذا طال زمنه وصار مسكرا فهو حرام . وفيه دليل على استحباب الثناء على أصحاب السقاية وكل صنائع جميل . قاله النووي . قال المنذرى : وأخرجه مسلم .

تم — بحمد الله — الجزء الخامس

وبليبه

الجزء السادس

وأوله

(باب الإقامة بمكة)

فهرس الجزء الخامس من كتاب

« عون المعبود »

شرح سنن أبي داود مع شرح ابن قيم الجوزية

الموضوع	الصفحة
باب زكاة الفطر	٣
باب متى تؤدى	٤
باب كم يؤدى فى صدقة الفطر	٥
باب من روى نصف صاع من قمح	١٨
باب فى تمجيل الزكاة	٢٥
باب فى الزكاة هل تحمل من بلد إلى بلد	٢٩
باب من يعطى الصدقة وحد الغنى	٣٠
باب من يجوز له أخذ الصدقة وهو غنى	٤٤
باب كم يعطى الرجل الواحد من الزكاة	٤٧
باب ما تجوز فيه المسألة	٤٨
باب كراهية المسألة	٥٥
باب فى الإستعفاف	٥٨
باب الصدقة على بنى هاشم	٦٨
باب الفقير يهدى للغنى من الصدقة	٧٣
باب من تصدق بصدقة ثم ورثها	٧٤
باب فى حقوق المال	٧٤
باب حق السائل	٨٣
باب الصدقة على أهل الذمة	٨٥
باب ما لا يجوز منعه	٨٦
باب المسألة فى المساجد	٨٧

الموضوع	الصفحة
باب كراهية المسألة بوجه الله عز وجل	٨٨
باب عطية من سأل بالله عز وجل	٨٩
باب الرجل يخرج من ماله	٩٠
باب الرخصة في ذلك	٩٤
باب في فضل سقي الماء	٩٥
باب في المنيحة (المنعة)	٩٧
باب أجر الخازن	١٠٠
باب المرأة تصدق من بيت زوجها	١٠١
باب في صلة الرحم	١٠٦
باب في الشح	١١٥
هذا آخر كتاب الزكاة	١١٧
كتاب اللقطة	١١٨
أول كتاب المناسك	١٤٤
باب فرض الحج	١٤٤
باب في المرأة تحج بغير محرم	١٤٨
باب لاصرورة في الإسلام	١٥٤
باب التزود في الحج	١٥٤
باب التجارة في الحج	١٥٦
باب	١٥٧
باب السكري	١٥٨
باب في الصبي يحج	١٦٠
باب في المواقيت	١٦١
باب الحائض تهل بالحج	١٦٧
باب الطيب عند الإحرام	١٦٩

الموضوع	الصفحة
باب التلبيد	١٧١
باب في الهدى	١٧٢
باب في هدى البقر	١٧٣
باب في الإشعار	١٧٤
باب تبديل الهدى	١٧٧
باب من بمث بهديه وأقام	١٧٩
باب في ركوب البدن	١٨٠
باب الهدى إذا عطب قبل أن يبلغ	١٨١
باب كيف تنحر البدن	١٨٦
باب وقت الإحرام	١٨٩
باب الاعتراط في الحج	١٩٤
باب في أفراد الحج	١٩٥
باب في الإقران	٢٢٢
باب الرجل يهل بالحج ثم يجعلها عمرة	٢٤٤
باب الرجل يحج عن غيره	٢٤٧
باب كيف التلبية	٢٥١
باب متى يقطع التلبية	٢٦١
باب متى يقطع المعتمر التلبية	٢٦٣
باب المحرم يؤدب غلامه	٢٦٤
باب الرجل يحرم في ثيابه	٢٦٥
باب ما يلبس المحرم	٢٦٩
باب المحرم يحمل السلاح	٢٨٥
باب في المحرمة تغطي وجهها	٢٨٦
باب في المحرم يظلل	٢٨٧

الموضوع	الصفحة
باب المحرم يحتجم	٢٨٩
باب يكتحل المحرم	٢٩١
باب المحرم يغتسل	٢٩٢
باب المحرم يتزوج	٢٩٣
باب ما يقتل المحرم من الدواب	٢٩٧
باب لحم الصيد للمحرم	٣٠١
باب الجراد للمحرم	٣٠٧
باب في الفدية	٣٠٩
باب الإحصار	٣١٣
باب دخول مكة	٣١٨
باب في رفع اليد (الدين) إذا رأى البيت	٣٢٢
باب في تقبيل الحجر	٣٢٥
باب استلام الأركان	٣٢٦
باب الطواف الواجب	٣٣٠
باب الاضطباع في الطواف	٣٣٦
باب في الرمل	٣٣٧
باب الدعاء في الطواف	٣٤٤
باب الطواف بعد العصر	٣٤٥
باب طواف القارن	٣٤٧
باب الملتزم	٣٥٢
باب أمر الصفا والمروة	٣٥٦
باب صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم	٣٦٠
باب الوقوف بعرفة	٣٨٩
باب الخروج إلى منى	٣٩٠

الموضوع	الصفحة
باب الخروج إلى عرفة	٣٩١
باب الرواح إلى عرفة	٣٩٣
باب الخطبة بعرفة	٣٩٤
باب موضع الوقوف بعرفة	٣٩٦
باب الدفعة من عرفة	٣٩٧
باب الصلاة بجمع	٤٠٤
باب التعجيل بجمع	٤١٤
باب يوم الحج الأكبر	٤٢٠
باب الأشهر الحرم	٤٢٢
باب من لم يدرك عرفة	٤٢٥
باب النزول بمعنى	٤٣٠
باب أى يوم من أيام التشريق	٤٣١
باب من قال خطب يوم النحر	٤٣٣
باب أى وقت يخطب يوم النحر	٤٣٤
باب ما يذكر الإمام فى خطبته بمعنى	٤٣٦
باب يبيت بمكة ليل إلى منى	٤٣٨
باب الصلاة بمعنى	٤٤٠
باب القصر لأهل مكة	٤٤٣
باب فى رمى الجمار	٤٤٤
باب الحلق والتقصير	٤٥٤
باب العمرة	٤٥٩
باب المهلة بالعمرة تحيض فيذكرها الحج وتهل الحج . . الخ	٤٧٤
باب المقام فى العمرة	٤٧٧
باب الإفاضة فى الحج	٤٧٨

الموضوع	الصفحة
باب الوداع	٤٨٦
باب طواف الوداع	٤٨٩
باب فيمن قدم شيئاً قبل شيء في حجه	٤٩٤
باب في مكة	٤٩٦
باب تحريم مكة	٤٩٨
باب في نبيذ السقاية	٥٠٣

استدراك

صواب	خطأ	سطر	صفحة
جابر	باب	٩	٣٩٣
ابن عمر	ابن	١١	٣٩٣